وزارة التخطيط
والتنمية الاقتصادية

خطة العام الأول (٢٠١٩/١٨)

من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة

(٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

"إن مصر تسير بخُطى واثقة وعلى كافة المسارات والأصعدة .. فتحقّق نمواً متوازناً وعادلاً بل وتصُب فى صالح بناء دولة عصرية لا تحوز مكانتها فقط من عظمة ماضيها وعراقة تاريخها، بل تفخر بصناعة حاضرها، وترنو بأمل وتفاؤل نحو مستقبلٍ واعدٍ لأبنائها .. فتقدّم بذلك نموذجاً للحضارة العربية والإسلامية بقيمها السمحة الحقيقية .. دولة تنبُذ العنف والإرهاب والتطرّف .. دولة تُعزّز الاستقرار والأمن الإقليمى .. تحترم جوارها .. تُدافع ولا تعتدى .. تَقبَل وتحترم الآخر .. وتؤمن بأن اختلافه وسيلة للتعارف .. وإثراءً للحضارة الإنسانية".

مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري
في الفترة من ١٣ حتي ١٥ مارس ٢٠١٥

تقديم

تُعد الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة أولى حلقات الخطة الرباعية الرامية لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وهي تمثل أهمية خاصة لما تصبو إليه من أهداف طموحة ترقى لمستوى تطلعات المواطن المصري نحو غدٍ أفضل أكثر إشراقاً. وإذا كان اقتصادنا قد نجح خلال الأعوام القليلة الماضية في تخطي أصعب الأزمات وأشدّها وطأة، مما مهّد السبيل لبداية التعافي مع تحقيق معدلات نمو تربو على ٥٪ في الآونة الأخيرة، إلا أن الفترة القادمة تُحتّم علينا بناء ركائز اقتصادية قوية يُدعمّها بنيان اجتماعي رصين ومشاركة مجتمعية فاعلة.

نحن نُدرك تماماً بأنه مازال أمامنا تحديات جِسام علينا التصدي لها بكل حزم وإصرار. فمعدلات النمو السكاني مازالت مرتفعة تُعرقل جهود التنمية وتلتهم ثمارها، ومازالت معدلات البطالة عالية، رغم ما شهدته من تراجع نسبي، ومازالت مؤشرات التنمية البشرية تقتضي منا بذل مزيدٍ من الجهد للوفاء بالاستحقاقات الدستورية لتحسين جودة الحياة للمواطن المصري.

ولقد انتهجت الخطة منهجاً مُغايراً عن الخطط الإنمائية السابقة، بالتزامها بتطبيق موازنة البرامج والأداء لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتفعيل آليات المتابعة والتقويم، كما حرِصت الخطة في توزيع الاستثمارات العامة على معالجة الفجوات التنموية بين المحافظات وإسناد أولوية لتنمية المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها شبه جزيرة سيناء، وكذلك المحافظات الأكثر احتياجاً في الصعيد.

وعلاوةً على ما تقدّم، فقد عنيت الخطة بتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في تدارس أولويات التنمية في المرحلة القادمة وصياغة السياسات والبرامج المُحقّقة لمُستهدفاتها، والتى تتمثل في النمو الاقتصادي السريع، والتشغيل الكامل واللائق، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يضمن احتوائية النمو وتحسين جودة الحياة لكافة المواطنين، وتوفير الحماية الاجتماعية الحقيقية للطبقات ذات الدخل المحدود.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادي مُرتفع ومُتزايد للناتج المحلي الإجمالى يبدأ من ٥،٨٪ في العام الأول من الخطة لِيتصاعَدَ تدريجياً وصولاً إلى ٨٪ في العام الأخير ، الأمر الذي يعني استهداف مُضاعفة معدل النمو مقارنةً بنظيره في عام ٢٠١٧/١٦ والبالغ ٤,٢٪.

ويقتضي ذلك زيادة معدل الاستثمار إلى ١٨٪ ثم إلى نحو ٢٥٪ في العام الأخير من الخطة. ولذا، مِن المُقدّر أن تَصِلَ الاستثماراتُ الكليةُ لِخِطةِ التنمية المُستدامةِ للعام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٩٤٢,٢ مليار جنيه. وتعطى خطة التنمية أولويةٍ للقطاعاتِ الرائدةِ الواعدةِ والتي تُشكّلُ مُحرّكات النمو، وهي القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو، وفي مُقدّمَتِها الصناعة التحويلية، بالإضافةِ إلى إيلاءِ أهمية للقطاعات الأكثر ارتباطاً بتنشيط المُعاملات في الأسواق الداخلية، وعلى رأسِها قطاعات التشييد والبناء والنقل والتجارة

والاتصالات، فضلاً عن التوسّع في أعمالِ البنيةِ الأساسيةِ لتوفير مُتطلباتِ القطاعاتِ السلعية والخِدماتِ الاجتماعيةِ.

وواقع الأمر أن خطة التنمية تؤكد عزم الإرادة الوطنية علي استكمال مسيرة النمو بخطي متسارعة وعلى السير قُدُماً في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ليستمر المنحى التصاعدي لمعدلات الأداء ومؤشرات التنمية المستدامة.

نحن ندرك أنه مازال أمامنا الكثير من العمل الجاد الدؤوب في ظل التحديات التي تجابه اقتصادنا، فعلينا عدم التخلي عن مواظبة مسيرة الإصلاح المؤسسي، وتطوير نظم الإدارة الحكومية، والاسراع في بناء مجتمع المعلومات واللحاق بركب الدول المتقدمة في التحوّل إلى اقتصاد المعرفة، فضلاً عن التصدّي بكل حزم لقضايا البطالة والأمية والفقر، والتوجّه نحو التطوير الجذري لنظم التعليم والرعاية الصحية لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

صحيح أن خطة التنمية تتبنّي أهداف طموحة بسعيها لتحقيق معدل نمو مرتفع يصل إلى ٨٪ وخفض معدلات البطالة والتضخم إلى ما دون ١٠٪، إلا أنها أهداف واقعية قابلة للتنفيذ. إذا ما توفّرت إرادةٌ قويةٌ لاستنفار الهِمَم وشَحْذِ القُدُرات في ظلِ تيقُنٍ تام بأن إمكاناتِنا وثرواتِنا البشرية والمادية – إذا ما أُحْسِنَ توظيفُها – فإنها تُؤهّلُ مِصرَ دون شكٍ للارتقاءِ إلى مَصَافِ الدول المُتقدّمة وتَبوّءْ مكانتِها التي تَستحقُها بِجدارةٍ.

وزيـرة

التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أ.د/ هالة حلمي السعيد

أبريل ٢٠١٨

القسم الأول

التطوّرات الاقتصادية الدولية

وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري

يتناول هذا القسم من وثيقة الخطة أهم التطوّرات الاقتصادية الكلية العالمية وانعكاساتها المتوقعة على آفاق نمو الاقتصاد المصري. وتشمل هذه التطوّرات النمو الاقتصادي الحقيقي، والتشغيل والبطالة، وحركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهات التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف، كما يستعرض القسم أيضاً المخاطر المُحتمل حدوثها في المدى المتوسط والتي يُمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحديد أولويات صُناع السياسات بمختلف الاقتصادات. والغرض الأساسي لاستعراض التطوّرات العالمية ومستتبعاتها هو إبراز الفرص الاقتصادية الواعدة التي يُمكن استغلالها في الحالة المصرية، اتفاقاً وأهدافها التنموية وأولوياتها في إطار استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر: ٢٠٣٠".

١/١ التطوّرات الاقتصادية الدولية

عودة الاقتصاد العالمي إلى التعافي مع استمرار حالة التحوّط والترقب الحذر

تُشير تقارير المؤسسات المالية الدولية – في إصداراتها الحديثة – إلى اتجاه الاقتصاد العالمي للتعافي في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩) بعد انحسار مرحلة الانكماش التي استمرت زهاء خمسة أعوام (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

وبوجهٍ عام، تتجلّى مظاهر هذا التعافي في عودة عجلة الإنتاج للدوران السريع في الاقتصادات المتقدّمة، وتصاعد معدلات الاستثمار والتجارة الدولية، وتنامي ثقة القطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال في سلامة المناخ الاقتصادي وفي مؤشرات السوق.

وتوحي هذه الشواهد الإيجابية بقُرب الارتداد – مرّة أخرى – صوب المسارات الطبيعية للنمو الاقتصادي، وإن ظلّت مستوياتها دون ما سبق تحقيقه في عام الذروة (عام ٢٠١٠) أو عام ٢٠١١، أو فترة ما قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ [شكل رقم (١/١)].

وتكشف توقعات النمو الاقتصادي الصادرة حديثاً عن صندوق النقد الدولي عن هذا الاتجاه التصاعدي للنمو على مستوى العالم من ٣,٢٪ عام ٢٠١٦ إلى ٣,٨٪ عام ٢٠١٧، ثم إلى ٣,٩٪ في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، كما يُرجّح الصندوق احتمالات استمرار تحسّن الأداء ليبقى معدل النمو مستقراً عند ٣,٨٪ حتى عام ٢٠٢٢، مع تراجع طفيف إلى ٣,٧ في عام ٢٠٢٣.

ولا تختلف تقديرات البنك الدولي كثيراً عن نظائرها الصادرة عن صندوق النقد الدولي من حيث الاتجاهات العامة للنمو لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وإن كانت أكثر تحفّظاً في تقديراتها لقيم معدلات النمو، حيث يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو من ٢,٤٪ عام ٢٠١٦ إلى ٣٪ عام ٢٠١٧، ثم

إلى ٣,١٪ عام ٢٠١٨، مع التراجع قليلاً إلى ٣٪ و٢,٩٪ في العامين التاليين. وهذه المعدلات تقل بمقدار ٠,٧ – ٠,٩ نقطة مئوية عن تلك المقدّرة من الصندوق، وعن تقديرات البنك الدولي ذاته لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (٢,٨٪). ولكنها تعكس – على أية حال – اتجاهاً تفاؤلياً بشأن تطوّرات النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على وجه التحديد.

شكل رقم (١/١)

تطوّر معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٢

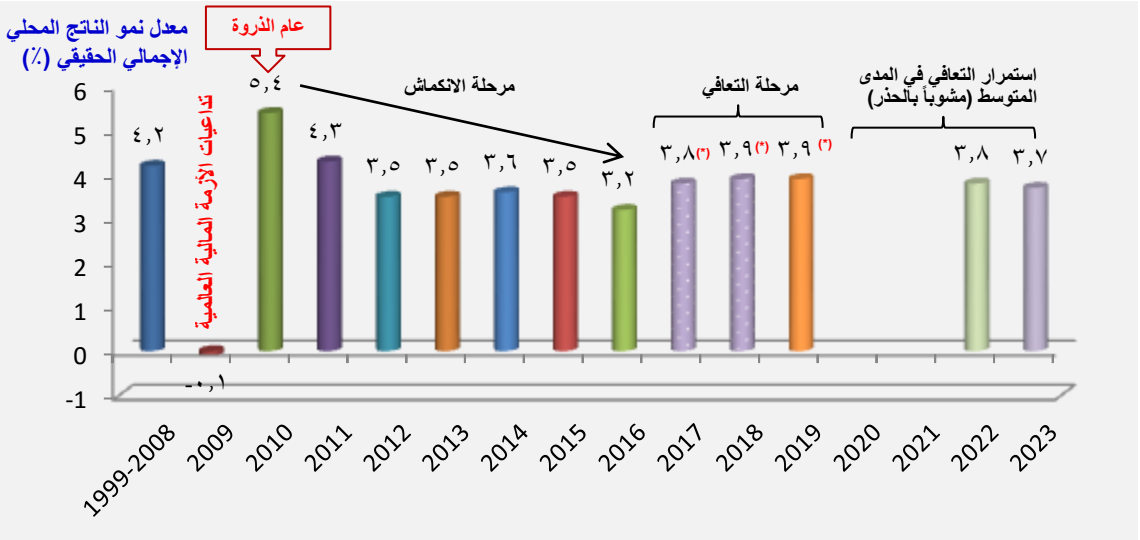

المصدر:

IMF, World Economic Outlook (Oct. 2017): Seeking Sustainable Growth – Short-term Recovery and Long-term Challenges.

(*) IMF, WEO, Update, Jan. 2018, April 2018.

وفي هذا السياق أيضاً، تأتي تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متوافقة مع تقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة لمعدلات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، إلا أنها تتحفّظ قليلاً فيما يتعلق بأداء عام ٢٠١٩ – على غِرار البنك الدولي – فتسجّل معدل نمو ٣,٦٪ في ظل التخوّف من عدم اكتمال الركائز الاقتصادية لاستدامة النمو المرتفع، مع تباطؤ نمو الإنتاجية واتساع فجوة الناتج المُحقّق قياساً بالناتج الممكن تحقيقه *"Output Gap"*.

أما منظمة العمل الدولية، فتحتل تقديراتها للنمو مركزاً وسطاً بين تقديرات كلٍ من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من ناحية، والبنك الدولي من ناحية أخرى، حيث تُرجّح نمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٣,٤٪ عام ٢٠١٧ و٣,٦٪ عام ٢٠١٨، وهي تقديرات تعكس بدورها اتجاهاً تصاعدياً قياساً بعام ٢٠١٦.

ويوضّح الشكل رقم (٢/١) تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتأتي جميعها متوافقة من حيث الاتجاه نحو التعافي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وإن اختلفت التوقعات في شأن استدامة الاتجاه التصاعدي بعد ذلك، حيث يُقرن صندوق النقد الدولي هذا الأمر بالتزام الدول بمواصلة برامج الإصلاح الهيكلي، بُغية تحسين الإنتاجية ومعدلات الأجور الحقيقية، فضلاً عن انتهاج سياسات مالية ونقدية حذرة تحوّطاً لأية صدمات مستقبلية، وتتفق معه في ذلك تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يتوقعان تواصل النمو بذات المعدل المرتفع ٣,٩٪، في حين يتوقع البنك الدولي قُرب زوال حالة الانتعاش الاقتصادي، مع بوادر تباطؤ طفيف في معدلات النمو بعد عام ٢٠١٨.

شكل رقم (٢/١)

تطوّر معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقديرات المؤسسات الدولية

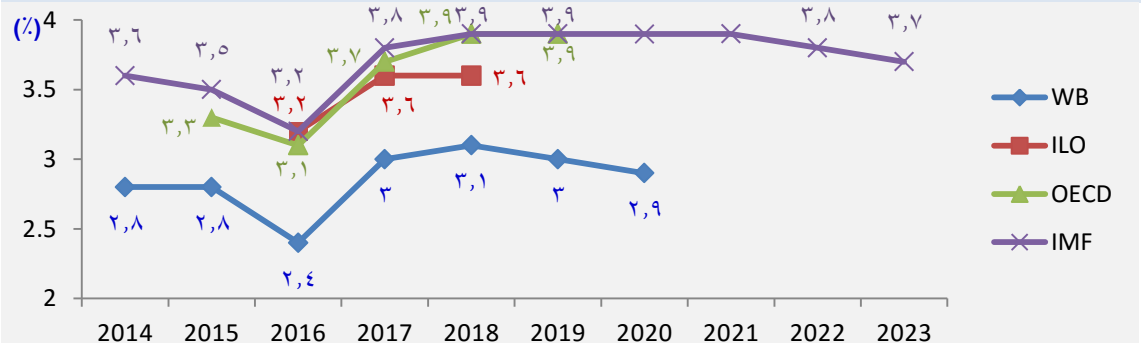

المصادر:

- *WB, Global Economic Prospects, June 2017; Jan. 2018.*
- *IMF, World Economic Outlook, Oct. 2017; Jan. 2018 & April 2018.*
- *OECD, Economic Outlook, March 2018.*
- *ILO, World Development Social Outlook, Trends 2017 & 2018.*

والسمة المشتركة التي تعكسها التقديرات سالفة الذكر واللافتة للنظر هي عمومية ظاهرة الاتجاه التصاعدي للنمو "*Broad-based Pickup Growth*"، فالظاهرة ليست قاصرة على الدول المتقدّمة أو الاقتصادات الناشئة فحسب، بل تتجلّى أيضاً في معظم دول ومناطق العالم، وقد قدّر صندوق النقد الدولي انتشار هذا الاتجاه التصاعدي للنمو في حوالي ١٢٠ دولة يُشكّل ناتجها نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي (*IMF, Jan. 2018*).

ووفقاً لتقديرات الصندوق، من المُرجّح نمو مجموعة الدول المتقدّمة بمعدل ٢,٣٪ عام ٢٠١٧، مقارنة بمعدل ١,٧٪ عام ٢٠١٦، مع استقرار المعدل عند ٢,٣٪ و٢,٢٪ في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي. وكذلك مجموعة الدول الناشئة والنامية، من المُنتظر أن تشهد معدلات نمو أكثر ارتفاعاً وبصورة تصاعدية خلال الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ لتسجّل ٤,٧٪ و٤,٩٪ و٥٪ على التوالي بالقياس بنسبة نمو ٤,٤٪ في عام ٢٠١٦. ولا يختلف الحال بالنسبة لسائر

المناطق التي يتوقع أن تشهد تحسّناً مطرداً في النمو الاقتصادي، حيث يُنتظر نمو منطقة اليورو بمعدلات تتراوح ما بين ٢,٣٪ و٢,٥٪ خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩)، وترتفع في حالة الاقتصادات الآسيوية النامية والناشئة إلى ٦,٥٪ و٦,٦٪ بفضل استدامة النمو المرتفع لكلٍ من الصين والهند ودول الآسيان الخمس (إندونيسيا / ماليزيا / الفلبين / تايلاند / فيتنام).

ويصدق الأمر كذلك بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل التي يتوقع نمو اقتصادها بمعدل ٤,٧٪ و٥,٢٪ و٥,٣٪ في الأعوام الثلاثة سالفة الذكر، بالمقارنة بمعدل منخفض قدره ٣,٦٪ عام ٢٠١٦.

وحتى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي سبق أن سجّلت معدلاً سالباً للنمو عام ٢٠١٦ (-٠,٧٪)، فسوف تلحق بالركب لتُسجّل نمواً موجباً بمعدل ١,٣٪ و١,٩٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي، ويرتفع إلى ٢,٦٪ عام ٢٠١٩.

ولا يُستثنى مما تقدّم سوى منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، والتي توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل نموها – كمجموعة – من ٤,٩٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٧ بسبب اضطراب الأوضاع السياسية والعسكرية من ناحية، وعدم استقرار سياسات الإنتاج والأسعار الخاصة بالنفط، من ناحيةٍ أخرى، وإن كان يُنتظر عودة النمو التصاعدي إلى ٣,٦٪ و٣,٥٪ في العامين التاليين حال زوال التوترات الجيوسياسية "*Geopolitical Tensions*" [ملحق رقم (م/١)].

وتُجسّد توقعات البنك الدولي كذلك عمومية ظاهرة تصاعد النمو الاقتصادي سالفة الذكر، فمجموعة الدول الصناعية يتراوح معدل نموها السنوي ما بين ١,٩٪ و٢,٣٪ خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، والاقتصادات النامية والناشئة يرتفع معدل نموها المتوقع خلال أعوام الفترة إلى ٤,٣٪ و٤,٥٪ ثم إلى ٤,٧٪، والدول الآسيوية الصاعدة تسجّل معدلات نمو تربو على ٦٪، والهند والصين تأتيان في المقدّمة بمعدلات نمو بالغة الارتفاع (ما بين ٦,٤٪ و٧,٥٪). وكذلك يتوقع أن تشهد الدول النامية منخفضة الدخل نمواً ملحوظاً بنسب تصل إلى ٥,٨٪. وحتى دول أمريكا اللاتينية التي عانت من معدلات نمو سالبة (مثل البرازيل)، فمن المُرجّح أن تسجّل نمواً موجباً ومتزايداً يصل إلى ٢,٦٪ عام ٢٠١٩. ويصدق ذات القول على روسيا التي يُنتظر أن تسترد عافيتها في الفترة القادمة لتسجّل معدلات نمو موجبة (١,٧٪ – ١,٨٪)، وكذا تركيا ليتصاعد نموها بمعدل يتراوح ما بين ٣,٥٪ و٦,٧٪ [ملحق رقم (م/٢)].

ويُنسِب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفضل في نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٧ إلى تحسّن أداء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، فضلاً عن مجموعة الدول غير المنتمية للمنظمة والتي يُرجّح نموها بمعدل ٤,٦٪ عام ٢٠١٧، ويتصاعد إلى ٤,٩٪ عام ٢٠١٨ في حين يستقر معدل نمو مجموعة الدول الأعضاء بالمنظمة عند ٢,٤٪ على غِرار العام السابق، مع قدر من التراجع في عام ٢٠١٩ إلى ٢,١٪. وأياً كان الوضع، يُشير الاتجاه العام إلى تحسّن فجوة الناتج وتحوّلها من قيمة سالبة إلى قيمة موجبة [جدول رقم (١/١)].

جدول رقم (١/١)

توقعات نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
العالم (*)	٣,٨	٣,٣	٣,١	٣,٧	٣,٩	٣,٩
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١,٥	٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٤	٢,١
– الولايات المتحدة(*)	١,٥	٢,٩	١,٥	٢,٣	٢,٩	٢,٨
– منطقة اليورو (*)	٠,٨	١,٥	١,٨	٢,٥	٢,٤	٢,١
– اليابان(*)	٠,٦	١,١	١,٠	١,٧	١,٢	١,١
الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٦,٢	٤,٠	٤,١	٤,٦	٤,٩	٤,٨
الصين(*)	١٠,٠	٣,٩	٦,٧	٦,٩	٦,٧	٦,٤
فجوة الناتج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن تحقيقه	-٠,٩	-١,٤	-١,٢	-٠,٥	٠,٢	٠,٦

(*) يُغطي صندوق النقد الدولي في تقريره أبريل ٢٠١٨ أرقاماً م ختلفة بالنسبة لمنطقة اليورو (٢,١٪ عام ٢٠١٥، و٢,٣٪ لعام ٢٠١٧، و٢,٤٪ لعام ٢٠١٨، و٢٪ لعام ٢٠١٩)، وكذلك بالنسبة لليابان (١,٤٪ عام ٢٠١٥، و٠,٩٪ لعام ٢٠١٦، و١,٢٪ لعام ٢٠١٨، و٠,٩٪ لعام ٢٠١٩). وفي حالة الولايات المتحدة، يُقدّر الصندوق معدل النمو لعام ٢٠١٩ بنحو ٢,٧٪ مقابل ٢,٨٪ تقدير منظمة ***OECD***.

المصدر: *OECD, Economic Outlook, 2017, Issue 2*.

(*) OECD, Interim Economic Outlook, March 2018; IMF, April 2018

وعلى أية حال، وبصرف النظر عن التباينات في معدلات النمو المتوقعة بين الدول، فإن الاتجاه العام يُنبئ أن الكل – تقريباً – سوف يخرج من عنق الزجاجة ومن حالة الانكماش التي دامت لفترة طويلة بعد عام ٢٠١٠، ليتحرّك على الجزء الصاعد من منحنى النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩).

وبوجهٍ عام، تستند الصورة الإيجابية لنمو الاقتصاد العالمي والتي عكستها تقارير المؤسسات الدولية إلى الاعتبارات التالية:

- تنامي الطلب المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) في الدول المتقدّمة والصين.
- تحسّن أداء الاقتصادات الآسيوية المتقدّمة والناشئة، مع تزايد صادراتها للعالم الخارجي.
- تخطى عددٍ من الدول حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي مع بوادر النمو الإيجابي، مثل روسيا والبرازيل ونيجيريا.

- ارتفاع معدل نمو الدول منخفضة الدخل بفعل تزايد أسعار صادراتها من المعادن الأساسية (بالنسبة للدول المصدّرة)، وتحسّن الإنتاج الزراعي للدول الأخرى وتوجّهها لتكثيف الاستثمار في تطوير البنية الأساسية.

وبالرغم من الصورة الإيجابية التي ترسمها المؤسسات المالية الدولية للأداء الاقتصادي العالمي في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، إلا أنها تسارع بالتحوّط والترقّب الحذر لمستجدّات الأمور، حيث تتفق جميعها على هشاشة التعافي المتوقع، واحتمالية عدم استدامته بعد عام ٢٠١٨ أو عام ٢٠١٩، كما تُقرِن شريطة تواصله في المدى المتوسط بالتزام كافة الدول بسياسات الإصلاح الهيكلي وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الاستثمار[١].

وتحمل هذه النزعة الحذرة في طيّاتها التخوّف من المخاطر المُحتملة، والتي يُخشى معها من تردّي أوضاع الاقتصاد العالمي وعدم استدامة النمو المرتفع في المدى المتوسط. وفي حقيقة الأمر، تجد هذه المخاوف ما يُعزّزها في الأحداث والتطوّرات المعاصرة أو المرتقبة والتي تُمثّل مخاطر مُحتملة تعصِف رياحها بالحالة التفاؤلية السائدة الآن.

وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

أولاً: المخاطر المرتبطة **بعدم استقرارية أسواق المال** مع احتمال إجراء المؤسسات المالية لتعديلات غير متوافقة كرد فعل لحدوث تصويب مُفاجئ في قيم الأصول، أو إعادة تقويم فاعلية السياسات النقدية التوسّعية المطبّقة في الاقتصادات المتقدّمة. فقد يُحدِث إعادة تقويم المراكز المالية لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي اضطرابات واسعة النطاق في سوق السندات الدولية مع ارتفاع مخاطر العائد، كما أن غياب الرؤية المشتركة بشأن معدلات التضخم وأسعار الفائدة التوازنية قد يؤدي إلى اختلاف مرئيات السلطات النقدية فيما يتعلق بالسياسات واجبة الاتباع، وخاصة في الولايات المتحدة، مما قد يُسفر عن اختلال كبير في أسواق المال حال حدوث إعادة تقويم مُفاجئ للأوضاع القائمة[٢].

---

(١) وقد عبّر البنك الدولي عن هذه المخاوف بإصدار تقريره تحت عنوان *"A Fragile Recovery"* وكذا في إصداره الحديث بعنوان *"Broad-based Upturn, but for how long?"* (*WB, Jan. 2018*). وكذلك كشف صندوق النقد الدولي عن مخاوفه من عدم استدامة النمو المتوقع بقوله:

"*The recovery is not complete: although the baseline outlook is better, growth remains weak in many countries (IMF, Oct. 2017).*"

وكذلك ما ردّدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن إيقاع نمو الاقتصاد العالمي سوف يبقى قوياً ولكن لفترة وجيزة.

"*Global Growth momentum will stay strong, but only for a while (OECD, 2017).*"

(٢) ثمّة اعتقاد سائد بأن استمرار سريان أسعار فائدة منخفضة قياساً بمستواها التنافسي وتزايد انخراط المؤسسات المالية غير المصرفية في معاملات السوق قد يُثيران المخاوف من عودة شبح الأزمة المالية العالمية (سبتمبر ٢٠٠٨) خاصة عندما تعمد المؤسسات المالية إلى مراجعة سياساتها بصورة جذرية ومفاجئة حال توقع أية صدمة مالية.

وتتجلّى خطورة الأمر مع تنامي الضغوط المالية بسبب تزايد عجز الموازنة العامة في كثيرٍ من الدول مما يضطرها إلى الاقتراض من الأسواق الدولية بتكلفة عالية وهو ما يرفع بدوره من أسعار السندات الدولية في ظل تزايد عنصر المخاطرة حال عدم إمكانية السداد وتدهور قيم الأصول(١)، ولا سيما في حالة الدول المدينة التي لا تلتزم بخطط وبرامج الإصلاح المالي(٢).

ثانياً: المخاطر المرتبطة **بتزايد حالة عدم التيقن بالسياسات المستقبلية** "*Uncertainty*" التي قد تنتهجها بعض الدول، وخاصة الدول المتقدّمة، والتي من شأنها إضعاف الثقة في المناخ العام، وفي سرعة إيقاع النمو الاقتصادي.

ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق، نذكُر تأثير المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين في اتفاقية التجارة الحرّة لدول أمريكا الشمالية (*NAFTA*) والتي تُلقى بظلالها على تدفقات التجارة والاستثمار ليس فيما بين الدول الثلاث الأعضاء (الولايات المتحدة / كندا / المكسيك) فحسب وإنما أيضاً على المعاملات الدولية مع سائر دول العالم، وكذلك انعكاسات التغيّرات الجذرية في سياساتها التجارية على غيرها من الدول بفعل علاقات التشابك والارتباط المتبادل. ومثال آخر لعدم التيقن يجسّده تأثير التعديلات التي أُجريت على السياسات الضريبية بالولايات المتحدة لتحفيز الاستثمار، مُمثلة في خفض معدلات الضريبة على أرباح الشركات(٣).

ومثال ثالث لعدم التيقن تعبّر عنه تشريعات وسياسات الهجرة في شأن المقيمين بالولايات المتحدة. ففي حالة تضييق الحصار لترحيل المهاجرين (مثل بناء السور الفاصل عند الحدود مع المكسيك أو طرد غير الحاصلين على بطاقات إقامة وذويهم)، من المتوقع حدوث اختلالات في سوق العمل

---

(١) على سبيل المثال، تُعاني الصين من ارتفاع مديونية شركاتها لتصل إلى ٢٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في القطاعات ذات الطاقات الإنتاجية الفائضة والتي تُعاني من انخفاض الربحية. وبرغم السياسات النقدية التقييدية المُتبعة، إلا أن معدل نمو الائتمان يربو على معدل النمو الإسمي للناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع رصيد مديونية القطاع غير المالي عن المستويات المناظرة في أعوام الرواج السابقة. ومثل هذه الأوضاع المالية يتوقع أن تترك آثاراً سلبية على الأنشطة الاقتصادية في الصين وأن تمتد تداعياتها لباقي الاقتصادات النامية والناشئة (WB, Jan. 2018).

(٢) ويُولّد هذا الوضع ضغطاً في الأسواق المالية الدولية قد يدفعها إلى التقييد السريع لعمليات التمويل، وهو أمر غير مُستحب من منظور الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع. ولذا، تُثير قضية تزايد قيمة القروض المتعثرة مخاوف كثيرة لدى البنوك. ففي منطقة اليورو، على سبيل المثال، بلغت نسبة هذه القروض ٥,٧٪ من جملة القروض المصرفية وارتفعت إلى ١٠٪ في حالة ست دول أعضاء، الأمر الذي أثّر على ربحية البنوك الأوروبية، وخاصة في الدول المتوسطة والصغيرة، وهو ما دعا إلى توقع عدم تحقيق هذه البنوك لعوائد مستدامة قبل عام ٢٠١٩، الأمر الذي يُضعِف من قدرتها على التحوّط لمواجهة الخسائر، وعلى تعبئة المدخرات لتعزيز مراكزها المالية.

(٣) توقع صندوق النقد الدولي عدم إقرار هذه التعديلات في البداية، فجاءت تقديراته متحفّظة بشأن نمو الاقتصاد الأمريكي، ثم عاد – فور إقرار هذه التعديلات – ورفع تقديرات النمو في إصدار يناير ٢٠١٨ إلى ٢,٣٪ و٢,٧٪ و٢,٥٪ في أعوام الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، مقابل ٢,٢٪ و٢,٣٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي في إصدار أكتوبر ٢٠١٧، كما تبنّى تقديرات نمو أكثر ارتفاعاً على مستوى الاقتصاد العالمي. وقد اتبع البنك الدولي ذات المسلك، فرفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في إصداره الحديث (يناير ٢٠١٨).

وفي مستويات الأجور والإنتاجية، ومع ما يترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب الدول المتضرّرة مما ينعكس سلباً على انتقالات العمالة وتدفقات التجارة والاستثمار.

ومثال رابع على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، تعكسه حالة القلق وعدم التيقن بشأن اقتصاديات الاتحاد، وكذا المملكة المتحدة إزاء تخارجها من هذا التكتل الاقتصادي. فمازالت المفاوضات جارية بشأن موعد وشروط الخروج الآمن للمملكة المتحدة والذي يضمن عدم الإضرار باقتصاديات كافة الأطراف والإبقاء على سلامة وحدة الكيان الأوروبي، إلا أن الصورة العامة مازالت غير واضحة المعالم، وغير معلوم تداعياتها أو مناقبها، بالنسبة لأوروبا أو المناطق الأخرى، سواء في المدى العاجل أو البعيد.

ثالثاً: المخاطر **الجيوسياسية**، مُمثلة في الاضطرابات السياسية والعسكرية التي تشهدها مناطق شتى، مثل النزاعات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، والصراعات الإقليمية في آسيا، والتوترات القائمة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والصراعات الناجمة عن تدخّل إيران في اليمن والعراق وسوريا ... إلخ. ومثل هذه المخاطر من شأنها الإضرار بالموارد البشرية وبالأصول الرأسمالية والطاقات الإنتاجية، فضلاً عن تصعيد مشكلة المهاجرين وأعمال العنف، ومن ثمّ إشاعة مناخ غير مواتٍ للاستثمار أو للتبادل التجاري.

رابعاً: المخاطر الناجمة عن **السياسات الحمائية** المُقيّدة للتجارة الدولية. وقد تجلّت بوادر هذه المخاطر في فشل مجموعة العشرين في إعادة تجديد التزامهم الدولي طويل الأجل بتحرير التجارة والتصدّي لكافة أشكال الحماية[١].

خامساً: المخاطر المرتبطة **بعوامل هيكلية** والناجمة عن توقعات تباطؤ النمو الممكن تحقيقه. ويرجع هذا التخوّف إلى تراخي نمو الإنتاجية والاستثمار في كلٍ من الاقتصادات المتقدّمة والدول النامية والناشئة على حدٍ سواء، وخاصة في ظل تقادم أعمار السكان، والذي يؤدي إلى تقييد نمو فرص العمل والإنتاجية الكلية للعناصر. ومن شأن تراخي النمو المحتمل أو المُمكن تحقيقه إضعاف قدرة الاقتصادات على تحمّل أو مواجهة الصدمات، ومن ثمّ تقليل فرص النجاح في الارتقاء بمستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر[٢].

---

(١) فمن المُرجّح أن يؤدي توجّه الدول الكُبرى لاتباع سياسة إفقار الجار "Beggar-thy-neighbor" إلى توليد ردود فعل عدائية من جانب الشركاء التجاريين، مثل توجّه الولايات المتحدة للانسحاب من الاتفاقيات التفضيلية والتحالفات التجارية متعدّدة الأطراف مما قد ينجم عنه لجوء الدول الأخرى لفرض رسوم جمركية مرتفعة عن الحد المسموح به وفقاً لشروط منظمة التجارة العالمية. ومثل هذه العوائق، سوف تعود بالضرر على كافة الأطراف المعنيّة، وخاصة الدول النامية منخفضة الدخل.

(٢) من المتوقع أن يؤدي تراخي نمو الاقتصادات المتقدّمة – والتي تستأثر بنحو ٦٠٪ من صادرات الدول الناشئة والنامية والصين – إلى تقييد التجارة وتدفقات الاستثمار الدولي.

سادساً: المخاطر المرتبطة **بالكوارث الطبيعية** وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، مثل الزلازل والأعاصير (مثل إعصار هارفي بالولايات المتحدة) والفيضانات وظروف الجفاف، والتي تؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق شتى، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عما تُثيره هذه الكوارث الطبيعية من تداعيات إنسانية ومالية مُمثلة في حجم الضحايا والمصابين ونفقات إعادة البناء والتعمير وعمليات التهجير .. إلخ.

سابعاً: المخاطر المرتبطة **بتطوّر أسعار النفط**، إذ أنه في حالة عودة أسعار النفط للانخفاض إلى المستويات المتدنّية التي كانت سائدة في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) في ظل عدم التزام الدول الأعضاء بالحصّص الإنتاجية المقرّرة، فسوف ينعكس ذلك سلباً على اقتصاديات الدول المصدّرة للنفط، ومن ثمّ على أسواق المال والعمل في هذه الدول، وعلى تدفقات الاستثمار المباشر وحركة التجارة الدولية.

ثامناً: المخاطر المرتبطة **بالدورات الاقتصادية**، وتتجلّى في العودة مرّة أخرى للانكماش في إطار التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الدول المتقدّمة، حيث لا يُنتظر استدامة مرحلة الانتعاش مع اقتراب اقتصاديات هذه الدول من حالة التشغيل الكامل والتي عادة ما تقترن بتراخي كفاءة الاستثمار ومعدلات الربحية كمُحفّزات لمزيدٍ من النمو الاقتصادي [*WB, Jan. 2018*].

تاسعاً: مخاطر أخرى، مثل **ضَعف الحوكمة وانتشار الفساد الإداري** ووهن فاعلية الإشراف والرقابة المالية والضوابط الحاكمة للسيولة والمراكز المالية للبنوك، وكذلك مخاطر **عدم التيقن السياسي** والتي تكون مدعاة للقلق بشأن احتمالات عدم الالتزام ببرامج الإصلاح الهيكلي، خاصة مع قُرب الانتخابات الرئاسية في عديدٍ من الدول (مثل البرازيل وكولومبيا، وإيطاليا والمكسيك)، والتي قد يترتب عليها تبنّي توجّهات سياسية وإصلاحية مُغايرة لما هو مُتبع.

خلاصة ما تقدّم:

- ثمّة شواهد تُفيد انتعاش الاقتصاد العالمي في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، ويُعزّزها تنامي الطلب الاستهلاكي المحلي، ونمو الاستثمارات وحركة التجارة الدولية.
- يُنبئ هذا الانتعاش الاقتصادي بانتهاء مرحلة الانكماش أو الركود التي مرّت بها الاقتصادات المتقدّمة – في إطار التقلّبات الدورية – كما تتجلّى مظاهره في تحسّن الأداء التصديري للدول النامية والناشئة، وخاصة مجموعة الدول الآسيوية.
- لا يقتصر الأداء الاقتصادي الجيّد على دول بعينها، وإنما يعكس اتجاهاً عاماً تكاد تشترك فيه كافة الدول على اختلاف مستوى تقدّمها الاقتصادي.

- لا يُنفي تعافي الاقتصاد العالمي الاحتراز من مخاطر عدم استدامته في المدى المتوسط، وهو ما يقتضي التعامل معه بحذر شديد دون الإفراط في التفاؤل، والالتزام بمواصلة اتباع السياسات الإصلاحية الهيكلية التي من شأنها تنشيط الاستثمار وتحسين الإنتاجية ومستويات الأجور الحقيقية، وتفعيل دور السياسات النقدية والمالية ليس في مواجهة المخاطر المستقبلية فحسب بل وفي تحفيز عجلة النمو والإنتاج بما يُحقّق هدف النمو الاحتوائي والمستدام، وهو ما توصي به – صراحة – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١].

خلاصة القول، أنه بالرغم من وجود شواهد إيجابية دفعت المؤسسات الدولية للمبادرة في إعادة حساباتها متوقعة الخروج من دائرة الانكماش واقتراب العودة من المسارات الطبيعية للنمو، إلا أنه في ظل المخاطر المُحتملة سالفة الذكر فقد أبقت المؤسسات على محاذيرها وظلّت متوخّية الحيطة والحرص في تصريحاتها والتي توصي جميعها بالتفاؤل الحذر للمرحلة القادمة بعد عام ٢٠١٩، وعدم بناء الحسابات على أساس استدامة النمو المرتفع. فالأوضاع الاقتصادية والمالية – وإن كانت تتجّه للتحسّن في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩) – إلا أنها لا تزال بعيدة عن النمط الطبيعي الذي كان سائداً عام ٢٠١٠ أو قبل الأزمة المالية العالمية (سبتمبر ٢٠٠٨)، أو بتعبيرٍ آخر، إذا كانت مخاطر الأزمة المالية قد انحسرت في الوقت الراهن إلا أن بعض مكامن الخطر مازال قائماً.

تواصل اضطراب أسواق العمل رغم استقرار معدلات البطالة عند مستوياتها المنخفضة

تُفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بلوغ معدل البطالة ٥,٦٪، وذلك على مستوى العالم عام ٢٠١٧، يُناظرها نحو ١٩٢,٧ مليون متعطل بزيادة ٢,٦ مليون عن العام السابق (٢٠١٦). وتُفصِح تقديرات عام ٢٠١٨ عن تحسّن طفيف في الطاقة الاستيعابية لسوق العمل مع تراجع معدل البطالة إلى ٥,٥٪، بفارق ٠,١ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٧، ومع بقاء العدد المُطلق للمتعطلين على ما هو عليه. ويُفسّر ذلك بالأداء الجيّد لأسواق العمل في الاقتصادات المتقدّمة –

(١) *"Policy makers need to trigger deeper changes in the policies to catalyze investment, productivity, and real wage growth and make growth more inclusive. Financial regulation should not focus only on risk but also on growth (OECD, 2017).*

تحديداً – حيث يُنتظر تراجع معدل البطالة بها من ٥,٧٪ عام ٢٠١٦ إلى ٥,٥٪ عام ٢٠١٧، بفارق ٠,٢ نقطة مئوية، وهو معدل منخفض قياساً بالمعدلات المناظرة السابقة في أعوام ما قبل الأزمة المالية العالمية، وذلك على نقيض الاقتصادات الناشئة والنامية حيث أنه من المُرجّح تراخي معدلات التشغيل عن ملاحقة معدلات نمو عرض القوى العاملة في كليهما، وحدوث انخفاض طفيف في معدل البطالة بالنسبة للمجموعة الأولى إلى ٥,٥٪، مع استقرار هذا المعدل بالنسبة للمجموعة الثانية عند مستواه السابق ٥,٣٪.

وتُرجّح تقديرات منظمة العمل الدولية ثبات هذه المعدلات الأخيرة في عام ٢٠١٩ بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية (٥,٥٪ و٥,٣٪ على التوالي)، بينما يتوقع استمرار انخفاض معدل البطالة إلى ٥,٤٪ في الدول المتقدّمة بفرض استمرار الأداء الجيّد لأسواق العمل [جدول رقم (٢/١)].

جدول رقم (٢/١)
تقديرات معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩) بحسب مجموعات الدول

(٪)

بيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
العالم	٥,٦	٥,٥	٥,٥٨
الدول المتقدّمة	٥,٧	٥,٥	٥,٤
الدول الناشئة	٥,٦	٥,٥	٥,٥
الدول النامية	٥,٣	٥,٣	٥,٣

المصدر: *ILO, World Employment Social Outlook: Trends 2018.*

وبالرغم من توقع استقرار معدلات البطالة عند ٥,٥٪ (قياساً بمستويات أعلى قبل عام ٢٠١٥) [شكل رقم (٣/١)]، و حدوث تقارب نسبي في هذه المعدلات بين المجموعات الرئيسية للدول، إلا أنه ينبغي التنويه – من واقع القراءة المتأنية – إلى ست ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى، أن الصورة الإجمالية لمعدلات البطالة تعكس المتوسطات العامة لها على مستوى مجموعات الدول الرئيسية الثلاث، ولكنها تُخفي في حقيقة الأمر وجود تباينات كبيرة في هذه المعدلات على مستوى المناطق الجغرافية وتقسيماتها الفرعية، وكذا على مستوى الدول الفردية (مثل جنوب أفريقيا / البرازيل / الدول العربية غير الخليجية / فرنسا / إيطاليا / تركيا والتي تشهد معدلات بطالة مرتفعة) [ملحق رقم (م/٣)].

شكل رقم (٣/١)

تطوّر معدلات البطالة على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

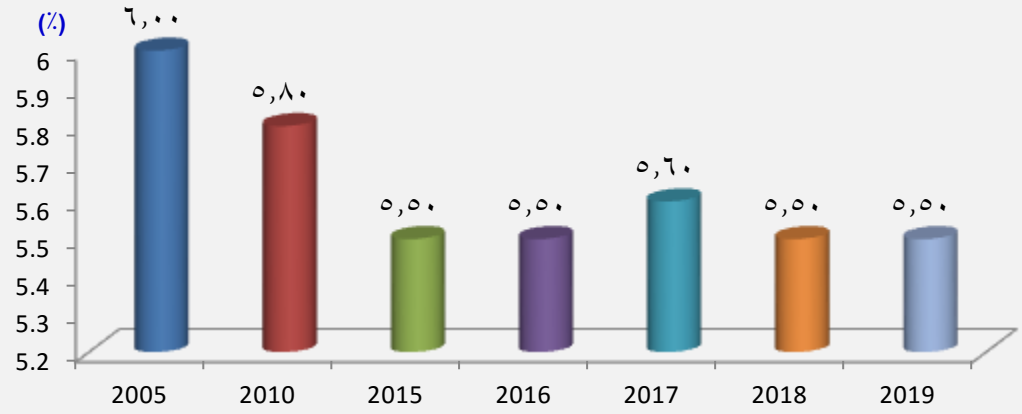

المصدر: *ILO, Trends 2018*.

ولذا، يقتضي الأمر تدارس أسواق العمل – حالة بحالة "*Case by case*" – لمعرفة ظروف كل دولة والعوامل المؤثرة في قدرتها الاستيعابية لعنصر العمل.

الملاحظة الثانية، أن معدلات البطالة – وإن بدت متواضعة في مُجملها – إلا أنه يجب ألا نُغفل الحقيقة الصارخة التي تجسّدها الأرقام المُطلقة المناظرة، إذ يُقدّر عدد المتعطلين بنحو ١٩٠ مليون فرد في ٢٠١٦، مع توقع زيادة بنحو ٣,٥ مليون فرد خلال الأعوام الثلاثة التالية ليتجاوز العدد الإجمالي ١٩٣,٥ مليون فرد عام ٢٠١٩، وهو ما يُثير مُعضلتين [شكل رقم (٤/١)]:

المُعضلة الأولى: تتعلق بكيفية توفير الموارد اللازمة لتأمين إعاشة هذا "الجيش من العاطلين"، وتدبير سُبُل الحماية الاجتماعية لهم بما يكفُل لهم حياة كريمة ويحول دون تداعيات البطالة من منظور الاستقرار الأمني والاجتماعي.

المُعضلة الثانية: تتعلق بكيفية دفع عجلة النمو الاقتصادي بالسرعة الكافية لزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات المختلفة بما يُمكّنها من استيعاب الزيادات التي تتوالى سنوياً لسوق العمل، وفي الوقت ذاته امتصاص جانب من جموع العاطلين الذين تتراكم أعدادهم سنة تلو الأخرى.

شكل رقم (٤/١)

تطوّر أعداد المتعطلين على مستوى العالم

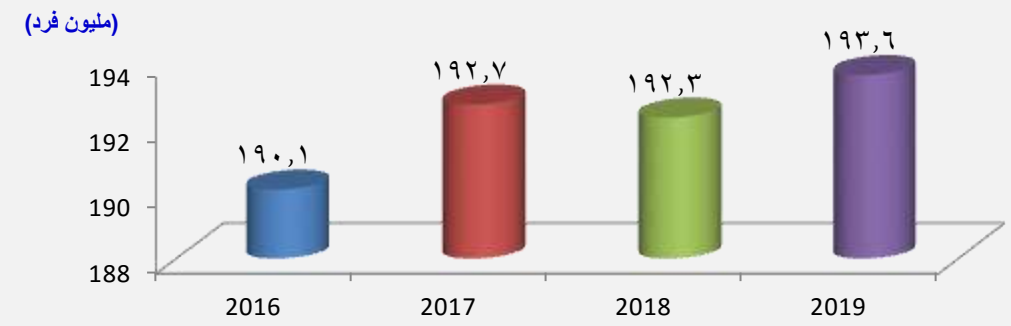

المصدر: *ILO, Trends 2018*.

الملاحظة الثالثة، أن العلاقة بين نمو الناتج والتشغيل لا تعكس اتجاهاً مُحدّداً متفقاً عليه. صحيح، أن النمو الاقتصادي المرتفع يُعد شرطاً أساسياً "*Necessary Condition*" لتوسعة الطاقات الاستيعابية للاقتصاد القومي لمواجهة مشكلة البطالة، ولإمكان زيادة الأجور الحقيقية للعاملين وتحسين ظروفهم المعيشية وتوسيع نطاق السوق النظامي للعمل، إلا أنه – من ناحية أخرى – لا يُعد النمو الاقتصادي المرتفع شرطاً كافياً "*Sufficient Condition*". فقد تُحقق بعض الدول معدلات عالية من حيث الناتج المحلي الإجمالي دون اقتران ذلك بمعدلات نمو مرتفعة للتشغيل، نتيجة ارتفاع المساهمة النسبية لرأس المال في النمو أو للإنتاجية الكلية للعناصر " *Total Factor Productivity (TFP)*"، والتي تعكس أثر الابتكار والمعرفة والتقدّم التقني خلافاً لعناصر الإنتاج العينية.

وكما هو موضّح بالجدول رقم (٣/١)، تتسم مرونة التشغيل بالنسبة للناتج "*Employment Elasticity with Respect to Output*" بالانخفاض والتباين الشديد من عامٍ لآخر، مما يصعُب معه التنبؤ باتجاه عام مُعيّن أو بقيمة مُحدّدة مُسبقاً لمعاملات المرونة. وكذلك يتبيّن من استقراء المعاملات على مستوى الدول أو المناطق الجغرافية اختلاف قيمتها – بدرجة ملحوظة – بحسب ظروف كل دولة أو منطقة من حيث الهيكل القطاعي للاقتصاد والوزن النسبي للأنشطة كثيفة العمل / كثيفة رأس المال، والفنون الإنتاجية المُطبّقة والتركيب الحجمي للمنشآت .. إلخ.

وتُحذّر هذه الملاحظة من خطورة التعميم، وتُبرز الحاجة الماسة لدراسة خصوصية كل دولة واستراتيجيتها التنموية، وما إذا كانت تستهدف التشغيل في الأساس أم أن التركيز ينصب فقط على استهداف النمو، إذ أن التجارب الدولية في هذا الخصوص تُفيد احتمالية اقتران النمو الاقتصادي

المرتفع بتراخي مستويات التشغيل، ما لم يكن عنصر "التشغيل" واقعاً في بؤرة اهتمام مُتخذي القرار.

ولعلّ ما يؤكد غياب العلاقة الحتمية بين النمو الاقتصادي والتشغيل ما هو مُلاحظ من تناقص معدل البطالة بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدّمة قياساً بالاقتصادات الناشئة، رغم أن هذه الأخيرة تُحقّق معدلات نمو اقتصادي أكثر ارتفاعاً بالمقارنة بالدول المتقدّمة. ويُستدل من ذلك ضرورة مواصلة الدول الناشئة نموها بالمعدلات المرتفعة مع استهداف التشغيل صراحة وإدراجه ضمن الاستراتيجية التنموية. فهذه الدول – رغم أدائها الاقتصادي المتميّز – مازالت تُعاني من قوة بشرية مُعطلة تُقدّر بنحو ١٤٣ مليون فرد أو أكثر، بنسبة تناهز ٧٥٪ من جملة المتعطلين على مستوى العالم ليصل إجمالي عدد المتعطلين إلى نحو ١٩٣,٦ مليون فرد عام ٢٠١٩ [شكل رقم (١/٥) ورقم (١/٦)].

جدول رقم (١/٣)
مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل نمو التشغيل (١)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٢)	مرونة التشغيل بالنسبة للناتج (٣) = (١/٢)
٢٠١٠	١,٠١	٤,٣١	٠,٢٣٤٣
٢٠١١	١,٢٨–	٣,١٧	٠,٢٩٧٠–
٢٠١٢	١,١٥	٢,٤٤	٠,٤٧١٣
٢٠١٣	١,٢٩	٢,٦٣	٠,٤٩٠٥
٢٠١٤	١,٢٩	٢,٨١	٠,٤٥٩١
٢٠١٥	١,٥٥	٢,٨٣	٠,٥٥٧٨
٢٠١٦	١,١٦	٢,٥٠	٠,٤٦٤٠
٢٠١٧	٠,٩٩	٣,٠	٠,٣٣٠٠
٢٠١٨	١,٠٤	٣,١٠	٠,٣٣٥٥
٢٠١٩	٠,٩٦	٣,٠	٠,٣٢٠٠

المصدر: تم حساب المرونة من بيانات معدلات نمو الناتج والتشغيل الصادرة عن:

- *ILO, World Development Social Outlook, Trends 2017 & 2018.*
- *IMF, World Economic Outlook (Oct. 2017): Seeking Sustainable Growth – Short-term Recovery and Long-term Challenges.*

شكل رقم (٥/١)
هيكل المتعطلين بحسب مجموعات الدول (متوسط الفترة)

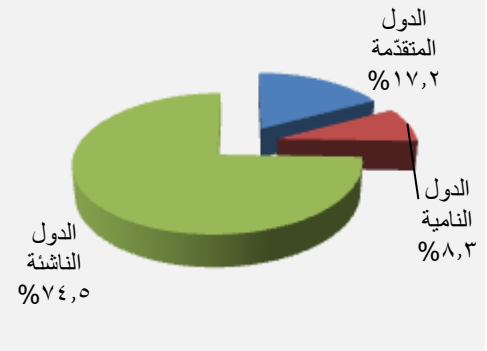

شكل رقم (٦/١)
توزيع أعداد المتعطلين بحسب مجموعات الدول

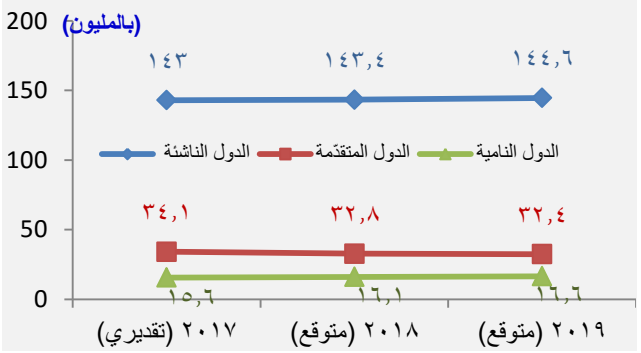

المصدر: *ILO, World Development Social Outlook, Trends 2018*.

والواقع أن تقرير منظمة العمل الدولية الصادر حديثاً عام ٢٠١٨ يورد تقديرات تعكس الخصائص سالفة الذكر.

فمن حيث مستوى دخل العاملين ودرجة نظامية سوق العمل، يجري التمييز بين ثلاث فئات:

الفئة الأولى: تضم العمالة التي تُعاني من الفقر "المعتدل" "*Moderate Poverty*"، وتمثل شريحة العاملين المُنتمية لأسر يتراوح متوسط دخل الفرد بها أو متوسط استهلاكه ما بين ١,٩ دولار/يوم و٣,١٠ دولار/يوم (وفقاً لتعادل القوة الشرائية *ppp*). وهذه الفئة تُشكّل نحو ١٤٪ من جملة السكان في سن العمل في الاقتصادات الناشئة، وترتفع إلى ٢٦٪ في حالة الدول النامية. ورغم توقع الاتجاه التناقصي لهذه الفئة من ١٦٪ عام ٢٠١٧ إلى ١٥,١٪ عام ٢٠١٩، إلا أنه من الناحية المُطلقة، سوف يظل نحو ٤١٤ مليون فرد ينتسبون لأسر فقيرة في الدول النامية والناشئة عام ٢٠١٩.

الفئة الثانية: تشمل العمالة التي تنتمي لأسر تُعاني من الفقر المدقّع "*Extreme Poverty*"، وهي التي يقل دخلها أو استهلاكها عن ١,٩ دولار/يوم وفقاً لتعادل القوة الشرائية، وتشكّل نحو ٧,٢٪ في المتوسط في حالة الاقتصادات الناشئة، و٤٠٪ في حالة الدول النامية. وبرغم توقع تراجع الأهمية النسبية لهذه الفئة من ١١,٢٪ إلى ١٠,٢٪ خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، إلا أن الصورة المُطلقة تُشير إلى انتماء ٢٨٠ مليون فرد لأسر تُعاني من الفقر المدقّع في الدول الناشئة والنامية عام ٢٠١٩.

الفئة الثالثة: تضم الأفراد الذين يزاولون أعمالاً يُطلق عليها مُصطلح الأعمال الضعيفة أو الهشّة "*Vulnerable Jobs*"، وهي عادة الفئة التي تعمل لحسابها الخاص أو لدى الأسرة، وهي عمالة

غالباً ما تمارس أعمالاً غير نظامية تفتقر للانضباط وذات إنتاجية منخفضة ولا يتوفّر لها خدمات التأمين الصحي والوظيفي والدخل المنظّم. وتشكّل هذه العمالة نحو ٤٢,٦٪ من جملة السكان في سن العمل على مستوى العالم، مع تباين واضح بين مجموعات الدول[١]. ومن الناحية المُطلقة، يُقدّر إجمالي العمالة ذات الطبيعة غير النظامية بنحو ١,٤ مليار فرد كمتوسط سنوي على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)، مع إضافة سنوية تُقدّر بنحو ١٧ مليون فرد [ملحق رقم (م/٤)].

الملاحظة الرابعة، هي أن أرقام البطالة لا تأخذ بعين الاعتبار جانب عرض العمل المُحتمل الذي لا يواجّهه طلب مناظر "*Unmet demand for employment*"، وهو ما يفوق كثيراً ما تعكسه الإحصائيات التقليدية للبطالة. فقد تتواجد أعداد غفيرة من الأفراد لديهم رغبة في العمل والقدرة على أدائه ولكنها لا تبحث عنه إما لعدم توفّر فرص عمل في المنطقة التي يقطنون بها، أو لسبق فشلهم في الالتحاق بالعمل، كما توجد مجموعة أخرى من الأفراد تسعى للحصول على فرص عمل ولكنها تعجز عن الالتحاق بالعمل في الأجل القصير. وهؤلاء يشكّلون في مجموعهم ما يُسمى بالقوى العاملة المُمكنة "*Potential Labor Force*"[٢]. وهذه الأعداد لا تشملها إحصاءات القوى العاملة رغم اهتمامها بالحصول على فرصة عمل (*ILO, 2018*).

ولتدارك ذلك الأمر، يتعيّن تقدير معدل البطالة أخذاً في الاعتبار إضافة هاتين الفئتين إلى جملة القوى العاملة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة المجمّع "Combined Unemployment Rate"} = \frac{\text{البطالة + القوى العاملة الممكنة}}{\text{القوى العاملة + القوى العاملة الممكنة}} \times ١٠٠$$

وهو مقياس أدق من المقياس التقليدي المتعارف عليه لمعدل البطالة الصريحة[٣].

الملاحظة الخامسة، أن تطوّر معدلات البطالة – كمؤشر لمستوى أداء سوق العمل – إنما يعكس جانباً واحداً فقط من كفاءة السوق، يتعلق بمدى تطابق جانبي الطلب والعرض والفجوة القائمة بينهما، غير أن التحليل المتعمّق والمتكامل للسوق ينبغي أن يتطرّق للخصائص الهيكلية لسوق العمل ذاته من حيث التركيب العمري والنوعي والمستوى الاقتصادي (الدخل) للملتحقين بسوق

(١) تبلغ النسبة ١٠٪ في الدول المتقدّمة، ٤٦,٢٪ في الدول الناشئة، ٧٦,٤٪ في الدول النامية.

(٢) يُقدّر عددهم في حالة دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٨,٨ مليون فرد، و٢,٣ مليون فرد على التوالي، بإجمالي يربو على ١١ مليون في عام ٢٠١٦، بنسبة تزيد عن ٥٠٪ من جملة المتعطلين في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ والبالغ ١٨,٧ مليون فرد.

(٣) بفرض توفّر البيانات اللازمة لقياس القوى العاملة المُمكنة.

العمل، ومن حيث الهيكل المؤسسي والقطاعي للسوق، باعتبارها عوامل أساسية تعكس ظروف العمل ومدى توفّر العمل اللائق والدخل المناسب للعاملين.

وفيما يخص **التركيب النوعي للقوى العاملة**، تُفيد المؤشرات ضَعف مشاركة الإناث في سوق العمل بالقياس بالذكور، وخاصة في مناطق شمال أفريقيا (٢١,٩٪) أو جنوب آسيا (٢٧,٦٪) أو الدول العربية (١٨,٩٪) بفارق يربو على خمس نقاط مئوية، وهو ضِعف المتوسط العالمي لنسبة المشاركة، كما تُفيد معدلات البطالة السنوية ارتفاعها لأكثر من الضِعف في حالة الإناث مقارنة بالذكور. ومن شأن هذه الاختلافات النوعية عدم إتاحة فرص عمل كافية للإناث واضطرارهن للاشتغال بأعمال منخفضة الإنتاجية في الغالب وبأجور متدنّية نسبياً، فضلاً عن عدم توفّر القدر الكافي من الرعاية الاجتماعية مما يُعمّق من هوّة عدم المساواة النوعية.

الملاحظة السادسة، تتعلق بمعدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة، حيث تُفيد البيانات تراجع نسبة مشاركة الفئات الشابة (١٥–٢٤ سنة) من ٥٥٪ عام ١٩٩٧ إلى ٤٥,٧٪ عام ٢٠١٧، مع وجود فجوة نوعية كبيرة بين معدلات مشاركة الإناث والذكور تُقارب ١٧ نقطة مئوية، كما تتباين المعدلات الإجمالية بين المناطق الرئيسية والفرعية وتصل إلى أدناها في الدول العربية (٣٠,٦٪) وأفريقيا (٣١,٩٪) وشرق أوروبا (٣٥,٦٪) [ملحق رقم (م/٥)].

ويترتب على تناقص معدلات مشاركة الشباب في القوة العاملة تزايد عبء الإعالة من ١٢,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,١٪ عام ٢٠١٨، فضلاً عن التحاق الشطر الأعظم من الشباب بالقطاع غير الرسمي (حوالي ٧٧٪)، وارتفاع نسبتهم في جملة تيارات الهجرة الدولية (حيث أن ٧٠٪ من المهاجرين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة). ولعلّ ذلك ما دعا منظمة العمل الدولية إلى الاعتراف صراحة أنه من الصعب حالياً التحاق الشباب بسوق العمل:

"*It is not easy to be young in the global market today*".

ويُستدل من الملحوظتين الأخيرتين أهمية السعي لتحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الشباب في سوق العمل مع تضييق الفجوات النوعية القائمة، وذلك توافقاً وأهداف التنمية المستدامة رؤية مصر: ٢٠٣٠، مثل هدف تقليص معدل الفقر (الهدف *SDG1*) وتحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق (*SDG8*)، والمساواة النوعية (*SDG5*)، وزيادة مشاركة الشباب في سوق العمل وتنمية مهاراته (*SDG8, 4*).

خلاصة ما تقدّم، إذا لم تتحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فسوف يعجز الاقتصاد القومي عن توليد العدد المنشود من الوظائف لقصور الطاقات الاستيعابية للأنشطة القائمة، كما سيتعذّر تحسين الظروف المعيشية للعاملين بزيادة الأجور الحقيقية أو توفير خدمات الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية .. إلخ، فضلاً عن انتشار العمالة غير النظامية وتباطؤ عملية الانتقال إلي القطاع الرسمي المنظم.

<u>ولذلك، يتعيّن على مُتخذي القرار تبنّي معدل النمو الاقتصادي الذي يكفُل:</u>

- اتساع الطاقة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية بما يسمح بامتصاص الزيادات المتتالية في عرض القوى العاملة، فضلاً عن الأعداد المتراكمة من المتعطلين.
- تحسين نوعية العمل، أي تحسين ظروف وجودة العمل.
- التوزيع العادل لمكاسب النمو.

ولضمان فاعلية النمو الاقتصادي المرتفع في تحقيق المستهدفات سالفة الذكر، ينبغي أن تكون الجهود الإنمائية موجّهة في الأساس لتحقيق هدف "التشغيل" "*Employment Targeting Strategy*"، وهو ما يتطلب بدوره ما يلي:

- التركيز على القطاعات الرائدة كمحرّكات للنمو، لما لها من قوة دافعة للاقتصاد من خلال علاقاتها التشابكية مع القطاعات الأخرى.
- تبنّي استراتيجية النمو الاحتوائي والمستدام حتى يعُم النفع على كافة فئات المجتمع، دون استبعاد الفئات الفقيرة أو أصحاب الدخول المنخفضة، ودون التمييز بحسب النوع أو العمر أو المناطق الجغرافية.
- اختيار أنماط التنمية المُعتمدة على الأنشطة كثيفة العمل، وتكثُر بها المنشآت الصغيرة ومتناهية الصِغَر لإفساح المجال لزيادة الطاقات التشغيلية للاقتصاد القومي.
- تنمية المهارات البشرية – من خلال التعليم والتعلّم والتدريب – للوفاء بمتطلبات سوق العمل من الخبرات والتخصّصات المختلفة، كماً وكيفاً.

وعلى الجانب الآخر، سوف يُسهم هذا التوجّه "التشغيلي" بدوره في تسريع دوران عجلة النمو الاقتصادي على النحو الذي يُحقّق الاتساق المنشود بين هدف التنمية من ناحية، وهدف التشغيل والعمل اللائق، من ناحيةٍ أخرى.

تزايد ملحوظ في المبادلات التجارية الدولية

تُفيد توقعات صندوق النقد الدولي اتجاه معدلات نمو التجارة العالمية للارتفاع بدرجة ملحوظة في الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩) مقارنة بالوضع عام ٢٠١٦، وبمعدلات النمو الاقتصادي العالمي المناظرة لذات الفترة، حيث يُرجّح نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل ٤,٧٪ عام ٢٠١٧ و٤,٦٪ و٤,٤٪ في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي، مقارنة بمعدل منخفض لا يتعدّى ٢,٥٪ عام ٢٠١٦، وبالقياس بمعدل أقل لنمو الاقتصاد العالمي [شكل رقم (٧/١)].

شكل رقم (٧/١)

تطوّر معدلات نمو التجارة العالمية

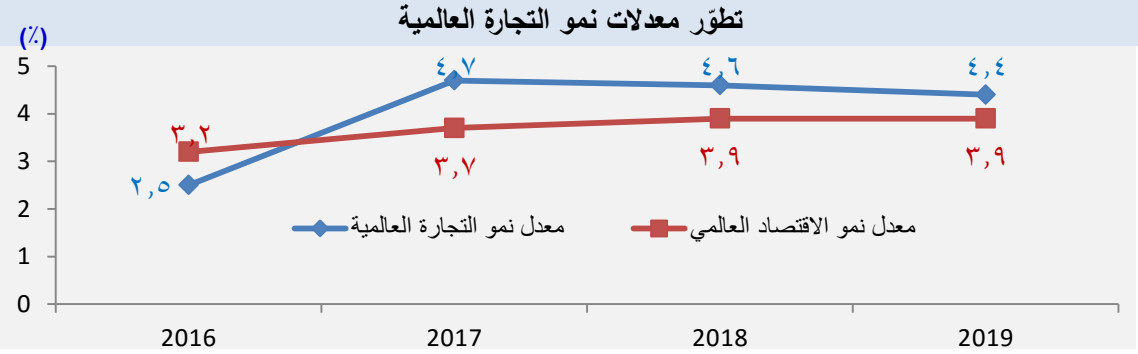

المصدر: *IMF, WEO, Update Jan. 2018.*

وتُبرز الأرقام الموضّحة بالشكل مرونة حركة التجارة الدولية من حيث الاستجابة للتطوّرات والأحداث، سواء الاقتصادية أو الجيوسياسية قياساً بالناتج المحلي الإجمالي. ففي أوقات الانكماش أو الركود (عام ٢٠١٦)، يكون نمو التجارة العالمية متواضعاً قياساً بالناتج المحلي الإجمالي (٢,٥٪ مقابل ٣,٢٪) ولكن مع تحسّن الظروف الاقتصادية العالمية، يكون انتعاش التجارة العالمية أكثر تعبيراً عن الأوضاع الجديدة مقارنة بتطوّرات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تسجّل التجارة العالمية معدلات نمو أكثر ارتفاعاً.

والظاهرة الأخرى الجديرة بالملاحظ، هي الإيقاع السريع لنمو التجارة الدولية في حالة الاقتصادات الناشئة والنامية (٥٪ – ٦٪)، بالمقارنة بالاقتصادات المتقدّمة (٢,٢٪) دلالة على الأهمية الكبيرة التي توليها المجموعة الأولى للمبادلات التجارية الدولية، تصديراً واستيراداً، ولا سيما الدول الآسيوية ذات التوجّه التصديري، والتي شهدت طفرة في صادراتها من منتجات صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات على وجه الخصوص [شكل رقم (٨/١)].

وتأتي تقديرات البنك الدولي مُعزّزة أيضاً لتوقعات صندوق النقد الدولي – وإن كانت تبدو أكثر تحفّظاً – سواء في الاتجاه الصعودي عام ٢٠١٧ أو الاتجاه التناقصي في الأعوام الثلاثة التالية.

أما تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فتبدو أكثر تفاؤلاً لعام ٢٠١٧ وأقرب لتقديرات البنك الدولي لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ [جدول رقم (٤/١)].

شكل رقم (٨/١)

تطوّر معدلات نمو التجارة الدولية بحسب المجموعات الرئيسية للدول

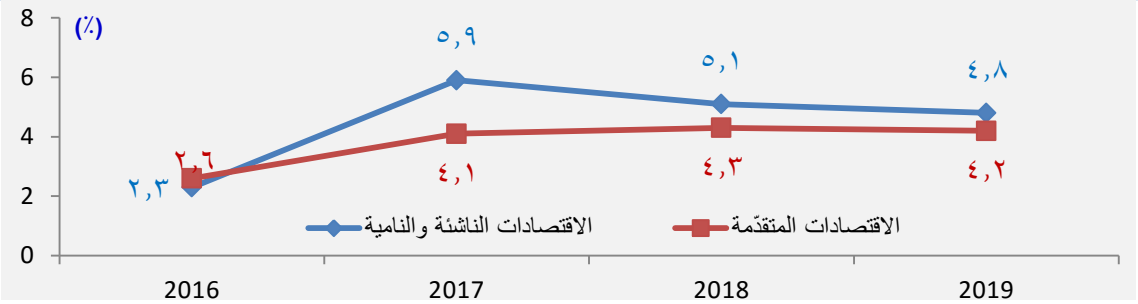

المصدر: *IMF, WEO, Update Jan. 2018.*

وإذا كان لخروج الاقتصاد العالمي من حالة الانكماش أثر كبير في انتعاش حركة التجارة العالمية من السلع والخدمات بفعل تنامي الاستثمار والطلب الخارجي وتزايد الإنتاج الصناعي، إلا أنه لا يتوقع استدامة الإيقاع السريع بعد طفرة عام ٢٠١٧، إذ أنه من المُرجّح أن يتجه معدل نمو التجارة الدولية للتناقص المطرد، وإن ظل الوضع أفضل حالاً مما كان عليه في أعوام الانكماش.

جدول رقم (٤/١)

تقديرات معدلات نمو التجارة العالمية بحسب المؤسسات الدولية

(٪)

البيـــــــان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٢,٧	٢,٦	٤,٨	٤,١	٤,٠	–
البنك الدولي	٢,٧	٢,٣	٤,٣	٤,٠	٣,٩	٣,٨
صندوق النقد الدولي	–	٢,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٤	–

المصادر:

- *OECD, Economic Outlook, 2017.*
- *WB, Global Economic Prospects, June 2017; Jan. 2018.*
- *IMF, World Economic Outlook, Oct. 2017; Jan. 2018.*

ولعلّ السبب الرئيسي وراء هذه النزعة التحوّطية هو تباطؤ مساعي الدول لمزيدٍ من التحرير التجاري وتراجع التكامل العالمي لسلسلة القيمة "*Global value chain interpretation*" في ظل السياسات الحمائية التي بدأ يُخيِّم ظلالها على حركة التجارة الدولية[(١)]، وبدا تأثيرها السلبي واضحاً على صادرات العالم من الحديد والصلب والمنتجات الكهربائية والمعدنية ... إلخ.

(١) تُشير بعض الدراسات إلى أن ثلاثة أرباع صادرات دول مجموعة العشرين بدأت تواجه بعض القيود في أسواقها الخارجية في الآونة الأخيرة. وتأخذ هذه القيود صوراً متعدّدة، منها فرض رسوم إغراق وضرائب جمركية أخرى.

تقديرات متحفظة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يتعلق **بالاستثمار الأجنبي المباشر**، فقد احترزت منظمة التجارة والتنمية "الأونكتاد" في تقديراتها للتدفقات الداخلة، فطرحت مدى يتراوح ما بين ١,٦٧ تريليون دولار و١,٨٧ تريليون دولار عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس تراجعاً في التدفقات بنسبة ٤٪ في حالة الحد الأدنى، وزيادة بنسبة ٧٪ في حالة الحد الأقصى مقارنة بعام ٢٠١٦ (١,٧٥ تريليون دولار)[١]. ومع ذلك، تتوقع المنظمة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٪ كمتوسط عام ليصل إلى ١,٨ تريليون دولار عام ٢٠١٧، وليتصاعد إلى ١,٨٥ تريليون دولار عام ٢٠١٨ بنسبة نمو ٢,٨٪.

وباستقراء مؤشرات تقرير المنظمة [ملحق رقم (م/٦)]، يتضّح ما يلي:

- تباين معدلات النمو بين مجموعات الدول وتأرجحها ما بين موجب وسالب.
- تنامي التدفقات الاستثمارية الداخلة للمنطقة الآسيوية بدرجة ملحوظة.
- استئثار الاقتصادات المتقدّمة بنحو ٥٦٪ من جملة التدفقات العالمية، مقابل ٤٠٪ للاقتصادات النامية، دلالة على الميل لتفضيل انتقالات رأس المال فيما بين الدول المتقدّمة، وخاصة نشاط الشركات عابرة القوميّات.
- توقع تباطؤ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تقديرات نمو سالبة (-١٦٪) بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على مستوى العالم، وبمعدلات نمو أكثر ارتفاعاً في حالة الدول المتقدّمة[٢].

ومع ذلك، من المتوقع ألا تستمر التدفقات بذات الإيقاع مستقبلاً مع اتجاه أسعار الفائدة العالمية للارتفاع مما يؤثر على تكلفة تمويل الاستثمارات ومعدلات الربحية.

ارتفاع طفيف في أسعار الفائدة يُصاحبها تقلّبات محدودة في أسعار الصرف

ظل البنك الفيدرالي الأمريكي مُتبعاً لسياسة التيسير الكمي لفترات طويلة بفرض أسعار فائدة منخفضة، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات منضبطة للتضخم والبطالة وضمان نمو اقتصادي معتدل، وتشجيع الاستثمار الخاص، غير أنه عزف عن هذه السياسة بنهاية عام ٢٠١٤، وشهد سعر الفائدة الأمريكي ارتفاعات نسبية منذ عام ٢٠١٥. وقد أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٧ رفع أسعار الفائدة إلى ١,٥٪، ومن المتوقع استمرار زيادتها حتى

(١) UNCTAD, World Investment Report, 2017.
(٢) UNCTAD, Investment Trends Monitor, Jan. 2018.

تصل إلى ٢٪ بنهاية عام ٢٠١٨، وإلى ٢,٢٥٪ بنهاية عام ٢٠١٩، كما تُشير تكهّنات أخرى إلى زيادة سعر الفائدة إلى ٢,١٪ و٢,٧٪ و٢,٩٪ في الأعوام الثلاثة على التوالي.

ولما كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على عائدات سندات البنك الفيدرالي، فقد شهدت العائدات على السندات لثلاثة شهور ارتفاعات متتالية من ١,٣٪ في ختام ٢٠١٧ إلى ٢,٠٥٪ و٢,٣٠٪ في ختام عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لعائدات سندات العشر سنوات، إذ يُرجّح ارتفاعها إلى ٢,٤٪ و٢,٧٥٪ و٣٪ في ختام الأعوام الثلاثة على التوالي.

أما عن الدولار الأمريكي، فتُشير التوقعات إلى أن بيئة الاقتصاد العالمي النشطة المُرتقبة في عام ٢٠١٨ ستسمح بتعزيز النمو العالمي وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومن ثمّ تخفيض قيمة الدولار[١].

وعن أسعار الفائدة في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن تستمر سياسة التيسير الكمي المُتبعة محتفظة بسعر فائدة صفري حتى نهاية عام ٢٠١٨، ولكن مع اتجاهها للزيادة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ إلى ٠,٢٥٪، على أن يرتفع قليلاً في الربع الأخير من ذات العام ليصل إلى ٠,٥٠٪. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة اليورو بشكل طفيف مقابل الدولار خلال عام ٢٠١٨، تأثراً بقيام المستثمرين الأمريكيين بتحويل وجهتهم إلى الدول الأوروبية للاستفادة من انتعاشها الاقتصادي.

أما بالنسبة لسعر الفائدة في المملكة المتحدة بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يرتفع بشكل تدريجي ليصل إلى ٠,٥٪ و١٪ و١,٥٪ في أواخر أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي. وتُشير التوقعات إلى أن الجنيه الاسترليني سوف يعود للتداول مع تقدّم المفاوضات في شأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وكذلك تُنبئ التوقعات بارتفاع سعر الفائدة في اليابان والصين، وخاصة في هذه الأخيرة حيث يتوقع تزايد سعر الفائدة من ٤,٣٥٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٨٥٪ في نهاية عام ٢٠١٩.

وتُعتبر تلك التطوّرات بالغة الأهمية للاقتصاد العالمي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الدول المذكورة إلى زيادة تكلفة الاقتراض العالمية، ومن ثمّ تزايد عبء الدين الخارجي، وكذا ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، مما يُزيد من تكلفة الواردات، خاصة من السلع الغذائية والمنتجات البترولية.

---

(١) على الرغم من إفصاح الرئيس الأمريكي عن خفض معدلات الضرائب في القريب العاجل، إلا أن هناك ارتياباً حول قدرة تلك التخفيضات في زيادة قيمة الدولار بشكل جوهري على المدى الطويل. وتُرجّح أغلب التوقعات حدوث انخفاض تدريجي – وليس حاداً – في العملة خلال عام ٢٠١٨.

ومن ناحية أخرى، من المُحتمل أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة بالخارج إلى تحوّل رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة والنامية إلى الأسواق الخارجية، وهبوط أسعار الأسهم في الأسواق المالية في هذه الدول مثلما حدث في البورصة الصينية، وهو ما دفع بعض الدول النامية لرفع أسعار الفائدة بها للحد من هروب رؤوس الأموال، بالرغم من حاجتها لاتباع سياسة نقدية توسّعية لتحفيز النمو الاقتصادي.

بوادر اتجاهات تصاعدية للتضخم ولأسعار الطاقة والسلع الأساسية غير الزراعية

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدّمة من ٠,٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ١,٧٪ عام ٢٠١٧ و١,٨٪ عام ٢٠١٨، على أن يصل إلى ٢,١٪ عام ٢٠٢٢، مع استمرار التعافي الدوري وتنامي الطلب وزيادة أسعار السلع الأولية(١).

وعلى صعيدٍ آخر، من المتوقع أن يظل التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية – باستثناء دولتي الأرجنتين وفنزويلا – مستقراً إلى حدٍ ما في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ عند ٤,٢٪ و٤,٤٪ على التوالي، قبل أن ينخفض إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٢.

أما عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المُرجّح أن تصل نسب التضخم بها إلى ٧,١٪ عام ٢٠١٧ و٨,١٪ عام ٢٠١٨ ثم تنخفض إلى ٤,٨٪ عام ٢٠٢٢.

وفيما يخص أسعار السلع الأساسية، فقد شهدت أسعار الطاقة والمعادن تعافياً في عام ٢٠١٧ بينما ظلّت أسعار المنتجات الزراعية ثابتة بوجهٍ عام. فقد ارتفع سعر الزيت الخام إلى ٥٣ دولاراً/برميل في المتوسط عام ٢٠١٧، مسجّلاً نسبة زيادة ٢٤٪ عن السعر المقابل عام ٢٠١٦، ولكن مع تقلّب مستواه خلال العام. وبالرغم من اتفاق دول منظمة الأوبك والدول الأخرى المُنتجة للزيت الخام على تقييد الإنتاج، إلا أن الأسعار انخفضت إلى ٤٦ دولاراً/برميل في منتصف عام ٢٠١٧، في ظل توسّع الولايات المتحدة في الإنتاج، وكذلك ليبيا ونيجيريا، غير أن الأسعار عاودت الارتفاع إلى ٦١ دولاراً/برميل في نهاية عام ٢٠١٧ وإلى ٦٦,٢ دولاراً/برميل في يناير ٢٠١٨ بفعل زيادة الطلب العالمي وتناقص المخزون ونتيجة الاتفاق الذي عُقِد في نهاية شهر نوفمبر للالتزام بخطط تقييد الإنتاج حتى نهاية عام ٢٠١٨.

وتُشير التوقعات إلى احتمال بقاء أسعار الزيت الخام عند مستوى ٥٦ دولاراً/برميل عام ٢٠١٨، و٥٩,٥ دولاراً/برميل عام ٢٠١٩ في ظل زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة وتواضع نمو الطلب العالمي قياساً بالمعروض في السوق العالمي(١).

---

(١) من المتوقع أن تصل معدلات التضخم في الولايات المتحدة إلى ٢,١٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على أن تنمو في عام ٢٠١٩ إلى ٢,٣٪. أما في منطقة اليورو، فمن المُنتظر ارتفاع نسبة التضخم إلى ١,٥٪ على أن تنخفض قليلاً إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٨، ثم تعاود الصعود إلى ٢٪ عام ٢٠٢٢.

وعلى أية حال، تُشير التقديرات الصادرة في أكتوبر ٢٠١٧ إلى توقع ركود سوق الزيت الخام حتى عام ٢٠٢٢ مع استمرار الاتجاه النزولي للأسعار على نحو مطرد ليصل إلى ٥٧,٧ دولاراً/برميل عام ٢٠٣٠[٢]، وكذلك التضخم الذي يتوقع أن تشهد معدلاته انخفاضاً مطرداً حتى عام ٢٠٣٠.

وبالنسبة لأسعار المعادن، فقد ارتفعت بنسبة ٢٢٪ عام ٢٠١٧ بسبب نمو الطلب العالمي، وخاصة من جانب الصين. وقد حال دون انخفاض الأسعار تناقص المخزون من المعادن الأساسية كالألومنيوم والزنك مع رغبة الصين في تقليص الطاقات الإنتاجية الفائضة لديها والحد من التلوّث الصناعي. ومن المتوقع حدوث ارتفاع طفيف في أسعار المعادن في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، حال تواصل نمو الطلب العالمي بذات الإيقاع، واستمرار تناقص المخزون العالمي ومع التخفيض المطرد للطاقات الإنتاجية للصين. ولكن التوقعات طويلة الأجل حتى عام ٢٠٣٠ تميل إلى التحيّز للاتجاه النزولي لكافة أسعار المعادن كالألومنيوم والنحاس والحديد والرصاص والزنك والصفيح (باستثناء النيكل). ويصدُق الأمر كذلك بالنسبة لأسعار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) باستثناء البلاتينيوم.

وبالنسبة للسلع الزراعية، فقد تباينت اتجاهات أسعارها عام ٢٠١٧ قياساً بعام ٢٠١٦، فانخفضت في حالة الكاكاو والشعير والذرة والأرز والبرتقال والسكر والدخان والأسمدة، في حين اتجهت الأسعار للارتفاع في حالة الشاي وزيت جوز الهند وزيت النخيل وزيت فول الصويا والقمح والموز واللحوم والدواجن والقطن والمطاط واليوريا. أما التوقعات السعرية في المدى المتوسط والطويل، فقد تباينت أيضاً في اتجاهاتها، وإن كان يغُلب عليها الاتجاه النزولي، باستثناء الكاكاو والشعير والذرة والقمح والأسمدة [ملحق رقم (م/٧)].

وهذه التوقعات السعرية يتجلّى أثرها على حجم تدفقات التجارة الدولية وعلى الموازين التجارية للدول بحسب طبيعة السلع التي ارتفعت أو انخفضت أسعارها وموقف الدولة المعنيّة من التبادل التجاري، بمعنى ما إذا كانت دولة مصدّرة أو مستوردة للسلع المعنيّة، وذلك على خلاف الغاز الطبيعي الذي يتوقع أن يتصاعد سعره حتى عام ٢٠٣٠، في حين تشهد أسعار الغاز المسال استقراراً نسبياً طوال الفترة [ملحق رقم (م/٨)].

---

(١) وبوجهٍ عام، يتعذّر التنبؤ بالاتجاهات السعرية للزيت الخام في المستقبل نظراً لعدم التيقن بسلوك الشركات المنتجة. فقد تتجه الأسعار للانخفاض حال عدم الالتزام بالاتفاقات البترولية لتقييد العرض ونمو إنتاج الحقول الأمريكية وزيادة المركبات التي تعمل بالكهرباء، وخاصة في الصين. وقد تتجه للارتفاع حال تنامي الطلب العالمي وحدوث نقص في الإمدادات مبعثها الظروف الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية، مثل العراق وليبيا ونيجيريا

(٢) خلافاً لتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تتوقع "الإيكونوميست" حدوث ارتفاعات كبيرة في أسعار الزيت الخام في المدى القصير ليصل سعر البرميل إلى ٨٢,٥ دولاراً في غضون ستة أشهر.

خلاصة العرض السابق للتطوّرات الاقتصادية العالمية ما يلي:

- **سوف يشهد الاقتصاد العالمي تحسّناً في النمو الاقتصادي واستدامته في الأعوام القادمة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠).**
- **سوف تنمو تدفقات التجارة الخارجية ولكن بمعدلات أقل نسبياً من نمو الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي).**
- **من المتوقع استمرار اضطراب أسواق العمل رغم الإبقاء على معدلات البطالة عند المستويات المنخفضة.**
- **ثمّة درجة من عدم التيقن بحجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، مع احتفاظ الدول الآسيوية الناشئة بمكان الصدارة كمراكز جاذبة للاستثمار الأجنبي.**
- **من المتوقع ارتفاع التضخم ولكن بمعدلات طفيفة.**
- **يُعد تحرّك أسعار الفائدة مُدعاة للقلق في ظل تفاقم أعباء الدين العام في غالبية الدول وهشاشة أسعار الأصول.**
- **هناك اتجاه لفرض مزيدٍ من القيود على المعاملات الاقتصادية الدولية وسوف ينعكس ذلك سلباً على معدلات النمو والتشغيل.**
- **توجد حاجة ماسة لمواصلة برامج الإصلاحات الهيكلية، والتركيز على النمو الاحتوائي في المدى المتوسط.**

٢/١ الآفاق المستقبلية لنمو الاقتصاد المصري

يُمكن – من واقع العرض السابق لتطوّرات الاقتصاد العالمي – استخلاص حقيقتين أساسيتين:

أولهما: أن ثمّة فرصاً واعدة عديدة يُمكن اغتنامها لدفع عجلة النمو الاقتصادي بمصر في ظل التوقعات التفاؤلية بتحسّن أداء الاقتصاد العالمي خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩) واحتمالية تواصل هذا التحسّن – وإن كان بدرجة أقل – في الأعوام التالية.

ثانيهما: أن توصيات المنظمات الدولية لضمان استدامة النمو الاقتصادي السريع، ليست محل دراسة في الحالة المصرية، وإنما مأخوذ بها بالفعل منذ عام ٢٠١٤، ومع تبنّي البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي، الأمر الذي يعني توفّر المقوّمات الأساسية لاستغلال الفرص المتاحة والكامنة التي يُهيئُها تحسّن نمو الاقتصاد العالمي[١].

ودليل ذلك أن مصر صارت تحتل المرتبة الرابعة من حيث أعلى توقعات النمو على مستوى العالم في الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) بعد الهند والصين وإندونيسيا وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠١٧، بواقع ٤,٢٪ و٤,٥٪ و٥,٣٪ في الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

وبعبارة مُختصرة، لدى مصر في الوقت الحاضر من المقوّمات والقدرات ما يُمكّنها من اغتنام الفرص الواعدة للنمو والتي تُتيحها التطوّرات الاقتصادية العالمية، وتحويلها من مجرد طموحات وأحلام وردية إلى واقع عملي ملموس.

وحقيقة الأمر، أن توقعات النمو الاقتصادي المرتفع – على المستوى العالمي – تجد تفسيرها في ثلاثة عوامل رئيسية، وهي نمو الطلب الاستهلاكي المحلي، وتنامي الإنفاق الاستثماري – محلياً ودولياً – وانتعاش حركة التجارة الدولية، تصديراً واستيراداً، سلعياً وخدمياً. وهذه المصادر الثلاثة تُهيّئ آفاقاً رحبة لنمو الاقتصاد المصري من خلال تأثيرها في مُجمل تدفقات الاستثمار والمعاملات الاقتصادية الدولية وكذا مستتبعاتها بالنسبة لأسواق المال والعمل.

ويمكن إيضاح ما تقدّم وبلورة فحواه في النقاط التالية:

---

(١) دعت هذه المنظمات إلى التزام الدول بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي وتحسين مناخ ممارسة الأعمال ورفع كفاءة الاستثمار وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وذلك كمتطلبات أساسية لإمكان مواصلة النمو بمعدلات مرتفعة في المدى المتوسط والبعيد، ومن ثمّ درء احتمالات العودة إلى حالة الانكماش الاقتصادي التي سادت خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

وكما سيتضّح – من خلال الفصول التالية من وثيقة الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة– قطعت مصر شوطاً كبيراً في توفير هذه المتطلبات ومازالت ماضية في استكمال كافة عناصر منظومة التنمية الشاملة، وذلك باعتراف كافة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي أشادت بجهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر وبتقدّم مركز مصر التنافسي وتصنيفها الائتماني، وبتحسّن المناخ الاستثماري، وخاصة بعد تحرير سعر الصرف وصدور قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية.

أولاً: أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي – الناجم عن تحسّن مستويات الدخول وتنامي ثقة القطاع العائلي في سلامة آليات السوق – إنما تنعكس في جانب منها في شكل نمو "الطلب الخارجي"، وهو ما يُهيّئ السبيل لانتفاع مصر من هذا النمو من خلال المحاور التالية:

- زيادة الفرص التصديرية للأسواق الخارجية من المنتجات التي تحظى فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية.
- زيادة حجم التدفقات السياحية الوافدة لمصر والإيرادات الناجمة عنها وعن ارتفاع متوسط الإنفاق اليومي للزائر (في ظل تحسّن مستوى الدخل).
- انتعاش حركة الموانئ البحرية والجوية، وحركة المرور بقناة السويس[١] وإيراداتها من الرسوم، وكذا عوائد الخدمات الملاحية واللوجيستية المقدّمة بمنطقة القناة. ولا سيما بعد إنشاء الفرع الجديد وتنفيذ المخططات الإنمائية للمنطقة وتوفير بنيتها التحتية[٢].

ثانياً: أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تُتيح فرصة حقيقية لمصر في الحصول على جزء من "الكعكة"، يُعزّزها في ذلك التحسّن الملحوظ في المناخ الاستثماري لمصر في ظل ما تحظى به من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، وما تمنحه من تيسيرات وحوافز للمستثمرين في إطار قانون الاستثمار الجديد[٣].

وعليه، تُشكّل مصر ملاذاً آمناً للاستثمار في الوقت الذي تسود فيه الاضطرابات السياسية والتوترات الجيوسياسية بالمناطق الأخرى مما يولّد مناخاً غير مواتٍ للاستثمار. أضف إلى ذلك، أن ثمّة فرص عديدة جاذبة للاستثمار في مصر ذات عائد مُجزٍ في قطاعات شتى تضم الصناعة والبترول والطاقة والسياحة والتشييد والبناء، وخدمات المرافق والبنية الأساسية والتنمية البشرية ..

---

(١) شهد شهر ديسمبر ٢٠١٧، على سبيل المثال، زيادة قدرها ١٢,٢٪ في أعداد السفن العابرة للقناة، و١٣,١٪ في إجمالي الحمولات، وبلغت معدلات النمو خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة بالربع المناظر من العام السابق نحو ٤,٣٪ و٥,٨٪ على التوالي، كما نمت الإيرادات المُحصّلة بنسبة ٧,٧٪.

(٢) فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية بين الهيئة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات تبلغ نحو ٤٠ مليار دولار، وذلك مع شركات موانئ دبي وشركة بورسعيد للتنمية المتكاملة وبولاريس للمناطق الصناعية و"AOS" للتجارة العالمية والمناطق اللوجستية، وحديد المصريين، بالإضافة إلى منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري (TEDA) الصينية. وفي ذات السياق، يجري التخطيط لإنشاء مدينة صناعية تجارية استثمارية تربط عبر حدودها مصر والسعودية والأردن حيث ستقام المدينة بمحاذاة البحر الأحمر وخليج العقبة قُرب خطوط التجارة البرية المارة بقناة السويس. وتركز المدينة على صناعات عالية التقنية في مجال الطاقة والمياه والتكنولوجيا الحيوية والغذاء والتصنيع المتقدّم والترفيه.

(٣) يوفّر هذا القانون تيسيرات وضمانات عديدة من شأنها تعزيز مساعي الاستثمار، مثل المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، والحماية من التأميم ونزع الملكية، ومن القرارات التعسفية، مثل إلغاء التراخيص أو وقفها، ويمنح القانون كذلك الحق للمستثمر في توسيع مشروعه وتمويله من الخارج دون قيود، وحق جني الأرباح وتحويلها وتصفية المشروع.

إلخ، يُعزّزها سوق قوامه "١٠٠" مليون نسمة، فضلاً عن توفّر إمكانات التسويق عبر المنافذ الخارجية[١].

ويصدُق القول ذاته على الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية، حيث تتدفق رؤوس الأموال الموجّهة لاقتناء الأسهم والسندات المصرية، سواء من خلال البورصة المصرية أو أطروحات السندات المصرية بالأسواق العالمية، أو من خلال الاكتتاب المباشر في أذون الخزانة والسندات الحكومية. وهذه التدفقات – كما هو معلوم – مرهونة باستقرار أسواق المال واطراد تحسّن التصنيف الائتماني.

ثالثاً: في ظل تصاعد الأسعار العالمية للزيت الخام والغاز الطبيعي عام ٢٠١٧، وشبه استقرار هذه الأسعار عند مستويات مُتقاربة في الأعوام اللاحقة – إن لم يكن تصاعدها كما تتوقع الإيكونوميست – من المُرجّح تزايد إقبال الشركات العالمية على زيادة استثماراتها في مصر، خاصة بعد اكتشاف شركة "إيني" الإيطالية حقل الغاز الطبيعي العملاق "ظُهر" بمياه البحر المتوسط[٢].

ومن ناحية أخرى، من شأن تحسين العوائد النفطية للدول الخليجية – بعد عودة أسعار الزيت الخام للارتفاع – زيادة تدفق الاستثمارات العربية لمصر[٣]، من ناحية، وتعزيز استقرار حجم العمالة المصرية في الدول الخليجية والتي تستأثر بنحو ثُلُثي العمالة المصرية بالخارج، من ناحيةٍ أخرى.

رابعاً: من المتوقع – مع اتجاه الأسعار العالمية لعديدٍ من السلع الزراعية للانخفاض في المدى المتوسط واستمرار الاتجاه النزولي حتى عام ٢٠٣٠ – أن تتراجع قيمة فاتورة الاستيراد من بعض السلع الهامة، مثل زيوت الطعام واللحوم والدواجن والسكر، كما أن توقعات ارتفاع أسعار بعض السلع التي يجري استيرادها حالياً بكميات كبيرة، وعلى رأسها القمح، مدعاة إلى إعادة النظر في السياسة الزراعية وفي التراكيب المحصولية بُغية تحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها.

---

(١) يكفي الإشارة إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام ٢٠١٧/١٦ ليبلغ ٧,٩ مليار دولار، وهو ما يُشكل نحو ضِعف التدفقات المناظرة عام ٢٠١٤/١٣ (٤,٢ مليار دولار)، بفضل تحسّن المناخ الاستثماري العام والذي صار جاذباً للمستثمر الأجنبي شأنه في ذلك شأن المستثمر المصري.

(٢) يُحقّق هذا الحقل الاكتفاء الذاتي لمصر في القريب العاجل مع نهاية عام ٢٠١٨، مما ينعكس إيجاباً على ميزان البترول، كما يوفّر مُدخلات أساسية لتصنيع المنتجات البترولية، فضلاً عن التوسّع في استهلاك الغاز للأغراض المنزلية.

(٣) ونذكر على سبيل المثال، الاستثمارات السعودية والتي تحتل المرتبة الأولى ضمن الاستثمارات العربية في مصر بإجمالي ٢٧ مليار دولار في ٢٩٠٠ مشروع بمختلف القطاعات السلعية والخدمية، ففي إطار الاتفاق المُبرم في أبريل ٢٠١٦، من المُزمع تأسيس (١٠) شركات باستثمارات كلية ٣٦ مليار جنيه، منها شركة للاستثمار بمحور قناة السويس برأسمال ٣,٨ مليار جنيه، وشركة لمضاعفة الصادرات المصرية للسعودية إلى ٢,٦ مليار دولار.

وعلى جانبٍ آخر، تؤدي الارتفاعات المتتالية في أسعار الأسمدة والفوسفات إلى إمكانية تحسين عوائد التصدير من مثل هذه المنتجات.

خامساً: من المُنتظر أن ينعكس تواضع معدلات التضخم العالمي إيجاباً على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر، من حيث تراجع تأثير التضخم المستورد (أي أسعار المكوّنات المستوردة في سلة السلع والخدمات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي)، وفي الوقت ذاته خفض تكلفة المُدخلات المستوردة للمنتجات المحلية، مما يُسفر في النهاية عن تراخي نمو الاتجاهات التضخمية بوجهٍ عام.

سادساً: رغم اتجاه أسعار الفائدة في الأسواق العالمية للارتفاع إلا أنها مازالت منخفضة نسبياً قياساً بالعائد على الإيداعات المصرية والاستثمارات في أذون الخزانة والسندات الحكومية، الأمر الذي يُحفّز هذه التوظيفات الرأسمالية الأخيرة، وما تتمخّض عنه من تزايد احتياطيّات مصر من النقد الأجنبي. وحتى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج يُمكن تفادي آثاره السلبية من خلال الاستمرار في ترشيد الدين الخارجي وزيادة مكوّن المنح من القروض الأجنبية، ومواصلة برنامج الإصلاح المالي لتصحيح اختلال الموازنة العامة للدولة.

سابعاً: من السمات الرئيسية التي سبق ذكرها بشأن تصاعد معدل النمو العالمي أنه ظاهرة عامة تصدُق على كافة مجموعات الدول والمناطق، وعلى الشطر الأعظم من دول العالم. وتعني هذه الحقيقة، أنه يُمكن للاقتصاد المصري أن يُحقق منافع اقتصادية من خلال اتباع سياسات انتقائية في التعامل مع شريحة عريضة من الدول، بحسب خصوصية كل دولة والعلاقات القائمة معها.

فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تُعد ثالث أهم شريك تجاري لمصر، بعد الإمارات العربية المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كما أنها تحتل مكانة متميّزة من حيث تدفقات الاستثمار. ورغم انخفاض الصادرات المصرية بنسبة ٤٢٪ والاستثمارات الأمريكية بنسبة ٥٨٪ عام ٢٠١٦/١٥ إلا أنه من المُمكن أن تتبدّل الصورة وتعود الصادرات المصرية للولايات المتحدة إلى سابق عهدها في ظل توقع انتعاش الاقتصاد الأمريكي، وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتتضاعف من ٠,٩ مليار دولار عام ٢٠١٦/١٥ إلى ما يربو على ٢ مليار دولار عام ٢٠١٨.

أما الاتحاد الأوروبي، فهو الشريك التجاري الثاني، وصاحب الحِصّة الأكبر في الاستثمارات الأجنبية الوافدة، ويُعد من أهم الجهات التي توفّر المنح والمساعدات المالية والفنية لمصر. ومن المنتظر تعزيز أواصر التعاون بدرجة أكبر في المجالات الثلاثة في المرحلة القادمة مع توقع عودة معدلات النمو للارتفاع، خاصة وأنه قد تم الاتفاق – في إطار سياسة الجوار الأوروبي – على

وثيقة أولويات المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي للفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) بدعم مُقترح يتراوح ما بين ٤٣٢ و٥٢٨ مليون يورو[١].

وفيما يخص المملكة المتحدة، فإن تخارجها من الاتحاد الأوروبي والمعروف باسم "*Brexit*"، يرسم صورة قاتمة لأداء الاقتصاد البريطاني في المرحلة القادمة، حيث يُتوقع تباطؤ معدلات النمو من ١,٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ١,٥٪ و١,٢٪ و١,١٪ في الأعوام الثلاثة التالية. ويتعذّر التكهّن بتأثير هذا التردّي على علاقتها الاقتصادية بمصر. ولكن نظراً لما تحتله المملكة المتحدة من وضع خاص بحُكم كونها على رأس قائمة المستثمرين في مصر، ومن أهم دول الإرسال للمقاصد السياحية، فإنه يتعيّن عدم إغفال إمكانية توطيد العلاقات الاقتصادية معها من خلال:

- جذب مزيدٍ من الاستثمارات البريطانية في قطاعات التنمية الواعدة بمصر (وقد كانت تستأثر بنحو ٤٧٪ من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر عام ٢٠١٦/١٥).
- تنشيط المبادلات التجارية معها (والتي كان يُنظمها فيما سبق اتفاق الشراكة المصرية/الأوروبية).
- استقطاب مزيدٍ من السائحين – بعد تفعيل المفاوضات لإلغاء تحذيرات سفر الرعايا البريطانيين لمصر – وقد كانت الحركة الوافدة منها تُمثّل فيما سبق نحو ١٣٪ من جملة الحركة القادمة من أوروبا[٢].

وبالنسبة لروسيا، والتي تجمعها بمصر علاقات دبلوماسية مُتميّزة ومواقف جيوسياسية مشتركة تجاه مختلف القضايا الإقليمية، فإن توقعات المؤسسات الدولية بخروجها من حالة الركود مع بوادر تحسّن الأداء اعتباراً من عام ٢٠١٧، يُمكن أن يُشكّل عاملاً داعماً لعلاقاتها الاقتصادية مع مصر، مُهيّئاً السبيل لمزيدٍ من الاتفاقات التجارية المشتركة، ومن الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة والصناعات الثقيلة، على غِرار محطة الضبعة لتوليد الكهرباء، والمنطقة الصناعية الروسية الجاري بحث إقامتها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، كما يُمكن الحث على سرعة استئناف الرحلات الروسية لمختلف المقاصد السياحية لمصر، وعلى رأسها الغردقة وشرم الشيخ، بعد الاتجاه إلى إعادة تسيير خط الطيران المباشر بين القاهرة وموسكو، اعتباراً من فبراير ٢٠١٨.

---

(١)كانت العلاقات الاقتصادية قد تأثرت سلباً خلال فترة الانكماش، ولكن من المُرجح تحسّن معدلات النمو وارتفاعها ١,٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢,٤٪ و٢,٢٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي.

(٢) يُعد تحرّك مصر في هذا الاتجاه هو تحرّك استراتيجي ويجد أساسه في حالة الانعزالية التي ستواجهها المملكة المتحدة إثر إتمام تخارجها من الاتحاد الأوروبي، ومن ثمّ رغبتها الشديدة في إثبات وجودها على خريطة الاقتصاد العالمي، والبحث عن الشركاء القُدامى في توطيد هذا التواجد، وهو ما يُمكن أن تغتنمه مصر بتوثيق علاقات الشراكة والتعاون معها وتحقيق مكاسب مُشتركة جمّة.

أما المنطقة العربية، فربما تحول الظروف الجيوسياسية دون تعميق أواصر التعاون الاقتصادي بالصورة المنشودة في الوقت الحاضر. ففي ظل ما تمرّ به المنطقة من صراعات وقلاقل واضطرابات سياسية وعسكرية ونزاعات عرقية .. إلخ، فإنه قد لا يكون المناخ مواتياً للاستثمار المشترك أو لدعم التبادل التجاري لحين استقرار الأوضاع. ومع ذلك، ثمّة فرصة طيبة لمصر للمشاركة في إعادة إعمار دول المنطقة المتضرّرة من ويلات الحروب والصراعات، وعلى رأسها العراق وسوريا وليبيا – في الوقت الراهن – واليمن وغيرها في مرحلة لاحقة حين انتهاء الصراعات واستتباب الأمن(١).

خلاصة ما تقدّم:

يُتيح تحسّن الاقتصاد العالمي آفاقاً رحبة لنمو الاقتصاد المصري في مجالات المبادلات الاقتصادية (السلعية والخدمية) والاستثمار والتمويل والشراكة الدولية. ويُعزّز من هذه الآفاق المستقبلية ثراء مصر بمقوّمات النمو الاقتصادي ومُحفّزات الاستثمار والبيئة المواتية لأداء الأعمال، غير أن الانتفاع بوفورات "الانفراجة" العالمية يقتضي مواصلة الجهود الإنمائية والالتزام الدقيق بتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي في إطار تشارك مُجتمعي يتسق ومفهوم النمو الاحتوائي".

وفي الوقت ذاته، يتطلب الأمر التعامل مع التطوّرات والأحداث العالمية المُعاصرة بعين فاحصة ونظرة ثاقبة تُعين في الكشف عن الفرص الكامنة وأغوارها وسُبُل استغلالها وتعظيم الاستفادة منها في التوقيتات المُثلى.

"فالأشجار المُثمرة لا تُلقي بثمارها ...

ولكن تستجيب وتجود بخيراتها لمن يُجيد تسلّقها".

(١) وفي هذا السياق، يُشير تقرير البنك الدولي إلى وصول إجمالي التكلفة المالية اللازمة لإعادة إعمار ليبيا لنحو ٨٠ مليار دولار، وسوريا إلى ٢٠٠ مليار دولار بحسب تقرير الاتحاد الأوروبي في ظل انهيار البنية التحتية بها، كما تبلغ التكلفة في حالة العراق نحو ١٠٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط العراقية. وعليه، تصل التكلفة الكلية إلى ٣٨٠ مليار دولار، ويُمكن لمصر أن يكون لها باع كبير في جهود إعادة التعمير من خلال شركات المقاولات المصرية وسواعد أبنائها على اختلاف مستوياتهم المهارية.

القسم الثاني

الإطار العام لخطة التنمية المستدامة

(٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

يستعرض هذا القسم المُعطيات الأساسية للخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ومُرتكزاتها التي تعكس إطارها المنهجي ومعالمها الرئيسية، وما تتبنّاه من مستهدفات وسياسات إنمائية وبرامج عمل.

١/٢ المعطيات الأساسية

يقوم الإطار الفكري لخطة التنمية المستدامة على مجموعة مُعطيات أساسية حاكمة لأولويات واتجاهات الاستثمار، ومؤثرة في معدلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وتتمثل هذه المُعطيات فيما يلي:

- أن النمو الاقتصادي المرتفع والتحسّن المُطرد في **مستوى معيشة المواطن** هما جوهر التنمية الحقيقية للمجتمع.
- أن المشاركة المجتمعية هي **الأداة الفاعلة** التي تُكسب عملية التنمية الديناميكية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي وبلوغ مستهدفاته.
- أن صون موارد الثروة القومية والرشادة في استخدامها هما **شرطان أساسيان** لتوفير مقوّمات التنمية المستدامة.
- أن التوجّه الرشيد لاستغلال المزايا النسبية والتنافسية لمختلف أقاليم الدولة – في ظل توزيع كفء وعادل للموارد – هو **المنهاج الفاعل** للحد من التفاوتات الإقليمية في مستويات الدخول والمعيشة.
- أن تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصري **شرط ضروري** لإمكان تبوء مصر لمركز متميّز على خريطة الاقتصاد العالمي وتحقيق مستهدفات رؤية مصر "٢٠٣٠".
- أن مواصلة الإصلاح السياسي والإداري والحوكمة الجيدة **ضرورة حتمية** لتعزيز الديموقراطية ومحاربة الفساد، وتوفير الاستقرار الاجتماعي وتحسين المناخ الاقتصادي العام ودعم نظام اللامركزية لوحدات الإدارة المحلية، وتُعد جميعها مقوّمات أساسية لضمان استدامة التنمية واحتوائها لكافة فئات المجتمع ولمختلف أقاليم الدولة.
- أن النمو الاقتصادي المرتفع – وإن كان شرطاً ضرورياً لإحداث التقدّم الاقتصادي والاجتماعي – إلا أنه غير كاف وحده لضمان انتفاع كافة المواطنين بوفورات هذا التقدّم.
- أن الأخذ بفكر "الأولويات" وفق معايير موضوعية مُتفق عليها مُسبقاً هو تطبيق عملي لمفهوم "الخيار الاستراتيجي"، وهو أمر حتمي إزاء النُدرة النسبية للموارد وتعذّر الاستيفاء الكامل والآني لكافة احتياجات المواطنين.

- أن تقويم إنجازات الخطة مرهون بقياسات مؤشرات الأداء الفعلية للقطاعات والنشاطات المعنيّة والدالة على مدى النجاح في تحقيق المستهدفات المنشودة.
- أن التوجّه العام نحو نظام "اللامركزية" بشقيه الإداري والمالي هو المنهاج السليم وأفضل السُبُل لتفعيل دور الإدارة المحلية في إعداد خطط وبرامج التنمية الأكثر توافقاً والاحتياجات والإمكانات المحلية، وفي متابعة تنفيذها وتقويم إنجازاتها.

٢/٢ المرتكزات الرئيسية لخطة التنمية المستدامة

الرؤية التنموية الشاملة

يتعذّر تحديد معالم استراتيجية خطة التنمية المستدامة دون الارتكاز على رؤية تنموية واضحة ترسم الصورة التي يرغب أن يكون عليها المجتمع في المدى الطويل، أي نوعية الحياة التي يصبو إليها والسُبُل والآليات المُمكنة لتعبئة الموارد وتوظيفها على النحو الذي يُحقّق طموحات المجتمع في غدٍ أكثر إشراقاً[١].

فإذا كان توفّر الرؤية دون ترجمتها إلى خطط عملية يُعد حلماً مستباحاً، إلا أن طرح الخطط دون استنادها لرؤية طويلة المدى يُعد كابوساً، لما قد ينجم عن غياب الرؤية من تناقض في الأهداف وتخبُط في السياسات وموجّهات التنفيذ.

"A Vision without Plan is simply a dream; but a Plan without Vision becomes a nightmare"

فكما هو وارد بالأدبيّات التنموية، تُعتبر الرؤية طويلة الأجل بمثابة الشُعلة التي توقد حماس المجتمع وتستنفر جهوده للتصدّي للتحديّات القائمة ولإثبات الوجود والرغبة في الإنجاز تطلُعاً لحياةٍ أفضل في المستقبل. فهي – في حقيقة الأمر – القوة الدافعة لإحداث التغيير المنشود والمُنطلق الأساسي الذي يأتي على قمة هرم التخطيط الاستراتيجي، وتتحدّد – بناءً عليه – مسارات النمو طويلة المدى لإنجاز التحوّلات الهيكلية المنشودة، وما تتبنّاه من أهداف واستراتيجيّات، وما تتطلبه من خطط وبرامج عمل ومشروعات [شكل رقم (١/٢)].

---

(١) الرؤية هي تصوّر لما نتمنى أن يكون عليه وضع المجتمع أو الاقتصاد أو الدولة بعد فترة من الزمن، كأن يُصبح المجتمع بلا أمية، أو بلا بطالة أو أن يكون الاقتصاد رائداً في مجال الابتكار والمعرفة أو أن تصير الدولة ذات اقتصاد كفء قادر على المنافسة أو دولة ذات ريادة إقليمية. وبالتالي، تستند الرؤية إلى فكرة "الخيالية" وتُفسح المجال لمسارات وخيارات عديدة على نقيض "المنطق" الذي يُحِد منها.

*Logic shows you the way(s) to move from (A) to (B); but "**imagination**" shows you the way to move everywhere. It endlessly opens the spectrum of choice.*

شكل رقم (١/٢)
الإطار التنفيذي للرؤية التنموية

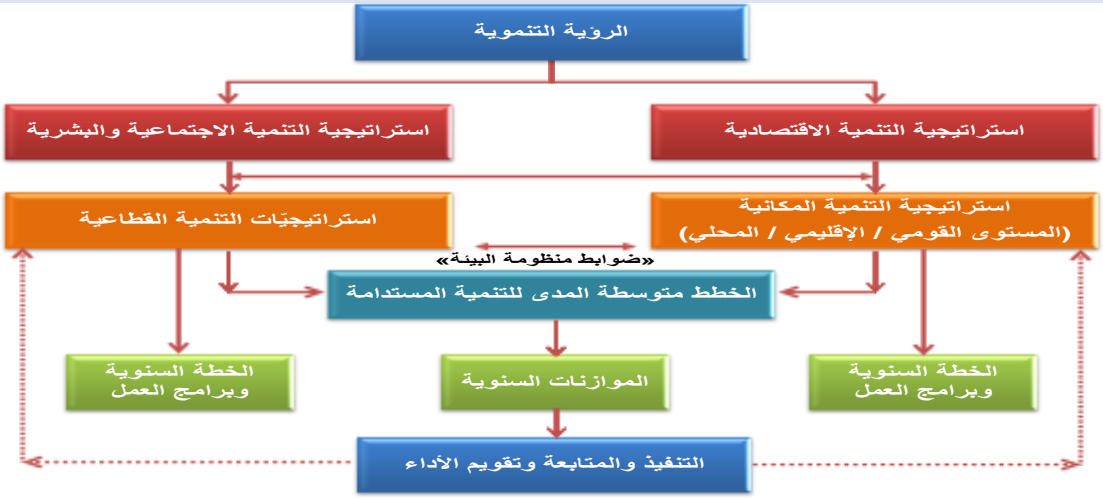

وقد تبلوّرت الرؤية التنموية لمصر حتى عام ٢٠٣٠ في:

"أن يكون الاقتصاد المصري .. اقتصاد سوق مُنضبط يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مُستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع، ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع."

وقد أوضحت هذه الرؤية أبعاد المسار الاقتصادي ومعدلات النمو المستهدفة، وكذا مؤشرات الأداء المُراد تحسينها تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (٢/٢)].

شكل رقم (٢/٢)
أبعاد الرؤية التنمية

ويوضّح الشكل رقم (٣/٢) بصورة إجمالية المستهدفات الرئيسية للرؤية التنموية. وبداهة، يتطلب تحقيق هذه المستهدفات بمنظورها الشامل تعدّد المداخل التنموية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية والبيئية.

شكل رقم (٣/٢)
المستهدفات الرئيسية للرؤية التنموية

وحتى يتسنّى ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي، فقد حرصت الدولة على توفير كافة متطلبات الفاعلية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يُمكنّ من المشاركة المجتمعية في بلورة المستهدفات وأولويات العمل، ومن التحقّق من رشادة السياسات وجدوى الاستراتيجيّات الإنمائية [شكل رقم (٤/٢)].

شكل رقم (٤/٢)
متطلبات الفاعلية للرؤية التنموية

وعلاوة على الرؤية التنموية الشاملة طويلة المدى تستند خطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) إلى ركائز أخرى تتسق معها ومع مستهدفاتها، وتعكس الإطار الفكري ومرئيات التنمية في المدى المتوسط والبعيد. وهذه الركائز يُمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم المرتكزات التي تُعبر عن التوجّهات والأولويات التنموية في المدى المتوسط، وتعني في المقام الأول بالإصلاحات الهيكلية ومعالجة الاختلالات القائمة. وهذه الركائز تتمثل في الاستحقاقات الدستورية والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

المجموعة الثانية: تشمل المرتكزات بعيدة الأثر التي تؤسس لبناء اقتصاد وطني قادر على الانطلاق في معراج النمو بخُطى راسخة على نحو مستدام. وتتمثل في ركيزة الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي وركيزة تعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني [شكل رقم (٢/٥)].

وفيما يلي إشارة مُختصرة لكل من هذه المرتكزات:

(١) الاستحقاقات الدستورية:

تشمل الاستحقاقات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وتلك المعنيّة بالخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية البشرية.

شكل رقم (٢/٥)
خطة التنمية المستدامة

(أ) الاستحقاقات المتعلقة بطبيعة النشاط الاقتصادي:

نص الدستور في المادة رقم (٢٧) على أن:

- الهدف من النظام الاقتصادي يتمثّل في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفُل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.
- أن يتم ذلك في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية.
- مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك.
- ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.

ويُبرز النص السابق، ما يلي:

أولاً: الغايات الأساسية للنظام الاقتصادي المصري والتي تجمع بين التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي ومعالجة مشاكل البطالة والفقر في المجتمع.

ثانياً: الضوابط وآليات العمل واجبة الاتباع، كالالتزام بالشفافية والحوكمة ومنع الممارسات الاحتكارية.

ثالثاً: المعايير الحاكمة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، مثل الاتزان المالي، وكفاءة الملكية، وحماية المستهلك، وحقوق العاملين، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للدخول.

(ب) الاستحقاقات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية:

نص الدستور بالنسبة للخدمات الصحة والتعليم والبحث العلمي وتطوير العشوائيات على ما يلي:

بالنسبة للصحة:

- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية [المادة (١٨)].

- إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يُغطي كل الأمراض [المادة (١٨)].

بالنسبة للتعليم والبحث العلمي:

- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية [المادة (١٩)].
- تشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسّع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل [المادة (٢٠)].
- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية [المادة (٢١)].
- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للإنفاق على البحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية [المادة (٢٣)].

بالنسبة لتطوير العشوائيات:

نص الدستور على ما يلي:

- تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يُحقّق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة [المادة (٧٨)].
- وضع خطة قومية شاملة لمواجهة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفُل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدّة زمنية مُحدّدة [المادة (٧٨)].

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخصيص ٢٤,٨ مليار جنيه للإنفاق الاستثماري على مشروعات الصحة في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وبنسبة نمو نحو ١٥٪ بخطة عام ٢٠١٧/١٦، كما جرى تخصيص ١٤,٤ مليار جنيه لمشروعات التعليم والتدريب، وبنسبة نمو ١٩٪ مقارنة بالعام السابق، فضلاً عن نحو ١١,٧ مليار جنيه لمشروعات البحث العلمي، و٣,٥ مليار جنيه لتطوير العشوائيات.

هذا وسوف توالي الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) الالتزام بهذه الاستحقاقات الدستورية والتي تستهدف تنمية الموارد البشرية وتحقيق التوافق المنشود بين اعتبارات النمو والكفاءة الاقتصادية، من ناحية، والعدالة والتكافؤ الاجتماعي من ناحيةٍ أخرى.

(٢) البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

عقدت الحكومة في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ اتفاقاً مع صندق النقد الدولي لمدّة ٣ سنوات تحت مظلة التسهيل الموسّع للصندوق[١]، وذلك بقيمة تمويل تبلغ ١٢ مليار دولار، وذلك لدعم الجهود الوطنية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف الاتفاق إلى ما يلي:

- إعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، من خلال تحرير سعر الصرف.
- تخفيض معدل التضخم، بتنفيذ سياسة نقدية تستهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة في الأسواق لاحتواء التضخم الناتج عن تحرير سعر الصرف.
- زيادة الاحتياطيّات الدولية من العملات الأجنبية، من خلال تفعيل دور تحرير سعر الصرف في احتواء ضغوط الطلب على العملة الأجنبية.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتخفيض الدين العام، من خلال العمل على زيادة الإيرادات بتطبيق ضريبة القيمة المُضافة، وتخفيض دعم الوقود، وربط زيادة الأجور بالإنتاجية وفقاً لما نص عليه قانون الخدمة المدنية.
- تحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، من خلال تسهيل إجراءات منح التراخيص وتحسين بيئة الأعمال.
- تحييد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على محدودي الدخل، من خلال تقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

ويتضمّن البرنامج عِدّة إجراءات تتعلق بالسياسات النقدية، والمالية، والهيكلية، وسياسات وبرامج الحماية والمساندة الاجتماعية:

في مجال السياسة المالية:

تضمّنت الإصلاحات المستهدفة للسياسة المالية إقرار قانون ضريبة القيمة المُضافة، واستحداث نظام ضريبي مُبسّط وعادل وفعّال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر، وإعداد قانون جديد لتسوية المنازعات الضريبية، وتطبيق زيادة تعريفة الكهرباء وفقاً للمُخطط المُعلن في يوليو ٢٠١٤، وترشيد دعم المواد البترولية، وتطبيق قانون الخدمة المدنية لتنظيم العمل الإداري بالدولة وربط الأجر بالأداء.

في مجال السياسة النقدية:

تشمل الإصلاحات اتباع نظام مرن لسعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة لامتصاص السيولة الزائدة من السوق، وزيادة الرصيد من الاحتياطيّات الدولية، وإلغاء كافة القيود على التعاملات بالنقد الأجنبي.

---

(١) The Extended Fund Facility (EFF).

في مجال التغيّرات الهيكلية:

تتمثل أهم هذه التغيّرات في تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والشركات وسوق المال وإجراءات تأسيس الشركات، وإصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية يتفق مع المعايير الدولية، وإصدار قانون شركات الشخص الواحد، وإصدار قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، وتطوير برنامج مساندة الصادرات، ووضع آلية مستدامة وواضحة المعايير فنياً لتسوية المنازعات، وإصدار قانون الأراضي الموحّد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية المرفّقة، وإعداد القانون الجمركي الموحّد، وقانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية، وتطوير إجراءات فتح الحسابات والتعاملات المصرفية لتعزيز الشمول المالي.

في مجال الحماية الاجتماعية:

تمثلت أهم برامج الحماية في الآتي:

التوسّع في برامج الحماية التي تستهدف الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية / زيادة معدلات النمو والتشغيل / زيادة الاستثمارات الحكومية ورفع معدلات الإنتاجية / إلغاء التشوّهات المُحفّزة للمشروعات كثيفة الطاقة غير كثيفة العمالة / زيادة مساندة التصدير / جذب القطاع غير الرسمي للدخول في القنوات الشرعية للاقتصاد / تحسين استهداف البرامج الاجتماعية، مثل دعم السلع التموينية، وإصلاح منظومة بطاقات التموين الحالية / التوسّع في برامج المرأة المُعيلة، وتصميم برامج لذوي الاحتياجات الخاصة / إصلاح وتطوير والتوسّع في برنامج التغذية المدرسية / إعداد برامج للحد من عمالة الأطفال / الإسراع في تنفيذ خطط إصلاح وتطوير العشوائيات / سرعة التطوير الإداري والتحوّل إلى الحكومة الذكية لتحسين مستوى الخدمات الجماهيرية.

ويجدر التنويه أن البرامج الإصلاحية سالفة الذكر تتسم بالشمول من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تتصف بالطابع الهيكلي حيث يترتب عليها إحداث تغيّرات جذرية في الأنماط المعيشية والسلوكية لأفراد المجتمع، فضلاً عن تطوير آليات المعاملات الاقتصادية وكفاءة المؤسسات العامة والخاصة على حدٍ سواء.

واتفاقاً وتوصيّات المؤسسات الدولية لكافة الدول بضرورة مواصلة الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لضمان استدامة النمو، وعدم الانتكاسة بالعودة لمرحلة الانكماش، فسوف تتضمّن الخطة متوسطة المدى من السياسات والإجراءات ما يكفُل استكمال مسيرة الإصلاح بصفة مطردة وضمان التوزيع العادل للمكاسب الناجمة عنها.

(٣) الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي

يتجه العالم اليوم – وبدرجة متزايدة – نحو اقتصاد المعرفة والذي يعتمد اعتماداً أساسياً على تنمية الموارد البشرية التي صارت محرّكاً للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح الاهتمام بتطوير نُظم المعلومات وتطبيق التقنيّات الحديثة من العوامل الأساسية في بناء الاقتصادات، بل ومن الأمور المُسلّم بها، وهو ما يؤكده شيوع بعض المصطلحات، مثل "مجتمع المعلومات"، و"ثورة المعلومات"، و"اقتصاد المعرفة، و"الموجة الثالثة" وغيرها.

وتتعدّد تعريفات الاقتصاد المعرفي "*Knowledge-based Economy*" ولكنها تدور جميعها حول اعتماد الاقتصاد على الأفكار والمعرفة والابتكار والتقنية الحديثة كدعائم أساسية للنمو الاقتصادي.

وأكثر التعريفات شيوعاً هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومفاده "أنه ذلك الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد" (*OECD, 1996*). وقد قدّم البنك الدولي تعريفاً آخر مشابهاً حيث عرّف الاقتصاد المعرفي "بأنه الاقتصاد الذي يتم فيه توليد المعارف واكتسابها ونقلها بكفاءة أكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية" (*WB, 2007*). وفي تعريف مُقارب إلى حدٍ كبير للجنة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا، يُعد الاقتصاد المعرفي "هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة كمُحرّكات أساسية للنمو ولتوليد الثروة والتوظيف عبر كافة الأنشطة" (*APEC, 2000*)[١].

ويتضّح من التعريفات سالفة الذكر ان الاقتصاد المعرفي يتسم بخاصيتين أساسيتين:

أولهما: ارتكازه على الابتكار والتقنية وليس الموارد العينية، وهو ما يتجسّد في مُخرجاته من المنتجات السلعية والخدمية عالية القيمة.

وثانيهما، تمتّع الاقتصاد بالمرونة الفائقة والقدرة على التجديد والتطوير والنمو السريع بفضل التوسّع في التقنيّات الحديثة لصنع المعرفة والتي تشهد تطوّرات متلاحقة على مدى زمني قصير مع انتشار الحاسبات والأقمار الصناعية والهواتف المحمولة والذكية وشبكة الإنترنت والتقنيّات الرقمية .. إلخ، وهو الأمر الذي تغيّرت معه النظرة إلى مفهوم علم الاقتصاد من الندرة النسبية (الثروة النادرة القابلة للنضوب) إلى علم وفّرة المعرفة (الثروة المتجدّدة).

ويُستدل من الخاصيتين سالفتي الذكر، أن القدرة على الابتكار هي نواة الاقتصاد المعرفي وأن الاتصالات وتقنية المعلومات تُمثّل الأداة التمكينية لتنمية هذه القدرة. ولذلك، تتميّز الأنشطة القائمة

(١) وفي تعريف مشابه، يُعرّف (Djeflat, 2002) الاقتصاد المعرفي "بأنه الاقتصاد الذي يتم فيه توليد المعارف واكتسابها ونقلها واستخدامها بكفاءة عالية بين الشركات والمنظمات والأفراد والمجتمعات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بمعدلات عالية".

في ظل هذا الاقتصاد بكونها أكثر كثافة في استخدام المعرفة والتقنيّات الحديثة والتي تُعد مصدراً جديداً للميزة التنافسية.

هذا وتمُيّز دراسات الميزة التنافسية بين ثلاث مراحل للنمو الاقتصادي، بدءاً من الاقتصاد القائم على الموارد، مروراً بالاقتصاد الذي يستند إلى مُحرّك الاستثمار، ووصولاً إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

ففي خلال المرحلة الأولى، تعتمد الدول في الأساس على استغلال الموارد الطبيعية الأوّلية، مثل الغابات والخامات الاستخراجية، أو على ما تحظى به من وفرة نسبية في عوامل الإنتاج، كالعمالة الوفيرة، وتكون مُعظم أنشطتها تقليدية الطابع منخفضة القيمة. وفي المرحلة الثانية، يكون التركيز على كفاءة الاستثمار بحيث يقترن النمو الاقتصادي باستخدام التقنيّات العالمية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة، واستجلاب الخبراء. ويتبع ذلك المرحلة الثالثة التي تُعاصرها الآن الاقتصادات المتقدّمة، وتشهد بناء الاقتصاد الجديد الذي يُحرّكه الابتكار، وتعتمد دعائمه على إنتاج المعرفة وتنمية المهارات واستخدام تقنية المعلومات في شتى المجالات، وهو ما يُعرف بالثورة الناعمة.

وقد قدّم البنك الدولي إطاراً متكاملاً لقياس وتقويم أداء الاقتصادات المُختلفة، من حيث تحوّلها إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، يُمكن في ضوئها الوقوف على مدى تقدّم الدولة نحو بناء اقتصاد المعرفة قياساً بالدول الأخرى. وقد اشتمل هذا الإطار على أربع ركائز أساسية تعكس في مُجملها مدى قدرة أو جاهزية اقتصاد ما لاكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة الدافعة لعجلة النمو المهيّأة لتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثّل هذه الركائز في التعليم والتدريب، البنية التحتية المعلوماتية والاتصالات، منظومة الابتكار والتجديد (أي البحث والتطوير)، والنظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية (*WB, 2011*).

أولاً: التعليم والتدريب: حيث تنشأ الحاجة في الاقتصاد المعرفي إلى وجود قوة بشرية متعلّمة وذات مهارات عالية من أجل توليد ونشر استخدام المعرفة. وتشمل هذه الركيزة التعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني، والتعلّم الإلكتروني، والتعليم العالي، والتعليم المستمر.

ثانياً: البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: وتنصرف إلى وجود بنية أساسية متطوّرة للمعلومات والاتصالات يتم فيها استخدام إمكانات الحاسب الآلي والإنترنت وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال الحديثة مما يُمكن الأفراد والباحثين من الوصول إلى المعلومات والمعارف من كافة أنحاء العالم. وتشمل هذه الركيزة الاستثمارات المطلوبة لبناء تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها في شتي نواحي الاقتصاد من خلال التطبيقات الإلكترونية، مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني ... إلخ.

ثالثاً: الابتكار والتجديد: ويتمثل في وجود شبكة من مراكز الأبحاث، والجامعات، والشركات الخاصة لابتكار تقنيّات ومعارف جديدة، والاستفادة من المعارف العالمية وتطويعها وفقاً للاحتياجات المحلية. ويتطلب ذلك وجود دعم عام للابتكار والعلوم، ووجود بنية تحتية ومؤسسية لنشر التقنية وتدعيم الأنشطة البحثية المتقدّمة، كما يقتضي تطبيق هذه الركيزة بنجاح وجود ما يُسمّي بالمنظومة الوطنية للابتكار، والتي تتفاعل في إطارها المنظمات والمؤسسات المختلفة على النحو الذي يُعزز فاعلية تنفيذ النشاط الابتكاري ويُحوّل البحوث إلى تطبيقات تجارية دافعة للنمو الاقتصادي.

رابعاً: النظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية: تُعد هذه الركيزة الأساس الذي تقوم عليه الركائز الثلاث السابقة. وتتمثل في وجود بيئة اقتصادية وتنظيمية تسمح بتدفق المعرفة، وتُدعِّم الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات، وتُشجّع الاستثمارات وأفكار المشاريع الجديدة. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من السياسات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي، وتنظيم التجارة والتمويل، وسوق العمل، والنظام القضائي، ودرجة سهولة ممارسة الأعمال أو ما يُعرف بتكلفة أداء الأعمال، وغيرها، كما تشمل هذه الركيزة أيضاً المتغيّرات الخاصة بالحوكمة الجيّدة، وتتمثل في جودة التشريعات، واحترام القوانين، وفاعلية الحكومة، ودرجة المساءلة والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وحرية الإعلام. ومن هذه السياسات أيضاً ما يلزم لتيسير إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات ولخفض التعريفات الجمركية على منتجاتها، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العاملة في هذه الأنشطة التنافسية[1] [شكل رقم (٦/٢)].

شكل رقم (٦/٢)
ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة

(١) وقد اشتق البنك الدولي من هذه المؤشرات دليلاً تجميعياً أُطلِق عليه دليل الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy Index–KEI)، كمتوسط حسابي بسيط لمجموعة أدلة فرعية وذلك وفقاً لمنهجية مُحدّدة تُعرف باسم (KAM: Knowledge Assessment Methodology) بهدف الوقوف على مدى جاهزية دولة ما أو منطقة ما لبناء الاقتصاد المعرفي. وتضم هذه الأدلة الفرعية دليل التعليم ودليل تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) ودليل الابتكار (البحث والتطوير) (R&D) ودليل الإطار المؤسسي وبيئة الأعمال. هذا ويرتكز كل دليل فرعي على مجموعة مؤشرات تتعلق بالمتغيّرات ذات الصلة تزيد على ٨٠ متغيراً، ويجري استخدامها عادة بغرض المقارنة بين الدول محل البحث. ونظراً لكثرة هذه المتغيّرات، فإنه غالباً ما يتم التركيز على ما يُسمّى "ببطاقة الأداء الأساسية (KAM Basic Scorecard)، والتي تضم ١٤ متغيّراً فقط.

وبصفة عامة، تُبرز الدراسات القياسية – باستخدام تحليل الانحدار – وجود علاقة قوية بين الاستثمار المُكثّف في اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي. ووفقاً لنتائج دراسات البنك الدولي يترتب على تحسّن مستوى التقدّم المعرفي بمقدار نقطة مئوية ارتفاع المساهمة في النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية.

ولما كان أحد المكوّنات الأساسية للرؤية التنموية لمصر "***Vision 2030***" هو انتقال الاقتصاد المصري من اقتصاد قائم على استغلال عناصر الإنتاج الأوّلية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وذلك على نحو تدريجي على غِرار دول أخرى عديدة، مثل فنلندا وكوريا الجنوبية [شكل رقم (٢/٧)].

فإنه يتعيّن – في إطار الرؤية التنموية الشاملة – تسريع خطوات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، فمازال الاقتصاد الوطني في بداية مرحلة كفاءة الاستثمار، ولم نضع أقدامنا بعد على طريق التحوّل للاقتصاد المعرفي. فوفقاً لآخر إصدارات البنك الدولي لعام ٢٠١٢، تقع مصر في مركز أقل من المتوسط على الخريطة العالمية مُحتلة المركز السابع والتسعين من بين (١٤٤) دولة، ولا يختلف الوضع كثيراً على مستوى الأدلة الفرعية ومؤشرات الاقتصاد المعرفي [شكل رقم (٢/٨) ورقم (٢/٩)].

شكل رقم (٢/٧)
التطوّر المرحلي صوب الاقتصاد المعرفي

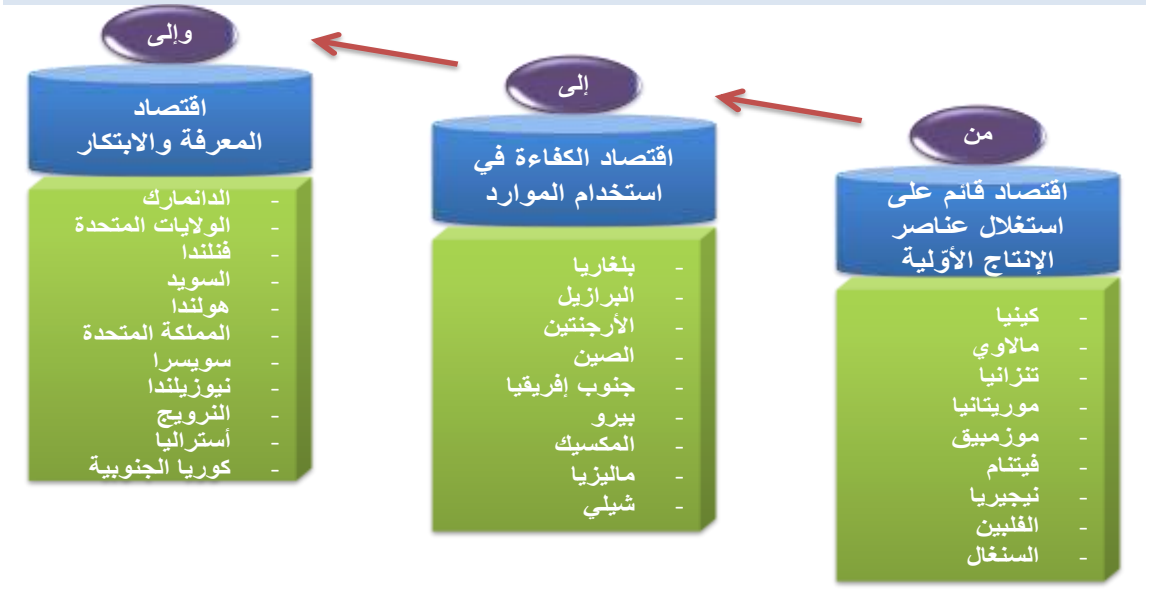

شكل رقم (٨/٢)
مركز مصر على خريطة الاقتصاد المعرفي

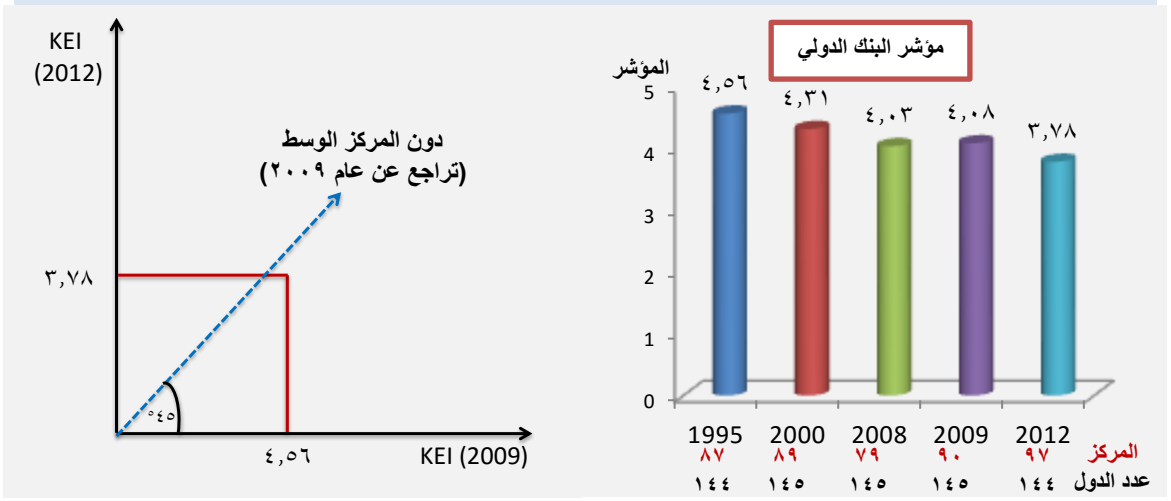

المصدر: *WB, KAM*.

شكل رقم (٩/٢)
بطاقة الأداء الأساسية

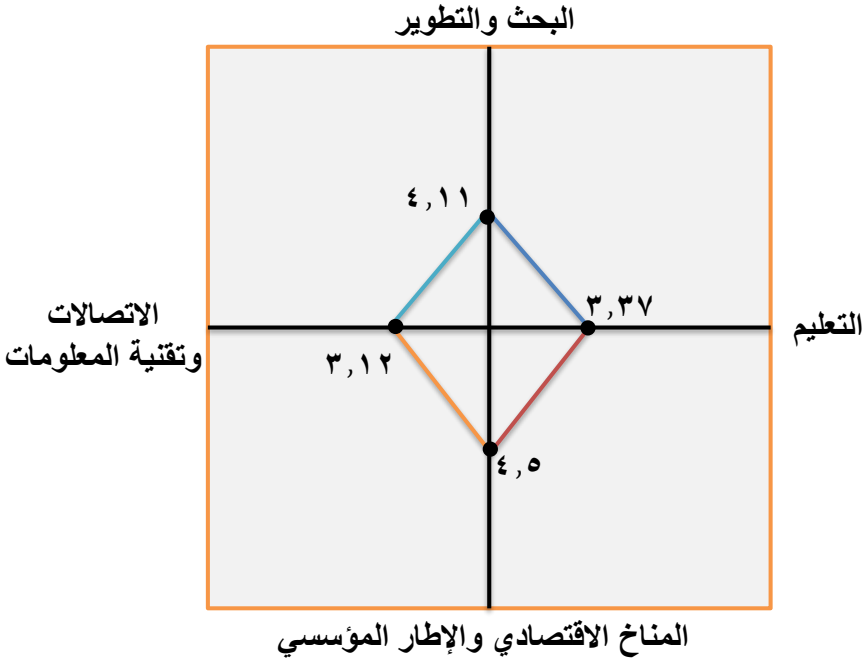

ويوضّح الجدول رقم (١/٢) تطوّر دليل الاقتصاد المعرفي العام والأدلة الفرعية لمصر.

جدول رقم (١/٢)

دليل الاقتصاد المعرفي والأدلة الفرعية لمصر

الدليل	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٢	ترتيب مصر ٢٠١٢ (١٤٤ دولة)
دليل الاقتصاد المعرفي	٤,٥٦	٤,٣١	٤,٠٣	٤,٠٨	٣,٧٨	٩٧
الأدلة الفرعية						
– التعليم	٤,٣٥	٤,٧	٤,٣٥	٤,٣٥	٣,٣٧	١٠١
– البحث والتطوير	٥,٠٨	٥,٠٣	٤,٥٥	٤,٤٤	٤,١١	٨٦
– الاتصالات وتقنية المعلومات	٤,٨٧	٣,٧٨	٣,٦٦	٣,٩٢	٣,١٢	١٠٦
– المناخ الاقتصادي والإطار المؤسسي	٣,٩٧	٣,٧٣	٣,٥٧	٣,٥٩	٤,٥	٧٣

المصدر: *KAM, 2012*.

ولذا، يقتضي تسريع تحوّل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد متقدّم تدعيم ركيزتي التنمية البشرية والقدرة المعرفية والابتكارية بما يكفُل تعزيز التنافسية الدولية لمصر وتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يتطلب ابتداءً طرح الهدف الاستراتيجي – في إطار الرؤية التنموية الشاملة – **وهو أن تكون مصر ضمن قائمة الدول الخمسين مثلاً التي تشغل المراكز المتقدّمة على خريطة العالم للاقتصاد المعرفي بحلول عام ٢٠٣٠ (*Top 50 by 2030*) [شكل رقم (٢/١٠)]**.

شكل رقم (٢/١٠)

مرئيات المستقبل لانتقال مصر لاقتصاد المعرفة

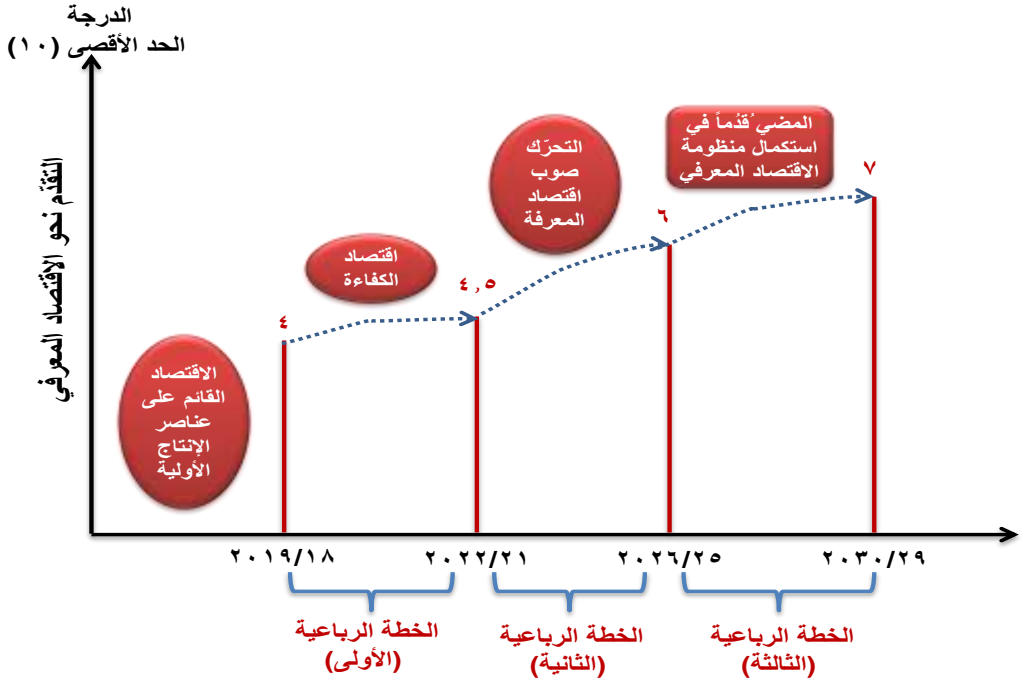

وفي هذا السياق، يتعيّن تدارس الاستراتيجيّات التي من شأنها تفعيل آليات الانتقال السريع إلى الاقتصاد المعرفي (تحقيق الرؤية).

ويتطلب ذلك:

- حصر التحديّات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري في شأن تدعيم الأربع ركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، وتحليل أسبابها ومستتبعاتها.
- التعرّف على الفرص الواعدة في مصر لتنمية ركائز الاقتصاد المعرفي (مدى توفّر المقوّمات الأساسية لانتقال مصر للاقتصاد المعرفي) [شكل رقم (٢/١١)].

شكل رقم (٢/١١)
المقوّمات الأساسية للاقتصاد المعرفي

- تقويم فعاليات الاستراتيجيّات والسياسات السابقة (أو الحالية) في مواجهة هذه التحديّات (أسباب القصور).

- اقتراح الإطار المؤسسي للاقتصاد المعرفي (الكيان الوطني المنوط به طرح الرؤى المستقبلية واقتراح السياسات ومتابعة وتقويم الأداء والتنسيق بين الأجهزة المختلفة لتسريع الانتقال للاقتصاد المعرفي).
- تقرير الأسس الاستراتيجية لتطوير الأدلة الرئيسية للاقتصاد المعرفي وفقاً للمستهدفات على امتداد المراحل الزمنية حتى عام ٢٠٣٠، مع التركيز في كل مرحلة زمنية على المكوّنات الأكثر فاعلية في إحداث التغيير المنشود (قضية الأولويات)، وكذلك تحفيز المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص، وتوكيد دور ركيزة التعليم والتعلّم والتدريب في تغذية ودعم بقية ركائز الاقتصاد المعرفي (القلب) [شكل رقم (١٢/٢)].

شكل رقم (١٢/٢)
التعليم والتعلّم والتدريب [عماد الاقتصاد المعرفي]

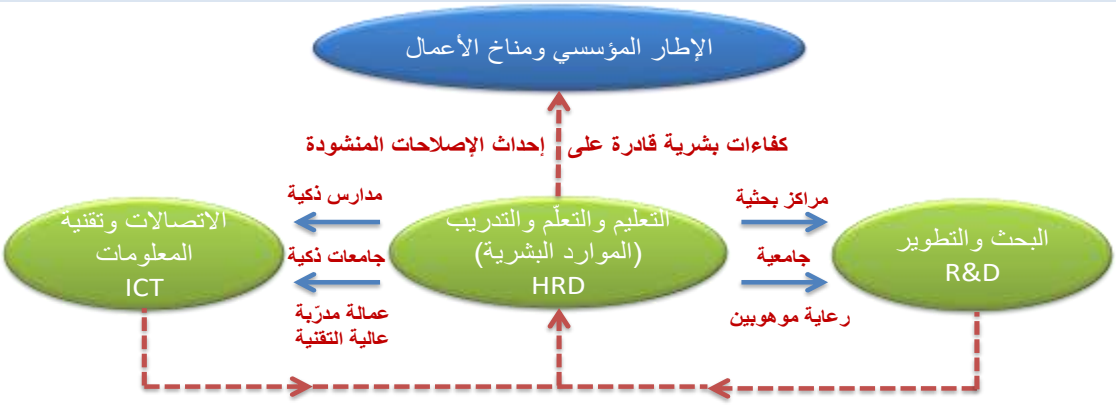

(٤) تعزيز التنافسية الدولية

في ظل اقتصاد المعرفة، تكون التنافسية الدولية شرطاً أساسياً لضمان التنمية المستدامة. وما يصدُق على الدول المتقدّمة يصدُق كذلك على الاقتصادات النامية والناشئة التي صارت تتعامل على نطاقٍ واسع في أسواق مفتوحة تشتد فيه عُرى المنافسة وفقاً لمفهوم البقاء للأصلح[١].

وفي خضم السباق التنافسي، تسعى كل دولة لاتخاذ التدابير اللازمة ليس للحفاظ على بقائها فحسب، بل ولتدعيم مركزها التنافسي وضمان تواصل نموها.

ولذا، ينصرف مفهوم التنافسية الدولية إلى مجموعة المؤسسات والسياسات المؤثرة والمُحدّدة لمستوى استدامة الإنتاجية والنمو في الدولة المعنيّة بالمقارنة بالدول الأخرى في ذات المجال أو النشاط أو القطاع.

(١) Survival of the fittest.

وفي ظل التوجّه المتسارع نحو الانفتاح العالمي وانتهاج آليات عمل اقتصاديّات السوق، أصبح المعيار الحاكم لتقدّم أية دولة هو مركزها على خريطة الاقتصاد العالمي والذي يعكس مدى التحسّن أو التخلّف في وضعها التنافسي إزاء غيرها من الدول.

وصارت الدول تتبارى في تحسين مراكزها التنافسية لتطوير أدائها على مستوى كل مؤشر من مؤشرات التنافسية، ومتابعة مدى الارتقاء في ترتيبها على خريطة العالم كدليل على تقدّمها وقدرتها على مُزاحمة منافسيها في السوق العالمي.

وقد تعدّدت مقاييس التنافسية الدولية، بدءاً من المقاييس الإجمالية إلى المقاييس الفرعية على مستوى نشاطات أو قطاعات مُحدّدة بعينها.

فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ينصرف الاهتمام إلى تدارس مركز الدولة المعنيّة استرشاداً بمؤشر التنافسية العالمي "*Global Competitiveness Index*" والذي يُصدره منتدى الاقتصاد العالمي سنوياً، ويوضّح المركز التنافسي لعدد يتراوح من ١٣٣ حتى ١٤٤ دولة، وهو مؤشر مركّب يضم ١٢ مؤشراً فرعياً يُقارن أداء الدول في مجالات السياسة الاقتصادية الكلية وأسواق العمل ورأس المال والتعليم والمؤسسات .. إلخ.

وعلى مستوى قطاع الأعمال، يوفّر البنك الدولي دليلاً يختص بممارسات الأعمال "*Doing Business Index*"، ويضم (١٠) مؤشرات تتعلق باستخراج التصاريح وإنفاذ القوانين وسداد الضرائب وتسوية المنازعات وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وإتاحة خدمة الكهرباء وضمانات حماية المستثمر والتجارة عبر الحدود والبدء في مزاولة النشاط. وتعكس هذه المؤشرات في مُجملها تكلفة ممارسة النشاط والتيسيرات المُحفّزة على الاستثمار في الدولة المعنيّة.

وعلى المستوى القطاعي، يجري متابعة الأداء التنافسي بالنظر إلى تطوّر ترتيب الدولة في الدليل المعني بالقطاع، مثل دليل تنافسية السياحة والسفر في حالة قطاع السياحة، ودليل الابتكار في حالة البحث العلمي، ودليل الاتصالات وتقنية المعلومات للوقوف على المركز التنافسي للدول في هذا القطاع، ودليل الشفافية ودليل محاربة الفساد للتعرّف على مدى تقدّم الدولة في مجال الحوكمة الجيدة، ودليل التنمية البشرية المعني بقياس مدى التحسّن في خدمات التعليم والصحة، والعنصر البشري بوجهٍ عام.

والواقع أنه حتى سنوات قليلة مضت، لم تكن قضية التنافسية الدولية تحظى باهتمام كبير، حيث كانت الأولوية لبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية – من منظور قومي – في ضوء المُعطيات

الدولية، غير أن الوضع اختلف تماماً مع ديناميكية التطوّرات العالمية وتسارع إيقاعها وتنامي المعاملات الاقتصادية الدولية، وصار المركز التنافسي في مضمار التسابق الدولي مؤشراً رئيسياً وهاماً لتقويم مدى نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية المُطبّقة، ومدى عزم الدول وإصرارها على الأخذ بأسباب النمو وإحداث التقدّم المنشود في المجالات ذات الصلة.

ولعلّ خير دليل على ذلك، هو إنشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية عام ٢٠٠٥ كمنتدى يضم ممثلين لمُختلف قطاعات الدولة للتباحث حول التحديّات القائمة والعوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد المصري.

وفي هذا السياق، تولي الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) اهتماماً بالغاً بربط مستهدفات النمو بمؤشرات الأداء التنافسي وبحث انعكاس ذلك على مركز مصر على الخريطة الدولية في مختلف المجالات كالتعليم والابتكار والتقنية وأداء الأعمال والسياحة .. إلخ. وتحرص الخطة على استخلاص الأدلة الإجمالية وكذا الفرعية لكل نشاط أو قطاع بما يتوافق والأدلة المناظرة الدولية، ليتسنّى عقد المقارنات والوقوف على المكانة التي تشغلها مصر قياساً بالدول الأخرى، ومدى التطوّر الذي لحق بالمركز التنافسي من فترة لأخرى، وبالتالي معرفة الأسباب وراء تقدّم أو تأخر المركز التنافسي والسياسات واجبة الاتباع لتعزيز التنافسية الدولية مستقبلاً.

فعلى سبيل المثال، يُشير مؤشر التنافسية العالمي[١] إلى التراجع المُطرد في ترتيب مصر التنافسي حتى عام ٢٠١٤، مع بوادر التحسّن النسبي في الأعوام الثلاثة التالية [شكل رقم (١٣/٢)].

شكل رقم (١٣/٢)

الترتيب التنافسي للاقتصاد المصري طبقاً لمؤشر التنافسية العالمي

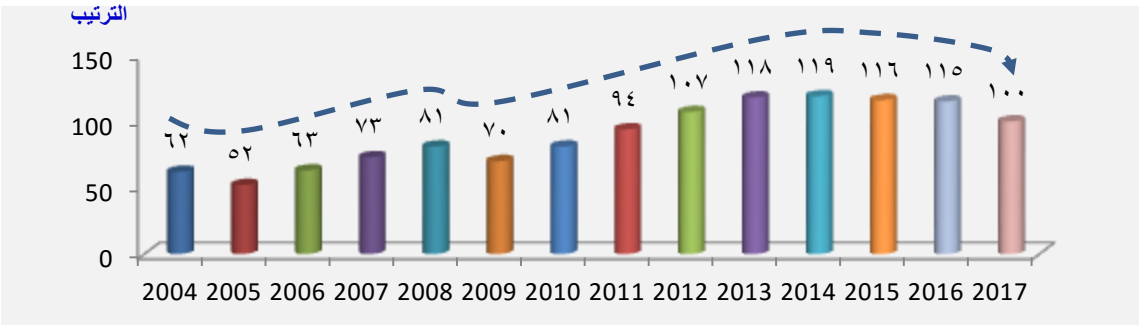

المصدر: *WEF, Global Economic Forum, Global Competitiveness Reports.*

(١) يرتكز هذا المؤشر على ثلاثة أدلة فرعية، يتعلق أولها، بالمتطلبات الأساسية ويضم أربع ركائز تختص بالمؤسسات والبنية التحتية والمناخ الاقتصادي الكلي والصحة والتعليم الأساسي، وثانيها، بمُحفّزات الكفاءة ويشمل ست ركائز (التعليم العالي والتدريب وكفاءة أسواق السلع والعمل والمال والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق)، وثالثها، بعوامل تطوّر الأعمال والابتكار.

والسؤال المطروح في هذا الشأن يتعلق بالترتيب المُستهدف لمصر في مجال التنافسية الدولية – في إطار خطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) – والسُبُل المُمكنة لبلوغ هذا الهدف من حيث السياسات والإجراءات واجبة الاتباع .

ويصدُق الأمر كذلك بالنسبة لدليل ممارسة الأعمال، حيث احتلت مصر مركزاً متأخراً ومُتذبذباً من عامٍ لآخر [شكل رقم (١٤/٢)]. فما هي أسباب هذا التراخي والتأرجح؟ وكيف يُمكن تدارُك الأمر في الفترة القادمة واتخاذ ما يلزم من سياسات وآليات لخفض تكلفة أداء الأعمال بما يكفُل انتقال مصر إلى مركز متقدّم، وليكن ضمن قائمة الخمسين دولة الرائدة بحلول عام ٢٠٣٠؟

شكل رقم (١٤/٢)

مركز مصر وفقاً لدليل ممارسة الأعمال

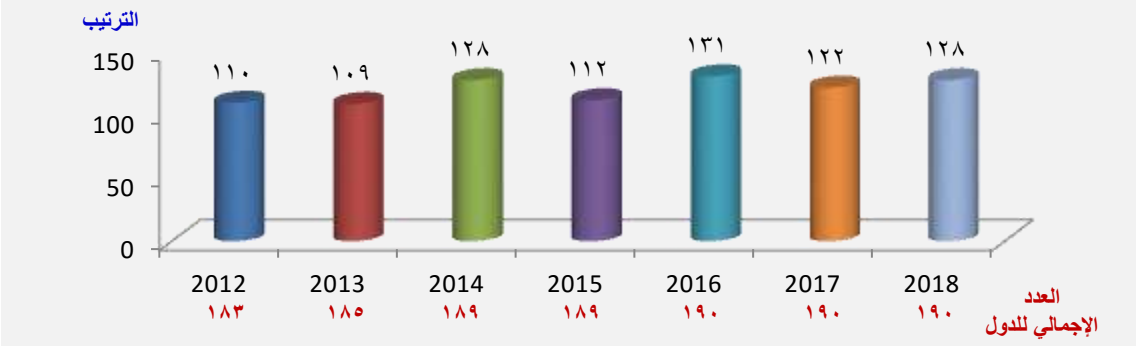

المصدر: *WB, Doing Business Report, 2018*.

وينطبق ذلك أيضاً على كافة قطاعات الاقتصاد القومي. ففي حالة النشاط السياحي، على سبيل المثال، يُشير تقرير التنافسية الدولية للسياحة والسفر لعام ٢٠١٧ إلى احتلال مصر المركز (٧٤) من بين (١٣٦) دولة دلالة على حدوث تحسّن نسبي قياساً بعام ٢٠١٥ حيث كان ترتيبها (٨٣) من بين (١٤١) دولة[١]، الأمر الذي يستوجب تدارس أسباب هذه التطوّرات والتعرّف على أوجه القوة والضعف والفرص الواعدة والتحديّات القائمة في إطار تحليلي مُقارن، وثم اتخاذ ما يلزم نحو تحسين المركز التنافسي لمصر.

(١) ويضم الدليل أربعة مؤشرات رئيسية تتعلق بمقوّمات وجاهزية مزاولة النشاط السياحي، والسياسات المُطبّقة المُحفّزة للحركة السياحية (السعرية والبيئية وغيرهما)، ومدى توفّر البنية الأساسية لتنشيط التدفق السياحي والاستثمار في الأنشطة السياحية، ومدى توفّر الموارد الطبيعية والمقوّمات الثقافية. وينقسم كل مؤشر من هذه المؤشرات الكلية إلى عِدّة مؤشرات فرعية (١٤ مؤشراً) تُعطي صورة تفصيلية وتشريحية عن القطاع.

فإذا كان من المُستهدف الارتقاء بترتيب مصر من المركز (٧٤) إلى المركز (٢٥)، على سبيل المثال، في نهاية الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، فما هي الاستراتيجيّات والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف، سواء في مجال التنشيط السياحي أو الاستثمار السياحي أو تنمية مهارات العاملين بالقطاع؟ .. وهكذا.

والواقع أن تحسين التنافسية الدولية للاقتصاد المصري إنما يُشكّل مكوّناً أساسياً من مكوّنات المنظومة الإنمائية التي تنشد تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، فهي نتاج فاعلية الخطط التنموية متوسطة المدى القائمة على التخطيط الاستراتيجي الجيّد والنمو الاحتوائي الفعّال، ومن شأنها تسريع عملية الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، ومن ثمّ تعزيز أواصر التنمية المستدامة اتفاقاً ورؤية مصر ٢٠٣٠ [شكل رقم (٢/١٥)].

شكل رقم (٢/١٥)
العلاقات الترابطية بين الخطط الإنمائية متوسطة المدى والتنافسية الدولية والاقتصاد المعرفي وانعكاساتها على التنمية المستدامة

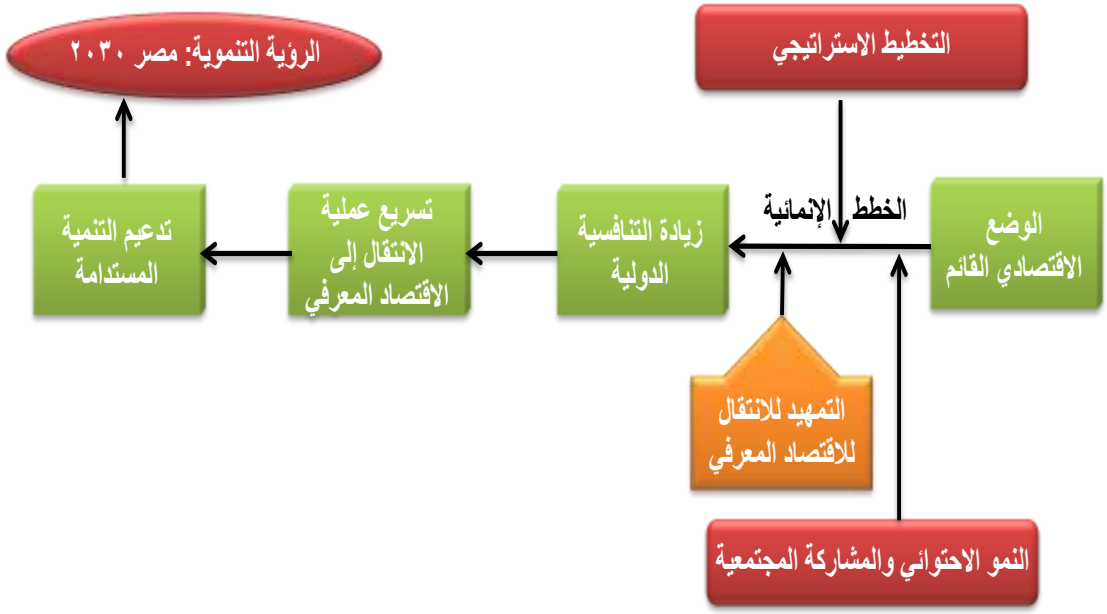

٣/٢ الإطار المنهجي للخطة

انطلاقاً من المُرتكزات سالفة الذكر، يجري تحديد معالم الاستراتيجيّات الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة، الكلية والقطاعية والمكانية والبيئية، والتي تتبلوّر في ضوئها مستهدفات الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة، وتنبثق في إطارها السياسات الاقتصادية المتوافقة مع المستهدفات، والأدوات الاقتصادية المُفعّلة لهذه السياسات، وذلك في ضوء التطبيق العملي لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي والنمو الاحتوائي.

ويجري ترجمة مكوّنات الخطة إلى برامج ومشاريع إنمائية على مدى الأفق الزمني للخطة، وتقدير متطلباتها الاستثمارية ومصادر تمويلها والجهات المعنيّة بالتنفيذ والطاقة الإنتاجية الخاصة بكلٍ منها (السلعية والخدمية)، وأخيراً آليات الإشراف والمتابعة وتقويم الإنجازات [شكل رقم (١٦/٢)].

ويتم كل ذلك، في إطار تشاركي مع مُمثلي كافة الأطراف ذات الصلة من خلال الاجتماعات المشتركة لتبادل الرؤى بشأن الأهداف والاستراتيجيّات والسياسات وبرامج وآليات العمل.

شكل رقم (١٦/٢)

الإطار المنهجي للخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

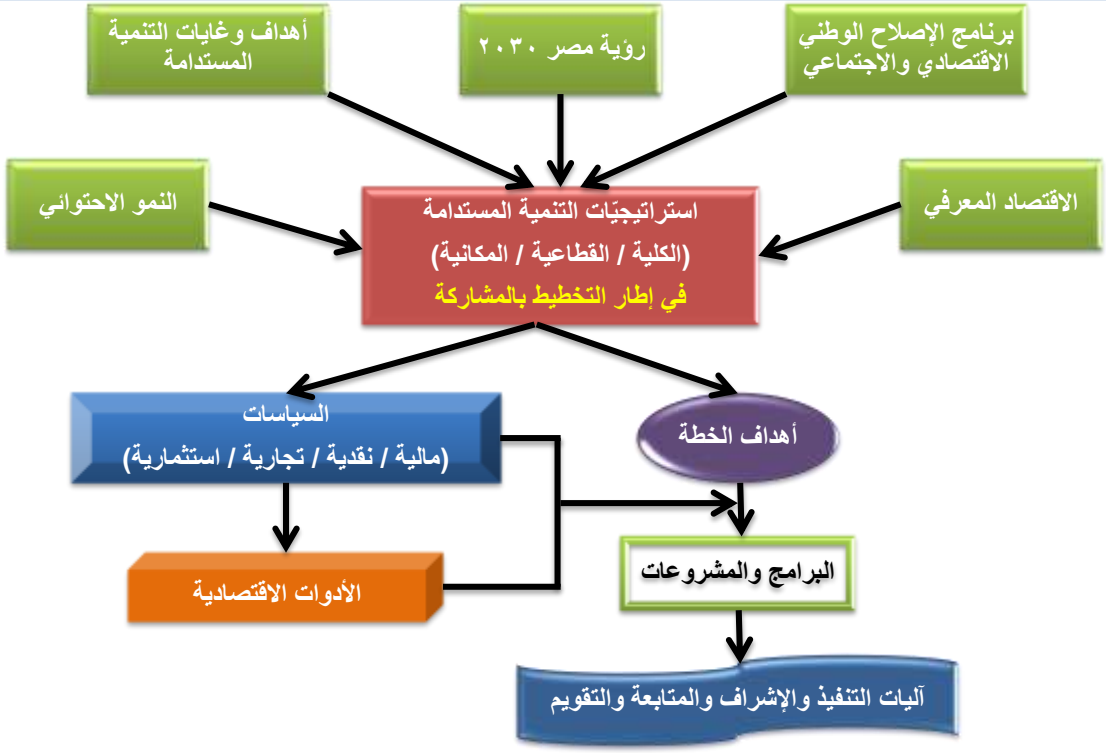

٤/٢ المفاهيم التنموية والأدوات التخطيطية

تستند خطة التنمية في أطروحاتها المختلفة على مجموعة مفاهيم تنموية وأدوات تخطيطية تتوافق ومستهدفات الخطة في المدى المتوسط وتطلعاتها لتحقيق الرؤية طويلة الأمد – مصر ٢٠٣٠.

وتتمثل أهمها في الآتي:

أولاً: المفاهيم التنموية

 # التنمية المستدامة *Sustainable Development*

تُعد التنمية المستدامة هي المقصد النهائي من الجهود الإنمائية، والمقياس الحقيقي لمدى نجاح الخطة في بلوغ مستهدفاتها في المدى الطويل. ولذا، تضع خطة التنمية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) نصب عينيها أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، وكذا استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تتوافق في أهدافها وتوجّهاتها مع الخطة العالمية، مع مراعاة التكيّف مع الظروف المحلية للاقتصاد الوطني.

ويُقصد بالتنمية المستدامة – بعبارة موجزة – نمط التنمية الذي يؤدي إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يُخِل بحق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

ويشتمل هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد رئيسية تتداخل فيما بينها وتتكامل في مُدخلاتها ومُخرجاتها، وهي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي.

وتشتمل أطروحات التنمية المستدامة على (١٧) هدفاً رئيسياً، موضّحة بالشكل رقم (١٧/٢)، ويندرج تحت كلٍ منها مجموعة أهداف فرعية ومؤشرات قياس للإنجازات المتوخّاة.

 # النمو الاحتوائي *Inclusive Growth*

يُقصد به النمو القائم على مشاركة كافة أطياف وفئات المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها، بحيث يتم من خلال هذه المشاركة:

(أ) تعظيم العائد من النمو، سواء من حيث الناتج أو التشغيل.

(ب) توزيع هذا العائد على نحو يسمح لكافة الأطراف التي شاركت في مجهودات التنمية في الانتفاع بالمكاسب المُحققة من النمو المرتفع.

وتتبلوّر الفلسفة التي يقوم عليها النمو الاحتوائي حول "المساهمة في عملية التنمية والمشاركة في مكاسبها" "*Participation in the growth process and benefit-sharing*". وفي تعريف آخر، ينصرف النمو الاحتوائي إلى نمط النمو الذي يقترن – صراحة – بإتاحة فرص متساوية للجميع "*Growth coupled with equal opportunities*". وهذه الفرص المتساوية تشمل إتاحة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية (المنظور الاجتماعي)، وتوفير العمل المُنتج واللائق (منظور التشغيل والإنتاجية)، وتحقيق التقارب الاجتماعي وتضييق الفجوة الدخلية بين فئات المجتمع (منظور عدالة التوزيع).

شكل رقم (١٧/٢)
أهداف التنمية المستدامة

ومن ثمّ، يتسع مفهوم "تكافؤ الفرص" ليشمل أبعاداً شتى، وهو ما يُميّز النمو الاحتوائي عن مفاهيم النمو الأخرى، مثل النمو الاقتصادي والذي يُركز في المقام الأول على تطوّر الناتج المحلي الإجمالي أو تطوّر نصيب الفرد من الناتج، باعتباره المُحصّلة النهائية التي تجُب كافة المتغيّرات الأخرى، كما يختلف عن مفهوم النمو المُتحيّز للفقراء "*Pro-poor growth*"، والذي يُركز في

الأساس على سياسات "التوزيع"، ويُقصر مفهوم العدالة والفرص المتساوية على توزيعات العائد بين الفقراء وغير الفقراء فقط دون غيرها من صور التكافؤ، مثل تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث أو بين مختلف أقاليم الدولة.

ويوضّح الشكل رقم (١٨/٢) الركائز الأساسية للنمو الاحتوائي والتي تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتُحقّق في النهاية استدامة التنمية.

شكل رقم (١٨/٢)
الركائز الأساسية للنمو الاحتوائي

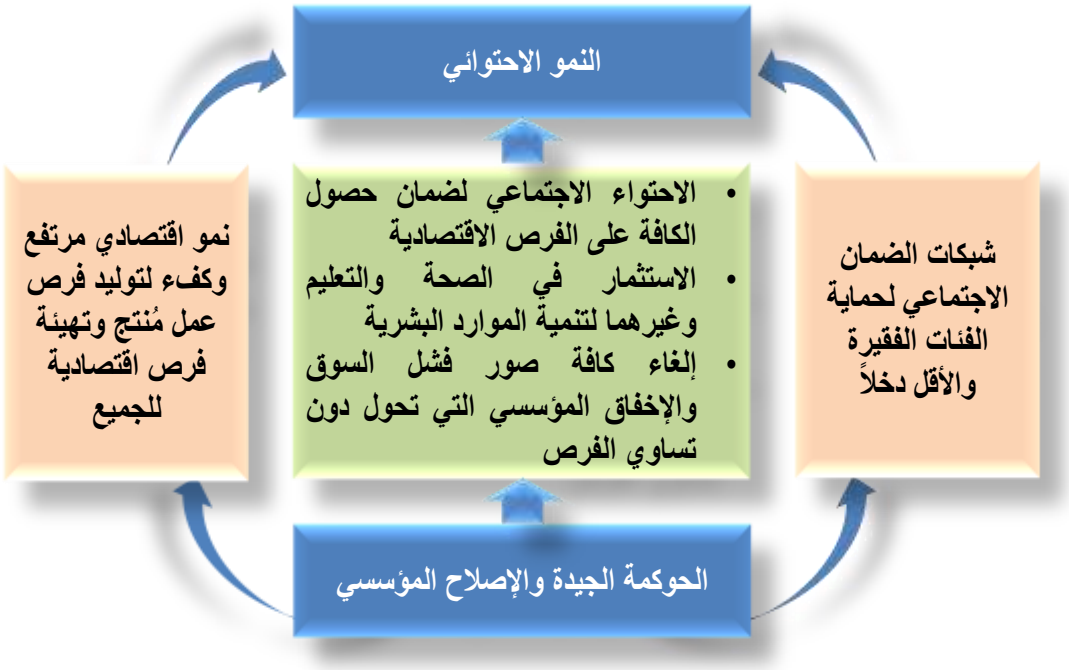

<u>وإجمالاً، تُبرز ركائز التنمية أهمية:</u>

- التعليم وتنمية المهارات البشرية.
- توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.
- توفير المناخ الاقتصادي المواتِ للاستثمار والنمو المرتفع.
- تعزيز البنية المعلوماتية لسد الفجوة الرقمية "*Digital Divide*".
- محاربة الفساد بكافة صوره.

وفي هذا السياق، يقوم منتدى الاقتصاد العالمي بإصدار تقارير سنوية عن دليل النمو الاحتوائي في البُلدان المختلفة "*Inclusive Development Index (IDI)*" وفقاً لمؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى القومي [شكل رقم (٢/١٩)].

ووفقاً لإصدار ٢٠١٨، تحتل لمصر ترتيباً متأخراً (٧٠ من بين ٧٧ دولة) من حيث مؤشرات الأداء الكلي، مسجّلة ٢,٨٤ نقطة من إجمالي (٧) نقاط [شكل رقم (٢/٢٠)].

شكل رقم (٢/١٩)
مؤشرات الأداء الرئيسية على المستوى القومي

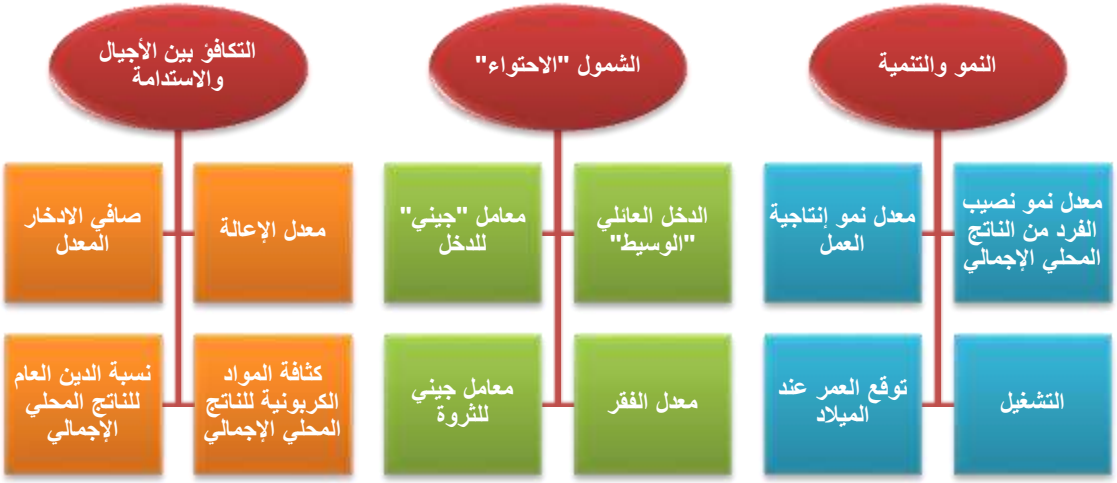

المصدر: *World Economic Forum, The Inclusive Development Report, 2017*.

شكل رقم (٢/٢٠)
ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات الأداء الكلي للدول الناشئة

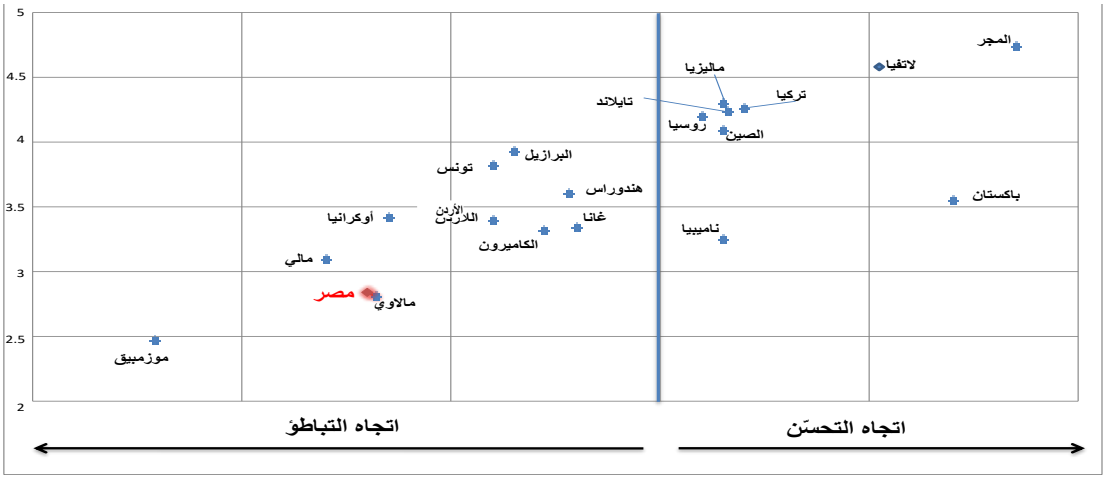

المصدر: *WEF, The Inclusive Development Index, 2018*.

ويستند مؤشر النمو الاحتوائي على (٧) ركائز أساسية تتعلق بالتعليم والتشغيل وتعويضات العاملين وملكية الأصول والوساطة المالية والفساد والريع والخدمات الأساسية والبنية التحتية والتحويلات المالية.

وتعكس مؤشرات عام ٢٠١٧ ضَعف أداء الاقتصاد المصري بالنسبة لهذه الركائز، حيث تراوح ترتيب مصر ما بين المركز (١٥) والمركز (٣٤) من إجمالي (٣٧) دولة ذات الدخل المتوسط المنخفض، ولا يُستثنى سوى ركيزة الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي يأتي ترتيب مصر فيها متقدّماً إلى حد ما في المركز الثالث عشر [شكل رقم (٢١/٢)].

ومرّة أخرى، يُثير هذا المؤشر تساؤلاً هاماً بشأن تطوّر الموقف التنافسي لمصر على امتداد أعوام خطط التنمية متوسطة المدى وحتى عام ٢٠٣٠، وهي خطط تعتمد في الأساس على تبنّي مفهوم النمو الاحتوائي. فما هي مستهدفات الخطة بشأن تفعيل دور النمو الاحتوائي في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠؟ هل من المُمكن تحسين ترتيب "مصر" لترقى إلى مصاف الخمس دول الرائدة التي تشملها قائمة دول المقارنة بنهاية الخطة الرباعية الثالثة عام ٢٠٣٠؟

شكل رقم (٢١/٢)

ترتيب مركز مصر وفقاً لدليل النمو الاحتوائي، ٢٠١٧

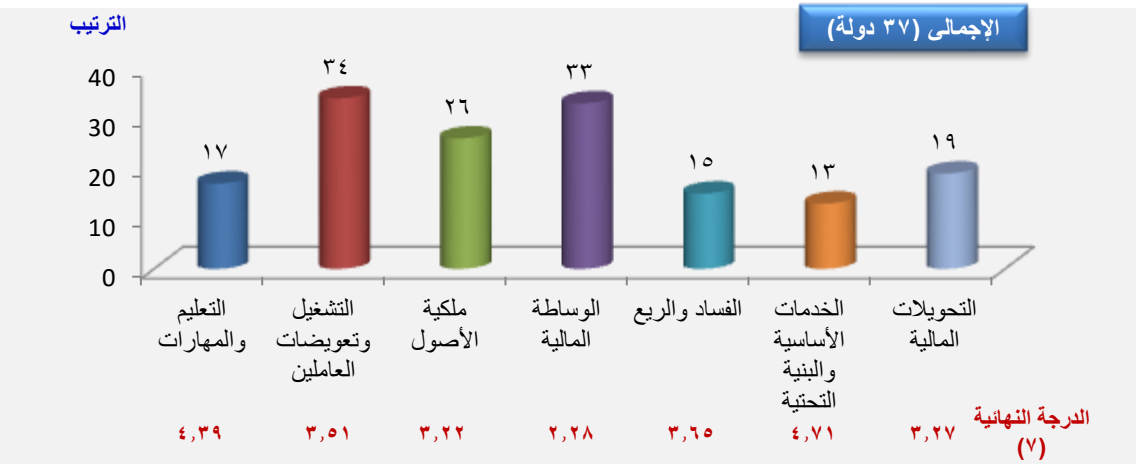

المصدر: *WEF, The Inclusive Growth & Development Report, 2017. Country Profile: Egypt.*

التنمية المتوازنة *Balanced Development*

ينصرف مفهوم التنمية المتوازنة في المجال الاقتصادي إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بمعدلات تتناسب والميزة النسبية والتنافسية لكل قطاع. وكذلك ينصرف معناها في المجال الاجتماعي إلى تنمية القطاعات الاجتماعية بالمعدلات التي تكفُل إتاحة خدماتها الصحية

والتعليمية وغيرهما لجميع فئات المجتمع، وتوفير فرص متساوية للحصول عليها. وفي مجال العمران والتطوير البيئي، يُقصد بالتنمية المتوازنة نمط التنمية الذي يُراعي تحقيق التقارب بين التجمّعات السكانية في المناطق المختلفة والتكافؤ المكاني في جهود تحسين البيئة.

وبصفة عامة، تأخذ التنمية المتوازنة بعين الاعتبار العلاقات التشابكية بين الأبعاد الثلاثة سالفة الذكر [شكل رقم (٢٢/٢)].

شكل رقم (٢٢/٢)
تشابك وتكامل أبعاد التنمية المتوازنة

ومن الأمور الهامة التي تبحثها الخطة – في إطار مفهوم التنمية المتوازنة – ما يتعلق بكيفية التوفيق بين أبعاد التنمية المختلفة، حال اختلاف الرؤى بشأن مسارات التنمية. فعلى سبيل المثال، قد يميل المُخطط الاقتصادي إلى تبنّي استراتيجية التركز المكاني لتعظيم الوفورات الاقتصادية الناجمة عن هذا التركز، بينما يجنَح المُخطط العمراني أو الاجتماعي لاستراتيجية الانتشار المكاني من منظور زيادة المعمور المصري وخدمة كافة الأقاليم على اختلاف كثافتها السكانية.

ومثال آخر، تُجسّده احتمالية تعارض المرئيات بشأن مستهدفات عملية التنمية. فقد ينحاز المُخطط الاقتصادي لاستهداف النمو الاقتصادي المرتفع، بينما يتبنّى المُخطط الاجتماعي استهداف التشغيل أو عدالة التوزيع.

ولذا، تولي خطة التنمية اهتماماً كبيراً بقضية "الأولويات" عند تقرير الاستراتيجيات وآليات العمل بما يُحقق الاتساق المطلوب بين أبعاد الرؤية التنموية في إطارٍ متوازن.

ثانياً: الأدوات التخطيطية

التخطيط الاستراتيجي *Strategic Planning*

يُعرّف التخطيط الاستراتيجي بأنه «تحديد الأهداف الرئيسية طويلة المدى ورسم الاتجاهات العامة والاستراتيجيّات والخطط والبرامج المتعلقة بتخصيص الموارد المتاحة بالشكل الذي يُمكِّن من تحقيق هذه الأهداف في إطار الفرص المتاحة والقيود القائمة» [شكل رقم (٢٣/٢)].

شكل رقم (٢/٢٣)

التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالبيئة المحيطة

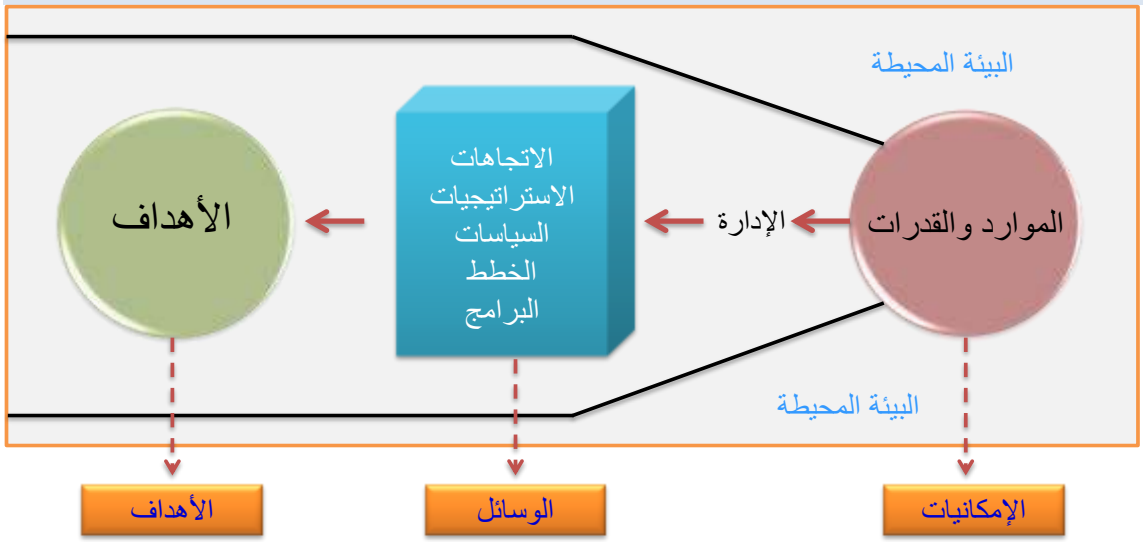

ويرتبط التخطيط الاستراتيجي ارتباطاً وثيقاً ببيئة الأعمال، حيث يوفّر المعلومات اللازمة لتكوين الرؤية المستقبلية وتحديد رسالتها وغاياتها والاستراتيجيات والخطط والبرامج التنفيذية.

ومن ناحية أخرى، يؤثر الأداء الاقتصادي القائم على التخطيط الاستراتيجي في البيئة المحيطة، فيما يُعرف بالتغذية المُرتدة "*Feedback*" [شكل رقم (٢/٢٤)].

شكل رقم (٢/٢٤)

عناصر التخطيط الاستراتيجي وعلاقته ببيئة الأعمال

وتتمثل التساؤلات الرئيسية التي يسعى التخطيط الاستراتيجي للإجابة عليها فيما يلي:

أين نحن الآن؟	(تحليل الوضع الحالي)
ما الذي نرغب في الوصول إليه مستقبلاً؟	(الرؤية المستقبلية)
كيف يتأتى الوصول إلى الهدف المنشود؟	(البدائل الاستراتيجية المطروحة)
هل نجحنا في الوصول إلى الهدف؟	(المتابعة والتقويم المستمر)

التخطيط بالمشاركة *Participatory Planning*

يُقصد بالتخطيط بالمشاركة تضافر جهود كافة شركاء التنمية في إعداد الخطة بمراحلها المختلفة، ومتابعة تنفيذها وتقدير إنجازاتها(١).

وتتأتى هذه المشاركة من خلال عقد اللقاءات الدورية وتبادل المعلومات بين مُمثلي كافة الأطراف ذات الصلة وعلى كافة المستويات (الجهاز الحكومي / الإدارات المحلية / اتحادات القطاع الخاص والقطاع التعاوني / الجمعيات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني / ... إلخ).

وتتجلّى صور التخطيط بالمشاركة عند التباحث في شأن:

- التحديّات القائمة وانعكاساتها على مستويات الأداء.
- مستهدفات الخطة على المستوى الكلي والقطاعي والمكاني.
- الاستراتيجيّات الأكثر فاعلية في تحقيق مستهدفات الخطة.
- حجم الاستثمارات الكلية المطلوبة ومدى توفّر المصادر التمويلية.
- الدور المُرتقب للقطاع الخاص في تحقيق المستهدفات المتعلقة بمعدلات النمو ومستويات التشغيل.
- مدى مناسبة السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية لتفعيل البرامج التنفيذية للخطة.
- الآليات المُقترحة لتطوير مؤشرات الأداء.
- الأساليب والأدوات المُقترحة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم النتائج.
- مدى فاعلية تطبيق نُظُم اللامركزية الإدارية والمالية في النهوض ببرامج ومشاريع التنمية المحلية.

التحليل الرباعي *SWOT Analysis*

يُعد نموذج "*SWOT*" من الأساليب التخطيطية الشائع استخدامها لتدارس الوضع الراهن وتقويم كفاءة السياسات المُطبّقة ولاختيار الاستراتيجيّات المناسبة. فهو يقدّم تحليلاً لعناصر القوة والضعف "*Strengths & Weaknesses*" (البيئة الداخلية)، والفرص الواعدة والتحديّات والمخاطر القائمة والمُحتملة " *Opportunities & Threats*" (البيئة الخارجية) [شكل رقم (٢/٢٥)].

---

(١) التخطيط بالمشاركة هو السبيل الفعّال للتعلّم، فكما يقول المفكر والفيلسوف "B. Franklin":

"*Tell me, I forget; teach me, I remember, but involve me, I learn*".

شكل رقم (٢/٢٥)
عناصر التحليل الرباعي

ويُفيد هذا التحليل الرباعي في إلقاء الضوء على مقوّمات نجاح الاقتصاد أو القطاع المعني من منظور مُقارن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع التنافسية السائدة. فتحليل "عناصر القوة أو الضَعف" لا يتم بصورة مُطلقة وإنما قياساً بالمنافسين، وكذلك "الفرص الواعدة" يتم تدارسها بفرض إتاحتها وسبق استغلالها قبل الآخرين. وبالمثل، قد تكون "التحديّات والمخاطر" مرتبطة إلى حدٍ كبير بالممارسات السلوكية للأطراف الأخرى المنافسة.

ولذلك، يتسم التحليل الرباعي بقدرٍ كبير من الديناميكية تُعين المُخطط على دراسة كلٍ من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في إطار تنافسي يكون متوافقاً مع هدف تعزيز التنافسية الدولية وفكر التنمية المستدامة.

 # موازنة البرامج والأداء

أكدت استراتيجيات التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ أن هناك تحديّات تواجه إعداد الموازنة العامة للدولة بالاعتماد على النُظم التقليدية، وفي ظل عدم مرونة المناقلات بين الأبواب والبنود المالية، حيث يقوم نظام إعداد الموازنة الحالي على رصد المُدخلات من موارد مالية وطاقات بشرية وبنية أساسية، ولا يقيس مردود استثمار تلك المُدخلات وأثرها المباشر في تحقيق أهداف الدولة.

وكذلك يتضمّن محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية بالاستراتيجية برنامجاً يستهدف تغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لربط مُدخلات النظام بمُخرجاته.

وبعبارة موجزة، تنصرف هذه الأداة التخطيطية إلى رصد الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة وربطها بالنتائج المتوقع الحصول عليها. ومن شأن الأخذ بموازنة البرامج والأداء – على مستوى الجهاز الحكومي – تطوير العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وجهود التنمية المستدامة من خلال:

- تحقيق الاتساق بين أولويات توزيع الموارد وتخطيط إدارة البرامج، وبين استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والخطط القطاعية.
- توفير مزيد من الانضباط المالي للجهات الحكومية عن طريق الرقابة المالية والشفافية والمساءلة.
- التوزيع الأفضل للموارد، والتحقّق من كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.
- تقويم مستويات الإنجاز والتشخيص الفاعل لحالات الأداء المنخفض ومعالجتها بالمتابعة الدقيقة والتقويم المتتابع للنتائج.
- تحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين.
- مساعدة مُتخذي القرار على كل المستويات في اتخاذ قرارات ترتكز إلى معلومات أفضل.
- نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء في كافة الجهات الحكومية.

ويتعيّن لتعظيم الاستفادة من موازنة البرامج والأداء استيفاء المتطلبات التالية:

- توفير إدارة جيّدة للسياسة المالية، ونُظُم محاسبية متطوّرة، وإجراءات مراجعة دقيقة داخل الجهات الحكومية.
- بناء القدرات لإيجاد كفاءة إدارية قادرة على تنفيذ متطلبات موازنات البرامج والأداء.
- توفير المعلومات عن تكلفة الوحدة الواحدة من المُخرجات واستخدامها في إعداد موازنات البرامج والأداء، وتقوية العلاقة بين نُظُم المعلومات وعمليات اتخاذ القرار.
- دمج أولويات الإنفاق وأداء البرامج في عملية الموازنة بإستخدام مؤشرات قياس أداء.
- دمج نُظُم المحاسبة مع نُظُم معلومات الأداء، وتوفير معلومات كافية عن تكلفة تنفيذ البرنامج.
- تمكين النظام المحاسبي من تسجيل الإنفاق بشكل مستمر على أساس البرنامج إلى جانب التصنيف الاقتصادي والإداري الحالي.
- تدعيم العلاقة بين مؤشرات الأداء التفصيلية (Micro) للجهات الحكومية والأهداف الاستراتيجية لهذه الجهات (Meso)، وربطها بالتوجّهات الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ (Macro).

ويوضّح الشكل رقم (٢٦/٢) العلاقات التفاعلية والتشابكية فيما بين المفاهيم التنموية، وتلك الواقعة فيما بين الأدوات التخطيطية، وكذلك العلاقات الترابطية فيما بين كليهما.

شكل رقم (٢٦/٢)

العلاقات التفاعلية والتشابكية بين المفاهيم التنموية والأدوات التخطيطية

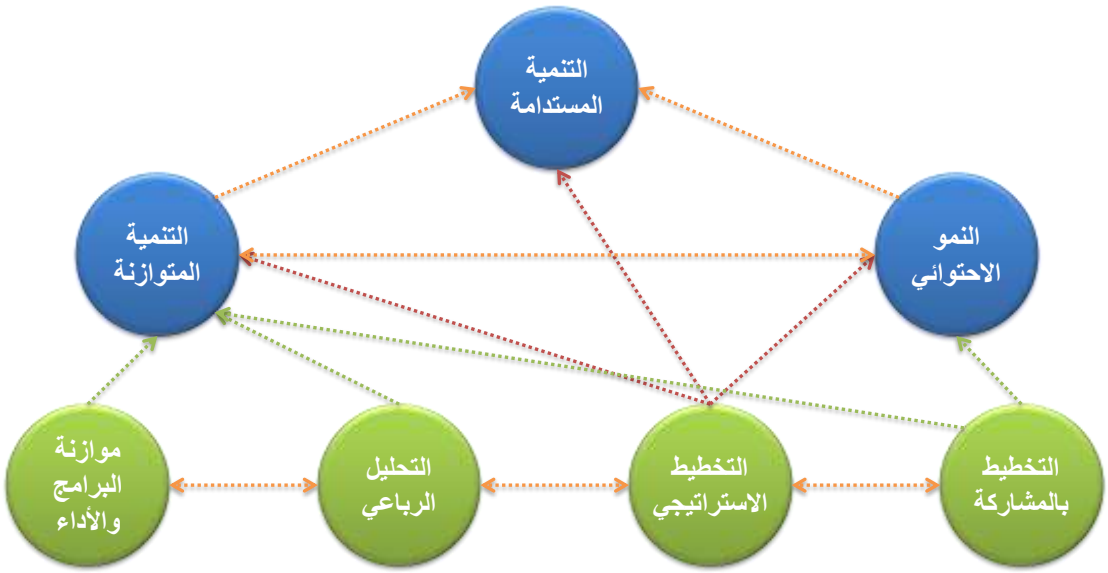

فالتخطيط الاستراتيجي يؤثر بشكل مباشر في التنمية المستدامة، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره في النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة. والتخطيط بالمشاركة يؤثر في فاعلية كل من النمو الاحتوائي والتنمية المتوازنة. والتحليل الرباعي يُفيد في التخطيط الاستراتيجي وفي إعداد موازنة البرامج والأداء، كما يؤثر في استراتيجية التنمية المتوازنة.

أما موازنة البرامج والأداء، فيُمكن الاسترشاد بها في تقرير أولويات الإنفاق العام ومستتبعاته على نمط التنمية المتوازنة بأبعادها المختلفة.

٥/٢ التحديّات الراهنة

يواجه الاقتصاد المصري عِدّة تحديّات فرضتها الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، في مقدّمتها التحديّات الناجمة عن الحوادث الإرهابية واضطراب الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة. ولا شك أن ترجمة "رؤية مصر ٢٠٣٠" إلى واقع عملي تقتضي التصدّي الحاسم لكافة التحديّات التي تُجابه الاقتصاد المصري، سواء الراهنة أو المستقبلية، والتي تُعرقل انطلاقه في معراج النمو المستدام.

وتُعد مشكلة البطالة من التحديّات الرئيسية حيث يربو عدد المتعطلين على ٣,٥ مليون فرد حالياً، بنسبة تُناهز ١٢٪ من جملة القوى العاملة، وكذلك مشكلة الفقر تحظى بأولوية كبيرة حيث يعيش نحو ٢٦٪ من جملة السكان تحت خط الفقر. أضف إلى ذلك مشكلة التضخم والذي مازال معدله مرتفعاً رغم تراجعه إلى ١٤,٣٪ (فبراير ٢٠١٨)، وكذا قضية الأمية التي ترتفع معدلاتها لأكثر من

٢٥٪ (يناير ٢٠١٨)، فضلاً عن التفاوتات الدخلية الصارخة بين أقاليم الجمهورية، ناهيك عن التحديّات الاقتصادية، مثل تواضع معدلات الادخار والاستثمار، وتزايد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي وارتفاع عجز الميزان التجاري، علاوة على قضايا التدهوّر البيئي ومحدودية الموارد المائية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية والتركز السكاني .. إلى غير ذلك من التحديّات الموضّحة بالشكل رقم (٢٧/٢).

شكل رقم (٢٧/٢)
التحديّات الهيكلية القائمة

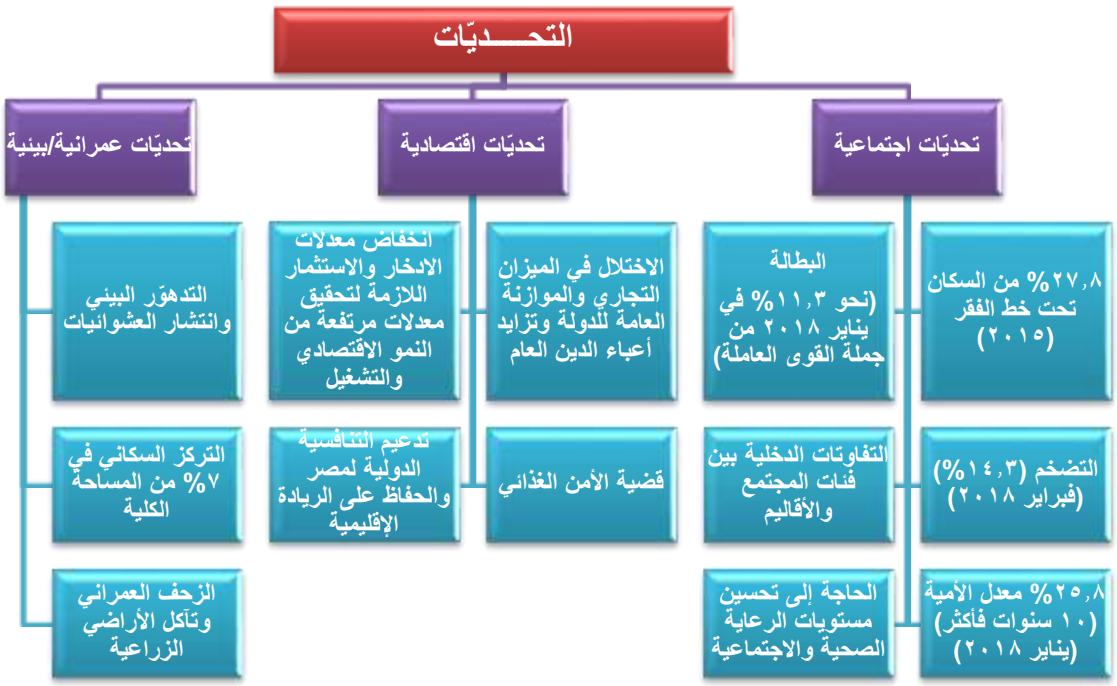

٦/٢ الاستراتيجية العامة لخطة التنمية المستدامة

تتبلوّر الاستراتيجية العامة التي تتبنّاها خطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) حول فكرة التوفيق بين اعتبارات النمو الاقتصادي المرتفع والتشغيل والتكافؤ الاجتماعي، فكما سبق الذكر، لم يعُد النمو الاقتصادي السريع كافياً – وإن كان ضرورياً – لبلوغ مستويات التشغيل التي ترنو إليها الدولة، أو لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تصبو إليها، وإنما صار الأمر يتطلب تبنّي سياسات موجّهة لاستهداف التشغيل والعدالة الاجتماعية بشكلٍ صريح، وليس كمُنتج ثانوي يُفترض تبعيته ضمناً للنمو الاقتصادي المرتفع.

ويعني ما تقدّم، أن الاستراتيجية التي ترتأيها خطة التنمية تستهدف تحقيق أقصى نمو اقتصادي مُمكن على نحوٍ مستدام يضمن توفير الكم المنشود من فرص العمل اللائق وخفض معدل البطالة لأدناه، وشريطة توفير مستوى معيشي مناسب للفئات محدودة الدخل، وفرص متساوية للجميع في الحصول على عمل لائق وعلى خدمات اجتماعية موائمة.

وتأسيساً على ذلك، تتجلّى معالم استراتيجية خطة التنمية فيما يلي:

- مواصلة برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري لانعكاساتها الإيجابية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وكفاءة الأسواق.
- إعطاء أولوية للقطاعات الرائدة الواعدة والتي تُشكّل مُحرّكات للنمو، وهي القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو ذات علاقات تشابكية قوية مع غيرها من القطاعات، وفي مقدّمتها الصناعة التحويلية.
- إيلاء أهمية للقطاعات الأكثر ارتباطاً بتنشيط المعاملات في الأسواق الداخلية، وعلى رأسها قطاعات التشييد والبناء والنقل والتجارة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تنمية قطاع الأعمال الصغيرة، وتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصِغَر بتوفير المساندة المالية والفنية والتسويقية اللازمة.
- تشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة.
- تنمية الأنشطة ذات التوجّه التصديري، وتدعيم دور المجالس التصديرية، وخاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة العمل التي تحظى فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية.
- التوسّع في مشروعات البنية الأساسية لتوفير متطلبات مشروعات الإنتاج المباشر (زراعة – بناء – تعدين) من خدمات ما يُسمّى برأس المال الاجتماعي.
- التوزيع المتكافئ للاستثمارات العامة بين مختلف الأقاليم والمحافظات مع التركيز على دفع عجلة التنمية بمحافظات الصعيد لتقليل الفجوات التنموية، ومع دعم لامركزية اتخاذ القرار على المستوى المحلي.
- تفعيل مشاركة الشباب والمرأة في النشاط الاقتصادي والالتحاق بسوق العمل.
- إدراج الاعتمادات المالية اللازمة للوفاء بالاستحقاقات الدستورية، وحق المواطن في الحصول على خدمة تعليمية وصحية متميّزة وعلى مسكن وفرص عمل لائق.
- مُراعاة الأبعاد البيئية للتنمية لصون الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين صالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.
- تدعيم ركائز الاقتصاد المعرفي والتنافسية الدولية لضمان استدامة النمو وتبوء مصر مكانة دولية متميّزة.

٧/٢ المستهدفات الكلية لخطة التنمية

تتبنّى الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) كافة الأهداف الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الأهداف الإنمائية المُنبثقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، ومع الالتزام بالاستحقاقات الدستورية المقرّرة، وذلك في إطار تفعيل ركائز النمو الاحتوائي وما يتضمّنه من ترسيخ للمشاركة المجتمعية ولاعتبارات تكافؤ الفرص.

وكما سبق الذكر، تؤكد الخطة في تقريرها للأهداف المتوخّاة خلال الأربع سنوات القادمة أهمية تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في إطار تنسيقي يُراعي التوازن المنشود بين هذه الأبعاد الثلاثة، اتفاقاً ومفاهيم التنمية المتوازنة والنمو الاحتوائي المستدام.

وتأسيساً على ما تقدّم، تهدف الخطة إلى التوفيق بين استراتيجية النمو الاقتصادي واستراتيجية استهداف التشغيل، حيث تتبنّى هدف تحسين مستوى دخول المواطنين من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، وفي الوقت ذاته تُبدي اهتماماً بتوسيع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية كثيفة العمل والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصِغَر لتوليد أكبر قدر مُمكن من فرص العمل ليتوافق مع العرض المتزايد في سوق العمل. وكذلك، تُنشد الخطة تحسين المستويات المعيشية ونوعية الحياة لكافة المواطنين وإتاحة فرص متكافئة للجميع، وتوفير الحماية الاجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود، بما يسمح بتقليل الفجوات القائمة في مستويات الدخول بين فئات المجتمع.

ويحظى البُعد العمراني والبيئي بذات الدرجة من الاهتمام، حيث تتضمّن أهداف الخطة نشر العمران والتخفيف من التركز السكاني في الدلتا والشريط الضيّق لوادي النيل، وكذا تقليل الفجوات النوعية بين مختلف الأقاليم والمحافظات، مع الحفاظ على النُظم الإيكولوجية وصون الموارد الطبيعية والموروث الحضاري.

وانطلاقاً مما سبق، يُمكن بلورة المستهدفات الكلية لخطة التنمية متوسطة المدى على النحو التالي:

أولاً: في مجال التنمية الاقتصادية

- تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدأ من ٥,٨٪ في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) ليتصاعد تدريجياً وصولاً إلى ٨٪ في العام الأخير من الخطة (٢٠٢٢/٢١).

- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يربو على ٣٪ في العام الأول للخطة ولينا هز ٦٪ في العام الأخير منها.
- تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتوفير نحو ٧٥٠ ألف فرصة عام ٢٠١٩/١٨ وتتصاعد تدريجياً إلى ٨٧٠ ألف فرصة في عام ٢٠٢٢/٢١، وبما يسمح بخفض معدلات البطالة الصريحة إلى ١٠,٤٪ ثم إلى ٨,٥٪ في العامين المذكورين على التوالي.
- رفع معدل الادخار إلى نحو ١١٪ عام ٢٠١٩/١٨ ليتزايد تدريجياً إلى ما يقرُب من ٢٣٪ بنهاية الخطة.
- زيادة معدل الاستثمار من نحو ١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١٨٪ في العام الأول من الخطة، ثم إلى نحو ٢٥,٦٪ في العام الأخير منها.
- زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١ مليار دولار في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً إلى نحو ٢٠ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي ١٣٪ لترتفع قيمتها إلى ٣٥ مليار دولار بنهاية الخطة، وترشيد عمليات الاستيراد لتقليص الواردات السلعية تدريجياً لتُصبح في حدود ٤٥ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.
- تخفيض نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي بصورة مطردة من ١٣,٧٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١,٦٪ في العام الأول من الخطة، مع التناقص التدريجي إلى ٧,٧٪ في العام الأخير (٢٠٢٢/٢١).
- تنمية الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي من ٤٢,٥ مليار دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨ لتتجاوز ٥٠ مليار دولار في نهاية الخطة.
- تخفيض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٨,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨، ثم إلى أقل من ٥٪ في العام الأخير من الخطة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتسريع انتقاله إلى الاقتصاد المعرفي لترتقي مصر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى مصاف الدول الخمس الرائدة في مجموعة الدول الناشئة (دليل النمو الاحتوائي)، وقائمة الثلاثين دولة وفق مؤشر التنافسية الدولية، وكذا قائمة الخمسين دولة على مستوى العالم بحسب دليل ممارسة الأعمال ودليل الاقتصاد المعرفي.

ثانياً: في مجال التنمية الاجتماعية

- خفض معدل النمو السكاني من ٢,٦٥٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢,١٪ بنهاية الخطة الرباعية عام ٢٠٢٢/٢١.
- خفض نسبة الأمية من نحو ٢٦٪ عام ٢٠١٨ إلى نحو ٢٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٢/٢١.
- تحقيق استقرار الأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام إلى ٨,٥٪ في نهاية الخطة بالمقارنة بمعدل ١٤,٣٪ في فبراير ٢٠١٨.
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٢٤,٥٪ في العام الأول من الخطة، ثم إلى ٢٢٪ في العام الأخير منها.
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في معدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات.
- زيادة مشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

ثالثاً: في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧٪ إلى ١٠٪ بنهاية الخطة الرباعية.
- تخصيص ما يربو على ٦٠٪ من الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة المدن والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة.
- ترشيد استخدامات الطاقة ومواصلة جهود التطوير البيئي ومعالجة الملوّثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلفات على مستوى كافة المحافظات.

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام

الصورة الكلية

انطلاقاً من الإطار العام لخطة التنمية المستدامة، يتناول هذا القسم تقديرات الموارد والاستخدامات الكلية والنمو الاقتصادي على مدى أعوام الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، كما يستعرض تقديرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وهيكلهما القطاعي في ضوء معدلات النمو المستهدفة، و يتبع ذلك تقدير لحجم الاستثمارات المنشودة وتوزيعاتها القطاعية وبحسب جهات الإسناد، وكذا مصادرها التمويلية. وأخيراً، يتطرّق القسم إلى مجموعة السياسات المالية والنقدية المُحفّزة والداعمة "لثلاثية التنمية" (النمو والتشغيل والتكافؤ الاجتماعي)، والتي تتوافق والتوازن الاقتصادي العام لخطة التنمية.

١/٣ الموارد والاستخدامات

أولاً: الموارد

تواصلاً للجهود الرامية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، تستهدف خطة التنمية متوسطة المدى زيادة الموارد القومية إلى نحو ٩,٧٤ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في نهاية الخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بنحو ٥,٦٦ تريليون جنيه متوقع عام ٢٠١٨/١٧. وتعكس هذه الزيادة المُطلقة والبالغة نحو ٤,٠٨ تريليون جنيه نمواً بنسبة تُقارب ٧٢,١٪، ويُناظرها نمو حقيقي (بالأسعار الثابتة) بنسبة حوالي ١٨٪.

وبالنسبة للعام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨)، فمن المُستهدف تنمية الموارد القومية لتُصبح حوالي ٦,٥ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، أي بنسبة نمو ١٤,٩٪ عن العام السابق، ويُقابلها معدل نمو سنوي حقيقي ٢,٤٪ خلال فترة الخطة [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)
تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة

(أ) بالأسعار الثابتة

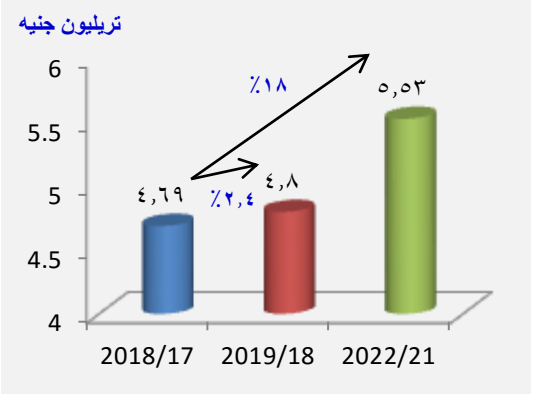

(ب) بالأسعار الجارية

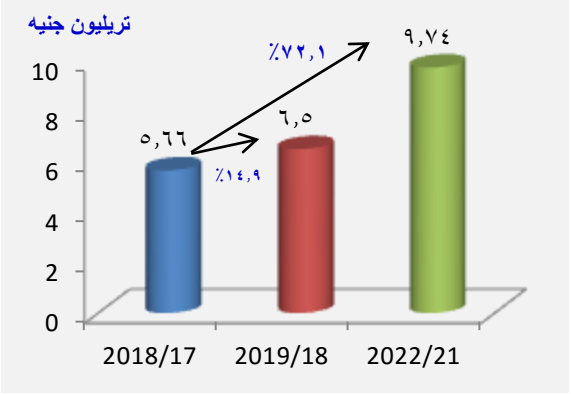

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الشكل رقم (٢/٣) التطوّر السنوي لمعدلات نمو الموارد القومية على امتداد أعوام الخطة بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة.

شكل رقم (٢/٣)

التطوّر السنوي لمعدلات نمو الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة

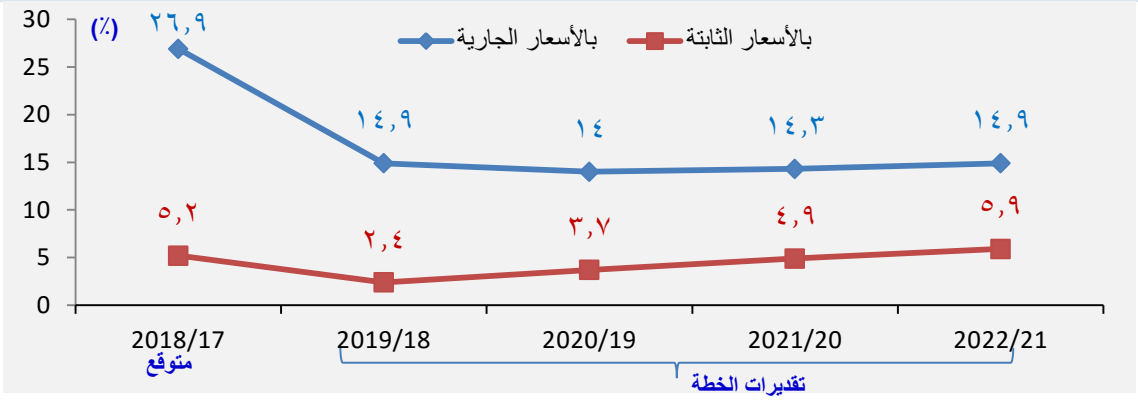

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتبلغ نسبة **الموارد الخارجية** – المُمثّلة في الواردات السلعية والخدمية – نحو ١٩,٣٪ من إجمالي الموارد القومية في العام الأول من الخطة بالمقارنة بالنسبة المناظرة في العامين السابقين والبالغة نحو ٢٢٪ في المتوسط، وهي تعكس اتجاهاً متناقصاً على نحو مطرد في الأعوام التالية للخطة دلالة على نموها بمعدل أقل من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع مساهمتها النسبية في العرض الكلي، وكذا في الناتج المحلي [شكل رقم (٣/٣)].

شكل رقم (٣/٣)

تطوّر نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

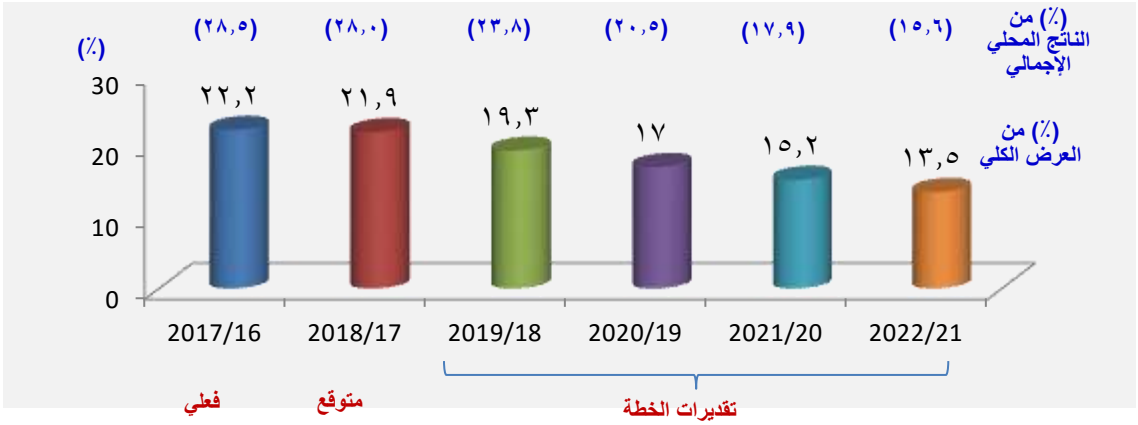

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هذا ويُعبّر اتجاه الميل للاستيراد للتناقص عن تنامي قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بمتطلبات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المحلي بصورة متزايدة من خلال الاعتماد على موارده الذاتية، أي

الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُمثّل نحو ٨٠,٧٪ من جملة الموارد في العام الأول من الخطة، ويرتفع إلى ٨٦,٥٪ في العام الأخير منها [شكل رقم (٤/٣)].

شكل رقم (٤/٣)
تطوّر هيكل الموارد القومية

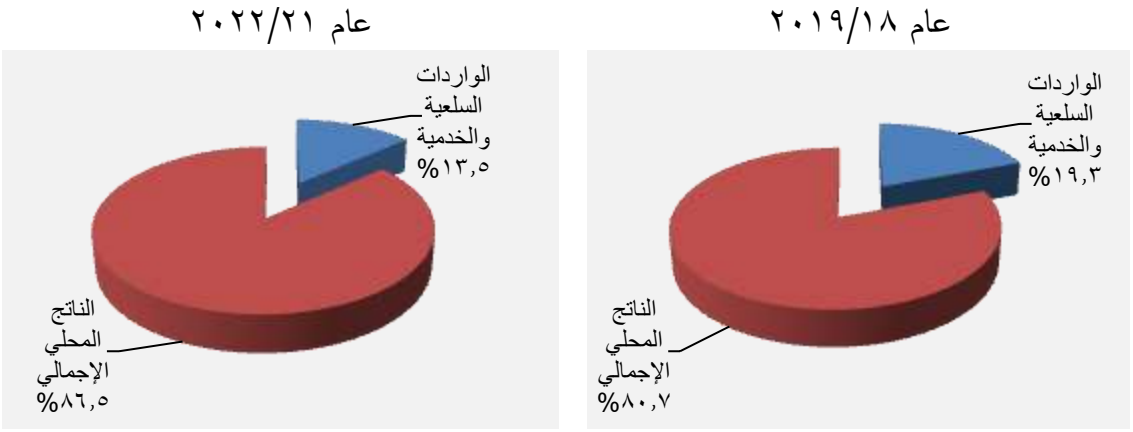

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الشكل رقم (٥/٣) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام الخطة مقارنة بالعامين السابقين، وذلك بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

شكل رقم (٥/٣)
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

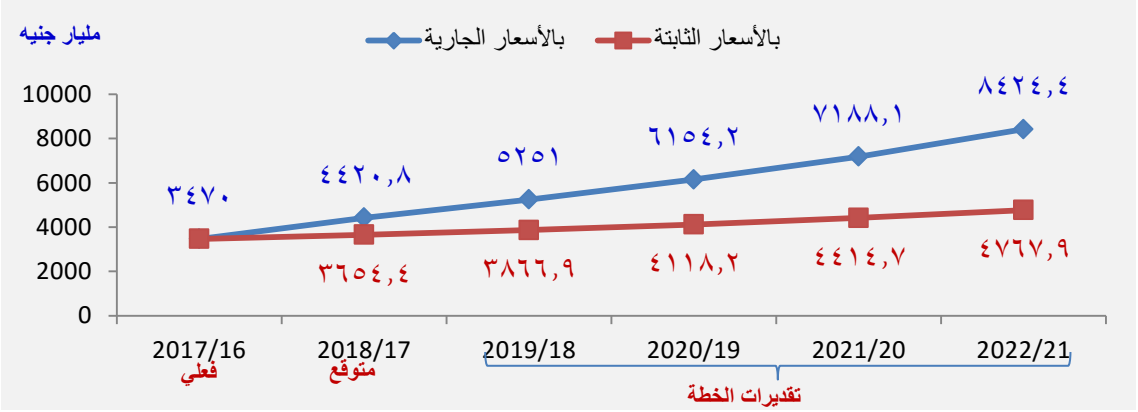

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبناءً على ما سبق، تكون قيمة مُكمّش الناتج "*GDP Deflator*" والذي يعكس "المستوى العام للأسعار، أي المتوسط العام لأسعار كافة المنتجات السلعية والخدمية في الاقتصاد القومي"، على النحو المبيّن بالجدول رقم (١/٣). وقد تم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على نظيره بالأسعار الثابتة مضروباً في ١٠٠.

جدول رقم (١/٣)

مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
مُكمّش الناتج (الرقم القياسي)	١٠٠	١٢١	١٣٥,٨	١٤٩,٤	١٦٢,٨	١٧٦,٧
التغيّر السنوي (٪)	–	٢١	١٢,٣	١٠,٠	٩,٠	٨,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي باتباع طريقة القيمة المُضافة[١] – على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية – وذلك بحساب قيمة الإنتاج المناظر وطرح قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة للوصول إلى القيمة المُضافة التي يُعبّر مجموعها في النهاية عن القيمة السوقية لكافة المنتجات النهائية لقطاعات الاقتصاد القومي التي يتم إنتاجها داخل الدولة. وفي ضوء التطوّرات المُرتقبة لكل قطاع بحسب مستهدفات الخطط القطاعية وبرامجها التنموية، تم تقدير معدلات النمو القطاعية على امتداد أعوام الخطة، ومنها استخلاص الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات تطوّره سنة تلو الأخرى.

ولما كان حساب الناتج المحلي الإجمالي على النحو السابق يجري على أساس تكلفة عوامل الإنتاج، فقد تم إضافة صافي الضرائب غير المباشرة للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي المُناظر بسعر السوق. وللدلالة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فقد تم تطبيق أسعار سنة ٢٠١٧/١٦، واعتبارها سنة الأساس.

وبالمقارنة بالمؤشرات الدولية المناظرة، يُلاحظ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الناتج المُحتمل في الدول المتقدّمة، ومنها مجموعة دول العشرين، وذلك خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)، مما يعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تشهدها هذه الدول، ويُجسّدها التشغيل الكامل للموارد[٢]. ويصدُق القول إلى حدٍ ما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في الدول منخفضة الدخل والدول الناشئة والنامية، فقد انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الفعلية عن معدلات نمو الناتج المحلي المُحتمل مما يعني توفّر موارد مُعطلة في هذه المجموعات من الدول بدرجة أو بأخرى على النحو الموضّح بالجدول رقم (٢/٣)].

---

(١) يجدر التنويه أنه يُمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين أخريتين تُعطيان ذات الناتج، وهي طريقة الإنفاق [حيث الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق على الاستهلاك النهائي / العائلي والخاص والحكومي + الإنفاق الاستثماري الخاص + المشتريات الحكومية + صافي الصادرات (الصادرات مطروحاً منها الواردات)].

(٢) يتحقق التشغيل الكامل لعنصر العمل عندما تنخفض معدلات البطالة الصريحة إلى مستوى ٦٪ فأقل، وأحياناً إلى مستوى ٤٪ فأقل على النحو الوارد بأدبيّات اقتصاديّات العمل Labor Economics.

جدول رقم (٢/٣)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلية والمُحتملة على مستوى مناطق العالم
خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)

(٪)

مجموعات الدول / المناطق	معدلات نمو الناتج الفعلي (١)	معدلات نمو الناتج المُحتمل (٢)	الفجوة [(١) – (٢)] (نقطة مئوية)
الدول المتقدّمة	١,٨	١,٤	-٠,٤
دول مجموعة العشرين	١,٧	١,٥	-٠,٢
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٠	٢,٩	-٠,١
الدول النامية الناشئة	٤,٠	٤,٨	+٠,٨
الدول الناشئة (أكبر ٧ دول)	٤,٤	٥,٤	+١,٠
الدول منخفضة الدخل	٥,١	٦,٩	+١,٨
دول منطقة شرق آسيا والباسيفيك	٦,٤	٧,٢	+٠,٨
دول أوروبا ووسط آسيا	٢,١	٢,٣	+٠,٢
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠,٩	٢,٧	+١,٨
جنوب آسيا	٦,٧	٦,٨	+٠,١
أفريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٣,٣	+٠,٨

المصدر: *WB, World Economic Prospects, Jan. 2018*.

ثانياً: الاستخدامات

إذا كان التحليل السابق يُعبّر عن الموارد من منظور العرض، فإن تحليل الاستخدامات يعكس جانب الطلب على هذه الموارد مُمثّلاً في:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي (العائلي والحكومي).
- الإنفاق الاستثماري الخاص والعام (شاملاً التغيّر في المخزون).
- طلب العالم الخارجي، مُعبّراً عنه بالصادرات السلعية والخدمية [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)
التدفقات الدائرية للناتج المحلي الإجمالي

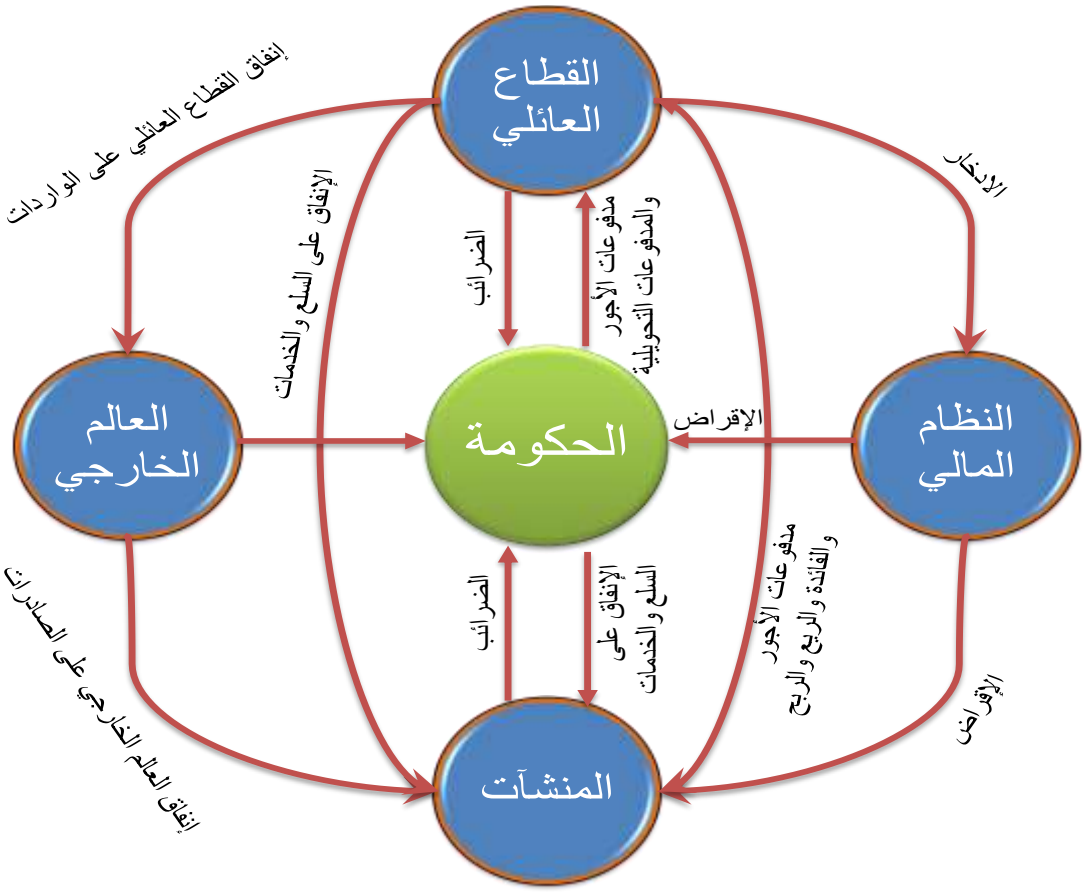

وفيما يخص **الإنفاق الاستهلاكي النهائي**، بشقيه الخاص والحكومي، فمن المُستهدف زيادته ليصل إلى ٦,٥٦ تريليون جنيه في نهاية الخطة، بنسبة ٦٧,٣٪ من إجمالي الاستخدامات (منها الاستهلاك الخاص بنسبة ٦١,٣٪ والاستهلاك الحكومي بنسبة ٦٪).

أما في العام الأول من الخطة، فيقدّر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنحو ٤,٦٧ تريليون جنيه (بنسبة ٧١,٨٪ من إجمالي الاستخدامات).

ويعكس الجدول رقم (٣/٣) تطوّر قيم الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي)، وكذا معدلات نموه ونسبته إلى كلٍ من الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.

جدول رقم (٣/٣)

تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبته إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي

(تريليون جنيه)

العام	الاستهلاك النهائي		معدلات النمو		النسبة إلى	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	الاستخدام الكلي(*)	الناتج المحلي الإجمالي(*)
٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٣,٣٦	٣,٣٦			٧٥,٤	٩٦,٩
٢٠١٨/١٧ (متوقع)	٤,١	٣,٤٤	٢١,٩	٢,١	٧٢,٤	٩٢,٧
٢٠١٩/١٨	٤,٦٧	٣,٥١	١٣,٩	٢,٢	٧١,٨	٨٨,٩
٢٠٢٠/١٩ تقديري	٥,٢٤	٣,٥٨	١٢,٢	٢,٠	٧٠,٦	٨٥,١
٢٠٢١/٢٠	٥,٨٦	٣,٦٨	١١,٩	٢,٨	٦٩,٢	٨١,٦
٢٠٢٢/٢١	٦,٥٦	٣,٨	١١,٩	٣,٢	٦٧,٣	٧٧,٩

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن استقراء بيانات الجدول السابق، نستخلص ما يلي:

- تصاعد معدل نمو الاستهلاك الحقيقي على امتداد أعوام الخطة من ٢,١٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٣,٢٪ في العام الأخير منها.
- استئثار الاستهلاك النهائي بما يُناهز ٧٠٪ في المتوسط من جملة الاستخدامات خلال أعوام الخطة، مع تراجع طفيف من عامٍ لآخر.
- التناقص المستمر في نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي، رغم استحواذه على الشطر الأعظم من الناتج (حوالي ٧٧,٩٪ في نهاية الخطة).

أما توزيع الاستهلاك النهائي ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فيعكس استئثار الإنفاق الخاص بنحو ٩٠٪-٩١٪ من إجمالي الإنفاق، مقابل ٩٪ – ١٠٪ للاستهلاك الحكومي، تجسيداً لأهمية الاستهلاك النهائي الخاص كمُحرّك أساسي للنمو الاقتصادي [شكل رقم (٧/٣)].

وفيما يخص **الإنفاق الاستثماري**، فمن المُستهدف نمو تدفق الاستثمار بمعدل متسارع لتتصاعد قيمته باطراد إلى نحو ٢,٠٩ تريليون جنيه بنهاية الخطة، وليرتفع معدل الاستثمار بدوره إلى ٢٤,٨٪، مقابل ١٧,٩٪ في العام الأول من الخطة. ويوضّح الجدول رقم (٤/٣) تطوّر الاستثمارات بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة ومعدلات نموها، ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال أعوام الخطة.

شكل رقم (٣/٧)

هيكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي (بالأسعار الجارية)

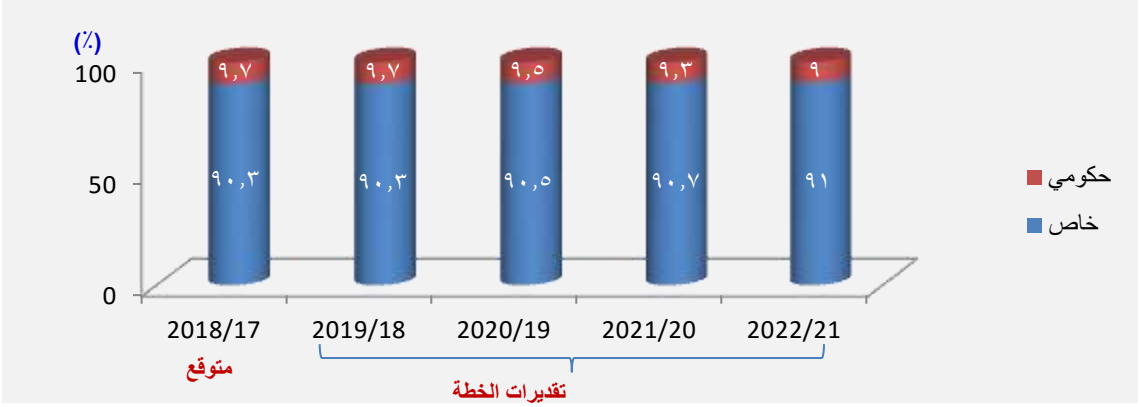

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٣/٤)

تطوّر الإنفاق الاستثماري على امتداد أعوام الخطة

العام	الاستثمار (مليار جنيه)		معدلات النمو (٪)		النسبة لإجمالي الاستخدامات[*] (٪)
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	
٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٥٣٠,٠	٥٣٠	–	–	١١,٩
٢٠١٨/١٧ (متوقع)	٧٤٧,١	٦٢٥,٦	٤١,٠	١٨	١٣,٢
٢٠١٩/١٨	٩٤٢,٢	٦٩٧,٤	٢٦,١	١١,٥	١٤,٥
٢٠٢٠/١٩	١٢٤٠,١	٨٣١,٩	٣١,٦	١٩,٣	١٦,٧
٢٠٢١/٢٠	١٦٠٢,٩	٩٨٤,٥	٢٩,٣	١٨,٣	١٨,٩
٢٠٢٢/٢١	٢٠٨٩,٢	١١٨٢,٤	٣٠,٣	٢٠,١	٢١,٤

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويتضّح من استقراء الجدول ارتفاع معدلات نمو الاستثمار، والتصاعد المستمر في الأهمية النسبية للاستثمار من نحو ١٣,٢٪ من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٢١,٤٪ في العام الأخير من الخطة.

وفيما يخص **الصادرات السلعية والخدمية**، فمن المُستهدف تناميها لتقترب من ١,١ تريليون جنيه بنهاية الخطة، بمتوسط معدل نمو سنوي مُركّب ٧,٧٪، ولتشكّل بذلك نحو ١٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط عام خلال أعوام الخطة، وذلك بالمقارنة بنحو ١٩,٥٪ كمتوسط عام لنسبة الواردات لإجمالي الناتج [شكل رقم (٣/٨)].

شكل رقم (٨/٣)

تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

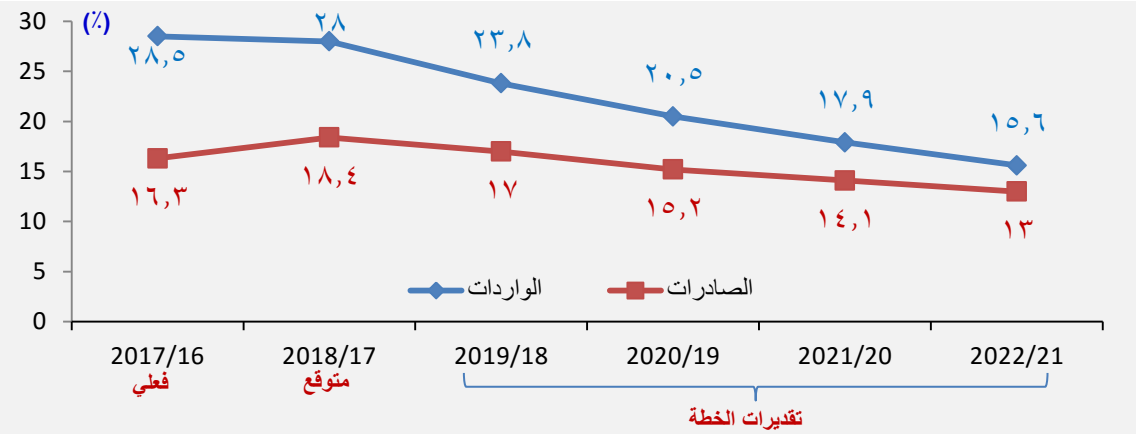

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبالرغم من تراجع الوزن النسبي لكليهما للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تراجع الواردات من المتوقع أن يكون بمعدل أسرع من التراجع المناظر للصادرات. ففي حين يتوقع انخفاض نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٢,٩ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٧/١٦ و ٢٠٢٢/٢١ في ظل سياسات ترشيد الاستهلاك، يقتصر الانخفاض المتوقع للصادرات – كنسبة من الناتج – على ٣,٣ نقطة مئوية. ومع ذلك، تظل الأهمية النسبية للواردات أكبر نظراً لارتفاع القيم المُطلقة للواردات اللازمة للوفاء بمتطلبات القطاع الاستثماري من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات ولمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الناجمة عن اطراد نمو السكان وتحسّن متوسط الدخل الفردي، وهو ما يُبرز الأهمية النسبية للواردات في تنمية الموارد (العرض الكلي)، بالقياس بدور الصادرات في تغذية الطلب الكلي.

ويُلاحظ كذلك التناقص المطرد في نصيب التجارة الدولية للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤٥٪ في عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٩٪ تقريباً في نهاية الخطة، وهو ما يعني حدوث تباطؤ نسبي في درجة الاندماج الاقتصادي العالمي. وتعكس هذه الظاهرة أيضاً تزايد الاعتماد المتزايد – من ناحية أخرى – على الموارد المحلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٣/٩)

تطوّر درجة الاندماج الاقتصادي العالمي لمصر [(٪) التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي]

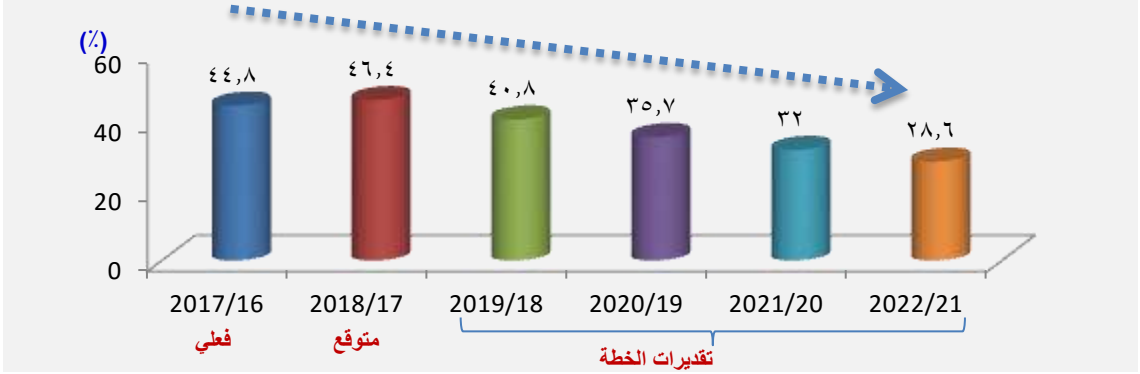

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يخص الأهمية النسبية لمكوّنات الاستخدامات الكلية، يتضّح غلبة الاستهلاك النهائي بوجهٍ عام، مع اتجاه نصيب الاستثمار للتصاعد من أقل من ١٥٪ في العام الأول من الخطة ما يُقارب ٢١,٥٪ في العام الأخير على حساب حِصّة كلٍ من الاستهلاك النهائي والصادرات السلعية والخدمية [شكل رقم (٣/١٠)].

شكل رقم (٣/١٠)

هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المكوّنات

عام ٢٠١٩/١٨

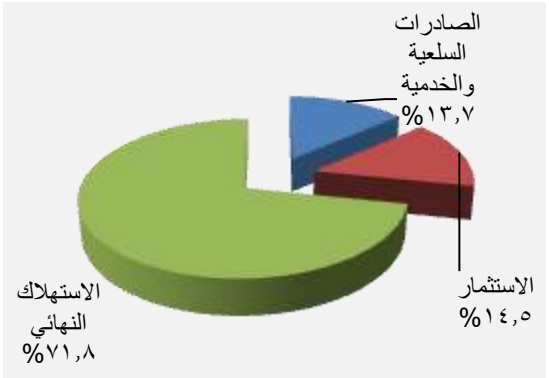

عام ٢٠٢٢/٢١

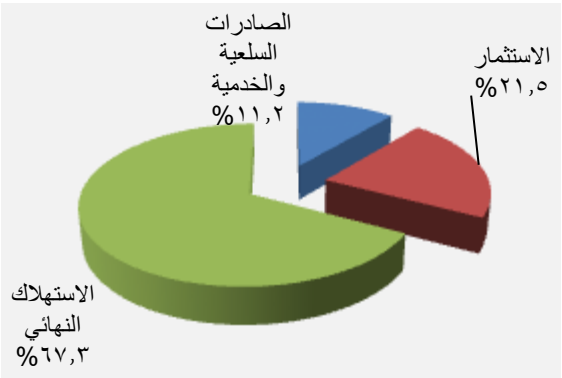

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثالثاً: فجوة الموارد

من المُستهدف زيادة معدل الادخار بنحو ١٤,٨ نقطة مئوية مقابل زيادة قدرها ٧,٩ نقطة مئوية لمعدل الاستثمار، الأمر الذي يسمح بارتفاع معدل الادخار – بصورة مطردة – من ٧,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٢,١٪ في نهاية الخطة، مقابل معدلات استثمار مُناظرة ١٦,٩٪ و٢٤,٨٪ على التوالي.

وتُبرز هذه المعدلات اتجاه فجوة الموارد المحلية للانكماش التدريجي على امتداد أعوام الخطة، لتصل إلى أقل من ٣٪ عند الاقتراب من نهايتها. وهذه ظاهرة إيجابية تعكس الاعتماد المتزايد على المدخرات المحلية في الوفاء بمتطلبات الاستثمار المتنامي على نحو مطرد [شكل رقم (٣/١١)].

شكل رقم (٣/١١)

تطوّر معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد

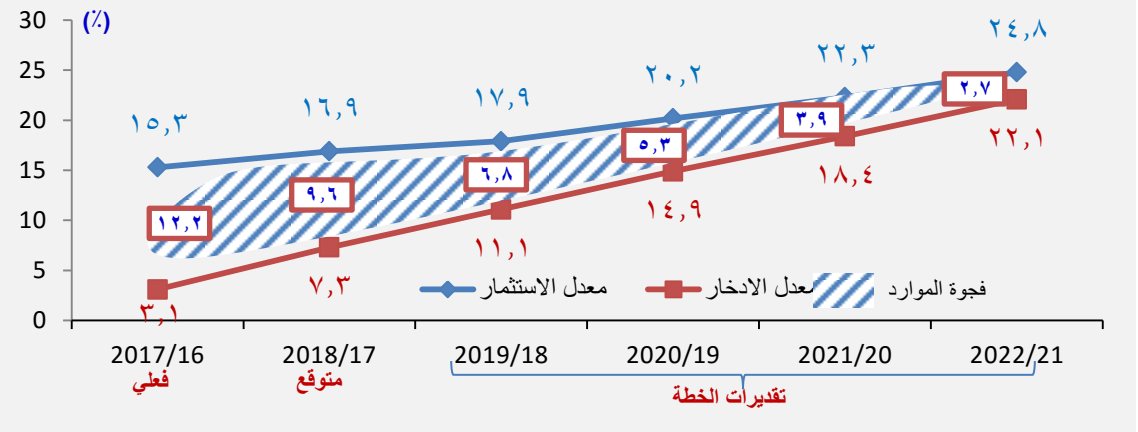

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تواضع معدلات الادخار – خاصة في الأعوام الأولى من الخطة – يجد أساسه في معدل الادخار السالب للجهاز الحكومي والذي يعكسه عجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن معدلات ادخار القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص يدور متوسطها العام المتوقع حول ٢٥٪ خلال فترة الخطة، وهو معدل مرتفع. ولذا، فإن استهداف خفض عجز الموازنة العامة سوف يُحرّر قدراً كبيراً من الموارد من شأنه تعزيز معدلات الادخار المحلي، ومن ثمّ تضييق فجوة الموارد إلى أدنى حد ممكن [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)

تطوّر معدلات ادخار القطاع العائلي والخاص والقطاع الحكومي في أعوام الخطة متوسطة المدى

(٪)

معدل ادخار	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص	١٣,٢	١٦,٣	١٩,٧	٢٣,٠	٢٦	٢٩,٢
الجهاز الحكومي	(١٠,١)	(٩,٠)	(٨,٦)	(٨,١)	(٧,٦)	(٧,١)
معدل الادخار المحلي	٣,١	٧,٣	١١,١	١٤,٩	١٨,٤	٢٢,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويُلاحظ مما تقدّم، أنه بالرغم من اتجاه فجوة الموارد إلى الانخفاض النسبي خلال الخطة متوسطة المدى، إلا أنها لا تزال تعكس عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الإنفاق الاستثماري المستهدف.

ولذا، تؤكد الخطة ضرورة مواصلة اتباع حِزمة السياسات والإجراءات الرامية لرفع معدلات الادخار المحلي، ومن أهمها ما يلي:

- استمرار نهج السياسة المالية الهادفة إلى تحسين كفاءة الأداء وترشيد الاستهلاك الحكومي.
- تواصل استهداف السياسة النقدية امتصاص السيولة المالية الفائضة في الأسواق وكبح جِماح التضخم، من خلال طرح أوعية ادخارية جديدة ومتنوّعة لتشجيع المواطنين – بكافة شرائحهم – على إيداع مدخراتهم في القطاع المصرفي.
- انتهاج سياسة استثمارية تستهدف تشجيع إعادة استثمار أرباح الشركات وإعادة تدويرها في الاقتصاد القومي.
- تعزيز الشمول المالي من خلال التوسّع في إنشاء فروع للبنوك ومكاتب البريد في القرى والتجمّعات السكانية التي لا تتوفّر بها خدمات مصرفية.
- تبنّي خطة لتحفيز مُدخرات العاملين بالخارج وضمان تداولها من خلال القطاع المصرفي وزيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.
- تبنّي خطة للتوعية بأهمية الادخار لتنمية ثقافة الادخار لدى المواطنين وتنمية الثقافة المالية.
- تفعيل الدور المرتقب للمجلس الأعلى للمدفوعات في السيطرة على التضخم وزيادة معدلات الادخار.

وفي هذا السياق، يتعيّن أن تتضافر الجهود لرفع معدلات الاستثمار، حيث أنها مازالت بالغة التواضع قياساً بدول نامية وناشئة عديدة حقق بعضها معدلات استثمار جاوزت ٣٠٪، مثل الصين والمغرب والهند [شكل رقم (٣/١٢)].

شكل رقم (١٢/٣)

معدل الاستثمار في مصر مقارنة ببعض دول العام (٢٠١٦)

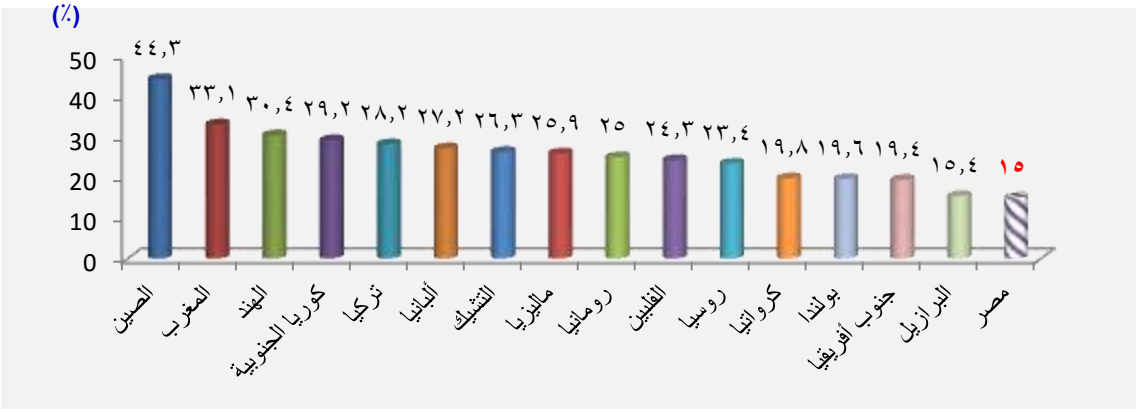

المصدر: *World Bank, WDI, 2017*.

الناتج القومي الإجمالي والادخار القومي

بأخذ صافي عوامل الإنتاج من الخارج في الاعتبار، من المتوقع بلوغ الناتج القومي الإجمالي نحو ٥,٥ تريليون جنيه عام ٢٠١٩/١٨، وليرتفع بنهاية الخطة إلى نحو ٨,٨ تريليون جنيه. وبالمثل، يُقدّر الادخار القومي بعد إضافة صافي التحويلات بنحو ٨٣٥,٨ مليار جنيه في العام الأول من الخطة، وبنحو ٢,٢٤ تريليون جنيه في العام الأخير منها [شكل رقم (١٣/٣)].

شكل رقم (١٣/٣)

تطوّر الناتج القومي الإجمالي والادخار القومي (بالأسعار الجارية)

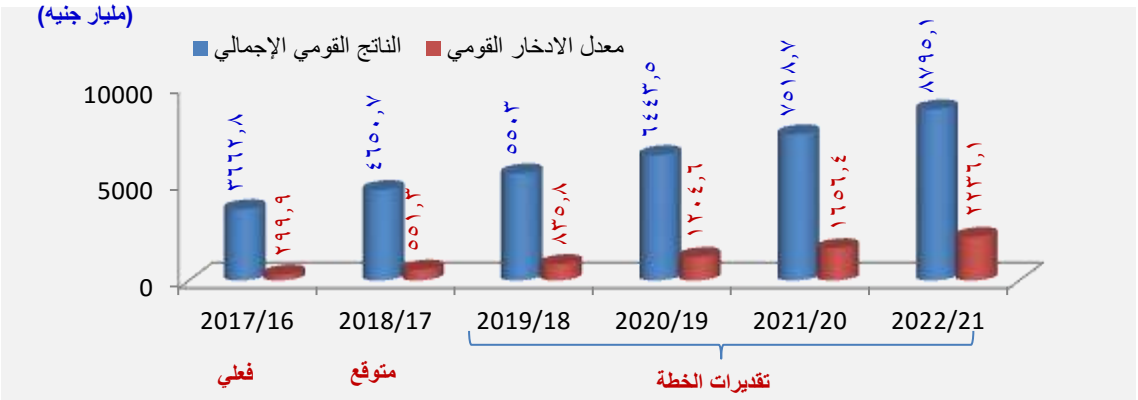

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبتنسيب الادخار القومي إلى الناتج القومي الإجمالي (شاملاً صافي التحويلات)، من المتوقع تزايد معدل الادخار القومي بصورة تدريجية ليصل إلى نحو ١٥,٢٪ في العام الأول من الخطة، وإلى نحو ٢٥,٤٪ في نهاية الخطة، وبفارق ٣,٣ نقطة مئوية عن معدلات الادخار المحلي المناظر [شكل رقم (١٤/٣)].

شكل رقم (٣/١٤)

معدلات الادخار القومي والمحلي

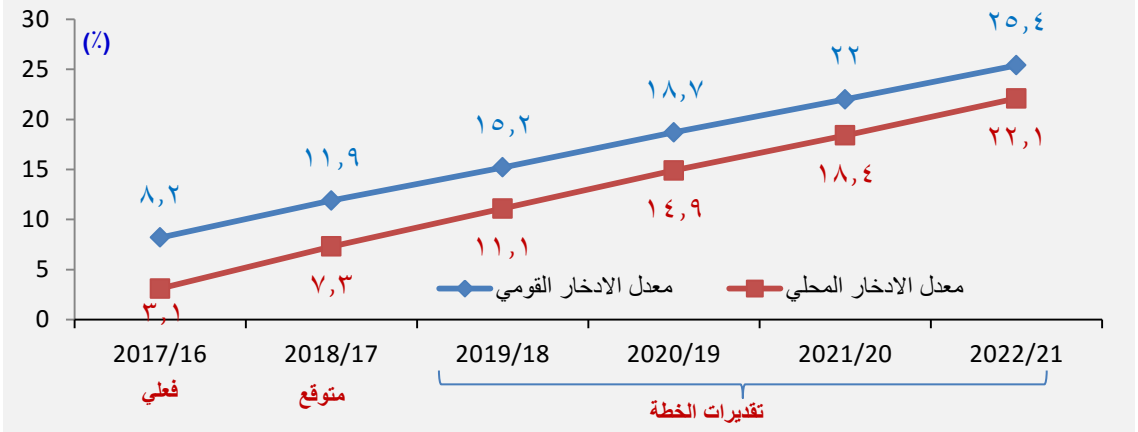

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الادخار القومي تتراوح ما بين ١٥٪ و٢٥٪ خلال أعوام الخطة، مما يعكس أهمية توظيف السيولة المتوفّرة لدى الجهاز المصرفي في أنشطة استثمارية تُدر عائداً مناسباً من خلال إدارات الاستثمار وصناديق التنمية والاستثمار لدى البنوك، وكذا ضرورة تنشيط معاملات سوق الأوراق المالية وتفعيل أدواته، وتحفيز المصريين المقيمين بالخارج على استثمار فوائض أموالهم في مشروعات تنموية بالوطن الأم.

ويوضّح الجدولان رقم (م/٩) ورقم (م/١٠) بالملحق الإحصائي الموارد والاستخدامات الكلية خلال أعوام الخطة بالأسعار الثابتة والجارية، وكذلك معدلات نموها وأهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي.

٢/٣ النمو الاقتصادي

معدلات النمو المستهدفة

حقّق الاقتصاد الوطني نمواً مرتفعاً خلال الأعوام السابقة على وقوع الأزمة المالية العالمية، حيث تخطى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حاجز الـ ٧٪ في عامي ٢٠٠٧/٠٦ و٢٠٠٨/٠٧، غير أنه سجّل تراجعاً بسبب الأزمة إلى ٤,٧٪ في العام اللاحق ٢٠٠٩/٠٨.

وقد تمكن الاقتصاد الوطني من تجاوز تداعيات الأزمة المالية – بصورة جزئية – خلال مدّة وجيزة، فارتفع معدل النمو إلى ٥,١٪ في عام ٢٠١٠/٠٩، إلا أن اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من اضطراب أمني وتظاهرات واحتجاجات انعكست مستتبعاتها سلباً على أداء الاقتصاد

الوطني خلال الأعوام الثلاثة التالية، وتجسّد ذلك في تواضع معدلات نمو الناتج الحقيقي والتي تراوحت ما بين ١,٨٪ و٢,٩٪، وهي معدلات بالغة الانخفاض بكل المقاييس، ولا ترقى إلى مستوى طموحات المواطن المصري.

ومع استقرار الأوضاع الأمنية وتحسّن المناخ السياسي والاقتصادي، عاود الاقتصاد المصري تحرّكه صوب مسارات النمو الطبيعية، وشهدت معدلات النمو ارتفاعاً إلى ما بين ٤,٢٪ و٥,٣٪ خلال الأعوام الأربعة التالية. وقد عزّز من ذلك تبنّي مصر لبرنامج إصلاح هيكلي غير تقليدي استهدف – لأول مرّة – التصدّي بحزم لكافة صور الاختلالات والتشوّهات السوقية القائمة والمواجهة الجذرية والصريحة لكافة معوّقات التنمية، مُبشّراً بذلك بالتحرّك الإيجابي نحو التعافي وعودة عجلة الاستثمار والإنتاج للدوران.

ومن هذا المنطلق، جاءت تقديرات خطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) لتجسّد تواصل النمو المتسارع للاقتصاد الوطني، فاستهدفت رفع معدل النمو إلى ٥,٨٪ في العام الأول من الخطة، ليتصاعد تدريجياً حتى يصل إلى ٨٪ في نهايتها [شكل رقم (١٥/٣)].

شكل رقم (١٥/٣)

تطوّر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

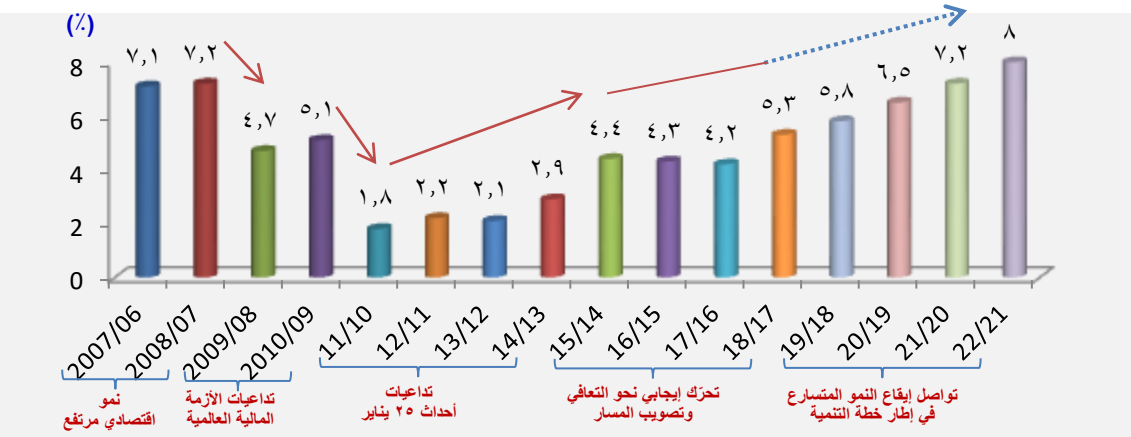

هذا وتعوّل الخطة متوسطة المدى في استهدافها تحقيق معدل نمو مرتفع يصل إلى ٨٪ في نهاية الخطة على ما يلي:

- تبنّي المفاهيم التنموية والأدوات التخطيطية الحديثة الداعمة لجهود التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).
- الالتزام الجاد باستكمال كافة مراحل البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

- اتخاذ التدابير اللازمة لرفع معدلات الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين ١٨٪ و٢٥٪ خلال أعوام الخطة.
- التوظيف الأمثل للاستثمارات العامة بما يُحقّق أقصى كفاءة مُمكنة وفقاً لسُلّم واضح للأولويات وتطبيق حازم وفاعل لمنهجية موازنة البرامج والأداء.
- زيادة معدلات استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة، من خلال الإسراع بتشغيل المنشآت المتعثّرة أو المتوقفة، وباستكمال المشاريع التي قطعت شوطاً كبيراً في التنفيذ.
- تكثيف الإنفاق الاستثماري العام في أعمال تطوير وتنمية البنية الأساسية (كهرباء / طرق / مياه وصرف صحي ..) لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم أنشطته.
- اتباع سياسات نقدية ومالية توسّعية تستهدف تفعيل الطلب السوقي من خلال زيادة إنفاق القطاع العائلي، وخفض تكلفة قطاع الأعمال الخاص.
- التركيز على القطاعات الرائدة المُحرّكة للنمو الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية، وعلى رأسها الصناعة التحويلية، وتنشيط القطاعات سريعة النمو والتي تتسم بكثافة التشغيل، وفي مقدّمتها قطاع التشييد والبناء.
- زيادة تنافسية الاقتصاد المصري لتنمية القدرات التصديرية والارتقاء بالمهارات المعرفية والتكنولوجية.
- تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص، من خلال التحسين المستمر لمناخ الاستثمار ودعم المشاركة المجتمعية في مجهودات التنمية.
- تشجيع التوسّع في إقامة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصِغَر في إطار استهداف التشغيل وتوفير العمل المُنتج واللائق للمواطنين.
- مواصلة تنمية الثروات القومية من الزيت الخام والغاز الطبيعي والخامات التعدينية، مع الاستخدام الكفء الرشيد، وتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجدّدة للحفاظ على المنظومة البيئية وتوفير إحدى ركائز التنمية المستدامة.
- تكثيف الجهود لاستعادة الحركة السياحية الوافدة لكامل حيويتها وإيقاعها السريع من خلال التسويق الفاعل للمقاصد السياحية المصرية والتخطيط الجيّد للحملات الترويجية، واستكمال أعمال تطوير المنشآت السياحية والفندقية، وتنمية مهارات العاملين بالقطاع السياحي.

- التوجّه نحو تنمية محافظات الصعيد التي مازالت إمكاناتها ومواردها كامنة دون الاستغلال الكامل بما يكفُل تحسين مستويات الدخل والمعيشة وتنشيط الطلب الفعّال.
- تبنّي مفاهيم التجمّعات العمرانية الشاملة والعناقيد الصناعية لتدعيم الركائز الاقتصادية والاستفادة من مزايا الموقع ووفورات التجمّع.
- الاستفادة من توسّعات قناة السويس في دعم ديناميكية الحركة الملاحية العابرة بالقناة وتوفير مزيدٍ من الخدمات اللوجيستية وغيرها لتنمية منطقة قناة السويس.
- تفعيل الآليّات المُحفّزة لانتقال العاملين بالقطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي للنهوض بالكفاءة الإنتاجية وتعزيز مشاركتهم في جهود التنمية الاقتصادية.

مصادر النمو

يُبيّن تحليل مصادر النمو الاقتصادي المساهمة الإيجابية لمصادر النمو الثلاثة، والدور الفاعل الذي يلعبه الطلب الاستهلاكي النهائي في تنشيط المعاملات السوقية وتسريع النمو، وكذلك أهمية الاستثمار في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يتضّح من الشكلين رقم (١٦/٣) ورقم (١٧/٣) التصاعد المطرد في مساهمة الاستثمار في النمو من نحو ٣٥٪ إلى ٥٦٪ خلال أعوام الخطة، وكذلك تراجع الإنفاق الاستهلاكي عن مركز الصدارة في النمو. ويتبيّن من الشكلين أيضاً أهمية مواصلة الجهود الساعية إلى تنمية القدرات التصديرية وترشيد عمليات الاستيراد لتعزيز دور التغيّر في صافي الصادرات في النمو الاقتصادي، وما يعنيه ذلك من حتمية التصدّي للاختلالات الهيكلية في ميزان المعاملات الجارية.

شكل رقم (١٦/٣)

مصادر النمو الاقتصادي

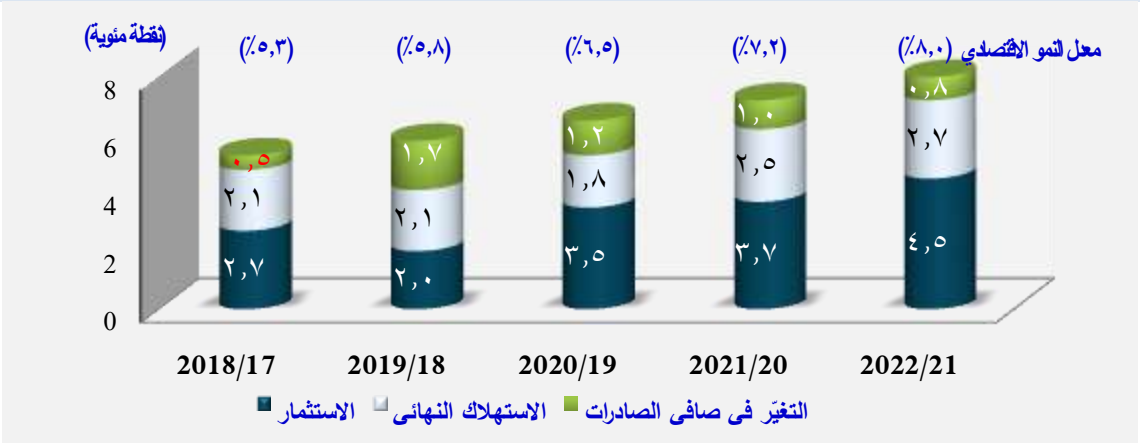

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٣/١٧)

الأهمية النسبية لمصادر النمو الثلاثة في النمو الاقتصادي

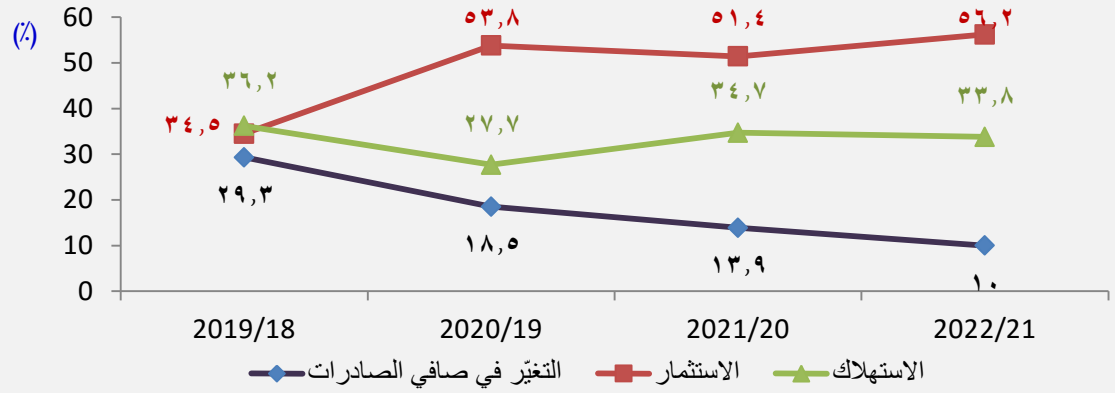

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن ناحية أخرى، يُمكن الاستدلال على أهمية مصادر النمو الاقتصادي بالنظر إلى المساهمات النسبية لعناصر الإنتاج المُختلفة استرشاداً بنموذج النمو الذي تم تطبيقه لاشتقاق دالة الإنتاج "*Cobb-Douglas*". وذلك على النحو المبيّن في الشكل رقم (٣/١٨).

شكل رقم (٣/١٨)

المساهمة النسبية لعناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن استقراء الشكل السابق، يُمكن استخلاص ما يلي:

- تأتي المساهمة الرئيسية في النمو من عنصر رأس المال (٧١٪) كمتوسط عام خلال أعوام الخطة.
- تحتل الإنتاجية الكلية للعناصر (*TFP*)[١] المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (٢٥٪).

(١) Total Factor Productivity.

- تقتصر مساهمة عنصر العمل في النمو على (٤٪) في المتوسط دلالة على انخفاض إنتاجيته.
- تتصاعد الأهمية النسبية للإنتاجية الكلية للعناصر خلال أعوام الخطة من ٢١٪ إلى ٢٧٪ تأكيداً لدور المعرفة والتقدّم التكنولوجي في دفع عجلة النمو الاقتصادي على حساب عناصر الإنتاج الأولية من عمل ورأس المال، وهو ما يتفق والتوجّه العام نحو الانتقال للاقتصاد المعرفي.

ومن حيث المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي، تاتي قطاعات الاستخراجات والصناعة التحويلية والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة في مقدّمة النشاطات ذات الإسهام الإيجابي المرتفع في النمو، حيث تُقدّر مساهمتها مُجتمعة بما يُناهز ٦٧٪ من النمو الاقتصادي المُستهدف لعام ٢٠١٩/١٨، كما أنه من المتوقع أن تُبقي هذه الأنشطة على مكانتها في مركز الصدارة (عدا الاستخراجات)، مع تحسّن نسبي ملحوظ في مساهمة الصناعة التحويلية والتي ترتفع حصّتها من ٢٠٪ إلى نحو ٢٣٪، والتشييد والبناء من ١٩,٦٪ إلى ٢١,٧٪، وتجارة الجملة والتجزئة من ١٠,٤٪ إلى ١٣,٢٪، كما يُنتظر تحسّن مشاركة قطاع السياحة بحيث ترتفع مساهمته في النمو من ٥,٥٪ في العام الأول من الخطة إلى ٦,٩٪ في نهايتها [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل رقم (١٩/٣)
نسبة المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي المستهدف

(أ) عام ٢٠١٩/١٨

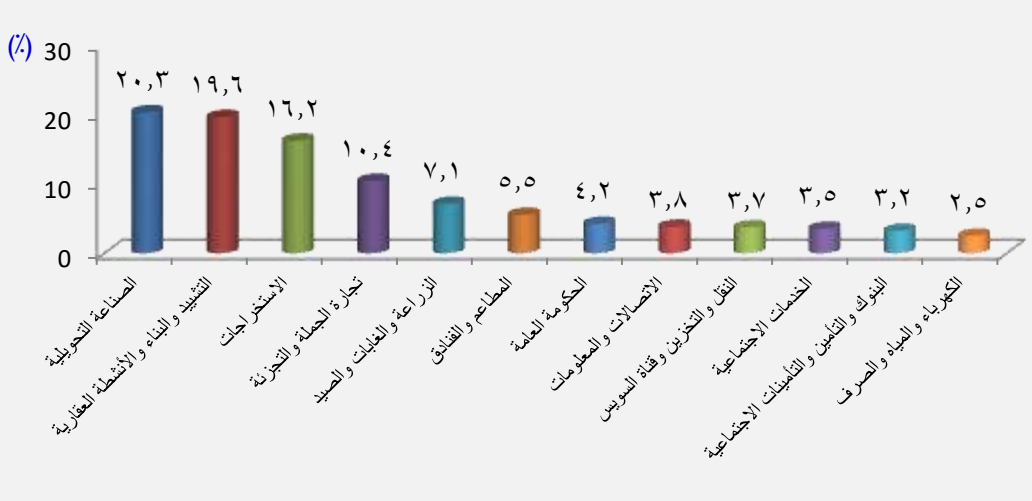

(ب) عام ٢٠٢٢/٢١

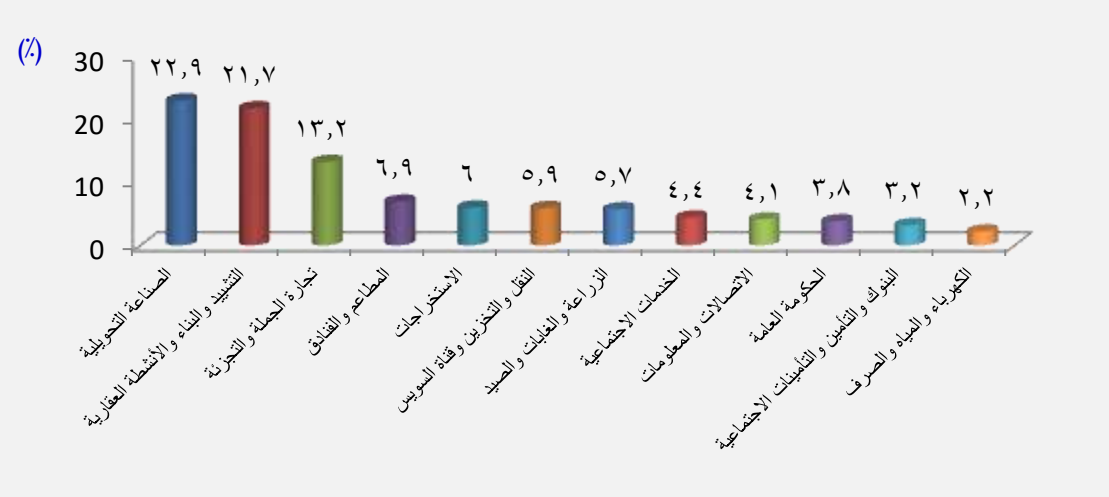

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبوجهٍ عام، يُمكن استقراء ما يلي من المؤشرات سالفة الذكر:

- أن الصناعة التحويلية هي المُحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي بنسبة مساهمة تصل إلى ٢٣٪ في نهاية الخطة.
- أن قطاع الإنشاءات الداعم للنشاط الصناعي يحظى بنسبة مساهمة مرتفعة تناهز ٢٢٪ في العام الأخير من الخطة.
- أن نشاط الاستخراج – خاصة الغاز الطبيعي – يُمثّل العامل الديناميكي في النمو لتعاظم الاكتشافات والطاقات الإنتاجية (بنسبة مساهمة ١٦٪ في النمو عام ٢٠١٩/١٨)، غير أنه من المُنتظر تراجع أهميته النسبية بدرجة كبيرة في نهاية الخطة.
- أن الأنشطة التجارية تحتل أهمية كبيرة ومتزايدة (من ١٠٪ إلى ١٣٪) وتتميّز بارتفاع كثافة التشغيل مما يُسهم بدرجة كبيرة في الحد من مشكلة البطالة.
- أن تنوّع الهيكل الاقتصادي لمصر هيّأ أساساً قوياً كي تُسهم كافة القطاعات بصورة إيجابية في النمو الاقتصادي.

٣/٣ الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي

الإنتاج المحلي

تستهدف الخطة الرباعية زيادة الإنتاج المحلي في عامها الأول إلى نحو ٧,٦ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، وبمعدل نمو ١٦,٦٪ عن العام السابق. ويناظر هذا الإنتاج ما قيمته نحو ٥,٧ تريليون جنيه بالأسعار الثابتة، بنسبة نمو ٥٪ [جدول رقم (٦/٣)].

جدول رقم (٦/٣)
الإنتاج المحلي الإجمالي المُستهدف للعام الأول والعام الأخير من الخطة الرباعية بالمقارنة بعام ٢٠١٨/١٧
(بتكلفة عوامل الإنتاج)

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (متوقع)	٢٠١٩/١٨ (تقديري)	٢٠٢٢/٢١ (تقديري)
الإنتاج بالأسعار الجارية	٥١٥١	٦٥١٨	٧٦٠٢	١٢٠٧٠
الإنتاج بالأسعار الثابتة	٥١٥١	٥٤٢١	٥٦٩٠	٧٠٠٠
معدل النمو السنوي الحقيقي (٪)	–	٥,٢	٥,٠	٦,٦(*)
معدل النمو السنوي الإسمي (٪)	–	٢٦,٥	١٦,٦	١٦,٤(*)

(*) متوسط معدل نمو سنوي مركب لأعوام الخطة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح التوزيع القطاعي للإنتاج المُستهدف في العام الأول من الخطة الرباعية أن القطاعات المتوقع لها تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن المتوسط العام (٥٪) تضم التشييد والبناء والسياحة والاتصالات والاستخراجات والكهرباء والصناعة التحويلية، كما أن جميع هذه الأنشطة (عدا الاستخراجات) من المتوقع نموها بمعدلات متصاعدة على امتداد أعوام الخطة، حيث من المنتظر أن تشهد معدلات نمو أعلى من المتوسط العام للنمو خلال الفترة (٦,١٪) [جدول رقم (٧/٣)].

وفيما يتعلق بالمساهمات النسبية لكلٍ من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، فمن المتوقع استحواذ القطاع الأول على نحو ٧٠٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في العام الأول من خطة ٢٠١٩/١٨ مع تباين المساهمة من نشاطٍ لآخر، وتمايُزها بشكل خاص في الأنشطة الزراعية والسياحية وخدمات الأعمال والملكية العقارية والخدمات الاجتماعية والتشييد والبناء بنسبة مساهمة تتراوح ما بين ٩٠٪ و١٠٠٪، فضلاً عن توقع تواصل تنامي مساهمة القطاع الخاص في غالبية

الأنشطة مع اطراد تحسّن مناخ الاستثمار واتساع مجالات العمل ودخول القطاع في أنشطة غير تقليدية، مثل أعمال المرافق العامة والبنية الأساسية، لترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص بنهاية الخطة إلى ٧٢٪ [جدول رقم (٨/٣)].

جدول رقم (٧/٣)
معدلات النمو القطاعية المستهدفة للإنتاج في العام الأول والمتوسط العام لمعدلات النمو خلال الخطة الرباعية

القطاع	معدلات النمو الحقيقي (٪)	
	٢٠١٨/١٧ – ٢٠١٩/١٨	متوسط الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١)
التشييد والبناء	٩,٨	١٢,٨
السياحة	٩,٦	١٣,٧
الاتصالات	٨,٨	١١,٧
الاستخراجات	٨,٣	٣,٩
الكهرباء	٦,٥	٧,١
الصناعة التحويلية	٥,٦	٨,٠
المعلومات	٣,٧	٤,٥
التأمين والتأمينات الاجتماعية	٣,٦	٤,٤
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٣,٥	٤,٤
النقل والتخزين	٣,٤	٥,٦
المياه والصرف	٣,٤	٥,٢
الخدمات التعليمية	٣,٤	٥,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٣,٣	٥,٤
الخدمات الصحية	٣,٢	٥,٠
خدمات الأعمال	٣,١	٤,٨
الزراعة والصيد	٣,٠	٣,٦
الملكية العقارية	٣,٠	٤,٧
خدمات أخرى	٢,٧	٥,١
الحكومة العامة	٢,٢	٣,٠
قناة السويس	٠,٣	٤,٣
الإجمالي	٥,٠	٦,٦

المصدر: وزارة التخطيط و المتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٨/٣)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في العام الأول والعام الأخير من الخطة الرباعية

(٪)

النشاط	٢٠١٨/١٧ (متوقع)	٢٠١٩/١٨ (تقديري)	٢٠٢٢/٢١ (تقديري)
الزراعة وغابات الصيد	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩
الاستخراجات	٢٥,٧	٢٥,٦	٢٨,٢
الصناعة التحويلية	٦٥,٩	٦٥,٩	٦٦,٩
الكهرباء والمياه والصرف	٣٣,٦	٣٣,٣	٣٤,٠
التشييد والبناء	٩٠,٢	٩٠,١	٩٠,٠
النقل والتخزين	٧٩,٤	٧٩,٢	٧٩,٦
الاتصالات	٧٠,٠	٧٠,٥	٧٠,١
المعلومات	٩٣,١	٩٣,١	٩٣,٤
التجارة والمال	٩٤,٦	٩٤,٦	٩٤,٨
السياحة	٩٨,٩	٩٨,٩	٩٩,١
خدمات الأعمال	٩٦,٨	٩٦,٨	٩٧,١
الملكية العقارية	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٨
الخدمات الاجتماعية	٩٧,١	٩٧,١	٩٧,٤
الإجمالي	٦٩,٩	٧٠,٤	٧٢,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الجدولان رقم (م/١١) ورقم (م/١٢) بالملحق الإحصائي أهداف الإنتاج المحلي بالخطة الرباعية لعاميها الأول والأخير بالمقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧، بكلٍ من الأسعار الثابتة والجارية على مستوى القطاعات الاقتصادية، مع بيان مساهمة كلٍ من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام في الإنتاج الإجمالي ومعدلات النمو المناظرة.

الناتج المحلي الإجمالي

تستهدف الخطة الرباعية زيادة الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة إلى نحو ٤,٦١ تريليون جنيه بنهاية الخطة مقارنة بنحو ٣,٥٩ تريليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧، و بزيادة مُطلقة تُناهز ١,٠٢ تريليون جنيه، بمتوسط معدل نمو سنوي مُركّب ٦,٥٪.

وبالأسعار الجارية، من المُقدّر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٩٥ تريليون جنيه في نهاية الخطة مقابل نحو ٤,٣٢ تريليون جنيه في عام ٢٠١٨/١٧ بمتوسط معدل نمو سنوي مُركّب ١٦,٤٪. وتُقدّر قيمة الناتج المناظر في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) بنحو ٣,٧٨ تريليون جنيه (بالأسعار الثابتة)، ونحو ٥,٠٣ تريليون جنيه (بالأسعار الجارية) [شكل رقم (٢٠/٣)].

شكل رقم (٢٠/٣)

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

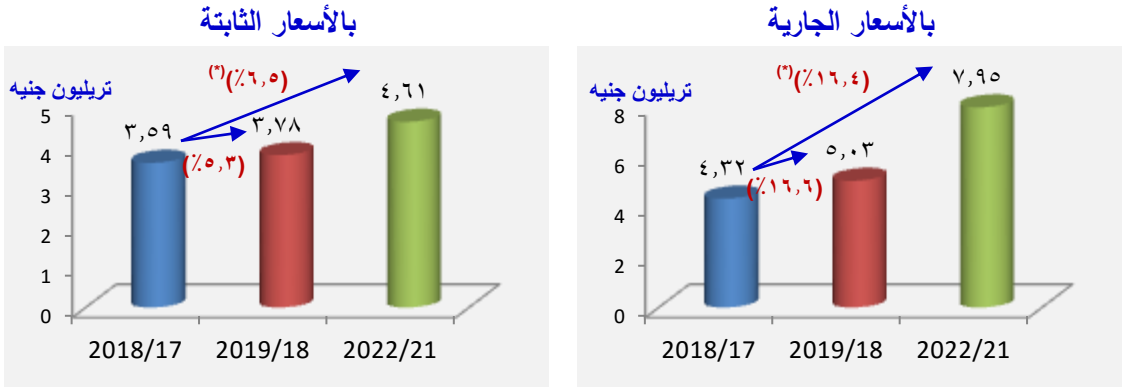

(*) متوسط معدل نمو سنوي مركب.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الشكل رقم (٢١/٣) معدلات النمو القطاعية المستهدفة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٩/١٨، وتُبرز القطاعات الدافعة للنمو وهي التي يتوقع أن تنمو بما يربو على المتوسط العام لمعدل النمو السنوي ٥,٣٪ (بتكلفة عوامل الإنتاج).

شكل رقم (٢١/٣)

معدلات النمو القطاعية المستهدفة في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨)

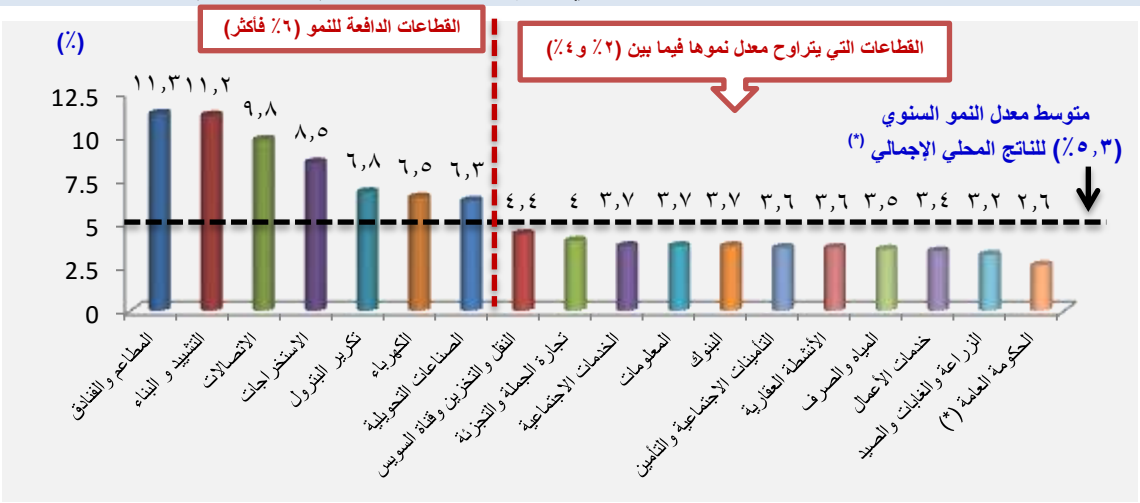

(*) بتكلفة عوامل الإنتاج.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وكذلك يوضّح الشكل رقم (٢٢/٣) متوسط معدل النمو المركب للقطاعات الاقتصادية على امتداد أعوام الخطة، والذي يُعزّز أهمية القطاعات الرائدة وتوقع احتفاظها بمكان الصدارة حتى نهاية الفترة التخطيطية، واضطلاعها بدورها الرئيسي كمحرّكات للنمو (*Economic Drivers*).

شكل رقم (٢٢/٣)
متوسط معدل النمو الحقيقي المركب للناتج المحلي بحسب القطاعات الاقتصادية
خلال أعوام الخطة الرباعية (بالأسعار الثابتة)

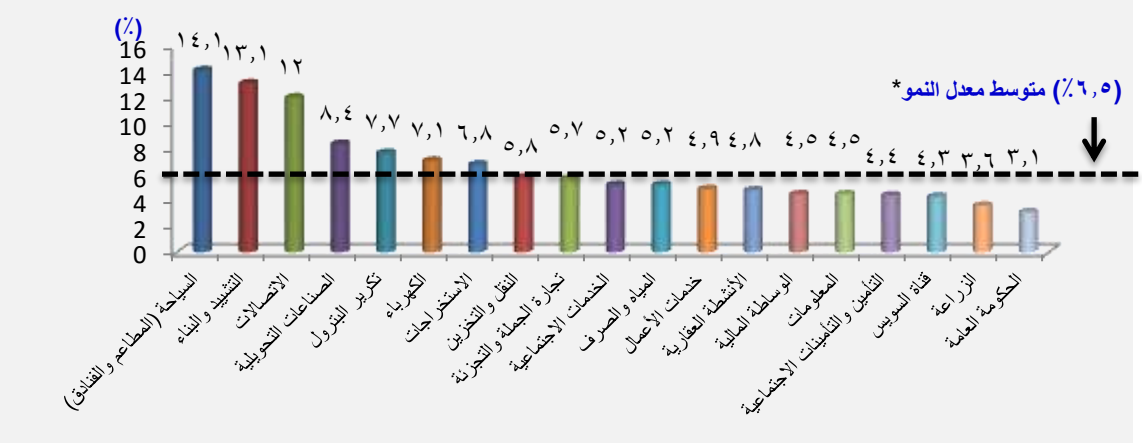

(*) بتكلفة عوامل الإنتاج

المصدر: وزارة التخطيط والتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن تتصدّر الصناعات التحويلية القائمة وأن تتزايد أهميتها النسبية لتصل إلى ١٨٪ من الناتج الإجمالي في نهاية الخطة، وكذلك من المتوقع أن يستقر الوزن النسبي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة عند ١٣,٥٪ من الناتج، وقطاع الاستخراجات عند نحو ١١٪ شأنه في ذلك شأن قطاع الزراعة [جدول رقم (٩/٣)].

ومن حيث مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن تبلغ ٦٩,٥٪ في العام الأول من الخطة، وترتفع إلى ٧١٪ في العام الأخير منها.

ويوضّح الجدولان رقم (م/١٣) ورقم (م/١٤) بالملحق الإحصائي أهداف الخطة الرباعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب القطاع والنشاط الاقتصادي في كلٍ من العامين الأول والأخير، بالمقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧، وكذا معدلات النمو السنوي المناظرة.

جدول رقم (٩/٣)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٢/٢١

القطاع	الهيكل (٪)	
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	١١,٤	١٠,٥
استخراج البترول والغاز وأخرى	١٠,٩	١٠,٧
الصناعات التحويلية ومنتجات البترول	١٧,٠	١٨,٠
الكهرباء	١,٨	١,٨
المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٦	٠,٦
التشييد والبناء	٦,٣	٧,٥
النقل والتخزين	٤,٦	٤,٦
الاتصالات	١,٩	٢,١
المعلومات	٠,٣	٠,٣
قناة السويس	٢,٠	١,٦
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,٦	١٣,٥
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٣,٨	٣,٦
التأمين والتأمينات الاجتماعية	٠,٨	٠,٧
المطاعم والفنادق	٢,٦	٣,٣
الملكية العقارية	٧,٣	٧,١
خدمات الأعمال	٢,٩	٢,٨
الحكومة العامة	٧,٤	٦,٥
خدمات التعليم	١,٨	١,٨
الخدمات الصحية	٢,٢	٢,٢
الخدمات الأخرى	٠,٨	٠,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٤/٣ الاستثمار

تُقدّر الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) بنحو ٥,٦ تريليون جنيه. وقد تم تقديرها استناداً إلى تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعاملات رأس المال الحدي/الناتج، ثم بتطبيق معدلات الاستثمار المُشتقة على قيم الناتج المحلي الإجمالي المناظر بالأسعار الجارية [جدول رقم (٣/١٠)].

جدول رقم (٣/١٠)
تقديرات الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	معاملات رأس المال	معدل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه بسعر السوق)	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)
٢٠١٧/١٦	٤,٢	٣,٦٣	١٥,٢٧	٣٤٧٠	٥٣٠
٢٠١٨/١٧	٥,٣	٣,١٩	١٦,٩	٤٤٢٠,٨	٧٤٧,١
٢٠١٩/١٨	٥,٨	٣,٠٩	١٧,٩	٥٢٥١	٩٤٢,٢
٢٠٢٠/١٩	٦,٥	٣,١٠	٢٠,١٥	٦١٥٤,٢	١٢٤٠,١
٢٠٢١/٢٠	٧,٢	٣,١	٢٢,٣	٧١٨٨,١	١٦٠٢,٩
٢٠٢٢/٢١	٨,٠	٣,١	٢٤,٨	٨٤٢٤,٤	٢٠٨٩,٢
إجمالي الخطة					٥٨٧٤,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتبلغ الاستثمارات الكلية المُقدّرة للعام الأول من الخطة ٢٠١٩/١٨ بنحو ٩٤٢,٢ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٧٤٧,١ مليار جنيه في العام السابق ٢٠١٨/١٧، وبنسبة نمو ٢٦٪.

ويوضّح الشكل رقم (٢٣/٣) تطوّر الاستثمارات الكلية على امتداد أعوام الخطة بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة، ومنه يتضّح تنامي الاستثمارات الكلية بنحو ٣٠٪ كمتوسط سنوي مُركّب بالأسعار الجارية، وبنحو ١٨٪ بالأسعار الثابتة.

وتُعزى هذه الطفرة الاستثمارية المُقدّرة خلال أعوام الخطة إلى الاعتبارات التالية أخذاً في الحُسبان التغيّرات السعرية المتوقعة عبر المدى الزمني للخطة:

- تنامي معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال أعوام الخطة من ٥,٣٪ ابتداءً إلى ٨٪ في نهايتها.

- ضخامة الاستثمارات الموجّهة لمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتحفيز مشروعات الإنتاج المباشر وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين مناخ الاستثمار.
- كِبَر حجم الاستثمارات الموجّهة للتنمية البشرية (خدمات التعليم المدرسي والتعليم الجامعي والبحث العلمي والخدمات الصحية)، التزاماً بالاستحقاقات الدستورية.
- التوسّع المطرد في الاستثمارات الموجّهة لأغراض الحماية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للطبقات محدودة الدخل.
- التزايد المتوقع في الاستثمارات الخاصة في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي وصدور قانون الاستثمار الجديد وتيسيراته وتحسّن بيئة الأعمال بوجهٍ عام.

شكل رقم (٢٣/٣)
تطوّر الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو

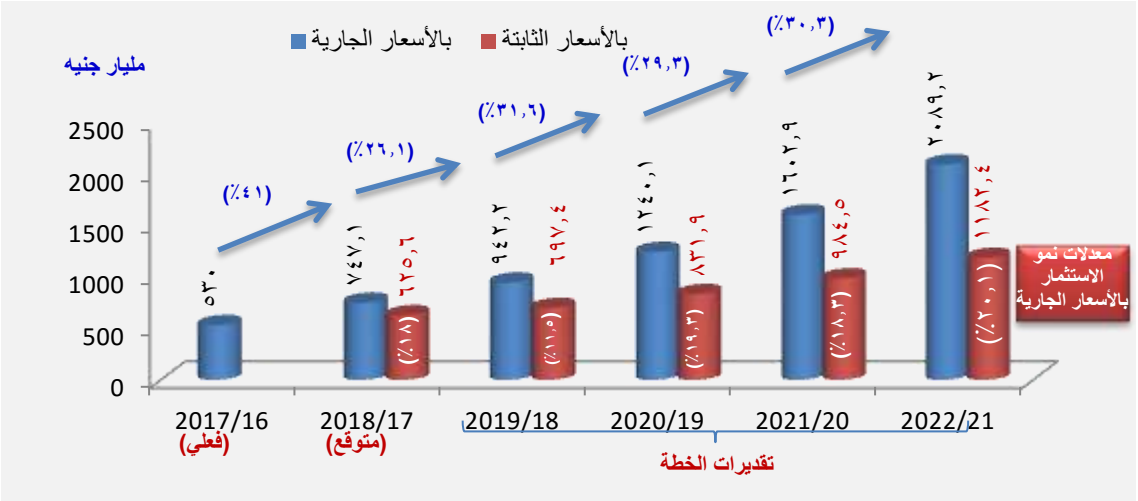

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة

عادة ما يجري تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضم المجموعة الأولى الأنشطة السلعية والتي تتمثل في القطاعات الأولية (الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية) والقطاعات الثانوية (الصناعة التحويلية البترولية وغير البترولية والكهرباء والطاقة والمياه والتشييد والبناء). أما المجموعة الثانية، فتضم قطاعات الخدمات الإنتاجية مُمثّلة في النقل والتخزين ونشاط قناة السويس والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتجارة الجملة والتجزئة ونشاط

البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والأنشطة السياحية، وتضم المجموعة الثالثة قطاعات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية، وتشتمل على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية وخدمات الرياضة والشباب.

ويوضّح الجدول رقم (١١/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية حسب المجموعات الرئيسية سالفة الذكر، ومنه يُلاحظ توقع استئثار القطاعات السلعية بنحو ٤٦٪ من إجمالي الاستثمارات مع تعادل الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات الإنتاجية والاجتماعية (٢٧٪ لكلٍ منهما)، وذلك بالنسبة لاستثمارات عام ٢٠١٨/١٧ التي حظى فيها القطاعان الأخيران بنسبة مرتفعة تربو على ٣٠٪ بسبب ضخامة الاستثمارات الموجّهة للمشروعات القومية المعنيّة بتطوير وتحديث المرافق العامة والبنية الأساسية، بالإضافة إلى كِبَر المُخصّصات الموجّهة للخدمات التعليمية والصحية توافقاً والاستحقاقات الدستورية.

جدول رقم (١١/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ولعامها الأول
مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ بحسب المجموعات الرئيسية

المجموعة الرئيسية	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)			الأهمية النسبية (٪)		
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	الخطة الرباعية	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	الخطة الرباعية
القطاعات السلعية	٢٦٣,٣	٤٣٤,٣	٢٧٣٣,٩	٣٦,٢	٤٦,١	٤٥,٥
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٣٢,٠	٢٢٥,٢	١٥١٦,٩	٣١,٩	٢٣,٩	٢٥,٨
قطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية	٢٣١,٨	٢٨٢,٧	١٦٢٣,٦	٣١,٩	٣٠,٠	٢٧,٧
الإجمالي	٧٢٧,١(*)	٩٤٢,٢	٥٨٧٤,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) بعد استبعاد قيمة التغيّر في المخزون (٢٠ مليار جنيه).

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الجدول رقم (١٢/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية ولعامها الأول على مستوى النشاطات الاقتصادية المُنتمية للمجموعات الرئيسية سالفة الذكر، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧.

جدول رقم (١٢/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية بحسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات (مليار جنيه)			الأهمية النسبية (٪)	
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	(الخطة الرباعية)	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	(الخطة الرباعية)
الزراعة والغابات والصيد	٢٥,٢	٣٤,٢	٢١٧,٣	٣,٦	٣,٧
الاستخراجات	٤٨,٣	١٤٥,٦	٦٦٣,٨	١٥,٥	١١,٣
– البترول الخام	٤,٥	١٢,٨	٥٨,٧	١,٤	١
– الغاز الطبيعي	٤٣,٨	١٣٢,٨	٦٠٥,١	١٤,١	١٠,٣
الصناعات التحويلية	٥٨,٤	٨٠,٢	٧٣٤,٣	٨,٥	١٢,٥
– تكرير البترول	٦,٨	٥,٢	٥٨,٧	٠,٥	١,٠
– صناعات تحويلية أخرى	٥١,٦	٧٥	٦٧٥,٦	٨	١١,٥
الكهرباء والطاقة	٩٠,٧	١٣٣,١	٦٤٦,٢	١٤,١	١١,٠
المياه والصرف وإعادة التدوير	١٩,٨	١٨,٨	١٤٦,٩	٢,٠	٢,٥
التشييد والبناء	١٠,٨	١٨,١	١٧٦,٢	١,٩	٣
النقل والتخزين	٦٥,٧	٧٧,١	٦٤٠,٣	٨,٢	١٠,٩
قناة السويس	٣,٦	٧,٨	٥٨,٧	٠,٨	١,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١٨,٥	٢٨	٢٠٥,٦	٣	٣,٥
الاتصالات	٢٣,٤	٢٩,٩	١٧٦,٢	٣,٢	٣,٠
المعلومات	٨,٥	١١,٢	٨٨	١,٢	١,٥
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,٨	١,٩	١٧,٦	٠,٢	٠,٣
السياحة (المطاعم والفنادق)	٩,٧	١٤,٤	١٤٦,٨	١,٥	٢,٥
الأنشطة العقارية	١٠٩,٤	١١٠,٢	٧٠٤,٨	١١,٧	١٢,٠
خدمات التعليم والصحة وأخرى	٨٤,٢	١٢٧	٨٥١,٧	١٣,٥	١٤,٥
– خدمات التعليم	٢٥,٠	٤٠,٢	٣١١,٣	٤,٣	٥,٣
– الخدمات الصحية	١٨,١	٢٠,٩	١٧٦,٢	٢,٢	٣,٠
– خدمات أخرى	٤١,١	٦٥,٩	٣٦٤,٢	–	٦,٢
موازنات خاصة		٠,٣			
احتياطيات عامة		٤,٥		٠,٥	–
استثمارات مركزية أخرى	١٥٠	١٠٠,٠	٤٠٠	١٠,٦	٦,٨
الإجمالي العام	٧٢٧,١	٩٤٢,٢	٥٨٧٤,٤	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن استقراء هذا الجدول، يُمكن استخلاص ما يلي:

- تحتل الصناعة التحويلية المركز الأول من حيث نصيبها من الاستثمارات الكلية على مستوى القطاعات السلعية، وهو ما يتفق والتوجّه نحو التركيز على القطاع الصناعي باعتباره القطاع المُحرّك والذي يتميّز بارتفاع الإنتاجية والقدرة التشغيلية والإمكانات التصديرية.
- على مستوى القطاعات الخدمية الإنتاجية، يأتي قطاع النقل في المرتبة الأولى حيث أنه من المتوقع أن يحظى بنحو ١١٪ من الاستثمارات الكلية خلال الخطة نظراً للأهمية الكُبرى التي يحتلها هذا القطاع من حيث علاقاته التشابكية مع كافة قطاعات الاقتصاد القومي ونظراً لضخامة الاستثمارات التي تندرج تحت هذا النشاط (طرق، كباري، أنفاق، وموانئ برية وبحرية وجوية ونهرية).
- على مستوى قطاع الخدمات الاجتماعية، تبرز أهمية الأنشطة العقارية والاجتماعية (التعليم والصحة والثقافة والرياضة ...)، حيث من المتوقع أن تربو استثماراتها على ٢٦٪ من إجمالي استثمارات الخطة، مما يأتي تجسيداً لأهمية البُعد الاجتماعي للخطة من حيث تحسين جودة حياة المواطن.

هيكل الاستثمارات بحسب الجهات المعنيّة

يجري توزيع الاستثمارات الكلية العامة بحسب الجهات بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.

وكما هو موضّح بالجدول رقم (١٣/٣)، من المُستهدف ضخ نحو تريليون جنيه كاستثمارات حكومية، بنسبة ١٧٪ من الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية، و نحو ٣٥٨ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية، بنسبة ٦٪ من الإجمالي.

ويخص قطاع الأعمال العام استثمارات قدرها ٧٤٦ مليار جنيه، بنسبة ١٢,٧٪ من جملة استثمارات الخطة. هذا بالإضافة إلى الاستثمارات المركزية المموّلة ذاتياً بصورة مشتركة من عِدّة جهات عامة، وتُقدّر استثماراتها بنحو ٤٠٠ مليار جنيه. أما استثمارات القطاع الخاص والتعاوني، فتقدّر بنحو ٣,٣٧ تريليون جنيه خلال أعوام الخطة، وتُشكّل نحو ٥٧,٣٪ من الاستثمارات الكلية.

هذا ويجدر التنويه أنه من المتوقع اختلاف هيكل توزيع الاستثمارات في العام الأول من الخطة عن الصورة الكلية للخطة بحيث تستحوذ الاستثمارات العامة على نسبة مرتفعة ابتداءً (في حدود ٤٤٪)

على أن تتناقص تدريجياً مع مرور أعوام الخطة. وكذلك يُلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة في عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٥٨٪ من إجمالي الاستثمارات، وذلك نتيجة التوسّع الكبير في الإنفاق العام على أعمال البنية الأساسية والبنية الاجتماعية، وتكثيف الأعمال التنفيذية للمشروعات القومية في ذلك العام.

جدول رقم (١٣/٣)

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة للخطة الرباعية والعام الأول منها بحسب الجهات المعنيّة

الجهة	٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١	
	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)
الجهاز الحكومي	١٢٢,٥	١٦,٨	١٤٨,٥	١٥,٨	١٠٠٢,٨	١٧,١
الهيئات الاقتصادية	٤٦,٨	٦,٤	٥٨,٧	٦,٢	٣٥٨,٢	٦,١
قطاع الأعمال العام	١٠٤,٨	١٤,٤	١٠٦,٢	١١,٣	٧٤٦,٢	١٢,٧
شركات ق ٩٧	(١٤,٥)	(٢,٠)	(١٥,٣)	(١,٦)	(٤٧,٨)	(٠,٨)
شركات ق ٢٠٣	(٧,٧)	(١,١)	(١٥,٩)	(١,٧)	(٧١,٦)	(١,٢)
الشركات القابضة النوعية	(٨٢,٦)	(١١,٣)	(٧٥,٠)	(٨,٠)	(٦٢٦,٨)	(١٠,٥)
الاستثمارات المركزية من جهات مشتركة	١٥٠	(٢٠,٦)	١٠٠,٠	١٠,٦	٤٠٠	٦,٨
القطاع الخاص والتعاوني	٣٠٣	٤١,٧	٥٢٨,٨	٥٦,١	٣٣٦٧,٢	٥٧,٣
الإجمالي	٧٢٧,١		٩٤٢,٢	١٠٠	٥٨٧٤,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الحكومية

تشمل الاستثمارات الحكومية ما يخص الجهات الثلاثة التالية:

- الجهاز الإداري: دواوين عموم الوزارات وبعض الأجهزة الإدارية التنفيذية، مثل أجهزة التعمير والجهاز التنفيذي لمشروعات المياه والصرف الصحي، وصندوق الإسكان الاجتماعي.
- الإدارة المحلية: دواوين عموم المحافظات والمديريات الخدمية التابعة للوزارات، مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الشباب والرياضة.
- الهيئات الخدمية العامة: وهي الهيئات التي تقدّم خدمات عامة ولا تحصل عادةً على مقابل أداء يُغطي تكلفة هذه الخدمات، مثل الهيئة العامة للتنشيط السياحي، والهيئة العامة للنظافة (القاهرة والإسكندرية)، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والهيئة العامة للأبنية التعليمية.

ويوضّح الشكل رقم (٢٤/٣) الاستثمارات المستهدفة لكل جهة من هذه الجهات الثلاث خلال الخطة الرباعية وفي العام الأول منها، ويتبيّن منه استحواذ الجهاز الإداري على نحو ٧٣,٨ مليار جنيه بنسبة تناهز ٥٠٪ من استثمارات الجهاز الحكومي في العام الأول من الخطة، والإدارة المحلية على نحو ١١,٧ مليار جنيه بنسبة تُقارب ٨٪، بينما يصل نصيب الهيئات الخدمية إلى ٦٢,٩ مليار جنيه بنسبة ٤٢٪.

شكل رقم (٢٤/٣)

الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومي في الخطة الرباعية والعام الأول منها

عام ١٨/ ٢٠١٩

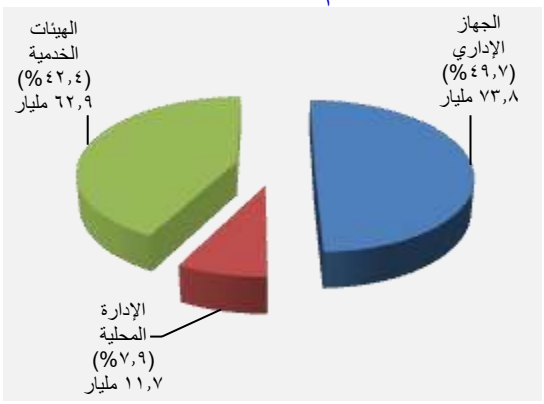

الخطة الرباعية

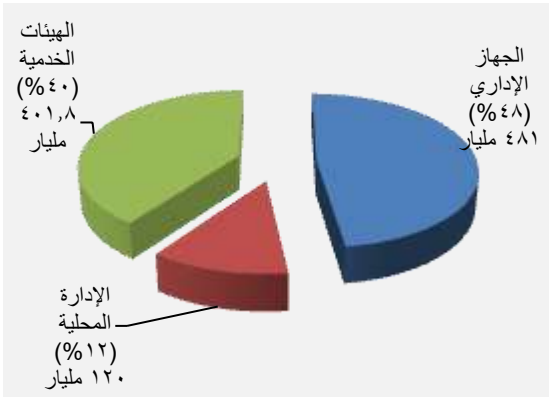

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أما على مستوى إجمالي الخطة الرباعية، فمن المُستهدف تخصيص حوالي تريليون جنيه كاستثمارات للجهاز الحكومي، منها نحو ٤٨٪ للجهاز الإداري و١٢٪ للإدارة المحلية و٤٠٪ للهيئات الخدمية.

ويوضّح الجدول رقم (١٤/٣) توزيع استثمارات الجهاز الحكومي بحسب النشاط الاقتصادي في العام الأول من الخطة.

<u>ويتضّح من استقراء الأرقام ما يلي:</u>

- على مستوى استثمارات الجهاز الإداري للعام الأول من الخطة، يُلاحظ من الشكل استحواذ قطاع التنمية البشرية بنحو ٤٥٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، والأنشطة العقارية بنحو ٢١٪ وأنشطة المياه والصرف والكهرباء بنحو ١٠,٤٪، أي استئثار هذه المجموعات الثلاث من الأنشطة بنحو ٧٦٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة للجهاز الإداري. ويلي ذلك في الأهمية – ولكن بدرجة أقل – الأنشطة السلعية، حيث لا يتجاوز نصيبها نحو ١٢٪، والخدمات الإنتاجية نحو ٦٪.

جدول رقم (١٤/٣)

استثمارات الجهاز الحكومي بحسب النشاط الاقتصادي في العام الأول من الخطة

(مليار جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	الإجمالي
الزراعة والري والصيد	٤,١	--	١,٥	٥,٦
الصناعات التحويلية غير البترولية	٤,١	--	--	٤,١
الكهرباء	٢,٣	١,٠	--	٣,٣
المياه والصرف	٥,٤	--	٨,١	١٣,٥
التشييد والبناء	٠,٨	--	٠,٥	١,٣
النقل والتخزين	١,٨	٣,٨	١٦,٦	٢٢,٢
الاتصالات	١,٤	--	٠,١	١,٥
المعلومات	١,٢	--	--	١,٢
الأنشطة العقارية	١٥,٣	--	--	١٥,٣
خدمات التعليم	١٤,٢	١,٨	١٢,٣	٢٨,٣
الخدمات الصحية	٦,٨	--	٤,٢	١١,٠
خدمات اجتماعية أخرى	١١,٩	٥,٢	١٩,٦	٣٦,٧
احتياطيّات عامة	٤,٥	--	--	٤,٥
أخرى	--	--	--	٠,٢
الإجمالي	٧٣,٨	١١,٨	٦٢,٩	١٤٨,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أما ما يخص التوزيع القطاعي لاستثمارات الإدارة المحلية، فتتركز أساساً في قطاع خدمات التنمية البشرية (التعليم والصحة وخدمات أخرى) وأنشطة النقل والتخزين وأعمال الكهرباء [شكل رقم (٢٥/٣)].

شكل رقم (٢٥/٣)

التوزيع القطاعي لاستثمارات الإدارة المحلية في خطة عام ٢٠١٩/١٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بالهيئات الخدمية، فتتركز نحو ٥٧٪ من استثماراتها المستهدفة في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى، ونحو ٢٦٪ في قطاع النقل والتخزين، و١٣٪ في توفير خدمات المياه والصرف الصحي [شكل رقم (٢٦/٣)].

شكل رقم (٢٦/٣)

هيكل استثمارات الهيئات الخدمية في العام الأول من الخطة الرباعية

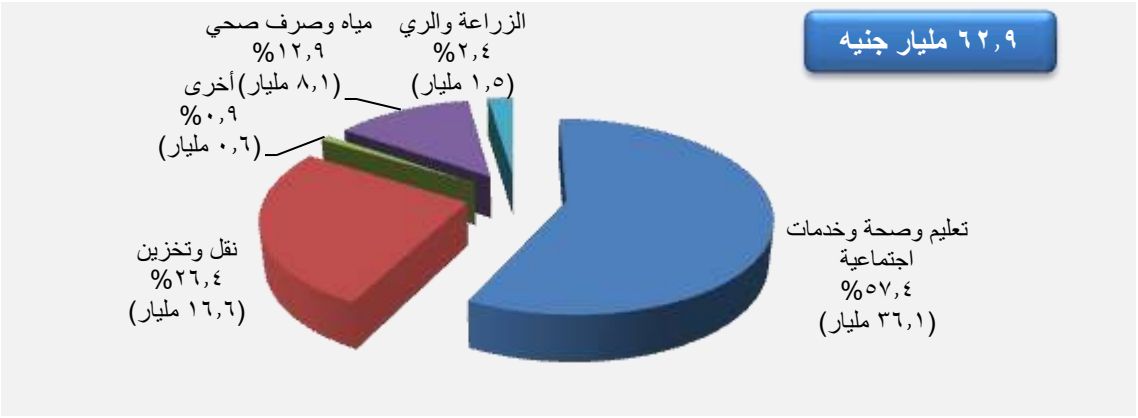

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الهيكل التمويلي، فثمّة اعتماد أساسي على الخزانة العامة التي توفّر نحو ٦٤٪ من إجمالي التمويل المطلوب للاستثمارات الحكومية المطلوبة في العام الأول من الخطة، وكذلك الاتجاه نحو زيادة نصيب التمويل الذاتي للاستثمارات الحكومة عما هو مُقدّر للعام الأول (من ٢٥٪ إلى ٣٠٪)، بالإضافة إلى تمويل المشروعات القائمة على المشاركة مع القطاع الخاص [جدول رقم (١٥/٣)].

جدول رقم (١٥/٣)

الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية

المصادر التمويلية	خطة عام ٢٠١٩/١٨		الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	
	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
خزانة عامة	٩٥,٠	٦٤,٠	٦٠٢,٠	٦٠,٠
تمويل ذاتي	٣٦,٧	٢٤,٧	٣٠١,٨	٣٠,٠
قروض خارجية	٥,٠	٣,٤	٣٠,١	٣,٠
منح	٠,٧٧	٠,٥	٥,٠	٠,٥
مشاركة مع القطاع الخاص (ppp)	١,٠٧	٠,٧	١٥,٠	١,٥
مصادر أخرى	١٠,٠	٦,٧	٥٠,٠	٥,٠
الإجمالي	١٤٨,٥	١٠٠	١٠٠٢,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ووضّح الجدول رقم (١٦/٣) الاستثمارات الحكومية على مستوى مجموعات النشاط في عامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٦/٣)
الاستثمارات الحكومية المموّلة من الخزانة العامة على مستوى مجموعات النشاط

البيان	٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨	
	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
بنية أساسية	٣١,٧	٤٨,٨	٤٥	٤٧,٤
تنمية بشرية	٢٦,٣	٤٠,٨	٣٦,٥	٣٨,٤
تخطيط إقليمي	٥	٧,٧	٩,٠	٩,٥
احتياطي عام	٢	٣,٠	٤,٥	٤,٧
الإجمالي	٦٥,٠	١٠٠	٩٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هذا ويُلاحظ زيادة الاستثمارات الحكومية المموّلة من الخزانة العامة بنسبة ٤٦٪ عن استثمارات العام السابق والبالغة ٦٥ مليار جنيه، وكذا استئثار مشروعات البنية الاساسية بنحو ٤٧٪ من الإجمالي، وتتبعها مشروعات التنمية البشرية بنسبة ٣٨٪.

ويوضح الجدول رقم (١٧/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات الممولة من الخزانة العامة في عامي ٢٠١٨/١٧، ٢٠١٩/١٨ والأهمية النسبية لكلٍ منهما ومعدل التغيّر.

جدول رقم (١٧/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المموّلة من الخزانة العامة
في العام الأول من الخطة الرباعية مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧

(مليار جنيه)

النشاط الاقتصادي	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	المساهمة النسبية (٪)	معدل التغيّر (٪)
الخدمات التعليمية والصحية	١٩,٧	٢٤,٦	٢٥,٨	٢٤
الخدمات الثقافية والشبابية والرياضية والتضامن الاجتماعي	١٢,٤	٢١,٠	٢٢,١	٦٩
النقل والتخزين	١٥,٦	١٩,٨	٢٠,٨	٢٧
الإنشاءات والمرافق العامة	١١,١	١٧,٢	١٨,١	٥٤
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٣,٦	٤,٦	٤,٩	٢٩
الكهرباء	١,٨	٣,١	٣,٢	٦٨
الصناعات التحويلية	٠,٠٥	٣,١	٣,٢	٥٨٦٩
الاتصالات والمعلومات	٠,٦	١,٦	١,٧	١٦٢
الاستخراجات	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	١٧
المطاعم والفنادق	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٢٨
الإجمالي	٦٥	٩٥	١٠٠	٤٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يخص الاستثمارات المموّلة تمويلاً ذاتياً والمُقدّرة بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه، فيتعلق أغلبها بصناديق تطوير العشوائيات والإسكان الاجتماعي بنسبة ٤١٪ لكلٍ منهما [جدول رقم (١٨/٣)].

جدول رقم (١٨/٣)
الاستثمارات المموّلة تمويلاً ذاتياً في خطة عام ٢٠١٩/١٨

البيـان	مليار جنيه	المساهمة النسبية (٪)
صندوق تطوير العشوائيات	١٥,٠	٤٠,٩
صندوق الإسكان الاجتماعي	١٥,٠	٤٠,٩
الجامعات الحكومية	٢,٠	٥,٥
جهات وصناديق تابعة لوزارة الآثار (المجلس الأعلى للآثار – صندوق تمويل المتاحف – صندوق آثار النوبة)	١,٣	٣,٥
صندوق تمويل مباني وزارة الخارجية	١,٢	٣,٣
صناديق المحافظات	١,٠	٢,٦
صناديق أخرى	١,٢	٣,٣
الإجمالي	٣٦,٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن ناحية أخرى، تُساهم القروض الأجنبية في تمويل الاستثمارات الحكومية بنحو ٥ مليار جنيه بنسبة ٣,٤٪ من إجمالي مصادر التمويل، ويتجه ٧٠٪ منها لتمويل مشروعات البنية الأساسية لوزارات النقل والإسكان والموارد المائية والزراعة واستصلاح الأراضي، و٢٣٪ لمشاريع التنمية البشرية المرتبطة بالتعليم والصحة. أما مشروعات التنمية المحلية، فيخصها ٧٪، وهي موجّهة في الأساس لمحافظتي سوهاج وقنا [جدول رقم (١٩/٣)].

وفيما يخص المنح المحلية والأجنبية كمصدر تمويلي، فهي تحتل أهمية ثانوية حيث تُقدّر في العام الأول من الخطة بنحو ٧٧٣ مليون جنيه فقط، وهي موزّعة بين جهات الإسناد على النحو الموضّح في الجدول رقم (٢٠/٣).

جدول رقم (٣/١٩)

توزيع القروض الأجنبية بحسب النشاط (خطة عام ٢٠١٩/١٨)

(مليار جنيه)

البيـان	مليار جنيه	ملاحظات
بنية أساسية	**٣٥٠٠**	
– وزارة النقل	٢٣٠٠	مترو الأنفاق بتمويل من فرنسا واليابان وبنك الاستثمار الأوروبي
– وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٥٠٠	القرض السعودي
– وزارة الموارد المائية والري	٤٥٠	منها (٢٠٠ مليون) القرض السعودي
– وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٢٥٠	تمويل كامل من القرض السعودي
تنمية بشرية	**١١٣٥**	
– وزارة التربية والتعليم	١٠٠٠,٨	المدارس المصرية اليابانية
– الأزهر الشريف	٤٥	تمويل من البنك الإسلامي للتنمية
– الصحة	٨٩,٢	وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية
تخطيط إقليمي	**٣٦٥**	**منها (٣٥٥ مليون جنيه) قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا، و(١٠ مليون جنيه) من القرض السعودي**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٣/٢٠)

المنح المحلية والأجنبية في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩

الـــوزارة	مليون جنيه	المساهمة النسبية (٪)
شئون البيئة	٢٢٦	٢٩,٢
التجارة والصناعة	١٨٧,٥	٢٤,٢
التربية والتعليم والتعليم الفني	٩١,٧	١١,٩
الزراعة واستصلاح الأراضي	٥٨,٨	٧,٦
التعليم العالي والبحث العلمي	٥٧,٩	٧,٥
النقل	٤٤,٠	٥,٧
أخرى	١٠٧,١	١٣,٩
الإجمالي	٧٧٣,٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وعلاوة على ما تقدّم، من المُستهدف توجيه نحو ١,١ مياار جنيه للمشروعات القائمة على المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنظام (*ppp*)، تذهب جميعها لتطوير الخدمات الصحية مُمثّلة في مستشفى المواساة الجديدة بالإسكندرية (٥٠٠ مليون جنيه)، ومستشفى سموحة الجامعي (٥٠٠ مليون جنيه)، بالإضافة إلى ٥٠ مليون جنيه لجامعة زويل و٢٠ مليون جنيه لأعمال تطوير مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

استثمارات الهيئات الاقتصادية

ويُقصد بها الهيئات التي تقدّم خدماتها العامة بمقابل مادي، وبالتالي يتوفّر لديها موارد ذاتية للتمويل، مثل هيئة التنمية الصناعية، وهيئة التنمية السياحية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وتبلغ هذه الاستثمارات المستهدفة لهذه الهيئات لشراء الأصول غير المالية نحو ٣٥٨,٢ مليار جنيه في الخطة الرباعية، يخص العام الأول منها نحو ٥٨,٧ مليار جنيه، بنسبة ٢٢,٥٪ من الإجمالي. ويوضّح الشكل رقم (٢٧/٣) هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية في الخطة الرباعية والعام الأول منها، ويُلاحظ تركز أكثر من ٦٠٪ في الهيئات التابعة لوزارات الكهرباء والطاقة المتجدّدة والإسكان والمجتمعات العمرانية وقناة السويس.

شكل رقم (٢٧/٣)

توزيع الاعتمادات المالية لخطة عام ٢٠١٩/١٨ بحسب الهيئات الاقتصادية

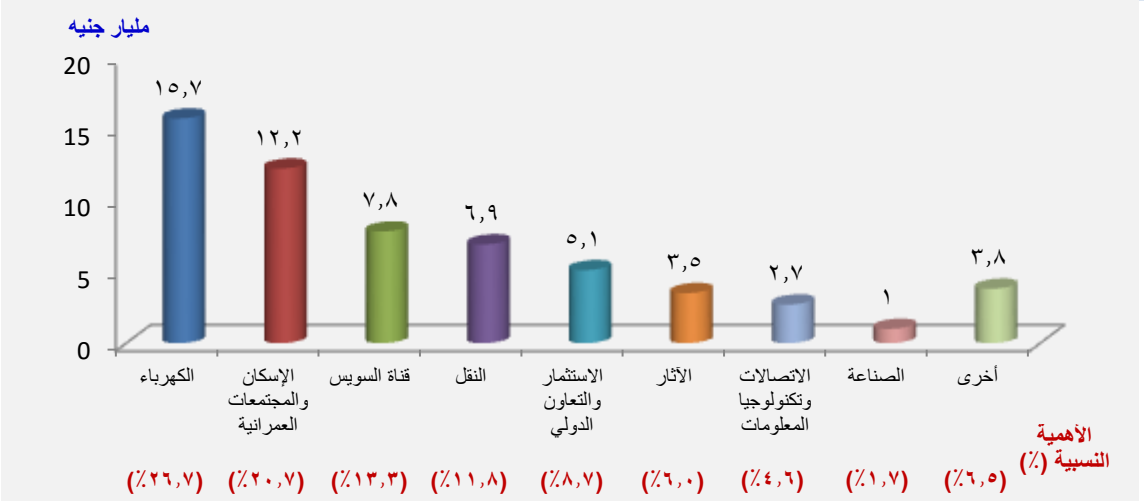

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح البيان التالي المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية لعام ٢٠١٩/١٨ والتي تُفيد اعتماد هذه الهيئات بصفة أساسية على مواردها الذاتية، حيث تستوفي نحو ٧٠٪ من جملة احتياجاتها التمويلية، وتقتصر مساهمة الخزانة العامة على نحو ١٥٪ والقروض الخارجية على ١٠٪.

البيـان	الخطة الرباعية		٢٠١٩/١٨	
	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
– تمويل ذاتي	٢٥٩,٣	٧٢,٤	٤١,٠	٧٠,٣
– بنك الاستثمار القومي	٢,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٩
– مساهمة خزانة عامة	٤٤,٨	١٢,٥	٨,٨	١٥,١
– قروض خارجية	٣٥,٨	١٠,٠	٦,٠	١٠,٣
– منح	١٤,٣	٤,٠	١,٨	٣,١
– مشاركة مع القطاع الخاص (ppp)	١,١	٠,٣	٠,٢	٠,٣
الإجمالي	**٣٥٨,٢**	**١٠٠**	**٥٨,٣**	**١٠٠**

شركات قطاع الأعمال العام

تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة الرباعية نحو ٧٤٦,٢ مليار جنيه، يخص العام الأول منها نحو ١٠٦,٢ مليار جنيه، بنسبة ١١,٣٪ من جملة الاستثمارات العامة. ويجري تنفيذ هذه الاستثمارات من خلال الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والشركات القابضة النوعية.

أولاً: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

- تشكّل الاستثمارات المستهدفة نحو ٤٧,٨ مليار جنيه في الخطة الرباعية بنسبة ٠,٨٪ تقريباً من جملة استثمارات الخطة الرباعية، ويخص العام الأول نحو ١٥,٣ مليار جنيه، بنسبة ١,٦٪ من الاستثمارات الكلية لذات العام، ونحو ٤,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة البالغة ٣١٣,٤ مليار جنيه[١].
- يتركز ٩٠٪ من استثمارات عام ٢٠١٩/١٨ للشركات الخاضعة لهذا القانون في ثلاثة قطاعات رئيسية هي على الترتيب، البترول والثروة المعدنية (١٠,٦ مليار جنيه)، والإنتاج المدني للمصانع التابعة لوزارة الإنتاج الحربي (٢,٣ مليار جنيه)، والزراعة واستصلاح الأراضي (١,٢ مليار جنيه). أما القطاعات الأخرى، فتضم هيئة قناة السويس وشركاتها، ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة. ومن المتوقع أن يظل الهيكل القطاعي في الأعوام التالية من الخطة دون تغيير يُذكر [شكل رقم (٢٨/٣)].

(١) بخلاف الاستثمارات المركزية (١٠٠ مليار جنيه).

شكل رقم (٢٨/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في الخطة الرباعية وعامها الأول

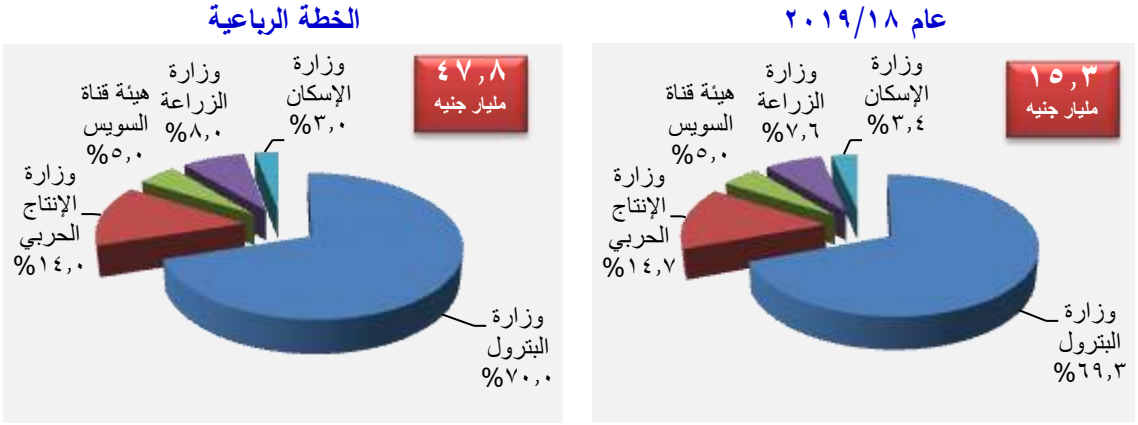

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- تشكّل الموارد الذاتية والقروض والتسهيلات المصدر الرئيسي للتمويل بنسبة ٤٤٪ و٤٢٪ على التوالي، وتحصل هذه الشركات على قروض من بنك الاستثمار القومي في حدود ٥٪ من جملة احتياجاتها التمويلية.

ثانياً: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

- تقدّر استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون بنحو ٧١,٦ مليار جنيه في الخطة الرباعية، منها نحو ١٥,٩ مليار جنيه في العام الأول.
- ووفقاً لخطة عام ٢٠١٩/١٨، تتوزع استثمارات الشركات التابعة لهذا القانون على النحو التالي:

الشركات	مليار جنيه	(٪)
– الصناعات الدوائية	٣٤٠	٢,٢
– الصناعات الكيماوية	٧٧٢٠	٤٨,٧
– الصناعات المعدنية	١٧٣٠	١٠,٩
– النقل البحري والبرّي	١٤٠٠	٨,٨
– القومية للتشييد والتعمير	٣١٥٠	١٩,٩
– السياحة والفنادق	٨٤٠	٥,٣
– التأمين	٦٧٠	٤,٢
الإجمالي	**١٥٨٥٠**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

كفاءة الاستثمار العام

بجانب زيادة حجم الاستثمارات العامة، تولي الخطة الرباعية أهمية كبيرة لزيادة كفاءة الاستثمار العام، وذلك بهدف تعظيم العائد منها وبما يتوافق وأولويات وسياسات الدولة. ولذا كان اهتمام الخطة بمواجهة كافة صور الإخفاقات التي تواجه الاستثمارات العامة، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التشغيل.

وفي هذا السياق، فقد راعت الخطة الرباعية ما يلي:

- تطبيق موازنة البرامج والأداء.
- تقدير تكاليف البرامج المستهدفة وترتيب أولوياتها بما يحقق اتساقها مع الموارد المالية التي سوف يتم إتاحتها، وفي ضوء توافقها مع مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الربط بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، لتقدير متطلبات المشروعات الاستثمارية من بنود التشغيل والعمالة وتوفيرها حال انتهاء مرحلة التنفيذ.
- إعداد ونشر أدلة ومنهجيّات للتقويم تكون مُلزمة لكافة جهاد الإسناد.
- اشتراط تقديم دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات والاسترشاد بنتائج هذه الدراسات في تقرير أولويات المشروعات الموافق عليها.
- مراعاة التوزيع المتكافئ للاستثمارات فيما بين المحافظات بما يراعي الفجوات التنموية، والمزايا النسبية والتنافسية التي تحظى بها كل محافظة.
- التدريب المستمر للعاملين بإدارات التخطيط في كافة الوزارات والهيئات العامة، بما يكفل التخطيط والاختيار السليم للمشروعات المقترح إدراجها بخطة التنمية.
- إعطاء الأولوية لمشروعات الاستكمال، والتدقيق في مراجعة مُقترح جهات الإسناد، مع استبعاد بعض البنود المغالي فيها، مثل بند المباني الإدارية، وبند الدراسات، وأعمال التطوير التي لا يتم عرضها بصورة مُحدّدة.
- السماح بقدر من المرونة في المناقلات بين بنود المشروعات المدرجة بالخطة لتحسين كفاءة استخدام اعتمادات جهات الإسناد وتدعيم هيئات التخطيط الهيكلي المنوط بها أعمال المتابعة والتقويم بالكوادر البشرية والتجهيزات الفنية المطلوبة للتحقق من اكتمال تنفيذ المشروعات وتشغيلها على النحو المُخطط، والوقوف على أسباب التعثر (إن وجدت) وسبل

تذليلها، ومع إيجاد آلية لربط هذه المكاتب بالأجهزة المختصة بالمحافظات والمديريات التابعة للوزارات الخدمية وبنك الاستثمار القومي.

- إعادة هيكلة الكيانات المعنيّة بمنظومة التخطيط والمتابعة والتقويم لضمان قدر أكبر من التنسيق والانسيابية للأعمال التنفيذية.

استثمارات القطاع الخاص والتعاوني

القطاع الخاص

من المُستهدف أن تبلغ استثمارات هذا القطاع نحو ٣٤٦٢ مليار جنيه في الخطة الرابعة بما يعادل ٥٨٪ من إجمالي استثمارات الخطة. وتُقدر استثمارات القطاع في العام الأول منها بنحو ٥٢٨,٨ مليار جنيه، بنسبة ٥٦,١٪ من الاستثمارات الكلية لذات العام، الأمر الذي يؤكد الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع في تسريع عجلة النمو الاقتصادي في تحقيق مستهدفات الخطة.

ويوضح الجدول رقم (٢١/٣) التوجهات الاستثمارية للقطاع الخاص والتعاوني في العام الأول من خطة التنمية متوسطة المدي بحسب النشاط الاقتصادي.

وبالنظر إلى هيكل الاستثمارات الخاصة، تبرز أهمية نشاط الغاز الطبيعي الذي يستحوذ على ٢٤٪ من إجمالي استثماراته، بحكم ارتفاع الكثافة الرأسمالية لهذا النشاط، وسيطرة القطاع الخاص/ المشترك علي غالبية عمليات الاستخراج والاستغلال (٩٦٪). ويلي ذلك في الأهمية النشاط العقاري الذي يُهيمن عليه القطاع الخاص والتعاوني بنسبة ٨٥٪ من إجمالي استثمارات النشاط، ويستحوذ وحده على نحو ١٨٪ من استثمارات القطاع. وتأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الثالثة، بنسبة ١٠,٨٪ لإجمالي استثمارات القطاع، وبنسبة مشاركة ٧٦٪ في جملة استثمارات القطاع. ورغم انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية لجملة استثمارات القطاع الخاص (٥٪)، إلا أنها تُمثل نحو ٨٢٪ من إجمالي استثمارات النشاط الزراعي. والمُلاحظ أيضاً تراجع إسهامات القطاع الخاص في الاستثمارات الموجّهة لأغراض التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، حيث لا تستوعب هذه الأنشطة مُجتمعة أكثر من ٧,٤٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص.

ونظراً لأهمية القطاع الخاص، فقد وجّهت الدولة عناية خاصة بتحسين بيئة الأعمال خلال السنوات القليلة الماضية، بهدف جذب مزيدٍ من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير أكبر قدر

من فرص العمل اللائق للمواطنين. وفي هذا الإطار، صدر قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية متضمّناً الحوافز الموضّحة بالإطار رقم (١/٣).

جدول رقم (٢١/٣)

التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص والتعاوني في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩

القطاع	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)	النسبة إلي إجمالي الاستثمارات القطاع (٪)
الزراعة	٢٨	٥,٣	٨١,٩
البترول الخام	٩,٥	١,٨	٧٤,٨
الغاز الطبيعي	١٢٧,٩	٢٤,٢	٩٦,٣
الصناعة التحويلية غير البترولية	٥٧	١٠,٨	٧٦
الكهرباء	٥٢,٨	١٠	٣٩,٧
التشييد والبناء	١٣	٢,٥	٧١,٨
النقل	٣٣,٥	٦,٣	٤٣,٥
السياحة	١٣,٥	٢,٥	٩٣,٧
الاتصالات	٢٥,٥	٤,٨	٨٥,٢
المعلومات	٩,٥	١,٨	٨٥,١
تجارة الجملة والتجزئة	٢٥	٤,٧	٨٩,٤
الأنشطة العقارية	٩٤	١٧,٨	٨٥,٣
خدمات التعليم	١١,٢	٢,١	٢٧,٩
الخدمات الصحية	٩,٢	١,٧	٤٤
خدمات اجتماعية أخري	١٩,٢	٣,٦	٢٩
الإجمالي	٥٢٨,٨	١٠٠	

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

إطار رقم (١/٣)
حوافز قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

- الضمانات ضد إلغاء التراخيص، حيث يجب أن يستند الإلغاء إلي وجود مخالفة، مع توجيه إنذار وإعطاء مُهلة للمستثمر ٦٠ يوماً لإزالة المخالفة، ويكون للمستثمر الحق في التظلم أمام لجنة التظلمات.
- ضمانات التحويلات النقدية: وتشمل النقد الأجنبي الحر، والمتصل بالآلات والمعدات والمواد الأولية والمستلزمات السلعية ووسائل النقل، وحقوق الملكية الفكرية، والأرباح القابلة للتحويل للخارج.
- حوافز إضافية للاستثمار في المناطق ذات الأولوية (خصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٥٠٪ من التكلفة الاستثمارية) وذلك للاستثمار في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والمناطق التي تنخفض فيها مستويات التنمية الاقتصادية، أو مستويات التشغيل، أو قيمة المؤشرات الاجتماعية (الكثافة السكانية، مستوى الخدمات الصحية).
- حوافز استثمار إضافية للاستثمار في القطاعات التي تتمتع بمقومات تنموية (خصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠٪ من التكلفة الاستثمارية): وذلك للمشروعات كثيفة العمالة (٥٠٠ عامل، أو تزيد تكلفة الأجور المباشرة عن ٣٠٪ من تكلفة التشغيل)، والمشروعات المتوسطة والصغيرة، وتلك التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها، ومشروعات إنتاج وتوزيع الكهرباء، والمشروعات القومية والاستراتيجية، والمشروعات السياحية، والمشروعات التي تُصدّر ما لا يقل عن ٥٠٪ من إنتاجها للخارج، وصناعة السيارات، وصناعة الأثاث، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، والصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- حوافز استثمار أخرى تتضمّن السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات أو واردات المشروع الاستثماري، وتتحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق، كما تتحمّل جزءاً من تكلفة التدريب الفني للعاملين، ورد نصف قيمة الأرض المُخصّصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض، وتخصيص أراض بالمجّان لبعض الأنشطة الاستراتيجية.
- حوافز استثمار للمناطق التكنولوجية: منها عدم خضوع الآلات والمهمات (خطوط الإنتاج) اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المناطق التكنولوجية للضرائب والرسوم الجمركية.
- تنظيم نطاق عمل مركز خدمات المستثمرين: ضمان توفير العدد اللازم من العاملين (الأكفاء) الممثلين للجهات الحكومية وشركات المرافق العامة في هذه المراكز.
- تطوير الخريطة الاستثمارية بحيث تتضمّن نوعية ونظام وشروط وفرص الاستثمار ومناطقه الجغرافية وقطاعاته.
- سرعة البت في طلبات التراخيص حيث تقوم اللجان المشكلة بدراسة طلبات تراخيص الاستثمار بالبت فيها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود الرأي الفني من جهة الولاية.

في ذات السياق أيضاً، تم إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار في إطار جهود الإصلاح المؤسسي التي تقوم بها الدولة لتحسين بيئة الأعمال، وذلك لوضع ومتابعة تنفيذ رؤية الدولة في مجال الاستثمار، وتبنّي الحلول الجذرية لمشكلات المستثمرين، خاصةً ما يتعلق بتضارُب القوانين واللوائح ذات الصلة بمناخ الاستثمار بصفة عامة، والمناطق الحرّة بصفة خاصة.

وبالإضافة لما سبق، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المُشجّعة للاستثمار، نذكر منها ما يلي:

- الموافقة على تعديل قانون الشركات، ودراسة مُقترحات تعديل قانون سوق رأس المال ليتضمّن إلغاء الأوراق المالية لحاملها، وتنظيم قواعد الطرح الخاص للأوراق والأدوات المالية، وإصدار وتداول الصكوك.
- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها.
- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة بقرار رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٦.
- الموافقة على مشروع إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، والذي يعتمد على فلسفة تبسيط الإجراءات والعدالة وحماية المستثمر حسن النية وحماية الغير.

وبوجه عام، تستهدف الحكومة العمل على ثلاثة محاور أساسية لضمان تحقيق هذه الأهداف، وتشمل هذه المحاور ما يلي:

المحور الأول: استكمال منظومة تحسين بيئة الأعمال، وذلك من خلال:

- وضع آلية مستدامة وواضحة المعايير فنياً لتسوية المنازعات ومراجعة كاملة لكافة الإجراءات المتعلقة بذلك.
- إعداد قانون الأراضي الموحّد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقاً لاحتياجات المناطق والتجمّعات الصناعية بمصر.

المحور الثاني: المناطق الاستثمارية والمناطق الحرّة

- المناطق الاستثمارية

من المخطط إنشاء ٢٨ منطقة استثمارية جديدة خلال الفترة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١)، وبحيث يصل عدد هذه المناطق إلى ٩٥ منطقة مقارنةً بـ ٦٧ منطقة حالياً [شكل رقم (٢٩/٣)]. ومن المُستهدف إنشاء ١٠ مناطق عام ٢٠١٩/١٨ في كلٍ من كفر الشيخ ودمياط والقليوبية والقاهرة، وإنشاء (٦) مناطق أخرى عام ٢٠٢٠/١٩ في كلٍ من الإسماعيلية وجنوب سيناء والأقصر وأسيوط وأسوان وشمال سيناء، وإنشاء (٦) مناطق عام ٢٠٢١/٢٠ في محافظات الوادي الجديد والسويس وأسوان والبحيرة وأسيوط، و(٦) مناطق أخرى عام ٢٠٢٢/٢١ في الوادي الجديد وشمال سيناء والمنيا.

شكل رقم (٢٩/٣)

تطوّر عدد المناطق الاستثمارية المُستهدف إنشاؤها

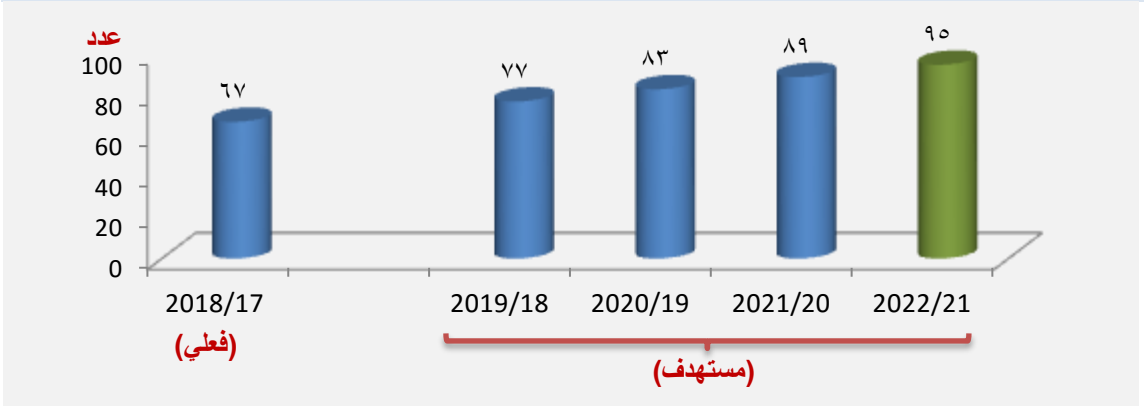

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

المناطق الحرّة

من المخطط ما يلي:

- التوسّع في إنشاء مناطق حرّة متكاملة المرافق بكل محافظة، وإنشاء منطقة حرّة لوجيستية بالظهير الخلفي لكل ميناء.
- الإنتهاء من إنشاء (٥) مناطق حرّة (بالإضافة إلى ٩ مناطق حالياً) بكلٍ من المنيا ونويبع والحرفيين وسوهاج والشرقية، وذلك بتكلفة في حدود ٤,٢ مليار جنيه، مع الترويج لجذب استثمارات بداخل هذه المناطق تتجاوز ٩,١ مليار دولار لإقامة ٧٦٠ مشروعاً توفّر ٨٦,٤ ألف فرصة عمل مباشرة وبما يُسهم في نمو الصادرات بحوالي ٣ مليار دولار سنوياً.

- الانتهاء من إجراءات إنشاء المنطقة الحرّة العامة بكلٍ من ميناء شرق بورسعيد، والعاشر من رمضان (بديلاً عن مدينة بدر).
- طرح مشروعات قومية جديدة بنظام المناطق الحرّة، مثل مشروع توصيل النيل عبر مفيض توشكي إلى الوادي الجديد مع استصلاح واستزراع مليون فدان، ومشروع فرع النيل بمحافظة المنيا الذي يصُب في منخفض القطارة لزراعة ما يزيد عن ٣٣٠ ألف فدان بالصحراء الغربية بالزراعات التصديرية مع إقامة مشروعات للصناعات القائمة عليها.

المحور الثالث: التطوير المؤسسي لخدمات المستثمرين، وذلك من خلال:

- التوسّع في إنشاء فروع للهيئة العامة للاستثمار في جنوب سيناء، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، والأقصر، والمنيا، وقنا، وبورسعيد، والسويس، ومطروح، وأسوان، وإنشاء فروع دائمة بدل الفروع المؤقتة في كلٍ من سوهاج، وأسيوط، والشرقية (العاشر من رمضان)، والإسماعيلية.
- العمل على تقليص زمن أداء الخدمات للمستثمرين بالجودة والدقة المطلوبة.
- استكمال تفعيل منظومة اللامركزية لنقل ملفات الشركات لفروع خدمات الاستثمار في المحافظات المعنية.

ومن المتوقع أن تنعكس الإصلاحات التي قامت بها الحكومة خلال الفترة الماضية وتلك التي تستهدف تنفيذها خلال الخطة متوسطة المدى في جذب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبحيث ينعكس ذلك على تزايد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل في نهاية الخطة (٢٠٢٢/٢١) إلى حوالي ١٤ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦ [شكل رقم (٣٠/٣)].

شكل رقم (٣٠/٣)

تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

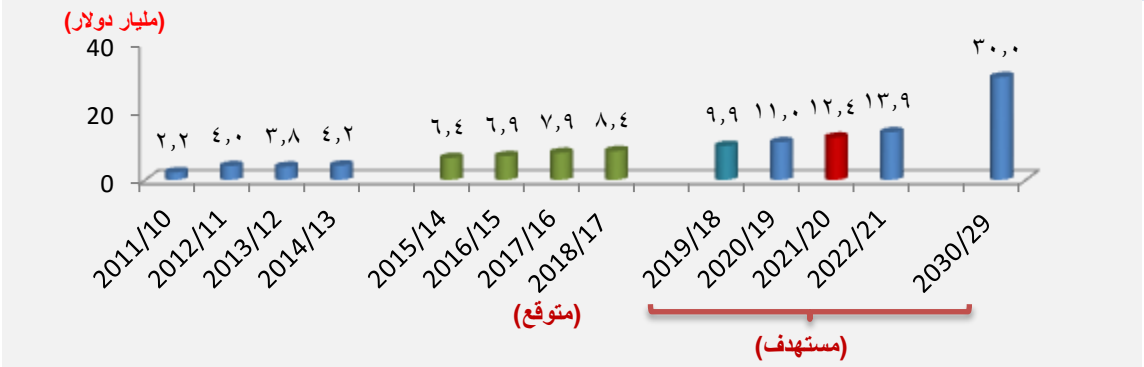

المصدر: البنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

القطاع التعاوني

يلعب القطاع التعاوني دوراً هاماً في تعزيز خطط التنمية الاقتصادية بما يملكه من إمكانات وقدرات بشرية ومادية. فالاتحاد العام للتعاونيات يضُم خمسة اتحادات تعاونية نوعية مركزية، تُغطي مجالات الزراعة والاستهلاك والإنتاج والإسكان والثروة المائية. وتُسهم هذه الاتحادات في دفع جهود التنمية بوجه عام، وفي توفير الخدمات وحماية محدودي الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية بوجه خاص، كما تُبرز أهميتها من خلال مساهمتها أيضاً في تنفيذ المشروعات القومية، مثل مشروع استصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان، والمشروع القومي للإسكان الاجتماعي والمشروع القومي للصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر، والمشروع القومي لتوفير السلع المنزلية والاستهلاكية لمحدودي الدخل بأسعار مناسبة، والمشروع القومي لتنمية الثروة السمكية في محور قناة السويس ومحافظة كفر الشيخ.

ونظراً لأهمية القطاع التعاوني، فقد تضمّن دستور ٢٠١٤ (١١) مادة للتعاونيات، من أبرزها:

- المادة (٣٣): "تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة: الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية".
- المادة (٣٧): "الملكية التعاونية مصونة وترعي الدولة التعاونيات ويكفُل القانون حمايتها ودعمها ويضمن استقلالها، ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي".

وإدراكاً للدور الهام الذي تلعبه التعاونيات، فقد راعت الخطة الرباعية إدراج الأنشطة التعاونية ضمن برامج التنمية القطاعية (الزراعة، الإسكان، التجارة الداخلية، ..إلخ)، كما تبنّت أهداف الاستراتيجية القومية للحركة التعاونية خلال الفترة (٢٠١٨– ٢٠٢٢)، حيث أن المُستهدف مُضاعفة رقم أعمال الحركة التعاونية من ٦٢,٦ مليار جنيه سنوياً في الوقت الراهن إلي ١٢٥,٢ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٢ [شكل رقم (٣١/٣)].

ويضم المُلحق رقم (م/١٥) الصورة الكلية لاستثمارات الخطة في عامها الأول ٢٠١٩/١٨ موزّعة ما بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والاستثمار الخاص والتعاوني وبحسب النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (٣/٣١)

حجم الأعمال المُستهدف للقطاع التعاوني حتي عام ٢٠٢٢

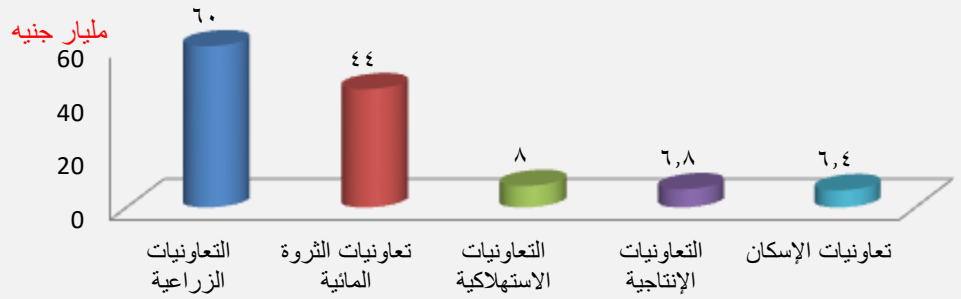

المصدر: الاتحاد العام للتعاونيات، ٢٠١٨.

٥/٣ السياسات الإنمائية

السياسة المالية

تستهدف الحكومة – من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ – ضمان استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، خاصةً ما يتعلق بخفض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢,٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتحقيق فائض أولي في حدود ٢٪ بدايةً من عام ٢٠١٩/١٨ وحتى عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٣/٣٢) وجدول رقم (٣/٢٢)].

شكل رقم (٣/٣٢)

تطوّر العجز الكلي في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم (٢٢/٣)

المستهدفات المالية الأساسية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

البيان	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
العجز الكلي	١٢,٥	١٠,٩	٩,٨	٨,٤	٦,٣	٥,١
الفائض الأولي (العجز)	(٣,٥)	(١,٨)	٠,١	٢	٢	٢
دين أجهزة الموازنة العامة	١٠٣	١٠٨	٩٦,١	٩٠	٨٤	٨٠
إجمالي الإيرادات الضريبية	١٢,٧	١٣,٣	١٤,٢	١٤,٥	١٥	١٧

المصدر: وزارة المالية.

وكذلك تستهدف الحكومة خفض معدلات الدين العام إلى حدود ٨٠-٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢١/٢٠، من خلال تنويع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المحلي على خدمة الدين، وذلك بالاستفادة من وسائل تمويل ميسّرة (منخفضة التكاليف وطويلة الأجل) من المؤسسات الدولية، واستهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول لإطالة عمر الدين وضمان استدامة معدلات الدين على المدى المتوسط، وتوسيع قاعدة المستثمرين عن طريق جذب المؤسسات الاستثمارية للاكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية لتحقيق خفض تدريجي في تكلفة الدين، والمشاركة الاستثمارية في طروحات الشركات العامة لتنشيط سوق الأوراق المالية ورفع كفاءة هذه الشركات.

وفي ذات السياق ولضمان تحقيق هذه المستهدفات، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي وطني متوسط المدى، تضمّن حزمة السياسات التالية:

أولاً: السياسات المتعلقة بجانب المصروفات

- استمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية الضرورية في قطاع الطاقة لإزالة التشوّهات السعرية والتي أدت إلى جذب استثمارات كثيفة رأس المال على حساب الاستثمارات كثيفة التشغيل، واستكمال خطة ترشيد دعم الطاقة، من خلال استكمال رفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إنتاج الكهرباء،

وتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجدّدة وبما يعود بمردود إيجابي على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية، وإجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول لتعظيم العائد في قطاع البترول بما يدعم الموازنة العامة للدولة ويُسهم في تمويل البرامج الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية ومعالجة الاختلالات.

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، سواءً من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف، وبرامج اجتماعية أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقراً، والتحوّل التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة الإنفاق الاستثماري الموجّه لتحسين مستوى البنية الأساسية.
- رفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة، وتشمل ميكنة مدفوعات الأجور، وميكنة كافة المعاملات الحكومية، واستكمال التطبيق التدريجي لموازنة البرامج والأداء بحيث تنعكس الأولويات على هيكل المصروفات مع ضمان تحقيق الاستدامة المالية.
- تطوير منظومة الأجور، من خلال رفع معدلات إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري، وربط نظم الإثابة بالإنجاز الفعلي حسب قانون الخدمة المدنية.
- التوسّع في برامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

ثانياً: السياسات المتعلقة بجانب الإيرادات

تستهدف السياسة زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية (الضرائب على الدخل، وضريبة القيمة المُضافة، والجمارك، والضرائب العقارية) بنحو ٠,٥-١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للوصول بنسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٪ عام ٢٠٢٢/٢١ مقابل ١٢,٥٪ في المتوسط خلال الخمس سنوات الماضية، وذلك من خلال:

- إصدار قانون موحّد للإجراءات الضريبية لكلٍ من الضرائب على الدخل والقيمة المضافة والضريبة العقارية.
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المُضافة.
- تخفيف الالتزامات المالية على المنشآت الاقتصادية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المُدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- استكمال إصلاح المنظومة الجمركية بما يُسهم في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، بتطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين وتشديد العقوبة على المتهرّبين.

- مراجعة تكلفة وأسس تسعير عددٍ من رسوم التنمية التي لم تتم مراجعتها منذ فترة طويلة ولا تمس محدودي الدخل.
- استكمال إجراءات تسويات تقنين أوضاع أراضي الاستصلاح الزراعي التي تم استخدامها في غير نشاطها الأصلي التي خُصّصت من أجله.
- تفعيل قانون المناجم والمحاجر بهدف تنمية وتطوير صناعة التعدين وحصول الخزانة العامة على عائد مناسب للإنفاق على الخدمات، مع توجيه جزء من هذه الإيرادات لتطوير الخدمات المقدّمة للمواطنين في المحافظات.
- توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.
- الإصلاح الإداري والمؤسسي لمنظومة الضرائب، بتحسين آليات التحصيل والسداد الضريبي بالتوازي مع تبسيط الإجراءات الضريبية والعمل على إنهاء المنازعات الضريبية وتحسين الخدمة المُقدّمة للممولين لإعادة الثقة بين مصلحة الضرائب وعملائها، وسد ثغرات التهرّب والتجنّب الضريبي والإلغاء التدريجي للإعفاءات غير المبّررة، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصّصة للتعامل مع كِبار وصِغار الممولين كلٍ على حِدة.
- تحقيق شراكة حقيقية بين المصلحة والممول بإصدار الفواتير الضريبية وميكنة عمليات الحصر والتحصيل وتوقيع بروتوكولات تعاون مع النقابات المهنية.
- تأكيد حتمية تحويل فوائض الهيئات الاقتصادية المختلفة وشركات ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام للخزانة العامة للدولة.
- الانتهاء من قانون موحّد لتبسيط المعاملة الضريبية للمنشآت المتوسطة والصغيرة، وضم ومساندة الكيانات والعاملين بالقطاع غير الرسمي.
- تحديث منظومة الضرائب العقارية على المباني وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.
- التسعير السليم للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تنفيذ برنامج طروحات الشركات الحكومية في البورصة بنسب تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ من حِصّص ملكية الشركات المقرّر طرحها في المرحلة الأولى للبرنامج والبالغ عددها ٢٣ شركة بقيمة سوقية تُقدّر بحوالي ٤٣٠ مليار جنيه، وتصل قيمة الأسهم المقرّر طرحها إلى حوالي ٨٠ مليار جنيه.

السياسة النقدية

تُعد إصلاحات السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تقوم بتنفيذها الحكومة خلال الفترة الحالية. وفي هذا السياق، ترتكز السياسة النقدية المستهدفة على ما يلي:

- استهداف معدلات منخفضة للتضخم في المدي المتوسط لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

مرونة السياسة النقدية والعودة التدريجية للسياسة النقدية التوسعية بتخفيض أسعار الفائدة[1] [شكل رقم (٣٣/٣)].

[1] أعلن البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ ولأول مرّة عن معدل التضخم السنوي المُستهدف في الحضر وتوقيت تحقيقه والبالغ ١٣٪ (+/- ٣٪) في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ وبحيث يبلغ معدلات أُحادية بعد ذلك. وفي ضوء هذه التوجّهات، سيواصل البنك المركزي الاعتماد على أسعار العائد قصيرة الأجل واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، مثل عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة، مع إمكانية تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنوك والتي تم رفعها من ١٠٪ إلى ١٤٪ خلال الفترة الماضية، لامتصاص فائض السيولة واحتواء التضخم، وذلك في ضوء تفعيل ما نص عليه قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ على أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية والذي يتقدّم على غيره من الأهداف.

شكل رقم (٣٣/٣)
تطوّر أسعار الفائدة

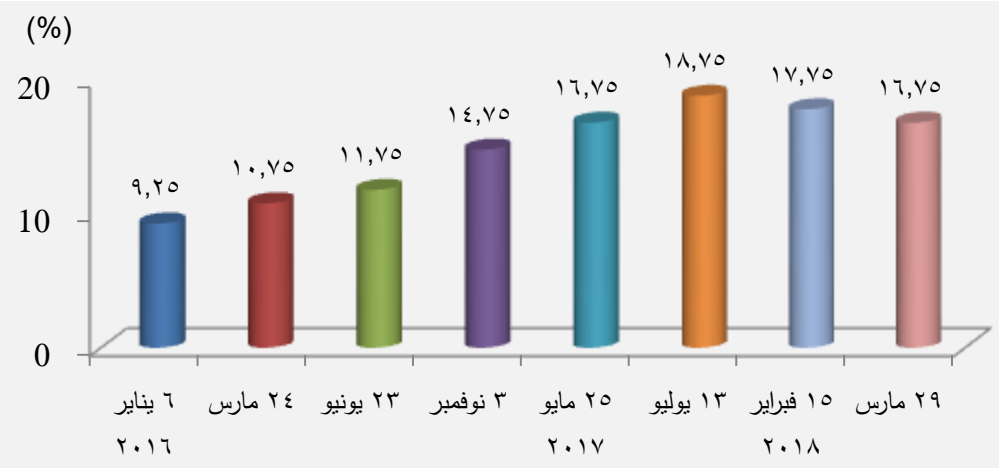

المصدر: البنك المركزي المصري.

- استمرار اتباع نظام مرن لسعر الصرف يضمن وجود سعر وسوق موحّد لتداول العملات الأجنبية وبما يُسهم في توفير التمويل المطلوب لكافة المتعاملين، وتعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية، وبالتالي استمرار تحسّن مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي، وضمان استمرار إلغاء كافة القيود على التعاملات بالنقد الأجنبي والمعاملات البنكية [شكل رقم (٣٤/٣)].

شكل رقم (٣٤/٣)
تطوّر أسعار الصرف

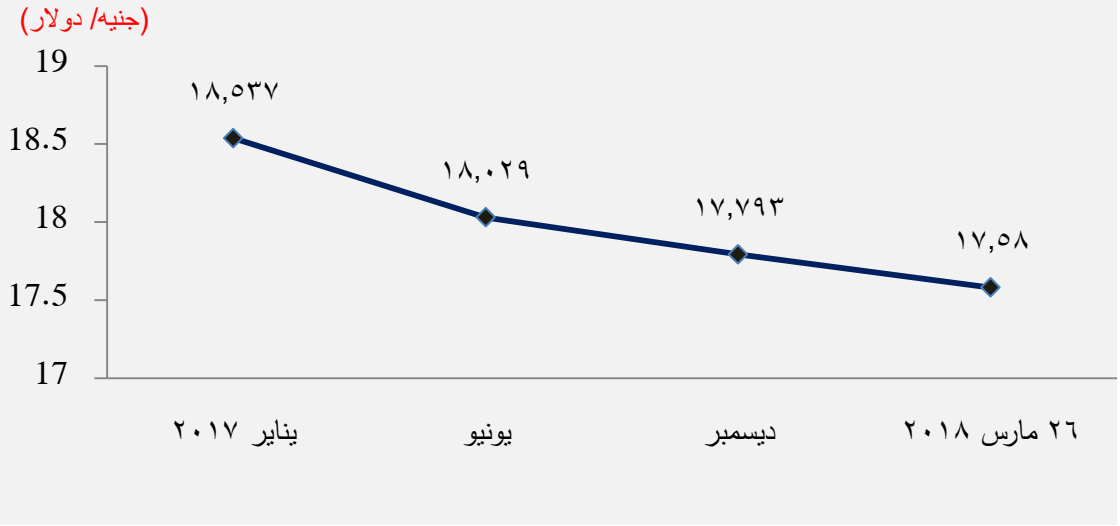

المصدر: البنك المركزي المصري.

- استهداف زيادة رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي للوصول إلى معدلات آمنة تساعد على زيادة الثقة في الاقتصاد المصري [شكل رقم (٣/٣٥)].

شكل رقم (٣/٣٥)
تطوّر الاحتياطيات من النقد الأجنبي

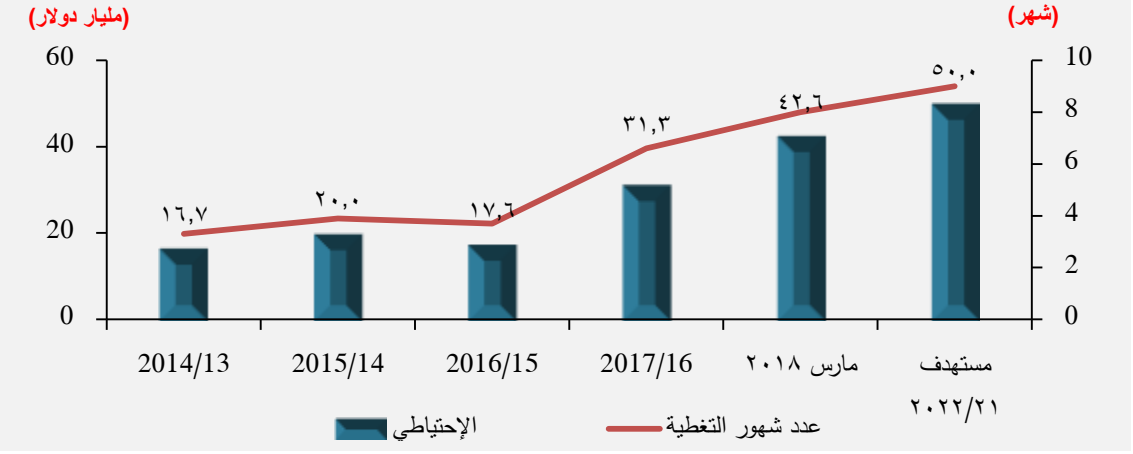

المصدر: البنك المركزي المصري.

- تعديل الإطار التشريعي المُنظم للبنك المركزي المصري والبنوك التجارية، وذلك للاتساق مع مستهدفات السياسة النقدية المُتبعة في المدي المتوسط، خاصة فيما يتعلق بتحديد استقرار الأسعار كأحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، وتقوية استقلالية البنك المركزي، وتقييد التمويل النقدي لعجز الموازنة العامة.

القسم الرابع

التنمية القطاعية

١/٤ قطاع الزراعة والري

الأهمية الاقتصادية للقطاع

على الرغم من تصاعد الأهمية النسبية للقطاعات سريعة النمو، وفي مقدمتها الصناعة التحويلية والسياحة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، إلا أن ذلك لا يُنفي حقيقة كون القطاع الزراعي هو أساس البناء الاقتصادي، وأحد المصادر الرئيسية للنمو.

فمن المُسلم به أن هذا القطاع يقع عليه عبء تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المُدخلات الأساسية للنشاط الصناعي وتحفيز نمو قطاعات النقل والتخزين والتجارة، فضلاً عن الإسهام في توليد الناتج وتنمية الصادرات وزيادة مستويات التشغيل، وتدعيم التنمية الريفية الشاملة، حيث يستوعب

القطاع نحو ٦,٥ مليون عامل بما يربو على ربع جملة القوى العاملة[١]، ويوفر سُبُل المعيشة لأكثر من ٧٠٪ من السكان الريفيين، كما تُشكِّل صادراته ما يزيد عن ١٥٪ من الصادرات الكلية لمصر.

ولذلك، حرصت خطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) على إبراز أهمية قطاع الزراعة باعتباره المدخل الرئيسي للتصدّي لقضايا الفقر والبطالة ولتعزيز الأمن الغذائي وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك في إطار منظومة متكاملة الأركان تتضافر مُفرداتها لتحقيق هذه المستهدفات في آنٍ واحد.

وتأسيساً على ما تقدّم، فقد وجّهت خطة التنمية قدراً يُعتد به من الاستثمارات للنهوض بأداء هذا القطاع وتعظيم مشاركته في النمو الاقتصادي، أخذاً في الحُسبان التحديّات الرئيسية التي تواجهه، وتُشكّل قيداً يحول دون نمو القطاع بمعدلات تربو على ٤٪ [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)
تطوّر معدلات نمو الناتج الزراعي قياساً بالناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج – بالأسعار الجارية)

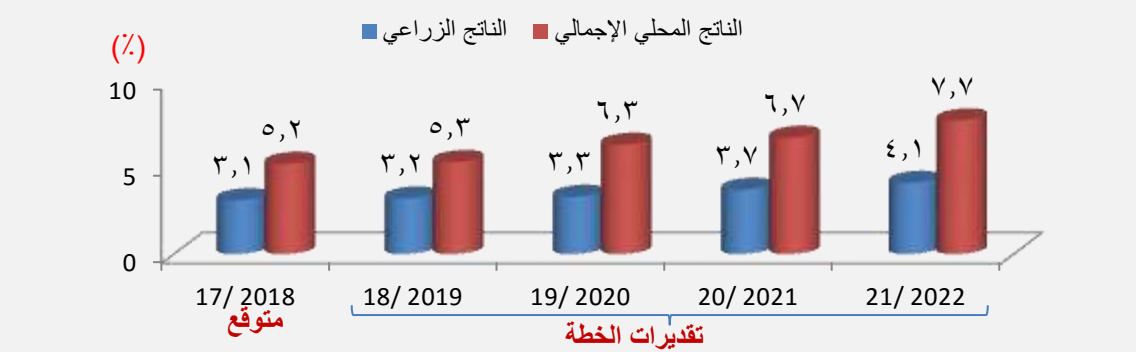

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٧.

التحديّات الراهنة

تواجه الزراعة المصرية عِدّة تحديّات أثرت سلباً على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي تراجعت خلال الخمسة وعشرين عاماً من ١٩,٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ١١,٦٪ عام ٢٠١٧/١٦.

ومن أهم هذه التحديّات ما يلي:

- **محدودية الموارد المائية**، حيث أن الفجوة من الموارد والاستخدامات تُقدّر حالياً بنحو ٢١ مليار متر مكعب، ويتم سدّها من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية الضحلة وتحلية مياه البحر. ومن إجمالي استخدامات المياه (٨٠,٢٥ مليار متر مكعب)، يتم تخصيص نحو ٦١,٦٥ مليار متر مكعب لري نحو ٨,٢ مليون فدان، أي نحو ٧٧٪ من الاستخدامات الكلية للمياه . وتحوّل محدودية المياه دون التوسّع الأفقي الكبير، بإضافة مساحات شاسعة من الأراضي الجديدة ما لم يحدث تطوّر ملحوظ في منظومة المياه ونظم الري ... إلخ.
- **النمو السكاني السريع**، والذي أسفر عن تناقص مطرد في نصيب الفرد من المساحة الزراعية من ٠,٣٩ فدان عام ١٩٢٢ إلى ٠,٢٣ فدان عام ١٩٦١، ثم واصل تراجعه إلى ٠,٢ فدان عام ٢٠٠٦ وإلى نحو ٠,١٩ فدان عام ٢٠١٠ وإلى نحو ٠,١٠ فدان عام ٢٠١٧.
- **التفتيت المستمر في الحيازات الزراعية**، حيث وصل متوسط مساحة الحيازة وفقاً للتعداد الزراعي الأخير لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو ٢,١ فدان مقابل ٦,٣ فدان عام ١٩٥٠ و٣,٢ فدان عام ١٩٦٠، كما ارتفعت نسبة مساحة الحيازة القزمية (أقل من فدان) لتُصبح ٤٨,٢٪ من إجمالي المساحات بعد أن كانت لا تتعدى ٢١,٤٪ عام ١٩٥٠ و٢٦,٤٪ عام ١٩٦٠، وكذلك صارت الحيازات الصغيرة (أقل من ٥ أفدنة) تُشكل ٨٠٪ من حيازات الأراضي. وقد ترتب على هذا التفتيت في الحيازة الزراعية ضياع نحو ١٢٪ من أخصب الأراضي كحدود وفواصل بين الحيازات، فضلاً عن تعذّر تعميم نُظُم الميكنة الحديثة والتسويق الاقتصادي للمحاصيل للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير والتجميع الأمثل للحاصلات.
- **التعديّات المستمرة على الأراضي الزراعية**، حيث تُفيد الإحصائيات أنه منذ صدور القانون رقم ١١٦ لعام ١٩٨٣ بشأن عدم المساس بالأراضي الزراعية، وحتى أكتوبر ٢٠١٧،

بلغت الاعتداءات على الأراضي نحو ١٨٢ ألف فدان تم إزالة نحو ٨٢ ألف فدان منها، ومازال هناك نحو ١٠٠ ألف فدان دون إزالة التعديّات الواقعة عليها، هذا بالإضافة إلى تآكل مساحات زراعية دخلت الأحوزة العمرانية بلغت نحو ٨١ ألف فدان في القري، علاوة على مساحات متآكلة للنفع العام والخاص ٢٧ ألف و ٣٠ ألف فدان على التوالي.

- **الارتداد السكاني إلي المناطق الريفية**، رغم تنامي حركة الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلي الحضر، مع التصاعد المُطرد في ارتفاع نصيب سكان الحضر من جملة السكان من نحو ٢٧٪ عام ١٩٣٧ إلي نحو ٤٤٪ عام ١٩٧٦، إلا أن هذا النصيب مال إلي الثبات في عام ١٩٨٦، ثم اتجه للتناقص الطفيف إلي ٤٢,٦٪ في تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦، كما انخفض في تعداد عام ٢٠١٧ إلى ٤٢٪، وهو مؤشر له دلالة خطيرة، حيث يعكس بلوغ مرحلة التشبُّع مع التزاحم الحضري وعجز المراكز الحضرية القائمة عن استيعاب نسبة متزايدة من السكان، ومن ثمّ الارتداد السكاني مرّة أخري إلي المناطق الريفية، وما يعنيه ذلك من تكدس سكاني وضغط متزايد علي الأراضي الزراعية وعلي سوق العمل الزراعي لامتصاص الأعداد المتزايدة من عرض العمل في أعمال مُنتجة ولائقة.
- **تزايد حِدّة مشكلة الفقر**، وخاصة في محافظات وأقاليم الصعيد مع الاعتماد الرئيسي علي الزراعة كمصدر للدخل. ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٥، ترتفع نسبة الفقر – قياساً بمعدل الفقر القومي – إلي ٣٦٪ في محافظة الفيوم و٤١٪ في محافظة الأقصر و٤٣٪ في محافظة بني سويف ونحو ٤٩٪ في محافظة أسوان و٥٨٪ في محافظة قنا، وتصل إلى ٦٦٪ في محافظتي سوهاج وأسيوط، وذلك بالمقارنة بالمتوسط القومي البالغ ٢٧,٨٪ .
- **التحديّات البيئية**، مُمثلة في قضايا التلوّث وتدهوّر نوعية المياه بسبب الصرف الصحي والصناعي والزراعي علي المجاري المائية، والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، والاستخدام الجائر لخزّانات المياه الجوفية، وتجريف التربة وزيادة الملوحة في بعض المناطق، واستخدامات الصرف الصحي غير المُعالج في ري المحاصيل الزراعية، فضلاً عن تأثير التنمية في دول منابع النيل علي نوعية المياه الواصلة إلي مصر، وتأثير التغيّرات المناخية مُمثّلة في احتمالات ارتفاع منسوب مياه سطح البحر مما يُحدث أضراراً اقتصادية واجتماعية بقاطني المناطق الساحلية، وخاصة في الدلتا، وكذا تأثير عدم التيقن من نسبة تدفقات مياه النيل مستقبلاً، في ظل ما سوف تُسفر عنه مفاوضات مشروع سد النهضة بأثيوبيا، وكذلك التغيّرات المُحتملة في حجم هطول الأمطار بالمنابع.

ولذلك، أضحي الإسراع بمعدلات النمو إلي مسار الاقتصاد الأخضر ضرورة مُلحة لما يُحقّقه من زيادة في الإنتاجية ووفر في التكاليف وتحسّن في جودة الأراضي الزراعية والحد من ملوّثات البيئة، ومن تنامي القدرة التصديرية لقطاع الزراعة، ومن صون للموارد الطبيعية عن طريق توفير المياه واستخدام طاقة متجدّدة، فضلاً عن الحفاظ علي صحة الإنسان وتوفير غذاء صحي خالٍ من المواد الضارة، وهي أمور تتفق جميعها والأهداف الأُممية للتنمية المستدامة (SDGs).

المستهدفات العامة لاستراتيجية تنمية القطاع

تُوجّه الخطة استثمارات قدرها نحو ٢١٧ مليار جنيه لقطاع الزراعة على امتداد أعوام الخطة، منها نحو ٣٤,٢ مليار جنيه للعام الأول منها، وذلك لتفعيل تنفيذ المستهدفات العامة لاستراتيجية تنمية القطاع، **والتي تتمثل فيما يلي:**

- تحقيق أقصي كفاءة اقتصادية في تخصيص واستخدامات الموارد الأرضية والمائية بما يكفُل نمو الناتج الزراعي بنحو ٣,٦٪ سنوياً، وذلك من خلال تطوير منظومة الري الحقلي وزيادة كفاءة وحدة المياه وتحسين التربة الزراعية وتطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية ووحدات الإنتاج الحيواني والداجني.
- تحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية، من خلال رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الهامة، وتطوير منظومة التسويق وسياساته للحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء، وتطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح السلع عالية القيمة الغذائية، وطرح منتجات غير تقليدية في الأراضي الجديدة، وكذلك من خلال تحسين جودة وسلامة الغذاء، ومراجعة منظومة الدعم الغذائي لصالح الفئات المستحقة.
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وفقاً للمزايا النسبية، من خلال تطوير الجودة والخصائص النوعية والاشتراطات البيئية وفق متطلبات السوق، وتشجيع الزراعة التعاقدية، وتحسين خدمات المرافق والخدمات التسويقية المعنيّة بسلع التصدير، وتدعيم الدور الرقابي الإشرافي للأجهزة الحكومية.
- المساهمة في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة بالمناطق الريفية من خلال التوسّع الأفقي في الزراعة، وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر، والمشروعات المُدِرّة للدخل للمرأة الريفية، وكذلك تقرير أسعار مناسبة للحاصلات الزراعية والإعلان المُبكّر عنها قبل موسم الزراعة وعن قواعد وشروط التسليم.

- تحفيز الاستيطان في المناطق الجديدة، بالتوسّع في المشروعات الزراعية القومية، والتنمية الشاملة للمحافظات الصحراوية والحدودية، مع توفير متطلبات الحياة الكريمة بهذه المناطق، بجانب فرص العمل اللائق.
- التوجّه المُكثّف نحو الزراعات العضوية صديقة البيئة، والاستخدام الآمن للمبيدات لتحسين نوعية المنتجات الزراعية في السوق المحلي وفتح منافذ جديدة للتسويق الخارجي.

وتكاملاً مع استراتيجية التنمية الزراعية، تستند استراتيجية الموارد المائية إلي أربعة محاور أساسية[١] تتوافق وأهداف التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤)
أهداف استراتيجية تنمية الموارد المائية طويلة المدي

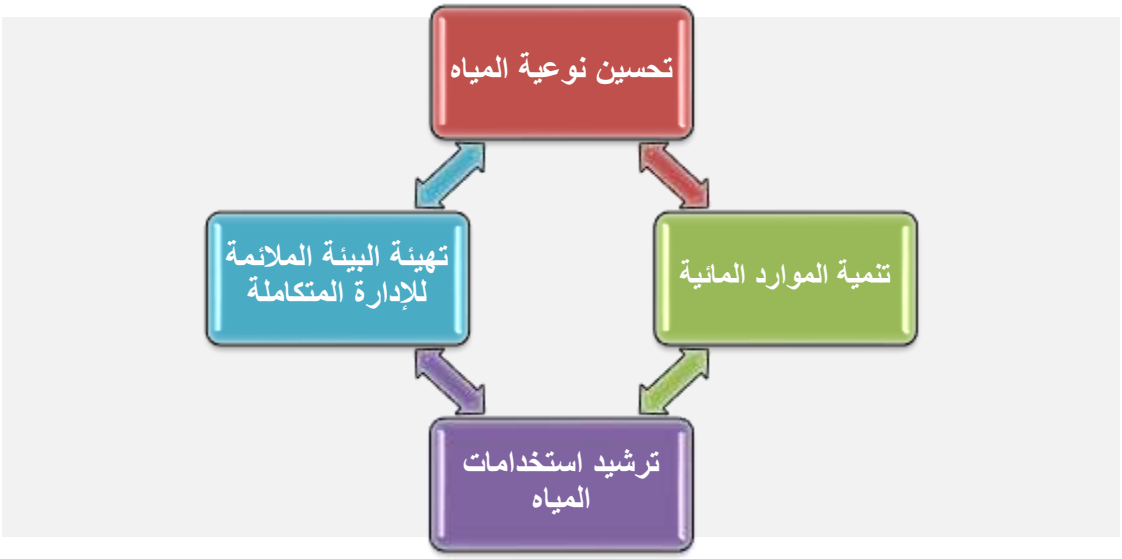

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

أولها: تنمية الموارد المائية، ومنها المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية وفي شبه جزيرة سيناء، وتعزيز إمكانات استخدام المياه الجوفية بالخزان النيلي، والمياه الجوفية شبه المالحة في أغراض استصلاح الأراضي الجديدة، والاستزراع السمكي، بالإضافة إلى التوسّع في مشروعات استغلال مياه الأمطار والسيول وتحلية المياه في المناطق الساحلية، واستكمال تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد بأعالي النيل، ودعم تنفيذ المشروعات التنموية مع دول الحوض في ظل تعاون مشترك المنافع.

[١] يُطلق عليها الأربع تاءات، تَنمية، ترشيد، تحسين، تهيّئة.

وثانيها: ترشيد استخدامات مياه الري من خلال تعديل التركيب المحصولي والحد من المحاصيل شَرِهة الاستخدام للمياه، وعلى رأسها الأرز وقصب السكر والموز، واستنباط سلالات وأصناف جديدة ذات نُضِج مبكر لتكون مُوفّرة للمياه، وتحسين نُظُم الري السطحي في الأراضي القديمة، والتوسّع في نظم الري المتطوّر، خاصة في الأراضي الجديدة، وفي نُظُم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، علاوة على تفعيل برامج ترشيد استخدامات المياه.

وثالثها: تحسين نوعية المياه، من خلال خفض أحمال المُلوّثات التي تصل للمجاري المائية والشواطئ والبحيرات، وتفعيل عقوبات تلويث المياه وكافة التعديات عليها، وتحسين جودة شبكات الري والصرف العام والصرف المُغطى، وتنفيذ أعمال التغطية للترع والمصارف للحفاظ على الصحة العامة للمواطنين ولضمان وصول المياه لنهايات الترع بالكميات المطلوبة وفي التوقيتات المناسبة.

ورابعها: تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المائية المتكاملة، من خلال دعم آليات وهياكل التنسيق على المستويين المركزي والمحلي، وتحديث ومراجعة الأُطُر التشريعية والمؤسسية ودعم القدرات المهنية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتنمية الوعي المجتمعي بخصوص الأمن المائي للجميع، وكذلك توجيه البحث العلمي في مجالات تنمية وترشيد المياه والحفاظ على نوعيتها، واستخدام التقنيّات الحديثة، وتطوير منظومة المعلومات الزراعية والتوسّع في تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في تحديد المساحات الزراعية وتوزيعها والموارد المائية المرتبطة بها، واستخدام نماذج المُحاكاة للتنبؤ بكافة المخاطر والأحداث المناخية المتعلقة بإدارة الموارد المائية كالفيضانات والعواصف والجفاف لوضع الحلول المناسبة والتكيّف معها وتوفير الحماية من مخاطرها، وكذا توجيه البحوث العلمية في مجال تقنيّات تحلية المياه بالطاقة المتجدّدة.

السياسات العامة

تستند السياسات العامة إلى الركائز الرئيسية لاستراتيجيات تنمية قطاع الزراعة والري سالفة الذكر، وتتمثل أهمها في الآتي:

- التوسّع في مشروعات البنية القومية والأساسية والاستصلاح الداخلي للوفاء بمستهدفات مشروعات استصلاح الأراضي.
- تخطيط وتنفيذ برامج تحسين خصوبة الأراضي، مع التوسّع في الزراعات العضوية، ومراعاة الاستخدام الآمن للمبيدات.
- تحسين التقاوي والبذور والشتلات وتطوير النظم التقنية المطبقة للنهوض بجودة المحاصيل الزراعية.

- تطوير استخدام الميكنة الزراعية وتوسيع نطاق التطبيق على مستوي المحاصيل والمناطق، وخاصة في المناطق الجديدة.
- تطوير نظم الري الحقلي والحد من نظم الري السطحي في الأراضي القديمة.
- تطوير شبكات الصرف العام والمُغطي لتحسين شبكة الصرف الزراعي وزيادة خصوبة الأراضي.
- حماية وتطوير السواحل والحد من المُلوّثات للمجاري المائية والشواطئ والسواحل.
- تحقيق الاستخدام المُستدام للموارد الزراعية والرعوية الطبيعية من خلال رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، والتنمية المستدامة لإنتاجية الوحدة من الأراضي والمياه، وتعظيم العائد المُستدام من الزراعات المطرية، فضلاً عن صيانة وحماية الأراضي الزراعية بإجراء مسوحات التربة بصفة دورية، وتجديد شبكات الصرف الزراعي وصيانتها، وتوفير الأسمدة بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المناسبة.
- التوسّع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية لرفع نسبة الاكتفاء الغذائي (القمح والذرة والفول ... إلخ)، مع الحد من الفاقد التسويقي للسلع الغذائية.
- تقييد المساحات من الحاصلات كثيفة الاستخدام للمياه، مثل الأرز وقصب السكر والموز، واستنباط أصناف مُبكّرة النضج مُوفّرة للمياه، كما سبق الذكر.
- توفير قواعد بيانات ومعلومات حديثة.
- تفعيل دور الجمعيات الزراعية في النهوض بالإنتاج الزراعي والكفاءة التسويقية.
- توفير فرص عمل منتج ولائق في قطاع الزراعة والأنشطة الريفية المرتبطة به، مثل تصنيع المُدخلات والمستلزمات الزراعية، وتجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، أو الأنشطة الخدمية المساندة، مثل مراكز تجميع وتصنيع الألبان، ومحطات الفرز والتفريغ والتعبئة....إلخ، ومع تفعيل مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ومراجعة التشريعات والسياسات الزراعية لضمان اتساقها مع السياسات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تقوية العلاقات التشابكية والترابطية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.
- تطبيق سياسة سعرية مُجزية للمزارعين ونظام كفء لتسليم وتسويق المحاصيل لتشجيعهم على زراعة المحاصيل الاستراتيجية الداعمة للأمن الغذائي، وعلى رأسها القمح.
- التوسّع في تقديم القروض المُيسّرة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين وشباب الخرّيجين، مع توفير الدعم الفني والإرشادي بإقامة حقول إرشادية نموذجية وتطوير محطات الخدمة الآلية للمعدات الزراعية.

- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية من خلال مطابقة معايير الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية، والتوسّع في الزراعات العضوية ونُظُم الزراعة التعاقدية وتطوير الخدمات التسويقية.
- تحسين الحالة الصحية للثروة الحيوانية، ونوعية التغذية، وحماية الغطاء النباتي من التدهور، وتطوير نظم إدارة الوحدات الرعوية ودور التعاونيات.
- تطوير وتحديث الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية، والتوسّع في إنشاء المجازر الحديثة مُتكاملة الخدمات.
- الاستمرار في تنفيذ مشروع إحياء "البتلو" وغيره من المشاريع الرامية لزيادة إنتاج البروتين الحيواني، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم والألبان والبيض.
- دعم مشروعات الاستزراع السمكي، وعلى غِرار مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون بمحافظة بكفر الشيخ، وتطوير البحيرات والبواغيز والمسطحات المائية وإنشاء وتطوير موانئ الصيد وورش الإصلاح والصيانة ومعدات التصنيع المُلحقة بها.

مستهدفات القطاع وبرامج العمل

تتمثّل الأهداف الرئيسية لقطاع الزراعة والري فيما يلي:

- **زيادة الإنتاج الزراعي** بمتوسط معدل نمو حقيقي سنوي ٣,٦٪، وزيادة الناتج الزراعي المناظر على نحو مطرد من ٣,٢٪ إلى ٤,١٪ في نهاية الخطة [شكل رقم(٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة

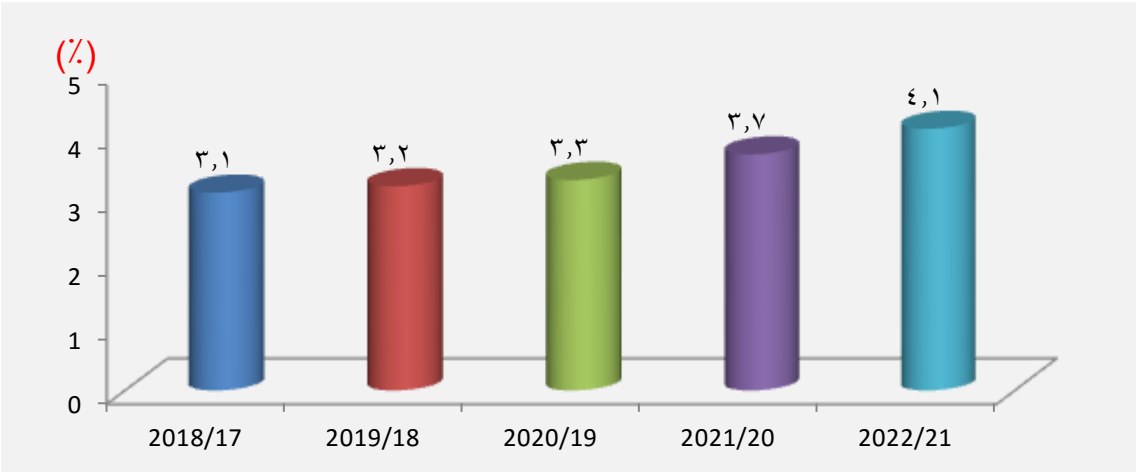

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **زيادة الرقعة الزراعية** بإضافة نحو ٥٠٠ ألف فدان في عام ٢٠١٩/١٨ ليصل إجمالي المساحة المنزرعة إلى ١٠,٦٦ مليون فدان عام ٢٠١٩/١٨، ثم إضافة نحو مليون فدان في الأعوام الثلاثة التالية لتصل جملة مساحة الأراضي الزراعية إلى ١١,٦١ مليون فدان في نهاية الخطة [إطار رقم (١/٤)].

إطار رقم (١/٤)

المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان

- يأتي مشروع استصلاح واستزراع ١,٥ مليون فدان في إطار استهداف الدولة مواصلة برامج التوسّع الأفقي في الزراعة. ويغطي المشروع عدداً من المحافظات تشمل المنيا ومطروح والوادي الجديد وأسوان وجنوب سيناء. ويقع حوالي ٦٥٪ من مساحته الكلية في محافظات الصعيد، بما يعكس الاهتمام بالمناطق الأكثر احتياجاً والتي لم تنل بعد حظها المُلائم من مشروعات التنمية الاقتصادية.
- ويعتمد المشروع في الأساس على المياه الجوفية كمصدر للري بنسبة ٨٨٪ من مساحته الكلية، والنسبة الباقية تعتمد في ريها على مياه النيل. وقد أعدت الحكومة – من خلال شركة تنمية الريف المصري الجديد، وبالتعاون مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – خريطة استثمارية بمساحات وأماكن الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع من قِبَل المنتفعين من صغار المزارعين وشباب الخريجين وشركات الاستثمار، مع إعطاء معاملة تفضيلية لصغار المزارعين والشباب، وحِصّة في المساحة الكلية تربو على ٣٥٪. ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي المتاحة ٨٥٠ ألف فدان، علاوة علي ٢٠ ألف فدان لوزارة الزراعة بمنطقة غرب غرب المنيا. أما المساحة المتبقية – والمُحّدد مواقعها مُسبقاً – فقد تم استبعادها لعدم مناسبتها للزراعة بسبب عدم توفر المياه أو لعدم صلاحية التربة أو لوجود تصرّفات عليها، وجاري حالياً النظر في استبدالها بمناطق أخري.
- وتتوزّع الأراضي المتاحة للاستغلال الزراعي علي مناطق التنمية علي النحو التالي:

المنطقة	المساحة (ألف فدان)	المنطقة	المساحة (ألف فدان)
المغرة (جنوب العلمين)	٢١٥	آبار توشكي (الوادي الجديد)	١٢,٥
الفرافرة القديمة (الوادي الجديد)	٨٧	غرب غرب المنيا (المنيا)	١٦٥
الفرافرة الجديدة (الوادي الجديد)	١٢,٥	امتداد غرب المنيا (المنيا)	١٦٣
توشكي (الوادي الجديد)	٩٠	**الإجمالي**	**٧٤٥**

- هذا بالإضافة إلى ١٠٥ ألف فدان قيد الدراسة، وبيانها كالتالي:

المنطقة	المساحة (ألف فدان)	المنطقة	المساحة (ألف فدان)
الطور	٢٠ (دراسة التربة)	كوم امبو	٢٥ (توافر المياه)
سيوه	٣٠ (دراسة الصرف الصحي)	المغرة	٣٠ (دراسة التربة)

- وقد تم التعاقد والتخصيص خلال عام ٢٠١٧ لمساحة إجمالية ١٠٧ ألف فدان، منها نحو ١٠٠ ألف فدان تضم ٣٢١ قطعة في منطقة المغرة، و٢,٢ ألف فدان، بمنطقة الفرافرة (٩ قطع) ونحو ٤,٥ ألف فدان بمنطقة توشكي، وذلك لصِغَار المزارعين، كما تم خلال عام ٢٠١٨ طرح مساحات أخري للفئات ذاتها، بلغت ٢٠٠ ألف فدان (٩٤,٥ ألف فدان في طرح أبريل، ٨٤,٣ ألف فدان في طرح مايو، ٢٢ ألف فدان في طرح يوليو) بذات المناطق سالفة الذكر، علاوة علي منطقة غرب غرب المنيا. أما المناطق المُخصّصة لشركات الاستثمار، فقد بلغت نحو ٣٠ ألف فدان بمنطقة المغرة، و٧٢ ألف فدان بمنطقة غرب غرب المنيا، و١١٣ ألف فدان بمنطقة امتداد غرب المنيا.
- وبوجه عام، فإن إجماليات تخصيص المساحة المُتاحة حالياً (٨٥٠ ألف فدان) تتوزع كالتالي:

البيـــــــــان	المساحة (ألف فدان)	(٪)
صغار المزارعين والشباب	٣٠٨,٤	٣٦,٢
شركات الاستثمار	٢٢٧,٥	٢٦,٨
الخدمة الوطنية	١١٥,٥	١٣,٦
التقنين	٨٥	١٠
أنشطة أخري	٨,٦	١
أراضي قيد الدراسة	١٠٥	١٢,٤
الإجمالي	٨٥٠	١٠٠

المصدر: شركة تنمية الريف المصري الجديد، ٢٠١٨.

- ومن المقرّر التوسّع في أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي بمناطق الاستصلاح وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة الجوانب من حيث الإنتاج والخدمات مما يفتح مجالات عديدة للتشغيل وزيادة القيمة المُضافة من المشروع القومي.

- **زيادة إجمالي المساحة المحصولية** لتصل إلى ١٨,٤٣ مليون فدان في العام الأول من الخطة، ثم إلى ٢٠,٨ مليون فدان في نهايتها بزيادة مُطلقة تربو على ٤,١ مليون فدان [جدول رقم (١/٤)].

جدول رقم (١/٤)

تطوّر المساحة الزراعية والمحصولية خلال الخطة متوسطة المدى مقارناً بالأعوام السابقة

(مليون فدان)

العام المالي	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٢/٢١
المساحة الزراعية	٩,١	٩,١	٩,١٣	٩,٦٣	١٠,٦٦	١١,٦١
المساحة المحصولية	١٥,٦	١٥,٨	١٥,٨	١٦,٦٦	١٨,٤٣	٢٠,٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

- **التوسّع في نظام الزراعة التعاقدية**، وهو عبارة عن منظومة تسويقية جديدة تشمل التعاقد مع المزارع علي المحصول قبل زراعته، مع تحديد وجهة الشراء والسعر والكمية المقرّر بيعها بهدف حماية المزارعين والجهات المشترية للمحصول من تقلّبات السوق. وهذا النظام يسمح بتوفير احتياجات الشركات ودعم المزارعين بإتاحة عائد مناسب، فضلاً عن تحديد المنتجات الأكثر طلباً[١].

ويوضح الجدول رقم (٢/٤) متوسط الإنتاج السنوي لمحاصيل الزراعة التعاقدية المُستهدف إدراجها بالخطة.

جدول رقم (٢/٤)

متوسط الإنتاج السنوي لمحاصيل الزراعة التعاقدية المُستهدفة بالخطة

المحصول	الإنتاج (مليون طن)	المحصول	الإنتاج (مليون طن)
القصب	١١	الطماطم	٧,٣
القمح	٩,٥	البطاطس	٤,١
بنجر السكر	٩	الموالح	٣

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أبريل ٢٠١٨

- رفع المستويات الإنتاجية الغذائية من مختلف المجموعات المحصولية، مما يؤدي إلى تحسّن الدخول الزراعية بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ و٢٥٪، فضلاً عن زيادة المعروض من المحاصيل لمواجهة الطلب المتزايد من السكان وتوفير الأمن الغذائي وتصدير الفائض.

[١] أبرمت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مؤخراً تعاقدات لشراء ١٠٠ ألف قنطار قطن حصاد شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٨ لإحدى شركات الحلج الكبرى، وتم إضافة ٣٠ ألف فدان بمحافظات بني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط، ليصبح التعاقد علي ٢٤٠ ألف قنطار لصالح شركات الحلج بقيمة ٢٤٠٠ جنيه/ قنطار بعد الجني. وكذلك تم التعاقد علي شراء إنتاج مساحات القصب بالكامل (٣٢٠ ألف فدان) لصالح ثمان شركات في الصعيد، ٦٥٠ ألف فدان/ سنوياً من بنجر السكر لصالح المُصنّعين، و٣,٢ مليون فدان قمح لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية لتوفير رغيف الخبز. ويُجري حالياً دراسة تطبيق الزراعة التعاقدية علي الذرة الصفراء لصالح مُنتجي الدواجن بعد استجلاء بعض المسائل الفنية المتعلقة بدرجة الرطوبة والبروتين. هذا بالإضافة إلي بعض الجهود الفردية للقطاع الخاص للتعاقد المباشر والاتفاق علي سعر الشراء وتحرير العقود قبل الحصاد، ومنها شركات إنتاج رقائق البطاطس (الشيبسي)، ومصانع صلصة الطماطم، والزيوت النباتية لشراء إنتاج عبّاد الشمس بسعر ٦٦٠٠ جنيه/ طن.

وتتضمّن بيانات الجدول رقم (٣/٤) تطوّر المساحات المحصولية المستهدفة لبعض الحاصلات ذات الأهمية الاستراتيجية خلال أعوام الخطة مقارنةً بالوضع المناظر عام ٢٠١٦/١٥، كما يضم الجدول رقم (٤/٤) بيانات تعكس تطوّر إنتاجية بعض الحاصلات الحقلية والبستانية، كذلك يشمل المُلحق رقم (م/١٦) بيانات تفصيلية عن المساحات والإنتاجية الفدانية والإنتاج المُستهدف للحاصلات الزراعية.

جدول رقم (٣/٤)

الحاصلات الزراعية ذات الأولوية الإنمائية خلال الخطة متوسطة المدى

(ألف فدان)

الحاصلات الزراعية	الوضع الحالي ٢٠١٦/١٥	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
القمح	٣٣٥٣	٣٤٠٠	٣٥٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠
الذرة الشامية (الصفراء)	٢٤٤٦	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠
الذرة الرفيعة	٣٥٢,٤	٤٢٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الأرز	١٣٥٣	٧٢٤	٧٢٤	٧٢٤	٧٢٤
الفول البلدي	٨٧,٨	١٢٠	١٣٠	١٣٥	١٤٠
فول الصويا	٣٢	٣٥	٣٥	٤٠	٥٠
عباد الشمس	١٥	١٧	١٨	١٩	٢٠
فول سوداني	١٥٢,٩	١٥٣	١٥٥	١٦٠	١٦٥
القطن	١٣٢	٤٠٠	٤٥٠	٤٧٥	٥٠٠
قصب السكر (سكر)	٣٢٦	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣
بنجر السكر (سكر)	٥٥٩,٧	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

جدول رقم (٤/٤)

تطوّر إنتاجية بعض الحاصلات الحقلية والبُستانية

(طن/فدان)

المحصول	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
بنجر السكر	٢١,٦	٢٠	٢١,٥	٢٢	٢٣	٢٤	٢٤,٥	٢٥
قصب السكر	٤٨,٥	٤٧,٨	٤٩	٥٠	٥١	٥١	٥٢	٥٢
القمح (أردب/ فدان)	١٨,٤٦	١٨,٥٧	١٩,٦	٢٠	٢٠,٥	٢١	٢١,٥	٢٢
الموالح	٨,٧	٨,٨	١٠,٨	١١,٥	١٢	١٣	١٤	١٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفيما يتعلق بمحاصيل الحبوب تُبدي الخطة أهمية خاصة لمحصول القمح، وتستهدف زيادة المساحة المنزرعة بما يربو على ٤٠٠ ألف فدان خلال أعوام الخطة، ليصل إجمالي المساحة إلي ٣,٨ مليون فدان بنهاية الخطة مع التوسّع في زراعة أصناف جديدة من القمح وتطبيق حِزَم التوصيات الفنية الخاصة بها، وتكثيف العمل الإرشادي وتقليل الفاقد بما يوفر نحو مليون طن من الإنتاج، وهو ما ينعكس إيجاباً على متوسطات إنتاجية القمح لترتفع إلى ٢,٩ طن / فدان عام ٢٠١٩/١٨ ثم إلى ٣ طن / فدان بنهاية الخطة مقارنةً بمتوسط ٢,٧٨ طن/ فدان في عام ٢٠١٦/١٥. ويُقدّر الإنتاج المُستهدف من القمح بنحو ٩,٨٦ مليون طن في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً حتي يصل إلي ١١,٤ مليون طن بنهاية الخطة.

ولإمكان الحد من الفجوة الاستيرادية والتي تُقدّر حالياً ما بين ثلاثة وأربعة ملايين طن، فإن الأمر يقتضي ما يلي:

- ترشيد استهلاك القمح ليُصبِح ١٢٠ كجم/ سنة بدلاً من الوضع الحالي (١٧٥ – ٢٠٠ كجم/ سنة)، ومقارنة بالمتوسط العالمي للاستهلاك (١٠٠ كجم/ سنة).
- مواصلة التوسّع في المساحات المنزرعة لتقترب من ٤ مليون فدان.
- زيادة إنتاجية الفدان لتصل إلي ٣ طن في نهاية الخطة، أو لتتجاوز ذلك إلي ٣,٥ طن بدلاً من الوضع الحالي (٢,٨ طن/ فدان)، وذلك بزراعة الأصناف عالية الإنتاج واستنباط أصناف أخري أكثر مقاومة للظروف الجوية.
- خفض الفاقد أثناء عملية الحصاد وتداول الحبوب وحتى الاستهلاك، والتي تتراوح نسبته ما بين ٢٠٪ و٢٥٪ من جملة الإنتاج وبما يعادل ٢,٢٥ مليون طن في المتوسط، وذلك بتعميم طرق الزراعة الحديثة، وخاصة الزراعة بآلات التسطير والزراعة علي المصاطب مما يُقلّل كمية المياه المستخدمة بنسبة ٢٠٪، وكمية التقاوي بنسبة ٢٥٪، وكذلك خفض الفاقد أثناء التخزين بالتوسّع في إقامة الصوامع المعدنية والخرسانية[١]، وتفعيل برامج مكافحة الطيور والقوارض في المناطق المحيطة بالشون[٢]، وتدقيق المعاينة والتأكد من مواصفاتها وتوافقها منع منظومة التوريد والتخزين من حيث التطهير والتبخير للفوارغ

[١] يوجد حالياً ١١٥ شونة أسمنتية، و٧٣ شونة متطورة في صورة هناجر، ١٣٠ مركز تجميع لاستقبال القمح تمهيداً لنقله إلي الصوامع.
[٢] يُقدر الفاقد بسبب الطيور والقوارض بنحو ١٠٠ ألف طن/سنة.

وتجهيزات العروق الخشبية وتوفير خدمات الإطفاء .... إلخ، فضلاً عن إحكام الرقابة علي الوارد والمنصرف من الشون والصوامع. هذا بالإضافة إلي خفض الفاقد من المطاحن والمخابز من خلال تطوير المطاحن القديمة، وتفعيل القوانين الحاكمة للجزاءات علي المخالفين للقواعد والاشتراطات الموضوعة.

- تفعيل دور التعاونيات في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوي مُنتقاه وأسمدة بأسعار تعاونية، وتوفير الدعم الفني للمزارع لزيادة إنتاجية الفدان وجودة المحصول، والاتفاق علي توريد القمح للجهات الحكومية بسعرٍ مُجزٍ يُحفّز المزارعين علي زراعة القمح.

وفيما يخص المحاصيل الزيتية (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السوداني .. إلخ)، فالمُستهدف التوسّع في المساحة لتصل إلى ٢٣٥ ألف فدان بنهاية الخطة بزيادة مطلقة حوالي ٣٠ ألف فدان، نظراً لتدني نسب الاكتفاء الذاتي حالياً من هذه المحاصيل الهامة، وتنامي الواردات منها. ومثال ذلك، زيت عباد الشمس الذي تُمثل وارداته نحو ٩٤٪ من جملة الاستهلاك، وكذلك زيت النخيل الذي لا يُنتج محلياً ويتم استيراده بالكامل، ويُستخدم ٩٠٪ منه في الغذاء، والنسبة الباقية لأغراض التصنيع [جدول رقم(٤/٥) ورقم (٤/٦)].

جدول رقم (٤/٥)
استهلاك زيت عباد الشمس في مصر

الكمية بالألف طن	١٦/ ٢٠١٧	١٧ / ٢٠١٨	١٨ / ٢٠١٩
مخزون بداية العام	٢٠	١٧	٢٨
الإنتاج	٣١	٣١	٣١
الواردات	٥٩٢	٥٥٠	٤٥٠
إجمالي المعروض	٦٤٣	٥٩٨	٥٠٩
الصادرات	٢٦	٢٠	٢٠
مستخدم في التصنيع	٠	٠	٠
مستخدم للغذاء	٦٠٠	٥٥٠	٤٦٠
مخزون نهاية العام	١٧	٢٨	٢٩

المصدر: نقلاً عن تقرير وزارة الزراعة الأمريكية،٢٠١٨.

جدول (٦/٤)
استهلاك زيت النخيل في مصر

الكمية بالألف طن	٢٠١٧ /١٦	٢٠١٨ / ١٧	٢٠١٩/ ١٨
مخزون بداية العام	٢٠٦	٢٥٤	١١٠
الإنتاج	٠	٠	٠
الواردات	١٣٢٣	١٢٥٠	٩٨٠
إجمالي المعروض	١٥٢٩	١٥٠٤	١٠٩٠
الصادرات	٥	٥	٥
مستخدم في التصنيع	١٢٠	١٢٠	١٠٠
مستخدم للغذاء	١١٥٠	١١٥٠	٩٥٠
مخزون نهاية العام	٢٥٤	٢٢٩	٣٥

المصدر: نقلاً عن تقرير وزارة الزراعة الأمريكية،٢٠١٨.

وفي هذا السياق أيضاً، تستهدف الخطة التوسّع في زراعة النباتات الزيتية التي يمكن زراعتها في المناطق الجديدة لتقليل الفجوة الغذائية من الزيوت كنبات الكانولا، وهو من أهم محاصيل الزيوت الرئيسية في أوروبا ويستخدم في التغذية وصناعة الخبز وتتراوح نسبة الزيت فيه ما بين ٤٥٪ و٥٠٪[١]. وكذلك تفعيل برامج مركز البحوث الزراعية، مثل برنامج تحسين استخلاص زيت بذرة القطن والذي من شأنه رفع نسبة الزيت إلى ٢٥٪ بدلاً من ٢٠٪ فقط حالياً.

وفيما يخص المحاصيل السكرية (قصب السكر، بنجر السكر)، فمن المُستهدف قصر المساحة المُنزَرعة في حالة قصب السكر على ٣٥٣ ألف فدان طوال أعوام الخطة مع توفير حقول إرشادية لزراعة القصب بتقنية الشتلات، والتوسّع في الأصناف مُبكّرة النضج لتوفير المياه، وزراعة التقاوي وحيدة الأجنة آنياً بالكامل، وتفعيل الدورة الزراعية وإدخال الميكنة الزراعية الملائمة، مما ينعكس على مستوى إنتاجية الفدان من ٥١ طناً حالياً إلى ٥٢ طناً بنهاية الخطة. ويُقابل ذلك التوسّع في زراعة بنجر السكر بمساحة إضافية ٤٠ ألف فدان لتستقر عند ٦٠٠ ألف فدان خلال أعوام الخطة، وهو ما يُمثل نسبة زيادة ٧٠٪ عن مساحات قصب السكر[٢].

---

[١] تتراوح نسبة الزيت في الذرة الشامية ما بين ٣٥٪ و٣٩٪، وفي الكتان ما بين ٤٠٪ و٤٥٪ وفي عبّاد الشمس ما بين ٣٥ و٥٥٪.

[٢] تنتشر زراعة قصب السكر في صعيد مصر ويُستخدم مُعظم إنتاجه في تشغيل مصانع السكر الوطنية ويستهلك فدان قصب السكر ما يُعادل ضِعف استهلاك بنجر السكر، إلا أن هناك صعوبات حالياً لتحويل زراعات قصب السكر إلى بنجر السكر نتيجة لأن معظم مصانع السكر القائمة تعتمد على قصب السكر في إنتاجها، ولأن محصول القصب من المحاصيل التقليدية في صعيد مصر، واعتاد المزارعون على زراعته هناك لعقود عديدة، أما بنجر السكر، فهو محصول شتوي يُزرع في شمال الدلتا لتناسب ظروفها المناخية مع متطلبات نمو هذا المحصول.

– قد يتمثل الحل في تطوير نظم الري لمحصول القصب لتقليل مُقنّنه المائي، وبالتالي فواقد استخداماته المائية، مع تقليل المساحات تدريجياً وبما يتناسب مع العمر الافتراضي للمصانع الحالية واستبدالها تدريجياً بمصانع أخرى لاستخراج السكر من البنجر.

وفيما يخص محاصيل الألياف، تُبدِي الخطة اهتماماً كبيراً بزراعة القطن، وتستهدف زيادة المساحة المنزرعة منه لتتصاعد إلى ٤٠٠ ألف فدان في العام الأول من الخطة، ثم تتسع تدريجياً لتصل إلى نصف مليون فدان بنهاية الخطة مقارنةً بنحو ٢١٧ ألف فدان عام ٢٠١٧/١٦، هذا بالإضافة إلى تحسين إنتاجية الفدان من ١,٣ طناً إلى ١,٥ طناً بنهاية الخطة، الأمر الذي يرتفع معه الإنتاج إلي ٥٢٠ ألف طن في العام الأول من الخطة، ويتصاعد تدريجياً ليصل إلي ٧٥٠ ألف طن في نهايتها. ويأتي ذلك تجسيداً لتوجّه الحكومة نحو استكمال تنفيذ الحملات القومية للنهوض بمحصول القطن وتطبيق التوصيّات الفنية واستنباط أصناف عالية الإنتاج من القطن قصير ومتوسط التيلة الذي يُناسب مناخ محافظات الصعيد ويكون أكثر ملاءمة لمصانع الغزل والنسيج المحلية بأسعار مُنافسة للأقطان القصيرة المستوردة، وإنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن، مع الاستمرار في استنباط الأصناف فائقة الطول والمطلوبة لأغراض التصدير، علي أن يقتصر ذلك علي بعض محافظات الدلتا وطبقاً لتعاقدات مُسبقة مع المستوردين، وعدم السماح بانتقال الأقطان بين المحافظات.

وفي مجال ترشيد استخدامات المياه، من المُستهدف ما يلي:

أ- التوسّع في مساحات الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي بإضافة ٦٠ ألف فدان في عام الخطة لرفع كفاءة الري الحقلي من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ في مساحة ٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠٢٢. وذلك من خلال التحكُم في فتحات الري وتبطين المراوي والمساقي ومداخل الفتحات، مما يُسهم في تحقيق وفر حوالي ١٥% - ٢٠% من مياه الري.

ب-عدم السماح باستخدام نظام الري السطحي أو الري بالغمر في الأراضي الحديثة.

ج- التحوّل التدريجي لنظام ري حدائق الفاكهة بالأراضي القديمة بالوادي والدلتا (حوالي ٧٠٠ ألف فدان) من الري السطحي إلى نظم الري الحديث (الري بالتنقيط).

د- التوسّع في تحلية المياه الجوفية لاستخدامها في الري.

هـ-التوسّع في إنشاء مجالس المياه واتحاد المستخدمين للحفاظ على المياه من الإسراف والتلوّث وضمان وصول المياه بكميات مناسبة وجودة ملائمة لنهايات الترع.

و- تسوية الأرض بالليزر للحصول على الميل المناسب للأرض، ويُمكن أن يوفّر ذلك ما بين ١٥% و ٢٠% من الاحتياجات المائية للمحصول.

ز- تغيير نمط الزراعة في بعض المحاصيل لتحقيق الاستخدام الكفء لمياه الري، مثل اتباع زراعة البرسيم بالطريقة الجافة بدلاً من الطريقة اللامعة مما يوفّر حوالي ٣٣٠-٤٢٠ م^3/فدان.

ح- استخدام نظام الري التبادلي لخطوط الزراعة، بحيث يتم ري نصف عدد الخطوط، وري النصف الآخر عن طريق الرشح أو النشع، وهو ما يُمكن أن يوفّر نحو ٢٠% من الاحتياجات المائية للمحصول.

ط- تقييد المساحات المنزرعة بالمحاصيل شرِهة الاستخدام للمياه، خاصة الأرز بتقليص المساحة من ١,٣ مليون عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧٢٤ ألف فدان عام ٢٠١٩/١٨، علاوة على استنباط أصناف مبكّرة النُضج، والأرز الهجين، مما يوفّر ٢٣٠٠ متر مكعب من المياه للفدان بنسبة وفر ٣٥٪[١]، وكذلك الأصناف قصيرة العُمر من الذرة والقمح والفول البلدي مما يوفّر في مجموعه نحو ٢,٨ مليار متر مكعب/سنة من المياه [جدول رقم(٧/٤)].

جدول رقم (٧/٤)

برنامج استنباط أصناف مُبكّرة النُضج لترشيد استخدامات المياه

المحصول – البرنامج	المساحة (بالألف فدان)	الوفر في المياه (مليون م٣/سنة)
أولاً: الأرز الاستمرار في استنباط أصناف وهجن أرز عالية الإنتاج ومتحمّلة للظروف المعاكسة وذات عمر قصير (١٢٥-١٣٥ يوماً) بدلاً من (١٦٥ يوماً) مُبكّرة عن الأصناف القديمة بحوالي (٣٠-٤٠ يوماً).	٧٠٠	١٤٠٠
ثانياً: الذرة استنباط هجن فردية وثلاثية من الذرة البيضاء والصفراء مُبكّرة النضج بعد ١٠٥ يوماً بدلاً من ١٣٠ يوماً مما يؤدي إلى توفير رية على الأقل	١٢٥٠	٦٠٠
ثالثاً: القمح استنباط أصناف من القمح مبكرة النضج يتم حصادها من النصف الثاني من إبريل بدلاً من الأصناف القديمة التي كانت تحصد في أواخر مايو مما يؤدي إلى توفير رية من ريات القمح	٢٠٠٠	٨٠٠
رابعاً: الفول البلدي استنباط أصناف من الفول (وبعض المحاصيل البقولية الأخرى) ذات احتياجات مائية قليلة	١٢٠	٤٨
الإجمالي	**٤٠٧٠**	**٢٨٤٨**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

١ يُمثل محصول الأرز مشكلة حقيقية يُواجهها المسئولون عن إدارة شبكة الري سنوياً، حيث أنه مع تحرير أسعار المحاصيل الزراعية أصبح الأرز من المحاصيل المُربحة للمزارعين مما ترتب عليه زيادة أعداد المُخالفين عاماً بعد آخر.

هذا بالإضافة إلى زراعة القمح والفول البلدي على مصاطب، مما يؤدي إلى توفير حوالي ٢٠٪ من الاستهلاك المائي الكلي، فضلاً عن توفير معدل التقاوي المستخدمة وزيادة كفاءة استخدام الأسمدة، وخاصة السماد الأزوتي، وزيادة التفريع وحجم السنابل (في حالة القمح).

ومن ناحية أخرى، تستهدف الخطة التوسّع في زراعة المحاصيل ذات المُقنّنات المائية القليلة والتي تتحمّل ظروف الجفاف وملوحة التربة والحرارة العالية في المناطق الصحراوية، أي الحاصلات التي تتصف بخصائص تتوافق والبيئة الصحراوية وتتمتّع بميزة نسبية من شأنها زيادة قيمتها السوقية وتنامي الطلب عليها، مع إمكانيات التصدير للأسواق الخارجية، مثل زراعات الشعيروالخضر والزيتون والتين والنخيل والمحاصيل الزيتية والنباتات الطبية والعطرية التي تجود زراعتها بالأراضي الصحراوية وتتسم بارتفاع إنتاجيتها، وكذلك التوجّه نحو زراعة نباتات مُستحدثة تعتمد على موارد مائية غير مُستغلة، مثل زراعة "الهوهوبا" و"الجاتروفا" على مياه الصرف الصحي، ونبات "الكينوا" على الندى.[١]

<u>وفي مجال توفير الأمن الغذائي والحد من الاستيراد،</u> من المُستهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية، مثل محاصيل الحبوب من ٧٦ ٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٨٠٪ في الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة ثم إلى ٨٥٪ في نهايتها، ومجموعه البقوليات ٢١٪ إلى ٢٥٪ ثم إلى ٣٠٪ في نهاية الخطة [جدول رقم(٨/٤)]، وكذلك التصاعد التدريجي في نسبة الاكتفاء

[١] يتسم نبات "الهوهوبا" بقِلّة احتياجاته المائية (١٢٠-٦٠٠ مم/سنة) من الأمطار، والقدرة الكبيرة على تحمّل العطش وعدم الري لفترة طويلة تتجاوز العام، كما أن له قدرة عالية على تحمّل الملوحة لدرجة ٣٠٠٠ جزء في المليون دون التأثير على الإنتاج، ولا يحتاج إلى رعاية كبيرة من حيث التسميد والتقليم والخدمة ومقاومة الأمراض والحشرات. وعلاوة على ذلك، يتصف نبات "الهوهوبا" بارتفاع العائد الاقتصادي وبكثافة العمل حيث لا يحتاج إلى خبرات وتخصّصات معيّنة، فضلاً عن إمكانية زراعته على مياه الصرف الصحي المعالجة. وتتعدّد استخدامات زيت "الهوهوبا" في الصناعة عامة، وفي صناعة البتروكيماويات خاصة. وعلى ذلك، يمكن التوسّع في زراعة مساحات كبيرة من الصحراء المصرية بأشجار "الهوهوبا" وتحويلها إلى غابات مُنتجة مما يساعد على إقامة مجتمعات زراعية/صناعية حديثة، ويمكن تخصيص نحو ٢٠ ألف فدان بالصحراء الغربية لزراعة نبات الهوهوبا تُروى بمياه الصرف المُعالجة لإنتاج زيت "الهوهوبا" وتصنيعه ليكون زيوتاً صناعية أو زيوت محرّكات أو إضافتها أو وقود في إطار منظومة زراعية/صناعية تصديرية متكاملة. وكذلك يُمكن زراعة (١٠) آلاف فدان من شجيرة "الجاتروفا"، وهي مصدر نظيف لإنتاج وقود الديزيل الحيوي Biodiesel المُستخدم في إدارة المحرّكات والآلات والسيارات التي تعمل بالديزل، بالإضافة إلى استخدام هذا النبات المُستحدّث كسياج للمزارع ومصدّات للرياح ولتثبيت الكُثبان الرملية، كما أن كُسب " الجاتروفا" يستخدم كسماد عضوي وفي إنتاج الغاز الحيوي (الميثان). ويُفيد زيت "الجاتروفا" في علاج كثير من الأمراض الجلدية والآلام الروماتيزمية، وتستخدام أوراقه في علاج الأسنان، ويحتوى عصير أوراق "الجاتروفا" على مادة قلوية مضادة للسرطان.

أما نبات "الكينوا" فهو من النباتات التي تنتمي إلى مجموعة السبانخ، ويُعد بديلاً غذائياً للأرز والبطاطس، ويتسم بارتفاع القيمة الغذائية، وتدخل بذوره في صناعة الصابون ومُستحضرات غسيل الشعر. ونظراً لمواءمة زراعة هذا النبات على الندى، وهو مورد مائي غير مستغل بالساحل الشمالي الغربي، فيُمكن زراعته بمنطقة سيدي برّاني بالصحراء الغربية على مساحة ٥٠٠ فدان كمشروع رائد يكون قابلاً للتكرار في مناطق أخرى.

الذاتي للمحاصيل الزيتية من ٥٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٧٪ في العام الأول ثم إلى ٩٪ في العام الثاني و ٢١٪ العام الثالث وصولاً إلى ١٥٪ بنهاية الخطة. وبالنسبة للمحاصيل السكرية التي تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي منها حالياً ٨٠٪، من المُستهدف رفعها إلى ٨٥٪ خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة، ثم إلى ٨٨٪ في العام الأخير منها.

وفيما يخص التصدير الزراعي، من المُستهدف زيادة قيمة الحاصلات الزراعية الموجّهة للتصدير بشكل تدريجي لتصل إلى ١٠٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بحوالي ٤٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦، وبنسبة زيادة ١٣٥٪، مما يُعزّز دور قطاع الزراعة في تحسين الميزان التجاري [شكل رقم (٤/٤)].

شكل رقم (٤/٤)

تطوّر الصادرات الزراعية خلال أعوام الخطة مقارنةً بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧

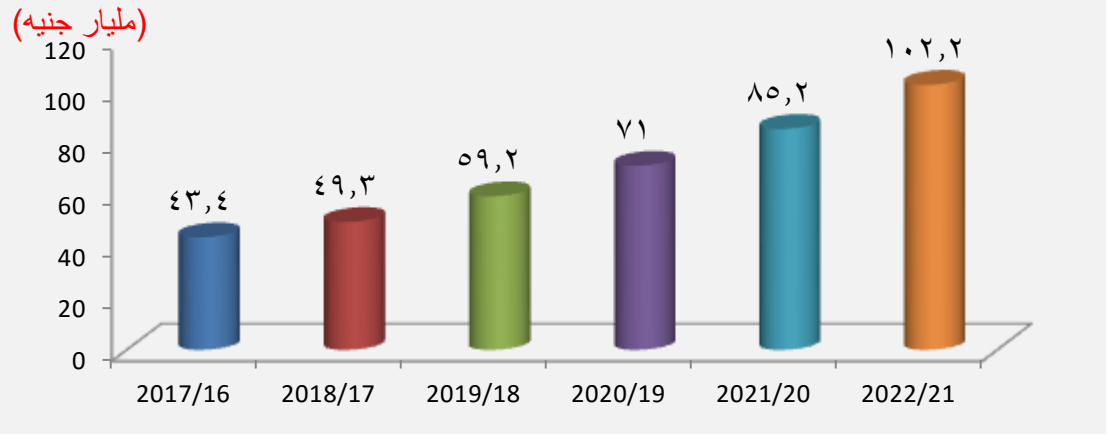

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي هذا الصدد، يُستهدف بالخطة ما يلي: –

- تنمية الحاصلات ذات القدرات التصديرية العالية، مثل الحاصلات البستانية (حيث تصل نسب الاكتفاء الذاتي إلى ١٠٥٪ في حالة الخضروات الطازجة وإلى ١٣٩٪ في حالة الموالح).
- التوسّع في مساحات الأراضي المخصّصة لزراعة الزيتون بنحو ٤٠ ألف فدان لتصل إلى ٢٩٣ ألف فدان مقابل ٢٥٨ ألف فدان في عام ٢٠١٧/١٦، واستكمال زراعة ١٠٠ مليون شجرة زيتون وزيادة عدد الشتلات المعتمدة المطلوبة لخطة التوسّع لتفعيل نظام التعاقد مع المشاتل الحكومية والخاصة.
- زيادة المساحة المنزرعة بالجوافة بمقدار ٣٠ ألف فدان، وتحسين الإنتاجية من ٨,٧ طن / فدان إلى ١٠ طن / فدان.

- التوسّع في إنتاج أصناف نخيل البلح المطلوبة في الأسواق الخارجية، مثل البارحي والمجدول.
- التوسّع في إنتاج الفاصوليا، مما يسمح بزيادة الصادرات السنوية من ٤٥ ألف طن إلى٩٠ ألف طن، وكذلك زيادة الإنتاج من الفلفل لرفع كمية صادراته من ٢٠ ألف طن إلى ١٠٠ ألف طن.
- إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصنيعية تصديرية، مثل الكينوا والكاسافا في المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان.
- تحفيز دخول مزيدٍ من الشركات المصرية – والبالغ عددها حالياً ١٠٠ شركة – مجال تصدير المنتجات الزراعية الطازجة.
- فتح أسواق غير تقليدية لتصدير العنب والموالح والثوم إلى الصين وتايوان وكندا، وإيجاد منافذ للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية ودول حوض النيل لتنمية الصادرات الزراعية البالغة حالياً أكثر من ٥ مليون طن.
- التوسّع في إقامة الصوب الزراعية، على غِرار مشروع "١٠٠ ألف صوبة زراعية".
- التعاون المشترك مع بعض الدول المتقدّمة، مثل ألمانيا، في تنفيذ عدد المشروعات القومية، مثل مشروع إنتاج مليون رأس من الماشية ومشروع الصوب الزراعية، مما يُساعد في زيادة قدرة المنتجات الزراعية المصرية على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.
- تفعيل مشاركة مصر في المعارض الزراعية الدولية، مثل المعرض الزراعي الألماني، والذي يُشكل نافذة هامة لتواجد مصري موسع في أسواق الاتحاد الأوروبي.

اتفاقاً وسلامة المنظومة البيئية ومتطلبات التنمية المستدامة، فإن تنمية القدرة التصديرية تقتضي بالضرورة التوسّع كذلك في الزراعات العضوية من خلال توفير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصدر للأسمدة غير المخلّقة كيماوياً والمسموح باستخدامها في نظم الزراعة العضوية، والعمل على سرعة إصدار قانون الزراعة العضوية، لتعزيز فرص تصدير المنتجات العضوية، وخاصة للاتحاد الأوروبي الذي يؤكد أهمية هذه المنتجات للنفاذ إلى السوق الأوروبي.

وفي مجال تعميق التصنيع الزراعي، تستهدف الخطة نشر التصنيع الزراعي الريفي لتعظيم استفادة المناطق الريفية من القيمة المضافة والارتقاء بمستوي الجودة والسلامة الغذائية، وزيادة قدرة المزارعين على الاندماج في النشاط التصنيعي، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين جودة ومواصفات المنتجات.

وفي هذا السياق، من المُستهدف إصدار قانون مُوحّد لإنتاج وتداول الغذاء، بما يعالج مشكلة ارتفاع نسبة الفاقد والتالف للمجموعات المحصولية. وتتضمّن الخطة تنفيذ مشروعات زراعية صناعية متكاملة بناءً على الميزة النسبية لكل منطقة، وإعداد خريطة استثمارية تتحّدد فيها العناصر والمكوّنات والميزة النسبية لكل منطقة وكذا المناطق المُخصّصة لكل نوع من الاستثمار بما يُسهم في توفير فرص عمل.

ومن المُستهدف إقامة مجتمعات زراعية / صناعية / خدمية متكاملة جديدة علي مساحة ٤١٠ ألف فدان في مناطق امتداد الداخلة وجنوب شرق المنخفض، وغرب المنيا، والفرافرة، وتوشكي، والمغرة، وغرب كوم أمبو والمراشدة. وتتمثل أهم الأنشطة الصناعية / الزراعية المستهدفة في محطات الفرز والتعبئة، ومصانع حفظ المنتجات، واستخلاص الزيوت، وتصنيع الأعلاف من المخلفات، وتصنيع الزيوت والنشا والذرة الصفراء، والعصائر والعجائن، وتصنيع العبوات، وتصنيع المخلفات الزراعية [جدول رقم (٨/٤)]. ويجدر التنويه إلى ضرورة الاهتمام بآليات الترشيد في المياه واستخدام دوائر التبريد المُغلقة وتدوير وإعادة استخدام المياه، والتزام كل وحدة إنتاجية بإقامة محطة مُعالجة خاصة بها.

جدول رقم (٨/٤)
التجمّعات الصناعية الزراعية المُستهدفة بخطة التنمية

المنطقة	النشاط الزراعي	الأنشطة الصناعية والمُكمّلة القائمة على الزراعة	المساحة (ألف فدان)
توشكي	الطماطم	مشاتل لإنتاج التقاوي والشتلات، مصنع لإنتاج الكمبوست، مصنع تجفيف ومركزات وعجائن، مركز تسويق، محطة ميكنة وصيانة، محطة فرز وتعبئة وتبريد.	٥٠
المغرة	الزيتون	مشاتل الإنتاج، معاصر، مصنع لمستلزمات الري، مصنع لإنتاج الكمبوست، مُجمّع وراثي للأصناف، مركز ميكنة زراعية، مصانع تخليل، مصنع لإنتاج العبوات، مصنع لإنتاج الأعلاف من التفلة، مراكز صيانة للماكينات.	١٠٠
غرب المنيا وغرب غرب المنيا	العنب	مشاتل الإنتاج، مصنع لمستلزمات الري وبلاستك التغطية، مراكز صيانة للجرّارات وآلات الرش، مصنع لإنتاج العبوات، مصانع للتجفيف لإنتاج الزبيب (٥٠ مصنعاً)، محطات للتعبئة للتبريد والفرز، تسويق، مصانع لإنتاج عصائر ومركزات، مصنع لإنتاج السماد العضوي (الكمبوست).	٥٠

المنطقة	النشاط الزراعي	الأنشطة الصناعية والمُكمّلة القائمة على الزراعة	المساحة (ألف فدان)
	الثوم والبصل	مشاتل معتمدة، مركز ميكنة وصيانة، مصانع تجفيف وتعبئة وفرز، مركز تسويق، مركز تدريب.	٥٠
	النباتات الطبية والعطرية	مشاتل لإنتاج التقاوي، مراكز مكينة زراعية (زراعة وحصاد)، مصنع أدوية، مصانع تجفيف وتعبئة (٥٠ مصنعاً)، مركز تسويق، مصانع عبوات (زجاجية، بلاستيك، كرتون)، مصنع لإنتاج الأسمدة العضوية (الكمبوست) والأعلاف، مصانع منتجات طبية وعطرية.	٥٠
	بنجر سكر	تدوير المخلفات، مصانع إنتاج العبوات، مركز تسويق، مركز تدريب، مصانع الاستخلاص، مركز ميكنة وصيانة.	٥٠
امتداد الداخلة وجنوب شرق المنخفض	تمور	مشاتل لإنتاج الشتلات، محطات تبريد وتعبئة، مصانع تجفيف وتعبئة، مركز تسويق، مركز صيانة الآلات والمعدات، مصنع لإنتاج (الكمبوست)، محطة ميكنة، إنتاج مركزات.	٢٠
الفرافرة القديمة	البطاطس	مصانع لإنتاج (الشيبسي – بودرة دقيق البطاطس ونصف المقلية)، مخازن مبردة للتقاوي (نولات)، مركز ميكنة (عزّاقات – سطارات – آلات حصاد) محطة فرز وتعبئة، مراكز ميكنة وصيانة، مصنع للعبوات (أجوله – عبوات بلاستيك).	٢٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي هذا السياق أيضاً واتفاقاً ومفهوم التنمية المستدامة، تطرح خطة التنمية الانتشار المركز للأنشطة في مناطق تنمية متكاملة، في إطار مفهوم النطاق الحيوي "Bio-Region" والذي يسمح بالإدارة الكفء للموارد الأرضية والمائية وبما يكفُل الحد من هدر الموارد أو الاستنزاف السريع، وحمايتها من مظاهر التلوّث. فهذا الإطار الفكري تتجلّى ملامحه في الآتي:

- التوافق مع التنمية المستدامة، بما يعني تجنّب أنماط التنمية الصناعية التي تقوم على الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية من ثروات تعدينية وبترولية ومراعي طبيعية وأراضي زراعية وآبار مياه ومحميّات وشواطئ ومصائد بحرية.
- إعادة اكتشاف الموارد المتجدّدة، بمعنى إمكانية استخدامها عبر دورات حياة متتالية.
- الاستخدام الأقصى للميزات الاستراتيجية في التفرّد الإيكولوجي في المنطقة، وهو ما يعني التعرّف على الخصوصيات الإيكولوجية للمنطقة، مثل الزراعة على مياه المطر دون استخدام للمبيدات أو المُخصّبات، والتي يُمكن استخدامها لإنتاج مُنتجات عضوية قابلة

للتصدير، وكذلك مكوّنات الغطاء النباتي الطبيعي "Flora" بما في ذلك المحميّات الطبيعية ومحاولة بلورة أنشطة اقتصادية تقوم على الحصاد المُستدام "Sustainable Harvesting" لهذه المكوّنات، مما يُهيّئ فرصاً لإنتاج مُنتجات طبيعية غير تقليدية، مثل العقاقير الطبية والزيوت النباتية والأصباغ الطبيعية والشمع الطبيعي والصمغ، استغلالاً للميزات الاستراتيجية للنسق الإيكولوجي لمنطقة الدراسة.

- تبنّي فكرة النطاق الحيوي والذي يتعامل مع كافة إمكانات النبات، ويؤدي إلى قيام مجموعة متكاملة من الأنشطة والصناعات بلا مخلّفات، مما يُحقّق أعلى قيمة مُضافة من خلال الاستفادة الكاملة من سلسلة القيمة المُضافة "Value Chain" [إطار رقم (٢/٤) ورقم (٣/٤)].

إطار رقم (٢/٤)
مبدأ الاستفادة الشاملة من المورد النباتي (نموذج النخيل)

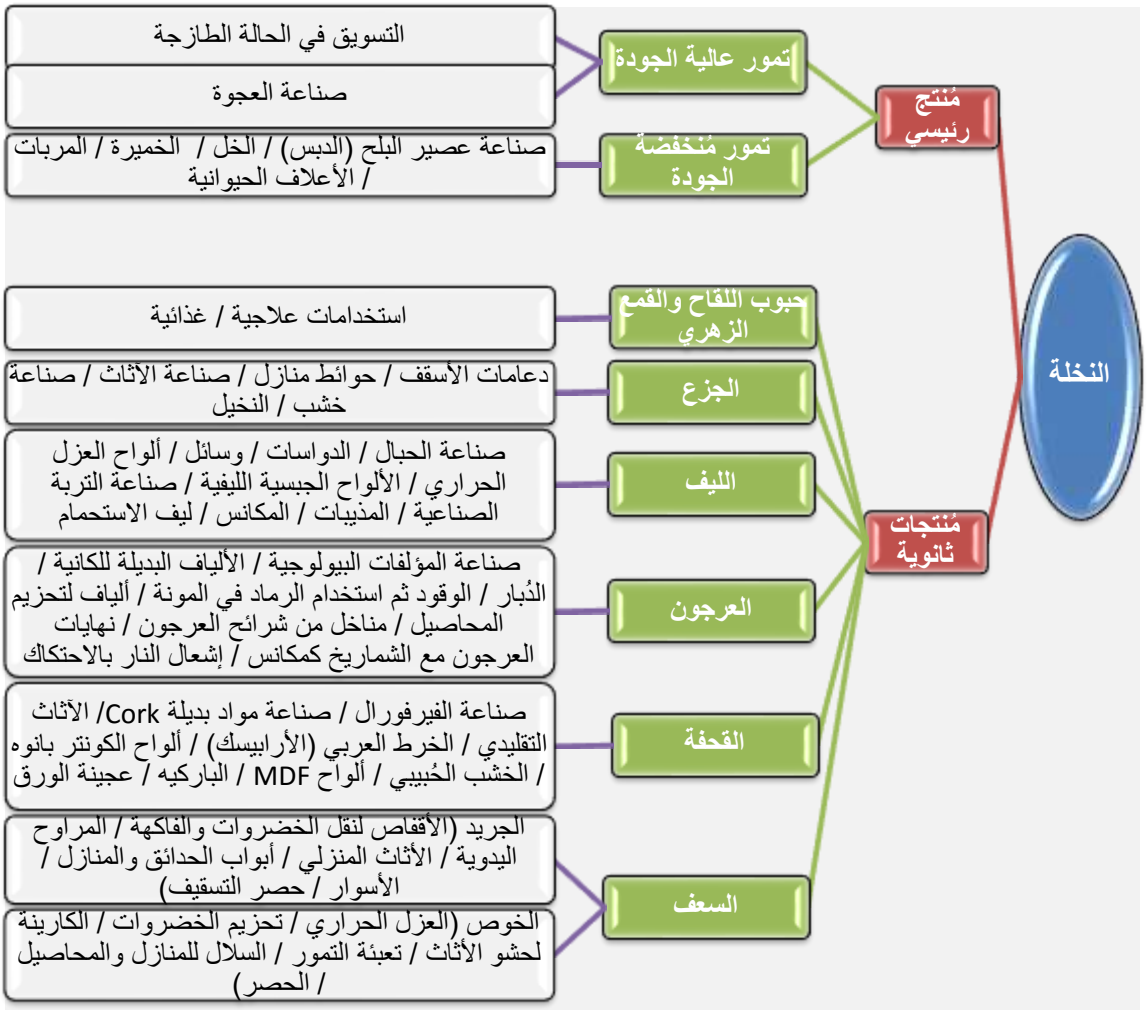

إطار رقم (٣/٤)

مبدأ الاستفادة الكاملة من المورد النباتي (شجرة الهوهوبا)

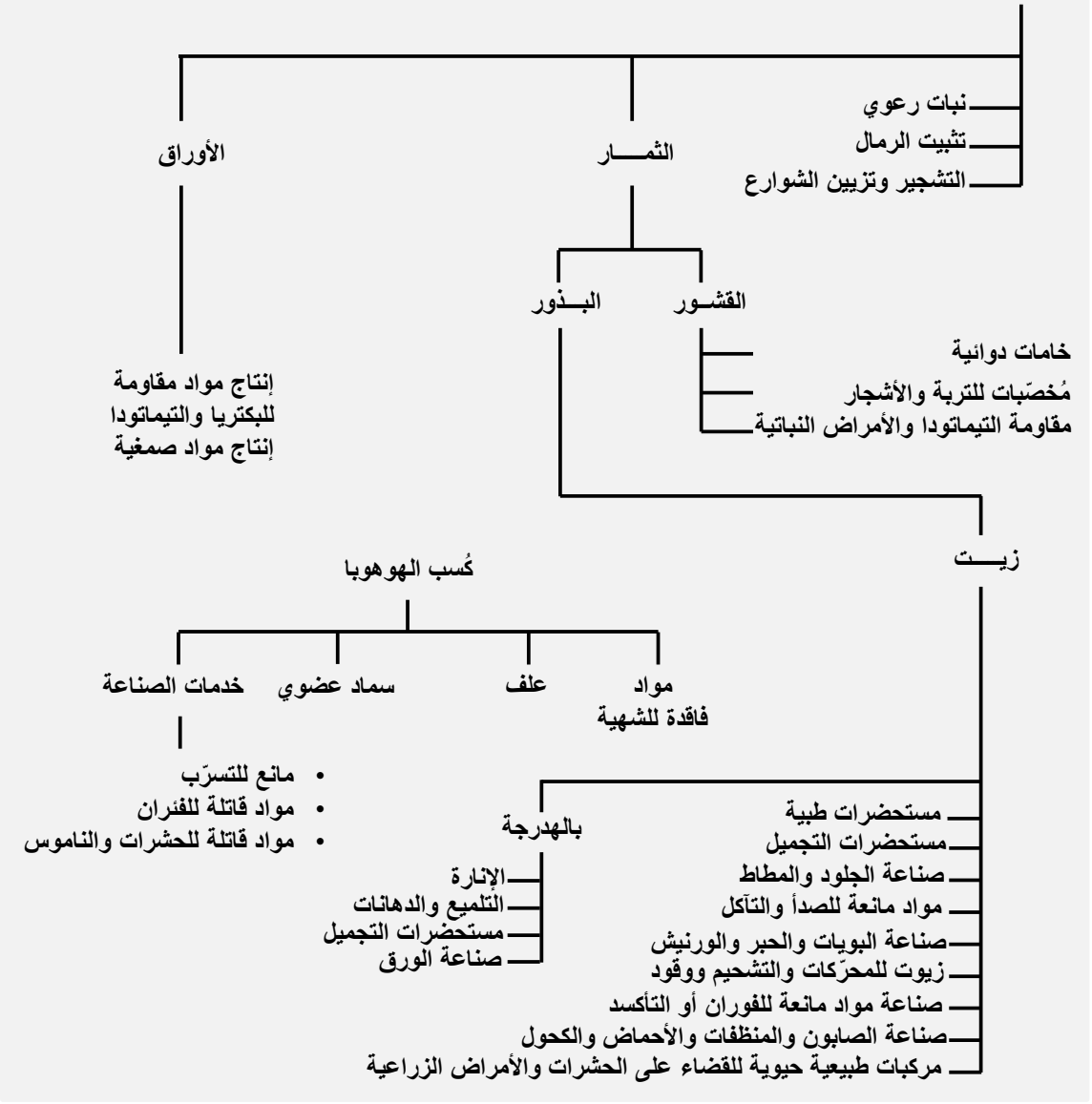

<u>وفي مجال الاستثمار الزراعي بالخارج في دول حوض نهر النيل</u>، في ظل استهداف الخطة الاستفادة من المزايا النسبية الزراعية المتوفرة في بعض الدول الإفريقية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وبذات الوقت توطيد العلاقات مع هذه الدول، تتبنى الخطة برنامجاً لاستزراع مساحات خارج الحدود المصرية تُقدّر بنحو ١,١ مليون فدان في كلٍ من الكونغو برازافيل وتشاد وغينيا بيساو، حيث يتوفّر بهذه الدول الثلاث مياه تُقدّر بنحو ٥ مليار متر مكعب.

وتتوزع المساحات المُستهدف استزراعها على النحو التالي:

الدولة	المساحة	أهم المحاصيل
تشاد	٥٠٠	أرز – ذرة – قصب السكر – زهرة الشمس
الكونغو برازافيل	٤٠٠	ذرة – أرز – فول الصويا – قصب السكر
غينيا بيساو	٢٠٠	الذرة – الفول البلدي

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي مجال الثروة الحيوانية، تستهدف الخطة زيادة الإنتاج من ٩٥٠ ألف طن عام ١٦/ ٢٠١٧ إلى ١,٢٧ مليون طن في عام ٢٠١٩/١٨ ثم إلى ١,٧٥ مليون طن بنهاية الخطة مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٧٩٪ إلى ٨٢٪ في عام ٢١/ ٢٠٢٢، وكذلك زيادة الإنتاج المحلي من الألبان من نحو ٦ مليون طن عام ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٧,٨ مليون طن ثم إلى ١٠,٥ مليون طن في العام الأول والعام الأخير من الخطة على التوالي مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٩٠٪ إلى ٩٩٪ بنهاية الخطة. ويتضمن الجدول رقم (٩/٤) بعض البيانات الخاصة بتطوّر الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء والألبان.

جدول رقم (٩/٤)

تطوّر الإنتاج من اللحوم الحمراء والألبان

البيـــــان	١٤/ ٢٠١٥	١٥/ ٢٠١٦	١٦/ ٢٠١٧	١٧/ ٢٠١٨ (متوقع)	١٨/ ٢٠١٩ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (نهاية الخطة)
حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء (١٠٠٠ طن)	٧٩٣	٧٨٨	٩٥٠	١١٠٠	١٢٧٠	١٧٥٠
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (٪)	٥٦,٣	٦٧,٧	٧٩	٨٠	٨٠	٨٢
حجم الإنتاج المحلي من الألبان (١٠٠٠ طن)	٤٢٤٥	٥٠٨٨	٥٩٨٨	٦٨٨٨	٧٧٨٨	١٠٤٨٨
نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان (٪)	٧٩,٥	٧٨,٥	٩٠	٩١	٩٣	٩٩
أعداد الحيوانات المنتجة للألبان واللحوم (بالألف)	٢٩٣٨	٢٨٩٩	٢٩٠٠	٣٢٣٣	٤٠٦٦	٦٨٦٥
عدد رؤوس الحيوانات المذبوحة بالمجازر (بالألف)	١٨١٩	١٨١٧	٢٣١٧	٢٨١٧	٣٣١٧	٤٨١٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي هذا السياق، تتضمّن برامج العمل ما يلي:

- رفع القيمة التسويقية للألبان ومنتجاتها، ومقاومة الأمراض الوبائية والمُعدية.
- زيادة نسبة تطبيق تقنيّات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة من ٧٪ إلى ٢٠٪.
- تفعيل مظلة التأمين (صندوق التأمين على الماشية).
- تنشيط التعاونيات في مجال الإنتاج الحيواني واستخدام الأعلاف غير التقليدية.
- إنشاء مجازر ومحاجر نموذجية وإقامة مراكز تجميع الألبان. ومن المُستهدف التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية من ٦٤ مجزراً آلياً ونصف آلي إلى ٢٠٠ مجزر، خاصة في المحافظات ذات الكثافة العالية في الإنتاج.
- توسيع مظلة الاستفادة من المشروع القومي للبتلو، والذي بدأ العمل به في العام المالي ٢٠١٨/١٧، وتم حتى الآن تقديم تمويل قدره ٣٠٠ مليون جنيه في ٢٠ محافظة [إطار رقم (٤/٤)].
- إنشاء نظام متكامل للترقيم وتسجيل الحيوانات.

إطار رقم (٤/٤)

المشروع القومي لإحياء البتلو

- تنفيذًا للقرار الوزاري رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٧، وافقت وزارة المالية على إتاحة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه للبدء في تمويل المشروع القومي لإحياء البتلو في أبريل ٢٠١٧.
- وغطى المشروع ١٧ محافظة في أغسطس ٢٠١٧، وبلغ عدد المستفيدين منه ٦١٨ فردًا، وخُصّص نحو ٧١ مليون جنيه لتمويل شراء رؤوس الماشية، بعدد ٨٠٥٥ رأسًا، و٢٩ مليون جنيه لتمويل عمليات التغذية لعدد ٥٧١٥ رأساً.
- وفي المرحلة الثانية، تم تغطية ٢٠ محافظة، وبلغ عدد المستفيدين نحو ١٥٠٠ فرد وخُصّص للمشروع في إطار مبادرة البنك المركزي نحو (٢٠٠) مليون جنيه، منها ١٤٤ مليون جنيه، لتمويل شراء رؤوس ماشية بلغ عددها ١٥ ألف رأس، و٥٥ مليون جنيه لتمويل تغذية نحو ١١ ألف منها.

- تشجيع إنشاء مزارع تربية الماشية، بحيث يرتفع عدد المزارع المُرخصة من ٤١٨٢ مزرعة عام ٢٠١٨/١٧ إلي نحو ٥٠٥٠ مزرعة بنهاية الخطة [شكل رقم (٥/٤)].

شكل رقم (٥/٤)
تطوّر عدد مزارع تربية الماشية المُرخصة

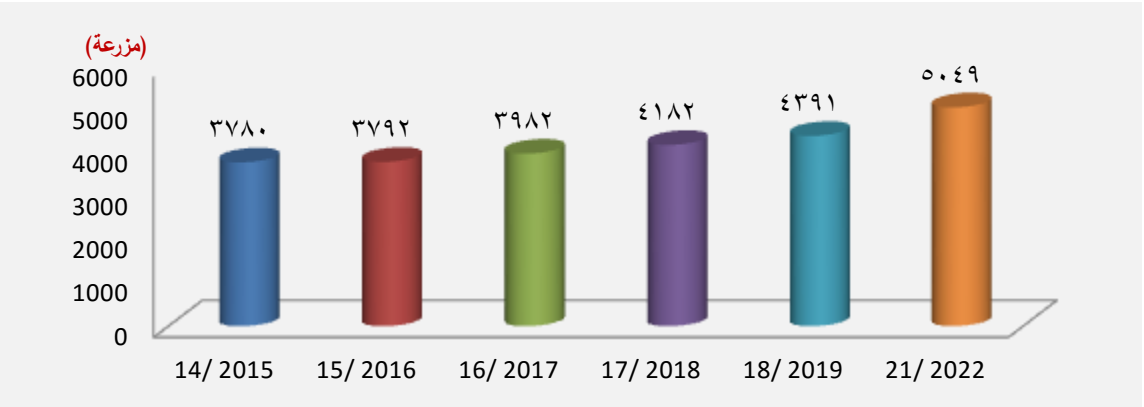

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

<u>وفي مجال تنمية المراعي والثروة الحيوانية بالمناطق الصحراوية</u>، يتضمّن برنامج العمل ما يلي:

- استعادة نمو الغطاء النباتي بتنظيم عمليات الرعي مع تكثيف هذا الغطاء باستخدام الشجيرات الرعوية وترشيد زراعة المنحدرات وإقامة السدود والخزّانات الأرضية لحصاد المياه.
- تنمية الموارد العلفية من خلال حصر المخلّفات الزراعية التقليدية وغير التقليدية والاستفادة من التقنيّات الحديثة في زيادة القيمة الغذائية وتحسين الاستساغة للمصادر العلفية المتاحة بتجفيفها أو عمل السيلاج أو مكعبات غذائية.
- زيادة إنتاج ونوعية النباتات المُستساغة الحولية والمعمّرة للمراعي من خلال حصر الأنواع المنتشرة طبيعياً، وجمع بذور هذه النباتات، وإقامة مشاتل تعتمد على مياه الأمطار بالخزّانات الأرضية، وكذا مزارع لإنتاج نباتات المراعي وإعادة نثر الشجيرات الرعوية الجيّدة، مثل الحلاب والشيح، بجانب القطف والأكاسيا.
- استغلال النباتات الأقل استساغة بعد إجراء بعض المعاملات الخاصة، مثل السيلجة، مع إضافة العناصر المعدنية والبروتين.
- التوسّع في زراعة الشجيرات العلفية في صفوف أراضي الشعير.
- تحسين السلالات المحلية من الأغنام البرقي والماعز، مع التوسّع في إنشاء مراكز الأغنام وإنشاء تعاونيات تسمين الأغنام، وتربية الحِملان الصغيرة (المُبكّرة).

وفيما يخص الثروة الداجنة، تستهدف الخطة زيادة الإنتاج المحلي من بداري التسمين من نحو مليون طن عام ١٦/ ٢٠١٧ إلى ١,١٦ مليون طن بنهاية الخطة، وكذا زيادة الإنتاج المحلي من بيض المائدة من ٥٢٩ طن إلي ٦٧٠ طن في ذات الفترة، مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء إلي نحو ٩٥٪ ويحافظ علي الاكتفاء الذاتي الكامل من بيض المائدة.

وفي هذا الإطار، تتضمّن برامج العمل ما يلي:

- زيادة الطاقة الإنتاجية لبداري التسمين من ٨٠٠ مليون إلى مليار طائر/ السنة.
- تطوير أنظمة الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وجودة وسلامة المنتجات في القطاعين التجاري والريفي.
- إشراك جمعيات المجتمع المدني وشركات الأدوية واللقاحات في برامج التوعية، لاتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء مرض أنفلونزا الطيور وتوفير اللقاحات وإجراء التطوير المستمر وفقاً للتحّورات الفيروسية والخريطة المرضية.
- تشجيع إنشاء روابط وجمعيات متخصّصة تغطي أنواع الإنتاج المختلفة.
- تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل المزارع في المناطق الصحراوية الحديثة.
- زيادة عدد مصانع الأعلاف المُرخصة العاملة من ٢٣٠ مصنعاً عام ١٦/ ٢٠١٧ إلى ٢٥٢ مصنعاً بنهاية الخطة، فضلاً عن تشغيل المصانع المتوقفة حالياً عن الإنتاج.

في مجال تنمية الثروة السمكية، تستهدف الخطة زيادة الإنتاج السمكي من ١,٩ مليون طن عام ١٦/ ٢٠١٧ إلي نحو ٣ مليون طن بنهاية الخطة [شكل رقم (٦/٤)]، بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بنسبة ٧٪ سنوياً، ومن البحيرات بنحو ١٣٪، ومن الاستزراع البحري بنحو ٢٠٪[١].

شكل رقم (٦/٤)
تطوّر الإنتاج السمكي خلال الخطة

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

[١] استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، محور التنمية الزراعية، مارس ٢٠١٨.

وتتضمن برامج العمل ما يلي:

- التوسّع في مشروعات الاستزراع السمكي، وعلي رأسها مشروع الثروة السمكية بمحافظة كفر الشيخ [إطار رقم (٥/٤)]، ومشروعات الاستزراع السمكي في الأقفاص العائمة والمنخفضات اللاحوضية والأحواض الترابية بالساحل الشمالي الغربي، ومنها أيضاً إقامة المزارع السمكية حول محور قناة السويس الجديدة على مساحة إجمالية تبلغ أكثر من (٥٧١٤) فداناً تشمل (٣٨٢٨) حوضاً، وإقامة مزارع سمكية مُكثفة بأم شيحان وبمطار العريش، وإنشاء ١٤٠ قفصاً بحرياً بشمال سيناء، فضلاً عن إنشاء نموذج للمزارع السمكية التكاملية بسيناء على مياه الآبار.

إطار رقم (٥/٤)
المشروع القومي للاستزراع السمكي

- يُعد هذا المشروع أكبر مزرعة سمكية في الشرق الأوسط في منطقة بركة غليون التابعة لمركز مطوبس بكفر الشيخ على مساحة ٢٧٥٠ فداناً بتكلفة ١,٧ مليار جنيه، ويتكون المشروع من مفرخ (أسماك–جمبري) بطاقة (٢٠) مليون إصبعية أسماك بحرية)/ ٢ مليار يرقة جمبري، ومزرعة إنتاج الأسماك البحرية بطاقة إنتاجية (٣٠٠٠) طن أسماك/ دورة تقريباً ، ومزرعة إنتاج الجمبري (٦٥٥) حوضاً للتربية، وأحواض ذات صرف مركزي ومبطنة بشمع بولي إيثيلين على الكثافة بطاقة إنتاجية (٢٠٠٠) طن جمبري/دورة تقريباً، ومزرعة إنتاج أسماك المياه العذبة (٨٣) حوضاً بطاقة إنتاجية (٢٠٠٠ طن)، كما يضم مركز أبحاث وتطوير وتدريب بمساحة (٧٠٠) متر مربع، ويضم مصنع أعلاف الأسماك البحرية على مساحة (١٥١٨) متراً مربعاً بطاقة إنتاجية ١٢٠ ألف طن سنوياً ، ومصنع أعلاف الجمبري على مساحة (٥٦٧) متراً مربعاً بطاقة إنتاجية ٦٠ ألف طن سنوياً، ومصنع عبوات الفوم على مساحة (١٢٠٠) متر مربع لإنتاج عبوات مختلفة الأحجام من الفوم لتداول جميع منتجات الأسماك والجمبري للأسواق الداخلية، والتصدير بطاقة إنتاجية (١٥٠٠/٩٠٠) كيلو جرام / يوم، ومصنع الثلج على مساحة (٤٤٨) متراً، وبطاقة إنتاجية (٤٠) طناً ثلج مجروش /يوم ، و (٢٠) طناً ثلج بلوكات /يوم ، كما يضم المشروع أكبر مصنع تجهيز للأسماك والجمبري في الشرق الأوسط، على مساحة (١٩٦٩٥) متر مربع بطاقة إنتاجية (١٠٠) طن /يوم.

ويتميّز المشروع بالمزايا التالية:

١- زيادة الإنتاج المحلي من الأسماك بنسبة ٧٥٪ لتوفير احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض.
٢- خفض الأسعار في السوق المحلي بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪.
٣- الحد من مشكلة الصيد الجائر في البحر، والحفاظ على الزريعة ببحيرة البرلس.

٤- تنمية الثروة السمكية بإقامة معمل تفريغ لإنتاج الزريعة بمعدل ٢٠ مليون إصبعية من الأسماك البحرية (البوري/الوقار/الدنيس/ القاروص) ومليارى وحدة جمبري.

٥- تطوير الإنتاج السمكي من مجرد منتج أوّلي إلى مرحلة متكاملة من الإنتاج السمكي الصناعي من خلال إنشاء مصنع حديث لتعليب الأسماك وتغليفها ومصنع لإنتاج العلف ومصنع للثلج.

٦- توفير نحو ٥ آلاف فرصة عمل مباشرة و ١٠ آلاف فرصة عمل غير مباشرة.

٧- تدريب العمالة في مجال الثروة السمكية.

- تحسين جودة المنتج السمكي من المصادر المختلفة من خلال خطة شاملة لتحسين المصائد الطبيعية.
- التوسّع في إنشاء المفرخات البحرية لإنتاج الزريعة اللازمة لعمليات الاستزراع السمكي البحري، وسرعة استكمال إنشاء المفرخ البحري الجديد بالكيلو ٢١ بالإسكندرية لإنتاج ٥٠ مليون زريعة.
- تطوير تشريعات الثروة السمكية وتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣.
- إنشاء مزارع سمكية بحرية على ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- إنشاء قاعدة بيانات عن المواقع المتاحة والصالحة لإقامة أقفاص سمكية بحرية.
- تطوير مزرعة مطار النزهة البحري للاستزراع السمكي.
- إعادة صلاحية ملاحة بورفؤاد لرفع إنتاجية الملاحة من الأسماك.
- تطوير الماكينات والتانكات في قطاع المصائد البحرية للشركة المصرية للصيد.

وفيما يخص مستهدفات الخطة لقطاع الري

تتضمّن محاور العمل البرامج والمشروعات التالية:

المحور الأول: ترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة البنية القومية للري والصرف.

من خلال ما يلي:

- تكثيف العمل بمشروعات تطهير ونزع الحشائش وتأهيل الجسور والترع، وصيانة أفمام الترع والحجوزات.
- صيانة وإنشاء القناطر الكبرى بما يشمل مجموعة قناطر ديروط، وصيانة عددٍ من القناطر القديمة وتدعيم عددٍ من القناطر، مثل زفتى والمنصورية وإدفينا وطما وفرع دمياط ورشيد ونجع حمادي وإسنا.
- إنشاء ٣٠ كوبري، وتأهيل ترعة الإسماعيلية للملاحة النهرية.

- استكمال تنفيذ البنية الأساسية للري والصرف والمآخذ وأعمال إنشاء قرى التوطين بمنطقة سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق ورابعة وبئر العبد، وتوشكى.
- تنمية وتطوير مجرى نهر النيل بأطوال تصل ٢٠٠ كم.
- البدء في تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية على زمام ٣٠٠ ألف فدان في محافظتي البحيرة وكفر الشيخ.
- تحويل ٥٠ ألف فدان من ري بالغمر إلى ري بالتنقيط.
- إحلال وتجديد ٤٠ محطة ري وصرف.
- تطوير شبكات المصارف المُغطاة في مساحة ٤٨٠ ألف فدان.
- توسيع وتعميق وتأهيل المصارف العمومية المكشوفة في زمام ١٠ آلاف فدان سنوياً.
- تنفيذ أعمال تأهيل الشبكات والمساقي ضمن أعمال تطوير الري بزمام ٢٠٧ ألف فدان، منها تطوير الأعمال بزمام ٥٠ ألف فدان في كلٍ من الإسكندرية على ترعة النصر، والوادي الجديد بواحة الداخلة، وبزمام ٥٢ ألف فدان على ترعة الرمادي بالأقصر، وزمام ٥٥ ألف فدان على ترعة سري بالمنيا.

المحور الثاني: تنمية الموارد المائية

وذلك من خلال ما يلي:

- تنفيذ المرحلة الثانية من أعمال مشروعات الحماية من أخطار السيول في محافظات الصعيد والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء.
- تنمية المياه الجوفية من خلال تشغيل ٤٥٠ بئراً بالطاقة الشمسية، وحفر حوالي ٢٠٠ بئر جديدة بالخارجة ودرب الأربعين والداخلة وشرق العوينات ووسط سيناء.
- إنشاء ٧١ محطة رفع، و ٥٠ مغذياً لإعادة استخدام حوالي ٤ مليار م^{٣} سنوياً من مياه الصرف الزراعي.
- إعادة استخدام ١,٨ مليار م^{٣} سنوياً من مصرف بحر البقر.
- إعادة استخدام ٥٥٠ مليون م^{٣} سنوياً من مصرف المحسمة عبر سحارة المحسمة لري ٥٠ ألف فدان شرق القناة.
- إحياء مشروع قناة جونجلي لتوفير ٧ مليار م^{٣} سنوياً من المياه.

المحور الثالث: الحد من التلوث وتحسين نوعية المياه.

- يشمل تحسين نوعية المياه من بعض المصارف الملوثة التي تصب مباشرةً في النيل، مثل مصارف: عمر بك بمحافظة الغربية، والخضراوية بمحافظة المنوفية، وكوتشنر بمحافظة الغربية وكفر الشيخ والدقهلية، وبحر البقر بمحافظات الشرقية والقليوبية وبورسعيد، وكيما بأسوان، والرهاوي بالجيزة، والمحيط بمحافظتي بني سويف والجيزة، والعموم بمحافظتي البحيرة والإسكندرية.

المحور الرابع: تهيئة البيئة المناسبة والتعامل مع التغييرات المناخية.

وذلك من خلال ما يلي:

- إصدار قانون الموارد المائية والري الجديد بهدف القضاء على التعديات على المجاري المائية بكافة أشكالها ومواجهة تلويث المجاري المائية بكافة صورها مع استغلال منافع الري في شكل جمالي وحضاري واقتصادي.
- تعديل اللائحة التنفيذية للقانون (٤٨) لسنة ١٩٨٢ والقانون (٤) لسنة ١٩٩٤ بهدف القضاء على مظاهر تلوث المجاري المائية وتحسين إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة.
- إنشاء شركة قابضة للموارد المائية على مستوى الجمهورية.
- تنفيذ أعمال حماية الشواطئ بساحل رشيد، وساحل مدينة الإسكندرية، وتطوير شواطئ مرسى مطروح.

الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة والري عام ٢٠١٩/١٨

تستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) بقطاع الزراعة وبحيث تصل في العام الأول (٢٠١٩/١٨) إلى حوالي ٣٤,٢ مليار جنيه، بنسبة نمو حوالي ٣٥٪. وتُشكل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٨٢٪ في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية [شكل رقم (٧/٤)].

شكل رقم (٧/٤)
تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة

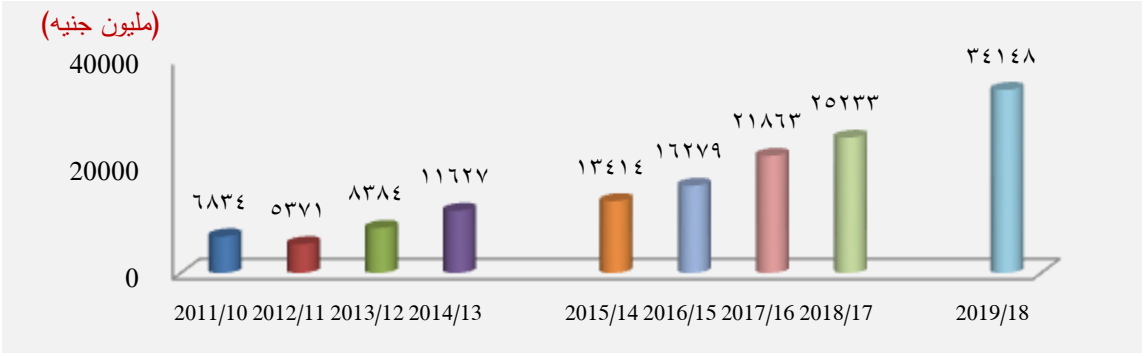

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العامة والبالغة ٦,١٨ مليار جنيه، فيخص الاستثمارات الحكومية منها نحو ٥,٦ مليار جنيه بنسبة (٩١٪) في حين تُشكل استثمارات الهيئات الاقتصادية نسبة ٩٪.

ومن المُستهدف توجيه الاستثمارات العامة لتنفيذ مجموعة من البرامج الداعمة للقطاع الزراعي.

ومن أهمها ما يلي:

التوسّع في مساحة الأراضي الزراعية:

١- توجيه ٩٩٥ مليون جنيه لتطوير محطات الرفع، منها ٣٥٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء محطتي طلمبات رفع على مصرف المحسمة غرب قناة السويس بمحافظة الإسماعيلية.

٢- تخصيص ٣٢٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع إنشاء سحّارة جديدة أسفل قناتي السويس القديمة والجديدة بمحافظة الإسماعيلية لنقل مياه مصرف المحسمة إلى شرق القناة.

٣- رصد ٢٥٩ مليون جنيه لاستكمال إنشاء عدد (١٠٠) محطة رفع لخلط المياه النيلية.

٤- تخصيص حوالي ١٠٥ مليون جنيه لاستكمال أعمال النموذج الهيدروليكي لإنشاء مجموعة قناطر ديروط الجديدة، وتستهدف خدمة ١,٥ مليون فدان في خمس محافظات (أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، الجيزة).

٥- رصد ٢٠٠ مليون جنيه لتطوير منظومة الإرشاد الزراعي، منها ٧٥ مليون جنيه لنهو تنفيذ مشروع إنشاء ١٣ تجمّعاً زراعياً تنموياً بمحافظتي شمال وجنوب سيناء (٥٥١٠ فداناً، يخدم ٥٥١ أسرة)، وحوالي ٨٧,٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة.

٦- تخصيص ١٦٠ مليون جنيه لمشروعات البنية القومية لتنمية شمال سيناء.

٧- رصد ١٠٠ مليون جنيه – من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – لاستكمال البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح بالواحات البحرية.

٨- توجيه هيئة الأوقاف استثمارات بحوالي ٧٤ مليون جنيه لمشروعات تنمية زراعية تتضمن تطوير ٧٥ بئراً بتكلفة ٤٠ مليون جنيه، واستكمال مشروع زراعة ١٠٠ فدان بوادي العلاقي بنبات "الجاتروفا" المُستخدم لتوليد الوقود الحيوي.

ميكنة منظومة الحيازة الزراعية:

- توجيه ٨٧,٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية، وبناء قاعدة بيانات الحائزين، وتوفير بيانات مُدقّقة تساعد في متابعة برامج التنمية الزراعية.

ترشيد استهلاك المياه:

- توجيه ٣٠٠ مليون جنيه لزراعة القمح على المصاطب في مساحة ١,٥ مليون فدان مما يؤدي إلى توفير ٥٠٠ م^{٣} مياه للفدان سنوياً، بإجمالي ٧٥٠ مليون م^{٣}/سنة.
- تخصيص ٢٧٥ مليون جنيه للري الحقلي لمساحة ٦٠ ألف فدان بحيث يتم نهو مشروع الري الحقلي بالمحافظات مع بلوغ مساحة الأراضي المستفيدة حوالي ٢٦١ ألف فدان بنهاية عام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)
تطوّر مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي

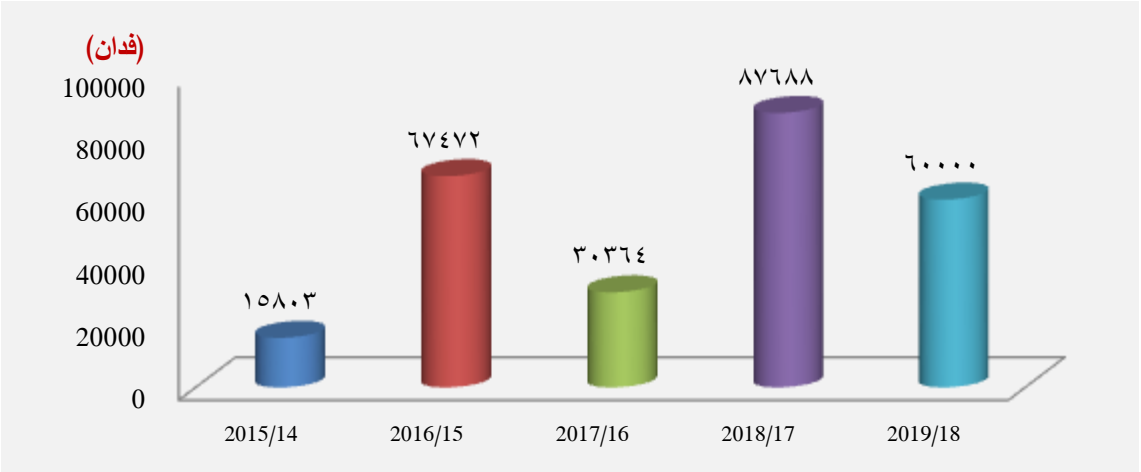

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

تطوير المجاري المائية:

- تخصيص ١٥٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول، و ١٣٩ مليون جنيه أخرى لاستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول.
- توجيه ٤٤٠ مليون جنيه لإنشاء وتدعيم الترع القومية والرئيسية، منها ١٧٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء كباري وأعمال صناعية وحماية البنية الأساسية من أخطار السيول بمحافظتي قنا والأقصر.
- تخصيص ١٣٥ مليون جنيه لمشروعات تطوير السد العالي وخزّان أسوان.
- توجيه ٧٢ مليون جنيه لاستكمال تدعيم ترعة وادى الصعايدة بأسوان.
- تخصيص ٦٥ مليون جنيه لاستكمال إنشاء قناطر أسيوط الجديدة ومحطاتها الكهرومائية.

آليات التنفيذ والمتابعة والتقويم

حتى تتحقق المستهدفات سالفة الذكر، يتعيّن توفير آلية تنفيذ فاعلة ونظام متابعة وتقويم كفء. فنظراً للتشابك المؤسسي لآليات التنفيذ، فإن الأمر يتطلب تشكيل لجنة فنية أو عِدّة لجان تضطلع بإجراء الدراسات التفصيلية لهذه الآليات، بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة بما يضمن الشمولية والتنسيق، فضلاً عن إنشاء ثلاث وحدات فنية مُتخصّصة، وذلك على النحو التالي:

- وحدة للمتابعة والتقييم، تتولى مراقبة أداء الخطة ومُقارنة النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة.
- وحدة للسياسات الزراعية، تختص بتحليل وصياغة السياسات بالتعاون مع الجهات المعنية.
- وحدة الإنذار المُبكّر لإدارة الأزمات، وتعني بمتابعة التغيّرات التي تطرأ على الساحتين الدولية والإقليمية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيّف والتعامل معها.

٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع الصناعة قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر، حيث يتسم بارتفاع الإنتاجية نسبياً وتنامي القدرة التصديرية والعلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء من حيث الارتباطات الخلفية في قطاعي الزراعة والنقل وغيرهما من القطاعات المُغذية، أو الارتباطات الأمامية مع الأنشطة المعتمدة علي مُخرجات الصناعة، وعلي رأسها قطاعات النقل والتخزين والتشييد والتجارة الداخلية والخارجية... إلخ، فضلاً عن الدور الحيوي للصناعة في النهوض بمستويات التشغيل، وخاصة في المشروعات الصغيرة والصناعات كثيفة العمل، وفي تيسير نقل التكنولوجيا الحديثة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعميق التصنيع المحلي، وتحقيق الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية وما يلحق بها من تجمعات عمرانية.

وفي الوقت الحاضر، يُسهم القطاع الصناعي بنحو ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي، ويضم نحو ٣٧ ألف منشأة صناعية مسجلة رسمياً، كما يوظف القطاع نحو ١٥% من جملة المشتغلين، بخلاف العاملين في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والذي يتراوح عددهم ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ ألف فرد، وكذلك تمثل الصادرات الصناعية حوالي ٨٠% من جملة الصادرات غير البترولية.

التحديات الراهنة

برغم الدور التنموي الذي تلعبه الصناعة – في ظل توفر مقوماتها – إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تحول دون الاستغلال الكامل لإمكاناتها الإنمائية.

ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

- ضرورة الارتفاع بمعدل النمو الصناعي إلي ما لا يقل عن ١٠% سنوياً لتمكين الصناعة من أداء دورها لبلوغ معدل نمو اقتصادي ٧% – ٨% سنوياً، وهو ما يربو علي ثلاثة أمثال معدل النمو الصناعي المُحقق عام ١٦/ ٢٠١٧، وضِعف المعدل المتوقع عام ٢٠١٨/١٧ والمُقدّر بنحو ٥%.
- اعتماد الكيان الصناعي علي الأنشطة التي تتوفر مُدخلاتها الرئيسية، كالصناعات النسيجية والغذائية اعتماداً علي مُخرجات الزراعة، والصناعات المعدنية والبترولية ارتكازاً علي الأنشطة الاستخراجية، الأمر الذي يجعلها مُتخصصة في الصناعات المعتمدة علي الموارد الطبيعية Resource-based Industries، وهي صناعات منخفضة الإنتاجية

والقيمة المُضافة وذات مكون تكنولوجي منخفض، ويرتبط نموها بأداء القطاعات الأولية المُغذية، ودرجة توفر الخامات، كما أن هذا التركز الصناعي يحول دون توسيع القاعدة الصناعية للخروج من نطاق الصناعات "الأولية" إلي الصناعات متوسطة وعالية التقنية، مثل الصناعات الإلكترونية بكافة أنواعها، وتلك المرتبطة بالهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والتي تتطلب بدورها تطوير المراكز البحثية وتبادل الخبرات في مجال بحث وتطوير التقنية الصناعية، وتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني.

- انخفاض القدرة التنافسية الدولية للصناعات المصرية، مما يجعلها محصورة في عدد محدود منها تحظي بميزة تنافسية (صناعات غذائية ونسجية وأسمدة وبعض الصناعات المعدنية)، الأمر الذي يحول بالتالي دون تعظيم إسهامات الصناعة في النشاط التصديري، ومن ثم التخفيف من عجز الميزان التجاري.
- الحاجة إلي بناء القدرات الوطنية القادرة علي التعامل مع مستجدات العصر في مجال العلم والمعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتها الصناعية، وتطوير مُخرجات التعليم الجامعي والعالي بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تعزيز القدرات التكنولوجية من خلال مراكز تحديث الصناعة، ومراكز البحث العلمي، ومراكز نقل التكنولوجيا ... إلخ.
- ضعف العلاقات التشابكية والترابطية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمشروعات الصناعية المتوسطة وكبيرة الحجم، وذلك رغم أهمية الصناعات الصغيرة من منظور التشغيل، وتحسين مستويات للفئات منخفضة الدخل.
- التوقف الجزئي أو الكلي لبعض المصانع والتي يُقدر عددها بنحو ١٨٠٠ مصنع.
- التركز الصناعي الشديد في القاهرة الكبرى والإسكندرية وبعض عواصم المحافظات وفقاً لمعايير حجم السوق، ولتوفر خدمات البنية الأساسية الداعمة للصناعة، وهو ما يعني اختلال الخريطة الصناعية لمصر وعدم الاستفادة بصورة مناسبة من إمكانات التنمية الصناعية بمحافظات الصعيد وبالمناطق الواعدة الأخرى في الوادي الجديد وسيناء والصحراء الغربية والشرقية.
- انخفاض نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير مما يعوق جهود الابتكار وتنمية القدرات التكنولوجية.
- عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، مع قصور البرامج التدريبية والتأهيلية.

- التحديات البيئية، مثل عدم التزام كثير من الجهات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وبالمعايير البيئية، بالإضافة إلي عدم وجود إدارة مُستدامة للمخلفات الصناعية وصعوبة الحد من الانبعاثات. ويُضاعف من حِدّة الآثار السلبية انتشار المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة المُستخدمة للزيوت الثقيلة والفحم وبعض المخلفات كوقود مما يترتب عليه زيادة الانبعاثات الملوثة للهواء.

الرؤية المستقبلية

وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، تتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة في:

"أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة في مصر، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، وقادرة علي التكيّف مع المتغيرات العالمية".

وبناءً علي ذلك، تستهدف الرؤية المستقبلية أن تصبح مصر الدولة الصناعية الرائدة بالمنطقة، وأن تحتل مركزاً متميزاً في أسواق التصدير، اعتماداً علي تطبيق التقنيات الحديثة والتخيّر الواعي الدقيق للصناعات المُراد تنميتها، والحرص علي الارتقاء بجودة المنتج المصري.

وتتطلب هذه الرؤية توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم علي تعزيز التنافسية والتنوّع والمعرفة والابتكار، وإتاحة فرص العمل اللائق، مع تكثيف الاستثمارات الصناعية والتوسّع في إقامة المشروعات في المجالات التي تحظي بمزايا نسبية وتنافسية وتلبي احتياجات السوق المحلي، وتحقق في – ذات الوقت – دفعة قوية للمنتجات الصناعية المصرية في الأسواق الخارجية.

استراتيجية التنمية الصناعية

اتفاقاً والرؤية المستقبلية سالفة الذكر، ترتكز استراتيجية التنمية الصناعية علي المحاور التالية:

- التركيز علي الأنشطة الواعدة، وفي مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية والكيماوية والدوائية.
- إعطاء دفعة قوية للصناعات الجديدة، أهمها الصناعات الإلكترونية والأجهزة الطبية، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.

- تعميق التصنيع المحلي بالتركيز علي الصناعات المُغذية للسيارات، وخاصة البتروكيماويات، وصناعة المعدات وصناعة البرمجيّات وتقنية المعلومات.
- تبنّي مناهج جديدة للتنمية الصناعية ترتكز علي تنمية المناطق الصناعية المتكاملة (Industrial Parks) وتنمية التجمعات الصناعية (Clusters) والمناطق الحيوية (Bio – Regions).
- التوجّه الصناعي نحو ترشيد استخدامات الطاقة والاهتمام بالبُعد الصحي والبيئي من خلال تبنّي عِدّة برامج، مثل البرنامج القومي لسلامة الغذاء، وبرنامج ترشيد الطاقة في الصناعة والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المنشأة، وبرنامج التوافق البيئي، وبرامج التصنيع لمعدات الطاقات الجديدة والمتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية).
- تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل الصناعي من خلال إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني والتوسّع في إنشاء مراكز التدريب، وتطبيق برامج الإدارة الحديثة ونظم الجودة الشاملة.
- توفير المناطق الصناعية المُزوّدة بالمرافق والخدمات لإتاحة الأراضي للاستثمار الصناعي والترويج المكثف لهذه المناطق في إطار المشروعات المشتركة (Joint Ventures) واتفاقيات التعاون الصناعي مع الدول ذات التجارب الناجحة في إطار منظومة المطوّر الصناعي العام، خاصة في محافظات جنوب مصر والمناطق الصحراوية الجديدة، وبأسعار رمزية أو بالمجان وفقاً لشروط معينة وتيسيرات يُوفّرها قانون الاستثمار الجديد.
- تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي عن طريق تهيئة البيئة المناسبة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الصناعية المختلفة، سواء أكانت أموالاً عربية أم مصرية أم أجنبية بهدف جذب التقنيات الحديثة والمتطوّرة.
- زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية عن طريق توفير دراسات وافية عن الأسواق الخارجية المتاحة والمحتملة أمام المُصدّر المصري واحتياجات هذه الأسواق، وزيادة الحوافز للمُصدرين، وجذب الشركات العملاقة بهدف التصدير، مع التوجّه التصديري للمنتجات عالية القيمة.
- إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر وإنشاء الصناعات وتوطينها في المدن الجديدة، وكذلك الاستفادة من إمكانات المناطق الواعدة بجنوب الصعيد والوادي الجديد والساحل الشمالي الغربي وسيناء، وذلك لتحقيق الانتشار الجغرافي المتوازن والتقليل من الفجوات التنموية بين الأقاليم.

- الاستمرار في إعادة هيكلة الصناعة المصرية، وتطوير الصناعات النسيجية والجلدية والخشبية، والاهتمام بالصناعات المتوسطة والصغيرة المُغذية للصناعات الكبيرة.

السياسات العامة

استناداً إلى الركائز الاستراتيجية سالفة الذكر، تتبنّى خطة التنمية مجموعة السياسات التالية:

- تحفيز الاستثمار الصناعي من خلال توفير الأراضي المزودة بالمرافق وإنشاء المناطق الصناعية المتكاملة.
- مواصلة مساندة شركات التصدير، مع توفير تيسيرات إضافية للتصدير للأسواق الإفريقية والأسواق غير التقليدية، وتوسيع دائرة المستفيدين من برنامج المساندة، بإدراج شركات التصدير المتوسطة والصغيرة.
- توفير المساندة التمويلية والتأمينية والضمانات اللازمة للصادرات الوطنية.
- التوسّع في نطاق الاتفاقيات التجارية التفضيلية مع التكتلات الاقتصادية (دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، ودول غرب إفريقيا (SADC)، ووسط إفريقيا (CEMAC)، وبعض دول أمريكا اللاتينية (Mercosur)، بالإضافة إلى دول الهند وروسيا واليابان والصين وكندا والأسواق الواعدة، مثل ماليزيا وإندونيسيا.
- تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية (اتفاقية التجارة الحرّة مع دول AFTA ، والكوميسا، والاتفاقيات العربية).
- التركيز على حماية الملكية الفكرية للمنتجات المصرية ، ودعم تسجيل العلامات التجارية بالأسواق العالمية.
- التوسّع في إنشاء المعارض، سواء العامة أو المتخصّصة، ومراكز التخزين، ومنافذ التوزيع، لضمان التواجد في الأسواق الخارجية، مع إقامة حملات ترويجية متكاملة.
- تشجيع إنشاء شركات متخصّصة في التسويق الإلكتروني وتسويق العلامات التجارية للشركات المصدرة.
- دعم شهادات الجودة الشاملة والمطابقة للمواصفات العالمية، ودعم الالتزام باشتراطات البيئة والصحة والسلامة وترشيد الطاقة.
- تشجيع التوطين الصناعي في محافظات الجمهورية بحسب الميزة النسبية التي تحظى بها كل محافظة تفادياً للتكرار والازدواجية ولتعظيم كفاءة الاستثمار.

- الاهتمام بالصناعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر، ودمجها في سلاسل التوريد المحلية والعالمية، وتدعيم علاقاتها الارتباطية بالمصانع المتوسطة والكبيرة.
- توفير الحوافز لجذب الشركات العالمية إلي الاستثمار في صناعة الإلكترونيات، والقطاعات غير التقليدية (مثل استخدام الطاقة المتجددة والبيوتكنولوجي والنانوتكنولوجي)، وغيرها من الصناعات ذات المحتوي التكنولوجي المرتفع لتعظيم القيمة المُضافة للمنتج المصري.
- تطوير منظومة التدريب والتعليم الفني وربطها بمتطلبات سوق العمل من خلال التدريب الفني والمهني، وزيادة مراكز التدريب ومراكز نقل التكنولوجيا، ودعم مراكز التدريب والمعامل الخاصة بالشركات، وتنظيم دورات تدريبية فنية عالية المستوي، مع التركيز علي تصميم المنتجات واستخدام التكنولوجيا المتطورة واعتبارات الجودة الشاملة.
- إقالة المشروعات الصناعية المتعثرة بتوفير المساندة المالية والفنية والإدارية لهذه الكيانات.
- تدعيم تنافسية السوق بتفعيل دور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مواجهة حالات التواطؤ السعري والاتفاقات ذات الطابع الاحتكاري.

المستهدفات الرئيسية للخطة

- تستهدف الخطة بشكل أساسي تعزيز التنافسية الصناعية لزيادة معدل نمو القطاع الصناعي إلى ٦,٣% في العام الأول من الخطة مقارنة بمعدل نمو (٥%) في العام السابق ٢٠١٨/١٧، ويرتفع بعدها معدل النمو – بصورة تدريجية – ليصل إلى ١٠% بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم(٩/٤)]، وبحيث تتصاعد مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي المستهدف من ٢٠% عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٢٣% عام ٢٠٢٢/٢١، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٨% إلى ٢٢% خلال الخطة.
- ولتحقيق معدلات النمو سالفة الذكر، تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرها ٧٤٦,٢ مليار جنيه لقطاع الصناعة خلال الفترة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١)، ويخص العام الأول منها نحو ٧٤,١ مليار جنيه، بنسبة زيادة تعادل ٤٣,٦% عما هو متوقع لعام ٢٠١٨/١٧، ولتتصاعد هذه الاستثمارات – على نحو تدريجي – لتبلغ ٣٠٠ مليار جنيه بنهاية الخطة [شكل رقم (١٠/٤)].

شكل رقم (٩/٤)

تطوّر معدل النمو الصناعي المُستهدف (بدون تكرير البترول)

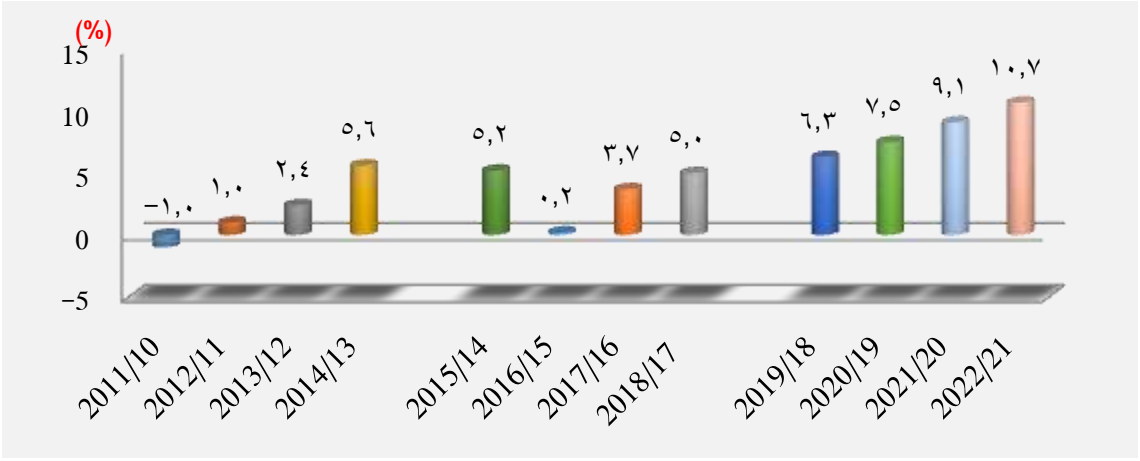

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١٠/٤)

تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول)

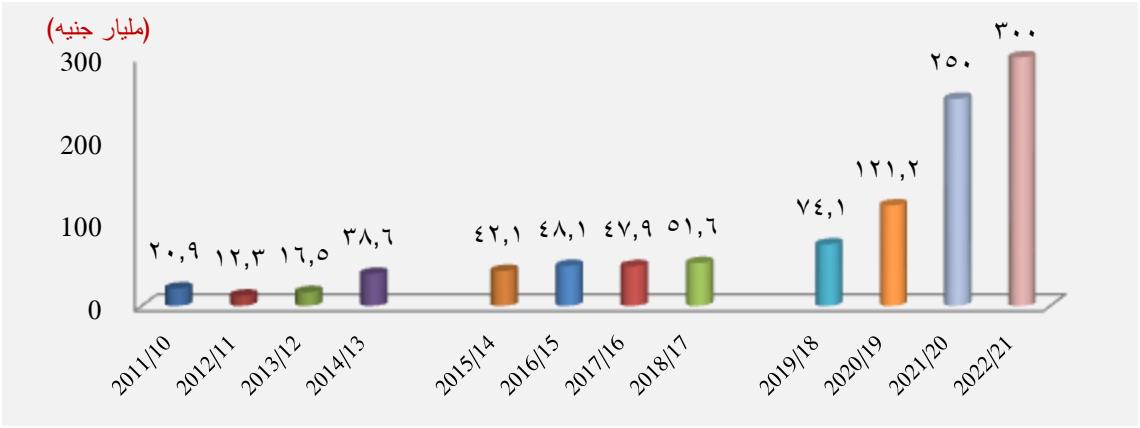

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- وفي مجال التشغيل، تستهدف الخطة إنشاء نحو ٥٠٠٠ مصنع يعمل بها نحو ١٥٠ ألف فرد بشكل مباشر، بخلاف ٣٠٠ ألف فرصة عمل تولدها المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتي ينتمي أغلبُها للقطاع غير الرسمي مما يرفع إجمالي عدد العاملين بالقطاع الصناعي إلى نحو ٣,٥ مليون عامل في العام الأول وليصل في نهاية الخطة إلى نحو ٥ مليون عامل [شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١١/٤)
تطوّر عدد العاملين بالقطاع الصناعي

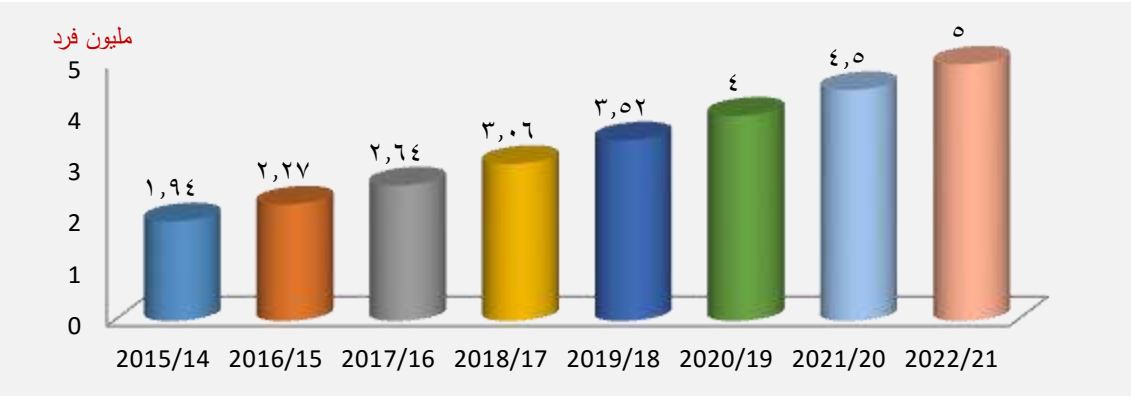

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- وفي مجال تنمية الصادرات الصناعية، فمن المستهدف زيادة الصادرات إلى الضِعف بمعدل نمو سنوي لا يقل عن ٢٠% لترتفع عائدات التصدير الصناعي من ١٥ مليار دولار عام ١٨/١٧ إلى ٣١ مليار دولار في نهاية الخطة [شكل رقم(١٢/٤)].

شكل رقم (١٢/٤)
تطوّر الصادرات الصناعية خلال أعوام الخط مقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

برامج التنمية التنمية الصناعية المستهدفة

تتضمّن مستهدفات الخطة خمسة برامج أساسية تتمثل في التنمية الصناعية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة الخارجية، وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والحوكمة والتطوير المؤسسي.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتنمية الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٢,٥ مليار جنيه (عدا برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وتُشكل استثمارات كلٍ من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية نسبة ٤٥٪، منها بينما تُشكّل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ١٨,٧ ألف فرد نسبة ٥٠٪ منها. هذا ويستحوذ برنامج تعزيز التجارة الخارجية على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٤٧٪، ويليه برنامج التنمية الصناعية بنسبة ٣٨٪ [جدول رقم (١٠/٤)].

جدول رقم (١٠/٤)

الملامح الأساسية لبرامج التنمية الصناعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه) (*)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
التنمية الصناعية	٤٧٢٠	٣٨	٤٢٦٤	٢٧٠	٣٠٤٣	١٦,٣
تعزيز التجارة الخارجية	٥٨٦٠	٤٧	٨٦٤	٦١٠	٤٨٨٢	٢٦,١
تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني	٥١٥	٤	٣٢٧	١٤٧	٢٨١٦	١٥,١
الحوكمة والتطوير المؤسسي	١٤٠٤	١١	١١٤	٧٤٢	٧٩٥٧	٤٢,٦
الإجمالي	**١٢٤٩٩**	**١٠٠**	**٥٥٦٩**	**١٧٦٩**	**١٨٦٩٨**	**١٠٠**

(*) تتضمن استثمارات كلٍ من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج التنمية الصناعية:

كما سبق الذكر، تستهدفُ خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨ إنشاء ٥٠٠٠ مصنع جديد بنسبة نمو ١١١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، وبما يعمل على توفير نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة، فضلاً عن تطبيق سياسات مُحفزة لتشجيع انضمام ٦٠٠ مصنع من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الصناعية

تطور عدد المصانع الجديدة المُستهدفة

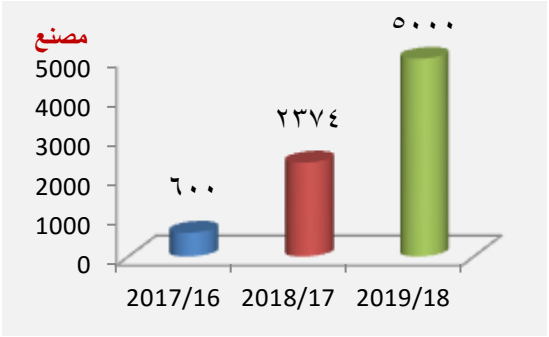

تطور عدد فرص العمل المباشرة

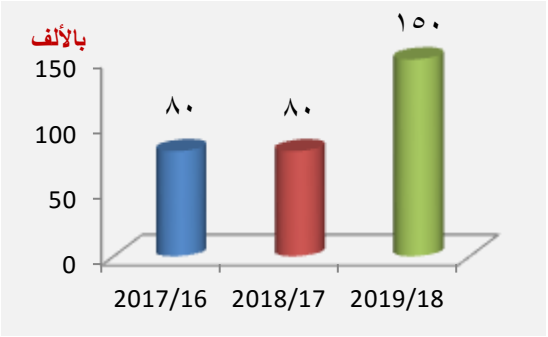

مساحات الأراضي المُستهدف تخصيصها

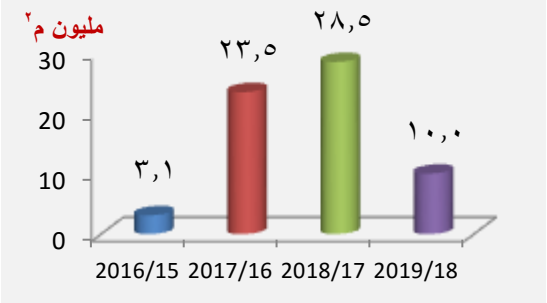

مصانع القطاع غير الرسمي المنضمة للقطاع الرسمي

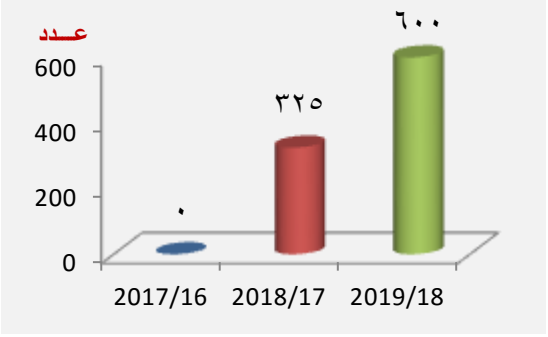

الزمن المُستغرق ما بين الطرح والتخصيص (يوم)

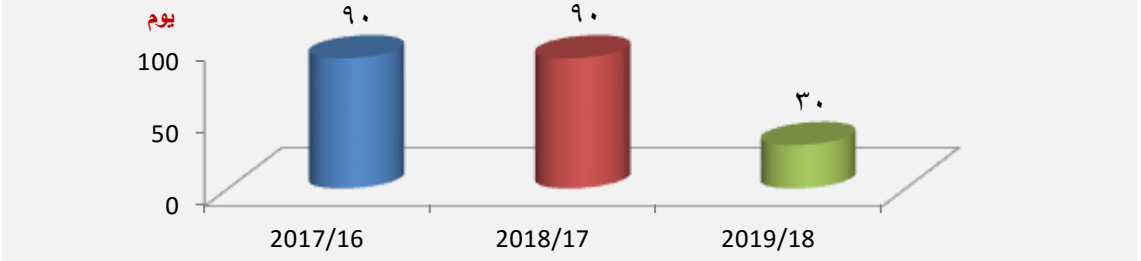

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

يتضمن برنامج التنمية الصناعية ستة مشروعات أساسية، يعكس كلّ منها مستهدفات عام ٢٠١٩/١٨ على النحو التالي:

الإصلاح التشريعي والإجرائي والمؤسسي:

- تفعيل كامل لقانون التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية، والانتهاء من النقل الكامل لكافة الأراضي الصناعية لهيئة التنمية الصناعية، وتقديم خدمة تقديم التراخيص الصناعة بشكل إليكتروني لأول مرّة، وتفعيل خدمة الخط الساخن لمركز خدمة العملاء الصناعيين.

توفير الأراضي الصناعية المُرفقة:

- طرح وتخصيص ١٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المرفقة (من إجمالي ٦٠ مليون متر مربع على مدار الخمس سنوات القادمة)، وذلك بمناطق السريرية بالمنيا وقويسنا بالمنوفية ومدينة جنوب بورسعيد، والسادات والعاشر من رمضان وبرج العرب والفيوم وقنا وسوهاج، وتطوير منظومة الطرح والتخصيص بخفض الزمن المُستغرق ما بين الطرح والتخصيص إلى ٣٠ يوماً فقط بدلاً من ٩٠ يوماً حالياً

توفير المُجمعات الصناعية المُتخصصة المُستدامة:

- تنفيذ ١٠٪ من الفرص الصناعية التي تضمنتها خريطة الاستثمار الصناعي، والانتهاء من تحليل سلاسل القيمة المُضافة، وذلك من خلال إنشاء خمسة مُجمّعات صناعية متخصّصة في القطاعات الاستراتيجية من إجمالي ٢٢ منطقة على مدار الخمس سنوات القادمة في ١٤ محافظة [إطار رقم (٦/٤) ورقم (٧/٤)].

وتشمل المرحلة الثانية من مدينة دمياط للأثاث، واستكمال مدينة الروبيكي للجلود، وإنشاء مجمّع العربي للصناعات الهندسية، وبني سويف للأدوات المنزلية، وتوسّعات "مِرغم" للصناعات البلاستيكية والكيميائية، فضلاً عن إنشاء ثلاثة مُجمّعات صناعية صغيرة في مدن بدر والسادات وبورسعيد، واستكمال تطوير نسبة ٣٠٪ من المناطق الصناعية المطلوب تحديثها.

إطار رقم (٦/٤)
التجمّعات الصناعية المتكاملة (التجمعات العنقودية)

التجمّع	المحافظة – المنطقة
تجمع الروبيكي	مدينة بدر بمحافظة القاهرة
تجمّع الأثاث	محافظة دمياط
تجمّعات المثلث الذهبي	جنوب مصر
تجمّع الصناعات البلاستيكية	مرغم – محافظة الإسكندرية
تجمّعات الصناعات البلاستيكية	محافظة القليوبية ومحافظة البحيرة
تجمّع المنطقة الصناعية الروسية	شرق بورسعيد
تجمّعات المدن النسيجية	محافظات المنيا والدقهلية وسوهاج وأسيوط
تجمّع صناعات الملابس الجاهزة والمفروشات	محافظات الدلتا
تجمّعات صناعية طبية ودوائية وعطرية	شمال الفيوم ومبني سويف
التجمّعات الصناعية الغذائية	محافظة قنا ومحافظة سوهاج

التجمّع	المحافظة – المنطقة
تجمّع تدوير المخلفات لإنتاج الطاقة البديلة	محافظة الأقصر
تجمّع الصناعات الإلكترونية والبرمجيات والهندسية	محافظة أسيوط ومحافظة بني سويف
تجمّع الصناعات الحرفية والتراثية	محافظة القاهرة
التجمّع الصناعي للتصنيع السمكي	محافظة كفر الشيخ
تجمّع صناعات السجاد	محافظة المنوفية
تجمّع صناعات خاصة بالرخام ومواد البناء	محافظتا بني سويف والسويس ومنطقة المثلث الذهبي
تجمّعات الصناعات التكنولوجية	محافظتا البحيرة والإسكندرية
تجمّع الصناعات الغذائية	محافظة القليوبية
تجمّع صناعات الألومنيوم والأدوات المنزلية	نجع حمادي
التجمّع الصناعي لصناعة الآلات والمعدات	محور قناة السويس ومدينة ٦ أكتوبر
تجمّع مكونات السيارات والصناعات المُغذية	مدينة السادس من أكتوبر ومحور قناة السويس
منطقة الألف مصنع	القاهرة الجديدة–التجمع الثالث

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة.

إطار رقم (٧/٤)

بعض نماذج التجمّعات الصناعية المتخصّصة والمتكاملة

<u>مُجمّع مرغم للصناعات الكيماوية الصغيرة وريادة الأعمال:</u>

يُعتبر هذا المجمّع النموذج الأول للعناقيد الصناعية المتكاملة المتخصّصة، وهو عبارة عن منطقة صناعية على مساحة ٢٥ فداناً تم إعادة إحيائها وتأهيلها بتكلفة حوالي ٢٥ مليون جنيه، ويهدف المشروع إلى تقليل الواردات البلاستيكية وتلبية احتياجات السوق. وقد تم طرح الوحدات على الشباب وصِغار المستثمرين، ويتميّز الموقع بالقُرب من شركتي سيدبك واثيدكوا المنتجين للمواد الخام البتروكيماوية مما يُقلّل من سعر المواد الخام للمُصنّعين.

ومتوقع أن يوفّر المشروع مالا يقل عن ستة آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وجاري التفاوض مع محافظة الإسكندرية لضم ٥١ فداناً ملاصقة للمجمّع. والمجمّع صناعي مُجهّز للتصنيع الفوري، ويضم ١٨٠ وحدة بمساحة ١٠٠ م^{٢}، و٥٨ وحدة بمساحة ٢٠٠ م^{٢}، ومسجد ومبنى إداري وخدمات مجمّعة، ومحطة معالجة للصرف الصحي.

<u>مجمّع الجلود بالروبيكي:</u>

هو عبارة عن مدينة صناعية متكاملة متطوّرة متخصّصة في صناعة الجلود على مساحة إجمالية نحو ١٦٢٩ فداناً بالروبيكي لجذب الصناعة الوطنية من خلال تشجيع انتقال المدابغ القائمة بمنطقة مجرى العيون وجذب الاستثمارات المباشرة.

ويقع المجمّع بعيداً عن المناطق السكنية، وهو مجهّز بمحطات معالجة لفصل الأملاح ومادة الكروم من مياه الصرف، والصرف العام للمدنية منفصل تماماً عن شبكة الصرف العمومية.

ويتم توفير ألف وحدة سكنية مجهّزة للعاملين بالمصانع في مدينة بدر على بُعد خمسة كيلو متر فقط من الموقع لضمان تيسير تواجد العاملين بالمنطقة. ويقع المجمّع بالقُرب من المناطق الحضرية الحديثة، مثل مدينتي والشروق ومدينة بدر والعاشر من رمضان، وبالأخص العاصمة الإدارية الجديدة.

ويضم المجمّع عنابر صناعية متطوّرة تُتيح المجال لإنشاء خطوط الإنتاج بشكل أفقي مما يُساهم في سرعة ورفع الإنتاجية من ٦٠ قدم^{٢}/عامل/يوم إلى المعدّل العالمي ٢٥٠ قدم^{٢}/عامل/يوم، والمنطقة مجهّزة بمركز تكنولوجيا متطوّر ومصنع نموذجي يعمل على نقل أحدث أساليب صناعة الجلود إلى المُصنّعين والعاملين بالمدينة، وخاصة صِغار المُصنّعين. ويقع المجمّع على شبكة نقل سكة حديد والطريق الدائري الإقليمي يصلها بموانئ البحر الأحمر كالسخنة والأدبية والسويس، مما يُساهم في سرعة وسهولة عملية النقل والتصدير واستيراد المادة الخام إن تطلب.

ويُتيح المجمّع مساحات إضافية تُمكّن من مُضاعفة السِعة الإنتاجية للقطاع من ١٢٥ مليون قدم^{٢} نصف مشطب إلى ٣٥٠ مليون قدم^{٢} كامل التشطيب سنوياً، وكذا التوسّع في الصناعات المُغذية للعملية الإنتاجية، مثل السلخ المُميكن، والتوسّع في صناعات القيمة المُضافة لصناعة الجلود، مثل الأحذية والحقائب الجلدية، خاصة وأن ٨٥% من الصادرات الحالية للجلود غير مُشطبة، فضلاً عن زيادة صادرات قطاع الجلود لتصل لما يقرُب من المليار دولار حتى عام ٢٠٢٠.

مدينة دمياط للأثاث:

يعمل بقطاع الأثاث ١٣% من إجمالي العمالة في مصر (أكثر من مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة)، ويوجد نحو ١٢٠ ألف منشأة تجارية ومصنع بمصر يعمل بقطاع الأثاث (٨٥-٩٠% منها مشاريع صغيرة ومتوسطة)، وتُنتج دمياط وحدها ثُلُثي إجمالي إنتاج الأثاث في مصر.

ويوجد في مصر سوق محلي كبير وفجوة في الطلب يتم تغطيتها من قِبَل الأثاث المستورد بما يفوق ٢٠% ومتوقع أن تزيد بنسبة ١٠% سنوياً حتى عام ٢٠٢٠ وذلك للزيادة في معدلات الزواج ووجود تجمّعات سكنية ضخمة جديدة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة.

وتستطيع مصر أن تُشارك بشكل أقوى والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للاستحواذ على نصيب أكبر من سوق الصادرات العالمية، خاصة في الأسواق الكبيرة المُحيطة، مثل أوروبا والخليج.

وتستهدف مدينة دمياط للأثاث ما يلي:

- سد الفجوة المتوقعة بالسوق المحلي وزيادة حجم الصادرات المصرية بسوق الأثاث العالمي.
- إنشاء مدينة دمياط للأثاث كمدينة متكاملة ومتخصّصة في صناعة الأثاث وكل ما يتعلق بها من حِرف وصناعات صغيرة ومتوسطة وصناعات مُغذية ومُكمّلة لها.
- إسهام المدينة في تنمية وتطوير صناعة الأثاث من خلال البحث والتطوير والتصميم والخبرة الاستشارية ورفع مهارات العمالة الفنية.
- تطوير عملية التسويق والترويج وتقديم خدمات تسويقية لمنتجات ورش الأثاث (الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي والدولي)، من خلال معارض دائمة لمنتجات الأثاث لخدمة السوق المحلية وفتح آفاق واسعة أمام صادرات الأثاث في الخارج.
- توفير مزيدٍ من فرص العمل (المباشرة وغير المباشرة) للشباب في جميع الأنشطة المرتبطة والمتكاملة مع صناعة الأثاث.

- تقليل تكلفة الإنتاج من خلال الاستخدام المشترك للخدمات ووجود مركز لمورّدي الخام والآلات، مما يُقلّل من سعر الخامات والصيانة والتشغيل.
- توفير شبكة من البنية الأساسية المتميّزة واللازمة لتطوير وتعميق صناعة الأثاث ولتوفير الأمن والسلامة للعاملين ورواد المدينة.

وتهدف المدينة لتكامل سلاسل القيمة المُضافة بقطاع الأثاث، وتضم ١٥٤٥ ورشة صغيرة مدعومة بمساحات ٥٠ و١٠٠ متر مربع، فضلاً عن ٥٠١ ألف متر مربع أراضي صناعية للاستخدامات المختلفة، وكذا مساحة عشرة آلاف متر مربع للورش الخدمية ومراكز الخدمة المجمّعة (٤)، و٢٤٢ ألف متر مربع أراضي للاستخدامات الاستثمارية والتجارية، بالإضافة إلى خدمات المدينة العامة (مسجد / مستشفى / محطة وقود / مجمّع للخدمات الحكومية / نقطة شرطة وحريق وإسعاف).

وقد تم تأسيس شركة دمياط للأثاث للإدارة والتسويق بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٦ (محافظة دمياط ٤٠%، بنك الاستثمار القومي ٤٠%، شركة أيادي للاستثمار ١٥%، جهاز المشروعات التابع لوزارة الصناعة والتجارة ٥%). وتقدّر التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو ٥ مليار جنيه.

تعميق التصنيع المحلي والانتشار المكاني بحسب إمكانات كل محافظة ومزاياها النسبية:

- يوضّح الجدول رقم (١١/٤) أنماط التنمية الصناعية بحسب الخصائص المُميّزة للمحافظات المعنيّة.

جدول رقم (١١/٤)
التنمية الإقليمية الصناعية

الجهود التنموية المستهدفة	المحافظات
أولاً: المحافظات التي بها تنوع اقتصادي	
تعميق الصناعة وتعزيز سلاسل القيمة المضافة.	الجيزة، الإسكندرية، القاهرة، القليوبية، الشرقية، دمياط.
ثانياً: المحافظات التي بها تعقد اقتصادي	
تنويع القاعدة الصناعية الملائمة لطبيعة المحافظة، زيادة تنوع الإنتاج وتشجيع الإنتاج في قطاعات اقتصادية جديدة.	بني سويف، الدقهلية، الإسماعيلية، المنوفية.
ثالثاً: المحافظات التي تحتاج للتنمية الشاملة	
تنشيط الاقتصاد بتنمية البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري والتركيز على الصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات وإمكاناتها.	أسيوط، المنيا، الفيوم، السويس، البحيرة، كفر الشيخ، بورسعيد، قنا، سوهاج، الأقصر، الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء، البحر الأحمر، الغربية، وأسوان.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

تحسين تنافسُية الصناعة:

- من المُستهدف إضافة خمس صناعات جديدة ذات الجاهزية للمُنافسة في السوق المحلي والخارجي (الغزل، المنسوجات، الجلود، الصناعات الحرفية، الأثاث)، وذلك من خلال زيادة عدد المصانع المستفيدة من برنامج تحسين التنافسية إلى ١٠٠ مصنع وترشيد الطاقة بنسبة ٣٠٪ بهذه المصانع، وبما يعمل على توفير التكاليف بحوالي مليار جنيه، وإعادة تدوير نسبة ٥٠٪ من الهدر الذي يُعاد تدويره من الصناعة [شكل رقم (١٤/٤)].

وفي هذا السياق، تتضمّن برامج العمل لتحسين تنافسية الصناعة ما يلي:

- برامج متخصّصة لترشيد استهلاك الطاقة.
- تفعيل المواصفة (٥٠٠٠١) الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة بالمصانع.
- النظر في إمكانية استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية المستخدمة في الأنشطة الصناعية أو استخدامها في التسخين.
- تفعيل دور مركز تكنولوجيا "الكايزن" والذي يهدف إلى مساعدة المصانع للعمل على الوصول إلى الإنتاجية ذات القيمة المضافة من خلال الحفاظ على التصنيع بدون فاقد وإبداع "كايزن".

شكل رقم (١٤/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لتحسين تنافسية الصناعة

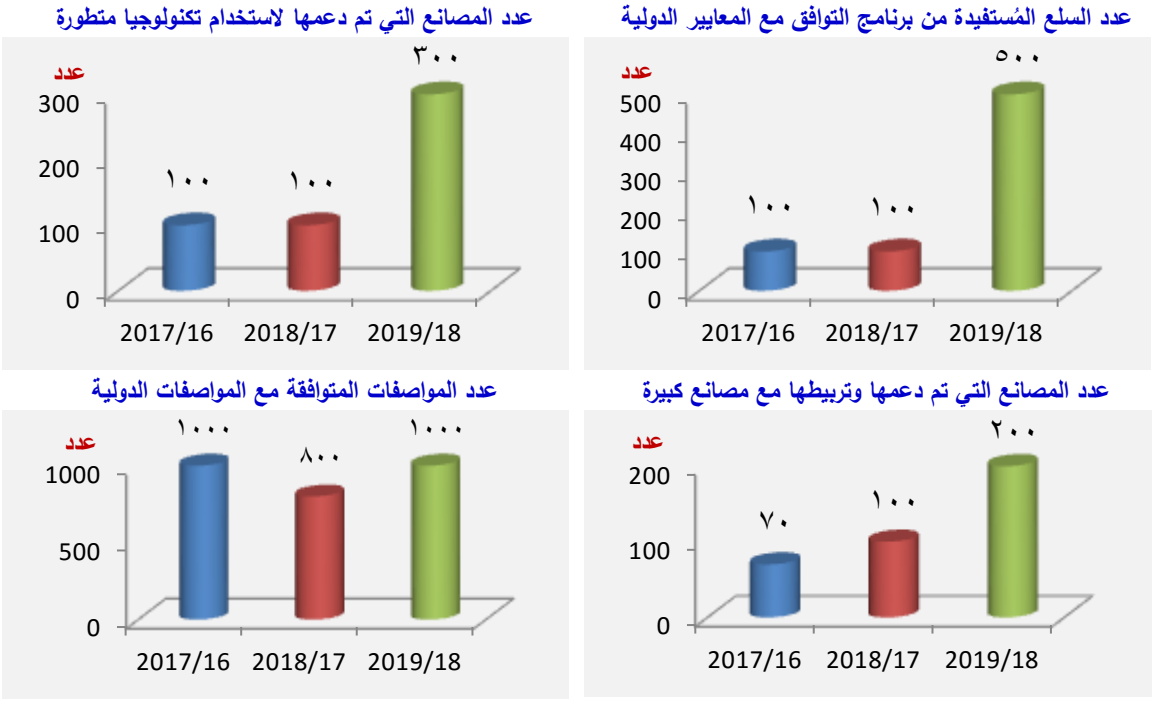

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

تشجيع الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي:

- استكمال تنفيذ أنشطة التوعية الخاصة بتنمية ثقافة الابتكار وتحفيز البحوث للاستجابة لاحتياجات الصناعة وبحيث يستفيد منها ٣٠٠٠ مصنع، وتنفيذ آلية جديدة للربط بين المصانع والبحث العلمي، وتقديم خدمات صندوق تشجيع الابتكار (المموّل بشكل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص) لعدد ١٠٠ مُستفيد، وتصميم وإطلاق منصة تفاعلية إليكترونية تقوم بتحفيز المجتمع الصناعي على الابتكار، واستكمال تنفيذ أنشطة تنمية وحدات البحوث والابتكار في المصانع ليستفيد منها ١٠٠ مصنع، فضلاً عن تسويق ٢٠٠ ابتكار جديد، وتوأمة ٥ مراكز بحثية مع مراكز تكنولوجية دولية.

تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر:

- تستهدف الخطة خفض نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون الناتج عن التصنيع بنسبة ١٥٪ (نموذج صناعة الأسمنت)، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتوطين قطاعات الصناعات الخضراء، وتعزيز الاستفادة من المنصة الإليكترونية للمخلفات الزراعية والصناعية (تم إطلاقها عام ٢٠١٧/١٦ لمنطقتي ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان)، وبحيث يرتفع عدد المُتعاملين مع هذه المنصة ليصل إلى ألف مصنع مقارنةً بـ ٣٠٠ مصنع عام ٢٠١٨/١٧، وإصدار مواصفة جديدة لدعم الاقتصاد الأخضر (مواصفة المواتير).

ومن المبادرات المطروحة في هذا الشأن ما يلي:

- مبادرة تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة والمستدامة في أفريقيا من خلال البحث العلمي بالتعاون مع مراكز الإنتاج الأنظف في تنزانيا وأوغندا وأثيوبيا ومؤسسة ITA الإسبانية والاتحاد الأفريقي.
- مبادرة مشروع دعم التكنولوجيا منخفضة الكربون لأغراض التسخين الأنشطة الصناعية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيود).
- مبادرة تحوّل دول البحر المتوسط نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام في دول الجوار بجنوب البحر المتوسط MED-TEST.

ثانياً: برنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر:

تستهدفُ خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨ تعزيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التشغيل من خلال تحسين بيئة العمل المُشجعة على إنشاء ١٠٠ ألف مشروع جديد توفر حوالي ٣٠٠ ألف فرصة عمل للشباب.

الإصلاح التشريعي والإجرائي والمؤسسي:

- وضع استراتيجية جديدة لجهاز مشاريع مصر، وإعادة هيكلته بما يتماشى معها، وإصدار قانون جديد يُنظم عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتصميم قاعدة بيانات متكاملة ومحدثة عن هذه المشروعات، وإطلاق منصة تفاعلية للتواصل وتقديم الخدمات.

تشجيع ثقافة العمل الحرّ وريادة الأعمال:

- من خلال تكثيف أنشطة مسابقات التوعية والتدريب ليستفيد منها ٥٠٠٠ شاب، واعتماد مناهج تدريب ريادة الأعمال في المدارس والجامعات، وإنشاء ٢٠٠ حاضنة أعمال [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر

عدد المستفيدين من مسابقات ريادة الأعمال

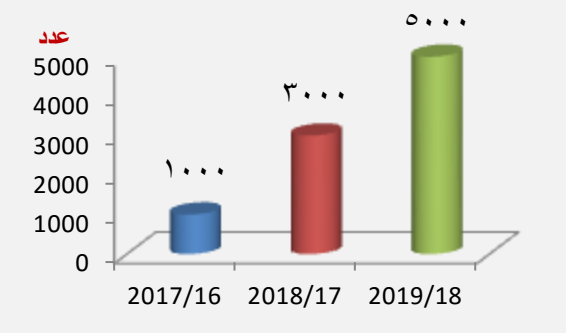

عدد حاضنات الأعمال التي يتم إنشائها

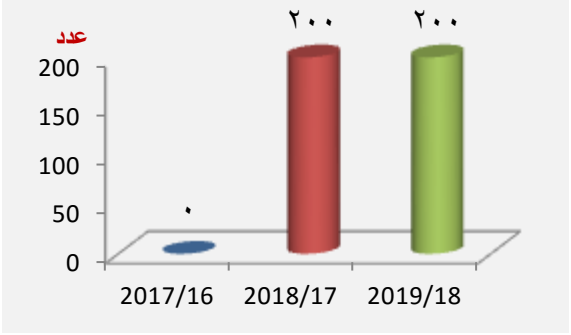

المبادرة الرئاسية لتشغيل الشباب:

- تستهدف إنشاء ١٣ مجمعاً صناعياً بإجمالي ٤٤٣٦ وحدة لتوفير نحو ٤٢,٦ ألف فرصة عمل مباشر بتكلفة إجمالية حوالي ٥,٤ مليار جنيه (شاملة نحو مليار جنيه تكلفة المرافق).

مجمّعات الصعيد:

- إنشاء ٨ مجمعات صناعية في محافظات الصعيد بواقع ٢٠٠ مصنع صغير مُكتمل الترخيص، مع توفير الدعم الكامل لها تحت مظلة مبادرة مساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تنمية الأعمال والخدمات غير المالية:

- من خلال إصدار دليل خاص بمُمارسة الأعمال، وتمكين ٢٠٠ مشروع من الاستفادة من التشبيك مع المشروعات الكبيرة لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية، وزيادة عدد مشروعات مُقدمي الخدمات التي توفّر خدمات فاعلة إلى ٢٠٠٠ مشروع [شكل رقم (١٦/٤)].

شكل رقم (١٦/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الخدمات غير المالية للمشروعات

مشروعات مُقدمي الخدمات التي دعمت ووفّرت خدمات فاعلة

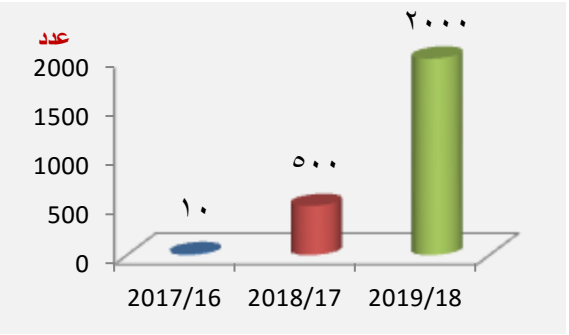

المشروعات المُستفيدة من خدمات التشبيك

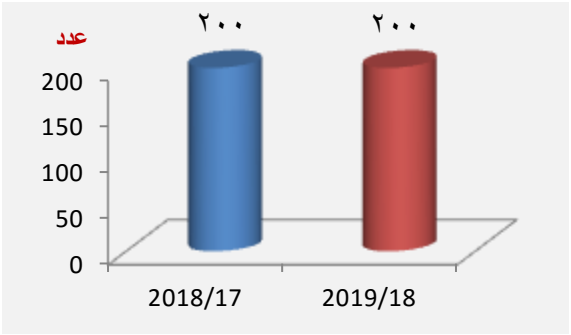

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

تنمية الخدمات المالية:

- من خلال زيادة التمويل الموجّه للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر ليُشكل نسبة ٢٠٪ من إجمالي التمويل المُتاح، وزيادة رأس مال الصناديق المُتخصّصة في دعم هذه المشروعات ليصل إلى مليار جنيه، وبحيث يستفيد منها ١٠٠ ألف شاب.

التدريب بغرض التشغيل:

- من المستهدف توفير ٢٠ ألف فرصة عمل للشباب المستفيدين من برامج التدريب، وتأهيل إدارات الموارد البشرية بحوالي ١٠٠ مشروع، وتوفير ألف فرصة عمل من خلال ملتقيات التوظيف (مؤتمرات التشبيك)، وتدريب ألف حرفي، و ١٠٠ متدرب في برنامج التدريب على صناعات الثورة الصناعية الرابعة، وإطلاق المنصة التفاعلية لبرنامج بيانات العمالة (العرض والطلب) [شكل رقم (١٧/٤)].

شكل رقم (١٧/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التدريب بغرض التشغيل

عدد الوظائف المتوفرة من برنامج التدريب بغرض التشغيل

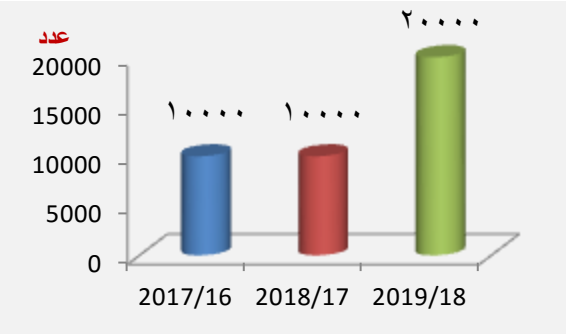

عدد الوظائف الدائمة المتوفرة من ملتقيات التوظيف

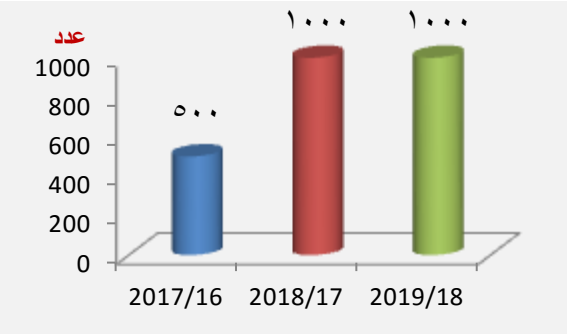

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

التنمية المجتمعية وتقليل الفقر:

- من المستهدف مساعدة ١٠٠٠ أسرة لتطوير ظروف معيشتها، وكذا تنفيذ ١٠٠ مشروع لتطوير البنية التحتية كتوصيلات المياه والصرف الصحي.

ثالثاً: برنامج تعزيز التجارة الخارجية:

تستهدفُ خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨ تخفيض العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ٣٧ مليار دولار مقابل حوالي ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧، وذلك في الضوء النمو المستهدف للصادرات بحوالي ٢٠٪.

وفي هذا السياق، من المستهدف تنفيذ الأنشطة التالية:

- الإصلاح التشريعي والإجرائي والمؤسسي: تستهدف الخطة تعديل قانون الاستيراد والتصدير، وذلك لمراعاة التزامات مصر الدولية في مجال تسهيل التجارة، وتفعيل عضوية مصر في الاتفاق الدولي لتسهيل التجارة، وتفعيل المجلس الوزاري لتيسير التجارة المصرية، وإطلاق منصة تفاعلية داعمة للتصدير.
- تعزيز تنافسية الصادرات: من خلال تأهيل ٥٠٠ مصنع للتوافق مع متطلبات التصدير العالمية، وتطوير منظومة رد الأعباء التصديرية بزيادة عدد المصانع المستفيدة بنسبة ١٠٪، وتدريب ٥٠٠٠ موظف في ١٠٠ شركة على أعمال التصدير والأعمال اللوجيستية ذات الصلة لدعم المصانع والشركات [شكل رقم (١٨/٤)].

شكل رقم (١٨/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تعزيز تنافسية الصادرات

عدد المصانع الحاصلة على شهادات دولية تؤهلها للتصدير

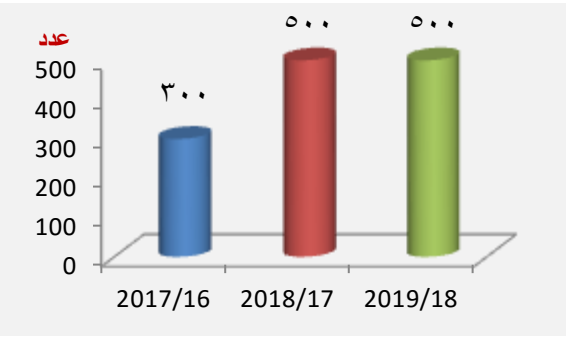

عدد الكوادر المُدربة على الأعمال اللوجستية والتصدير

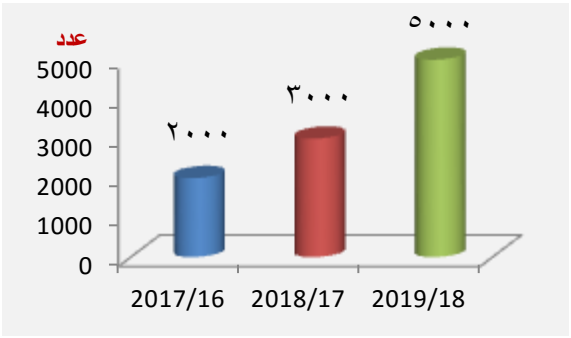

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

- النفاذ إلى الأسواق: تستهدف الخطة زيادة معدلات النفاذ للأسواق الحالية والجديدة بنسبة ١٠٪ لكلٍ منهما، من خلال التوسّع في مظلة الاتفاقيات التجارية (الميركسور)، وتنفيذ خطة لترويج الصادرات والمعارض تستفيد منها ٥٠٠ شركة مصدرة سنوياً، وتطوير المنظومة اللوجيستية الداخلية والخارجية الداعمة للتصدير بإنشاء خط شحن ومركز لوجيستي جديدين سنوياً.
- ترشيد الواردات: من خلال تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي، وتشجيع الصناعات الوطنية الناشئة التي تنتج منتجات بديلة للواردات، وتشجيع الربط ما بين سلاسل التوريد المحلية وبما يفيد ٣٠٠ مصنع.

رابعاً: برنامج تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني:

تستهدف الخطة توفير العمالة المدرّبة والماهرة المناسبة لمتطلبات قطاع الصناعة، من خلال ما يلي:

- الإصلاح التشريعي والإجرائي والمؤسسي: إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وإصدار قانون جديد يضمن تنفيذ هذا التطوير، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتشغيل مركز تدريبي جديد سنوياً، وإصدار منصة تفاعلية لمعلومات التدريب.

- تطوير المدارس: تطوير ٥٠ مدرسة بما يتفق مع معايير الجودة، وتطوير البنية التحتية والمعدات في ٥٥ مدرسة ومركز تدريب [شكل رقم (١٩/٤)].

شكل رقم (١٩/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لتطوير مدارس ومراكز التدريب المهني

مدارس ومراكز التدريب المطورة بما يتفق مع معايير الجودة

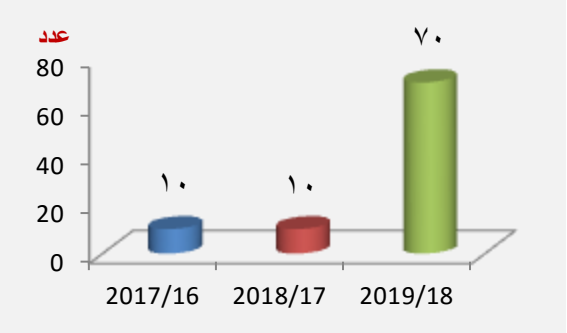

مدارس ومراكز التدريب التي يتم تطوير بنيتها التحتية ومعداتها

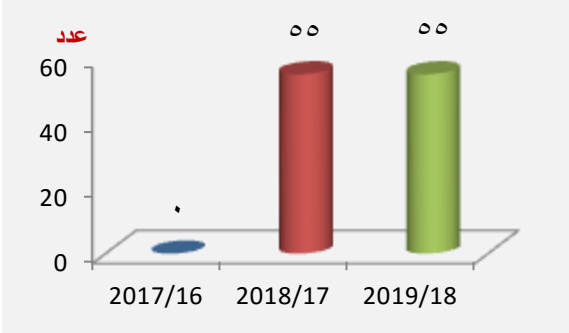

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

- تطوير المناهج: تطوير ١٠ مناهج دراسية سنوياً حتى تتوافق مع المتطلبات الحديثة للصناعات والخدمات، وتدريب ٥٠٠ مدرب سنوياً على عمليات التطوير.
- تطوير طلاب التعليم الفني والتدريب المهني: تستهدف الخطة زيادة فرص تشغيل خريجي المدارس الفنية ومركز التدريب المهني بنسبة ٢٠٪ سنوياً، وزيادة نسبة الطلاب الناجين في تأسيس مشروعات خاصة بعد تخرّجهم بنسبة ٢٪ سنوياً، وذلك من خلال إنشاء ٣٠٠ وحدة داخل المدارس ومركز التدريب للإنتقال لسوق العمل وبما يوفر فرص عمل لحوالي ٣٠٠٠ طالب سنوياً، وتدريب ٢٠٠ مدرب سنوياً على أعمال التوجيه والإرشاد، وإنشاء ١٠ محطات تدريبية داخل المصانع سنوياً.

خامساً: برنامج الحوكمة والتطوير المؤسسي:

تستهدف الخطة تحسين مستوى رضاء المتعاملين مع الأجهزة المعنية بالتصنيع لتصل إلى ٥٠٪ في العام الأول من الخطة وتزداد إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك من خلال تطوير منظوم صياغة السياسات والاستراتيجيات والمتابعة والتقييم وقياس الأثر من خلال إطلاق منصة إليكترونية لإدارة البرامج والمشروعات التنموية، وتطوير منظومة إدارة وتنمية الموارد البشرية من خلال إصدار نماذج جديدة لتقييم الأداء، وتطوير البنية المعلوماتية والتكنولوجية بما يعمل على خفض الزمن المُستغرق لأداء العمليات بنسبة ١٠٪ في العام الأول من الخطة، وترتفع إلى ٣٠٪ في العام الأخير.

استثمارات خطة عام ٢٠١٩/١٨:

تبلغ الاستثمارات الصناعية الكلية المستهدفة لخطة عام ٢٠١٩/١٨ نحو ٧٤,١ مليار جنيه بنسبة ٧,٩% من الاستثمارات الكلية لذات العام. وتبلغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٤,١ مليار جنيه، واستثمارات قطاع الأعمال العام نحو ١٣ مليار جنيه، ويُقدّر ما يخص القطاع الخاص نحو ٥٧ مليار جنيه، بنسبة ٧٧% من إجمالي الاستثمارات.

وتُوجّه استثمارات الجهاز الحكومي لإنشاء المجمعات الصناعية، وتتمثل في (١٣) مجمّعاً صناعياً لتشغيل الشباب بالمحافظات، وأهمها ما يلي:

المجمّع	عدد الوحدات
مجمع مدينة العاشر من رمضان للصناعات الغذائية والمعدنية والتعدينية والإلكترونية	٥٢٧
مجمع مدينة السادات للصناعات الغذائية والهندسية والكيمياوية	٩٣٩
مجمع مدينة بدر للصناعات النسيجية	١٢٢
مجمع مرغم بالإسكندرية للصناعات الكيماوية	٢٠
مجمع مدينة الروبيكي للجلود	٢٠٠

هذا بالإضافة إلى استثمارات أخرى تخص الهيئات الاقتصادية العامة وممولّة ذاتياً، منها:

- مشروع منطقة الصناعات النسيجية المتخصصة بكفر الشيخ.
- ومشروع مجمع الصناعات البلاستيكية بمرغم بالإسكندرية.

٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع الكهرباء والطاقة من القطاعات سريعة النمو التي تشهد تطوراً مستمراً في الأداء لمسايرة الطلب المتزايد علي الطاقة الكهربائية، سواء من القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة) أو القطاعات الخدمية أو الاستخدامات المنزلية.

ولذلك، يتولى هذا القطاع مسئولية تدبير الطاقة الكهربائية لكافة مستخدميها، سواء لأغراض الإنتاج أو التوسّع العمراني أو الاستخدام التجاري أو المنزلي...إلخ.

وبوجه عام، يرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي دوماً – وخاصة الصناعة التحويلية – ارتباطاً طردياً بنمو قطاع الكهرباء والطاقة.

ولأهمية مُخرجات هذا القطاع، أصبح نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المُنتجة أو المُستهلكة سنوياً من المعايير الأساسية لقياس رفاهة الفرد، ومؤشراً رئيسياً للوقوف علي درجة تقدم المجتمع.

مؤشرات الأداء

- ارتفعت الطاقة المولدة خلال الفترة (١٢/ ٢٠١٣ – ١٦/ ٢٠١٧) من ١٦٤,٦ مليار ك.و.س إلي نحو ١٨٨,٦ مليار ك.و.س بنسبة نمو ١٤,٦% خلال الفترة، وهو ما يدل علي التطور الملموس والمُطرد في إنتاج الكهرباء [جدول رقم (١٢/٤)].
- زادت القدرة المركبة من ٣٠٨٠٣ م.و. عام ١٢/ ٢٠١٣ إلي ٣٨٨٥٧ م.و. عام ٢٠١٦/١٥، أي بنحو ٢٦,٢% في غضون أربعة أعوام، مع إنشاء محطات توليد جديدة، مما يؤكد أهمية القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مع نموه بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- زادت الطاقة الكهربائية المُستهلكة من ١٤٠,٩ مليار ك.و.س عام ١٢/ ٢٠١٣ إلي ١٥٢,٦ مليار ك.و.س عام ١٦/ ٢٠١٧، بنسبة نمو ٨,٣% خلال الفترة.
- زادت أطوال الخطوط الكهربائية من ٤٥٨ ألف كم عام ١٢/ ٢٠١٣ إلي نحو ٥٠٦ ألف كم عام ١٥/ ٢٠١٦، بنسبة نمو ١٠,٤%، دلالة علي تواصل امتداد خطوط التغذية الكهربائية لمختلف أنحاء الجمهورية.

جدول رقم (١٢/٤)

بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة

المؤشر/ العام المالي	١٢/ ٢٠١٣	١٣/ ٢٠١٤	١٤/ ٢٠١٥	١٥/ ٢٠١٦	١٦/ ٢٠١٧
الطاقة المولدة (مليار ك.و.س)	١٦٤,٦٣	١٦٨,٠٥	١٧٣,٤٦	١٨٥,٦٥	١٨٨,٦٢
القدرة المركبة (م.و)	٣٠٨٠٣	٣٢٠١٥	٣٥٢٢١	٣٨٨٥٧	---
الطاقة المستخدمة (مليار ك.و.س)	١٤٠,٩١	١٤٣,٥٩	١٤٦,٧٥	١٥٥,٤٨	١٥٢,٦
أطوال الخطوط (ألف كم)	٤٥٨	٤٦٩,٨	٤٨٨,٩	٥٠٥,٨	---

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

الرؤية التنموية للقطاع

يمكن صياغة الرؤية التنموية للقطاع علي النحو التالي:

"تطوير منظومة الطاقة التي يجب أن تتميّز بالكفاءة الموسمية والتقدم التكنولوجي وأن تكون قادرة علي توفير الطاقة بأسعار تنافسية واستدامة بيئية لتحسين مستوي المعيشة للشعب المصري وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاءً عن طريق خطط شاملة لمحطات التوليد حتي عام ٢٠٣٠ مما يؤدي إلي تسريع عجلة التطوّر الاقتصادي".

الأهداف الرئيسية للقطاع

يُنشد القطاع توفير الطاقة الكهربائية لجميع مُستخدميها وفي كافة المجالات وفقاً للمواصفات والمعايير الدولية ومستويات الأداء العالمية، وعلي أسس اقتصادية سليمة بما يحقق التنمية المستدامة والمساهمة في الحفاظ علي المنظومة البيئية.

ولذا، يهدف القطاع إلي تحقيق ما يلي:

- تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية وتأمين الإمداد بها.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية المتاحة.
- التوسّع في استخدام مصادر الطاقة والمتجددة.
- زيادة الاعتماد علي الموارد المحلية.
- تحسين كفاءة إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- التعاون مع الدول العربية والأفريقية المجاورة في مجال ربط الشبكات لتصبح مصر محوراً للطاقة الكهربائية.

- الحفاظ علي سلامة المنظومة البيئية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في أنشطة الطاقة الكهربائية ومشروعاتها.
- ترشيد الدعم لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع مراعاة حقوق الفئات الأقل دخلاً والمُهمّشة.
- تطوير برامج ترشيد وتحسين استخدام الطاقة الكهربائية.
- تحقيق رضا المشتركين بخدمات الكهرباء.

الاستثمارات المستهدفة لعام ١٨/ ٢٠١٩

- تُقدر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع الكهرباء بنحو ١٣٣,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة ١٤,١% من الاستثمارات الإجمالية للخطة والبالغة ٩٤٢,٢ مليار جنيه.
- يبلغ نصيب المشروعات الاستثمارية الخاصة نحو ٥٢,٨ مليار جنيه من هذه الاستثمارات، بنسبة ٤٠% تقريباً من الإجمالي، والباقي وقدره ٨٠,٣ مليار جنيه، فيخص الاستثمارات العامة.
- وتبلغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٣,٣ مليار جنيه، واستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة نحو ١٨,٧ مليار جنيه.
- وتحظى الشركات العامة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للقطاع، إذ تبلغ استثماراتها ٥٨,٢ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٤٤% من الإجمالي [شكل رقم (٢٠/٤)].

شكل رقم (٢٠/٤)
هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة

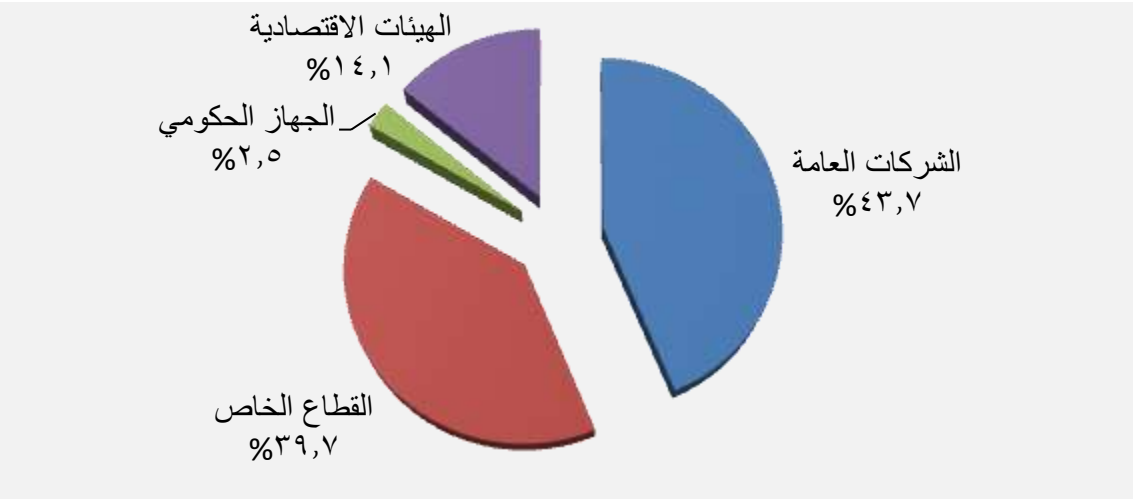

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

محاور استراتيجية التنمية ومعالمها الرئيسية

المحور الأول: **تأمين مصادر التغذية الكهربية**	▪ رفع كفاءة المحطات القائمة، وتشجيع التوليد المتناثر بالأماكن البعيدة عن الشبكة. ▪ تحويل الوحدات الغازية للعمل بنظام الدورة المركبة. ▪ تخفيض الفقد الكهربي بشبكات النقل والتوزيع، والاعتماد على الشبكات الذكية في مجال نقل وتوزيع الكهرباء. ▪ التوسّع في إصدار شهادات كفاءة الطاقة وتكثيف حملات توعية المواطنين بأهمية الترشيد. ▪ استخدام العدّادات الذكية. ▪ التوسّع في تعميم لمبات LED ذات الكفاءة العالية، وتغيير لمبات الإنارة العامة بأخرى أعلى كفاءة. ▪ استخدام مزيج أمثل لتوليد الكهرباء من المصادر التقليدية، بالإضافة إلى تعظيم دور الطاقات المتجددة، واستخدام تكنولوجيات حديثة لإنتاج الكهرباء من المصادر النووية ومن الفحم، وكذلك تكنولوجيا الضخ والتخزين. ▪ الربط الكهربي والذي يساعد على تأمين الشبكة وتقويتها. ▪ إصدار تعريفة التغذية الكهربية، وكذلك قانون الكهرباء الموحد. ▪ تعديل النظام الأساسي لهيئة تنمية واستخدام الطاقة المتجددة بما يسمح لها بالمشاركة مع القطاع الخاص في إنتاج وتشغيل وبيع هذه الطاقات.
المحور الثاني: **الاستدامة**	▪ التعامل مع المديونية الحالية على شركات الكهرباء وفض التشابكات المالية، سواء فيما بينها أو بينها مع بعض الجهات الخارجية. ▪ إعادة هيكلة أسعار بيع الكهرباء، ورفع الدعم تدريجياً.
المحور الثالث: **التطوير المؤسسي والحوكمة لشركات الكهرباء**	▪ الإسراع بإنشاء جهاز تخطيط الطاقة. ▪ إعادة هيكلة الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركة المصرية لنقل الكهرباء فى ضوء قانون الكهرباء الموحد. ▪ تعظيم دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في ضوء قانون الكهرباء الموحد.

المحور الرابع: خلق سوق تنافسي للكهرباء ووضع القواعد المنظمة له	▪ الفصل الكامل للشركة المصرية لنقل الكهرباء عن الشركة القابضة لكهرباء مصر. ▪ اتخاذ إجراءات إنشاء مشغل الشبكة (TSO) والتي ستقوم الشركة المصرية لنقل الكهرباء بدوره خلال الفترة الانتقالية لخلق سوق تنافسي. ▪ تعظيم دور مصر الإقليمي في أسواق الطاقة العالمية. ▪ تشجيع المستثمرين المحليين والدوليين للعمل في أنشطة الكهرباء من خلال الاستمرار في تحرير سوق الكهرباء.
المحور الخامس: الحد من الانبعاثات ومراعاة المتغيرات المناخية	▪ دعم الاستثمار في مجال معايير كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة. ▪ مواكبة المنظمات الدولية في تحركاتها نحو الحد من الأثر البيئي للتغيرات المناخية. ▪ دعم السياسات اللازمة لخفض غازات الاحتباس الحرارى وملوثات الهواء الناتجة عن محطات انتاج الكهرباء.

أهم المشروعات المستهدفة بخطة ١٨/ ٢٠١٩

و تتمثل فيما يلي:

- "المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية"، والمُستهدف له استثمارات تُناهز مليار جنيه، ويهدف هذا المشروع إلى تحويل مسارات الخطوط الهوائية والتي تمر أعلى الكتل السكنية إلى كابلات أرضية.

- "مشروعات استراتيجية"، والمُستهدف لها استثمارات بنحو مليار جنيه (استثمارات عامة)، لتوصيل التغذية الكهربائية للمناطق الحيوية، واستكمال تحويل مسارات الكهرباء بالطريق الساحلي، واستكمال تدعيم قطاع الطاقة، التغذية الكهربائية لمشروع الرمال السوداء، وإنشاء خط كهربائي غرب برج العرب الترفيهية/ مطروح جهد ٥٠٠ ك.ف بطول ٢٦٠ كم، وتأمين محطات الكهرباء على مستوى الجمهورية.

- مشروع "التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء"، باستثمارات تُقارب ٣٠٠ مليون جنيه، والتي تُقدّر احتياجاتها بحوالي ٢٢٠ م.و، وكذلك الحد من الاعتماد على المواد البترولية اللازمة لتشغيل مولدات الديزل والتلوث البيئي الناتج عن احتراق السولار المستخدم. ويتضمن المشروع عدداً من العمليات، منها "إنشاء الخط الكهربائي مزدوج الدائرة شرق العوينات/ بلاط جهد ٢٢٠ ك.ف بطول حوالى ٤٠٠ كم".

- مشروع "تطوير واستكمال المعامل والبحوث بهيئة الطاقة الذرية باستثمارات ٨١ مليون جنيه، **<u>ويُنفذ من خلاله عدد من المشروعات الفرعية تهدف إلي:</u>**

❖ توفير بعض أنواع النظائر المُشعة التي تستخدم في العلاج للمرضى، وكذلك توفير استيراد هذه الأنواع من النظائر، وزيادة إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية باستخدام التقنيات النووية.

❖ إنتاج النظائر المشعة للاستخدامات المختلفة (طب– زراعة– صناعة)، والاستخدام الأمثل لتسهيلات إنتاج الكوبالت المشع والاستفادة منه في التطبيقات المختلفة، مثل حفظ المواد والأغذية وغيرها من الاستخدامات الطبية، كذلك مشروع المصنع الرائد لإنتاج اليورانيوم من أجل الوصول إلى إنتاج وقود نووي مناسب للمحطات النووية المزمع إنشاؤها.

❖ معالجة النفايات المشعة الناتجة من استخدام المواد في المجالات المختلفة، ومنها فصل العناصر من المخلفات الصلبة الناتجة من مجالات التصوير الإشعاعي ورقابة الجودة.

❖ استخدام مصادر الإشعاع في الأغراض الطبية والزراعية والصناعية والقيام بالتطبيقات التكنولوجية فيها، مثل تعقيم المنتجات الطبية والأدوات الجراحية والأنسجة البيولوجية وحفظ الأغذية بالإشعاع، بالإضافة إلى إجراء التجارب على المستوى نصف الصناعي لتحسين خواص المواد البوليمرية والمنسوجات والمطاط والأخشاب والبويات.

❖ تحسين ودراسة خواص اللدائن وتحديد النحر والصدأ في الآلات والمعدات.

- مشروع "استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية" والمستهدف له استثمارات ٢٢ مليون جنيه بخطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

<u>ويُنفذ من خلاله عدد من المشروعات الفرعية تهدف إلى:</u>

❖ تقييم وتقدير احتياطيات المعادن الاقتصادية من الرمال السوداء المنتشرة بطول سواحل مصر الشمالية والشرقية، وخاصة بمناطق العريش ودمياط وأبو رماد.

- ❖ استخلاص معدن المونازيت المنتج من الرمال السوداء أثناء فصل وتركيز المعادن الاقتصادية والاستفادة بما فيه من تركيزات من العناصر الأرضية النادرة والثوريوم واليورانيوم.
- ❖ الحصول على العناصر النووية، خاصة البورون، أكسيد البريليوم، الثورمالين لما لها من أهمية كبيرة في عمل المفاعلات النووية.
- ❖ إنتاج ركازات اليورانيوم بالنقاوة النووية طبقاً للمواصفات القياسية العالمية لتوفير الكعكة الصفراء اللازمة لتصنيع الوقود النووي.
- ❖ تقييم احتياطيات رواسب اليورانيوم المستكشف بهدف الاستغلال الاقتصادي، والبدء في أعمال المنجم لإنتاج خامات اليورانيوم.

- مشروع إقامة المحطة النووية ومنشآتها" والمُستهدف له بخطة العام المالي ٢٠١٩/١٨ استثمارات ٥ مليار جنيه.

ويهدف المشروع إلى إنتاج ٤% من الطاقة الكهربائية من محطات نووية بقدرة حوالى ٤٨٠٠ م.و(٤ وحدات) بحلول عام ٢٠٣٠ مع تحقيق:

- ❖ وصول المشاركة المحلية في إنشاء المحطات النووية إلى حوالى ٣٥%.
- ❖ تعظيم المشاركة المحلية في تأمين مستلزمات التشغيل والصيانة.
- ❖ تأمين الإمداد بالوقود النووي وخدماته لتشغيل المحطات من خلال تعاقدات طويلة الأمد مع تصنيع الوقود محلياً.
- ❖ الاعتماد الكامل على الكوادر المصرية في تشغيل المحطات وصيانتها مع استعانة محدودة بالخبرات الأجنبية عند الحاجة.

- مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية باستثمارات ٧,٤ مليار جنيه، وتتضمن:

- ❖ مشروع "الضخ والتخزين على خليج السويس"، ويهدف المشروع إلى إنتاج ٢١٠٠ م.و في عام ٢٠٢٢.
- ❖ مشروع" محطة توليد كهرباء أسيوط المائية قدرة ٣٢ م.و"، والتي من المتوقع دخولها في طور الإنتاج خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.

- مشروعات تنمية واستخدام الطاقة المتجددة باستثمارات ٣,٢ مليار جنيه، وتتضمن:

أ- مشروعات إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح: والمتمثلة في إنشاء ثلاث محطات كهرباء بطاقة الرياح بمنطقتي جبل الزيت وخليج السويس، بإجمالي قدرات ٤٣٢ م.و، وذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بنك التعمير الألماني والشركاء الأوربيين، الوكالة الفرنسية للتنمية.

ومن مزايا هذه المشروعات:

- ❖ تحقيق عائد بيع الطاقة المولدة والتي تبلغ نحو ١٦٠٠ جيجا وات/ ساعة سنوياً.
- ❖ توفير نحو ٣٤٣,٤ ألف طن بترول مكافئ سنوياً.
- ❖ الحد من انبعاثات حوالى ٨٧٩ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ب- مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية: والمتمثلة في إنشاء ست محطات توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بإجمالي قدرات ٢١٦ م.و، وذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك التنمية الألماني، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بنك التصدير والاستيراد الكوري.

ومن مزايا هذه المشروعات:

- ✓ تحقيق إيراد من بيع الطاقة المولدة والتي تبلغ ٣٥٦,٢ جيجا وات/ ساعة سنوياً.
- ✓ توفير نحو ٧٥ ألف طن بترول مكافئ سنوياً.
- ✓ الحد من انبعاثات حوالى ١٨٢ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ج- مشروع أعمال خدمات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية: بمنطقة (جبل الزيت)، حيث تقوم الهيئة بتوفير وإتاحة الأراضي اللازمة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بنظام حق الانتفاع.

- مشروع "التعاون مع الدول الأفريقية" باستثمارات ١٠ مليون جنيه.

ويهدف إلي بناء القدرات والخبرات بدول حوض النيل اعتماداً على ما يملكه قطاع الكهرباء والطاقة المصري من قاعدة من الإمكانات التدريبية من حيث الكوادر المدربة والمعامل وأنظمة المحاكاة والورش والمعدات والتجهيزات والمراكز البحثية في مجالي الطاقة التقليدية والطاقة المتجدّدة.

ويُلخص البيان التالي أهم البرامج الرئيسية المستهدفة فى خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة للخطة متوسطة الأجل (٢٠١٨ – ٢٠٢١) والعام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩

البرنامج	المشروع
إضافة قدرات كهربائية من المصادر التقليدية للطاقة	▪ محطة توليد كهرباء جنوب حلوان البخارية قدرة ١٩٥٠ م.و. ▪ تحويل الوحدات الغازية بمحطة توليد كهرباء أسيوط للعمل بنظام الدورة المركبة قدرة ٥٠٠ م.و. ▪ محطة توليد كهرباء أسيوط البخارية قدرة ٦٥٠ م.و. ▪ محطة توليد كهرباء غرب القاهرة البخارية قدرة ٦٥٠ م.و.
إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة	**أ- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة** ▪ محطة كهرباء بطاقة الرياح (جبل الزيت) قدرة ٣٢ م.و بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ▪ محطة كهرباء بطاقة الرياح (خليج السويس) قدرة ٢٠٠ م.و بالتعاون مع بنك التعمير الألماني، وقدرة ٢٠٠ م.و بالتعاون مع الوكالة الفرنسية. ▪ محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بكوم أمبو قدرة ٥٠ م.و بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء. ▪ محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بالزعفرانة قدرة ٥٠ م.و بالتعاون مع KFW، وقدرة ٥٠ م.و بالتعاون مع الصندوق العربى للإنماء. ▪ محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة قدرة ٢٠ م.و بالتعاون مع اليابان، وقدرة ٢٠ م.و بالتعاون مع كوريا. ▪ أعمال خدمات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية. **ب- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء** ▪ محطة توليد كهرباء أسيوط المائية قدرة ٣٢ م.و. ▪ الضخ والتخزين (عتاقة) بالسويس.

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	أ- **هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء** ▪ إقامة المحطة النووية ومنشآتها. ب- **هيئة الطاقة الذرية** ▪ استكمال وتطوير المعامل والبحوث بالهيئة. ج- **هيئة المواد النووية** ▪ استكشاف واستخلاص وتقييم الخامات النووية.
برامج أخرى	▪ المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية. ▪ مشروعات استراتيجية. ▪ التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء. ▪ التعاون مع الدول الأفريقية.

المعايير التي تم مراعاتها عند تقرير مشروعات الخطة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة شانه في ذلك شأن القطاعات الأخرى ما يلي:

- توافُق المشروعات الجديدة مع أهداف واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- حظر إدراج أية اعتمادات لمشروعات استثمارية للتوسّع في مشروعات قائمة بها طاقات غير مستغلة، مع إعطاء أولوية لاستكمال المشروعات الجاري تنفيذها ذات نسب التنفيذ العالية من التكلفة الكلية والتي قاربت على الانتهاء في عام ٢٠١٩/١٨.
- عدم إدراج مشروعات جديدة إلا في حالة الضرورة القصوى.
- عدم تفتيت الاستثمارات على مشروعات عديدة يصعب الانتهاء منها خلال عام الخطة.
- التركيز على برامج الإحلال والتجديد للحفاظ على الأصول القائمة.
- عدم تضمين تكاليف المشروعات الاستثمارية بنود تتصل بالأجور والحوافز والمكافآت أو المستلزمات الجارية.
- عدم إدراج الدراسات والأبحاث للمشروعات الاستثمارية إلا المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية ذاتها.
- إدراج بعض المشروعات الاستثمارية والتي يتم تنفيذها من خلال الاستثمارات الوطنية المحلية والعربية والأجنبية وبما يساعد على تكوين الأصول الرأسمالية والتخفيف من الأعباء التمويلية لهذه المشروعات والتي تتحملها الموازنة العامة للدولة.
- مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٤/٤ قطاع البترول

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يحتل قطاع البترول والغاز الطبيعي أهمية بارزة في البنيان الاقتصادي، حيث يلعب دوراً فاعلاً في مسيرة التقدم الاقتصادي بحكم كونه المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة، والذي يُلبي احتياجات القطاعات الإنتاجية وأسواق الاستهلاك النهائي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية، فضلاً عن إسهامات القطاع في تعزيز الميزان التجاري من خلال صادراته إلي الأسواق الخارجية.

مؤشرات الأداء

تفيد تقارير متابعة خطط التنمية أن قطاع البترول قد حقق إنجازات ملموسة في الأعوام القليلة الماضية تبلورت في تحسن معدلات أداء القطاع، سواء علي صعيد البحث والاستخراج أو الإنتاج أو التصدير، فقد زادت الاكتشافات الجديدة بمناطق الصحراء الغربية والصحراء الشرقية والبحر المتوسط والدلتا وخليج السويس، وتحقق ٤٦ اكتشافاً جديداً في عام ٢٠١٧/١٦ (٢٩ زيت، ١٧ غاز)، بالإضافة إلي توقيع اتفاقيات التزام بترولية بلغت ١٢ اتفاقية في ذات العام، وكذلك عشرة عقود تنمية، وقد أثمرت هذه الاكتشافات الجديدة عن إضافة احتياطيات جديدة ساهمت في تدعيم الاحتياطي من الزيت الخام والمتكثفات. وقد ضاعف من ذلك اكتشاف حقل "ظُهر" للغاز الطبيعي بمنطقة شرق البحر المتوسط والذي سيتحقق معه اكتفاء مصر من الغاز الطبيعي بنهاية عام ٢٠١٨ وتحولها إلي مركز إقليمي لتداول الطاقة.

وعلي مستوي الإنتاج، فقد زادت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي حتي بلغت ٣١,٩ مليون طن عام ٢٠١٧/١٦، ومن الزيت الخام والمتكثفات نحو ٣٢,٢ مليون طن، كما زادت الصادرات البترولية إلي ٦,٦ مليار دولار.

التحديات الراهنة

على الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يواجهه تحديات عديدة وتتبلور حول كيفية تأمين احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الطاقة وفقاً لمعدلات الزيادة المتوقعة في تعداد السكان والتوسّع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتوسّع في الاستخدامات المنزلية دون أن تحدث اختناقات في أسواق المنتجات البترولية، ومنع انتشار الاختلالات في أسواق التوزيع مع مراعاة وصول دعم المنتجات البترولية إلى مستحقيه.

ويُضاعف من هذه التحديات اختلال مزيج الطاقة حيث الاعتماد الأساسي بنسبة ٩٦% علي الزيت الخام والغاز الطبيعي، وبالتالي محدودية مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، بالإضافة إلي تقادم معامل التكرير والحاجة إلي تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع، وتأخر بعض الجهات الحكومية والمحلية في سداد قيمة مسحوباتها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

الرؤية التنموية

" تأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة وتعظيم مساهمة قطاع البترول في الدخل القومي، وتحويل مصر إلي مركز استراتيجي لتداول الطاقة".

استراتيجية التنمية والسياسات العامة

- توفير احتياجات السوق المحلي وسد الفجوة الحالية بين الاستهلاك والإنتاج من خلال:

- الحفاظ على مستوى الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والغاز وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية احتياجات خطة التنمية.
- سرعة وضع الحقول والآبار على الإنتاج لتحقيق زيادة ملموسة في إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي.
- تنمية الغاز الطبيعي لمواجهة الزيادة في معدلات الطلب عليه خاصة لقطاع الكهرباء.
- تنمية مصادر الطاقة غير التقليدية (الطاقة المتجددة).
- تنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلى بالتنسيق بين الجهات المعنية تشمل حملات إعلامية وتوعية موسعة.
- تطوير عمليات نقل المنتجات البترولية والغاز لتأمين الاحتياجات خاصة مناطق الصعيد من خلال استخدام عِدّة بدائل (نقل بحرى – نقل برى – سكك حديدية).

- استعادة المناخ الجاذب للاستثمار في مجال صناعة البترول والغاز والثروة المعدنية من خلال :-

- تشجيع الاستثمار في مجالي الاستكشاف والتنمية وطرح مزايدات جديدة للبحث والاستكشاف مع إيجاد ألية لتطوير الاتفاقيات البترولية بما يسمح بتعديل سعر شراء الغاز الطبيعي من الشركاء الأجانب بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج من الحقول العميقة .
- الانتظام في سداد مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة لحثهم على عمليات البحث والاستكشاف والتنمية في مصر، وبالتالي تحقيق التوازن بين كل من الهيئة وشركائها .

- تطوير وتنويع نماذج الاتفاقيات البترولية بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل منطقة لجذب مزيدٍ من الاستثمارات وتعظيم الاحتياطيات البترولية والإنتاج وعوائد الدولة منها.
- تطوير التشريعات والنظم المالية وبنود تسعير الغاز المشترى من الشركاء الأجانب وفقاً للاتفاقيات البترولية لجذب مزيد من الاستثمارات لزيادة الاحتياطيات البترولية والأرباح.

- التخطيط لتكون مصر مركز لتسويق المنتجات البترولية، وذلك من خلال إقامة المشروعات التالية:

- البدء في تنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية العاجلة لتطوير البنية الأساسية اللازمة لنقل وتوزيع وتداول المنتجات البترولية .
- التوسّع في بناء معامل تكرير حديثة بمشاركة القطاع الخاص مع العمل على تنقية القوانين المقيدة للاستثمار في هذا النشاط .
- تطوير ورفع كفاءة الموانئ البترولية القائمة (الزيتية /السويس/الإسكندرية) من خلال تحديد أماكن الاختناقات واستبدال الخطوط القديمة بخطوط جديدة ذات أقطار أكبر، وذلك بهدف استقبال ناقلات المنتجات البترولية المستوردة (مازوت – بوتاجاز) ذات الحمولات مما يساعد على سهولة توصيل المنتجات البترولية لدوائر الاستهلاك، فضلاً عن تقليل التكاليف، وكذا تأمين احتياجات البلاد والقدرة على المناورة وسرعة التلبية في حالة وجود نقص في الإمدادات .
- تطوير وزيادة السعات التخزينية للزيت الخام والمتكثفات والمنتجات البترولية لتكوين أرصدة استراتيجية أمنة منها، إضافة إلى جعل مصر مركزاً إقليمياً لتداول مصادر الطاقة.

- إعداد صف ثان من القيادات لقطاع البترول من خلال :

- اختيار مجموعة من الكوادر الواعدة من خلال النظم القياسية.
- تحديد الوصف الوظيفي ومستويات الجدارة المطلوبة لكل وظيفة أو تخصص.
- إعداد خطط التدريب والتطوير.
- التقييم والتدريب وقياس العائد من التدريب.
- تنمية القدرات البشرية للعاملين بالقطاع وتطوير الكفاءات.

- إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية لتحسين كفاءة الإدارة علي أسس اقتصادية من خلال:

- إنشاء جهاز تنظيمي للبترول أسوة بما تم في الغاز الطبيعي يعمل بصفة أساسية على مراقبة تنفيذ التشريعات والقوانين المنظمة للأسواق بما يضمن تشجيع القطاع الخاص وخلق مناخ جاذب للاستثمار مع تنظيم شبكات النقل والتوزيع وإتاحة استخدامها للمستثمرين مقابل فئة نقل وتوزيع عادلة.
- تطوير قطاع الثروة المعدنية بما يساهم في زيادة عائدات الدولة وتعظيم القيمة المضافة من خلال زيادة عمليات التصنيع وتعظيم القيمة المضافة للمجمعات الصناعية المتكاملة ، طرح مزايدات جديدة للمعادن النفسية بالتوافق مع قانون الثورة المعدنية المعدل، بالإضافة إلى العمل على تنمية منطقة المثلث الذهبي بصعيد مصر بهدف إنشاء منطقة اقتصادية ذات مواصفات عالمية تشمل عمليات استخراج للمعادن وتسهيلات صناعية ومراكز تجارية وسياحية.

المُستهدفات الكلية لخطة ١٨/ ٢٠١٩

- إنتاج حوالى ٣٨,٧ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز (منها ٣٤,٧ مليون طن/سنة زيت خام، حوالى ٢,٤ مليون طن/ سنة متكثفات، حوالى ١,٦ مليون طن بوتاجاز).
- إنتاج حوالى ٤٩,٢ مليون طن/سنة غازات بزيادة نسبتها حوالى ٢٣% عن المتوقع لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ بعد دخول حقل "ظهر".
- إنتاج حوالى ٤٣ مليون طن/ سنة من المنتجات البترولية والبتروكيماوية من شركات القطاع العام والشركات الاستثمارية .
- تكرير ٣٤,٥ مليون طن/ سنة زيت خام ومتكثفات في معامل تكرير شركات القطاع ومعمل تكرير ميدور، بالإضافة إلى تكرير حوالى ٣,٥ مليون طن للغير لتصبح الخطة الإجمالية للتكرير ٣٨ مليون طن.

وفي مجال الثروة المعدنية، تستهدف الخطة ما يلى:

- إنتاج حوالى ٢٢,٥ طن من الذهب من منجم السكرى تُقدر قيمتها بحوالي ٨٦٤ مليون دولار.

- إنتاج حوالى ٢٠مليون طن من الفوسفات من شركة فوسفات مصر وشركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية والشركة المصرية للثروات التعدينية.
- إنتاج حوالى ٤٩٤ ألف طن من خام أكسيد الحديد الأحمر من شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية وشركة جيوكويرى للتعدين، وكذا إنتاج حوالي ٦٧ ألف طن من خام الكوارتز من الشركة المصرية للسبائك الحديدية وحوالى ٥٠ ألف طن من خام الرمال الكاولينا، و ١٢٠٠ طن من خام أكسيد الحديد الأصفر.
- طرح مزايدة للبحث عن الذهب في عدد (٨) مواقع، وكذا مزايدة للبحث في الخامات الأخرى.
- استيراد نحو ٢٨,٤ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٦,١٣ مليار دولار لسداد احتياجات السوق المحلى عام ٢٠١٩/١٨.
- تصدير نحو ١٩,٥ مليون طن من الزيت الخام والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماويات بقيمة إجمالية قدرها ٧,٧ مليار دولار.
- استهلاك حوالى ٨٩,٧ مليون طن منتجات بترولية وغازات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ومنها حوالى ٤٨,٤ مليون طن غازات [جدول رقم (١٣/٤)].

جدول رقم (١٣/٤)

خطة الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

البيـــــــان	الاستهلاك (ألف طن)	البيـــــــان	الاستهلاك (ألف طن)
سولار (ديزل)	١٤١٦٠	كيروسين	١٢
مازوت	١٤٥٩٠	شموع	٥
بوتـاجـاز	٣٨٥٥	مذيبات	٤٠
بنزين / نافتا	٦١٤٠	ألكيل بنزين	٤٢
أسفلت	٩٧٥	أخري	٢٩٧
تربيان (وقود نفاثات)	٧١٤	جملة المنتجات البترولية	٤١٣٠٠
زيوت	٤٧٠	غـازات	٤٨٤٠٠
	الإجمالي العـــام		٨٩٧٠٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الاستثمارات المُستهدفة عام ١٨/ ٢٠١٩

تُقدر استثمارات قطاع الاستخراجات بنحو ١٤٥,٦ مليار جنيه، بنسبة ١٥,٥% من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لعام ١٨/ ٢٠١٩، منها ١٣٢,٨ مليار جنيه تخص الغاز الطبيعي بنسبة ٩١%، والزيت الخام ١٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٨,٧%، والاستخراجات الأخرى ٦٥ مليون جنيه.

ويبلغ نصيب القطاع الخاص من استثمارات القطاع ١٣٧,٥ مليار جنيه، بنسبة ٩٤% من جملة استثمارات القطاع، والنسبة الباقية تخص الشركات العامة (حوالي ٦%).

المشروعات المُستهدفة خلال خطة عام ١٨/ ٢٠١٩

أولاً: المشروعات المتوقع الانتهاء من تنفيذها خلال ١٨/ ٢٠١٩

أ) **المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والغاز**

إسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الإستثمارية
مشروع تنمية حقل البلسم بشركة الوسطانى	حفر ٤ آبار فى حقل البلسم ومخطط ربط لبئر بلسم – ١ خلال شهر يونية عام ٢٠١٥	٥٠ مليون قدم/يوم غاز، ١٩٠٠ برميل متكثفات/يوم	١٨ مليون جنيه
مشروع إعادة الإنتاج من حقل هلال البحرى بشركة جابكو	حفر (٤) آبار جديدة	٣–٥ آلاف برميل زيت/يوم	٣٢٤ مليون دولار
مشروع استكمال تنمية حقل دسوق (A,C,B) بشركة دسكو	إضافة (٣) بئر مرحلة(C) CTP فى أغسطس عام ٢٠١٥ ربط (عدد ٧) بئر مرحلة (B)	من ١٥٥٠ إلى ٢٠٠–٣٠٠ مليون قدم	٤٢٤ مليون دولار متضمنة المرحلتين A,B
مشروع إحلال وتجديد البنية التحتية (المرحلة الثالثة) بخليج السويس بشركة جابكو	رفع مستوى الأمان فى التشغيل إلى المستوى العالمى وإطالة العمر الاقتصادى للتسهيلات		٢٩٠ مليون دولار

إسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الإستثمارية
مشروع تسهيلات الإنتاج بمنطقة بياج – ١ بشركة بدر الدين للبترول	رفع كفاءة تسهيلات الإنتاج. ومن المخطط الانتهاء من المشروع فى الربع الأول من ٢٠١٩/١٨	١٢ ألف برميل زيت	٢٥ مليون دولار
مشروع حقل رأس البر (مرحلة ثالثة) بالشركة الفرعونية	إضافة إنتاج جديد للغاز من عدد (٢) بئر حالى ، تورت ٨، ومن المخطط الانتهاء من المشروع فى الربع الثانى من ٢٠١٩/١٨	١١٠ مليون قدم^{٣}/يوم ، ١٠٠ برميل/يوم متكثفات	٢٦٥ مليون دولار
مشروع محطة معالجة الغاز بمنطقة مليحة بشركة عجيبة للبترول	معالجة الغاز المصاحب بحقول (ياسمين – روز–فلك) لتلائم الدخول على الشبكة القومية للغاز. ومن المتوقع الانتهاء منه فى الربع الثانى من عام ٢٠١٩/١٨	٢٠ مليون قدم^{٣} غاز يومياً، ١٠ آلاف برميل زيت نظام الإيجار التمليكى	٨٣ مليون دولار
مشروع إنشاء المستودع السادس لتخزين الزيت الخام بميناء الحمرا بشركة ويبكو.	إنشاء مستودع لتخزين الزيت الخام ومن المخطط الإنتهاء منه فى الربع الثانى لعام ٢٠١٩/١٨	بسعة ٢٥٠ ألف برميل /يوم	٢١ مليون دولار
مشروع استكمال أعمال تنمية حقل مذهل بشركة بترول جنوب أبو زنيمة بترو زنيمة	إنشاء منصة منهل البحرية وربطها بوحدة مذهل البحرية وتسهيلات إنتاج ومعالجة ووحدة حقن المياه	٥–٦ آلاف برميل فى اليوم	١٨٠ مليون دولار (شاملة أعمال الحفر)
مشروع تنمية حقل كاموس بشركة شمال سيناء للبترول	إنشاء المنصة البحرية وحفر (٢) بئر بحرى والربط على خط الغاز الرئيسي ٢٢ بوصة		٤٠ مليون دولار (غير شاملة أعمال الحفر)
مشروع تنمية حقل شمال شدوان –٣٩٤ جابكو	حفر بئر بحرى جديد وتركيب منصة بحرية، ومد خطوط بحرية لربط الإنتاج بتسهيلات رأس الغاز	٥ آلاف برميل فى اليوم	٨٠ مليون دولار (شاملة أعمال الحفر)
مستودعات نقل وتخزين البوتاجاز	دعم البنية التحتية بمحافظة سوهاج	٦ آلاف طن	٣٥٠ مليون جنيه

ب) المشروعات الخاصة بالتكرير والتصنيع والنقل والتسويق

إسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الإستثمارية
إنشاء برج التقطير المبدئى بمعمل ميدور	يهدف المشروع إلى تخفيف الأحمال على فرن وحدة التقطير الجوى القائمة	زيادة الطاقة التشغيلية لتصل إلى ١١٥% و١٠٠% فى حالة تشغيل المعمل بالخام الحقيقى	٦ مليون دولار
إنشاء وحدة جديدة لإسترجاع الغازات بشركة أسيوط	إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات	بطاقة تغذية ٤٠٠ ألف طن/سنة من النافتا الحقيقية لإنتاج البوتاجاز	١٥٠ مليون جنيه
إنشاء عدد (٤) صهريج بشركة بتروجاس	إنشاء عدد ٤ صهاريج بوتاجاز بسوهاج بشركة بتروجاس	بسعة إجمالية ٦,٥ ألف طن	١٢٠ مليون جنيه
إنشاء وحدة معالجة نافتا جديدة بشركة النصر للبترول	إنشاء وحدة جديدة للنافتا	بطاقة ٥٠ طن/ساعة	٦,٥ مليون جنيه
مشروع تصميم وتوريد عدد (٢) برج بشركة السويس لتصنيع البترول	يهدف المشروع إلى تصميم وتوريد وتركيب عدد (٢) برج (C2) بالوحدة الجوية، (C ٢) ١٠ بالوحدة ١٠ تفحيم		٢٥,٥ مليون جنيه
مشروع إحلال وتجديد خط منتجات مسطرد /طنطا	إحلال وتجديد وصلة بنها/طنط	بطول ٥٣ كم وقطر ١٦بوصة	١٤٧ مليون جنيه
مشروع توسعات شركة موبكو دمياط	إنتاج اليوريا من سماد اليوريا بهدف التصدير وتغطية احتياجات السوق المحلى	١,٣٨ مليون طن/سنة	١٩٢٧ مليون دولار
إنتاج الإثيلين ومشتقاته بالإسكندرية	يهدف المشروع إلى إنتاج الإثيلين لتغطية جزء من احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض	٤٦٠ ألف طن/سنة	١٩٢٥ مليون دولار
زيادة الطاقة لإنتاجية لمصنع UCM بشركة البتروكيماويات المصرية	تحسين الأداء بالوحدات الإنتاجية للشركة	١٠٠ ألف طن/ سنة من مادة PUC ، ١٠٠ ألف طن/سنة من مادة VCM	١٢ مليون جنيه

ثانياً: المشروعات المستمرة المُستهدفة بخطة ١٨/ ٢٠١٩

أ) المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والخام

إسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الإستثمارية
توصيل المياه والتخلص من مياه الصرف الصحى والـصـنـاعـى (شركة أسيوط)	إنشاء خطوط لتوصيل والتخلص من مياه الصرف الصناعى	بطول ١٠ كيلومتر	٩٣,٢ مليون جنيه
مشروع مجمع التكسير الهيدروجينى للمازوت بمسطرد	إنتاج منتجات بترولية عالية الجودة	٤,٧ مليون طن / السنة (بوتاجاز، بنزين، تربين/سولار	٣,٧ مليار دولار
إنشاء وحدة إصلاح النافتا بالعامل المساعد بشركة إنربك	بهدف إنتاج بنزين عالى الأوكتين لتلبية احتياجات السوق المحلى ، الهيدروجين الذى يستخدم فى إنتاج السماد واليوريا	٥٤٠ ألف طن / سنة	٢٠٠ مليون دولار
إنشاء خط استلام الغاز المستورد من بورسعيد	نقل كميات الغاز المستورد من بورسعيد	بطول ٧ كم وقطر ٢٤ بوصة	٤٣,٢ مليون جنيه
استكمال إنشاء خط النوبارية / ميت نما	بغرض تغذية محطة شمال الجيزة وتدعيم سبكة منطقة القادة	بطول ١٠٥ كم وقطر ٣٢ بوصة	٧٣٣ مليون جنيه
استكمال إنشاء خط جمصة /فينوسا بدمياط	بغرض تغذية محطة كهرباء غرب دمياط الجديدة	بطول ١٠٥ كم وقطر ٣٥ بوصة	٣٦٩,٧ مليون جنيه
إحلال وتجديد خام مسطرد / شقير	إحلال وصلة مسطرد / الهايكستب	بطول ٣٠ كم وقطر ٣٢ بوصة	٨٨ مليون جنيه

ب) أهم مشروعات البتروكيماويات

إسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الإستثمارية
إنتاج السيترين بالإسكندرية بشركة الإسترنكس	إنتاج السيترين الذى يستخدم كمادة لمشروع البولى سترين	بطاقة ٣٠٠ ألف طن/ سنة	٥٦٠ مليون دولار
إنتاج البروبلين ومشتقاته	إنتاج منتجات ذات قيمة عالية	٢٥٠ ألف طن/سنة من مشتقات البروبلين	٢,٥ مليار دولار
إنتاج الإيثانول الحيوى من قش الأرز	إنتاج الإيثانول الحيوى من قش الأرز والمخلفات الزراعية	بطاقة ٥٠ ألف طن/سنة	٢٢٦,٢ مليون دولار
مشروع إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته	إنتاج الفورمالدهيد ومُشتقاته اعتماداً على منتجات الميثانول واليوريا بدلاً من تصديرها	٧٠ ألف طن / سنة	١٠٠ مليون دولار
مشروع مجمع العطريات والأسمدة	إستخدام البارازا ملين والبنزين كمواد أساسية فى مشروع البتروكيماويات	٤٠٠ ألف طن/سنة من البارازيلين، ٣٠٠ ألف طن سنوياً من البزتين، ٧٠٠ ألف طن/سنة من الأسمدة الأزوتية	٢,١ مليار دولار
إحلال وتجديد الوحدة ٤٠٠ بمصنع الـ VCM	إنتاج ممنتجات ذات قيمة عالية		٢٢٨ مليون جنيه

ج) مشروعات الثروة المعدنية

إسم المشروع	المكونات	التكلفة الإستثمارية
مشروع منجم السكرى	إنتاج ٢٢,٥ طن من الذهب	٩,٢٨ مليون دولار
مشروع إستكشاف وتقييم الخامات بسيناء	إعداد دراسات متكاملة لتنمية وتعمير سيناء	١٥ مليون جنيه
مشروع تنمية جنوب الوادى	استكشاف وتقييم الخامات المعدنية	٣٠ مليون جنيه
مشروع استغلال الخامات	استغلال الخامات فى صحراء مصر	١,٣ مليار جنيه

٥/٤ قطاع النقل

الأهمية الاقتصادية

يلعب قطاع النقل دوراً أساسياً في التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للدولة باعتباره دُعامة رئيسية للنمو، إذ تُعد شبكات النقل من سكة حديدية وطرق برّية وقنوات ملاحية بمثابة شرايين الحياة الاقتصادية التي يتدفق خلالها النشاط الاقتصادي والاجتماعي لنشر الرخاء والعمران، كما أن الموانئ المصرية، سواء البحرية أو الجوية أو البرّية، تُعتبر المنافذ الرئيسية لنقل التجارة الخارجية ودعم ميزان المدفوعات.

وواقع الأمر، أن كافة قطاعات الاقتصاد القومي تعتمد على خدمات ومرافق هذا القطاع في الربط بين أسواق الإنتاج وأسواق الاستهلاك، و في الحصول على متطلباتها من الخامات ومستلزمات التشغيل من مواقع الاستخراج أو الإنتاج. ويُمثّل ناتج قطاع النقل مدخلاً هاماً من مُدخلات الإنتاج في كثيرٍ من القطاعات الخدمية والإنتاجية، مثل قطاعات التجارة والصناعات التحويلية والاستخراجية، وكذلك تبلغ نسب ناتج قطاع النقل الذي يُستخدم كمُدخلات وسيطة في قطاعات الاقتصاد القومي حوالي ٤٥% من ناتج هذا القطاع في مصر. ولذا، يُعد رفع كفاءة قطاع النقل أمراً حيوياً لانعكاساته الإيجابية على أداء بقية قطاعات الاقتصاد القومي وعلى قدرتها التنافسية، وربط المناطق الجغرافية بعضها ببعض.

ويُتيح تعدّد وسائط النقل المُفاضلة فيما بينها واختيار الوسيلة أو توليفة الوسائل التي تُحقّق أقل تكلفة مُمكنة وأعلى درجة أمان وسلامة، سواء للركاب أو البضائع، كما أن هذا التعدّد يسمح بتكامل خدمات أنشطة النقل مما يُعظِّم من القيمة المُضافة لمُخرجات القطاع بصورة إجمالية، فضلاً عن أن موقع مصر الجغرافي المتميّز في منتصف طرق النقل، وبالقُرب من الأسواق الرئيسية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط يُمثّل نقطة قوة في أن تُصبح مصر مركزاً ومحوراً عالمياً رئيسياً في خدمات النقل واللوجيستيات. وبوجهٍ عام، يسمح نظام النقل الجيّد بوصول المُنتج عبر مسافات طويلة إلى أوسع وأكبر الأسواق، مما يفتح مجالات عديدة لتوزيع إنتاج القطاعات المختلفة، ويُحقق للمشروعات وفورات الحجم، فضلاً عن المنافع الأخرى المُتمثّلة في انخفاض مستويات المخزون وتحسين الاستجابة للظروف المتغيّرة للسوق، علاوة على دور قطاع النقل في تعزيز التنافسية من خلال تحسين عملية تخصيص الموارد وإتاحة فرصة أكبر لتعامل الموردين والمشترين والإلمام بأحوال السوق.

وفضلاً عما تقدّم، تُساهم أنظمة النقل الكفؤة في تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها وزيادة قيمة الأراضي، كما تُسهم أيضاً في توليد فرص عمل عديدة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سواء بطريقة مباشرة (مثل أنشطة الشحن وصناعة السفن والوحدات النهرية ومركبات النقل البرّي.. إلخ)، أو بطريقة غير مباشرة (مثل أنشطة التأمين والتمويل والتجميع والتعبئة والتغليف للبضائع المنقولة)، وكذلك يُحفّز توفّر نظام نقل كفء على ارتياد المناطق النائية والاستقرار بها مما يُقلّل من حِدّة التكدّس البشري في المدن من ناحية، ويزيد من فرص التنمية في المناطق الجديدة الواعدة من ناحية أخرى، وهو ما تبرز أهميته على وجه الخصوص في الحالة المصرية حيث التكدّس السكاني الشديد في الدلتا ووادي النيل الضيّق، رغم اتساع المناطق الصحراوية غير المأهولة لما يُناهز ٩٣% من المساحة الإجمالية للجمهورية.

التحديّات الراهنة

تشمل البنية الأساسية للنقل الآتي:

- شبكة الطرق البرّية: تعتمد حركة النقل الأساسية لخدمتي نقل الركاب والبضائع بين المدن على شبكة الطرق التي تربط ما بين أنحاء البلاد عبر محاور عرضية ومحاور طولية. وقد بلغت أطوال شبكة الطرق المرصوفة حتى يونيه ٢٠١٦ حوالي ٢١٠ ألف كيلو متر إلى جانب المشروعات الجارية.
- شبكة السكة الحديدية: تُغطي شبكة السكك الحديدية مُعظم المناطق الآهلة بالسكان ويمتد طولها حوالي ١٠ آلاف كيلو متر، منها أطوال خطوط حوالي ٦ آلاف كيلو متر. وترتبط هذه الشبكة بمراكز النقل الهامة من مصانع إنتاجية ومناجم مواد خام ومراكز تخزين وصوامع، كما تمتد خطوطها إلى داخل الموانئ البحرية الرئيسية.
- شبكة خطوط النقل المائي: يتوفّر للنقل المائي الداخلي أربعة محاور رئيسية هي: القاهرة – إسكندرية، القاهرة – دمياط، القاهرة – أسوان، والقاهرة – إسماعيلية.
- الموانئ البحرية: توجد شبكة من الموانئ البحرية قوامها ميناء تجاري، ومجموعة من الموانئ التخصّصية في مجالات التعدين والبترول والسياحة والصيد.

وتواجه منظومة النقل عِدّة تحديّات، أهمها ما يلي:

- تقادُم أعمار أسطول النقل.
- زيادة حركة النقل على شبكة الطرق وارتفاع معدلات الحوادث.

- التزايد المستمر في استهلاك الوقود السائل في النقل لتنامي الطلب على خدمات النقل.
- عدم توافر البنية التحتية والخدمات اللوجيستية والمحطات التبادلية على شبكة الطرق.
- انخفاض منقولات السكك الحديدية والنقل النهري في حركة نقل البضائع.
- ضَعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل، وعدم كفاية تغطية شبكات النقل العام.
- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان على شبكات ووسائل النقل.
- زيادة التلوّث البيئي للهواء وانبعاثات ثاني أكسد الكربون الناتج عن وسائل النقل العام.
- عدم وجود منظومة لإعادة التدوير والتخلّص الآمن للسيارات القديمة.
- تزايد دور القطاع الخاص غير المُنظّم في خدمتي نقل الركاب والبضائع بين المدن.
- ارتفاع تكاليف الصيانة الدورية للطرق.
- عدم وضوح ضوابط واشتراطات معايير (التشغيل – السلامة – البيئة) لتنظيم محور نقل البضائع.

الرؤية التنموية

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ توفير نظام نقل يحقق أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية، وفي ذات الوقت يدعم دور النقل على المستويين الإقليمي والدولي.

وتتمثّل المحاور الأساسية للرؤية التنموية في الآتي:

- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة ووضع اللوائح المنظمة لذلك.
- الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط لتخفيف العبء عن شبكة الطرق، وبما يُحقّق الاستخدام الأمثل من إمكانيات لكل وسيلة نقل.
- تفعيل دور قطاع السكك الحديدية وزيادة مشاركته في نقل البضائع، حيث تقل نسبة مساهمته حالياً في حركة النقليّات عن ٤%.
- تشجيع النقل النهري، حيث يُساهم حالياً بنسبة متواضعة (٥٪) من نقل البضائع.

- تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري لتأثيره القوي على حركة التجارة الدولية، وكذلك دور النقل الجوي في تنشيط انتقالات الأفراد والحركة السياحية الوافدة.
- حتمية التوسّع في شبكات النقل وخدمات المرافق لتصل إلى مناطق التنمية العمرانية الجديدة، وذلك على امتداد محاور التنمية القائمة والمستهدفة الجاري تخطيطها، سواء المحاور الطولية أو العرضية.
- الحاجة إلى إعادة هيكلة الهيئات والقطاعات التابعة بما يكفُل النهوض بمستوى الأداء مع تأهيل وتدريب العاملين لتحسين الكفاءة المهنية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل، وتفعيل اتفاقيات مشاركته مع القطاع العام (ppp).
- الفصل بين اختصاصات الجهات الرسمية المتعدّدة المؤثرة على نشاط القطاع – غير وزارة النقل – مثل وزارات الموارد المائية والري والاستثمار والبيئة والدفاع والمحليّات – والتنسيق فيما بينها على النحو الذي يضمن انسياب حركة النقل والارتقاء بالخدمات المقدّمة.
- تحقيق مستويات عالية من الأمان في قطاع النقل، والاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين.

المُستهدفات الأساسية لقطاع النقل

تستهدف الخطة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين ليصل إلى ٤,١٪ في العام الأول من الخطة ٢٠١٩/١٨ مُقارنةً بمعدل نمو ٣,٢٪ عام ٢٠١٨/١٧، ويرتفع ليصل إلى ٧,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (٢١/٤)]، وبحيث ترتفع مُساهمة القطاع في النمو الاقتصادي المُستهدف من ٣,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

شكل رقم (٢١/٤)

تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع النقل والتخزين

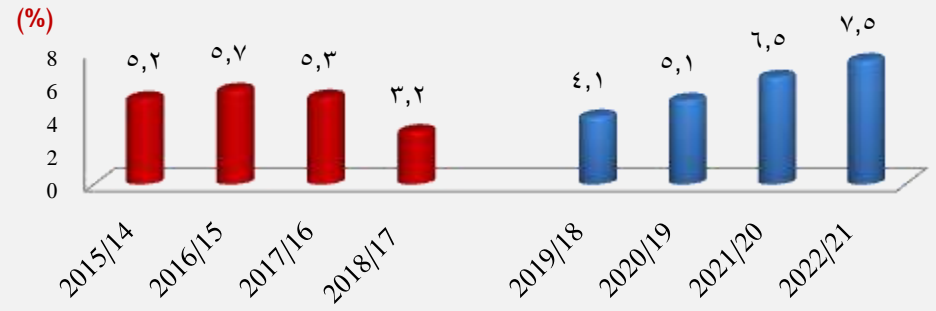

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) لقطاع النقل وبحيث تصل في العام الأول (٢٠١٩/١٨) إلى حوالي ٧٧ مليار جنيه (تشكل ٨,٢٪ من الاستثمارات الكلية)، وتمثّل الاستثمارات العامة منها نسبة ٥٧٪ (٤٣,٦ مليار جنيه) في حين تُشكل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية [شكل رقم (٢٢/٤) رقم (٢٣/٤)].

شكل رقم (٢٢/٤)
تطوّر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع النقل والتخزين

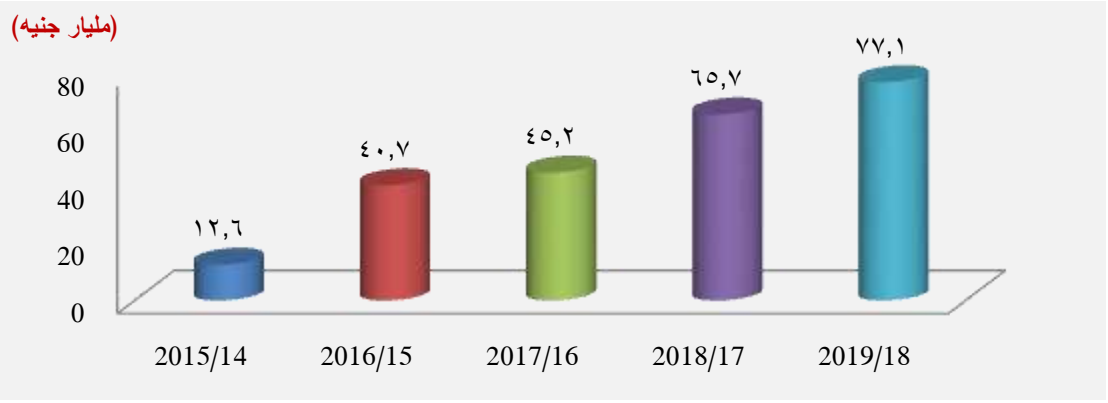

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٢٣/٤)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠١٩/١٨

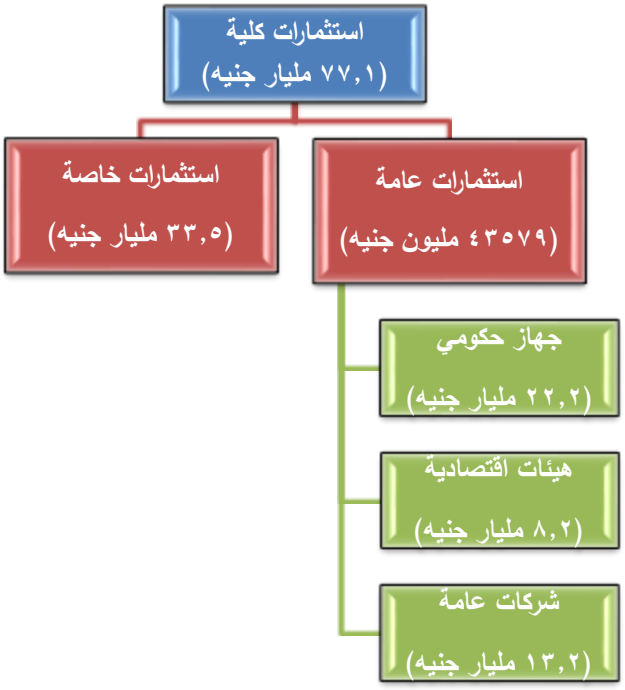

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برامج تنمية قطاع النقل المستهدفة

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع النقل بوزارة النقل والجهات التابعة لها (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٤٠,٧ مليار جنيه، وتُشكل الاستثمارات ٥٨٪ منها. ويتضّح أن برنامج تطوير شبكة السكك الحديدية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة تبلغ ٣٣٪، ويليه توسعة شبكة مترو الأنفاق بنسبة ٢١٪ [جدول رقم (١٤/٤)].

جدول رقم (١٤/٤)

الملامح الأساسية لبرامج تنمية قطاع النقل المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

(بوزارة النقل والجهات التابعة لها)

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)
تطوير شبكة السكك الحديدية	١٣٣٦٢,٩٧	٣٢,٨	٣٢٠٤,٥	٣٢٥٧
توسعة شبكة مترو الأنفاق	٨٧١٨,٧٠٥	٢١,٤	٨١٤٤	٥٧,٩٥
شبكة الطرق القومية	١٠٩٣٣	٢٦,٩	٨٢٠٠	٤٥٠
تطوير قطاع النقل البحري(**)	٥،٦٠٨	١٣,٨	٢،٣٢٧	٨١٣,٥٦٥
تطوير قطاع النقل النهري	٢٢٧,٤١٨	٠,٦	١٢٥	٢٩,٤٩٥
تطوير قطاع النقل البرّي	١٦٣١	٤	١٤٥٦	٧٢
تخطيط مشروعات النقل(***)	١٧٥,٩٨٢	٠,٤	١٦٥,٥	٩,٧٦٨
تعزيز قدرات العاملين وتطوير منظومة المتابعة	٢٥,١١٦	٠,١	٠,٩٥	٢٢,٢٠٣
الإجمالي	٤٠٦٨٢,٥٣	١٠٠	٢٣٦٢٢,٩٥	٤٧١١,٩٨١

(*) تتضمن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

(**) يتضمن برنامج تطور قطاع النقل البحري موازنات كلا من: قطاع النقل البحري، والهيئة المصرية للسلامة البحرية، والهيئات العامة لمحافظات الاسكندرية ودمياط والبحر الأحمر.

(***) يتضمن برنامج تخطيط مشروعات النقل موازنات كلا من: الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل والمعهد القومي للنقل.

المصدر: وزارة النقل، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج تطوير شبكة السكك الحديدية:

تستهدف الخطة تطوير شبكة السكك الحديدية من خلال:

- توريد ست وحدات كاملة، وتوريد ٤٥ عَرَبة قُوى.
- تصنيع جديد لحوالي ٥٠ صهريج بضاعة، وتجديد شامل لحوالي ١٢٥ عربة، وتعديل طرازات ٥٠ عربة فحم حجري.
- التعاقد على شراء ١٣٠٠ عربة جديدة.
- توريد ١٠٠ جرار وإعادة تأهيل ٧٠ جراراً.
- تطوير ٢٤٥ عَرَبة مُميّزة، وتجديدِ ١٢٠ كيلو متراً من خطوط السِكّة الحديد.
- تطوير ٢٤٢ مَزلقاناً.
- بدء إنشاء كوبري سِكّة حديد بالقناطر الخيرية، وكوبري آخر بميت نما، واستكمال إنشاء أربعة كباري.

ثانياً: برنامج توسعة شبكة مترو الأنفاق:

تستهدف الخطة استكمال مشروعات توسعة شبكة مترو الأنفاق، والتي تتضمن ما يلي [جدول رقم (١٥/٤)].

- استكمال أعمال المرحلتين المتبقيتين من الخط الثالث (المرحلة الثالثة: العتبة/ إمبابة، والمرحلة الرابعة: الأهرام / مطار القاهرة).
- استكمال أعمال الخط الرابع.
- المرحلة الأولى من الخط الرابع (٦ أكتوبر/ ميدان الرِماية بطول ١٩ كيلو متراً، وعدد ١٧ محطة).
- بدء تنفيذ مشروع القطار الكهربائي.
- تطوير خطوط المترو الحالية، من خلال توريد ٢٢٥ بوّابة تذاكر تَلامُسِية للخطين الأول والثاني، وتوريد ستة قِطارات للخط الثاني.
- مد الخط الثاني لمدينة قليوب.
- استكمال أعمال نفق ميدان الرماية.

جدول رقم (١٥/٤)
الملامح الأساسية لشبكة مترو الأنفاق

خطوط مترو الأنفاق	مدّة التنفيذ (سنة)	الأطوال	عدد المحطات				الطاقة التصميمية (راكب/يوم)	التكلفة (مليار جنيه)
			جمله	نفقى	سطحى	علوى		
الخط الأول (حلوان / المرج) يتم تنفيذه على مرحلتين	٩	٤٤,٣ كم منها ٤,٧ كم مسار نفقي	٣٥	٥	٣٠	---	٢مليون	٢,٠
الخط الثانى(شبرا الخيمة / الجيزة) يتم تنفيذه على ٥ مراحل	١٢	٢١,٦ كم منها ١٣ كم مسار نفقي	٢٠	١٢	٨	---	١,٩٤ مليون	١٢
الخطالثالث (إمبابة/ المطار) يتم تنفيذه على ٤ مراحل		٤٧,٨٧	٣٩	٢٧	٥	٧	٢ مليون	
الخط الثالث المرحلة الأولى (العتبة / العباسية) تم الافتتاح فى فبراير ٢٠١٢	٤	٤,٣ كم	٥	٥	--	---	٣٠٠ ألف	٥,٠
الخط الثالث المرحله الثانيه (العباسية / مصر الجديدة) تم الافتتاح فى مايو عام ٢٠١٤	٤	٧,٧ كم	٤	٤	---	---	٣٠٠ ألف	٦,٤
الخط الثالث المرحلة الثالثة (العتبة/ إمبابة) يتم التنفيذ علي ثلاثة أجزاء	٧	١٧,٧ كم	١٥	٨	٢	٥	مليون	٣٩,٥
الخط الثالث المرحله الرابعة (مصر الجديده/ المطار) يتم التنفيذ علي ثلاثة أجزاء	٥	١٨,١٧ كم	١٦	١	٩	--	٥٠٠ ألف	٢٩
الخط الرابع (ميدان الرماية / مدينة نصر) يتم تنفيذه على مرحلتين		٤٢ كم	٣٧					
الخط الرابع المرحلة الأولى (ميدان الرمايه/ الملك الصالح)	٦	١٩ كم	١٧	١٧	–	–	١,٣٥ مليون	٣٩
الخط الرابع المرحله الثانية (عمر بن العاص / مدينة نصر / القاهرة الجديدة)	٦	٢٣ كم	٢٠	--	--	--	١,١٥ مليون	٤٥,٥
الخط الخامس لمترو الانفاق (الوفاء والأمل / الخلفاوي / الساحل)	٦	٢٤ كم	١٧	١٧	–	–		٦٨
الخط السادس لمترو الانفاق (الخصوص / السيده زينب / المعادي الجديدة)	٨	٣٠ كم	١٢	–	–	١٢		٧٠

ثالثاً: برنامج توسعة شبكة الطرق القومية:

يُعد المشروع القومي للطرق من أبرز المشروعات التى تتبناها الدولة خلال المرحلة الحالية، وتم البدء في تنفيذ المشروع في ٢٢ يونيو ٢٠١٤ بهدف تنمية أكثر من ٤٨٠٠ كيلومتر تمثل ٢٠,٤٪ من إجمالي شبكة الطرق، فضلاً عن تطوير المناطق المحيطة بها. ويتضمن المشروع ٣٩ طريقاً باستثمارات تصل إلى نحو ٣٦ مليار جنيه ليتم إنجاز المشروع على مرحلتين. ومن المستهدف خلال عام ٢٠١٩/١٨ تنفيذ طرق بأطوالٍ تزيد عن٣٣٠٠ كيلو متر، ونهو ٣٠٠ كيلو متر من شبكة الطرق القومية، منها:

- طريق جنوب الفيوم / الواحات بطول ١٢٥ كم.
- طريق شبرا / بنها الحر بطول ٤٠ كم.
- طريق القاهرة / السويس (تقاطع الدائري الإقليمي حتى السويس) بطول ٣٥ كم.
- الطريق الدائري الأوسطي بطول ٢٢ كم.
- طريق بنها / الإسكندرية (القطاع الرابع) بطول ١٩ كم.
- طريق بنها / الإسكندرية (القطاع الخامس) بطول ١٩ كم.
- القطاع الثالث من مصرف بلبيس عند الكيلو ٤٦ حتى مصرف القليوبية بطول ٢٠,٥ كم.
- القطاع الرابع من مصرف القليوبية عند كم ٦٦,٥ إلى طريق بنها / المنصورة الزراعي عند كم ٧٩,٦ بطول ١٣ كم.

رابعاً: برنامج تطوير قطاع النقل البحري:

تستهدف الخطة تطوير قطاع النقل البحري من خلال:

- **ميناء دمياط**: إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض بميناء دمياط بأطوال أرصفةِ ٣٦٠ كيلو متراً ومساحة ٧٥ ألف متر مربع، وإنشاءِ محطة الحاويات الثانية بأطوالِ أرصفة ١٦٧٠ كيلو متراً، ومساحة تخزينية ٩١٠ ألف متر مربع بطاقةِ تَداوُل (٣) مليون حاوية سنوياً.
- **موانيء البحر الأحمر**: استكمال بناء وتوريد عدد (٤) قاطرة بحرية بقوة شد (٥٥) طن، ورفع كفاءة الوحدات العائمة، واستكمال بناء وتوريد عدد (٢) قاطرة بحرية بقوة شد (٧٠) طن، وتوريد عدد (٢) لنش بحري.
- **ميناء الإسكندرية**: بناء وتوريد قاطرة بحرية متعدّدة الأغراض بقوة شد ٨٠ طن، وتوريد لنشين مكافحة تلوث، وإنشاء ثلاثة مخازن هياكل معدنية.

خامساً: برنامج تطوير قطاع النقل النهري:

تستهدف الخطة تطوير منظومة النقل النهري من خلال:

- إزالة الاختناقات بالمجرى الملاحي لكلٍ من الرياح البحيري (النوبارية)، والقاهرة / أسوان، وفرع دمياط.
- تطوير وحدتين نَهريتَين لتعزيزِ دور الرقابة النهرية.
- وضع ١٠٠ نقطة اتصال لمُتابعةِ حركة الوحدات النهرية.
- إنشاء هويسين جديدين لخدمة المجرى الملاحي لنهرِ النيل.

سادساً: برنامج تطوير قطاع النقل البري:

تستهدف الحكومة تطوير الموانيء البرية وتجهيزها بما يلزمها من احتياجات ضرورية بما يساهم في زيادة حركة التبادل التجارب وخلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا السياق، تستهدف خطة عام ٢٠١٩/١٨ تنفيذ ما يلي:

- استكمال منفذي السلوم ورفح وتجهيزاتها.
- تحديث منفذ طابا.
- ربط المنافذ البرية بشبكة المراقبة المركزية.
- إنشاء منفذ رأس حدربة / أرقين / العوجة.
- إنشاء ميناء قسطل.

النقل الجوي

في إطار استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الطيران المدني والتي تعمل على تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، تضمنت هذه الاستراتيجية برامج ومشروعات تستهدف رفع كفاءة وتطوير وتحديث قطاع الطيران المدني بأكمله بغرض المساهمة في النمو الاقتصادي وفي توفير فرص عمل مع الحفاظ على المنظومة البيئية.

مستهدفات الخطة

تتمثل هذه المستهدفات في تحديث أسطول مصر للطيران وزيادة القدرة الاستيعابية للمطارات، فضلاً عن تطوير النظم الفنية ونظم السلامة والأمن للمطارات والنقل الجوي، وتحديث خدمات الملاحة الجوية. وقد تم فعلاً وضع خطة لتحديث أسطول شركة مصر للطيران تم تنفيذ المرحلة الأولى (٤٥) طائرة، وتعد أكبر صفقة تقوم بها الشركة، وتنتهي في ٢٠٢٦ بقيمة تقديرية (٣,٣) مليار دولار مما يساهم في تقليل تكلفة التشغيل ويُمكّن الشركة من المنافسة، كما أنه يتم العمل على إحياء مشروع "ايروسيتي"، وقد تم رصد (٤٠٠) مليون جنيه للبنية التحتية. بالإضافة (٤٥٠) مليون جنيه لتطوير مطار شرم الشيخ، و(١٧٦) مليون دولار من "جايكا" اليابانية لتطوير مطار برج العرب.

وكذلك تستهدف الاستراتيجية المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، فعلى سبيل المثال، يقدّر حجم العمالة المباشرة بمشروع "ايروسيتي" بحوالي (١٠٠ ألف) عامل، فضلاً عن أضعاف هذا العدد من العمالة المؤقتة وغير المباشرة. ومن ناحية أخرى، تستهد الاستراتيجية الحد من التأثيرات على البيئة، وذلك من خلال تحويل المطارات إلى مطارات صديقة للبيئة على غرار ما تم تطبيقه بتطوير مطار برج العرب بالتعاون مع الجانب الياباني.

وتُولي الحكومة اهتماماً كبيراً بتنمية سيناء. وفي هذا الإطار، تتبنى الخطة تنفيذ عدة مشروعات استراتيجية بجنوب سيناء وتشمل الآتي:

- إحلال وتجديد نظام الإنذار الآلي والإطفاء التلقائي لمحطات الرادار الأمريكي ومبنى الـ TMA.
- إنشاء شبكة أقمار صناعية احتياطية وتوريد وتركيب ميكروويف.
- شراء أجهزة تلوث هواء محطة دهب.
- تصميم وتنفيذ عملية توسعة مبنى الركاب رقم ٢ بمطار شرم الشيخ.
- تعزيز المنظومة الأمنية لمبنى الركاب رقم (٢) بمطار شرم الشيخ.
- إحلال نظام الكابلات وعمل دائرة أراضي للممر المساعد بمطار طابا.

الاستثمارات المُستهدفة لقطاع الطيران المدني

تبلغ الاستثمارات الموجّهة للقطاع نحو ١٠,٧ مليار جنيه في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩ بنسبة زيادة ٣٧% عن عام ١٧/ ٢٠١٨، والبالغ استثماراتها نحو ٧,٨ مليار جنيه [شكل رقم (٢٤/٤)].

شكل رقم (٢٤/٤)

الاستثمارات المُستهدفة لقطاع النقل الجوي في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩ بالمقارنة بعام ٢٠١٨/١٧

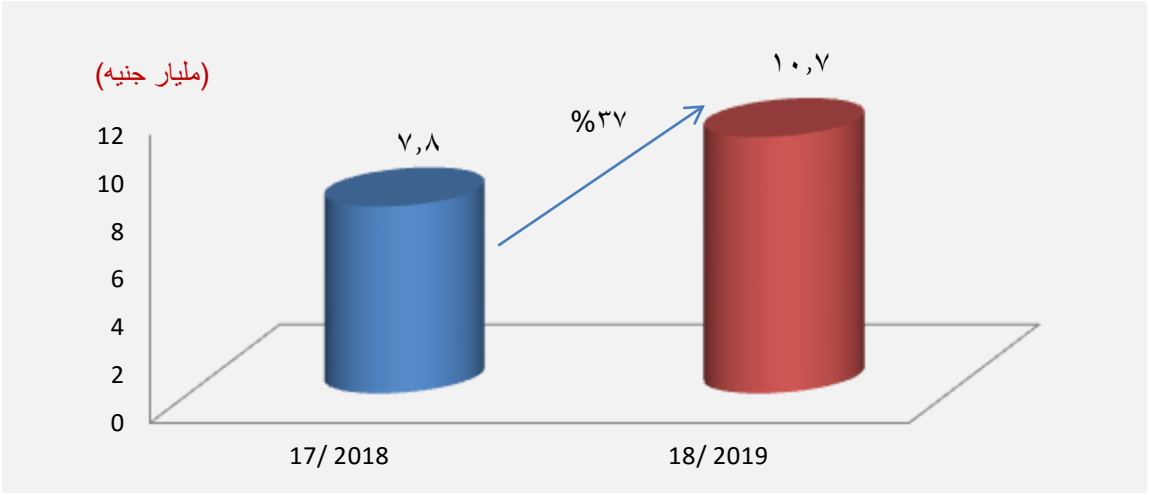

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويخص الشركة القابضة لمصر للطيران من هذه الاستثمارات نحو ٢,٤٤ مليار جنيه، والشركة المصرية القابضة للمطارات ٣,١٦ مليار جنيه، ويُخصص ٥ مليار جنيه لتحديث أسطول النقل الجوي، مع استثمارات حكومية في حدود ٩١ مليون جنيه.

أهم مشروعات خطة ٢٠١٩/١٨:

- شراء طائرة من طراز A330-200.
- توسعة مبنى الركاب (٢) بمطار شرم الشيخ، ورفع كفاءة الممر الرئيسي بطرق الاتصال، ومنظومة إنارة الممرات.
- رفع كفاءة الممر المساعد بمطار أسوان، وإنارة الأسوار وإنشاء بئر مياه.
- رفع كفاءة الحقل الجوي بمطار الأقصر، وإحلال وتجديد أنظمة إنذار الحريق، ومحطة التكييف بقرية البضائع وإنارة الأسوار.
- إنشاء مباني خدمية وبئر مياه وإحلال وتجديد مدرج إنارة الممرات بمطار أسيوط.
- إنشاء مباني خدمية (مخازن، إطفاء، ...) بمطار برج العرب.
- إحلال وتجديد محطة المعالجة وإنشاء مباني إدارية وخدمية بمطار بورسعيد.

- رفع كفاءة مبنى الركاب والمباني الخدمية وإحلال وتجديد موزع الجهد المتوسط بمطار الطور.
- تطوير أجهزة VHF بمطارات طابا والنزهة والغردقة، وأجهزة المساعدات الملاحية VOR/ DME بمطار الخارجة.
- إحلال وتجديد محطة الكهرباء الاحتياطية بمطاري مطروح وشرم الشيخ.
- إحلال وتجديد معدات التكييف ومحطة رادار مطار العريش.
- إحلال وتجديد لوحات الضغط المتوسط، ومنظمات الجهد للمحولات بمحطات الرادار بمطاري الغردقة وأسوان.
- أعمال إحلال وتجديد ميناء القاهرة الجوي، منها:
  - ❖ إحلال وتجديد السيور وأعمال المصاعد.
  - ❖ تطوير الطرق الداخلية بمهبط الطائرات.
  - ❖ تجديد اللوحات ونظم الوقاية من الحريق، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمباني المطار، وتجهيزات الأمن والكشف علي الأشخاص والأمتعة.

٦/٤ نشاط قناة السويس

الأهمية الاقتصادية

تتمتع قناة السويس بموقع جغرافي متميز يجعلها أقصر طرق الربط بين الشرق والغرب كممر ملاحي هام يربط بين البحر المتوسط عند مدينة بورسعيد والبحر الأحمر عند مدينة السويس. ويُستخدم لأغراض السفر والتجارة العالمية، حيث تعبر هذه القناة الصناعية كافة أنواع السفن التجارية والسياحية (ناقلات الحاويات، النفط، السلع) بحمولات متفاوتة.

وقد ساهمت مشروعات تطوير وتعميق المجرى الملاحي وإنشاء محور القناة الجديد في استيعاب حركة التجارة المُتنامية، واستقبال القناة للناقلات الضخمة والسفن العملاقة، وفي انسيابية حركة المرور واختصار فترات الانتظار والعبور.

ويُعد نشاط قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية سريعة النمو التي تُدرّ عائدات كبيرة ومتزايدة عاماً تلو الآخر، وتُشكّل بذلك أحد المحاور الرئيسية للنقد الأجنبي والداعمة بالتالي لميزان المدفوعات.

مؤشرات الأداء:

تنامت إيرادات قناة السويس خلال الفترة الماضية من ٥ مليار دولار عام ٢٠١٣/١٢ إلى ٥,١٢ مليار دولار عام ٢٠١٦/١٥ ثم إلى ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧. ويأتي هذا النمو انعكاساً لزيادة حجم الحمولة الصافية العابرة لقناة السويس من نحو ٩١٢ مليون طن إلى نحو ٩٨٧ مليون طن ثم إلى ١٠٧٥ مليون طن، وذلك خلال الأعوام سالفة الذكر على التوالي، وكذلك تزايد عدد السفن المارة من نحو ١٦,٦٧ ألف سفينة عام ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ١٧,٢ ألف سفينة عام ٢٠١٦/١٥، مع تراجع طفيف إلى ١٧ ألف سفينة في عام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (٢٥/٤)].

شكل رقم (٢٥/٤)
تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٦/١٥ – ٢٠١٨/١٧)

المصدر: هيئة قناة السويس.

ومن حيث الناتج المحلي الحقيقي للنشاط، فقد ارتفع من ٧٦,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٨٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ بمعدل نمو ٨٪ [شكل رقم (٢٦/٤)].

شكل رقم (٢٦/٤)
تطوّر الناتج المحلي الحقيقي لقناة السويس

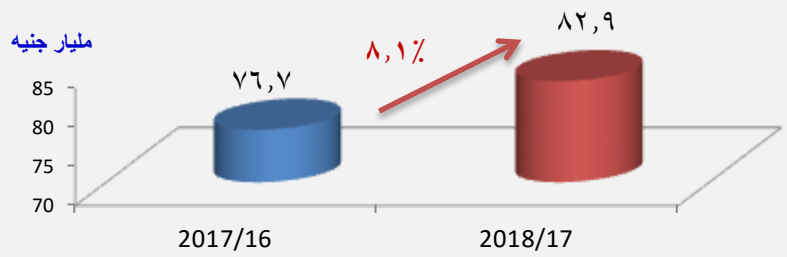

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وترجع التطورات الإيجابية في نشاط قناة السويس وإيراداتها إلى تنامي الاقتصاد العالمي وارتفاع معدل التجارة الدولية في ظل النمو السريع لكلٍ من الصين والهند والاقتصادات الناشئة الأخرى، والذي أدى إلى انتعاش حركة التجارة بين الدول الآسيوية والأوروبية، ولاسيما مع زيادة تنافسية القناة إزاء بدائل النقل الأخرى في ظل أعمال التطوير والتوسعات التي تمت، وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط وأسعار تأجير السفن وتكاليف التشغيل والتأمين البحري مما يجعل الملاحة عبر طريق رأس الرجاء الصالح أكثر تكلفة.

الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية

تتبلوّر استراتيجية التنمية حول النقاط التالية:

- مواصلة العمل على توسيع القناة وتعميقها وتطوير خدماتها بصفة مطردة بما يسمح بمرور وجذب أكبر قدر من الأسطول البحري العالمي، وخاصةً السفن والناقلات العملاقة.
- مداومة العمل على انتظام وضمان أمن وسلامة الملاحة بالقناة.
- تدعيم المركز التنافسي للشركات التابعة المنوط بها أعمال الإنشاءات البحرية والصيانة وإصلاح السفن.
- النهوض بجودة الخدمات المقدمة للسفن العابرة من خلال تحسين كفاءة العمل بالهيئة ومواصلة جهود التنمية والمهارات للعاملين.
- تعزيز إسهامات أنشطة القناة في دعم مخططات ومشروعات التنمية الاقتصادية والعمرانية بمنطقة قناة السويس.

السياسات العامة

تنبثق من الاستراتيجية سالفة الذكر مجموعة سياسات أبرزها ما يلي:

- استمرار العمل في أعمال التطهير والتعميق لقناة السويس وإزالة التكسيّات القديمة وعمل تكسيات جديدة.
- تطوير الأرصفة والمراسي والمعديّات، وبناء اللنشات والقاطرات مختلفة الطرازات والحمولات لمواجهة متطلبات التطوير الحديث.
- تدعيم الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة قناة السويس، وذلك بتوفير متطلباتها من الأوناش واللوادر والروافع والماكينات والأجهزة المختلفة والمعدات، ومن الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتحسين كفاءة الأداء.
- التقويم المستمر لاقتصاديات النقل البحري، وحالة السوق بالنسبة لملاك السفن والناقلين.
- اتباع سياسات سعرية مرنة لتحفيز سفن الخطوط الطويلة.
- استمرار التنسيق بين هيئة قناة السويس وخط أنابيب "سوميد" بما يحقق التكامل المنشود بينهما.

أهداف خطة عام ٢٠١٩/١٨

- تستهدف الخطة تحقيق إيرادات في حدود ٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩/١٨، مع استقرار الحمولة الصافية للسفن والناقلات العابرة عند حوالي ١٠٤٠ مليون طن، وزيادة طفيفة في أعداد السفن المارة إلي ١٧,١ ألف سفينة. ومن حيث مستويات التشغيل، من المُقدر أن يرتفع عدد العاملين بالقناة وأنشطتها إلي نحو ١٦,٦ ألف فرد بزيادة مطلقة ١٦٠٠ فرد عن العمالة المناظرة في عام ٢٠١٨/١٧ (حوالي ١٥,١ ألف فرد).
- تبلغ الاستثمارات المُوجهة لنشاط القناة والتي تضطلع بها الهيئة العامة لقناة السويس نحو ٧,٧٩ مليار جنيه، وهو ما يعادل ١٠% من قيمة الاستثمارات المُوجهة لقطاع النقل، والبالغة ٧٧,١ مليار جنيه.

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة ٢٠١٩/١٨

تتمثل أهم هذه المشروعات في الآتي:

أولاً: استكمال الأعمال بمشروع أنفاق أسفل قناة السويس.

ثانياً: مشروعات المجري الملاحي:

- توسيع وتعميق مناطق الانتظار الغربية بالبحيرات المرة حتي عمق ١٦ متراً.

- تعديل المدخل الشمالي لتفريعة كبريت الغربية.
- استكمال إنشاء وتدعيم أحواض الترسيب.
- استكمال إنشاء تكسيات جديدة غرب وشرق القناة.
- استكمال إنشاء تكسيات جديدة وشمعات رباط شرق تفريعة بورسعيد الشرقية.
- استكمال مشروع تعميق بوغاز بورسعيد الغربي (٥٢ قدماً).
- استكمال توسيع وتعميق تفريعة بورسعيد الغربية – مرابط التمساح الغربية ٤٨/ ٥٢ قدماً.

ثالثاً: مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة

- إنشاء أرصفة تراكي المعديات بمواقع المعديات بالقناة الجديدة (سرابيوم – نمرة ٦ – الفردان).
- استكمال إنشاء رصيف بحري شرق محطة الفردان لخدمة قناة السويس الجديدة.
- استكمال تطوير الرصيف الغربي لحوض ورشة التحركات ببورتوفيق.
- استكمال تطوير أرصفة حوض حسين بطول ٣٥٠ متراً (المرحلة الثانية).
- استكمال تطوير الرصيف المحصور بين الحوض العائم ٢٥٠٠٠ طن وحوض عتاقة.
- استكمال تطوير أرصفة وسقالات النادي البحري ببورفؤاد (إنشاء حوض سباحة).

رابعاً: مشروعات المنشآت البحرية

- تدعيم حواجز الأمواج الغربية والشرقية.
- تطوير أرصفة الشحن والصيانة بمحجر عتاقة بالترسانات.
- استكمال تطوير أرصفة جونة اللنشات علي تفريعة بورسعيد الشرقية.
- استكمال إنشاء رصيف لتراكي القاطرات بمحطة الكاب.

خامساً: مشروعات تجديد الترسانات والورش

أ) ترسانة بورسعيد البحرية:

- استكمال تطوير الرصيف الغربي بالمنطقة الجنوبية.
- استكمال إنشاء ورشة صيانة لبناء السفن بمنطقة القزقات.

ب) ترسانة بورتوفيق البحرية:

- إنشاء نظام أرضي بساحات الترسانة.
- استكمال إزالة وردم القزق ٢٥٠ طناً وإنشاء ساحة من البلاطات كرصيف للإنقاذ بالترسانة.

- استكمال إنشاء جمالون إضافي لورشة الفيبرجلاس.

ج) إدارة الكراكات:

- استكمال إنشاء الرصيف الجنوبي بمجمع ورش الكراكات بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء مجري الخدمات الرئيسي لورش الكراكات.

د) إدارة الكراكات:

- استكمال إحلال وتنفيذ ورشة اللحام والحدادة بالرصيف الغربي لحوض التجارة ببورسعيد.
- استكمال إنشاء ورشة لعمرات محركات الديزل بالرصيف الغربي لحوض ورش التحركات ببورتوفيق.

سادساً: مشروعات مرافق الهيئة

- استكمال إنشاء طرق وأرصفة جديدة بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء مسار جديد كابل الألياف الضوئية من بورسعيد حتي بورتوفيق.
- تطوير مبني الطلمبات الرئيسية بمحطة مياه الرسوة ببورسعيد.
- استكمال إنشاء محطة مياه جديدة تصرف ١٨٠ ألف م^{٣}/ يوم بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء محطة مياه صرف الغسيل للمرشحات والمروقات لمحطة مياه الرسوة.
- استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد الشبكة الموجودة بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء عدد (٢) خزان أرضي سعة ٤٠٠٠ م^{٣} وعنبر طلمبات الإسماعيلية.

سابعاً: مشروعات تطوير خطوط العبور

- استكمال تنفيذ أعمال مداخل كوبري الرسوة العائم بالكم ١٣، ٤ ترقيم القناة شرق غرب.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (٢) كوبري عائم بالإسماعيلية بالكم ٧٤.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل كوبري القنطرة العائم.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (٢) كوبري عائم بسرابيوم.
- استكمال تنفيذ طرق ومداخل نفق الشهيد أحمد حمدي ومعدية الشط.

٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأهمية الاقتصادية للقطاع

تُعد ثورة المعلومات والاتصالات من السِمات الرئيسية التي تُميز مرحلة التحوّل الاقتصادي التي يمر بها عالم اليوم. وتتمثل أهم ملامحها في اعتماد وسائل الإنتاج والخدمات على بنية المعلومات والاتصالات وما تهيّئه من قدرة على الإبداع، والابتكار العلمي، وذلك بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر للثروة والتقدّم، وهو النمط التقليدي الذي كان شائعاً فيما سبق ويتجه إلى الاندثار في عديدٍ من الدول مع انتقالها إلى مجتمع المعلومات وانطلاقها نحو الاقتصاد المعرفي.

وتلعب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لوسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، ولتنشيط الاستثمار في كافة المجالات الواعدة. ومن هنا تبرز أهمية تطوير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء صناعة قوية تعتمد على التقنيّات الحديثة مع إعداد أجيال من الشباب القادر على التعامل مع تقنيّات العصر الحديث وتطويعها لخدمة أغراض التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تبنّت الدولة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية بهدف دعم هذه الصناعة وتيسير انتقال مصر إلى مجتمع المعلومات. وتم إعداد خطة قومية لترجمة المشروع إلي واقع ملموس من خلال إعداد وتنفيذ عددٍ من المشروعات الطموحة تحقق الطفرة المنشودة في إقامة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

ومن دلالات تصاعد الأهمية الاقتصادية للقطاع تنامي مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي (٣,٦٪ عام ٢٠١٧/١٦) [شكل رقم (٢٧/٤)].

شكل رقم (٢٧/٤)
تنامي مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي

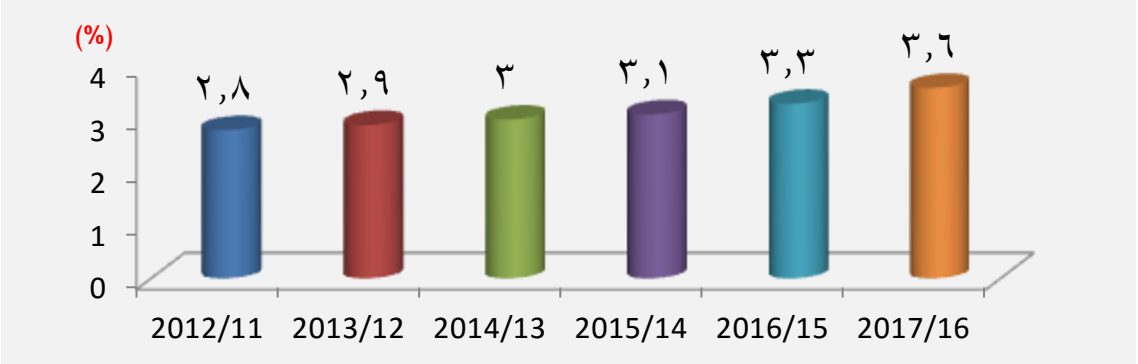

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مستويات الأداء

تم خلال السنوات القليلة الماضية تحقيق إنجازات ملموسة في هذا المجال انعكست في زيادة نوادي التكنولوجيا والشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأعداد مستخدمي شبكة الإنترنت، فضلاً عن زيادة سعة السنترالات والقنوات التلفزيونية وأعداد المشتركين في التليفون المحمول، كما تواصل تزايد نسبة الانتشار في المجتمع مما ساهم في تقليل الفجوة الرقمية نسبياً.

وقد كان من جراء هذه التطورات الملموسة تنامي ناتج القطاع بمعدلات عالية (١٠٪ فأكثر) في السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يمثل ضِعْف معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨/١٧. الأمر الذي يعكس ما يتمتع به قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قدرة تنافسية عالية تمكّنه من مواصلة الانطلاق بخطى متسارعة.

هذا ويوضّح الجدول رقم (١٦/٤) تطوّر أنشطة وخدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في يونيو ٢٠١٧ مقارنة بذات الشهر من العام السابق.

جدول رقم (١٦/٤)

أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيان	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	نسبة التغيير (٪)
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)	٩٦,٢٢	١٠٠,٣١	٤,٣
عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)	٥,٩٣	٦,٢٩	٦,١
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٨,٠٥	١٩,٣٠	٧
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (مليون مستخدم)	٢٧,٣٧	٣٢,٠٧	١٧,٢
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق USB Modem (مليون مستخدم)	٣,٤١	٣,٢٨	٣,٨–
عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	٤,٢٠	٤,٧٧	١٣,٦
عدد مكاتب البريد الحكومية (مكتب) (مايو)	٣٩٢٨	٣٩٤١	٠,٣٣

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

هذا وتُشير بيانات نسب الانتشار الخاصة بمعدلات الخدمة لكل مائة نسمة إلى ارتفاع أعداد المستفيدين من خدمة التليفون الثابت واستقرار النسبة في حالة التليفون المحمول.

ويُلاحظ أيضاً تصاعد نسب انتشار خدمات الإنترنت من ٣٧,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٦/١٥ إلى ٤١,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٧/١٦، وذلك وفقاً لنتائج مسح استخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسر والأفراد لعامي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٧/١٦ [شكل رقم (٤/٢٨)].

شكل رقم (٤/٢٨)

تطوّر نسب الانتشار لخدمات المحمول والتليفون الثابت والإنترنت[1] خلال عام ٢٠١٧/١٦

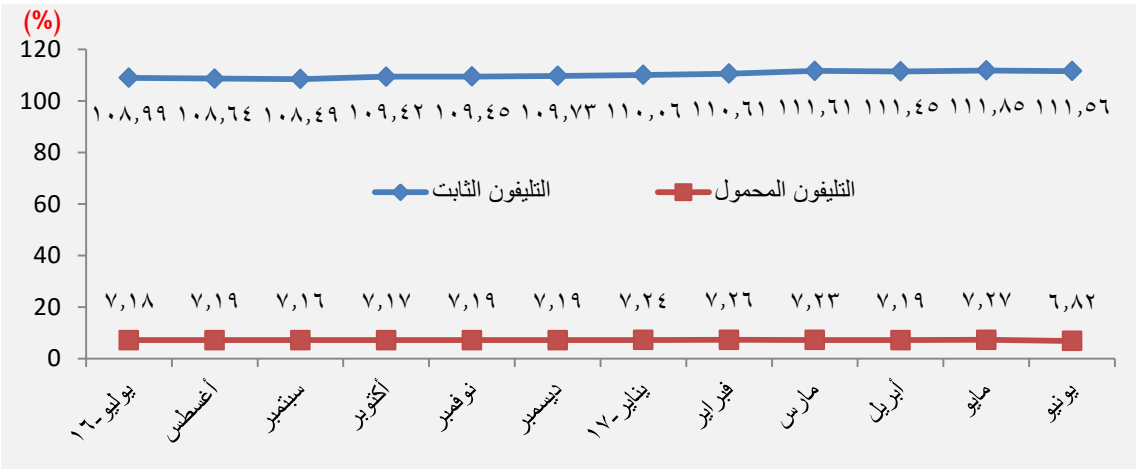

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويوضّح الجدول رقم (٤/١٧) بصورة تفصيلية تطوّر بعض أنشطة وخدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على امتداد شهور عام ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (٤/١٧)

تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال فترتي المقارنة

البيان	٢٠١٦									٢٠١٧						
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)	٩٦,٤١	٩٦,٢٥	٩٦,٢٦	٩٧,٢٣	٩٧,٤٠	٩٧,٧٩	٩٨,٢٣	٩٨,٨٧	٩٩,٩١	٩٩,٩١	١٠٠,٤٢	١٠٠,٣١
عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)	٦,١٢	٦,٣٣	٥,٩٠	٦,١٨	٦,٤٥	٦,١٢	٦,٣٨	٦,٦١	٦,٢٢	٦,٥٥	٦,٧١	٦,٢٩

[1] نسبة انتشار مستخدمو الانترنت خلال عام ٢٠١٦/١٥ ٣٧,٨٪
نسبة انتشار مستخدمو الانترنت خلال عام ٢٠١٧/١٦ ٤١,٣٪

البيان	٢٠١٦								٢٠١٧				
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٨,٢٠	١٥,٨٨	١٤,٨٢	١٨,٥٠	١٨,٦٤	١٨,٨٨	١٨,٦٣	١٨,٩٩	١٨,٦٠	١٩,٠٦	١٩,١٢	١٩,٣٠
عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	٤,٢٦	٤,٣٥	٤,٤١	٤,٥١	٤,٦٠	٤,٤٤	٤,٤٦	٤,٣٧	٤,٤٩	٤,٥٧	٤,٦٧	٤,٧٧
الشركة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات (شركة)	٤٧	٥٧	٣٦	٧١	٦٣	٥٩	٨٤	٦٥	٩٥	٦٧	١٠٠	٥٤
رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون جنيه)	٢٤,٨٤	٢١,٢٧	٩,١٣	١٢,٧٧	١٦,٢٦	١٧,٢٣	٢١,٤٣	١٦٢,٨٣	٤٨,٦٣	١٩,٢٦	٢٠	١٥,٤٨
عدد مكاتب البريد الحكومية (مكتب)	٣٩٢٥	٣٩٢٦	٣٩٢٦	٣٩٢٦	٣٩٢٧	٣٩٣١	٣٩٣٣	٣٩٣٦	٣٩٣٨	٣٩٤١	٣٩٤١	٣٩٣٧
السعة الدولية للاتصال بالإنترنت (مليار نبضة/ثانية)	١١٩١,٦٣	١٠٣١,٧٧	١٠٣٢,٧٧	١٠٨٩,٣٧	١١٣٦,٨١	١١٣٤,٢٥	١١٢٧٣,٧٦	١٢٦٢,٩١	١٢٠٤,١٤	١٢٠٤,١٤	١٢٠٤,١٤	١٢١٣,٨٦

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الرؤية

"تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية لفتح آفاق جديدة للاستثمار."

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تتمثّل الأهداف الرئيسية للقطاع فيما يلي:

- بناء مجتمع المعلومات القادر على استيعاب وملاحقة التقدّم السريع في المعلومات والمعارف الحديثة والمتطوّرة وحُسن الاستفادة منها.

- تشجيع وتنمية صناعات الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدّمة اعتماداً على فكر وعقول الشباب المصري.
- تنمية صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحتل مكانة متقدّمة بين الصادرات الصناعية.
- تشجيع الاستثمار والمبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطوير نُظُم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتوافق وخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- رفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات وتطوير الأنظمة القائمة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة.
- إعداد الكوادر البشرية اللازمة لدفع العمل بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- نشر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتضييق الفجوة الرقمية.

المُستهدفات الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تستهدف الخطة تفعيل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، وبحيث يعزز من دور قطاع الاتصالات في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة زيادة معدل نمو القطاع ليصل إلى ٩,٨٪ في العام الأول من الخطة ٢٠١٩/١٨ مُقارنةً بمعدل نمو يبلغ ٩,٦٪ عام ٢٠١٨/١٧، ويرتفع ليصل إلى ١٠,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١[شكل رقم (٢٩/٤)]، وبحيثُ تشكل مُساهمة قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي المُستهدف ٣,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨، وترتفع إلى ٤٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

شكل رقم (٢٩/٤)

تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

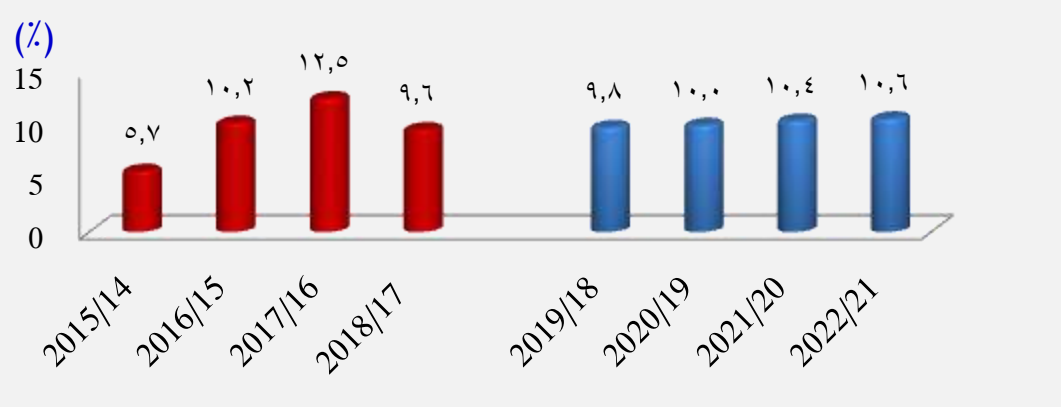

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبحيث تصل في العام الأول (٢٠١٩/١٨) إلى حوالي ٣٠ مليار جنيه (تشكل نسبة ٣,٢٪ من الاستثمارات الكلية)[شكل رقم (٣٠/٤)].

شكل رقم (٣٠/٤)

تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتمثل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٨٥٪ (٢٥,٥ مليار جنيه) في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية [شكل رقم (٣١/٤)].

شكل رقم (٣١/٤)

مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٩/١٨

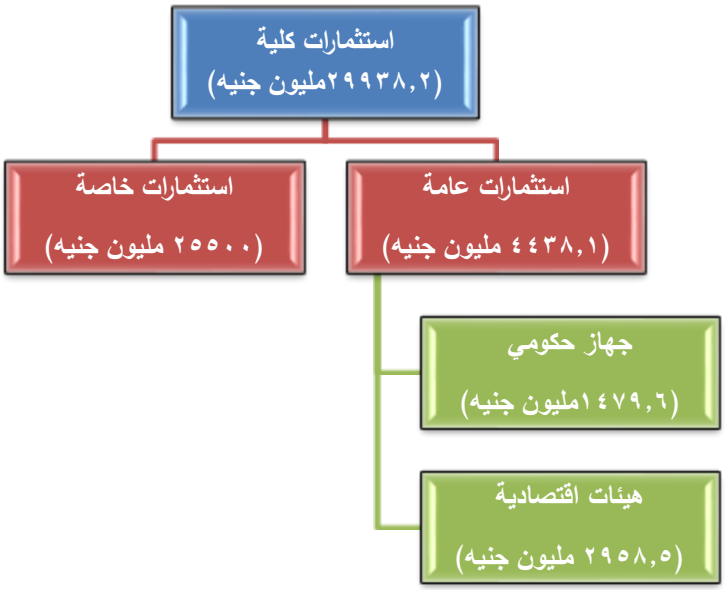

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المستهدفة

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ديوان عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٧٨٢ مليون جنيه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٩٥٪، بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ٢١٨٨ موظفاً نسبة ٣,٦٪. ويتضح أن برنامج التحوّل إلى المُجتمع الرقمي يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة تبلغ ٨٦٪، ويليه برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ١١٪ [جدول رقم (١٨/٤)].

جدول رقم (١٨/٤)

الملامح الأساسية لبرامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي	١٥٢٣	٨٥,٥	١٤٦٤	٣٩,٤	١٤٨٧	٦٨
برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٩٣	١٠,٨	١٦٦	١٨	٥٥٠	٢٥,١
برنامج بناء ونشر المناطق التكنولوجية	٥٨	٣,٣	٥٠	٥,٤	١٤٦	٦,٧
برنامج تطوير أمن المعلومات والتوقيع الإليكتروني	٨,١	٠,٥	٧,٠	٠,٨	٥,٠	٠,٢
الإجمالي	١٧٨٢,١	١٠٠	١٦٨٧	٦٣,٥	٢١٨٨	١٠٠

(*) تتضمّن مصروفات ديوان عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج التحوّل إلى المجتمع الرقمي

يستهدف البرنامج تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديم أنظمة تكنولوجية محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي.

مجال تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي

تستهدف الخطة تحقيق عديد من الإنجازات منها ما يلي [شكل رقم (٣٢/٤)]:

- نهو ميكنة منظومة معلومات مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرة الإليكترونية.
- نهو ميكنة قواعد البيانات المتكاملة لتطوير القدرات الرقابية.
- تطوير شبكة المعلومات في ١٠ مستشفيات و٩٠٠ وحدة رعاية علاجية تابعة لوزارة الصحة للتيسير على المواطنين وتوفير الجهد الذي يبذله الموظفين، مقارنةً بـ ٧ مسشفيات و٨٨٣ وحدة رعاية تم تطويرهم في عام ٢٠١٨/١٧.
- ميكنة معامل ١٠ مسشتفيات بجامعة الإسكندرية لرفع كفاءة الخدمة الطبية المقدمة.
- إرسال ٧ مليون رسالة للتوعية الصحية والحد من إنتشار الأمراض مقارنةً بحوالي٦,١ مليون رسالة عام ٢٠١٨/١٧.
- نهو ميكنة البرنامج القومي لتسجيل الأورام.
- نهو التطوير التكنولوجي للمركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة.
- التطوير التكنولوجي لأربع هيئات تابعة لوزارة النقل، وبناء بوابة جغرافية وقاعدة بيانات موحدة لأصول ومشروعات وزارة النقل، وتدريب ٥٠ موظف.
- أرشفة ٦٠ مليون وثيقة للحالة الشخصية بعشر نيابات مقارنةً بحوالي ٥٥ مليون وثيقة عام ٢٠١٨/١٧.
- ميكنة ١٦٥ مكتب توثيق للشهر العقاري.
- ميكنة دوواوين العموم بعشر محافظات.
- التدريب التكنولوجي لـ ١٢ ألف موظف بالجهاز الحكومي مقارنةً بعدد بلغ ٣٠٩١ متدرب عام ٢٠١٨/١٧.

شكل رقم (٣٢/٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التحول إلى المجتمع الرقمي

المستشفيات المطوّرة تكنولوجياً

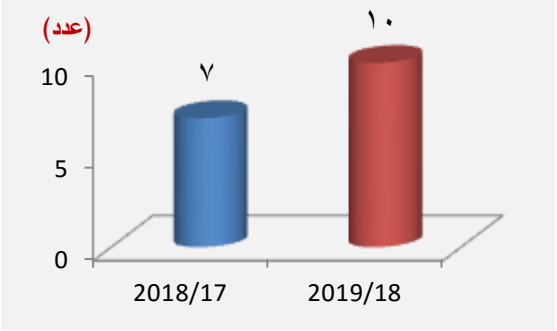

الموظفون المستفيدون من برامج التدريب التكنولوجي

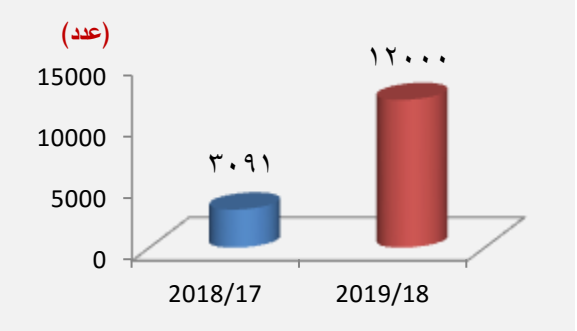

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

مجال التنمية المجتمعية الرقمية

تستهدف الخطة ما يلي:

رفع الوعي المجتمعي للشباب بإتاحة تكنولوجيا المعلومات وتوفير فرص استثمارية جديدة ورفع كفاءة العملية التعليمية وقدرات المعلمين وتوفير قواعد بيانات عن ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي:

- تدريب ٣٥٤٠٠ معلم لذوي الإحتياجات الخاصة، وتطوير ١٩٩ مدرسة للصم وضِعاف السمع، ودعم ٣٤ مدرسة للتربية الفكرية و٢٢٧ فصلاً مُلحقاً على مستوى الجمهورية و٨١٧ مدرسة من مدارس الدمج.
- دعم ٦٠٠ مدرسة مجتمعية و١٦٥ مركزاً مجتمعياً وتدريب ١٥ ألف شخص داخل هذه المراكز على مستوى الجمهورية، فضلاً عن تطوير ٢١ دور أيتام وتجهيز ٤٢ وحدة علاج عن بعد، وتدريب وتأهيل ٨٠٠ شخص من ذوي الإحتياجات الخاصة للحصول على فرصة عمل مناسبة وتوظيف ١٠٠ متدرب.
- استهداف ١٠٥٠ مشروعاً في مسابقات ريادة الأعمال والتي فاز بها ٢٣ مشروعاً عام ٢٠١٨/١٧.
- استهداف الحصول على الميدالية الذهبية في الأولمبياد الإفريقي للمعلوماتية.
- محو الأمية الرقمية لألف معلم من خلال شهادة ICDL.

- تدريب ١٢٧٥ موظفاً بالجهاز الإداري على البرامج الهندسية والتقنية والإدارية والفنية واللغوية مقارنةً بعدد بلغ ٣٠٨ موظفاً عام ٢٠١٨/١٧.

مجال تطوير البنية التحتية للاتصالات

تستهدف الخطة ما يلي:

- نهو أعمال تركيب وتشغيل أجهزة المراقبة بهيئة الرقابة الإدارية.
- تجهيز مراكز البيانات القومية بإضافة شبكتين جدد.
- تنفيذ التدقيق اللحظي لبيانات مالكي المركبات بوحدات المرور.

مجال إنفاذ القانون

تستهدف الخطة ما يلي:

- نهو الميكنة الكاملة لدور العمل القضائي الجنائي بدايةً من قسم الشرطة حتى إصدار الأحكام.
- أرشفة وثائق ٥٥ ألف قضية وتدريب ١٢٥٠ متدرب على أعمال الأرشفة الإليكترونية.

ثانياً: برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يهدف البرنامج إلى تعزيز وضع مصر على الخريطة العالمية لصادرات الخدمات وتشجيع الإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال وتنمية صناعة الإلكترونيات التى تُعد المكون الرئيسي لكافة أنواع الصناعات والخدمات المختلفة، وهى المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي مع تمكين البحث والتطوير والإبداع وتنمية وتأهيل الكوادر الاحترافية.

مجال دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٣٣/٤)]:

- تعزيز سُبُل إتاحة المعرفة الداعمة للتنمية وبما ينتج عنه زيادة عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة من ٥,٢ مليون مشترك عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٥,٧ مليون مشترك عام ٢٠١٩/١٨. وبالمثل، زيادة عدد مشتركي المحمول من ١٠١,٢ مليون مشترك إلى ١٠٧,٩ مليون مشترك.
- زيادة نسب الانتشار من ٤١,٢% عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٤٢,٦% عام ٢٠١٩/١٨.

- تعزيز قدرات حوالي ٢٠ ألف شخص من خلال التدريب على البرامج الاحترافية من الخريجين وطلبة الجامعات ورواد الأعمال.
- تنظيم المؤتمر السنوي للتجارة الإليكترونية.
- إنشاء مُجمعين صناعيين، والمشاركة في مشروعين لصناعة مكونات إليكترونية دقيقة، وإنشاء أربع شركات صناعية لتصنيع أجهزة إليكترونية واعدة، وإنشاء شركتين للتصميم الإليكتروني.
- زيادة صادرات خدمات التعهيد لحوالي ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٣٤/٤)].

شكل رقم (٣٣/٤)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

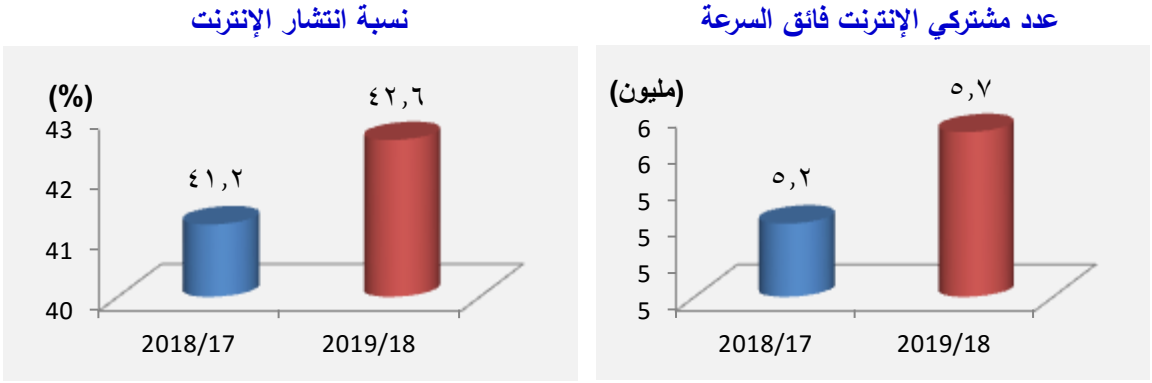

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

شكل رقم (٣٤/٤)
تطوّر الصادرات بنظام التعهيد

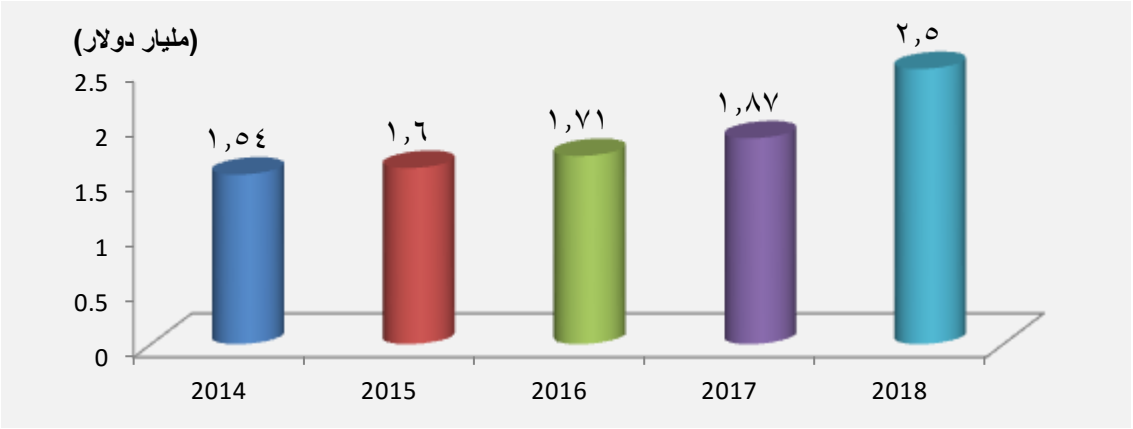

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثالثاً: برنامج بناء ونشر المناطق التكنولوجية

يهدف البرنامج إلى تطوير المناطق الصناعية وتحقيق الانتشار الجغرافي للصناعة وجذب مزيد من الاستثمارات من خلال إقامة عدد من القرى التكنولوجية والتي بدأت بإنشاء القرية الذكية، فضلاً عن البدء فى تنفيذ منطقتين تكنولوجيتين ببني سويف ومدينة السادات وذلك لزيادة القدرة التنافسية لصناعة المعلومات والتكنولوجيا ورفع حجم صادراتها. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة إنشاء أربع مناطق تكنولوجية في برج العرب وأسيوط والسادات وبني سويف، بالإضافة إلى إنشاء مُجمعين صناعيين في مدينتي بني سويف والسادات، باستثمارات تبلغ ١,٥١ مليار جنيه، وبما يوفر حوالي ١٥ ألف فرصة عمل جديدة [شكل رقم (٣٥/٤)].

شكل رقم (٣٥/٤)
تطوّر الاستثمارات المستهدفة في المناطق التكنولوجية

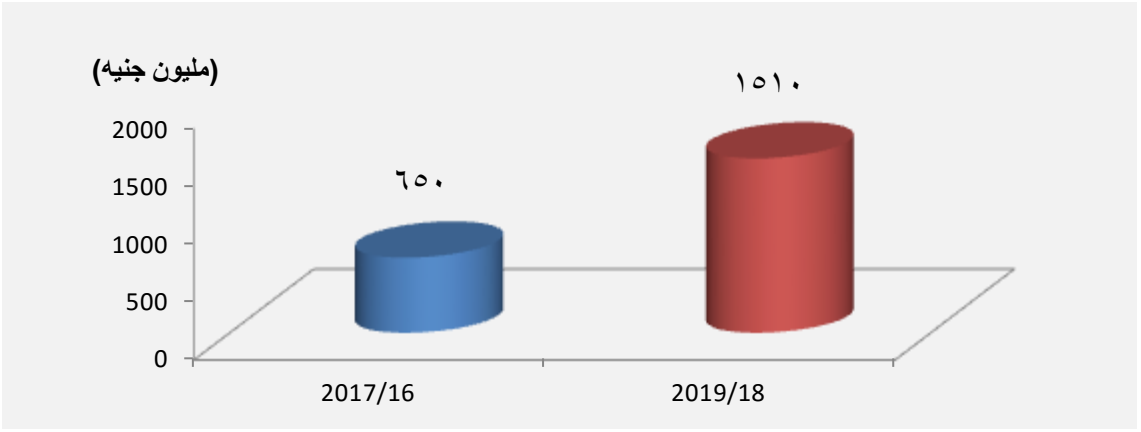

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

رابعاً: برنامج تطوير أمن المعلومات والتوقيع الإليكتروني

يهدف البرنامج إلى إيجاد آليات غير تقليدية لمواجهة الجرائم الإليكترونية بالإضافة إلى أطر تنظيمية وتشريعية للتعامل مع جرائم الإنترنت ومستحداثتها التقنية المرتبطة، وفي هذا السياق تستهدف الخطة نهو التدريب الخاص بكيفية تطبيق التوقيع الإليكتروني.

٨/٤ قطاع السياحة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

تُسهم السياحة بصورة فاعلة في توليد القيمة المُضافة وفي توفير فرص العمل وتعزيز ميزان المدفوعات، فضلاً عن تدعيمها للصناعات والأنشطة الأخرى المرتبطة بها من خلال المُضاعف السياحي، ودورها الهام في توسعة رُقعة المعمور المصري بانتشار المقاصد السياحية في مناطق متعدّدة لم تكن تمتد لها يد العمران بالشكل الحالي المُكثّف.

التحديات الراهنة

يُعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية في الأعوام السابقة، حيث يرتبط حجم التدفق السياحي إلى مصر ارتباطاً مباشراً بمدى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، كما ترتبط الخدمات السياحية، ومن ثمّ الدخل السياحي بحجم الطلب الذي انخفض نتيجة لهذه الأحداث.

ولذلك، فإن استقرار الوضع الأمني يُعد ركيزة أساسية لكي تستطيع مصر أن تُحافظ على نصيبها العادل من الحركة السياحية الدولية. وقد أُطلق على عام ٢٠١٠ عام "الذروة" حيث وصلت الحركة السياحية الوافدة إلى نحو ١٤,٥ مليون سائح مُحقّقة ١٢,٥ مليار دولار "إيرادات سياحية" مثّلت ٥٠% من حصّة الصادرات الخدمية لهذا العام.

ويتميّز قطاع السياحة بقدرته الفائقة على التعافي والوصول بمعدلات الأداء إلى قفزات عالية، وهو ما نسعى لإيجاد السُبُل لتحقيقه للخروج من الأزمة الحالية.

مؤشرات الأداء

حقّقت السياحة إنجازات كبيرة في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) تضاعفت خلالها مؤشرات الأداء حيث زاد عدد السائحين من ٥,٥ مليون سائح إلى ١٢,٨ مليون سائح، والليالي السياحية من ٣٢,٨ مليون ليلة إلى ١٢٩,٢ مليون ليلة، والإيرادات السياحية من ٤,٣٥ مليار دولار إلى ١١ مليار دولار.

ولقد تأثرت السياحة سلباً عام ٢٠٠٩/٠٨ بالأزمة المالية العالمية، غير أنها استعادت عافيتها في عام ٢٠١٠/٠٩ لتصل مؤشراتها إلى ١٣,٨ مليون سائح، و١٣٦,٤ مليون ليلة، و١١,٦ مليار دولار بسبب تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث حتى وقتنا الراهن، حيث انخفضت مؤشرات الأداء على النحو الموضّح بالجدول رقم (١٩/٤)].

جدول رقم (١٩/٤)

مؤشرات أداء قطاع السياحة خلال الفترة (٢٠١١/١٠ – ٢٠١٤/١٣)

البيان	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣
عدد السائحين (مليون سائح)	١١,٩	١١,٥	١٢,٢	٨,٠
الليالي السياحية (مليون سائح)	١٢٤,٦	١٣٧,٨	١٤٢,٤	٧٣,٠
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١٠,٦	١٠,٢٥	٩,٨	٥,١

المصدر: وزارة السياحة.

ونتيجة للآمال العريضة المتعلقة بقطاع السياحة وللجهود المبذولة لاستعادة الحركة معدلاتها الطبيعية، بدأت الحركة السياحية تستعيد عافيتها في عام ٢٠١٥/١٤، حيث وصل عدد السائحين الوافدين خلال العام إلى ١٠,١ مليون سائح، مقابل ٨ مليون سائع في عام ٢٠١٤/١٣، بمعدل نمو ٢٦,٣%، وكذلك الليالي السياحية للمغادرين وصلت في عام ٢٠١٥/١٤ إلى ١٠١ مليون ليلة، مقابل ٧٣ مليون ليلة في عام ٢٠١٤/١٣، بمعدل نمو ٣٨,٤%. وارتفعت الإيرادات السياحية لعام ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٧,٦ مليار دولار مقابل ٥,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤/١٣، بمعدل نمو ٤٩%، غير أنه بعد حادث سقوط الطائرة الروسية في سيناء في ٢٠١٥/١٠/٣١، بدأت الحركة السياحية الوافدة تنخفض بشدة حيث تراجعت أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال عام ٢٠١٦/١٥ إلى ٧ مليون سائح، مقابل ١٠,١ مليون سائح في عام ٢٠١٥/١٤ بنسبة انخفاض ٣٠,٧%، وكذلك تراجعت الليالي السياحية إلى ٥٢ مليون ليلة مقابل ١٠١ مليون ليلة، بمعدل انخفاض ٤٨,٥%، وبالتالي تناقصت الإيرادات السياحية لتُصبح نحو ٤ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار بنسبة انخفاض ٤٧,٤%.

ولم يتحسّن الوضع كثيراً في عام ٢٠١٧/١٦، حيث اقتصر عدد الوافدين على ٦,٦ مليون زائر (بنسبة انخفاض ٣,٦%)، والليالي السياحية ٥٠,٩ مليون ليلة (بنسبة تراجع ١,٧%)، رغم زيادة متحصّلات السفر إلى ٤,٤ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٦%.

وقد ظهرت بدايات التعافي في عام ٢٠١٨/١٧، إلا أنه مازال أمام القطاع الكثير لاستعادة كامل عافيته، ومن المتوقع أن يشهد عام الخطة ٢٠١٩/١٨ ازدهاراً سياحياً بفضل القرارات التي تم اتخاذها مؤخّراً لدعم وتنشيط السياحة، مثل إنشاء المجلس الأعلى للسياحة، وتشكيل لجنة عُليا للسياحة العلاجية، وكذلك توافد الزيارات من جانب رؤساء الدول المختلفة ونجوم ومشاهير العالم إلى مصر، وبوادر عودة السياحة الروسية والأسواق الأخرى، وإقامة عديدٍ من المؤتمرات العالمية مؤخّراً بمصر.

الرؤية التنموية

"مصر مقصد سياحي مُستدام وجاذب على المستوى الإقليمي والدولي، وداعم أساسي للاقتصاد القومي وللأهداف الأممية للنمو المُستدام".

الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠١٩/١٨

وتتمثّل هذه الأهداف فيما يلي:

- زيادة حجم الحركة السياحية الوافدة من الأسواق التقليدية والنائية والسوق العربية.
- إنشاء تجمّعات سياحية وسكنية بالسواحل المصرية.
- استعادة نسب الإشغال الفندقي في الأقصر وأسوان وطابا إلى معدلاتها السابقة.
- تنفيذ أجندة أحداث فنية وثقافية ثابتة والدعاية لها.
- التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول إلكترونياً.
- الانتهاء من إجراءات الترسية للمشروعات الاستثمارية السياحية.
- تنشيط الاستثمار الخاص واختزال المدّة الزمنية لاستخراج التراخيص.
- تنفيذ برنامج إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية.
- زيادة عدد الفنادق الخضراء (صديقة البيئة).
- تطوير نقاط مسار رحلة العائلة المقدّسة لتشجيع السياحة الدينية.

استراتيجية التنمية السياحية

تتبلوّر استراتيجية التنمية السياحية حول ما يلي:

- جودة المُنتج السياحي، للحفاظ على الأسواق المُصدّرة للسياحة لمصر، ولتدعيم الميزة التنافسية السعرية إزاء اشتداد المنافسة بين المقاصد السياحية.
- تنويع المُنتج السياحي، بحيث يجري التنشيط لأنماط سياحية جديدة بخلاف السياحة الأثرية الثقافية والسياحة الشاطئية الترفيهية، مثل السياحة الرياضية وسياحة السفاري وسياحة الاستشفاء.
- تنويع الأسواق الخارجية، بحيث تتسع لتشمل الاقتصادات الناشئة التي تتجه للانفتاح بدرجة كبيرة على العالم الخارجي، مثل الصين والهند ودول الكومنولث.
- تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل السياحي، لمواجهة التوسّعات الكبيرة في المنشآت الفندقية والسياحية ومتطلباتها من العمالة الماهرة والمدرّبة.

- تنمية الوعي العام بأهمية السياحة في الاقتصاد الوطني وضرورة الحفاظ على مقوّمات الجذب السياحي لمصر، وتنمية الإحساس الوطني بأهمية السياحة كمصدر رزق للمواطنين، واعتبارها صناعة المستقبل التي تفتح آفاق رحبة للتنمية.

السياسات العامة

ومن السياسات التي ترتكز عليها استراتيجية التنمية السياحية، ما يلي:

في مجال الترويج

- تقوية الرسالة التسويقية والدعائية في الخارج من خلال الحملات الدولية للترويج.
- إعداد خطة تعريفية شاملة لشركات الطيران، ومُنظمي الرحلات، ووكلاء السفر، والكُتاب والصحفيين السياحيين.
- العمل على زيادة الوعي التعريفي الشامل الخاص بالمُنتج المصري في أهم الدول المُصدّرة للسياحة إلى مصر، مع الاتجاه إلى أسواق جديدة، مثل أوروبا الشرقية ودول البلطيق والصين والهند.
- تنظيم قوافل سياحية للدول العربية يتم التركيز فيها على إبراز مميّزات المُنتج السياحي المصري التي يبحث عنها السائح العربي ارتكازاً على خصوصية السوق العربي وارتباطه عاطفياً وثقافياً بمصر.
- تطوير أدوات التنشيط المختلفة بتصميم موقع السياحة الجديد على شبكة الإنترنت بعِدّة لغات وأدلة تسويق ومطبوعات للمهنيين، وتنظيم حملات إعلانية مشتركة بالتعاون مع مُنظمي الرحلات بالخارج بهدف تنشيط حركة البيع.

في مجال تنويع المُنتج

- التسويق لأنماط سياحية غير تقليدية لمخاطبة شرائح جديدة من السائحين، وتلبية رغبات مُستحدثة للسائح، وإطالة مدّة إقامته وتحفيز تكرار الزيارة، و منها:
  - سياحة السفاري والمغامرات بسيناء وبواحات سيوة والفرافرة والداخلة والخارجة والبحرية بالوادي الجديد. وهذه الواحات زاخرة بالآثار والعيون المائية والآبار.
  - سياحة اليخوت، من خلال التوسّع في توفير الموانئ الخاصة برسو اليخوت وتجهيزها بالقرى السياحية، وإتاحة الخدمات الخاصة اللازمة لهذا النوع من الرياضة، مع تبسيط إجراءات دخول اليخوت إلى مصر، وتسهيل حركتها في الموانئ الإقليمية، وغير ذلك من الإجراءات المرتبطة بالجمارك والسلطات الأمنية.

- سياحة الرياضات المائية والغوص والصيد والتصوير تحت الماء، من خلال التعريف بالمناطق الصالحة وإصدار الأدلة والكُتيبات وتسهيل استخراج التراخيص.
- سياحة الإقامة (بيوت الإجازات)، بهدف جذب شرائح جديدة من السائحين المهتمين بشراء وحدات سكنية بمصر، وذلك من خلال تخصيص الأراضي بأسلوب التأجير بغرض التمليك وبنظام حق الانتفاع كحافز إضافي لتشجيع دراسة هذا النمط الذي سيُسهم في رواج النشاط العقاري وزيادة أعمال التشييد والمقاولات والأنشطة المُصاحبة وتعظيم العوائد من الاستثمار السياحي.
- سياحة المؤتمرات، من خلال إنشاء وتطوير مراكز جديدة للمؤتمرات في كلٍ من مدينة الغردقة وشرم الشيخ، والتسويق لمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، وتطوير نُظُم الحجز.
- سياحة التسوّق، بتشجيع إقامة مراكز تجارية في الفنادق الكبيرة في القاهرة والإسكندرية وفي المدن الجديدة لجذب هذا النوع من السياحة مع إقامة مراكز تجارية في عددٍ من المدن الساحلية، والإعداد الجيّد لمهرجانات التسوّق على غِرار بعض الدول المجاورة التي تُحقّق نجاحات كبيرة في هذا المجال (الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال).

- في مجال السياحة البيئية، وذلك بتنمية هذا النمط السياحي من خلال تطوير المحميّات الطبيعية وإعلان محميّات جديدة.
- في مجال خطة التوعية بأهمية السياحة، إعداد برنامج تثقيفي وتوجيهي وتدريبي شامل ومُكثّف يستهدف الجمهور بشكلٍ عام، والمتعاملين مباشرة مع السائحين بشكل خاص. ويتضمّن حملات إعلانية تعتمد على إبراز الآثار المباشرة لصناعة السياحة على الاقتصاد المصري، وخطط تدريب وتثقيف الدُعاة، وحملات توعية سياحية بالمدارس.
- ومن حيث العرض السياحي، تتركز جهود التنمية فيما يلي:
  - زيادة الطاقة الإيوائية في مصر، وجذب رؤوس أموال جديدة في مجال الاستثمار الفندقي والتنمية السياحية، مع الحفاظ على تناسب حجم المعروض مع حجم الطلب المتوقع.
  - توفير الأجهزة الإدارية المتخصّصة للتعامل مع المستثمر السياحي، وتنمية مهاراتها.
  - وضع سياسات موحّدة للتراخيص والتشغيل والرقابة مع الجهات المختلفة على مستوى الفنادق الثابتة والعائمة، والمطاعم والمنشآت السياحية، والنقل السياحي.
- في مجال التدريب، يتم العمل على زيادة أعداد المتدرّبين والارتقاء بقدراتهم من خلال تفعيل برنامج تنمية مهارات العاملين في القطاع الفندقي وغيره من القطاعات المرتبطة بالسياحة، وتحديد المستويات الوظيفية المختلفة بما يُلبي احتياجات سوق العمل.

تقديرات الحركة السياحية الوافدة والمتحصّلات منها عام ٢٠١٩/١٨

عدد الزائرين: ٨ مليون سائح

أعداد الليالي السياحية: ٨٠ مليون ليلة (على أساس عشر ليالي متوسط مدّة إقامة الزائر)

الإيرادات السياحية: ٨,٨ مليار دولار (على أساس متوسط إنفاق يومي ١١٠ دولاراً للزائر)

الاستثمارات السياحية لعام ٢٠١٩/١٨

تُقدّر الاستثمارات المستهدفة لقطاع السياحة بنحو ١٤,٤ مليار جنيه لعام ٢٠١٩/١٨، بنسبة ١,٥% فقط من الاستثمارات الكلية لذات العام. وهذه النسبة – تُعد في واقع الأمر – بالغة التواضع، حيث أنها قاصرة على نشاط المطاعم والفنادق فقط ولا تُغطي كل مجالات النشاط السياحي، كما أنها تقتصر إلى حدٍ كبير على السياحة الدولية دون تقدير حجم السياحة الداخلية والاستثمارات الموجّهة لإقامة وتطوير المنتجعات التي تستقبل الزوّار المحليين المتردّدين على المقاصد السياحية.

وتبلغ الاستثمارات العامة نحو ٩١٠ مليون جنيه، يخص الهيئات الخدمية منها مُمثّلة في الهيئة العامة للتنشيط السياحي (٥) مليون جنيه، والهيئات الاقتصادية مُمثّلة في الهيئة العامة للتنمية السياحية (٤١) مليون جنيه، والشركات العامة نحو ٨٤٠ مليون جنيه. أما استثمارات القطاع الخاص، فتشكّل الشطر الأعظم، إذ تُقدّر بنحو ١٣,٥ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٩٤% [شكل رقم (٣٦/٤)].

شكل رقم (٣٦/٤)
استثمارات خطة عام ٢٠١٩/١٨ لقطاع المطاعم والفنادق (السياحة)

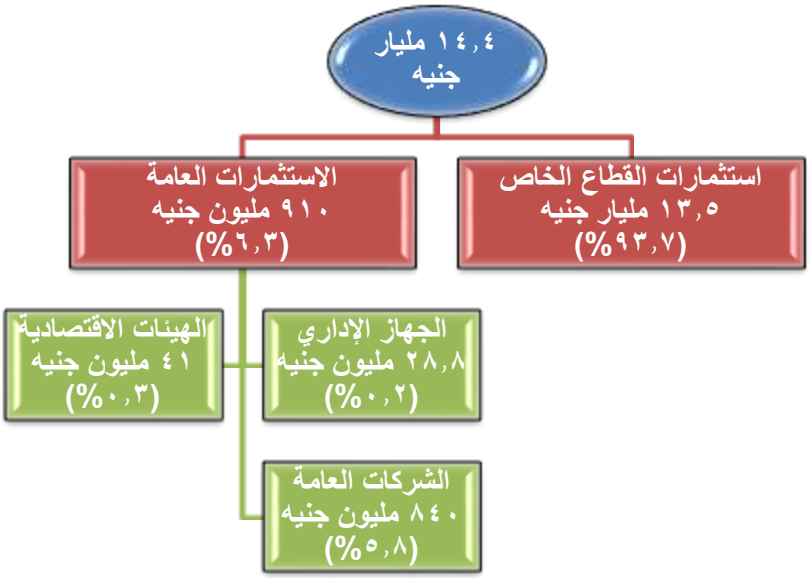

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المشروعات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٩/١٨

مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء

المحافظة	المشروع
شمال سيناء	استكمال رفع كفاءة وتجميل الميادين بمدينة العريش (ميدان المالح – الساعة – صاحية السلام – المساعيد – أبو صقل – الفواخرية)
	تجميل المدخل الشرقي لمدين بئر العبد (طريق العريش بئر العبد / القنطرة شرق الدولي)
جنوب سيناء	استكمال إنارة طريق مدخل نبق بعد المطار بطول ٨ كم أعمدة طاقة شمسية (بمدينة شرم الشيخ)
	استكمال توريد كشافات اللد لأعمد الإنارة بمدينة شرم الشيخ

مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد

المحافظة	المشروع
أسوان	استكمال رفع كفاءة الطرق بمدينة أبو سمبل السياحية
	تركيب منظومة كاميرات المراقبة بالسوق السياحية وكورنيش النيل
الأقصر	استكمال تطوير دورات المياه بالمناطق الأثرية
	استكمال تركيب أعمدة ديكورية (اللوتس) بالجزيرة الوسطى لشارع الملك عبد الله – مدخل معبد الكرنك
المنيا	استكمال إنشاء عدد (٣) مداخل للطرق المؤدية لمنطقة تونا الجبل

مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بالمحافظات الأخرى

المحافظة	المشروع
مطروح	استكمال صيانة وترميم مدخل النجيلة الساحلي على مرحلتين
	استكمال تجميل المدخل الشرقي والغربي بمدينة النجيلة
كفر الشيخ	استكمال رصف مداخل الميدان الإبراهيمي بمركز ومدينة دسوق
	استكمال إنشاء (١٠) دورات على الشاطئ بمدينة مصيف بلطيم
السويس	استكمال تطوير منطقة الآثار التاريخية بعيون موسى
البحر الأحمر	استكمال تطوير الشاطئ العام بمدينة القصير بطول ٢,٥ كم
الفيوم	إضاءة قصر قارون
الوادي الجديد	رصف طريق معبد دوش بطول ٥ كم بمركز باريس

مشروع إحلال وتجديد المكاتب الداخلية

- تطوير ورفع كفاءة استراحتي الوزارة بكل من مدينتي (طابا / نويبع) بجنوب سيناء – تطوير مكتب الوزارة بمطروح.

المشروعات القومية الاستراتيجية

- محطة تحلية المياه بمركز النخيلة السياحي – قطاع رأس سدر تنفيذ إدارة المياه – بطاقة إنتاجية ١٥٠٠ م٣/يوم.
- المرحلة الأولى من شبكة الطرق الداخلية بمركز شوني ومورين بطول ٤,٥ كم قطاع القصير / مرسى علم – البحر الأحمر تنفيذ الهيئة العامة للطرق والكباري.
- المرحلة الأولى من شبكة الطرق الداخلية بمركز النخيلة السياحي بطول ١٠,٥ كم قطاع رأس سدر – جنوب سيناء تنفيذ الهيئة العامة للطرق والكباري.

المشروعات الفندقية وطاقتها التنفيذية بمناطق التنمية

البيان	من ٢٠١٧/١٠/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠
عدد المشروع المتوقع افتتاحها	٣ مشروعات + ١٢ مشروع (مرحلة ثانية)	١٠ مشروعات + ٢٨ مشروع (مرحلة ثانية)
طاقة المشروعات الفندقية + السياحية المتوقع افتتاحها	١٥٨٠ غرفة + ١٤٤٣ وحدة	٣٣٦١ غرفة + ٥٢٧٣ وحدة
مؤشرات الحد الأدنى لتقديرات التكاليف الاستثمارية	١,٢٠٩ مليار جنيه	٣,٤٥٣ مليار جنيه
فرص العمالة المتوقعة	٩٠٦٩	٢٥٩٠٢

إضافة نحو ٣٣٦٠ غرفة فندقية، و٥٢٧٣ وحدة إسكان سياحي في عام ٢٠١٩/١٨

البيان	من ٢٠١٧/١٠/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠		من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	
	فندقي	إسكان سياحي	فندقي	إسكان سياحي
البحر الأحمر	٨٠٢	١٣٠	٩٠١	٣١٦
سيناء	٤٢٢	٧٦٤	١٠٣٠	٢٤٤٢
العين السخنة	٣٥٦	٥٤٩	١٤٣٠	٢٥١٢
الساحل الشمالي الغربي	–	–	–	٣
الإجمالي	١٥٨٠	١٤٤٣	٣٣٦١	٥٢٧٣

مساحات الأراضي والمشروعات المطروحة للاستثمار السياحي ١٨/ ٢٠١٩

المنطقة	عدد الفرص الاستثمارية	المساحة (مليون م٢)
البحر الأحمر	٢٦	٣٤,٢
الأقصر	٦	١,٣
العين السخنة	٣	٠,٣
جنوب سيناء	٤٦	٢٤,٨
الفيوم	٣٨	٦,٤
الإجمالي	١١٩	٦٧

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

١/٥ تمهيد

تتبنّى خطة التنمية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢-٢١) منظومة تنمية شاملة ومتزنة تضع نصب أعينها الارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصري، اقتصادياً واجتماعياً على قدم المساواة. وبقدر حرص الخطة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، بقدر اهتمامها بمشاركة المواطن في جهود التنمية وفي جني ثمارها، في إطار مفهوم النمو الاحتوائي. فالغاية الأساسية من انطلاقة عملية التنمية هو استشعار الفرد بمردود هذه الانطلاقة على نوعية الحياه التي تتجّسد في صورة فرص عمل منتجة، ودخل مناسب، وخدمات أفضل، وبيئة صحية ملائمة، وحماية اجتماعية شاملة، وآمال عريضة في مستقبل زاهر له ولأبنائه من بعده. ومن هنا، كان حرص خطة التنمية على مواصلة الجهود الرامية لتحسين كافة مؤشرات التنمية البشرية والارتقاء بنوعية الحياة بتوفير كافة الخدمات الاجتماعية والعامة على مختلف أنواعها – كماً وكيفاً – ولكافة الفئات الاجتماعية وأقاليم الدولة.

ولذا، كان توجّه الخطة نحو تبنّي استراتيجيات "النمو مع المساوة"، "Growth with Equity" باعتبارهما وجهى عملة واحدة.

٢/٥ السكان وقوة العمل

تُعد قضية النمو السكاني من أهم التحديات التى تجابه جهود التنمية، حيث يولد التزايد السكاني السريع عديداً من الاختلالات الهيكلية التي تُفرز ضغوطاً متزايدة على الموارد الاقتصادية، وتُعرقل بالتالي انطلاقة الاقتصاد الوطني بخطى متسارعة في رحاب اللتنمية.

ولذا، كان تركيز خطة التنمية على إدراج البُعد السكاني في كافة مجالات التنمية، وتأكيد أهمية ضبط النمو السكاني، وتفعيل البرامج المؤدية لذلك بما يكفل الارتقاء بنوعية الحياة للأسرة المصرية، ويضمن الاستثمار الأمثل للقدرات البشرية في دعم التنمية الشاملة.

وقد تمخّضت هذه الجهود عن تراجع ملموس في معدل نمو السكان من نحو ٢,٧٩٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٦) إلى ٢,٠٨٪ في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)، ثم إلى ٢,٠٤٪ خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)، إلا أن التعداد السكاني الأخير (٢٠١٧) أظهر عودة مرّة أخرى لمعدلات النمو المرتفعة حيث سجل معدل نمو قارب ٢,٦٪ للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، وهو معدل بالغ الارتفاع، يعرقل جهود التنمية ويلتهم ثمارها على نحو قد لا يستشعر معه المواطن بحدوث تحسّن حقيقي محسوس في مستوى معيشته، في ظل تعداد سكاني ناهز ٩٥ مليون نسمة حالياً [شكل رقم (١/٥)].

شكل رقم (١/٥)

تطوّر النمو السكاني خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١٧

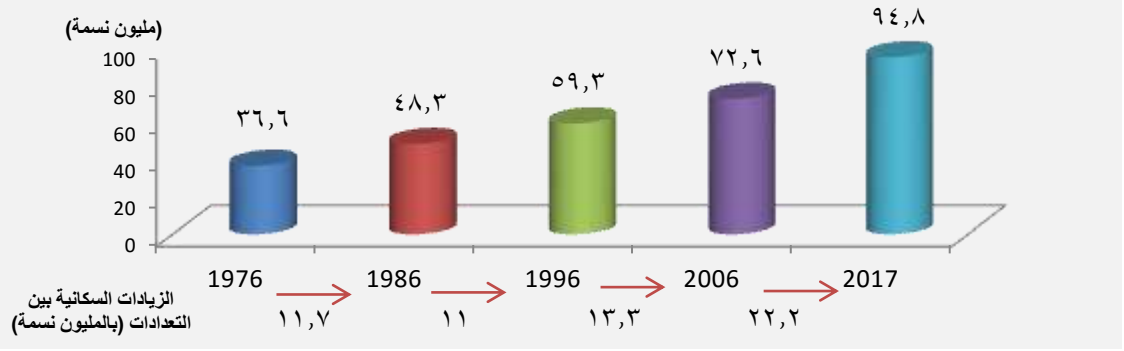

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولنا أن نتصوّر خطورة المشكلة السكانية إذا ما استمرت اتجاهات النمو في المستقبل على ذات الوتيرة، إذ قد يتجاوز التعداد السكاني ١٣٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة مُطلقة ٣٧,٥ مليون فرد عن التعداد الحالي، أي بما يُعادل ٤٠٪ من السكان عام ٢٠١٧.

ولذلك، فإن تفعيل جهود برنامج تنظيم الأسرة وتكثيف حملات التوعية بخطورة الزيادة السكانية أمور لا غنى عنها لإبطاء عجلة النمو السكاني ولخفض معدلات الزيادة لأقل من ٢٪ سنوياً، إن أمكن [شكل رقم (٢/٥)].

شكل رقم (٢/٥)

تقديرات السكان في ظل مُرادفات مختلفة للنمو السنوي

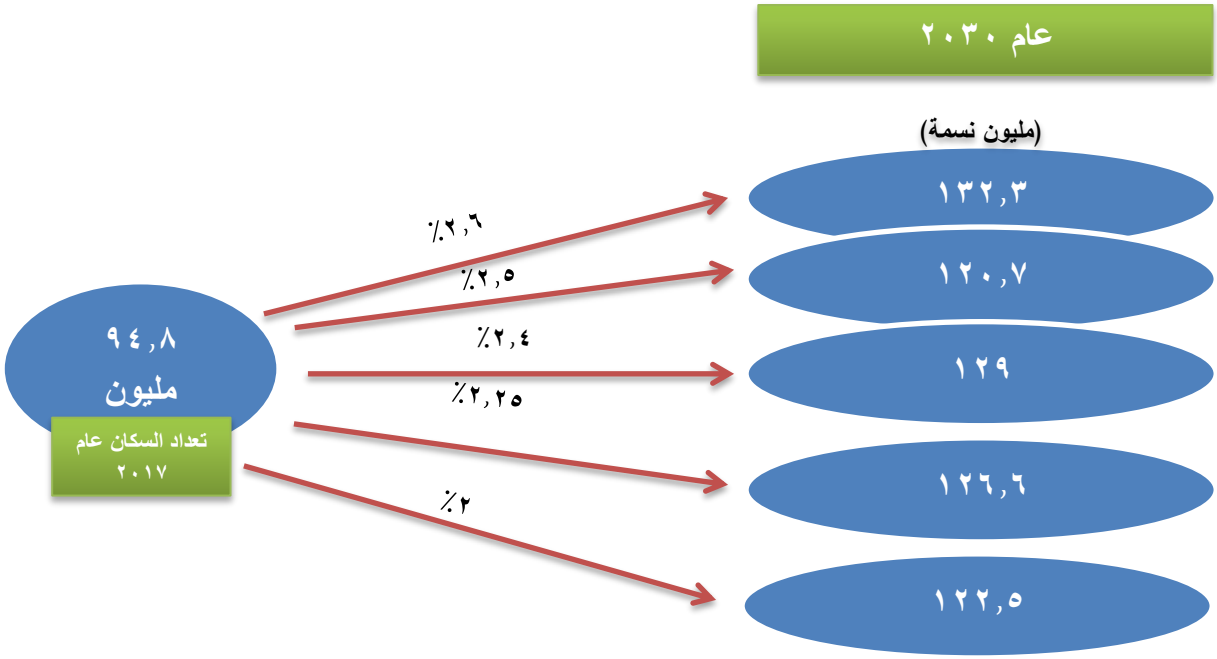

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ولو نجحت جهود تنظيم الأسرة في خفض معدل نمو السكان إلى ٢,٤٪، لبلغ التعداد ١٢٩ مليون نسمة عام ٢٠٣٠، بدلاً من ١٣٢,٣ مليون نسمة حال استمرار الوضع الراهن، ولو تراجع المعدّل بدرجة أكبر إلى ٢٪ لاستقر معه تعداد السكان عند ١٢٢,٥ مليون نسمة. ويتضح من الشكل رقم (؟/؟) أن كل ٠,٢٥ نقطة مئوية خفضاً في معدّل نمو السكان (وليكن من ٢,٢٥٪ إلى ٢٪) إنما تعني تقليص عدد السكان المُناظر بنحو ٤ مليون نسمة.

وبوجهٍ عام، برامج ضبط النمو السكاني التوسّع في توفير خدمات تنظيم الأسرة، مع انتشارها المكاني المتوازن، وتنمية الوعي بخطورة الزيادات السكانية، وتغيير الاتجاهات السلوكية، فضلاً عن المساهمة في الارتقاء بالخصائص السكانية.

وفي هذا السياق، تشمل آليات البرامج الرامية لتوفير خدمات تنظيم الأسرة ما يلي:

- التوسّع في إقامة وحدات تنظيم، وخاصةً في المناطق التي تفتقر إلى قدرٍ مناسب من خدمات تنظيم الأسرة.
- توسيع نطاق التغطية بخدمات تنظيم الأُسرة والصحة الإنجابية ذات الجودة لضمان استمرارية الممارسة واجتذاب منتفعات جدد.
- استدامة توفير وسائل تنظيم الأسرة بالكميات المناسبة وفقاً للاحتياجات الفعلية، واستهداف المجموعات السكانية غير القادرة.
- استهداف المناطق التي ترتفع فيها مستويات الإنجاب (مثل محافظات الصعيد)، وكذا الفئات الخاصة من الشباب والمُقبلين على الزواج.
- تعزيز قدرات مُقدمي خدمات تنظيم الأُسرة (مثل الرائدات الريفيات)، وبناء قدرات الأطباء الجدد من خلال إدراج التدريب على تنظيم الأسرة ضمن برامج تدريب أطباء الامتياز.
- دعم دور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في توفير خدمات تنظيم الأُسرة بالجودة المطلوبة.

وفي مجال تغيير الاتجاهات والأنماط السلوكية للأُسرة، تتضمّن آليات العمل لتنمية الوعي المجتمعي مايلي:

- تبنّي إستراتيجية إعلامية متكاملة وفاعلة لدعم مفهوم الأسرة القائمة على طفلين من خلال:

أ – تخصيص مساحة إعلامية ضمن البرامج الحوارية لتناول القضية السكانية .

ب– دمج رسائل تنظيم الأُسرة داخل البرامج التليفزيونية على القنوات الحكومية والخاصة .

ج- إعداد خطة عمل لدعم الخطاب الديني المستنير حول قضايا الأُسرة والسكان على مواقع الإنترنت والقنوات الدينية الخاصة.

- توسيع نطاق برامج الاتصال الشخصي على المستويات المركزية والإقليمية بمشاركة علماء الدين، مع التوسع في الدورات التدريبية الخاصة بالدعاة.

وفيما يخص برامج الارتقاء بالخصائص السكانية ذات التأثير الفعال على خط النمو السكاني، فإن محاور العمل الأساسية تشمل:

- إنفاذ تعديلات قانون الطفل فيما يتعلق بالحق في التعليم ومكافحة التسرّب، ومناهضة عمالة الأطفال، وتفعيل المادة الخاصة برفع سن الزواج للإناث.
- التوسع في التعليم المجتمعي "مبادرة تعليم البنات" لسد منابع الأمية لدى الإناث.
- إعادة الأطفال المتسربين إلى النظام التعليمي، مثل إعادة دمج الأطفال العاملين في قطاع الزراعة إلى التعليم.

ووفقاً لتقديرات الخطة، من المتوقع أن تبلغ قوة العمل نحو ٣١,١ مليون فرد عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو ٣٪ سنوياً مقابل ٢٩,٣ مليون فرد عام ٢٠١٧/١٦، مما يعكس حدوث قدر من التحسّن في معدل المساهمة في النشاط الأقتصادى من ٣٠,٩٪ الي ٣١,١٪ [شكل رقم (٣/٥)].

شكل رقم (٣/٥)
تقديرات السكان و قوة العمل

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط.

٣/٥ التشغيل والبطالة

تُعد قضية التشغيل من القضايا المتشابكة في علاقتها بالنمو الاقتصادي. فمن بديهيات الأمور أن تكون العلاقة بينهما طردية حيث يُتيح النمو الاقتصادي المرتفع مجالاً أوسع للنهوض بمستويات التشغيل، ومن ثَم تخفيض معدل البطالة. وتكفي مقارنة معدلات البطالة في الدول المتقدمة بنظيراتها في الدول النامية للوقوف على الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على فرص التشغيل والكسب. وبوجهٍ عام، تُفيد المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني أن كل نقطة مئوية إضافية من النمو الاقتصادي تعني توليد نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في المتوسط، وبذلك يكون السعي لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع هو خط الدفاع الأول أمام قضية البطالة.

ونُسارع بالقول بأن النمو الاقتصادي، وإن كان شرطًا ضروريًا للنهوض بمستويات التشغيل، إلا أنه ليس شرطًا كافيًا، إذ يتعيَن الوقوف على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة، وتخيّر نوعية الصناعات والأنشطة المراد تنميتها، وأحجام المشروعات وتقنيّات الإنتاج، كل ذلك من منظور نسب توافر عناصر الإنتاج، بحيث يكون التوجّه الرئيسي لمنظومة التشغيل صوب المجالات المُدخرة لعنصر رأس المال، أو بتعبيرٍ آخر، لتلك كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.

ومن هذا المنطلق، فإن مجابهة قضية التشغيل تستلزم التحرّك الفاعل نحو استهداف التشغيل أو "النمو مع التشغيل"، بحيث يجد النمو الاقتصادي أساسه في تنامي القدرة الاستيعابية للأنشطة الإنتاجية من العناصر البشرية، أي أن يكون التشغيل مصدراً أساسياً لنمو الناتج، بدلاً من مُعاملته كمُعطاه من مُعطيات النمو، وتابعاً له بالضرورة. فقد أظهرت التجارب الدولية أن النمو الفعّال هو النمو الذى يقترن بارتفاع نسب التشغيل.

وإدراكاً لأهمية هذا الأمر، فقد أولت خطة التنمية عناية كبيرة بتوطيد العلاقة بين النمو والتشغيل، بحيث يكون تنامي مستويات التشغيل سبباً ونتيجة في ذات الوقت للجهود الإنمائية المبذولة.

وتستند استراتيجية الخطة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل إلى الركائز التالية:

- إيجاد بيئة مواتية لحفز الإنتاج والنمو والتشغيل.
- إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تفعيل خطة العمل القومية لتشغيل الشباب.
- تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب.
- ربط سياسات التعليم والتعّلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني.

- تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر وتلك التي تُدر دخلاً للمرأة المُعيلة، وخاصةً في المناطق الريفية.
- تكثيف الجهود الإنمائية في محافظات الصعيد التي تُعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة.

وإدراكاً لخطورة البطالة وما يترتب على استشرائها من مضار اقتصادية واجتماعية ومخاطر أمنية، تولى الدولة لقضية مكافحة البطالة أولوية خاصة. وقد اتخذت في هذا الخصوص عِدّة إجراءات يُنتظر أن تؤتى ثمارها في القريب العاجل وفي المدى المتوسط، نذكر منها:

أولاً: تشجيع إقامة المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم ومتناهية الصِغَر لخفض نسبة البطالة بين الشباب، من خلال البرامج والمبادرات التالية:

١. **مبادرات البنك المركزي لتوفير التسهيلات الائتمانية** وتخصيص إدارات خاصة بكل مصرف للتعامل المباشر مع أصحاب هذه المشروعات [إطار رقم (١/٥)].

إطار رقم (١/٥)
دور البنك المركزي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك بتخصيص نسبة ٢٠٪ من محفظتها الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات بدءاً من يناير ٢٠١٦.
- قيام البنك المركزي بتعديل تعريف الشركات الصغيرة لتُمثل كل شركة يتراوح حجم مبيعاتها من مليون إلى ٥٠ مليون جنيه، وحجم عمالتها أقل من ٢٠٠ فرد، وذلك للشركات القائمة. أما الشركات الصغيرة الجديدة، فيتراوح رأسمالها ما بين ٥٠ ألف إلى أقل من ٥ ملايين جنيه للمنشآت الصناعية، وأقل من مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية، وعمالتها أقل من ٢٠٠ فرد. وهذه الشركات تُمنح تسهيلات ائتمانية بفائدة ٥٪ فقط في إطار مبادرة البنك المركزي.
- تُعرف المشروعات متناهية الصِغَر بأنها تلك التي يقل حجم مبيعاتها عن مليون جنيه، وحجم عمالتها أقل من عشرة أفراد، أما المشروعات متناهية الصِغر الجديدة، فيقل رأسمالها عن (٥٠) ألف جنيه. وهذه المشروعات تحصل على قروض بفائدة ٥٪ أيضاً. وقد قرّر البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ إضافة هذه المشاريع إلى نسبة الـ ٢٠٪ المخصّصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول بحجم التمويلات الممنوحة لها إلى ٣٠ مليار جنيه يستفيد منها (١٠) مليون مواطن.
- وفيما يخص الشركات المتوسطة، فقد عدّل البنك المركزي التعريف القائم ليندرج تحت شرعيتها كل شركة يتراوح حجم مبيعاتها ما بين ٥٠ مليون جنيه حتى ٢٠٠ مليون جنيه، والشركة الجديدة هي التي يتراوح رأسمالها من (٥) إلى (١٥) مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن (٣) إلى (٥) مليون جنيه للشركات غير الصناعية.

- وقد أطلق البنك المركزي مبادرته لإقراض هذه المشروعات والعاملة في مجال الصناعة والزراعة بفائدة ٧٪ متناقصة لمدّة تصل إلى عشر سنوات وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه للعميل الواحد، وتم رفعه في مارس ٢٠١٧ إلى ٤٠ مليون جنيه، مع إضافة قطاع الطاقة الجديدة والمتجدّدة، وقد تم إتاحة (٥) مليار جنيه رفعت إلى (١٠) مليار جنيه توزّع على شرائح وتقوم البنوك بإعادة إقراضها بسعر عائد ١٢٪ لاستخدامها في تمويل رأس المال العامل للشركات المتوسطة.

٢. تفعيل مهام **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر**، والذي حل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويضطلع بدوره في توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية والتسويقية، وفي هذا السياق، تزايدت قيمة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ ملحوظ من نحو ٢,٥٣ مليار جنيه متوسط سنوي للفترة (٢٠١٢ –٢٠١٤) إلى نحو ٥,٧٥ مليار جنيه في الفترة التالية (٢٠١٥– ٢٠١٦) بمعدل نمو بلغ ١٢٧٪ وبإجمالي تمويل بلغ ١٥,٢ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥– سبتمبر ٢٠١٧)، ومن المستهدف زيادة قيمة هذا التمويل بشكل تدريجي لتصل عام ٢٠٣٠ حوالي ٩,٣ مليار جنيه [شكل رقم (٤/٥)].

شكل رقم (٤/٥)

تطوّر قيمة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

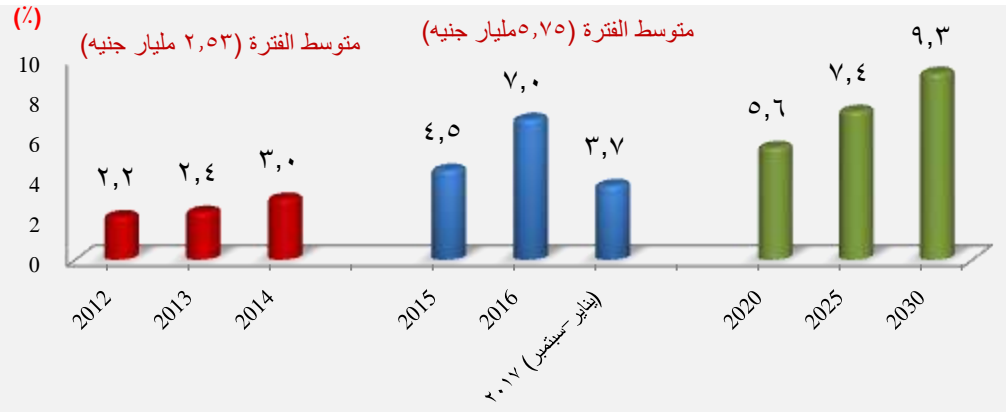

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وقد استفاد من التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٩١١,٤ ألف مشروع خلال الفترة (٢٠١٥– سبتمبر ٢٠١٧)، ونتج عن ذلك توفير حوالي مليون فرصة عمل وبمتوسط سنوي بلغ ٣٧٨,٧ ألف فرصة عمل مقارنةً بمتوسط سنوي بلغ ٢٢٠ ألف فرصة عمل خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠١٤) وبمعدل نمو ٧٢٪ [شكل رقم (٥/٥)، وإطار رقم (٢/٥)].

شكل رقم (٥/٥)

تطوّر عدد فرص العمل التي وفرتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

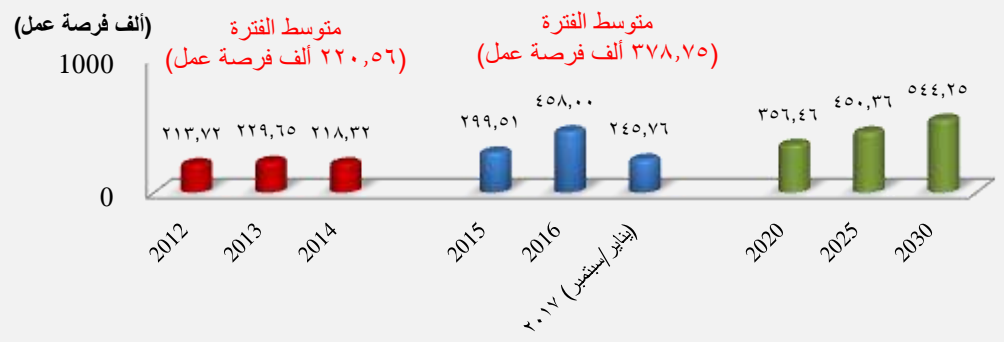

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

إطار رقم (٢/٥)

السياسات والبرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- الإصلاح التشريعي: تم إنشاء جهاز لتنظيم عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتم تفعيل القرار الخاص بإلزام الجهات الحكومة بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار بمساحات صغيرة ومرفقة مناسبة لإقامة مشروعات صغيرة.
- المنصة الالكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار: تم تنفيذ المرحلة الأولى للمنصة التفاعلية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما تم إعداد قاعدة معلومات لهذه المشروعات.
- تشجيع ريادة الأعمال: تدريب ٢٦,٦ ألف متدرّب في إطار مشروع "وظيفتك جوا بيتك" وبرنامج " أنا رائدة" ومشروع "قرية واحدة منتج واحد"، بالإضافة إلى تشبيك ٣٥ ألف باحث عن عمل، كما تم إعداد خريطة بمقدمي الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة تحتوي على أفضل ٦٤ شركة تغطي القاهرة الكبرى والإسكندرية ومحافظات الصعيد، وتأسيس الحاضنة التكنولوجية لصناعة الغزل والنسيج في إطار استهداف زيادة عدد هذه الحاضنات والبالغ عددها حالياً ١٨ حاضنة.

٣. تنفيذ **المشروع القومي لتوفير فرص عمل للشباب**، من خلال "مشروعك"، وقروض صندوق التنمية المحلية، وذلك بإتاحة قروض في حدود ٤,١١ مليار جنيه نتج عنها توفير ٨٩,٤ ألف فرصة عمل.

٤. التوسع في برامج **تمكين المرأة والأسرة المنتجة**، من خلال مراكز إعداد الأسرة المُنتجة في مختلف محافظات الجمهورية، والتي تقوم بالتدريب على الحرف التراثية والبيئية، مثل التفصيل والخياطة والتطريز اليدوي والسجاد والكليم والصناعات الغذائية والنجارة والسباكة والحدادة وأعمال الحاسب، وقد بلغ عدد هذه المراكز ٤٣٠ مركزاً، وحصلت على قروض ناهزت قيمتها ٥٣٢ مليون جنيه.

ثانياً: تبنّي عديدٍ من السياسات التي تستهدف تدعيم محاور التشغيل:

- إعداد الخرائط الاستثمارية لمختلف الوزارات والمحافظات موضّحاً بها النشاطات الاقتصادية المُقترحة وفرص العمل المقدّر توفيرها بالمشروعات المتوطنة بالمناطق الاستثمارية المُختارة، مع توفير حوافز تشجيعية في إطار قانون الاستثمار الجديد وإعطاء أولوية لتنمية المناطق الواعدة بمحافظات الوجه القبلي.
- التوسّع في إقامة مناطق جاذبة للاستثمار وللتشغيل في أنشطة واعدة تتوفّر مقوّمات نجاحها، في إطار مخططات تنموية شاملة، مثل مخطط تنمية سيناء ومنطقة قناة السويس ومشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية ومشروع تنمية مثلث العلمين – مطروح – السلوم وغيرها من المشاريع القومية، وذلك بغرض جذب مزيد من فرص الاستثمار والتشغيل في محافظات الصعيد ومحافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء وفي الصحراء الغربية والصحراء الشرقية والساحل الشمالي الغربي.
- التوسّع في إقامة المجمّعات الصناعية المتخصّصة كثيفة العمالة والتي تتمتع بوفورات اقتصادية، مثل مدينة الروبيكي للجلود، ومدينة دمياط للأثاث وغيرهما مما يوفّر فرص عمل عديدة، وخاصة لأصحاب المهن المتخصّصة وللحرفيين وحملة المؤهّلات الفنية المتوسطة.
- تشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال تصميم برامج تحفيزية للاندماج تعمل على تحسين ظروف العمال وضمان حقوقهم وتوعيتهم بأهمية ذلك في الارتقاء بمستوى جودة المُنتج وإمكانات البقاء في السوق التنافسي، فضلاً عن تسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتوحيدها والتشديد على عدم التعامل الحكومي إلا مع من لديهم سجل تجاري وبطاقة ضريبية، وضرورة إمساك الدفاتر وإصدار الفواتير، علاوة على مد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين بالقطاع غير الرسمي.
- التوسّع في تطبيق نظام حق الامتياز التجاري (الفرنشايز) حيث أنه يوفّر فرصاً واعدة لخلق مزيدٍ من التشغيل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأنه قد بلغت استثمارات الشركات العاملة في هذا القطاع التجاري نحو ٨٠ مليار جنيه، وتجاوزت المبيعات في السوق المصرية ١٢ مليار جنيه، وثمّة أيضاً علامات تجارية مصرية نجحت في المنافسة في الأسواق الخارجية بأوروبا والولايات المتحدة وروسيا ودول الخليج العربي.

- دعم برامج التشغيل في المحافظات من خلال تقديم الدعم اللازم لتصميم وتنفيذ استراتيجية للتشغيل تقوم على حصر فرص العمل المتاحة بسوق العمل وربطها بطالبي العمل والتنسيق مع مقدّمي خدمات التدريب لسد الفجوة المهارية وتأهيل الشباب في إطار خطط التنمية التي تُعدها المحافظات، مع الاستفادة من فرص التمويل والدعم المقدّم من الجهات الدولية في محور التشغيل.
- التوسّع في المشروعات المولّدة لفرص عمل لائقة للمرأة في مختلف المجالات، مثل تعميم إنشاء دور حضانة في كافة أنحاء الجمهورية مما يسمح بزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل متناهي الصغر، ودعم هذه المنشآت بإتاحة خدمات التأجير التمويلي.
- تدعيم الآليات المعنيّة بنشر ثقافة العمل الحرّ، مثل دور ريادة الأعمال في الترويج على مستوى الجامعات، بحيث يجرى تصميم برامج خاصة موجّهة لهذا الغرض، على غرار ما تقوم به وزارة التجارة والصناعة.
- **دعم التوجّه التصديري للمشروعات الصغيرة:** تتمتع مصر بميزة تنافسية دولية في عديدٍ من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل، وبالتالي تتوفر لها إمكانات تصديرية وقدرة استيعابية عالية من العمالة، مثل الصناعات الغذائية والنسجية والخشبية والجلدية وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية. وفي هذه الصناعات يمكن أن تسهم المشروعات الصغيرة فيها بشكل فاعل لأنها ما زالت حتي الآن تشارك بصورة بالغة التواضع في إجمالي الصادرات المصرية بنسبة لا تتعدى ٥٪، في حين تصل – على سبيل المثال – إلى ٤٠٪ في كوريا الجنوبية، ٥٥٪ في تايوان، ٦٠٪ في الصين و٧٠٪ في هونج كونج. ويتأتى تفعيل هذا الدور من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن المنشآت الصغيرة، وتنمية الوعي بأهمية الفرص التصديرية، والارتقاء بأساليب الإنتاج والتسويق، والتوسّع في إقامة المراكز التكنولوجية وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني. الأمر الذى يساعد في التخفيف من حِدّة مشكلة البطالة، خاصةً وأن أنشطة التصدير تتسم بقوة العلاقات التشابكية الخلفية والأمامية مما يوسّع من فرص العمل غير المباشرة التي تولّدها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها بشكلٍ أو بآخر.

وخلاصة ما تقدّم، تحرص السياسات الاقتصادية الموجّهة لهدف التشغيل التصدي بحزم لمشكلة البطالة ولمنع تفاقمها في المدى القصير واستئصال شأفتها في المدى المتوسط، وذلك إما بشكل مباشر من خلال تبّني برامج تشغيل تستهدف إتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر وللقطاع غير المنظم، أو بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثماري عن طريق حِزمة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية التي تُسهِم بشكل فاعل في زيادة معدلات التشغيل وتحقق في الوقت ذاته معدل النمو الاقتصادي المستهدف بالخطة.

وفي ضوء تقديرات السكان وقوة العمل سالفة الذكر، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن تصل أعداد المشتغلين إلي ٢٧,٩ مليون عامل في خطة ٢٠١٩/١٨ بزيادة مطلقة (٨٨٠) ألف فرد عن عام ٢٠١٨/١٧ مما يسمح باستيعاب الزيادة السنوية في عرض العمل وامتصاص قدر من رصيد المتعطلين حالياً ولينخفض هذا الأخير من ٣,٢٥ مليون إلي ٣,١٧ مليون، أي بنقص مطلق قدره (٨٠) ألف متعطل، وبحيث يتواصل تراجع معدل البطالة إلي ١٠,٢٪ عام ٢٠١٩/١٨ مقابل ١١,٣٪ عام ٢٠١٧/١٦ [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)

تطوّر أعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
قوة العمل (بالمليون)	٢٩,٣	٣٠,٣	٣١,١
المشتغلون (بالمليون)	٢٦,٠	٢٧,٠٥	٢٧,٩٣
المتعطلون (بالمليون)	٣,٣	٣,٢٥	٣,١٧
معدل البطالة (٪)	١١,٣	١٠,٧	١٠,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وإضافة إلى ما تقدّم، فإن الخطة التنموية لا تستهدف فقط خفض معدلات البطالة بوجه عام، وإنما معالجة أوجه الخلل في الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للمتعطلين، حيث أن التشخيص الدقيق لمشكلة البطالة في مصر يبرز انتشارها بدرجة أكبر بين الفئات العمرية الشابة (أي الداخلين الجدد لسوق العمل)، وبين الإناث بدرجة تفوق كثيراً المعدلات المناظرة للذكور، مما يستوجب استهداف تشغيل الشباب وتمكين المرأة من الولوج إلي سوق العمل.

٤/٥ الرعاية الاجتماعية

الرؤية

مجتمع مصري متضامن ومتماسك ومُنتج يوفّر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد على أسس من العدالة والنزاهة والمشاركة.

وتستهدف الخطة تحقيق هذه الرؤية باستهداف ما يلي:

- توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، بزيادة عدد المستفيدين من خدمات الدعم النقدي لتصل على الأقل ٣,٥ مليون أسرة.
- توفير الرعاية المتكاملة والتأهيل والدمج لفاقدي الرعاية.
- تطوير خدمات الإعاقة، وتنفيذ برامج تقويم ورعاية وتأهيل شاملة وذات جودة في ٦٤٠ مؤسسة تساهم في تأهيل ذوي الإعاقة للعيش المُستقل.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبناء مجتمع مُنتج.
- دعم الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام وكافة شركاء التنمية.
- دعم التطوير المؤسسي والبشري لتعظيم الجودة والنزاهة.
- مكافحة الإدمان والتعاطي.
- تطوير خدمات بنك ناصر الإجتماعي الاجتماعية والاستثمارية.
- تطوير نظم التأمينات والمعاشات والاستثمار الأمثل لمواردها.

البرامج الأساسية المستهدفة للرعاية الاجتماعية في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتبنّى الخطة برامج أساسية للرعاية الاجتماعية تستهدف توسيع مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة والقريبة من حد الفقر، والأفراد والأسر ضحايا النكبات والكوارث، والأفراد فاقدي الرعاية الأسرية ومهم الأيتام والأطفال بلا مأوى والأطفال في خطر، والمسنين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء، وبصفة خاصة المرأة الريفية والمُهمّشة والمعرضة لأي شكل من أشكال العنف، والشباب، وأصحاب الاشتراكات التأمينية والمعاشات، والفئات الراغبة في التمكين الاقتصادي في كافة الأعمار.

وفي هذا السياق تتضمّن الخطة البرامج الست الأساسية التالية:

- برنامج تطوير منظومة الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي.
- برنامج رعاية وتأهيل ودمج فاقدي الرعاية.
- برنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

- برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- برنامج تنمية الشراكات مع المجتمع المدني وشركاء التنمية.
- برنامج التطوير المؤسسي والبشري لدعم النزاهة والمساءلة.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للرعاية الاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٨,٢ مليار جنيه، يشكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نسبة ٩٨٪ منها. ويتضح أن برنامج الحماية الاجتماعية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة ٩٨٪ [جدول رقم (٢/٥)].

جدول رقم (٢/٥)

الملامح الأساسية لبرامج الرعاية الاجتماعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليون جنيه)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي	١٧,٩٢٧	٩٨,٣	١٧,٨٠٧	٣	١٣,٢	٣١	٢
التنمية الاجتماعية	٢٤	٠,١	١٣	–	٩,١	١٤٧	٩,٤
رعاية وتأهيل ودمج فاقدي الرعاية	١٧٧	١	١٢٤	١٢	٢٤,٨	٤٥٧	٢٩,٣
حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الأعاقة	٢١	٠,١	٥	–	٤,٤	٦٦	٤,٢
الشراكات مع المجتمع المدني والدولي وشركات التنمية	٢٢	٠,١	١٣	–	٦,٥	١٦٨	١٠,٨
التطوير المؤسسي والبشري وتعزيز النزاهة والمساءلة	٦٤	٠,٣	٢	٩	٤٣	٦٩٠	٤٤,٣
الإجمالي	١٨,٢٣٤	١٠٠	١٧,٩٦٣	٢٤	١٠١	١,٥٥٩	١٠٠

(*): تتضمّن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج تطوير منظومة الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي

يستهدف البرنامج تطوير منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعالة لحماية ١٧ مليون فرد من الأسر الأولى بالرعاية والاستثمار في أجيال المستقبل. وتستهدف الخطة إصدار قانون موحد للدعم النقدي يستهدف ٣,٧ مليون أسرة في إطار برنامج تكافل وكرامة، وإصدار قاعدة بيانات مركزية مميكنة للأسر المشمولة بالدعم النقدي، والميكنة التامة لنظم التحقق والتظلم لتعزيز كفاءة الدعم النقدي، وتلبية إحتياجات ١٠ آلاف أسرة فقيرة من خدمات مياه الشرب وستة آلاف أسرة أخرى من خدمات الصرف الصحي في إطار برنامج "سكن كريم" [شكل رقم (٦/٥)].

شكل رقم (٦/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الحماية الاجتماعية

الأسر الفقيرة المستفيدة من مشروعات مياه الشرب

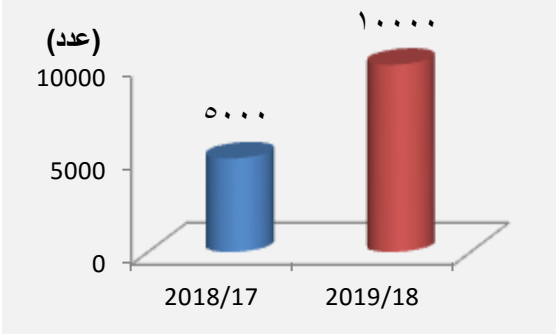

الأسر الفقيرة المستفيدة من مشروعات الصرف الصحي

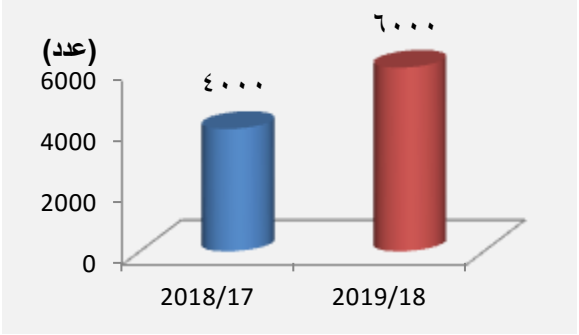

نسبة تغطية ضحايا النكبات والكوارث

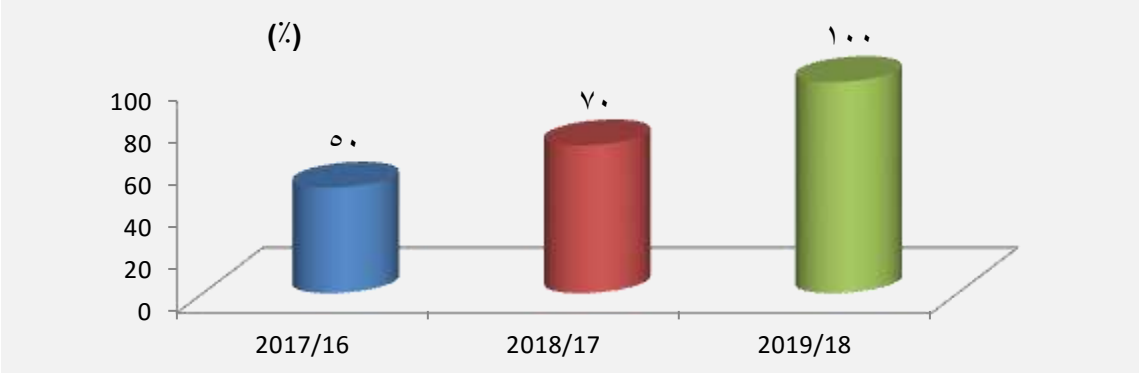

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: برنامج التنمية الاجتماعية

يستهدف البرنامج تعزيز القيمة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوظيف مهارات حوالي ٣٠ ألف أسرة في الصناعات البيئية والريفية والتراثية وخدمة المجتمع.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة دعم إنشاء ٦٥ ألف مشروع من خلال ما يلي [شكل رقم (٧/٥)]:

- دعم الأسر المنتجة لزيادة الدخل والحفاظ على التراث: زيادة عدد المعارض المحلية والإقليمية والدولية بنسبة ٢٥٪، وزيادة مبيعات الأسر المنتجة بنسبة ١٣٠٪.
- التكوين المهني والحرفي للنشء والشباب: زيادة نسبة الإشغال بمراكز التكوين المهني إلى ٧٠٪ عام ٢٠١٩/١٨.
- تنمية المجتمعات المحلية وإعلاء المشاركة المجتمعية: زيادة عدد مشروعات التنمية المحلية التي تنفذها وزارة التضامن الاجتماعي من ١٣ مشروعاً عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٧ مشروعاً عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة الدعم المالي المقدم للجمعيات الأهلية من ٦ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه.

شكل رقم (٧/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الاجتماعية

عدد مشروعات التنمية المحلية المنفذة

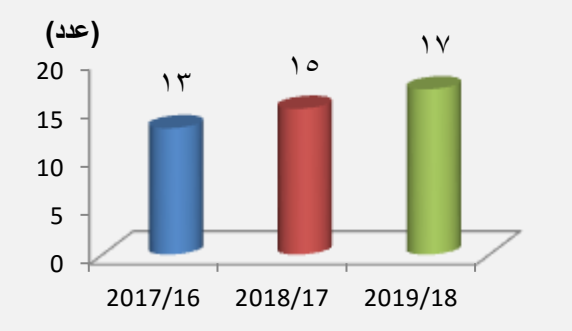

الدعم المادي المقدم للجمعيات الأهلية

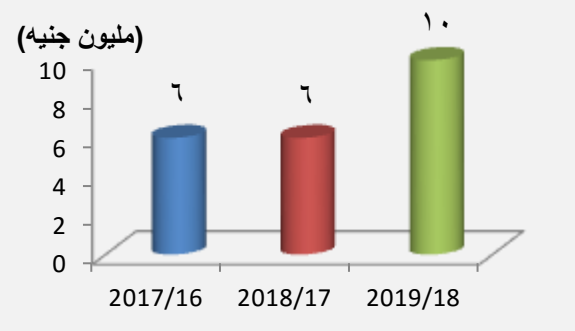

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثالثاً: برنامج رعاية وتأهيل فاقدي الرعاية

يهدف البرنامج إلى تمتع الفئات فاقدي الرعاية بحقوقهم في الحصول على خدمات رعاية جيدة تساهم في تمكينهم ودمجهم مجتمعياً، وزيادة نسبة الأطفال العائدين لأسرهم إلى ٢٠٪ من إجمالي الأطفال فاقدي الرعاية، وذلك من خلال [شكل رقم (٨/٥)]:

- ضمان جودة خدمات الأسرة والطفولة: بتطبيق نظام موحد لإدارة حالة الأطفال المعرضين للخطر والعنف.
- دمج الأسر والأفراد فاقدي الرعاية ضمن كيان أسري: من خلال برامج دعم أسري متكاملة، وزيادة نسبة الأطفال الملحقين بأسر بديلة إلى ٤٠٪ من إجمالي أطفال مؤسسات الرعاية، وتقديم خدمات الاستشارات الأسرية والنوادي الاجتماعية ومكاتب المراقبة لحوالي ألف أسرة.

- تنمية الطفولة المبكّرة: من خلال تطوير ١٠٠ حضانة قائمة، وإنشاء ٢٥ مركز خدمات أسرية، وإنشاء ألف حضانة منزلية.
- تطوير مؤسسات الدفاع الاجتماعي: بتطوير ١١ مؤسسة رعاية اجتماعية، وتأهيل ١٠٪ من مؤسسات الدفاع الاجتماعي للحصول على الاعتماد.

شكل رقم (٨/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج رعاية وتأهيل فاقدي الرعاية

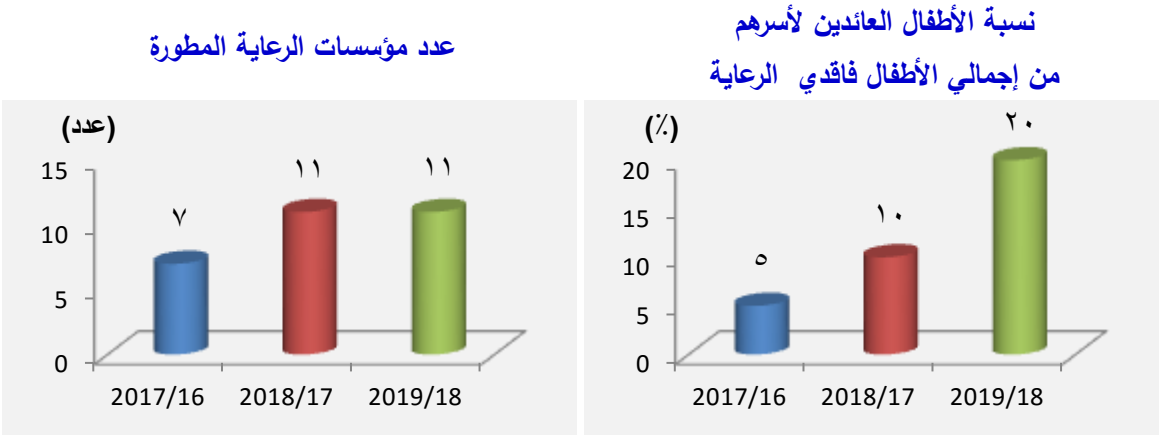

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

رابعاً: برنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

يهدف البرنامج إلى تمكين ذوي الإحتياجات الخاصة من أن يكونوا فاعلين منتجين تتوفر لهم الرعاية والحماية الاجتماعية والكرامة والعدالة في المجتمع.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٩/٥)]:

- تطوير ١٥٪ من مؤسسات رعاية ذوي الإعاقة، فضلاً عن تطوير ٤٠٪ من مكاتب التأهيل، و٥٠٪ من مراكز استضافة النساء المعرّضات لعنف.
- توظيف ٧٠٪ من ذوي الإعاقة المتقدمين للحصول على فرصة عمل.
- تعزيز قدرات ١٠ إعلامي في مجال التوعية بقضايا ذوي الإحتياجات الخاصة.
- زيادة عدد الأفراد الذين تم تنمية وعيهم حول مناهضة الممارسات الضارة والعنف ضد الفتيات والنساء إلى ٥٠ ألف فرد.
- تعزيز قدرات ٣٥ ألف سيدة في مجال ريادة الأعمال والتسويق.
- زيادة عدد النساء المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية إلى ٦٣ ألف سيدة، وكذا زيادة عدد المستفيدات من مراكز خدمة المرأة العاملة إلى ١٢٠ ألف سيدة.

شكل رقم (٩/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

عدد المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية

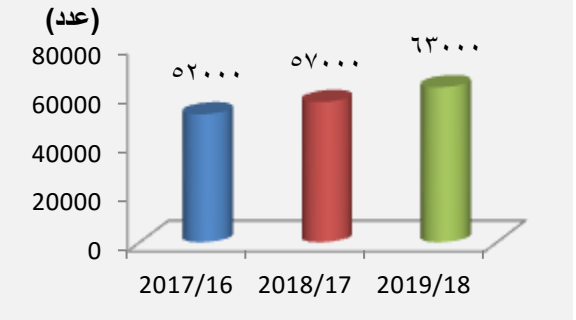

عدد المستفيدات من مراكز خدمة المرأة العاملة

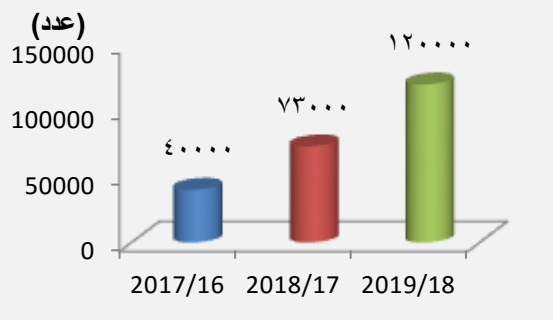

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

خامساً: برنامج الشراكات مع المجتمع المدني والدولي وشركاء التنمية

يهدف البرنامج إلى تحقيق شراكة فعالة مع المجتمع المدني وكافة الأطراف الداعمة وبما يساهم في تحقيق أهداف العدالة والاجتماعية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (١٠/٥)]:

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية لعام ٢٠١٧.
- تنفيذ ٢٠ مشروعاً بالشراكة بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجتمع المدني.
- زيادة نسبة استخدام موازنة صندوق دعم الجمعيات إلى ٧٠٪ من الموازنة العامة للصندوق مقارنةً بنسبة ٤٠٪ عام ٢٠١٨/١٧.

شكل رقم (١٠/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الشراكات مع المجتمع المدني وشركاء التنمية

عدد المشروعات المنفذة بالشراكة مع المجتمع المدني

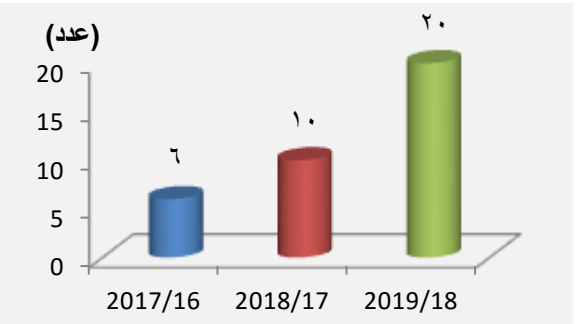

عدد الشراكات الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي

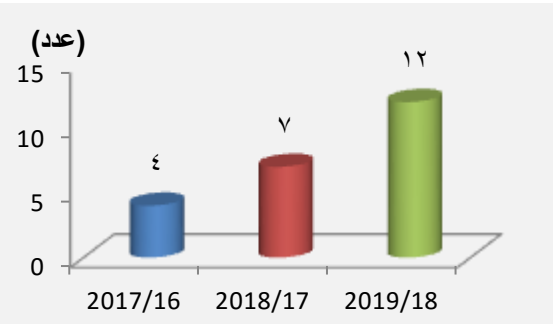

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

٥/٥ التموين والتجارة الداخلية

الرؤية

تحقيق الأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية، وتقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية بما يُلبّي الطلب المتزايد على السلع الأساسية، واستدامة إتاحتها، من خلال التوسّع في المناطق اللوجيستية المتكاملة وسلاسل الإمداد والتموين، وبما يضمن الوصول لكافة شرائح المجتمع.

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التموين والتجارة الداخلية

تتمثّل هذه الأهداف فيما يلي:

- تكوين مخزون آمن من السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة للمواطنين.
- توفير سعات تخزينية تكفي للاحتفاظ باحتياطي استراتيجي آمن من السلع الاستراتيجية.
- زيادة نسبة مساهمة التجارة الداخلية في النمو الاقتصادي.
- زيادة نسبة التجارة الداخلية المُنظّمة، والتصدّي لكافة مظاهر عشوائية تجارة السلع والسلع المهربة ومجهولة المصدر.
- إحداث توازن في السوق المحلي، كماً وجودة، منعاً للممارسات الاحتكارية.
- إتاحة فرص تُقدّر بنحو ٥٠ ألف فرصة مباشرة، و٢٠٠ ألف فرصة غير مباشرة بنهاية الخطة.
- زيادة عدد منافذ التوزيع وسلاسل البيع من ١٢٠٠ منفذ إلى ٤٢٠٠ منفذ بنهاية الخطة.
- الحد من الفاقد والهالِك من السلع الغذائية خلال سلاسل التوريد المتعدّد.

المُستهدفات الأساسية لقطاع التجارة الداخلية

تستهدف الخطة التوسّع في مشروعات قطاع التجارة الداخلية العامة والخاصة بما يدفع نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة ليصل إلى ٤٪ في العام الأول من الخطة ٢٠١٩/١٨ مُقارنةً بمعدل نمو ٣,٢٪ عام ٢٠١٨/١٧، ويرتفع ليصل إلى ٧,٧٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١١/٥)]، وبحيث ترتفع مُساهمة القطاع في النمو الاقتصادي المُستهدف من ١٠,٤٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٣,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

شكل رقم (١١/٥)

تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع تجارة الجملة والتجزئة

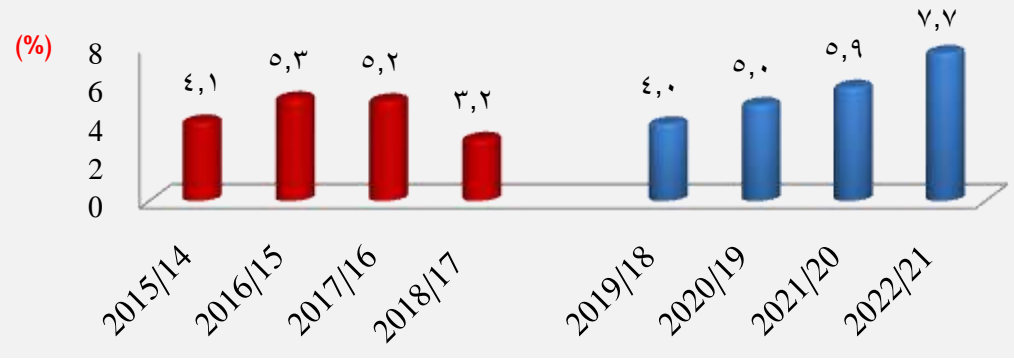

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التجارة الداخلية

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ٢٨ مليار جنيه (تُشكِّل نسبة ٣٪ من الاستثمارات الكلية) في العام الأول (٢٠١٩/١٨)، وتُمثّل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٨٩٪ (٢٥ مليار جنيه) في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية [شكل رقم (١٢/٥)].

شكل رقم (١٢/٥)

تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة

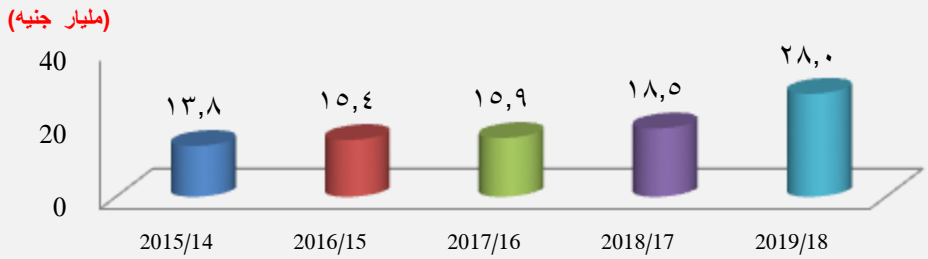

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برامج التموين والتجارة الداخلية

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع التموين والتجارة الداخلية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٣٠ مليار جنيه، يُشكّل الدعم والإعانات (الباب الرابع والخامس) نسبة ٩٨٪ منها، في حين تُشكّل الأجور ١,٢٪ والاستثمارات ٠,٣٪. ويستحوذ برنامج "ضمان الأمن الغذائي" على التكلفة الكلية لكافة البرامج تقريباً، وبنسبة ٩٩٪، يليه برنامج "تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات" بنسبة ١٪ [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)

الملامح الأساسية لبرامج التموين والتجارة الداخلية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	الدعم والإعانات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
ضمان الأمن الغذائي	١٢٨,٣٠٥,٠	٩٨,٥	٢,٤	١٢٨,٢٧٢,٧٠	٣٢,٣	٢٩١	٠,٩
تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات	١,٢٩٤,٣	١	٧٤,٢	–	١,١٧٧,٩٠	٢٨,٠٠٠,٠٠	٨٨,٤
تنمية التجارة الداخلية	٣٣٩,٠	٠,٣	٢٥٧,٧	–	٨١	١,١٥٦,٠٠	٣,٧
دعم السلع الاستراتيجية	١٧٣,٨	٠,١	٣٠	٠,٣	٨٧,٢	١,٣٤٧,٠٠	٤,٣
ضبط أسواق المصوغات	٧٧,٥	٠,١	٥	٠,٧	٦٥,٢	٦٨٩	٢,٢
حماية المستهلك	٢٨,٧	٠	١٠	١٠	١٠٠	١٧٦	٠,٦
الإجمالي	**١٣٠,٢١٨,٢**	**١٠٠**	**٣٧٩,٢**	**١٢٨,٢٨٣,٦٠**	**١,٥٤٣,٦٠**	**٣١,٦٥٩,٠٠**	**١٠٠**

(*): تتضمّن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج ضمان الأمن الغذائي:

يهدف البرنامج إلى توفير السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة في إطار خطة الدعم السلعي، وتكوين مخزون غذائي يُؤمّن الحد الأدنى من السلع الاستراتيجية، وإحداث توازنات في سوق السلع منعاً للممارسات الاحتكارية.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (١٣/٥)]:

- توفير كميات القمح المطلوبة لإنتاج الخبز وذلك باستيراد نحو ٧ مليون طن وشراء ٣,٤ مليون طن من السوق المحلي بإجمالي ١٠,٣٩ مليون طن، وذلك بما يلبي طلب المواطنين (٧١ مليون مستفيد) على رغيف الخبز والبالغ سنوياً ١٢٧,٨ مليار رغيف.

- تعزيز قدرات الشركة القابضة للصناعات الغذائية المنوط بها توفير السلع التموينية، وذلك باستيراد ٥٠٠ ألف طن من كلّ من السكر والزيوت والأرز.

شكل رقم (١٣/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج ضمان الأمن الغذائي

كميات القمح المستوردة والمشتراة من السوق المحلي

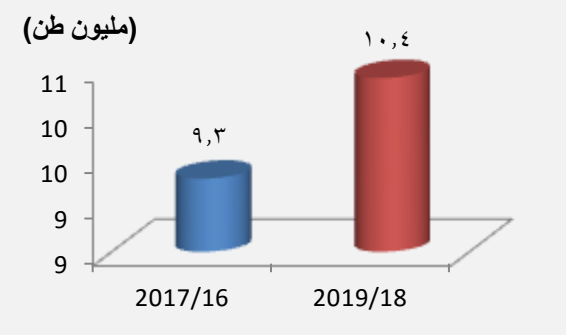

كميات السكر المستوردة

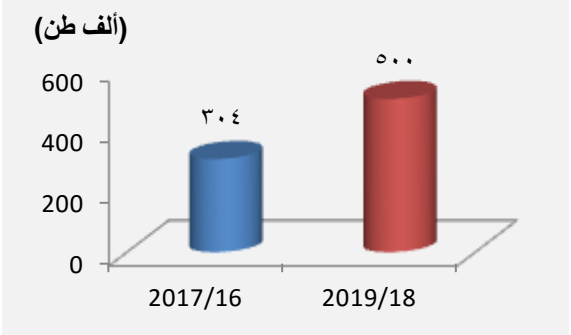

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: برنامج تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات:

يهدف البرنامج إلى تطوير ورفع كفاءة المكاتب التموينية في كافة المحافظات، وذلك لتقديم خدمة تموينية متميزة للمواطنين، وبما ينعكس على انخفاض معدلات الغش التجاري.

وفي هذا الإطار، وجّهت الخطة استثمارات حكومية حوالي ٧٤,٢ مليون جنيه لاستكمال مشروعات تطوير مديريات التموين بكافة المحافظات.

ثالثاً: برنامج تنمية التجارة الداخلية:

يستهدف البرنامج إنشاء وتطوير مناطق تجارية وخدمية بالمحافظات، وتطوير جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بمكاتب السجل التجاري، وتطوير جودة الخدمات الخاصة بالعلامات التجارية والنماذج الصناعية. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي:

- المناطق اللوجستية: استكمال تطوير وإنشاء ٦ مناطق تجارية وخدمية بمحافظة الغربية على مساحة ٨٢ فداناً (نسبة الإنجاز حالياً ٢٠٪)، وبمحافظة البحيرة على مساحة ٦٨ فداناً، وبمحافظة الشرقية (٤ أفدنة)، وبمحافظة المنوفية (١٣ فداناً)، وبمحافظة قنا (١٦ فداناً)، وبمحافظة الأقصر (٢٦ فداناً).
- تطوير جودة خدمات السجل التجاري: تطوير ١٠ مكاتب للسجل التجاري (غرف تجارة القاهرة، تجارة القاهرة المميّز، تجارة بنها، شبرا الخيمة، رشيد، شمال سيناء بالعريش،

جنوب سيناء بالطور، الداخلة، شلاتين، استثمار سوهاج) في إطار مشروع ربط ودمج قواعد بيانات السجلات التجارية، وميكنة عدد (٢) خدمة بهذه المكاتب، واستحداث الخدمات الخاصة باستخراج سجل تجاري وشهادة بيانات دون التقيّد بالموقع الجغرافي.

- تطوير جودة الخدمات الخاصة بالعلامات التجارية والنماذج الصناعية: تقديم ست خدمات من خلال الشباك الواحد للعلامات التجارية.

رابعاً: دعم السلع الاستراتيجية:

يهدف البرنامج إلى ضمان وصول الدعم لمستحقيه، وإنشاء منافذ جديدة لتوزيع السلع التموينية، وضمان جودة وتنوع السلع الغذائية المقدّمة لمستحقي الدعم.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي:

- استكمال مشروع تنقية وتدقيق بيانات البطاقات الذكية.
- تشغيل بدالين تموينيين جُدُد والتوسّع في مشروع جمعيتي بإنشاء حوالي ٢٠٠٠ منفذ جديد بالإضافة إلى حوالي ٢٩٥٢ منفذ حالياً.
- تطوير تطبيق منظومة السلع الغذائية الجديدة بضمان استمرار إتاحة ٦٠ سلعة تموينية مقارنةً بعدد ٣ سلع متاحة عام ٢٠١٧/١٦.
- ضمان استمرار تشغيل منافذ توزيع الخبز التي تستهدف فصل الإنتاج عن التوزيع، والبالغ عددها ١٨٠٠ منفذ توفر ٧٢٠٠ فرصة عمل للشباب.
- زيادة عدد الحملات التموينية البالغ عددها ١٠٦,٧ ألف حملة عام ٢٠١٨/١٧ بهدف إحكام الرقابة على أسواق السلع.
- تنفيذ مشروع الخطة الشاملة لتطوير ٢٠٠ مكتب من المكاتب التموينية لتُصبح مكاتب خدمة شاملة للمواطنين.

خامساً: ضبط أسواق المصوغات:

يهدف البرنامج إلى القضاء على التلاعب في عيارات الذهب والفضة من خلال تكثيف الحملات التفتيشية على الأسواق، وذلك بتنفيذ ٤٢٠ جولة عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٤١٥ جولة مستهدفة عام ٢٠١٩/١٧، وتكثيف الرقابة على آلات الوزن والقياس، بتنفيذ ١٥٥٠ جولة تفتيش.

سادساً: حماية المستهلك:

يهدف البرنامج إلى تطوير الدور الذي يقوم به جهاز حماية المستهلك في ضبط أسواق السلع. وفي هذا الإطار، من المستهدف ما يلي:

- تطوير آليات التواصل مع المواطنين لتلقي حوالي ٣٥ ألف شكوى عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٢٣,٤ ألف شكوى عام ٢٠١٨/١٧.
- تأسيس أربعة أفرع جديدة لجهاز حماية المستهلك في محافظات الأقصر والغربية والبحر الأحمر والشرقية ليصل العدد الإجمالي إلى عشرة أفرع على مستوى الجمهورية.
- زيادة عدد الجمعيات الأهلية المرخّص لها بممارسة نشاط حماية المستهلك من٩٧ جمعية عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١٠ جمعية عام ٢٠١٩/١٨.

٦/٥ الخدمات التعليمية

(أ) التعليم ما قبل الجامعي

تطرح خطة التنمية المعالم الأساسية لتطوير المناهج التعليمية في اطار التوجّهات والسياسات العامة لإصلاح التعليم قبل الجامعي.

تستند هذه الخطة إلى ثلاثة محاور أساسية:

يتمثل **أولها** في اتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة، من خلال الاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ والاهتمام برياض الأطفال وبتعليم الفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة، والتركيز على محو الأمية وتعليم الكبار.

أما **المحور الثاني**، فيتعلق بالجودة الشاملة في التعليم من خلال تأهيل المدرس للاعتماد التربوي، وتطوير المناهج التعليمية ونظم الامتحانات والتقويم، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، بالإضافة إلى تطوير التعليم الفني والارتقاء بجودته، ورعاية الموهوبين والمتفوقين.

ويتمثل **المحور الثالث** في رفع كفاءة النظم الأساسية الداعمة للتعليم من خلال توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، والدعم المؤسسي للامركزية، وعدالة توزيع الخدمة التعليمية، وتطوير دور مؤسسات البحث العلمي في مجال التعليم ما قبل الجامعي.

الرؤية

"توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلّم والمناهج ومسايرة نُظُم التعليم والتعلّم للمعايير الدولية لزيادة تنافسية النظام التعليمي، مع إتاحة الخدمة التعليمية لجميع الطلاب دون تمييز."

وتستهدف هذه الرؤية ما يلي:

- أن يكون التعليم متاحاً للجميع دون تمييز.
- أن تتحقق جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.
- أن تتحسن تنافسية نظم التعليم و مخرجاته.

الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التعليم

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص إنفاق حكومي لا يقل عن ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات التعليم (٤٪ للتعليم قبل الجامعي، ٢٪ للتعليم الجامعي، ١٪ للبحث العلمي). تستهدف الخطة توجيه دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) الموجّهة لهذه الخدمات تصل في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) لحوالي ٤٠,٢ مليار جنيه تشكل ٤,٣٪ من جملة الاستثمارات الكلية خلال ذات العام وبمعدل نمو يتجاوز ٦٠٪ مُقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (١٤/٥)].

شكل رقم (١٤/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التعليم

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتُشكّل الاستثمارات العامة منها نسبة ٧٢٪ (٢٩ مليار جنيه) في حين تُشكل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية [شكل رقم (١٥/٥)].

البرامج الأساسية المستهدفة للتعليم قبل الجامعي في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتبنّى الخطة مستهدفات طموحة لتطوير التعليم قبل الجامعي، وتتضمّن بدء تطبيق نظام تعليمي جديد على مرحلة رياضِ الأطفال والصف الأول الابتدائي طبقاً للنموذج الياباني في التعليم، وكذا بدء تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد.

وتشتمل الخطة على سبعة برامج أساسية لتطوير التعليم قبل الجامعي، وهي:

- برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال.
- برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي.

- برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام، والفني).
- برنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.
- برنامج تنمية وتطوير التعليم المجتمعي.
- برنامج تنمية وتطوير الإدارة التعليمية.
- برنامج محو الأمية وتعليم الكبار.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتعليم قبل الجامعي خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٨٩ مليار جنيه، تُشكل مصروفات الأجور منها نسبة ٨٠٪ في حين تمثل الاستثمارات نسبة ١١,٣٪. ويتضح أن برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٦٦٪ [جدول رقم (٤/٥)].

شكل رقم (١٥/٥)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات التعليم عام ٢٠١٩/١٨

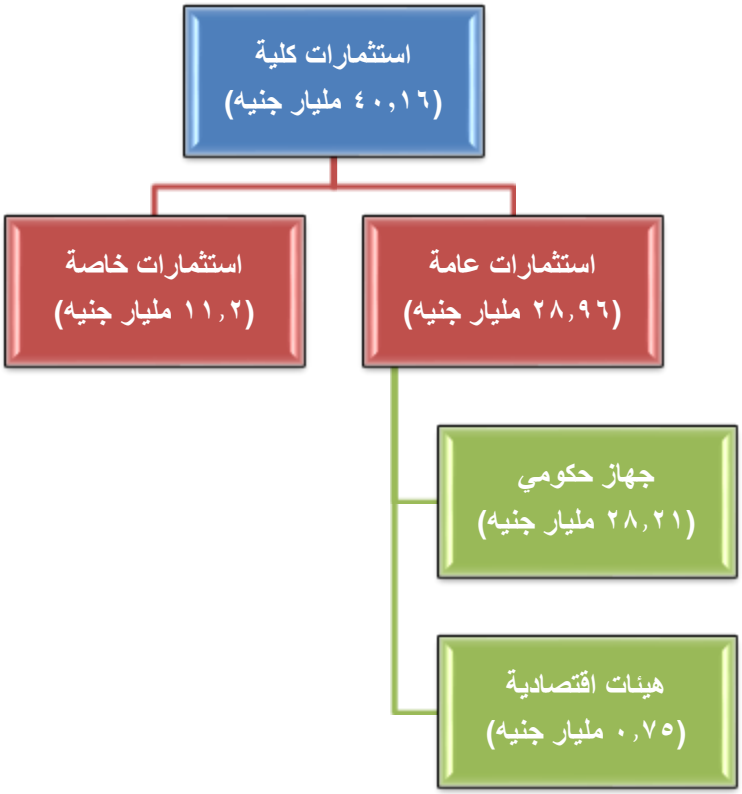

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٤/٥)

الملامح الأساسية لبرامج التعليم قبل الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال	٣,٥٠٩	٣,٩	٦١٦	٢,٥٦٦	٤٢,٨٩٩	٣,١
تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي	٥٨,٣٣٥	٦٥,٥	٦,٣٩٧	٤٧,٨٢٢	٩٩٤,٣٧٩	٧٠,٩
تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام، والفني).	٢٢,٠٥١	٢٤,٧	٢,١١٦	١٨,١٩٧	٣٣٧,٩٣٢	٢٤,١
تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة	٩٤٤	١,١	٥٨	٨١٤	١٤,٩٥٧	١,١
تنمية وتطوير التعليم المجتمعي	٧٣٣	٠,٨	٤٢	٦٠٣	١٣,٠٦٤	٠,٩
تنمية وتطوير الإدارة التعليمية	٣,١٨٦	٣,٦	٧٩٧	١,٢١٥	–	–
محو الأمية وتعليم الكبار	٣٤٨	٠,٤	٣	٣٠٢	–	–
الإجمالي	٨٩,١٠٧	١٠٠	١٠,٠٢٩	٧١,٥١٩	١,٤٠٣,٢٣١	١٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال

يستهدف البرنامج بشكل أساسي التوسّع في مرحلة رياض الأطفال كماً وكيفاً لضمان تقديم تعليم عالي الجودة، وتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والجسمية للأطفال في الشريحة العمرية (٤–٥ سنوات)، خاصةً في المناطق المحرومة.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (١٦/٥)]:

- المدارس والفصول الجديدة: إنشاء ٣٦٢ مدرسة جديدة للوصول بعدد المدارس إلى ٩٥٠٠ مدرسة، وإنشاء ٨٧٠ فصلاً دراسياً جديداً للوصول بعدد الفصول إلى ٢٧,٤ ألف فصل دراسي، وبما يعمل على تخفيض كثافة الفصول من ٣٨ طالب/ فصل عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٣٧ طالب/ فصل عام ٢٠١٩/١٨.
- المدارس المصرية اليابانية: نهو ٤٠ مدرسة وافتتاحها في سبتمبر ٢٠١٨، وذلك في ٢٢ محافظة.

- تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة: وذلك لحوالي ٦٤٦ مدرسة جديدة.
- التغذية المدرسية: ضمان حصول كافة الطلاب (١٠٠٪) وعددهم ١٠١٣ ألف طالب على وجبات التغذية المدرسية.
- تفعيل المشاركة المجتمعية: وذلك بإنشاء ٢٠٠ قاعة دراسية من خلال المجتمع المدني.

شكل رقم (١٦/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال

عدد الفصول الدراسية

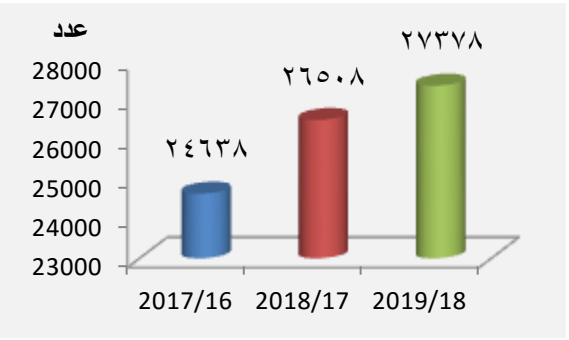

كثافة الفصل

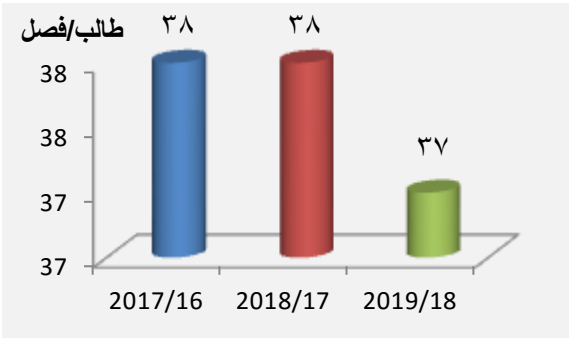

تكلفة الطالب في مرحلة رياض الأطفال

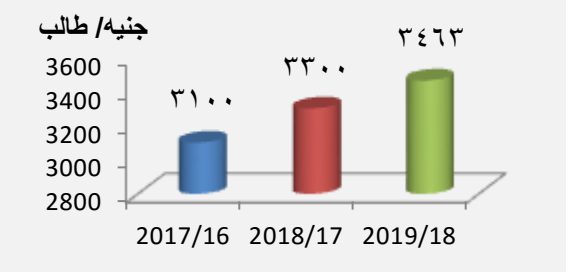

عدد القاعات الدراسية المنشأة من قبل الجمعيات الأهلية

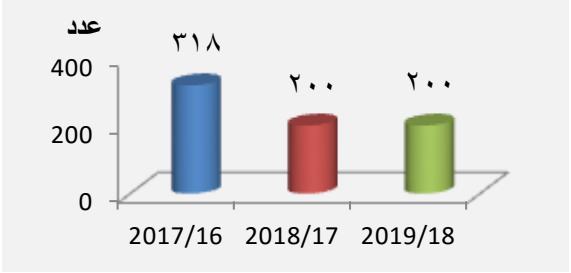

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي

يستهدف هذا البرنامج توفير تعليم عالي الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة الثانوية، وبحيث يتم تخريج طلاب يتقنون مهارات الكتابة والقراءة والرياضيات والعلوم وفنون الاتصال، وبما يتيح لهم الابتكار والإبداع كأساس لبناء منظومة داعمة لمهارات البحث العلمي.

وفي هذا الصدد، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (١٧/٥)]:

- المدارس والفصول الجديدة: إنشاء ٣٩٦ مدرسة جديدة للوصول بعدد المدارس إلى ٢٦٩٠٠ مدرسة، وإنشاء ٦٩٦٥ فصلاً دراسياً جديداً للوصول بعدد الفصول إلى نحو ٣١٩،٢ ألف فصل دراسي.

- تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة: وذلك لحوالي ١٠٢٣ مدرسة جديدة، منهم ٦٤٦ مدرسة بالتعليم الابتدائي.
- التغذية المدرسية: ضمان حصول كافة الطلاب (١٠٠٪) وعددهم ١٥،٤ مليون طالب على وجبات التغذية المدرسية، مقارنةً بنسبة تغطية ٧٨٪ عام ٢٠١٨/١٧.

شكل رقم (١٧/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي

عدد الفصول الدراسية

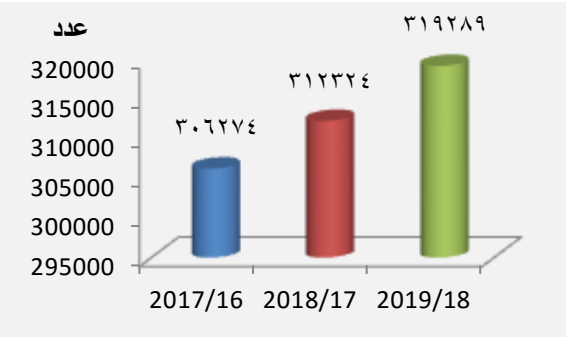

عدد المدارس

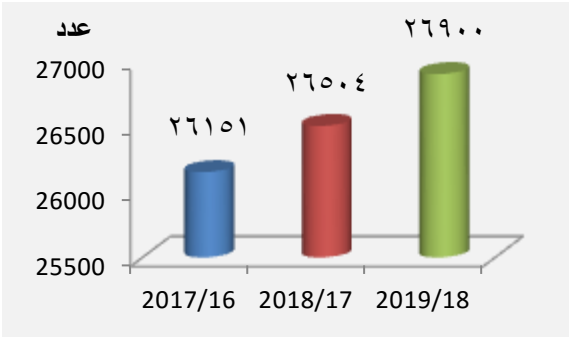

تكلفة الطالب في مرحلة التعليم الأساسي

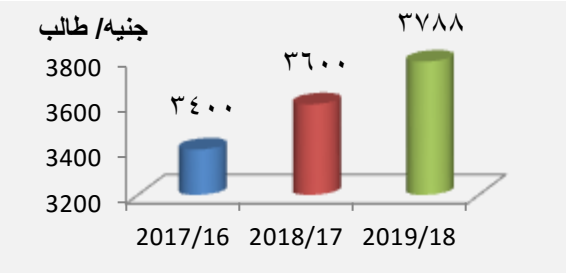

عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد

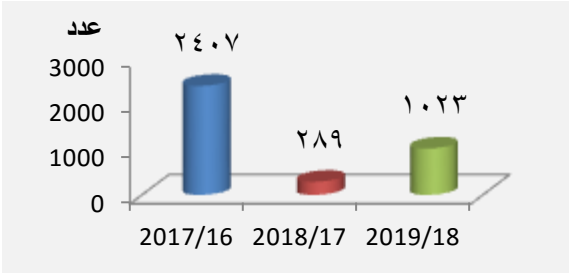

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

- تعزيز قدرات المعلمين: تدريب ١٧٠٠ معلم بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني مقارنةً بألف معلم خلال عام ٢٠١٨/١٧، و١٦ ألف معلم من القائمين على تنفيذ العروض الرياضية.
- دعم الأنشطة الرياضية لطلاب المدارس: وذلك بمشاركة ٢٥١،٧ ألف طالب في الألعاب الجماعية وأنشطة الكشافة في مرحلة التعليم الابتدائي، و١٨١،٥ ألف طالب بالتعليم الإعدادي.

ثالثاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني)

يهدف البرنامج إلى تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي، وإعداد خريج مؤهل وماهر قادر على التعلم والمنافسة بالأسواق المحلية والدولية. وتستهدف الخطة بدء تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد بداية من العام الدراسي ٢٠١٩/١٨ بشكل تراكمي على مدار ثلاث سنوات وبحيث يتم إجراء ١٢ اختباراً للطالب، ويقوم

باختيار أفضل ست نتائج يحصل عليها من بين هذه الاختبارات، كما سيتم استخدام الكتاب المدرسي مع أجهزة التابلت (الحاسب اللوحي) في تحميل المناهج التعليمية، وتوصيل شبكة الإنترنت إلى ألفى مدرسة، واستحداث مناهج دراسية جديدة تتوافق مع النظام الجديد.

وفي ذات السياق، تستهدف الخطة لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام والفني تنفيذ ما يلي [شكل رقم (١٨/٥)]:

شكل رقم (١٨/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام والفني

عدد الفصول الدراسية

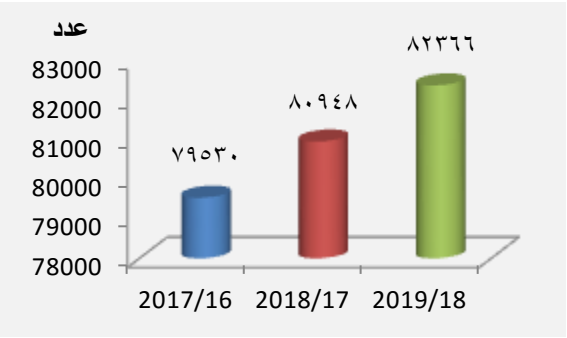

عدد المدارس

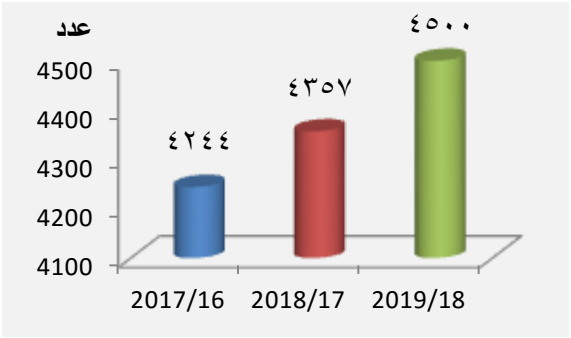

تكلفة الطالب في مرحلة الثانوي العام والفني

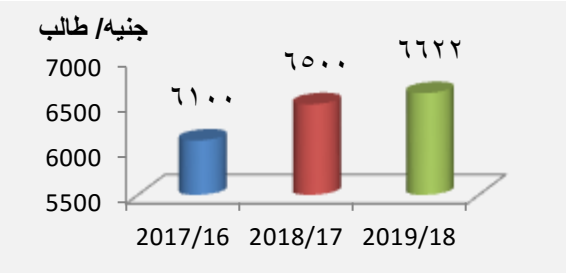

عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد

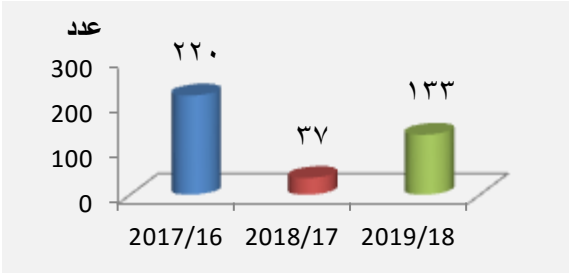

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

- المدارس والفصول الجديدة: إنشاء ١٤٣ مدرسة جديدة للوصول بعدد المدارس إلى ٤٥٠٠ مدرسة، وإنشاء ١٤١٨ فصلاً دراسياً جديداً للوصول بعدد الفصول إلى ٨٢،٤ ألف فصل دراسي، وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول ليكون في حدود ٤٠ طالب/فصل في المتوسط.
- تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة: وذلك لحوالي ١٣٣ مدرسة جديدة.
- تطوير المناهج: وذلك لعدد ١٢٠ منهجاً دراسياً.
- مدارس المتوفقين: زيادة عدد طلاب مدارس الموهوبين والمتفوقين من ٤٩٥٠ طالباً عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٧٢٠٠ طالب عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو في حدود ٤٦٪.

- تطوير البنية التكنولوجية: تزويد ١٩٣٦ مدرسة بفصل متحرك مزوداً بلاب توب وشاشة عرض ذكية (بالصف الثاني الثانوي)، وتزويد أربعة عشر مدرسة مدارس للمتفوقين بالأجهزة التكنولوجية الحديثة.

 # وفي مجال تطوير التعليم الفني

تستهدف الخطة ما يلي:

- تطوير حوالي ١٦٥ مدرسة عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ١٢٠ مدرسة تم تطويرها عام ٢٠١/١٧.
- استكمال تطوير ثلاث مدارس بنظام المجمعات التكنولوجية وفق المعايير الأوروبية.
- تجهيز ٢٣٦٩ مدرسة بالمعامل اللازمة.
- تطوير ١٧٠ منهجاً للتعليم الفني باستخدام آليات الكفايات.
- تحويل ٣٠٠ منهج إلى منهج تفاعلي اليكتروني.
- تدريب عشرة آلاف معلم على المهارات الفنية المتخصصة داخل وخارج مصر.
- تطبيق منظومة الجودة للتعليم المزدوج بالشراكة مع الجانب الألماني، وذلك في خمسة مدارس.
- تطبيق معايير النظام التربوي الياباني لعدد ثلاث مدارس ببورسعيد، والعبور، والقليوبية.
- التوسع في إنشاء مدارس تعليم فني داخل المصانع، وذلك بعدد مائة مدرسة جديدة مقارنةً بحوالي خمسين مدرسة عام ٢٠١٨/١٧.
- إنشاء ٢٥ مركز ابتكار FABLAB على مستوى الجمهورية مقارنةً بأحد عشر مركزاً عام ٢٠١٨/١٧.

رابعاً: برنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف البرنامج إلى تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بفرص تعليمية عالية في جودتها النوعية، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي [شكل رقم (١٩/٥)]:

- المدارس والفصول الجديدة: إنشاء عشر مدارس جديدة ليصل عدد المدارس إلى ٩٤٥ مدرسة، وإنشاء ٦٥ فصلاً دراسياً جديداً للوصول بعدد الفصول إلى ٤٦٤٩ فصلاً، وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول لتكون في حدود ٦ طلاب/ فصل دراسي.

- رفع الكفاءة المهنية لمعلمي الدمج: بتدريب ٣٧٠٠ معلم على مهارات التعليم الخاصة بذوي الإعاقة.

شكل رقم (٥/١٩)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة

عدد الفصول الدراسية

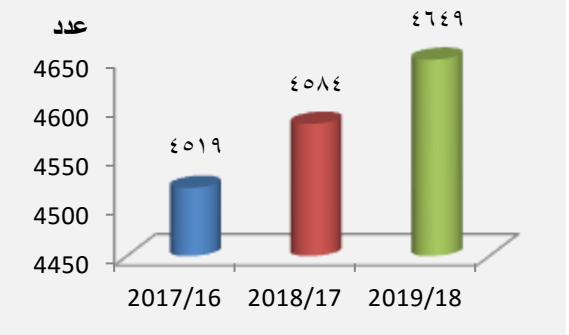

تكلفة الطالب

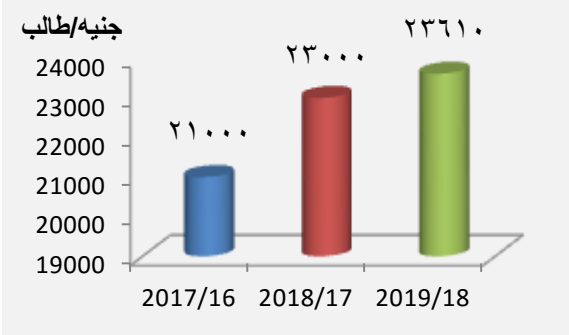

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

برنامج تنمية وتطوير التعليم للفائقين والموهوبين

يستهدف البرنامج تزويد المتعلمين الفائقين والموهوبين بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي بالتعليم عالي الجودة والملائم لتنمية قدراتهم ورفع كفاءتهم ومدهم بالمهارات الحياتية اللازمة.

وفي هذا الصدد، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٥/٢٠)]:

- مراكز الموهوبين: إنشاء ٢٠ مركزاً جديداً للموهوبين ليصل عدد المراكز إلى ٦٩ مركزاً.
- تعزيز فرص مشاركة الطلاب في المسابقات: وذلك بتمكين ٦٧٠٠ طالب من المشاركة في المسابقات المحلية و٢١٥ طالباً من المشاركة في المسابقات الدولية.

شكل رقم (٥/٢٠)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم للفائقين والموهوبين

عدد الطلاب المشاركين في المسابقات الدولية للموهوبين

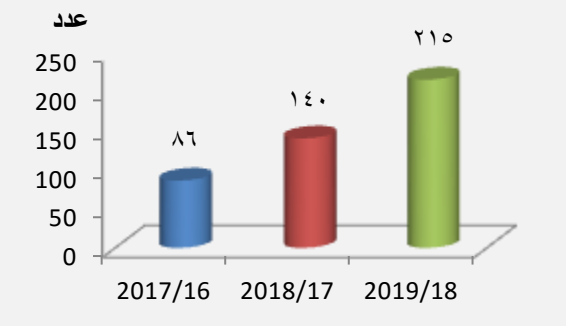

عدد مراكز الموهوبين

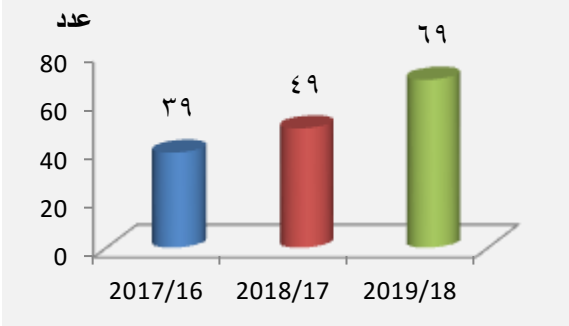

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

خامساً: برنامج تنمية وتطوير التعليم المجتمعي

يهدف البرنامج إلى توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو تسرّبوا منه، وخاصةً الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٢١/٥)]:

- المدارس والفصول الجديدة: إنشاء مدرسة تعليم مجتمعي جديدة ليصل العدد إلى ٥٠٠٠ مدرسة وفصل، وبحيث تستوعب ١٣٥ ألف طالب وطالبة، يستفيدون جميعاً من برنامج التغذية المدرسية.

شكل رقم (٢١/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم المُجتمعي

تكلفة الطالب

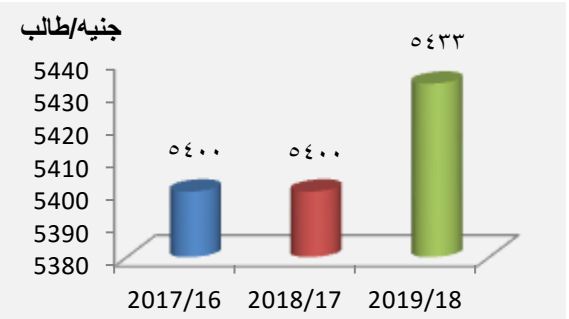

عدد الطلاب

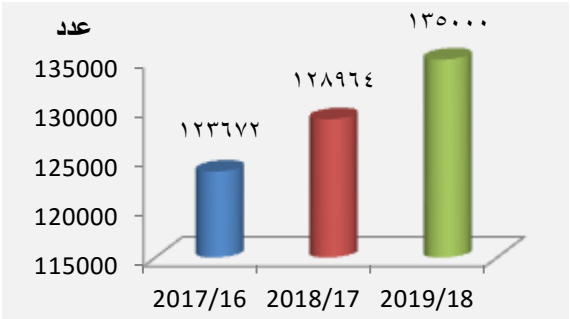

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

- الدور المجتمعي: إنشاء وتطوير ٢٤٠ مدرسة، بالتعاون مع المجتمع المدني.
- تعيين وتدريب المُيسّرات: تعيين ١٣٥٠ مُيسّرة جديدة في مدارس التعليم المجتمعي، وتدريب ٥٠٠٠ مُيسّرة أخرى.

(ب) التعليم الجامعي والعالي

الأهداف الرائيسية

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في التوسّع في إتاحة فرص التعليم العالي لجميع الراغبين فيه، وتخفيف الكثافات الطلابية في الجامعات الحكومية، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص بين المحافظات، وتطوير التعليم الفني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وتستند خطة عام ٢٠١٩/١٨ في مرئياتها لتطوير التعليم الجامعي إلى مرتكزات أساسية، تتمثل في الآتي:

- إتاحة خدمة التعليم الجامعي بالقدر الذي يسمح بمواجهة الطلب المجتمعي المتزايد من خلال التوسع في إنشاء جامعات وكليات جديدة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات الحالية.
- الانتشار الجغرافي المتوازن لخدمات التعليم الجامعي لإتاحة فرصة التعليم في كافة مناطق الجمهورية، ولمنع التكدس في المراكز الحضرية الرئيسية.
- الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية من خلال تطوير المناهج والمقررات الدراسية ونظم التقويم الطلابي، وتنويع الوسائط التعليمية، والتوسع في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة في التعليم.
- التركيز على الجامعات ذات التخصصات العلمية الحديثة والمناهج التدريسية المتطورة في إطار ما يعرف بالجامعات الذكية.
- التوسع في التعليم الفني والأقسام العلمية بالجامعات.
- التركيز على تنمية مهارات هيئات التدريس والقدرات المؤسسية والتنظيمية للأجهزة الإدارية والمعاونة بالجامعات.
- تنمية الوظيفة "البحثية" للجامعات بجانب الوظيفة "التعليمية"، وتفعيل مشاركة الجامعات في مجتمع الأعمال من خلال البحوث التطبيقية والاستشارات الفنية
- دعم اللامركزية في العملية التعليمية
- تشجيع القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية في إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم الجامعي.

البرامج الأساسية المستهدفة لتطوير التعليم الجامعي في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتضمّن خطة التعليم الجامعى والعالي ستة برامج أساسية تشمل إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين، وتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، وتعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية، والتعليم العالي التقني والتطبيقي، وتعزيز دور الجامعات في البحث العلمي.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتعليم الجامعى والعالي (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٣٥,٥ مليار جنيه، تُشكل مصروفات الأجور نسبة ٥٧٪ منها، في حين تمثل الاستثمارات نسبة ٢١٪. ويستحوذ برنامج "إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين" على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة تبلغ ٣٦٪، يليه برنامج "تعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية" بنسبة ٣٤٪ [جدول رقم (٥/٥)].

جدول رقم (٥/٥)
الملامح الأساسية لبرامج التعليم الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)
إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين	١٢,٦٢٤	٣٥,٦	١,٤٤٢,٩٠	١٠,٨٣١,٧٠
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	٧,٥٧٦	٢١,٤	١,٨٧٨,٩٠	٣,٣٦٩,٧٠
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	١,٩٣٧	٥,٥	٩١٣,٨	٨٧٤,٢
تعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية	١٢,٢٠٠	٣٤,٤	٢,٧٦٢,٩٠	٤,٩٨٩,٨٠
التعليم العالي التقني والتطبيقي	٤٥٧	١,٣	٤١,٦	٢٦٩
تعزيز دور الجامعات في البحث العلمي	٦٧٢	١,٩	٤٣٩,٢	١٣٩
الإجمالي	٣٥,٤٦٦	١٠٠	٧,٤٧٩,٤٠	٢٠,٤٧٣,٤٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين

يهدف البرنامج إلى زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي عن طريق توفير وإتاحة فرص تعليم عالٍ كافية للراغبين في الالتحاق به في كافة أنحاء الجمهورية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منظومة التعليم العالي في مصر تتكون حالياً من ٢٤ جامعة حكومية و٢٦ جامعة خاصة و١٥٨ معهدً عالياً خاصاً و١٤ معهداً متوسطاً و٨ كليات تكنولوجية و١٢ معهداً فنياً صحياً ومعهد للصناعات المتطورة، و١١ فرعاً للجامعة العمالية، وثلاث أكاديميات. ويبلغ عدد الطلاب المقيدين بهذه المنظومة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ٢,٧ مليون طالب بمعدل قيد إجمالي في حدود ٣٦٪. وتستوعب الجامعات الحكومية نسبة ٦٠٪ منهم بعدد ١,٧ مليون طالب بينما تتوزع نسبة ال٤٠٪ على باقي مؤسسات التعليم العالي.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة ما يلي:

- الجامعات الحكومية: تستهدف الخطة زيادة عدد الجامعات الحكومية من ٢٤ جامعة إلى ٢٧ جامعة، وذلك بإنشاء ثلاث جامعات في الوادي الجديد ومطروح والبحر الأحمر، وبحيث يرتفع أيضاً عدد الكليات بهذه الجامعات لتصل إلى ٤٩٠ كلية عام ٢٠١٩/١٨، وذلك بإضافة عشرين كلية جديدة، وبما يرفع معدل القيد الإجمالي من معدله الحالي البالغ ٣٦٪ إلى ٣٧٪ [شكل رقم (٢٢/٥)].

شكل رقم (٢٢/٥)

تطوّر عدد كليات الجامعات الحكومية

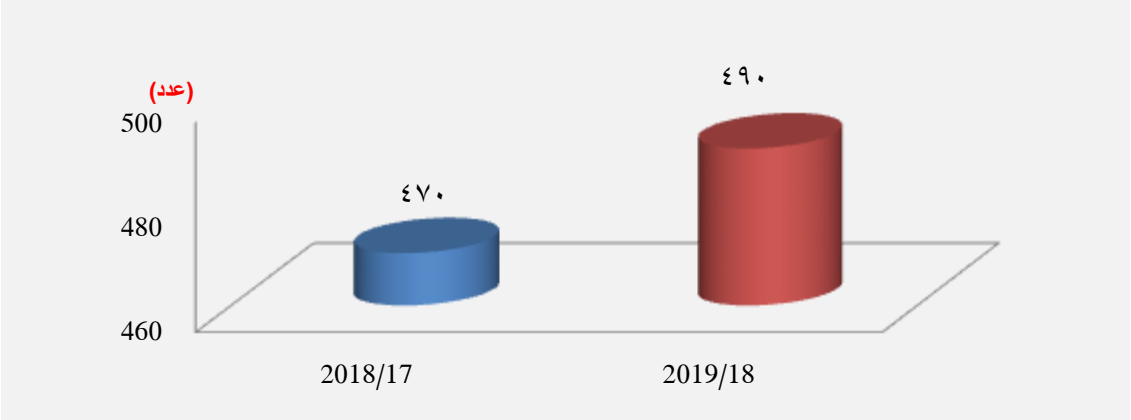

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من المستهدف إنشاء أربع جامعات أهلية جديدة خلال المرحلة القادمة، وهي جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز، وجامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجامعة العلمين، والأكاديمية العليا للعلوم، بالإضافة إلى إنشاء أفرع لجامعات أجنبية بالعاصمة الإدارية الجديدة وهي الجامعة الكندية، والجامعة السويدية، والجامعة البريطانية، والجامعة المجرية، والجامعة الأمريكية. ومن المخطط إنشاء هذه الجامعات على مساحة ٦٥٥,٢ فداناً، وبحيث تستوعب حوالي ١٨٥،٨ ألف طالباً [جدول رقم (٦/٥)].

جدول رقم (٦/٥)

الملامح الأساسية للجامعات المستهدف إنشائها

الجامعة	الموقع	المساحة (فدان)	السعة الطلابية (ألف طالب)	بداية التنفيذ
الملك سلمان بن عبد العزيز	(٣ أفرع): مدينة الطور، مدينة رأس سدر، مدينة شرم الشيخ	٣٠٠	٦٠,٠	يونيو ٢٠١٧
الملك عبد الله بن عبد العزيز	مدينة الجلالة	٥٠	١٢,٨	يناير ٢٠١٨
جامعة العلمين	مدينة العلمين الجديدة	٧٣,٢	٢٣,٢	أكتوبر ٢٠١٧
الأكاديمية العليا للعلوم	هضبة الجلالة	١٢	٥,٠	يناير ٢٠١٨
الجامعة الكندية	العاصمة الإدارية	٣٠	٤,٠	يوليو ٢٠١٧
الجامعة السويدية		٨٠	٣٣,٦	يوليو ٢٠١٧
الجامعة البريطانية		٣٠	١٢,٦	سبتمبر ٢٠١٧
الجامعة المجرية		٣٠	١٢,٦	يونيو ٢٠١٧
الجامعة الأمريكية		٥٠	٢١,٠	مايو ٢٠١٧
الإجمالي		٦٥٥,٢	١٨٤,٨	--

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانياً: برنامج تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية

يهدف البرنامج إلى تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي لمؤسسات التعليم العالي من هيئة ضمان واعتماد الجودة. وقد نتج عن هذا البرنامج خلال الفترة الماضية تحسن مؤشر عدد الطلاب لعضو هيئة التدريس ليصل إلى ٤٠ طالباً، كما بلغت نسبة الطلاب المقيدين في العلوم التطبيقية حوالي ٣٠٪ مقابل ٧٠٪ للعلوم الإنسانية.

وفي ذات السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٢٣/٥)]:

- زيادة عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من ١٢٠ مؤسسة عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٠٠ مؤسسة عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو ٦٧٪.
- زيادة عدد مراكز القياس والتقويم والوحدات التابعة لها في الجامعات من ٧٧ وحدة إلى ٩٤ وحدة عام ٢٠١٩/١٨.

- زيادة عدد المعامل الحاصلة على الاعتماد من ٥٢ معملاً إلى ٨٣ معملاً بنسبة نمو ٦٠٪.
- التوسع في برامج تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس بتدريب ١٠٪ منهم والبالغ عددهم حوالي ٨٥ ألف عضو هيئة تدريس حالياً، وتدريب ١٠٪ أيضاً من الهيئة المعاونة.

شكل رقم (٢٣/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين جودة التعليم العالي

عدد المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد

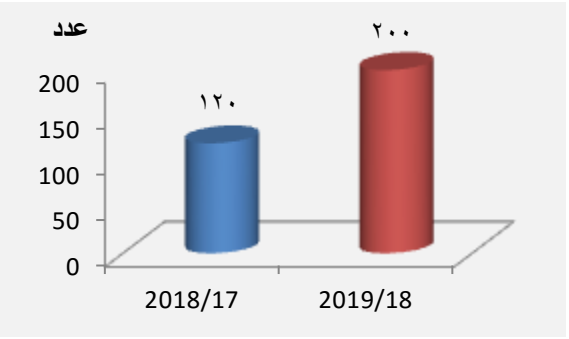

الإنفاق الموجه للأنشطة الطلابية بالجامعات

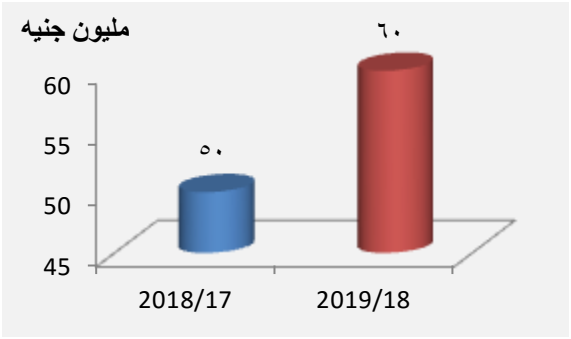

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

- زيادة الدور الاجتماعي للجامعات من خلال زيادة عدد الطلاب المستفيدين من برامج الرعاية الصحية والاجتماعية من ٩٠ ألف طالب عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١٠٠ ألف طالب عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو في حدود ١٠٪.
- دعم الأنشطة الطلابية من خلال زيادة الإنفاق الموجّه لها ليصل إلى ٦٠ مليون جنيه، وبحيث تتضمّن ٧ مجالات يتم فيها تنفيذ ٢٣ نشاطاً فرعياً ثقافياً واجتماعياً ورياضياً.
- زيادة عدد مراكز ريادة الأعمال من عشرة مراكز عام ٢٠١٨/١٧ إلى خمسة عشر مركز.

ثالثاً: برنامج تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم العالي

يستهدف البرنامج رفع قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي ومكوناتها للطلب العالمي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته، وزيادة فرص نصيب مصر من السوق العالمي للتعليم، وكذا التوسع في برامج البعثات للخارج لتحسين تنافسية خريجي التعليم العالي.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٢٤/٥)]:

- زيادة عدد الطلاب المصريين المبعوثين للخارج من ٩٥٠ مبعوثاً عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١٥٠ مبعوثاً عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو في حدود ٢١٪.

- زيادة عدد الطلاب الأجانب الوافدين للدراسة في مصر من ٤٤ ألف طالب إلى ٥٥ ألف طالب عام ٢٠١٨/١٨.
- إدراج سبع جامعات مصرية ضمن أفضل ألف جامعة على مستوى العالم وفق تصنيف QS، وإدراج عشر جامعات ضمن أفضل ألف جامعة في تصنيف Times.
- زيادة عدد برامج التعاون الدولي والبرامج المزدوجة من ٥٠ برنامجاً عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٦٥ برنامجاً عام ٢٠١٩/١٨.

شكل رقم (٢٤/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

عدد الطلاب المصريين المبعوثين للخارج

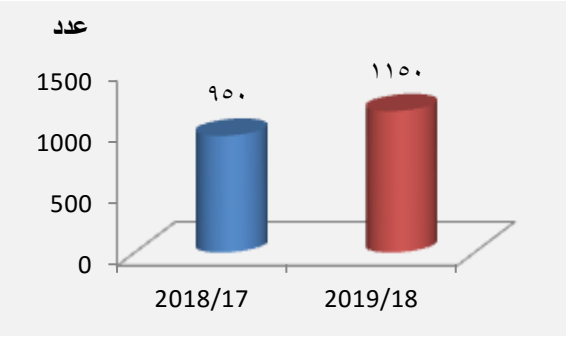

عدد الطلاب الوافدين للدراسة في مصر

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

رابعاً: برنامج تعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية

يستهدف هذا البرنامج تعظيم الاستفادة من القدرات العلاجية للمستشفيات الجامعية والتي تقدّم حوالي ٧٥٪ من الخدمات العلاجية للمواطنين، ويبلغ عددها ١٠٦ مستشفى جامعي يعمل بها ١٦٨٠٠ عضو هيئة تدريس ونحو سبعة آلاف مدرس مساعد ومعيد، فضلاً عن ٤٢٩١ طبيباً مقيماً، وتقدم خدماتها لأكثر من ١٧ مليون مريض مصري وأجنبي سنوياً، بالإضافة للنشاط البحثي لهذه المستشفيات والذي نتج عنه إنجاز أكثر من ٤٠ ألف شهادة جامعية عليا تتنوع ما بين دبلومات وماجستير ودكتوراه.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٢٥/٥)]:

- افتتاح مستشفيات جامعية جديدة، تشملُ مستشفى الكبَدِ ومستشفى الأطفالِ بجامعة المنيا، ومستشفى الصدر بجامعة طنطا، ومستشفى الشهيد أحمد شوقي بجامعة عَين شمس والتي يُنتظر أن تكون أكبر مُستشفى جامعي في الشرق الأوسط لرعاية وعلاج المُسِنين.

- تقديم الخدمات الطبية لحوالي ١٨ مليون مريض عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ١٧ مليون عام ٢٠١٨/١٧، فضلاً عن ٣ مليون حالة طوارىء، وتقديم ١,٢٥ مليون جلسة غسيل كلوي، وإجراء ٨٠ ألف عملية جراحية ذات مهارة خاصة مقارنة بنحو ٦٠ ألف عملية عام ٢٠١٨/١٧.
- تدريب ١٠٪ من الجهاز الطبي والإداري على أحدث نظم الإدارة والمهارات الطبية.
- زيادة عدد حضّانات الأطفال بالمستشفيات الجامعية من ٨٥٦ حضّانة عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٩٠٠ حضّانة عام ٢٠١٩/١٨.
- زيادة عدد الأسّرة بالمسشفيات الجامعية من ٣١ ألف سرير إلى ٣٣ ألف سرير، ومن ٢٠٦٦ سرير عناية مركزة إلى ٢١٠٠ سرير، وذلك مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧.

شكل رقم (٢٥/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تعزيز دور المستشفيات الجامعية

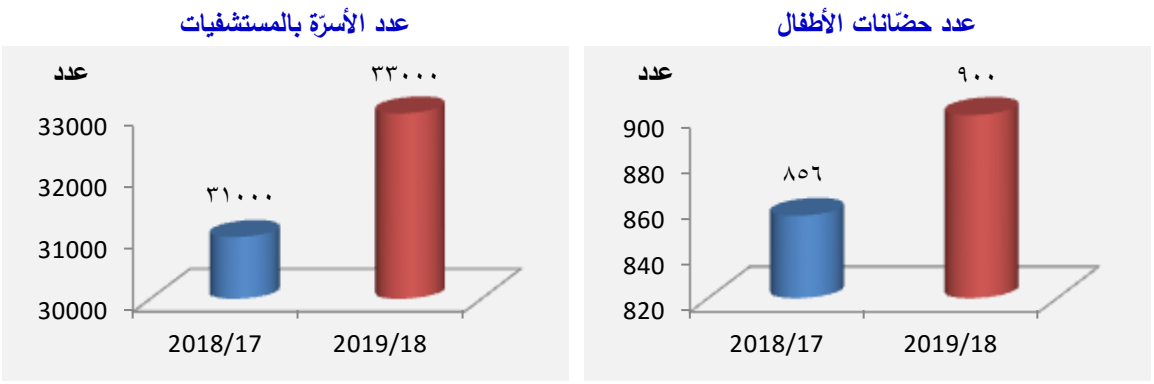

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

خامساً: برنامج تطوير التعليم العالي التقني والتطبيقي

يهدف البرنامج إلى تطوير أداء منظومة التعليم العالي الفني وتحسين جودة مخرجاته لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، والتي تتضمّن الكليات التكنولوجية، ومعاهد التمريض، والمجمعات التكنولوجية، ومعاهد الصحة، والمعاهد المتوسطة الخاصة، والجامعات العمالية، ويّشمل ١١٠ تخصصاً، وتُشكل الكليات التكنولوجية نسبة ٦٠٪ من هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي [شكل رقم (٢٦/٥)]:

- زيادة عدد المشاريع الممولة في الكليات التكنولوجية بنسبة ٥٠٪.
- تطوير ٣٤ برنامجاً دراسياً، واستحداث ستة برامج دراسية مُكمّلة لنظام دراسة السنتين، واستبدال ٢٠٪ من التخصّصات غير المرغوب فيها.

- زيادة عدد الطلاب المدرّبين في الكليات التكنولوجية من ألفى طالب عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٢٠٠ طالب عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو في حدود ١٠٪، وبما ينعكس على زيادة نسبة الطلاب المقيدين في الكليات التكنولوجية من ٤٪ إلى ٥٪ من إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم العالي.

شكل رقم (٢٦/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير التعليم العالي التقني والتطبيقي

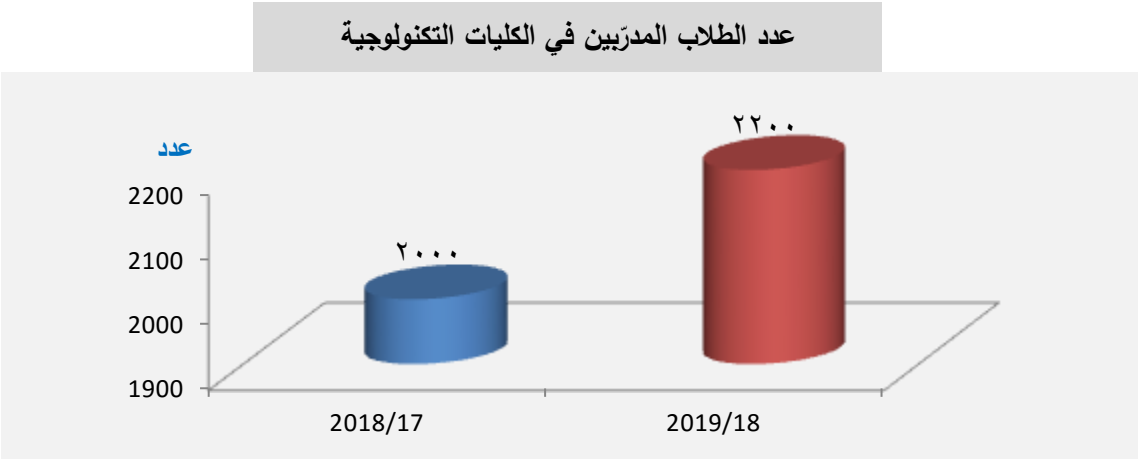

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

سادساً: برنامج تعزيز دور الجامعات في البحث العلمي

يهدف البرنامج إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على النشر العلمي في المجلات العلمية المُحكّمة داخل مصر وخارجها، وربط هذه الأبحاث بمنظومة التصنيع والتنمية الاقتصادية بشكلٍ عام.

وفي هذا السياق، يستهدف البرنامج زيادة عدد الأبحاث المنشورة دولياً من ١٨ ألف بحث عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٠ ألف بحث عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة نمو في حدود ١١٪.

(جـ) البحث العلمي

الرؤية

"أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية."

الأهداف الاستراتيجية

تستهدف الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٣٠) تحقيق ما يلي:

- تهيئة بيئة مُحفّزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية.
- إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.
- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياساتها.
- صياغة هيكل تنظيمي فاعل لمنظومة البحث العلمي.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمي.

وكذلك تستهدف الخطة تعظيم الاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية التي تمتلكها الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة للارتقاء بمنظومة البحث العلمي بها، واستثمار نتائجه على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن ثم تحقيق الريادة المصرية في البحث العلمي من خلال توحيد الجهود للارتقاء بالمنتج البحثي وتبني اقتصاديات المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري، وذلك اتساقاً مع المادة رقم (٢٣) من الدستور المصري التي تنص على أن الدولة تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وتبني الباحثين والمخترعين".

وجدير بالذكر، أن منظومة البحث العلمي تشمل ١١ مركزاً ومعهداً تابع لوزارة البحث العلمي و١٣ مركزاً ومعهداً وهيئة بحثية تابعين للوزارات الأخرى. ويبلغ عدد الباحثين في هذه المنظومة حوالي ٢٣ ألف باحث، يُضاف لذلك ٩١ ألف باحث في جامعات ومعاهد التعليم العالي الحكومي والخاص، وقد بلغ العدد الإجمالي للأبحاث الدولية للمصريين عام ٢٠١٥ حوالي ١٤١,٣ ألف بحث حسب قاعدة البيانات الدولية Scopus.

البرامج الأساسية لتطوير منظومة البحث العلمي في خطة ٢٠١٩/١٨

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للبحث العلمي (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٣ مليار جنيه. وتُشكل مصروفات الأجور نسبة ٤٠٪ منها، في حين تشكل الاستثمارات نسبة ٥١٪. ويستحوذ برنامج "تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار" على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة ٦١٪، يليه برنامج "إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا" بنسبة ٣٩٪ [جدول رقم (٧/٥)].

جدول رقم (٧/٥)

الملامح الأساسية لبرامج البحث العلمي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)
تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار	١,٨٤٢	٦١	٩٣٢	٧٤٤
إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا	١,١٩٩	٣٩	٦٠٨	٤٨٤
الإجمالي	**٣,٠٤١**	**١٠٠**	**١٥٤٠**	**١,٢٢٨**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار

يهدف البرنامج إلى تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياساتها، ووضع هيكل تنظيمي فاعل لمنظومة البحث العلمي، وتعزيز قدرات العاملين بمجال البحث العلمي، وربط البحوث العلمية بالتنمية الاقتصادية، ونشر الثقافة العلمية في المجتمع.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [جدول رقم (٨/٥)]:

- إصدار قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا ولائحته التنفيذية، والذي يهدف لتشجيع البحث العلمي القائم على الإبداع والتنمية والابتكار في الجامعات والمراكز البحثية، وتسويق ونشر المنتجات العلمية وإدارة التكنولوجيا بما يؤدي إلى تحويل الأفكار الجادة إلى منتجات تساعد في زيادة الإنتاج وبما يعني إدارة اقتصادية للبحث العلمي.
- تقديم ٣٠٠ مِنحة ماجستير في إطارِ برنامج عُلماء الجيل الرابع.
- تقديم خدمات برامج التعليم الإبداعي لحوالي ٨٠٠٠ مستفيد مقارنةً بحوالي ٤٩٠٠ مستفيد عام ٢٠١٧/١٦.
- إتاحة ١٣٠ قاعدة بيانات للباحثين من خلال بنك المعرفة مقارنةً بحوالي ١٢٠ قاعدة بيانات متاحة حالياً.
- تنفيذ ١٧ تحالفاً تكنولوجياً مقارنةً بأحد عشر تحالفاً عام ٢٠١٧/١٦.
- تنفيذ ٢٠ مشروعاً بحثياً لتعميق الصناعة.
- التسويق التكنولوجي لعشرة مشروعات.

- إنشاء ثلاثِ حاضِنات تكنولوجية في جامعات هليوبوليس والإسكندرية والأكاديمية العربية للنقل البحري لِيصِلَ عدد الحاضِنات إلى ٢٠ حاضِنة بنهاية عام ٢٠١٩/١٨ تعملُ على مساندةِ ٩٠ شركة ناشئة.
- تنفيذ خمسةِ مشروعات بحثية في إطارِ برنامج جسور التنمية للاستفادة من خبرات المصريين بالخارج.

جدول رقم (٨/٥)

أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار

البيان	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٢/٢١
عدد النشء المستفيدين من برامج التعليم الإبداعي	٢٤٠٠	٤٩٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠
عدد قواعد البيانات المتاحة في بنك المعرفة	١٢	١٢٠	١٢٠	١٣٠	١٥٠
عدد التحالفات التكنولوجية	٨	١١	١٥	١٧	٢٥
عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلي	٣٨	١٤٨	٢٠	٢٠	٦٠
عدد المشروعات التي تم تسويقها تكنولوجياً	٦	٩	٨	١٠	٢٥
عدد الحاضنات التكنولوجية	٢	١٢	١٧	٢٠	٤٠
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا	١٥	٢٧	٤٣	٤٥	٧٠
عدد الشركات الناشئة المحتضنة	٠	١٠	٥	٣٠	٨٠
عدد مشروعات جسور التنمية	١١	٣٧	٤٥	٥٠	٧٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا

يهدف البرنامج إلى تعظيم دور البحث العلمي في رفع كفاءة منظومة الطاقة في مصر، وتأمين استمرار توفر المياه الكافية والاستخدامات البيئية، والتخلص من مُسبّبات الأمراض، ومعالجة الفجوة الغذائية، وحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي [جدول رقم (٩/٥)]:

- تنفيذ ٣٠ مشروعاً بحثياً في مجال ضمان الأمن المائي.
- تنفيذ ٦٠ مشروعاً بحثياً في مجال مواجهة أسباب انتشار بعض الأمراض.

- تنفيذ ٨٠ مشروعاً بحثياً في مجال ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تنفيذ ٣٠ مشروعاً بحثياً في مجال صون الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

جدول رقم (٩/٥)

أهم مؤشرات أداء برنامج إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا

البيان	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٢/٢١
عدد المشروعات البحثية في مجال أمن الطاقة	٢٤	٢٩	٢٥	٣٠	٣٥
عدد المشروعات البحثية في مجال الأمن المائي	٢٠	٢٨	٢٥	٣٠	٤٠
عدد المشروعات البحثية في مجال مواجهة أسباب انتشار بعض الأمراض	٢٦	٥٤	٥٠	٦٠	٧٠
عدد المشروعات البحثية في مجال الأمن الغذائي	٦٨	١٠٤	٧٥	٨٠	٨٥
عدد المشروعات البحثية في مجال صون الموارد الطبيعية	١٥	٢٠	٢١	٣٠	٤٠
عدد المشروعات البحثية في مجال تطوير الصناعة	٢	٢	٥	٧	١١
عدد المشروعات البحثية في مجال الفجوة الرقمية	١٥	٢٠	٢٥	٢٦	٣٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

٧/٥ الخدمات الصحية

الرؤية

أن يتمتع كل المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً.

ولقد بذلت الحكومة خلال الفترة الماضية جهداً كبيراً في سعيها لتحقيق هذه الرؤية، وذلك بالتركيز على الأهداف التالية:

- النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، من خلال الاهتمام بكل ما يؤثر في صحة المواطنين من محدّدات اجتماعية، وبنية أساسية، ووعي عام.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين، مع ضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة.
- حوكمة قطاع الصحة بإتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة في إطار من الشفافية والمساءلة.

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصحة في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تستهدف الخطة بشكلٍ أساسي الارتقاء بجودة الخدمات الصحية على كافة المستويات، وذلك من خلال استهداف ما يلي:

- تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل (كمشروع قومي)، من نهو تطوير مُستشفيات محافظات المرحلة الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحي الشامل، وتتضمّن ٢٠ مستشفى، و١٠٣ وحدة رعاية صِحّة أوّلية في خمسِ مُحافظات (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، شمال سيناء).
- زيادة نسبة التغطية السكانية بخدمات الرعاية العلاجية، من خلال تحسين الخدمة بتطوير وإحلال وتجديد المستشفيات وتجهيزها بالتجهيزات الطبية المتقدمة، وزيادة نسبة المستفيدين من خدمات المستشفيات العلاجية في عددٍ من المناطق النائية والمحرومة، والاهتمام بخدمات الرعاية العاجلة والطوارىء لاستكمال المنظومة العلاجية، وتطبيق برامج من شأنها رفع كفاءة تقديم الخدمة الصحية.

- الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية، مع التغطية الشاملة للمناطق الفقيرة والمحرومة والاهتمام باستكمال برنامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الأكثر احتياجاً.
- الاهتمام بخدمات الطب الوقائي، والتي تسهم في النهوض بصحة المواطنين والوقاية من الأمراض.
- الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية بمحافظات الصعيد، خاصةً المناطق الأكثر فقراً.
- الاهتمام بالمرأة والطفل والمعاقين والمسنين، من خلال برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبرامج راعاية الأمومة والطفولة، ومراكز الأمومة والطفولة المتطورة وبرامج راعاية المعاقين والمسنين.

الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع الصحة

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص إنفاق حكومي لايقل عن نسبة ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة، وإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يُغطي كل الأمراض، تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) للخدمات الصحية تصل في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) لحوالي ٢١,٨ مليار جنيه نسبة ٢,٣٪ من جملة الاستثمارات خلال ذات العام وبمعدل نمو حوالي ٢٠,٧٪ مُقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨. وتُشكل الاستثمارات العامة منها نسبة ٥٧,٨٪ (١٢,٦ مليار جنيه) في حين تمثل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية [شكل رقم (٢٧/٥) ورقم (٢٨/٥)].

شكل رقم (٢٧/٥)

تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الصحة

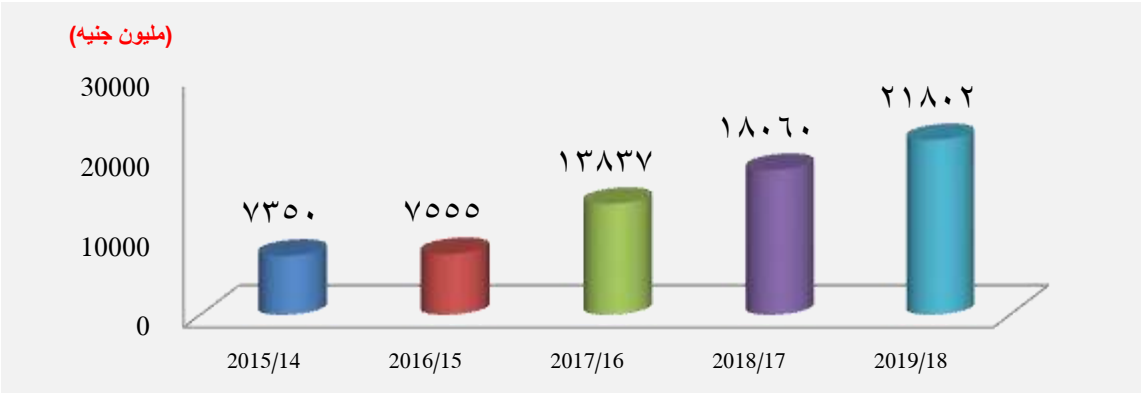

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٢٨/٥)

مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات الصحة عام ٢٠١٩/١٨

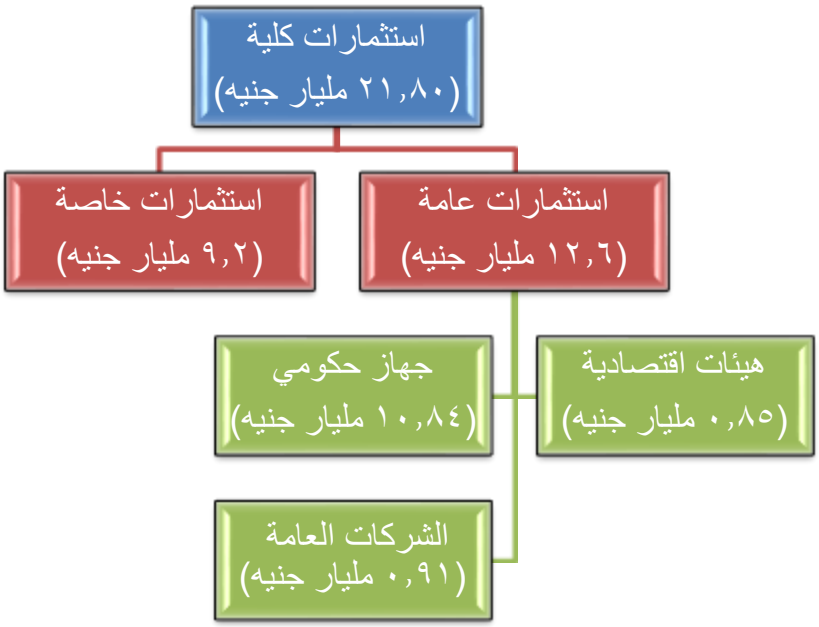

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

البرامج الأساسية المستهدفة لتطوير الخدمات الصحية في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتضمّن الخطة ثماني برامج أساسية لتطوير الخدمات الصحية، وتشمل:

- برنامج الرعاية الأولية.
- برنامج الرعاية الوقائية.
- برنامج الرعاية العلاجية.
- برنامج خدمات بنوك الدم.
- برنامج التمريض.
- برنامج تنظيم الأسرة.
- برنامج الصيدلة.
- برنامج الإسعاف.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لخدمات الصحة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٢٥,٢ مليار جنيه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٣١٪ في حين تشكل الأجور ٢١٪، ويتضح أن برنامج الرعاية العلاجية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٥٦٪ [جدول رقم (١٠/٥)].

جدول رقم (٥/١٠)

الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الصحية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)
برنامج الرعاية العلاجية	١٤,٠٢٩,٩٠	٥٥,٦	٦,٢٣١,٦٠	٣,٢٧٧,٣٠
برنامج الرعاية الوقائية	٢,٣٨٥,٣٠	٩,٥	٢٩٦,٢	١٩٤,٨
برنامج الرعاية الأولية	٢,٣٦١,٨٠	٩,٤	٩٢٥,١	١١٦,٢
برنامج الإسعاف	١,٩١٧,٥٠	٧,٦	٤١٨,٧	١,١٤٧,٦٠
برنامج الصيدلة	٦٠٠,٧	٢,٤	–	٧٢,٦
برنامج التمريض	٣٢٢,٤	١,٣	–	٤٣,٦
برنامج تنظيم الأسرة	٢٧٦,٣	١,١	٣٠	٣٦,٣
برنامج خدمات بنوك الدم	٢٧٠,٩	١,١	٣٥	١٠٧,٧
الخدمات الداعمة	٣,٠٧٥,٧٠	١٢,٢	٠,١	٢٨٤,٢
الإجمالي	**٢٥,٢٤٠**	**١٠٠**	**٧,٩٣٦,٦٠**	**٥,٢٨٠,٢٠**

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج الرعاية العلاجية

يهدف البرنامج إلى توفير خدمات علاجية عالية الجودة ومتاحة من خلال عناصر تقديم الخدمات، وتحسين وتطوير جميع المستشفيات بتصنيفاتها المختلفة، والتركيز على الأمراض الأكثر تأثيراً على صحة المواطن والتي تشكل أهمية استراتيجية يستوجب العمل على مواجهتها.

وفي هذا الصدد، تستهدف الخطة ما يلي:

- افتتاح ١٣ مستشفى طب علاجي، منها مستشفيات بني سويف العام، وطامِيّة بالفيوم، والبيّاضِيّة بالأقصر، وسَمَلّوط ودِير مُواس بالمنيا، ومَنفلوط وأبو تِيج بأسيوط، ورأس غارِب بالبحر الأحمر [جدول رقم (٥/١١)].

جدول رقم (٥/١١)

مستشفيات الطب العلاجي المستهدف إفتتاحها عام ٢٠١٩/١٨

المحافظة	المستشفى	المحافظة	المستشفى
بني سويف	بني سويف العام (مرحلة ثالثة)	**الأقصر**	البياضية
الجيزة	صدر الجيزة	**البحر الأحمر**	رأس غارب
الفيوم	طامية	**المنيا**	سملوط / دير مواس
القليوبية	الخانكة / كفر شكر	**أسيوط**	منفلوط / أبو تيج
مطروح	سيدي براني / السلوم		

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

- زيادة عدد الأسِرّة بالمستشفيات العامة والمركزية والنوعية بنحو ١٢٠٠ سريرٍ ليصل العدد الإجمالي إلى حوالي ٤٠،٩ ألف سرير عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٣٩,٧ ألف سرير عام ٢٠١٨/١٧، وبمعدل نمو ٣٪، وزيادة عدد الأسِّرة بمستشفيات الأمانة العامة للمراكز الطبية من ٤٦٦١ سريراً إلى ٤٨٠١ سريراً بإضافة ١٤٠ سريراً جديداً، وزيادة عدد الأسِّرة بمستشفيات الأمانة العامة للصحة النفسية من ٦٢٤٥ سريراً عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٦٤٣٢ سريراً عام ٢٠١٩/١٨. ومن شأن زيادة عدد أسِّرة الرعاية المركزة تراجع معدل نمو المواطنين مقابل سرير إلى ٨٣٣٣ مواطن [شكل رقم (٢٩/٥)].

شكل رقم (٢٩/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الرعاية العلاجية

عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية

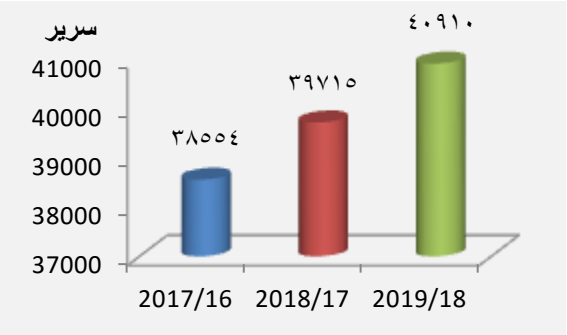

عدد المواطنين لكل سرير

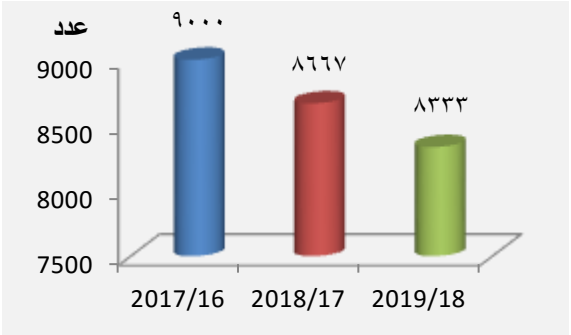

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

- نهو تطوير مُستشفيات محافظات المرحلة الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحي الشامل، وتتضمّن ٢٠ مستشفى، و١٠٣ وحدة رعاية صِحّة أوّلية في خمسِ مُحافظات (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، شمال سيناء) [جدول رقم (١٢/٥)].
- العمل على زيادة عدد الأطباء ليصل إلى ١١,٦٢ طبيب/ طبيبة لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ١٠,٢٣ عام ٢٠١٨/١٧.
- العمل على زيادة عدد هيئة التمريض ليصل العدد إلى ٢٥,٨ ممرض/ ممرضة لكل ١٠ آلاف نسمة مقارنةً بحوالي ٢٠,٦ عام ٢٠١٨/١٧.

- زيادة عدد المستفيدين من خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان إلى ٦٠٩ ألف مستفيد، وخفض نسبة انتشار تعاطي المخدرات من ٢,٩٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٪ عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٢/٥)
مراحل تنفيذ التغطية الصحية الشاملة

المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة
	السويس		أسوان		الإسكندرية
الأولى	الإسماعيلية	الثانية	سوهاج	الثالثة	البحيرة
٢٠١٧-	بورسعيد	٢٠١٩-	قنا	٢٠٢١-	مطروح
٢٠١٨	شمال سيناء	٢٠٢٠	الأقصر	٢٠٢٢	كفر الشيخ
	جنوب سيناء		البحر الأحمر		دمياط
المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة
	أسيوط		الدقهلية		القاهرة
الرابعة	الوادي الجديد	الخامسة	الغربية	السادسة	الجيزة
٢٠٢٣-	المنيا	٢٠٢٥-	الشرقية	٢٠٢٧-	القليوبية
٢٠٢٤	بني سويف	٢٠٢٦	المنوفية	٢٠٢٨	
	الفيوم				

المصدر: وزارة الصحة.

ثانياً: برنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية

يستهدف البرنامج إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية لتغطية سكانية من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسمة لكل وحدة صحية، وتلبية إحتياجات القرى الأكثر احتياجاً، والحد من الزيادة السكانية في المناطق العشوائية، والرعاية الصحية لغير القادرين من خلال رعاية أصحاب معاش الضمان الاجتماعي، ورعاية الأمومة من خلال الاهتمام بصحة الحوامل والأمهات وتقديم الخدمات الصحية لهن، والاهتمام بصحة الأطفال أقل من خمس سنوات وأطفال المدارس والمراهقين.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٣٠/٥)]:

- خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل من معدل ٤٥,٩ سيدة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٤٢ سيدة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٩/١٨.
- خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (أقل من ٢٨ يوماً) من معدل ١٤ طفل/ في الألف عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٢,٧ طفل في الألف عام ٢٠١٩/١٨.

- زيادة نسبة تغطية الأطفال حديثي الولادة ببرنامج المسح الشامل للأمراض المسببة للإعاقة من ٥٨,٥٪ إلى ٦٢,٢٪.

شكل رقم (٣٠/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية

نسبة تغطية الأطفال ببرنامج المسح الشامل لأمراض الإعاقة

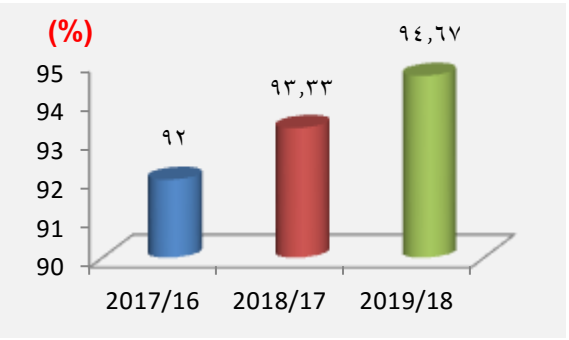

معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل

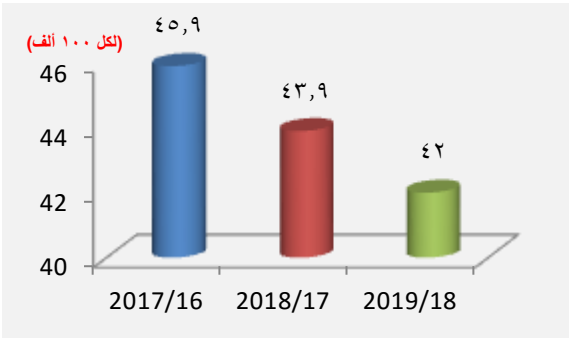

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثالثاً: برنامج الصحة الوقائية

يستهدف البرنامج النهوض بصحة المواطنين من خلال تكثيف برامج مكافحة العدوى بالتدريب على أعمال مكافحة العدوى وتوفير المستلزمات والأدوية اللازمة.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٣١/٥)]:

- رفع نسبة التطعيمات المدرسية من ٩١,٥٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٩٧٪ عام ٢٠١٩/١٨.
- رفع نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي من ٩٤,٢٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٩٤,٧٣٪ عام ٢٠١٩/١٨.

شكل رقم (٣١/٥)
مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج النهوض بصحة المواطنين

نسبة التغطية بالتطعيمات المدرسية

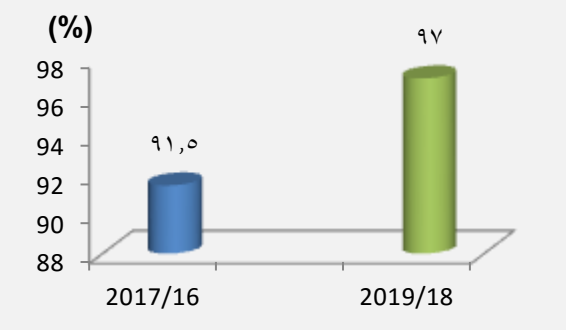

نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي

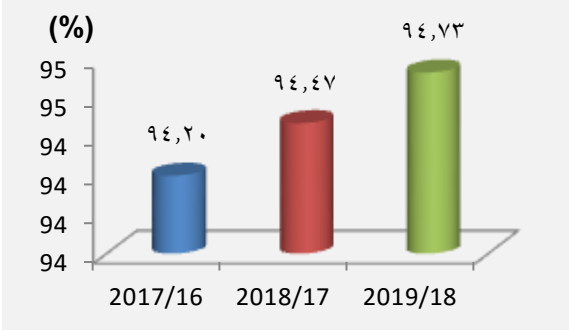

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

رابعاً: برنامج تنظيم الأسرة

يستهدف البرنامج خفض معدل الزيادة السكانية من خلال برامج الصحة الإنجابية والتوعية المجتمعية بخطورة الزيادة السكانية.

وفي هذه السياق، تستهدف الخطة ما يلي:

- خفض معدل الخصوبة الكلية للمرأة من ٣,٥ طفلاً إلى ٣,٣ طفلاً عام ٢٠١٩/١٨.
- زيادة نسبة استخدام وسائلِ تنظيمِ الأسرة إلى ٦١٪ مقارنةً بنسبة ٥٨,٥٪ عام ٢٠١٧/١٦.

خامساً: برنامج التمريض

يستهدف البرنامج تخريج كوادر صحية مؤهلة وملائمة للاحتياجات الفعلية لسوق العمل في القطاع الصحي، وزيادة عدد الخريجين من الفنيين الصحيين، وتحديث المناهج الطبية، ورفع كفاءة المعاهد الصحية كماً ونوعاً.

وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٣٢/٥)]:

- زيادة عدد خريجي التمريض من ٧٥٠ خريجاً عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٩٠٠ خريج عام ٢٠١٩/١٨.
- تحسين معدل هيئة التمريض بالمستشفيات من ١٥ ممرض/ ممرضة لكل ألف مواطن عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٤٠ ممرض / ممرضة لكل ألف مواطن عام ٢٠١٨/١٧. وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتشغيل المعهد الفني للتمريض ببورسعيد، وتم زيادة عدد مدارس التمريض من مدرسة ٢٨٩ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٣١١ مدرسة عام ٢٠١٨/١٧، كما تم إضافة ٩٣ فصلاً دراسياً يستوعب ٢٩٦١ طالباً ليصل عدد الخريجين سنوياً إلى ١٠،٥ ألف خريج عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٨٠٠٠ خريج في عام ٢٠١٨/١٧.

شكل رقم (٣٢/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التمريض

عدد خريجي التمريض سنوياً

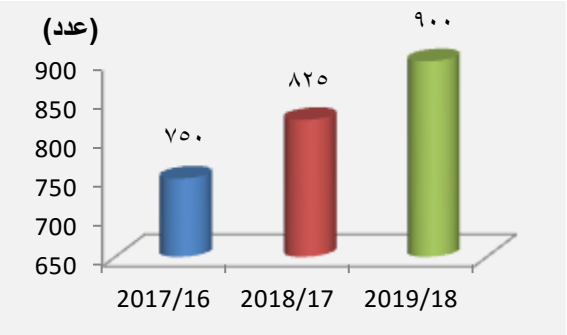

عدد هيئة التمريض لكل ألف مواطن

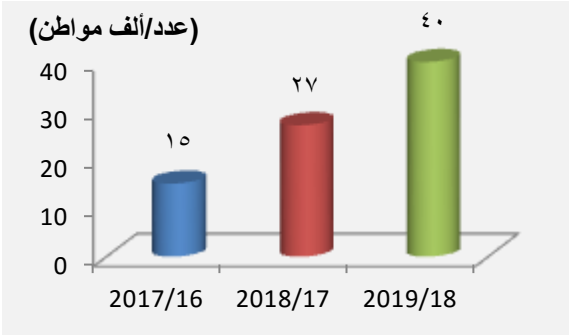

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

سادساً: برنامج الإسعاف

يستهدف البرنامج بشكل أساسي تطوير خدمات الإسعاف وزيادة عدد سيارات ونقاط الإسعاف طبقاً للتعداد السكاني والتوسعات العمرانية، وتقديم خدمات إسعافية متميزة وذات جودة عالية، وبما يعمل على خفض وفيات حوادث الطرق من ١٣,٢٤٦٨٢ لكل ١٠٠ ألف مواطن عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١١ فقط عام ٢٠١٩/١٨.

٨/٥ الخدمات الشبابية والرياضية

الرؤية

ترتكز استراتيجية العمل الشبابي على أهداف ثابتة تتحقق من خلال برامج وأنشطة دائمة التنوع والتجديد لمقابلة إحتياجات النشء والشباب ومواكبة متغيرات المجتمع لإعداد جيل من النشء والشباب يتمتع بحياة حرة وكريمة وقادر خوض الحياة العامة.

الاهداف الاستراتيجية للخدمات الشبابية:

- بث روح الولاء والإنتماء بين النشء والشباب.
- تعميق المشاركة السياسية.
- تشجيع النشء والشباب على العمل الجماعي والتطوعي.
- تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية.
- تأهيل الشباب لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الحر.
- التوسع في الأنشطة الترويحية لشغل أوقات الفراغ.
- توفير الخدمات الشبابية والرياضية في المحافظات.

الاعتمادات المالية بموازنة برامج وأداء قطاع الخدمات الشبابية والرياضية

وجّهت الخطة اعتمادات عامة بحوالي ٢٠١٦ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ لتطوير الخدمات الشبابية والرياضية، منها استثمارات حكومية بحوالي ١١٢٠ مليون جنيه بما يشكل نسبة ٥٦٪، ويخص الخدمات الشبابية من هذه الاستثمارات حوالي ٥٥٠ مليون جنيه بينما يخص الخدمات الرياضية حوالي ٥٧٠ مليون جنيه [شكل رقم (٣٣/٥)].

شكل رقم (٣٣/٥)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة للخدمات الشبابية والرياضية

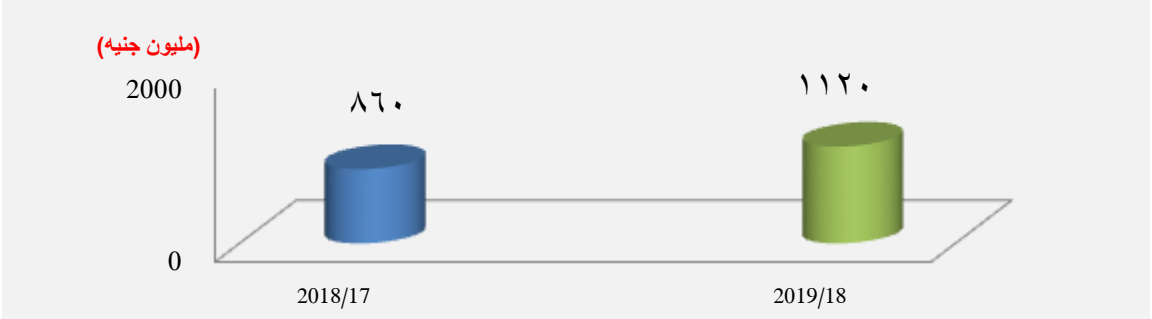

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاعتمادات العامة لقطاع الخدمات الشبابية

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على أن "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء وتعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاكة في الحياة العامة"، وجهت الخطة ١١٦٢ مليون جنيه للبرامج الشبابية لعام ٢٠١٩/١٨، منها ٥٥٠ مليون جنيه استثمارات حكومية ممولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة للبرامج الشبابية وبما يشكل نسبة ٤٧٪ من الإجمالي، كما قامت بتوجيه حوالي ٤٩٧,٢ مليون جنيه ممولين من الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بنسبة ٤٣٪ [شكل رقم (٣٤/٥)].

شكل رقم (٣٤/٥)
مصفوفة توزيع المصروفات الكلية الموجهة للخدمات الشبابية عام ٢٠١٩/١٨

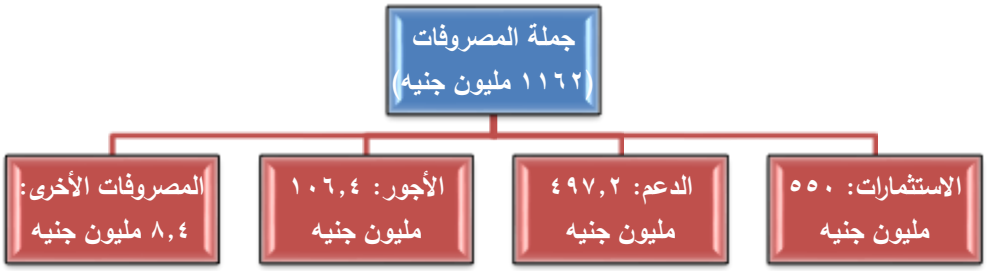

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

أولاً: البرامج الاستثمارية (الممولة من الباب السادس)

تشمل البرامج الموجهة لتطوير الخدمات الشبابية ستة برامج أساسية تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي ٥٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧. وتتضمّن هذه البرامج ما يلي:

- برنامج إنشاء مراكز شباب نموذجية.
- برنامج المدن الشبابية (معسكرات الشباب).
- برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجاً.
- برنامج إنشاء حمامات سباحة تدريبية بمراكز الشباب.
- برنامج مراكز إعداد القادة (التعليم المدني).
- برنامج مُجمّعات الشباب.

ويستحوذ برنامج إنشاء مراكز شباب نموذجية على النسبة الأكبر (٧١٪) من الاستثمارات الموجّهة للبرامج الشبابية باستثمارات ٣٩٠ مليون جنيه، يليه برنامج المدن الشبابية بنسبة ١٠٪ وبقيمة ٥٥ مليون جنيه [شكل رقم (٣٥/٥)].

شكل رقم (٣٥/٥)

الاستثمارات الموجّهة لبرامج الخدمات الشبابية عام ٢٠١٩/١٨

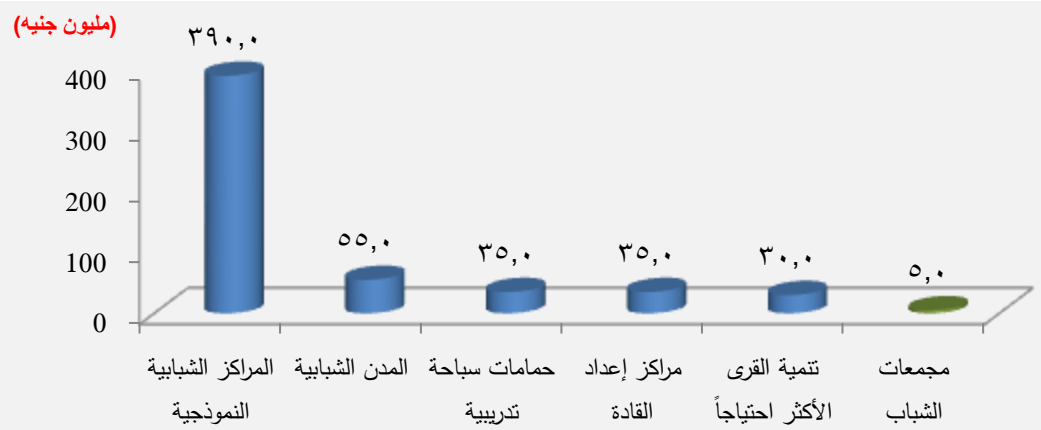

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٨/١٩.

١- برنامج إنشاء مراكز شباب نموذجية

يهدف البرنامج إلى النهوض بالبنية التحتية لمراكز الشباب بشكل يوائم متطلبات التوسع الاستثماري، ويستهدف لعام ٢٠١٨/١٩ البدء في تطوير ٣٠٠ ملعب خماسي و ٢٠ مركزاً تطويراً شاملاً وإنشاء ٢٠ مبنى للأنشطة الرياضية.

٢- برنامج المدن الشبابية

يهدف البرنامج إلى النهوض بالبنية الشبابية بشكل يواكب التطور الشبابي الدولي. ومن المستهدف خلال عام ٢٠١٨/١٩ استكمال تطوير خمس مدن شبابية [أسوان، الأقصر، الغردقة، رأس البر(١)، رأس البر (٢)].

٣- برنامج حمامات السباحة التدريبية

يهدف البرنامج إلى محو أمية تعليم السباحة، ويستهدف إنشاء عشر حمّامات [١] سباحة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٩ مقارنةً بخمسة حمامات تم إنشاؤهم في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧.

٤- برنامج مراكز إعداد القادة

يهدف البرنامج إلى خدمة الأنشطة السياسية والتربوية في جميع أنحاء الجمهورية، ونهو الأعمال التطويرية لمركزين للتعليم المدني عام ٢٠١٨/١٩ بالمنصورة والمنيا.

---

(١): تقع هذه الحمامات بمراكز الشباب التالية : الهايكستب، أحمد عصمت، التجمع الأول، عين الصيرة، دير مواس، ناصر بملوي، فيصل بالسويس، ناصر ببني سويف، الشرابية، حدائق القبة.

٥- برنامج تنمية القرى الأكثر إحتياجاً

يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة قاطني المناطق الأكثر إحتياجاً والأكثر كثافة سكانية، وتتضمّن الخطة نهو إنشاء ٧٠ ملعباً رياضياً بنهاية عام ٢٠١٩/١٨ بمحافظات سوهاج وقنا والمنيا وأسيوط.

٦- برنامج مُجمّعات الشباب

يهدف البرنامج إلى تحسين سبل التواصل مع الشباب، وفي هذا السياق، تتضمّن البرنامج نهو تنفيذ ثلاثة مجمعات شبابية بمقر وزارة الشباب والرياضة.

ثانياً: الأنشطة الشبابية (الممولة من الباب الرابع)

تُغطي هذه الأنشطة سبعة برامج أساسية تستهدف تنفيذ ٣٠٨ نشاطاً يستفيد منها حوالي ٩ مليون شاب وشابة، ويوضح الجدول رقم (١٣/٥) الملامح الأساسية للبرامج المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨ من حيث الهدف وعدد الأنشطة والمستفيدين.

جدول رقم (١٣/٥)

الملامح الأساسية لبرامج الأنشطة الشبابية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	الهدف الاستراتيجي	عدد الأنشطة	عدد المستفيدين
قيم المواطنة والمسئولية	بث روح الولاء والانتماء بين النشء والشباب	٢٨	٢٣٧,٥
تنمية الوعي السياسي	تعميق المشاركة السياسية	٢٥	٢٢٨,٣
الاندماج الاجتماعي والعمل التطوعي	تشجيع النشء والشباب على العمل الجماعي والتطوعي	٢٠	١٠٨,٥
التنمية الثقافية والإبداعية	تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية	١٥٩	٨٦٣
ريادة الأعمال	تأهيل الشباب لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الحر	٣٤	٥٦٦,٣
استثمار أوقات فراغ الشباب	التوسع في الأنشطة الترويحية	٢٥	٦٩١٩
الخدمات الشبابية	توفير عدد مناسب من الخدمات الشبابية والرياضية في كافة المحافظات	١٧	٩٢,٨
	الإجمالي	**٣٠٨**	**٩٠١٥,٢**

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

برامج الخدمات الرياضية

المصروفات العامة المُستهدفة لقطاع الخدمات الرياضية

وجّهت الخطة ٨٥٤ مليون جنيه للبرامج الرياضية في خطة عام ٢٠١٨/١٩، منها ٥٢٠ مليون جنيه استثمارات حكومية ممولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة للبرامج الرياضية وبما يشكل ٦١٪ من الإجمالي [جدول رقم (١٤/٥)].

جدول رقم (١٤/٥)

الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الرياضية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٨/١٩

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
الاستثمارات الرياضية	٤٧٣	٥٥,٤	١٤٥	١٩,٨
التنمية الرياضية	٧٢,٣	٨,٥	١٢٢	١٦,٧
الأداء الرياضي	٨١,٩	٩,٦	١٢٨	١٧,٥
الطب الرياضي	٥,٣	٠,٦	٨٩	١٢,٢
الرقابة والمعايير	٣٨,٦	٤,٥	٧١	٩,٧
الاتصال السياسي	٧٢,٣	٨,٥	١٧١	٢٣,٤
الخدمات المساعدة	٩٦,٤	١١,٣	٣	٠,٤
الدراسات الفنية وتطوير المشروعات	١٤,٥	١,٧	٣	٠,٤
الإجمالي	**٨٥٤,٢**	**١٠٠**	**٧٣٢**	**١٠٠**

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٨/١٩.

أولاً: برنامج الاستثمارات الرياضية

يتضمّن البرنامج ١١ برنامجاً فرعياً مستهدف تنفيذها في العام المالي ٢٠١٨/١٩، ويمكن توضيح ملامحها الأساسية على النحو التالي:

- المدن رياضية: نهو إنشاء المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- القرى الأكثر احتياجاً: تنفيذ ٨ ملاعب متنوعة.
- حمامات سباحة: نهو إنشاء ٧ حمامات سباحة.
- أندية رياضية للمعاقين: نهو إنشاء أول نادي للمعاقين بالجيزة.

- مقار للمديريات: نهو إنشاء وتطوير ثلاثة مقار لمديريات الرياضة بالمحافظات.
- استادات رياضية: نهو ٧٠٪ من استاد المنيا الرياضي.
- استادات وأندية رياضية: تطوير وتأمين شامل لكل الاستادات الرياضية وتأهيلها لاستقبال المباريات التدريبية المحلية والدولية.
- الصالات المُغطاة: بدء إنشاء صالتين رياضيتين.
- ملاعب ألعاب القوى: نهو تنفيذ الملاعب الجاري إنشاؤها حالياً.
- وحدات الطب الرياضي: نهو تنفيذ وحدات الطب الرياضي الجاري إنشاؤها حالياً.
- المراكز الرياضية المتخصصة: نهو تنفيذ المجمعات الرياضية الجاري إنشاؤها حالياً.

ثانياً: برنامج الأداء الرياضي

يهدف البرنامج إلى توفير الرعاية والدعم الفني للمواهب الرياضية وتأهيل الكوادر في المجال الرياضي، وفي هذا السياق، يستهدف البرنامج عام ٢٠١٩/١٨ إكتشاف ٢٥٠٠ لاعب رياضي موهوب، وتأهيل ٦٠٠٠ شخص في المجال الرياضي، ودعم ٥٥ اتحاداً رياضياً و٦٦٠ نادياً وتأهيلها لاستضافة وتنظيم الأحداث الرياضية وتوسيع قاعدة المشاركة، وتمكين مصر من المشاركة في ٧٥ بطولة داخلية و٢٩٥ بطولة خارجية [جدول رقم (١٥/٥)] [إطار رقم (٣/٥)].

جدول رقم (١٥/٥)

الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الرياضية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات الأداء			
		المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
الموهبة الرياضية	اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم	عدد المسجلين في المشروع القومي للناشئين (لاعب)	١٥٣٨	١٥٠٠	٢٥٠٠
تنمية الكوادر البشرية	صقل وتأهيل الكوادر في المجال الرياضي	عدد المستفيدين	٤٤٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
دعم ومتابعة الهيئات الرياضية	دعم الاتحادات الرياضية وتأهيلها لاستضافة وتنظيم الأحداث الرياضية	عدد الاتحادات الرياضية	٤٨	٥١	٥٥
		عدد الأندية الرياضية	٦٥٠	٦٥٥	٦٦٠
المنتخبات القومية	تعزيز وتطوير أداء المشاركات في البطولات المحلية والدولية	عدد البطولات المحلية	٦٤	٧٠	٧٥
		عدد البطولات الدولية	٢٨٦	٢٩٠	٢٩٥

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

إطار رقم (٣/٥)
تفعيل دور الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تُعد مصر من الدول الشابة، حيث يُشكل السكان (أقل من ٣٥ سنة) نسبة ٦٩٪ من جملة سكان مصر (٢٠١٧). ومن هذا المنطلق، تولي الدولة اهتماماً كبيراً بقضايا الشباب لتفعيل دورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدّد، تتبنّى الخطة التوجّهات التالية:

- تقديم خدمات تعليمية متميزة لجيل المستقبل من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات (١٢,٩ مليون نسمة)، وذلك بالتركيز على ترسيخ القيم الإيجابية وقيمة العمل والوقت وتحمل المسؤولية.
- تكوين فرق للتوجيه المهني لطلاب المرحلة الثانوية والجامعية للتوعية بمتطلبات سوق العمل، وذلك بالاستعانة بمنظمات المجتمع المدني.
- تدريب الشباب على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع.
- تطوير التعليم الفني (تمُثل بطالة خرّيجية حوالي ٤٤٪ من جملة المتعطلين) وتحديثه وربطه بأهداف التنمية والمؤسسات التنموية، وتفعيل دور الإعلام في تصحيح الصورة الذهنية عن خريجيه.
- نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال من خلال البرامج التدريبية داخل مؤسسات التعليم الفني والتعليم الجامعي، ونشر هذه الثقافة إعلامياً.
- التوعية المجتمعية بخطورة التسرّب من التعليم الأساسي.
- ضم مرحلة التعليم قبل المدرسي (٤-٦) سنوات إلى التعليم الإلزامي، وتفعيل قانون الإلزام بالتعليم.
- التوسع في معاش الطفل المقدّم للأسر الفقيرة وربطه بشرط الاستمرار في التعليم.
- الاستعانة بشباب الخرّيجين في حملات محو الأمية للقضاء على الأمية أو على الأقل الوصول للصفر الافتراضي (٧٪).
- تهيئة الشباب للمستقبل من خلال مراجعة المناهج التعليمية والتأكد من مدى مواكبتها للتطورات العالمية.
- إنشاء قناة تليفزيونية خاصة بالشباب للتعرّف على احتياجاته والتدريب على الأعمال والمهن الجديدة التي يحتاجها سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.
- زيادة أعدد مكاتب الراغبين في الزواج بما يتناسب مع أعداد الشباب في كل محافظة، وإنشاء مكاتب لتأهيل الراغبين في الزواج للتدريب على كيفية تكوين أسرة وطرق تربية الأبناء والتعامل معهم بما يتوافق مع متغيّرات العصر.

٩/٥ تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية

الخدمات الثقافية

الرؤية

بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوّع والاختلاف وعدم التمييز، وتستهدف الرؤية تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع مُعطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحرّ، تأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي.

الأهداف الاستراتيجية

- تمكين الصناعات الثقافية لتُصبح مصدراً للنمو وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً.
- رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الثقافية وإتاحة خدماتها لكافة فئات المجتمع.
- ضمان صيانة التراث الحضاري وتنمية الوعي الداخلي والخارجي به.

القيم الأساسية الحاكمة لمنظومة الثقافة

- المواطنة والمسؤولية: تعزيز الهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية.
- الوضوح والواقعية: عدم التهويل أو التهوين.
- الالتزام والشفافية: الالتزام بالمهنية والشفافية في الأداء والاعتماد على البيانات الموثقة.
- المشاركة والمساءلة: الالتزام بالشراكة المجتمعية في العملية الثقافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
- الاتصال والتواصل: بين الأفراد والمؤسسات.
- التكافؤ والعدالة: تكافؤ الفرص للجميع والموضوعية في الاختيار.
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تحفيز الطاقات البشرية والمؤسسية بالاتجاه نحو الحوسبة والرقمنة.

محاور العمل الأساسية لقطاع الخدمات الثقافية

- دعم الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الثقافي.
- تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الثقافة.
- إنشاء المرصد الوطني للدفاع عن حرية الإبداع وحقوقه.

- وضع آلية للتسويق الثقافي لجميع إصدارات وزارة الثقافة لتعظيم الموارد المالية المطلوبة للعمل الثقافي، وإنشاء سلاسل جديدة من الإصدارات، والعمل على إنتاج ثقافة منخفضة التكلفة عالية القيمة.
- تنظيم قوافل ثقافية شاملة تضم المفكرين والشعراء لحمل الرسالة الثقافية إلى المناطق النائية والمحرومة من الزاد الثقافي، وتنظيم مجموعة من الفعاليات الثقافية بالمناطق الحدودية.
- العناية بالثقافات الفرعية (النوبة، سيناء، سيوه) والتعامل مع هذا التنوّع باعتباره عنصر إثراء وقوة للثقافة المصرية.
- تنفيذ أنشطة متعدّدة حول تنمية الوعي البيئي، والمواطنة، وحقوق الطفل المصري، وتعزيز مفهوم الديموقراطية وتفعيل الحوار المجتمعي.
- عقد منتديات سياسية واجتماعية للمرأة في كل فرع ثقافي بقصور وبيوت الثقافة المنتشرة في محافظات مصر لدفعها إلى المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.
- زيادة حجم الإنتاج الثقافي حتي تصبح الصناعات الثقافية مصدر قوة للمجتمع.
- إقامة معارض مستحدثة، مثل المعرض الدولي لكتاب الطفل، ومعارض الكتب بجميع المحافظات مع التركيز على محافظات الصعيد، وزيادة المهرجانات الثقافية.

الاستثمارات الموجّهة للخدمات الثقافية

وجّهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٥٠٨ مليون جنيه للخدمات الثقافية خلال عام ٢٠١٩/١٨ بمعدل نمو تجاوز ١٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (٣٦/٥)، ورقم (٣٧/٥)]، وذلك لإنجاز عديدٍ من المشروعات الحيوية بقطاع الثقافة، ومنها ما يلي:

- إحلال وتجديد متحف سراي الجزيرة، ومتحف قيادة الثورة، وتطوير متحف بيت الأمة، ونهو مشروع تطوير متحف محمود خليل، وخزان مجمع ١٥ مايو بحلون.
- تطوير مبنى دار الوثائق القديم، وتطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.
- استكمال أعمال مسرح المنصورة القومي، وواحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر.
- إحلال وتجديد معهد الموسيقى العربية، والمعهد العالي للنقد الفني، والمعهد العالي للفنون الشعبية، ومعمل التصوير السينمائي، والمعهد العالي لفنون الطفل.
- تطوير وتحديث السيرك القومي، وتحديث تجهيزات مسرح البالون بالعجوزة.
- تطوير مسارح مصر والطليعة، والمسرح العائم.
- تطوير مبنى ومطبعة الهيئة العامة للكتاب.

- إحلال وتجديد المركز القومي للمسرح، والمركز القومي للسينما، وتجديد تجهيزات قطاع الإنتاج الثقافي.
- تحديث الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب، وإنشاء مبني إداري للمركز القومي لثقافة الطفل.
- تطوير وتحديث أكاديمية الفنون بروما.
- تطوير فرع مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء.
- نهو أعمال إنشاء واحة الثقافة، ومكتبتي إدفو وسيدي سالم.
- إنشاء مكتبة رقمية بمكتبة مصر العامة.

شكل رقم (٣٦/٥)
تطوّر الاستثمارات الحكومية المّوجهة للخدمات الثقافية

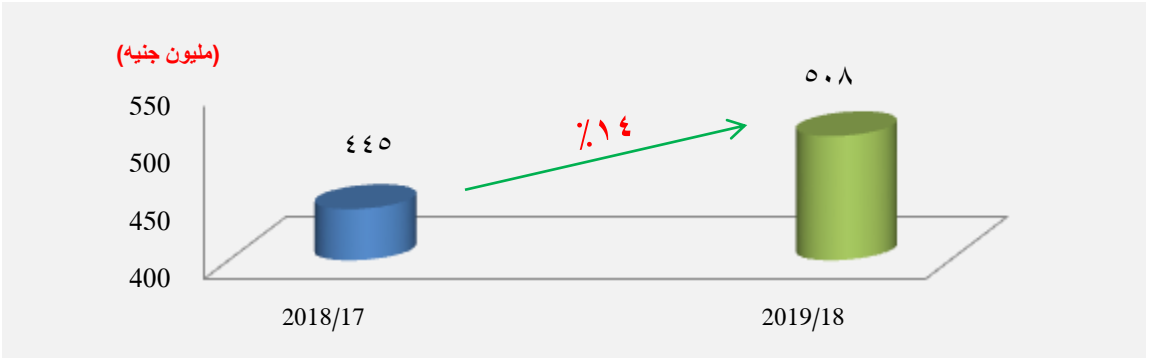

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٣٧/٥)
الاستثمارات المخصّصة لأهم المشروعات الثقافية المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

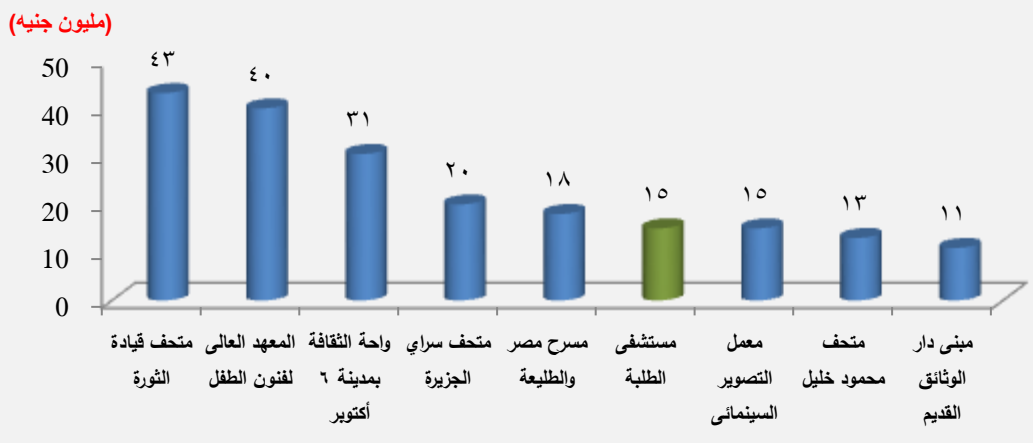

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

قطاع الآثار

الرؤية

أن تتصدر مصر الاكتشافات الأثرية على المستويين الإقليمي والدولي، وأن تكون مركزاً لدراسة علوم الآثار، تتمتع بالريادة في السياحة الثقافية والدينية، ويكون قطاع الآثار أساساً لقوة مصر الناعمة، وداعماً أساسياً للاقتصاد القومي ويتعريف العالم بالحضارة المصرية القديمة.

الأهداف الاستراتيجية

- مواصلة الكشف عن الآثار المصرية القديمة (الفرعونية / القبطية / الإسلامية، وغيرها).
- الحفاظ على الكنوز الأثرية التي تُجسّد ثراء مصر الحضاري، بمواصلة أعمال الصيانة والترميم وتسجيل الآثار، واسترداد ما تم تهريبه منها في عصور سابقة.
- تنمية وعي المواطنين بتراثنا الحضاري وأهمية الحفاظ عليه.

البرامج الأساسية المستهدفة لقطاع الآثار في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتضمّن الخطة خمسة برامج أساسية تستهدف بشكل أساسي تعظيم الاستفادة من المقومات الثقافية، وتتضمّن استكمال إنشاء المتحف المصري الكبير، والترميم والتنقيب وصيانة الآثار، وتطوير المتاحف الأثرية، واستكمال إنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية، وتطوير آثار النوبة. وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ هذه البرامج خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٦,٦٥ مليار جنيه، تُشكل الاستثمارات نسبة ٧١٪ منها [جدول رقم (١٦/٥)].

جدول رقم (١٦/٥)

الملامح الأساسية لبرامج الآثار والتراث المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)(*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
المتحف المصري الكبير	٣٨٢٦,٧	٥٧,٥	٣٤٥٦,٧	٤٢٠	٢
الترميم والتنقيب وصيانة الآثار	١٥٩٦	٢٤	٧٣٦	٢٠٠٠٣	٨٠
تطوير المتاحف الأثرية	٦٢٩	٩,٥	٣٠٣,٤	٢١٧٦	٩
المتحف القومي للحضارة المصرية	١٩٣,٦	٣	١٤٥,٨	١٢٦	٠,٥
تطوير وترميم آثار أسوان والنوبة	٣٥,٤	٠,٥	٢٠,٥	٢٦٧	١
برامج داعمة وتنمية موارد	٣٧٣,٦	٥,٥	٧٤,٢	١٨٧٠	٧,٥
الإجمالي	**٦٦٥٤,٤**	**١٠٠**	**٤٧٣٦,٦**	**٢٤٨٦٢**	**١٠٠**

(*): تشمل موازنة الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة الآثار، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

وتستهدف برامج تطوير قطاع الآثار في العام المالي ٢٠١٩/١٨ تحقيق ما يلي [جدول رقم (١٧/٥)]:

- تحقيق إيرادات بحوالي ١,٥ مليار جنيه مقارنةً بحوالي ٩٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧ بزيادة ٦٧٪.
- توفير ١١ ألف فرصة عمل جديدة.
- افتتاح ثلاثة متاحف أمام الزوار (متحف كفر الشيخ/ متحف طنطا/ متحف الغردقة).
- افتتاح ٢٦ موقعاً ومنطقة أثرية أمام الزوار.
- تحقيق ٨٧ اكتشافاً أثرياً جديداً.

جدول رقم (١٧/٥)
مؤشرات الأداء الحالية لقطاع الآثار

البيان	عدد الزوار المصريين (مليون)	عدد الزوار الأجانب (مليون)	إيرادات الزوار المصريين (مليون جنيه)	إيرادات الزوار الأجانب (مليون جنيه)	إيرادات متنوعة (مليون جنيه)	جملة الإيرادات (مليون جنيه)
٢٠١٧/١٦	٥,٥	٥	٤٢	٣٦٢	٢٢	٤٢٦
٢٠١٨/١٧	٦,٥	٨	١٠٠٢٢	٧٠٠	١٠٠	٩٠٠

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: المتحف المصري الكبير

يهدف البرنامج إلى إنشاء مركز ثقافي عالمي للتعرّف على الحضارة المصرية. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة الإفتتاح الجزئي للمتحف (مرحلة أولى) واستهداف ٤,٣ مليون سائح وتحقيق إيرادات بحوالي ٢٤ مليون دولار (زوار أجانب) و٥ مليون جنيه (زوار مصريين)، وذلك في ضوء تحقيق ما يلي [شكل رقم (٣٨/٥)]:

- زيادة عدد القطع الأثرية المنقولة للمتحف من ٢٥٠٠ قطعة عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٣٠٠٠ قطعة.
- زيادة عدد القطع الأثرية التي يتم ترميمها من ٢١٠٠ قطعة إلى ٣٠٠٠ قطعة.
- تسجيل ٤٠٠٠ قطعة من المقتنيات الأثرية للمتحف وإعداد قاعدة بيانات بموقف الآثار التي يتم ترميمها.
- تدريب ١٣٢ متخصّصاً على أعمال الترميم وتقنياتها الحديثة.

شكل رقم (٣٨/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المتحف المصري الكبير

عدد القطع الأثرية المنقولة للمتحف

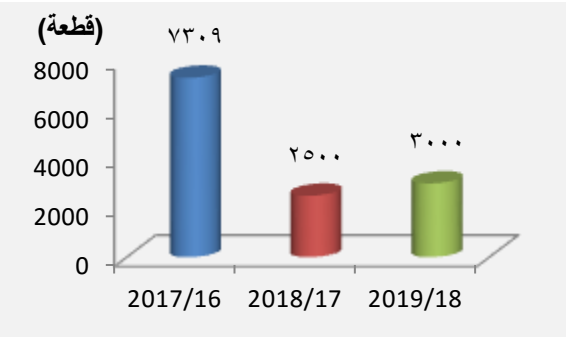

عدد القطع الأثرية التي يتم ترميمها

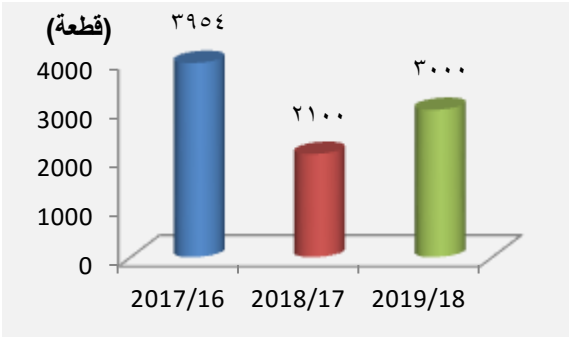

عدد المقتنيات الأثرية المسجلة

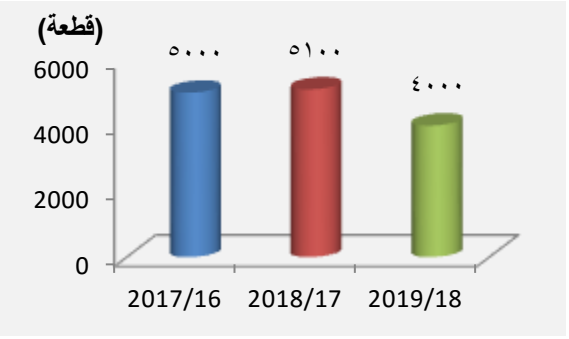

عدد المتدرّبين على التقنيات الحديثة للترميم

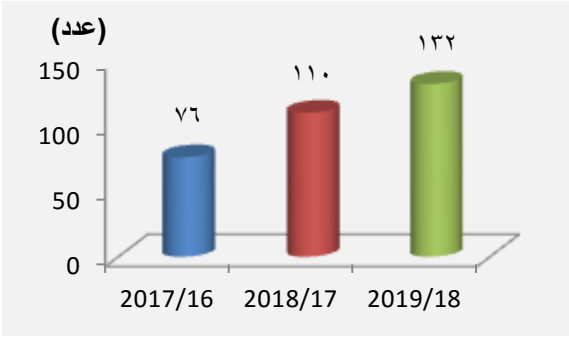

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: برنامج الترميم والتنقيب وصيانة الآثار

يستهدف البرنامج الكشف والتنقيب عن الحضارة المصرية القديمة وحمايتها من التعديّات، وذلك في كافة المحافظات. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي [شكل رقم (٣٩/٥)]:

- تنفيذ ٨٠ بعثة حفائر في كافة المحافظات، من المستهدف أن ينتج عنها ٨٠ اكتشافاً أثرياً.
- تنفيذ ست بعثات في سيناء، من المستهدف أن ينتج عنها اكتشاف سبعة آبار، وترميم منطقة أثرية بها، واستكمال الاكتشافات في قلعة بلوزيوم وحبوة، واستهداف ٨٠ ألف زائر لهذه المواقع عام ٢٠١٩/١٨.
- تنفيذ ١٤ مشروعاً للكشف والتنقيب عن الآثار الإسلامية والقبطية.
- تنفيذ ١٧ مشروعاً لترميم المباني الأثرية المصرية واليونانية، و٢٣ مشروعاً لترميم الآثار الإسلامية والقبطية.

شكل رقم (٣٩/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الترميم والتنقيب وصيانة الآثار

عدد بعثات الحفائر

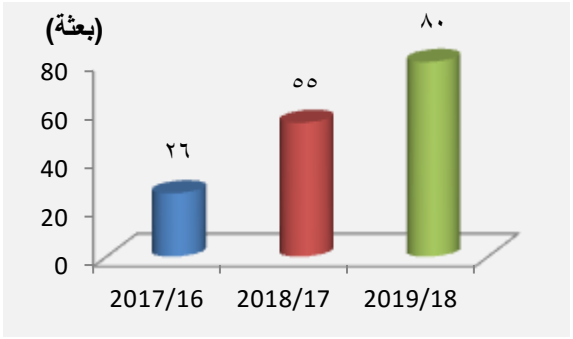

عدد بعثات الحفائر في سيناء

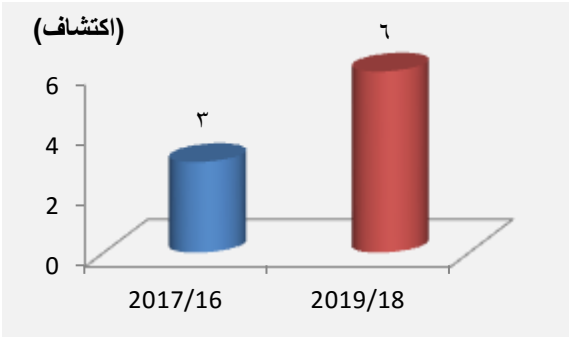

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٨/١٩.

ثالثاً: برنامج تطوير المتاحف الأثرية

يهدف البرنامج إلى استكمال أعمال تطوير وإنشاء المتاحف الحالية. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة نهو أعمال ثلاثة متاحف وافتتاحها للزيارة، وتُقدّر إيراداتها بحوالي ٣٠٠ مليون جنيه مقارنةً بحوالي ٢٢٠ مليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (٤٠/٥)].

شكل رقم (٤٠/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير المتاحف الأثرية

عدد المتاحف التي يتم تطويرها

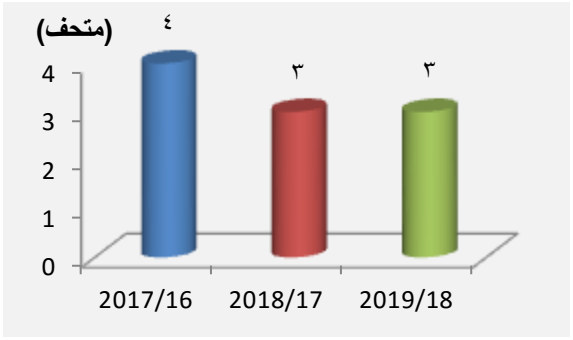

الإيرادات السياحية المتوقعة

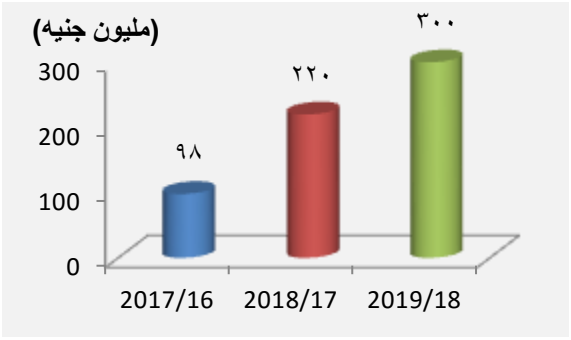

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٨/١٩.

رابعاً: المتحف القومي للحضارة المصرية

تستهدف الخطة نهو كافة الأعمال التطويرية بالمتحف القومي للحضارة، وبما ينتج عنه زيادة عدد زوّار المتحف من ٥٢٠٥ زائر عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٢٠٠٠ زائر عام ٢٠١٨/١٩ بمعدل نمو ١٣٠٪، وزيادة الإيرادات المتحققة من ٧٦,٣ مليون جنيه إلى ٢٥٠ مليون جنيه خلال ذات الفترة [شكل رقم (٤١/٥)].

شكل رقم (٤١/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير المتحف القومي للحضارة المصرية

عدد الزوّار

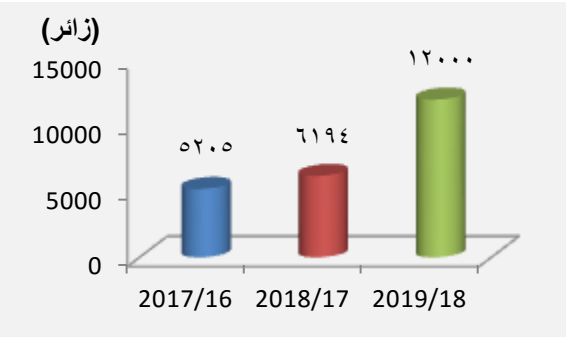

الإيرادات السياحية

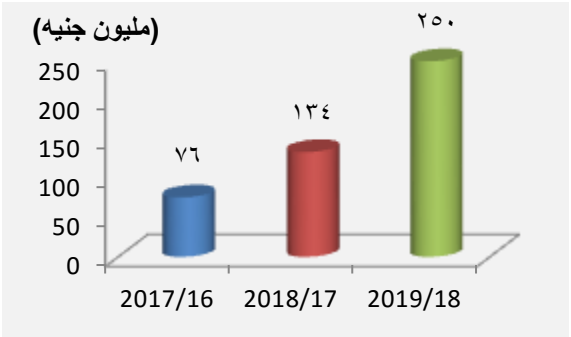

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

خامساً: برنامج تطوير وترميم آثار أسوان والنوبة

يهدف البرنامج إلى تطوير وترميم كلٍ من آثار أسوان والنوبة، ومعابد فيلة، والمعابد الصخرية، ومعبدي أبو سمبل، ومتحف النوبة، وذلك بما ينعكس على الحفاظ التراث الأثري وزيادة الإيرادات المتحققة عن زيارة هذه المناطق الأثرية [شكل رقم (٤٢/٥)].

شكل رقم (٤٢/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير آثار أسوان والنوبة

الإيرادات السياحية المستهدفة

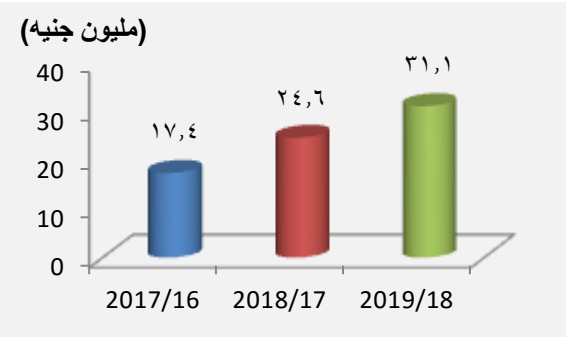

عدد الزوّار المستهدفين

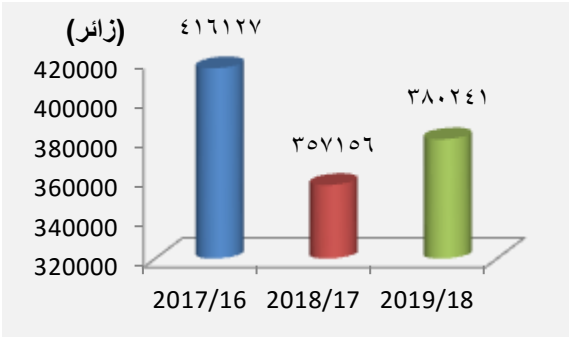

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

سادساً: برنامج دعم وتنمية الموارد

يستهدف البرنامج بشكل أساسي نشر الوعي الثقافي والأثري بين الزائرين، وتدريب ٦٠ طالباً في مدرسة ترميم الآثار سنوياً على أعمال الترميم الدقيق، وعمل حوالي ٢٥٠٠ مستنسخ أثري مطابق للآثار الأصلية من مختلف العصور، وتسجيل ٤٨ مقبرة ومعبداً أثرياً [شكل رقم (٤٣/٥)].

شكل رقم (٤٣/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج دعم وتنمية الموارد

عدد خرّيجين مدرسة ترميم الآثار

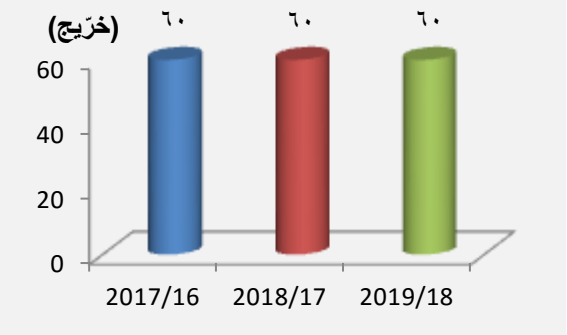

عدد المناطق الأثرية التي يتم تسجيلها

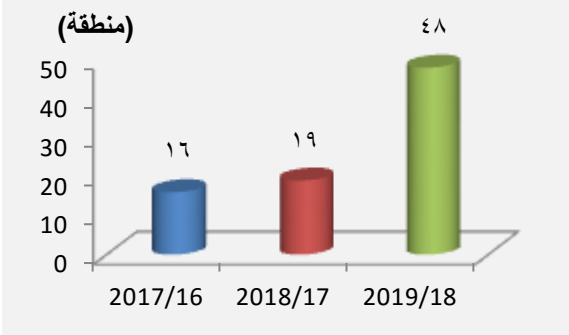

المصدر: وزارة الآثار، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

١٠/٥ تطوير المنظومة البيئية

الرؤية

تنظر الحكومة للبعد البيئي كمحور أساسي في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستثمار فيها وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، والتنافسية، ويوفر فرص عمل جديدة، ويساهم في القضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية وبيئة نظيفة آمنة للإنسان المصري. وقد حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ العديد من الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي نظمت إطار عمل الحكومة خلال الفترة الماضية، وتتضمّن:

- **الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة.**
- **الحد من التلوّث والإدارة المتكاملة للمخلّفات بكافة أنواعها.**
- **الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.**
- **تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.**

البرامج الأساسية المستهدفة للتحسين البيئي في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تستهدف الخطة تطوير الخدمات البيئية المُقدمة للمواطنين وبما ينعكس على تحسين جودة الحياة في كافة المحافظات، وذلك من خلال البرامج التالية:

- برنامج التخلص من المخلّفات.
- برنامج تطوير المحميات الطبيعية.
- برنامج تعزيز دور الفروع الإقليمية لوزارة البيئة.
- برنامج تحسين نوعية الهواء.
- برنامج تحسين البيئة في القرى الأكثر احتياجاً.
- برنامج تحسين نوعية المياه.
- برنامج التدريب والإعلام والتفتيش البيئي.
- برنامج التطوير المؤسسي والتشريعي لمنظومة البيئة.
- برنامج التنمية المستدامة.
- برنامج الحد من التلوّث الصناعي.
- برنامج التغيّرات المناخية.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتحسين البيئي (وزارة البيئة) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٧٦٢ مليون جنيه، وتُشكل الاستثمارات الحكومية البالغة ٦٢٦ مليون جنيه (بنسبة نمو تجاوزت ١٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧) نسبة ٨٢٪ منها، بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ٣٢١٨ موظفاً نسبة ١٥٪ منها. ويتضح أن برنامج "التخلُص من المخلّفات" يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٥٣٪، يليه برنامج "تطوير المحميات الطبيعية" بنسبة ١٥٪ [جدول رقم (١٨/٥) وشكل رقم (٤٤/٥)].

جدول رقم (١٨/٥)

الملامح الأساسية لبرامج تحسين البيئة المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
التخلص من المخلّفات	٤٠٠,٩	٥٢,٦	٣٩٣,٨	٤,٤	٦٢	١,٩
تطوير المحميات الطبيعية	١١٤,٨	١٥	٨٧,٧	٢٦,٣	٧٠٥	٢٢
تعزيز دور الفروع الإقليمية لوزارة البيئة	٦٦,٤	٨,٧	٢٠,١	٤٥,٦	١٣٠٩	٤٠,٨
تحسين نوعية الهواء	٥٤,٩	٧,٣	٥٠,٧	١,٩	٥٥	١,٧
تحسين البيئة في القرى الأكثر احتياجاً	٣٦,٢	٤,٧	٣٤,٢	٠,٢	٦	٠,٢
تحسين نوعية المياه	١١,٧	١,٥	٨,٩	٠,٧	٢٠	٠,٦١
التدريب والاعلام والتفتيش البيئي	٩,٢	١,٣	٥,٠	٤,٢	١٢٠	٣,٧
التطوير المؤسسي والتشريعي	٧,٧	١,١	١,٣	٥,٢	١٠٢	٣,١
التنمية المستدامة	٥,٦	٠,٧	٤,٨	٠,١	٣	٠,٠٩
الحد من التلوّث الصناعي	٣,٤	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٢٧	٠,٨
التغيرات المناخية	٣,٤	٠,٤	٢,٥	٠,٨	٢٣	٠,٧
البرنامج الداعم	٤٧,٦	٦,٢	١٤,٩	٢٧,٤	٧٨٦	٢٤,٤
الإجمالي	٧٦١,٦	١٠٠	٦٢٦	١١٧,٧	٣٢١٨	١٠٠

المصدر: وزارة البيئة، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

شكل رقم (٤٤/٥)

تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: برنامج التخلص من المخلّفات

يستهدف البرنامج الحد من التلوّث والإدارة المتكاملة للمخلّفات الصلبة والزراعية والخطرة والصناعية. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة ما يلي:

- **المخلّفات الصلبة**: تحسين كفاءة جمع المخلّفات البلدية الصلبة في المدن من معدل ٦٥٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى معدل ٨٠٪ عام ٢٠١٩/١٨ ومن ٣٠٪ إلى ٥٥٪ في المناطق الريفية، وزيادة نسبة المخلّفات البلدية الصلبة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً من ١٣٪ إلى ٢٠٪، وذلك من خلال زيادة عدد المدافن الصحية من ثلاثة مدافن إلى عشرة مدافن عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة عدد مصانع تدوير المخلّفات من ٦٥ مصنعاً إلى ٧٢ مصنعاً [شكل رقم (٤٥/٥)].

شكل رقم (٤٥/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الصلبة

نسبة المخلّفات البلدية الصلبة التي يتم تدويرها

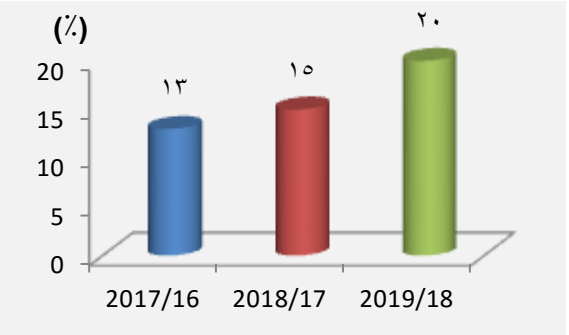

عدد المدافن الصحية

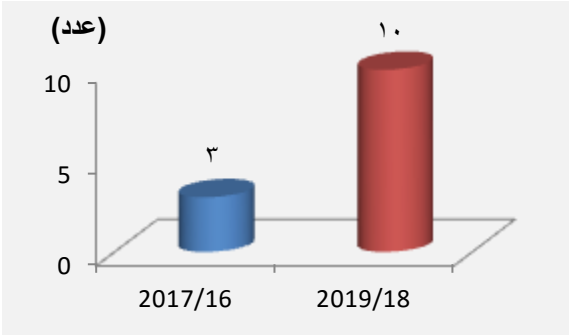

عدد مصانع تدوير المخلّفات

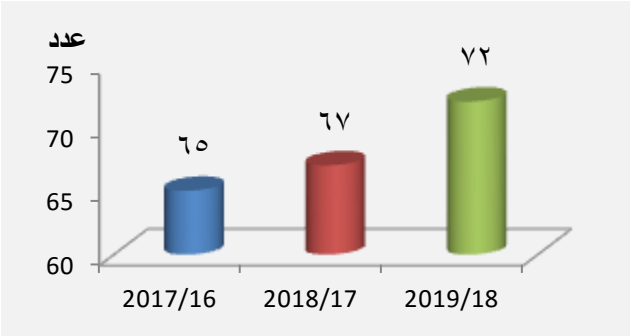

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

- **المخلّفات الزراعية:** زيادة كمية قش الأرز التي يتم جمعها من ٤٥٠ ألف طن عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٥٥٠ ألف طن عام ٢٠١٩/١٨ بنسبة زيادة في حدود ٢٢٪، وتدوير ٢٠٠ ألف طن منها، وبما ينعكس على زيادة كمية الملوثات (PM,SO2,NO2) التي تم تجنّبها بنسبة ٢٢٠٪ من ٢٦٢٧ طناً عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٨٣٨٢ طناً عام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٤٦/٥)].

شكل رقم (٤٦/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الزراعية

كمية قش الأرز التي يتم تجميعها من وزارة الزراعة والأهالي

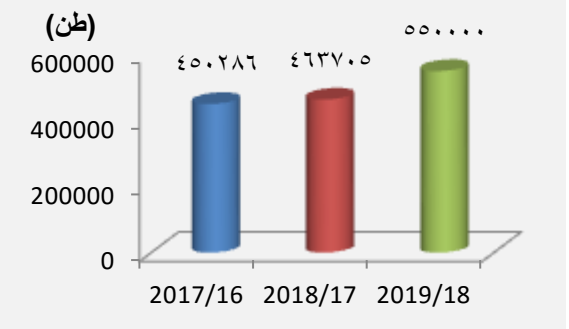

كمية الملوثات التي تم تجنبها نتيجة التعامل مع قش الأرز

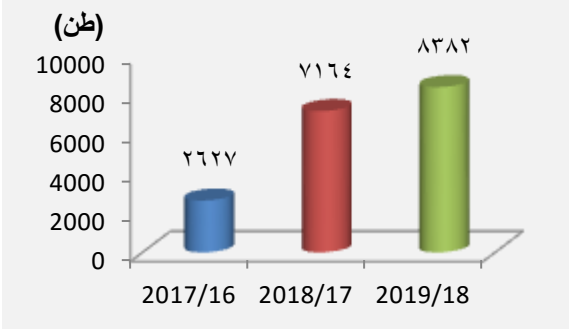

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

- **المخلّفات الخطرة والصناعية:** زيادة كمية المخلّفات العضوية الثابتة التي يتم التخلص منها من ٢٣٧ طناً عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٣٠٠ طن عام ٢٠١٩/١٨، وتراجع كمية الزيوت الملوّثة بمادة PCBs التي يتم معالجتها من ١٨٠ طناً إلى ٥٠ طناً، وبما ينعكس على زيادة نسبة المخلّفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي من ١٥٪ إلى ٣٠٪ [شكل رقم (٤٧/٥)].

شكل رقم (٤٧/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الخطرة والصناعية

كمية المخلّفات العضوية الثابتة التي يتم التخلّص منها

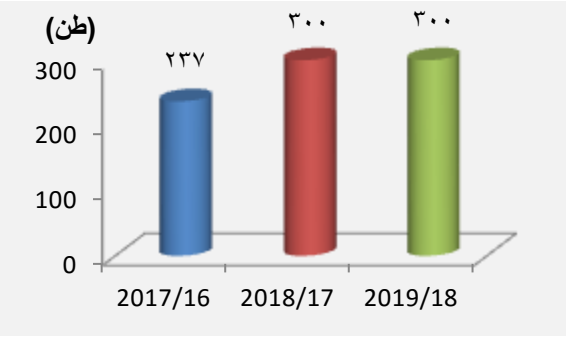

نسبة المخلّفات الخطرة التي يتم التخلص منها

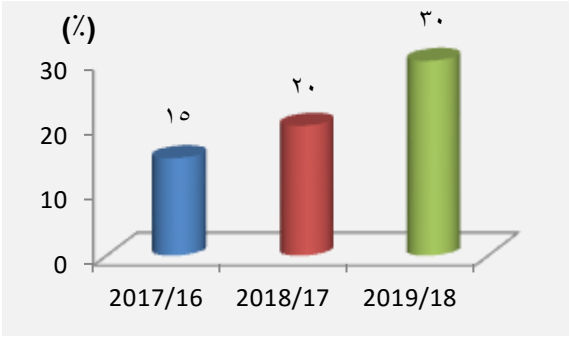

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: برنامج تطوير المحميّات الطبيعية

يستهدف البرنامج الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها، وذلك بتعظيم الاستفادة من المحميّات الطبيعية البالغ عددها حالياً ٣٠ محمية. وفي هذا الصدد، تستهدف الخطة زيادة عدد برامج الرصد المنفذة من برنامجين عام ٢٠١٧/١٦ إلى أربعة برامج عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة عدد اللنشات من ٢٢ لنشاً إلى ٢٩ لنشاً بحرياً عام ٢٠١٩/١٨، وذلك لتعزيز قدرة العاملين على مراقبة ومتابعة وصون الموارد الطبيعية بهذه المحميّات، فضلاً عن مراجعة حدود محميّتين طبيعيتين.

ثالثاً: برنامج تعزيز دور الفروع الإقليمية لوزارة البيئة

يهدف البرنامج إلى تطوير الخدمات البيئية التي تقدمها الفروع الإقليمية لوزارة البيئة والبالغ عددها ١٦ فرعاً، وذلك من منطلق توجّه الدولة نحو لامركزية الإدارة البيئية، وذلك من خلال تطوير ثلاثة فروع عام ٢٠١٩/١٨ و رفع كفاءة المعامل بخمسة فروع أخرى وتجهيزها بالأجهزة المعملية المتطورة، وتطوير البنية التحتية في فرعين آخرين.

رابعاً: تحسين نوعية الهواء

تستهدف الخطة خفض نسبة تركيزات الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء بالمناطق الحضرية بنسبة ٤٪ عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بنسبة ٢٪ عام ٢٠١٧/١٦.

وذلك من خلال ما يلي [شكل رقم (٤٨/٥)]:

- زيادة عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط من ٩٢ محطة إلى ١٠٠ محطة.
- زيادة عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية من ١٩٦ نقطة (٤٨ شركة) إلى ٢٤٠ نقطة (٥٦ شركة).
- زيادة عدد محطات رصد الضوضاء من ٣٠ محطة إلى ٣٤ محطة.

شكل رقم (٤٨/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين نوعية الهواء

عدد محطات الشبكة القومي لرصد ملوثات الهواء

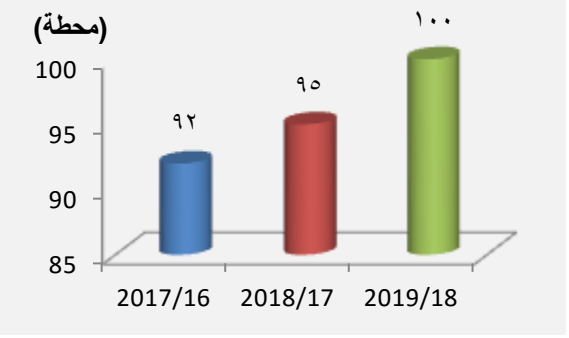

عدد نقاط الشبكة القومية لرصد الإنبعاثات الصناعية

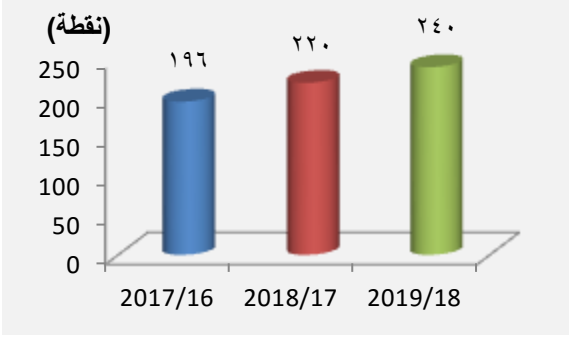

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

خامساً: تحسين البيئة في القرى الأكثر احتياجاً (الاستهداف الجغرافي)

يهدف البرنامج إلى زيادة عدد معدات التخلص من المخلّفات التي يتم تقديمها للقرى الأكثر احتياجاً من ٦٨ مُعِدة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١١٦ مُعِدة عام ٢٠١٩/١٨ بنسبة زيادة قدرها ٧١٪.

سادساً: تحسين نوعية المياه

تستهدف الخطة خفض نسبة الأحمال العضوية للصرف الصناعي المباشر على النيل من ٣١٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٤٤٪ عام ٢٠١٩/١٨.

وذلك من خلال ما يلي [شكل رقم (٤٩/٥)]:

- تحسين أداء محطات شبكة الرصد اللحظي لنوعية مياه الصرف الصناعي البالغ عددها ١١ محطة.
- زيادة عدد محطات الرصد اللحظي لنوعية المياه بنهر النيل من ١٠ محطات إلى ١٥ محطة.

- القيام بأربع رحلات حقلية لرصد نوعية مياه البحيرات، وست رحلات لرصد نوعية مياه البحر الأحمر، وست رحلات أخرى لرصد نوعية المياه بالبحر المتوسط.
- إنشاء محطة رصد لحظي لنوعية المياه بخليج السويس، ومحطة أخرى لرصد نوعية المياه بالنقاط الساخنة على ساحل البحر المتوسط.

شكل رقم (٤٩/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين نوعية المياه

نسبة الخفض في الأحمال العضوية للصرف الصناعي المباشر على النيل

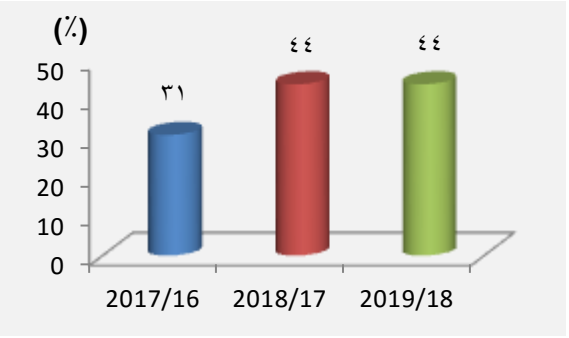

عدد محطات الرصد اللحظي

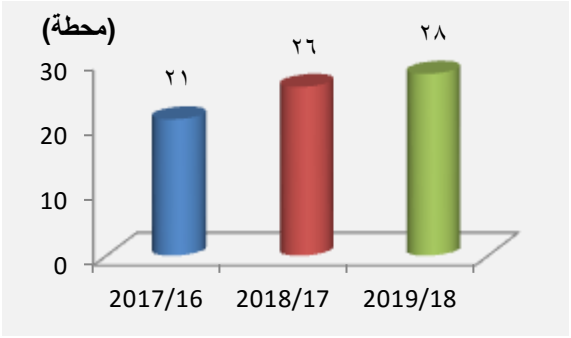

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

سابعاً: التدريب والإعلام والتفتيش البيئي

يهدف البرنامج إلى زيادة عدد برامج التوعية الجماهيرية المنفذة من ١٧٣ برنامجاً عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٣١٢ برنامجاً عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة زيادة ٨٠٪، وزيادة برامج التوعية الطلابية من ٥٥٠ إلى ٧٥٠ برنامجاً، بنسبة زيادة ٣٦٪ [جدول رقم (١٩/٥)].

جدول رقم (١٩/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التدريب والإعلام والتفتيش البيئي

عدد البرامج	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
التوعية الجماهيرية	١٧٣	٢٥٥	٣١٢
التوعية الطلابية	٥٥٠	٦٥٦	٧٥٠
التوعية البيئية	٢١١	٢٦٩	٣٥٠
التوعية الشبابية	١٢٩	٩١	١١٠
التدريبية	٩٠	٣٥	١١٠
الإجمالي	**١١٥٣**	**١٣٠٦**	**١٦٣٢**

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

ثامناً: التنمية المستدامة

يستهدف البرنامج نشر مباديء وأهداف التنمية المستدامة والتدريب عليها. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تدريب ١٠٠ متدرب في عشر محافظات عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٩٠ متدرباً في خمس محافظات عام ٢٠١٧/١٦.

تاسعاً: الحد من التلوّث الصناعي

يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة الإنتاج الصناعي بحيث تكون صديقة للبيئة. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة زيادة عدد مكامير الفحم النباتي المطورة وفقاً للمعايير البيئية من ٢٥ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٥٠ عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة عدد الموافقات الصادرة لخطط توفيق أوضاع هذه المكامير لتصل إلى ٢٥٠ موافقة، وتطوير ثمانية نماذج لها واختبارها والموافقة عليها [جدول رقم (٢٠/٥)].

جدول رقم (٢٠/٥)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الحد من التلوّث الصناعي

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
عدد مكامير الفحم النباتي المطورة وفق المعايير البيئية	٢٥	١٧٥	٢٥٠
عدد الموافقات الصادرة لخطط توفيق أوضاع مكامير الفحم النباتي	١٨٠	٢١٥	٢٥٠
عدد النماذج المطورة لمكامير الفحم النباتي المختبرة والموافق عليها	٤	٦	٨

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء لعام ٢٠١٩/١٨.

١١/٥ قطاع التنمية العمرانية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع التنمية العمرانية، – والذي يضم أعمال التشييد والبناء والمياه والصرف الصحي والأنشطة العقارية – مُحصّلة تفاعل كلٍ من الأبعاد السكانية والاقتصادية والاجتماعية، فهو بمثابة المرآة التي تعكس كافة جوانب وأشكال الحياة على أرض مصر.

ويستمد هذا القطاع أهميته الاقتصادية في كونه، أولاً، قطاع كثيف العمل يأتي في مقدمة القطاعات ذات الطاقات التشغيلية العالية، وثانياً، قطاع مُتداخل مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ لا تخلو استثمارات أي قطاع من أعمال إنشائية تشكل ما لا يقل عن ٤٥٪ من إجمالي استثماراته، وثالثاً، قطاع ديناميكي سريع النمو يحقق أعلي معدلات النمو، ويُزاحم في ذلك قطاع الصناعة التحويلية على المركز الأول، ورابعاً، قطاع مُحرك للنمو السريع في القطاعات الأخرى، إذ إن أي تباطؤ في أداء هذا القطاع ينعكس سلباً على كفاءة الاستثمار والتشغيل في القطاعات السلعية والخدمية، في حين أن تسارع نمو هذا القطاع من شأنه إعطاء دفعة قوية لأعمال التشييد والبناء في القطاعات الأخرى المستفيدة من قدراته، ومن ثم دفع عجلة النمو بها.

وتفصيل ما تقدّم، أن قطاع التشييد والإنشاءات يتميّز بارتفاع كثافته العمالية، نظراً لتعدد وتنوع الأنشطة التي يقوم بها واعتمادها علي عنصر العمل بدرجة كبيرة، فضلاً عن كونه يُمثل مكوناً أساسياً وعنصراً مشتركاً في استثمارات كافة القطاعات الاقتصادية.

وعلاوة علي ذلك، فمن شأن نمو قطاع التشييد والبناء تنامي الطلب علي الأنشطة التي توفر مُدخلاته الأساسية، خاصة المصانع المُنتجة لمستلزمات البناء والمعمار من أسمنت وحديد تسليح وبلاط وسيراميك وزجاج وألواح ألومنيوم، وأدوات صحية، ومنتجات الأخشاب من باب وشباك وأسلاك، وأجهزة كهربائية وأدوات معدنية.....إلخ.

وكذلك يؤدي انتعاش هذا القطاع إلي زيادة نشاط بنوك التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي والشركات العقارية، وتنامي الطلب علي الأراضي للاستثمار الصناعي والعقاري ولأغراض التنمية العمرانية بوجه عام، هذا بالإضافة إلي الدور التصديري الهام الذي تقوم به شركات المقاولات المصرية من خلال تصدير خدمة المقاولات للخارج، سواء في الأسواق العربية أو الإفريقية (أكثر من ١٥ دولة إفريقية) مما يوفر مصدراً هاماً للنقد الأجنبي.

التحديات الراهنة

برغم الأهمية الاستراتيجية سالفة الذكر، إلا أن القطاع تواجهه عِدّة مشكلات وتحديات تعوق تواصل نموه بخطي أسرع مما يتحقق، ونذكر منها ما يلي:

- النمو المُطرد في الطلب علي خدمات القطاع لمواجهة الزيادة السكانية والنمو العمراني المتسارع بما يفوق الإمكانات القائمة لشركات المقاولات وقدرتها علي الاستجابة السريعة للوفاء بالطلب السوقي نتيجة لاعتماد هذه الإمكانات علي المراكز المالية للشركات العاملة بالقطاع، ولمدي تمتعها بتيسيرات وتسهيلات تمويلية من البنوك الوطنية، ومدي فاعلية شركات التمويل العقاري في توفير التمويل المناسب لزيادة السيولة.
- ندرة بعض المهارات التخصصية العاملة بقطاع التشييد والبناء مما يؤثر سلباً علي كفاءة القطاع ومعدلات الإنجاز، فضلاً عن عدم استقرارية العمالة والطبيعة المؤقتة للأعمال، وسيادة القطاع غير المنظم في بعض المهن والحرف ذات الصلة.
- توقف نمو قطاع التشييد والبناء علي الطاقات الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية والصناعات المُغذية للقطاع، وعلي رأسها الصناعات المُنتجة للأسمنت وحديد التسليح، حيث تؤثر محدودية الإنتاج وتقلباته الحادة – مع ارتفاع الأسعار – في إمكانات النمو السريع لقطاع البناء والتشييد.
- قصور الموارد التمويلية اللازمة لشركات المقاولات الصغيرة، والتأخر في تسوية مُستحقات شركات المقاولات لدي الجهات المتعاقدة معها، وتباطؤ بعضها في صرف تعويضات فروق الأسعار (بعد تحرير سعر الصرف).
- سيادة التركز السوقي مع سيطرة شركات المقاولات الكبرى علي السوق، وعدم شفافية نظم التعامل بالباطن مع الشركات الأصغر.
- المعوقات التي تواجه شركات المقاولات المصرية في تصدير خدماتها للخارج، ومنها:
  - صعوبة إصدار خطابات الضمان من البنوك المصرية، وارتفاع نسبة تغطية هذه الخطابات (١٠٠٪) وفي بعض الحالات تصل إلي (١٢٠٪).
  - غياب شركات التأمين ضد مخاطر عدم السداد، خاصة في الدول الإفريقية والتي تتسم بارتفاع نسبة المخاطرة.

- عدم توفر قاعدة بيانات عن الأسواق الإفريقية المؤهلة للدخول إليها والمشروعات المطروحة بها وقوانينها الضريبية والجمركية ليتسنى دراسة العطاءات علي أسس سليمة وتقدير المخاطر المُحتمل التعرض لها.
- المشاكل المُتعلقة بإجراءات توثيق الشركات لميزانيتها عن الثلاث سنوات الأخيرة وسابقة الخبرة بالشهر العقاري، مع ارتفاع رسوم التوثيق، الأمر الذي يدفع هذه الشركات للاتفاق مع شركات المقاولات بالدول المعنية للعمل كمقاول باطن، مما يقلل من عوائد النشاط.

ومع استهداف الحكومة زيادة مساحة المعمور المصري لتصل إلي ١١٪ بحلول عام ٢٠٣٠ والطفرة الكبيرة التي تشهدها حركة التنمية العمرانية في كافة أنحاء الجمهورية، تبرز الحاجة الماسة إلي التصدي للمشكلات التي يواجهها القطاع، خاصة وأنه يقع علي عاتقه مسئوليات جسام، منها:

- سد الفجوة الإسكانية المتراكمة التي تُقدر بحوالي مليون وحدة سكنية.
- تطوير المناطق العشوائية، وتوفير السكن المُلائم للقاطنين بالمناطق غير الآمنة (٨٥٠ ألف نسمة).
- تخفيف الكثافات السكانية في المدن القائمة.
- تحسين شبكة الطرق القومية.
- الحد من الزحف العمراني وتآكل الأراضي الزراعية.
- تعميم خدمات الصرف الصحي بالمدن، وتوفير القدر المناسب منها بالقري التي مازالت نسبة التغطية بها لا تتعدي ١٠٪.
- ضمان استدامة خدمات مياه الشرب وعدم انقطاعها وتحسين نوعيتها.

الأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية

اتفاقاً والمادة (٧٨) من الدستور، وفي إطار برامج ومرتكزات رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن الأهداف الاستراتيجية للقطاع تتمثل في الآتي:

- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان: والذي يهدف إلى إصلاح الخلل في منظومة الإسكان خاصةً للشرائح محدودة الدخل.

- مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة: وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة والحد من الظواهر السلبية الناتجة عن ظاهرة العشوائيات.
- تطوير شبكات المرافق الأساسية (مياه الشرب والصرف الصحي): سواءً في المجتمعات العمرانية الجديدة أو في مناطق العمراني الحالي، خاصةً في القرى وفي المناطق الأكثر احتياجاً.
- ضمان جودة الطرق: وذلك لتحفيز المواطنين على زيادة الاعتماد على وسائل النقل الجماعي.
- بناء مجتمعات عمرانية متكاملة بالمدن الجديدة: وبما يحقق أهداف التوسع في مساحة المعمور، ويعمل في ذات الوقت على دعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج وتأكيد مشاركة جميع المحافظات في جني ثمار النمو الاحتوائي والمستدام.

مؤشرات الأداء

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة نحو ٢٩٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بحوالي ٢٧٨ مليار جنيه خلال العام المالي السابق بمعدل نمو ٦,٧٪. وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة ٩٥,٧٪ من هذا الناتج، بينما ساهم القطاع العام بالنسبة المتبقية (٤,٣٪).

وقد بلغ ناتج قطاع التشييد والبناء نحو ١٠٥,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/١٦ مقارنة بنحو ٩٦,٥ مليار جنيه، خلال العام السابق بمعدل نمو ٩,٥٪، وبلغ ناتج قطاع الأنشطة العقارية ١٩٠,٩ مليار جنيه، وذلك بالمقارنة بنحو ١٨١,٥ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو ٥,٢٪.

ويرجع النمو المحقق في قطاع الإنشاءات إلى توسع الدولة في تنفيذ عددٍ من المشروعات القومية الكبرى، فضلاً عن التوسّع في مشروعات الإسكان الاجتماعي [جدول رقم (٢١/٥)].

وقد بلغ معدل نمو الاستثمارات في قطاع الإنشاءات ٢٧,١٪ خلال عام ٢٠١٧/١٦ حيث ارتفعت إلى نحو ٦٤,٦ مليار جنيه، وذلك مقارنة بنحو ٥٠,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، لتشكّل نسبة نمو ١٢,٦٪ من جملة الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ بالمقارنة بنسبة ١٣٪ في العام السابق [جدول رقم (٢٢/٥)]. هذا وقد استحوذ القطاع الخاص على نحو ٦٠٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع الإنشاءات خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، وساهم القطاع العام بالنسبة المتبقية (١٦,٦٪).

جدول رقم (٢١/٥)

أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٧/١٦

البيان	العام المالي		
	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	معدل النمو (٪)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	٢٧٨	٢٩٦,٦	٦,٧
مساهمة ناتج قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٤,٦	١٥	--
ناتج قطاع التشييد والبناء (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	٩٦,٥	١٠٥,٧	٩,٥
ناتج قطاع الأنشطة العقارية (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	١٨١,٥	١٩٠,٩	٥,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٢٢/٥)

أهم مؤشرات الاستثمارات في قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٧/١٦

البيان	العام المالي		
	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	معدل النمو (٪)
الاستثمارات في قطاع الإنشاءات (أسعار جارية، مليار جنيه)	٥٠,٨	٦٤,٦	٢٧,١
مساهمة الاستثمارات الإنشائية في إجمالي الاستثمارات (٪)	١٣	١٢,٦	--
الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء (أسعار جارية، مليار جنيه)	١١,٦	٨,٧	(٢٥,٤-)
الاستثمارات في قطاع الأنشطة العقارية (أسعار جارية، مليار جنيه)	٣٩,٢	٥٥,٩	٤٢,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الرؤية

"أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرةً على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتُلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم."

المُستهدفات الأساسية للتنمية العمرانية

تستهدف الخطة استكمال المشروعات القومية الرائدة التي تقوم بها الدولة والتي تعمل على توفير فرص عمل ودفع معدل نمو قطاع التشييد والبناء ليصل إلى ١١,٢٪ في العام الأول من الخطة ٢٠١٨/١٩ مُقارنةً بمعدل نمو يبلغ ٩٪ عام ٢٠١٧/١٨، ويرتفع ليصل إلى ١٣,٧٪ بحلول عام ٢٠٢١/٢٢، وبحيث ترتفع مُساهمة القطاع في النمو الاقتصادي المُستهدف من ١٢,٧٪ عام ٢٠١٨/١٩ إلى ١٣,٨٪ عام ٢٠٢١/٢٢ [شكل رقم (٥٠/٥)].

شكل رقم (٥٠/٥)

تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع التشييد والبناء

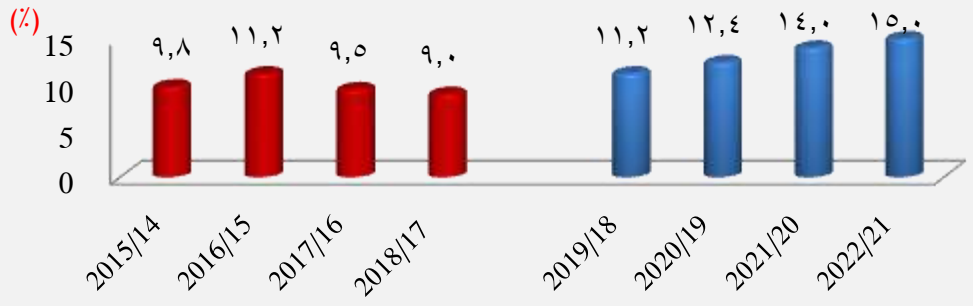

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التنمية العمرانية

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) لقطاع التنمية العمرانية (التشييد والبناء، المياه والصرف، الأنشطة العقارية) وبحيث تصل في العام الأول (٢٠١٨/١٩) إلى حوالي ١٤٧ مليار جنيه (تشكل نسبة ١٦٪ من الاستثمارات الكلية) [شكل رقم (٥١/٥)].

شكل رقم (٥١/٥)

تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع التنمية العمرانية

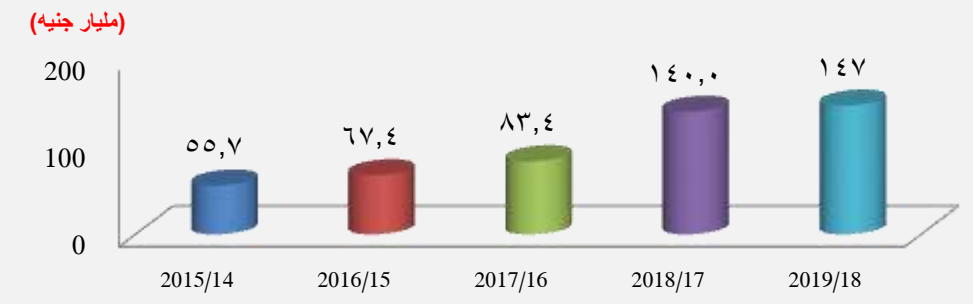

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تُشكل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٧٣٪ (١٠٧ مليار جنيه) في حين تُشكل الاستثمارات العامة النسبة المتبقية [شكل رقم (٥٢/٥)].

شكل رقم (٥٢/٥)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التنمية العمرانية عام ٢٠١٩/١٨

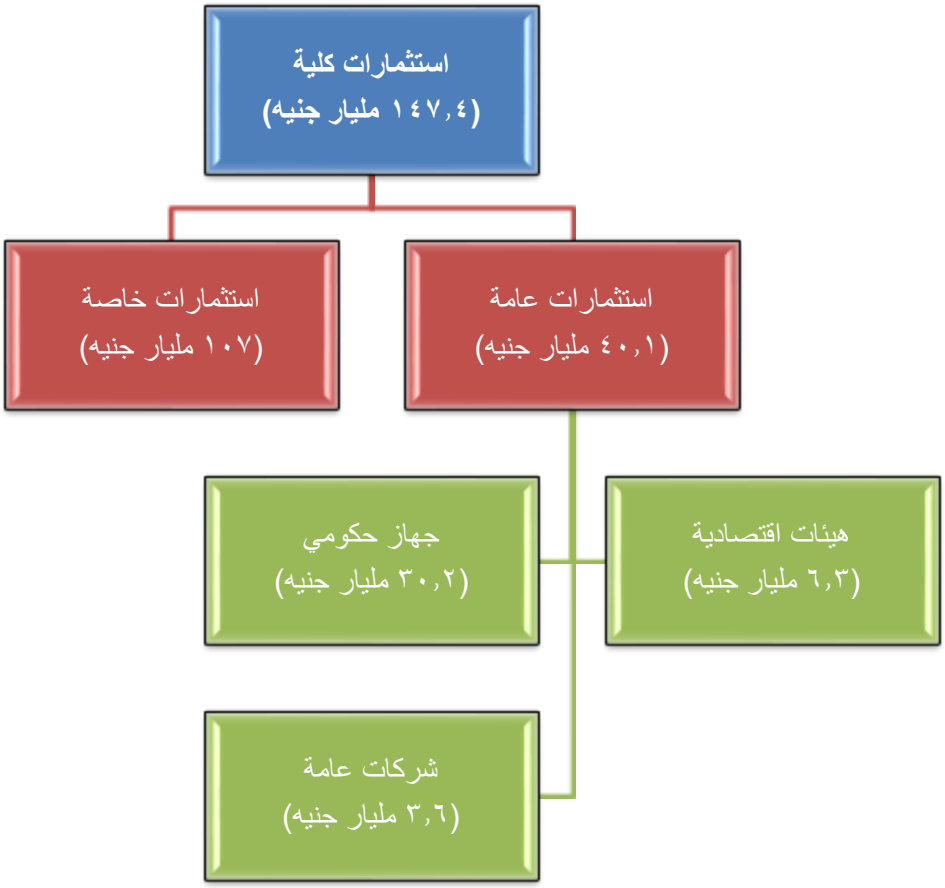

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برامج التنمية العمرانية

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتنمية العمرانية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١١١,٢ مليار جنيه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٥٤٪ بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج – والبالغ عددهم ٢٤ ألف موظف – نسبة ٢,٢٪ منها. ويتضح أن برنامج الاسكان يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، بنسبة الثُلُث، ويليه برنامج الصرف الصحي بنسبة ١٧,٥٪، ثم برنامج تطوير العشوائيات، بنسبة ١٣,٥٪ [جدول رقم (٥٢٣)].

جدول رقم (٢٣/٥)

الملامح الأساسية لبرامج التنمية العمرانية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
الاسكان	٣٧١٨٥,٢	٣٣	١٥٥٢٣,٦	٧٧١	٤٧٣٤	٢٠
الصرف الصحى	١٩٤٠٦,١	١٧	١١٣٦١,٤	٢٤١,٦	٢٥٩٣	١١
تطوير العشوائيات	١٥٠١١,٢	١٣	١٥٠٠٠	٨,٦	٦٠	0.3
مدن الجيل الرابع	١١١٤٤,٤	١٠	--	--	٢٩٤٥	١٢
الطرق والكبارى والاتصالات	١٠١٩٢,٧	٩	٤١٩٤,٢	٥٦١,٨	٥٣٩٨	٢٣
التنمية العمرانية والخدمات	٩٥٣٦,٨	٩	٥٦٩٥,٤٤	٥٧٢,١	٤٧٨٢	٢٠
مياه الشرب	٨٣٤٣	٨	٧٦٤٢,٥	١٤٨,٥	١٤١٨	٦
الابحاث والمخططات العمرانية	٢٣٠,١	٠,٢	٩٤,٤	١١٧,٧	١٨٣٣	٨
المحافظة على المناطق الأثرية	١٧٢,٨	٠,٢	١٥٥	١٤,١	٢٢٢	١
الإجمالي	**١١١٢٢٢,٣**	**١٠٠**	**٦٠١٩٦,٥٤**	**٢٤٣٥,٤**	**٢٣٩٨٥**	**١٠٠**

(*): تتضمّن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج الإسكان

يستهدف البرنامج توفير نماذج متنوعة من وحدات الإسكان لمواجهة الطلب المتزايد على العمران في الريف والحضر والحد من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط لتوفير المسكن الملائم لكل مواطن بما يتناسب مع مستوى دخله.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي:

- **الإسكان الاجتماعي**: نَهو وتسليم ١٥ ألف وحدة سكنية في الربع الأول ٢٠١٩/١٨ وحوالي ١٢٥ ألف وحدة في الربع الثاني، واستكمال عدد ٩ آلاف وحدة، والبدء في إنشاء ٥٠ ألف وحدة أخرى [شكل رقم (٥٣/٥)].

شكل رقم (٥/٥٣)

عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة والمستهدفة

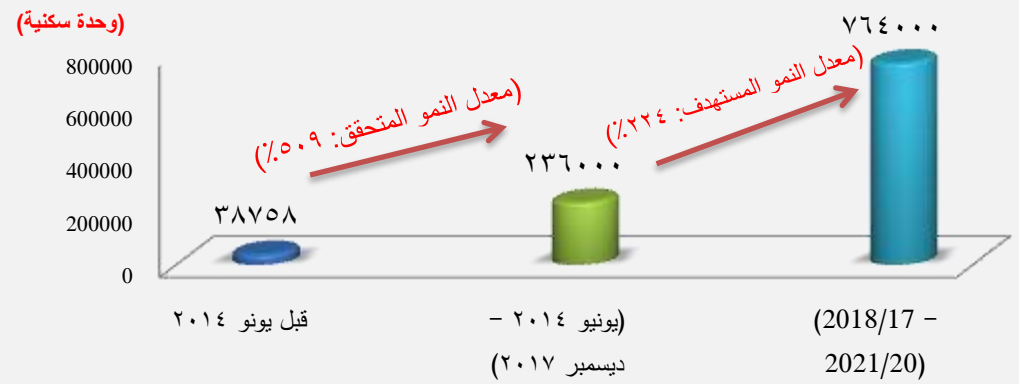

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **الإسكان الاجتماعي المتميز**: البدء فى إنشاء ٣٥ ألف وحده جديدة، ونهو ١٣ ألف وحدة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.
- **الإسكان المتوسط**: البدء فى إنشاء ٤٣٦٨ وحدة، واستكمال ٤٠٥١٢ وحدة، ونهو ٢٥٠٣٢ وحدة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.
- **الإسكان الاقتصادي**: استكمال تنفيذ ٥٢٠ وحده بالخارجة (مرحلة أولى).
- **إتاحة أراضي للإسكان الاجتماعي**: طرح عدد ٢٧٠٧١ قطعة أرض اسكان اجتماعي بعدد ١٤ مدينة جديدة بمحافظات الجمهورية، على النحو الموضح بالجدول رقم (٢٤/٥).

جدول رقم (٢٤/٥)

عدد قطع الأراضي المتوقع طرحها بمشروع الإسكان الاجتماعي

المدينة	عدد قطع الأراضي	المدينة	عدد قطع الأراضي
٦ أكتوبر الجديدة	٢٥٠٠	أسيوط الجديدة	١٨٥١
دمياط الجديدة	٢٢	أسوان الجديدة	١٥٠٠
العاشر من رمضان	٢٧٠٠	أخميم الجديدة	٦٤٠
الصالحية الجديدة	٩٠	برج العرب الجديدة	٨٥٨
سوهاج الجديدة	١٩٢٥	السادات	٧٠٠٠
بنى سويف الجديدة	٢٨٠٠	طيبة الجديدة	٥
قنا الجديدة	٢١٥٠	المنيا الجديدة	٣٠٣٠
الإجمـــــــالي			٢٧٠٧١

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **إتاحة أراضي للفئات القادرة**: طرح عدد ٢٨٠٨٥ قطعة أرض إسكان اجتماعي بعدد ١٧ مدينة جديدة بمحافظات الجمهورية [جدول رقم (٢٥/٥)]، ونحو ١٩ ألف قطعة أرض أكثر تميزاً في ١٦ مدينة جديدة [جدول رقم (٢٦/٥)].

جدول رقم (٢٥/٥)

عدد قطع الأراضي للفئات القادرة المتوقع طرحها

المدينة	عدد قطع الأراضي	المدينة	عدد قطع الأراضي
٦ أكتوبر الجديدة	٢٥٠٠	أسيوط الجديدة	٨١٦
بدر	٣٢٧٣	اسوان الجديدة	١١٤٦
١٥ مايو	٤٤	أخميم الجديدة	٥٤٢
العبور الجديدة	٦٠٣	غرب قنا	١٧٨
العاشر من رمضان	٢٠٠٠	غرب أسيوط	٤٣٠
الفيوم الجديدة	١٠١	برج العرب الجديدة	١١٩٨
سوهاج الجديدة	٣٣٧٨	السادات	٦٨٠٠
بنى سويف الجديدة	٢٠٠٠	طيبة الجديدة	٥٢٦
قنا الجديدة	٢٥٥٠	**الإجمالي**	**٢٨٠٨٥**

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

جدول رقم (٢٦/٥)

عدد قطع الأراضي الأكثر تميزاً المتوقع طرحها

المدينة	عدد قطع الأراضي	المدينة	عدد قطع الأراضي
القاهرة الجديدة	١٣٠٤٩	الفيوم الجديدة	١٤
الشيخ زايد	٢٦٥٠	سوهاج الجديدة	١٦٤
الشروق	٢٥	بنى سويف الجديدة	١١٥
بدر	٤٧٣	اسوان الجديدة	٧٠
العبور	٢٩٦	اخميم الجديدة	٢٢٤
١٥ مايو	٣٣٢	برج العرب الجديدة	١٥٥
دمياط الجديدة	٤١٥	السادات	٦٨٨
العاشر من رمضان	٢٦٠	المنيا الجديدة	٧٧
الإجمالي			**١٩٠٠٧**

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **إسكان البدو وقرى التوطين:** نهو عدد ١٠٠ منزل بدوي بسيناء وعدد ١٠٠ بيت بدوي بالوادي الجديد بالوادي الجديد، وعدد ٢٠٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر، و٧ بيوت بدوية بمطروح، واستكمال تنفيذ ١٠٠ منزل بدوي بقرية الروضة، والبدء في تنفيذ ٥٠ منزل بدوي بسيناء و٥٠ منزل بدوي بالوادي الجديد.
- **عمارات المساعيد:** نهو المرحلة الأولى بعدد ٣٠ عمارة والبدء في أعمال المرحلة الثانية بعدد ٢٥ عمارة.
- **إسكان النوبة والمغتربين:** التسليم النهائي لعدد ١٨٤ بيت، ونهو ٤٠٠ مسكن بإسكان النوبية بنصر النوبة.
- **قرى الظهير الصحراوي:** نهو ٧ قرى بأسيوط وأسوان وأطفيح والوادي الجديد، واستكمال ٤ قرى بالإسماعيلية والمنيا، والبدء في ٤ قرى بسيناء والوادي الجديد.
- **دعم الإسكان منخفض التكاليف:** دعم إنشاءِ ٨٩ ألف وحدة سكنية مُنخفضة التكاليف.
- **الإسكان التعاوني:** نهو ٦٠ وحدة سكنية، والبدء في إنشاء ٨٠ وحدة للإسكان التعاوني بالسادس من أكتوبر.
- **مدينة رفح الجديدة:** مستهدف تنفيذ نسبة ٥٠٪ من المرحلة الأولى منها مع تحسن الظروف الأمنية (٣٠ عمارة بعدد ٤٨٠ وحده بمسطح ١٢٠م، ومسجد يسع ١٠٠٠مصلي، ووحده طب أسرة، ونقطة شرطة، ومطافي، ومجمع محلات تجارية، ووحدة انتاج خبز، وحضانة، وشبكات داخلية وتنسيق موقع عام، ويستفيد من المدينة ٣٩٣٦ مواطناً.

ثانياً: برنامج تطوير العشوائيات

يستهدف البرنامج إزالة كل المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين، ونقل السكان لوحدات جديدة عن طريق إنهاء إزالة ونقل كافة سكان المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين وبناء سكن ملائم لهم،

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي [شكل رقم (٥٤/٥)]:

- **المناطق غير الآمنة (الدرجة الأولى: إنهيارات أرضية ومخرات سيول):** تطوير منطقة الترابين بجنوب سيناء (منطقة واقعة في مسار مخرات السيول).
- **المناطق غير الآمنة (الدرجة الثانية: مساكن غير ملائمة):** تنفيذ ٣٥ مشروعاً للتطوير في عشر محافظات.

- **المناطق غير الآمنة (الدرجة الثالثة: أماكن ضغط عالي أو تلوث):** تنفيذ ثلاثة مشروعات لدفن خطوط الكهرباء الهوائية في ثلاث محافظات.
- **تطوير الأسواق العشوائية:** مستهدف تنفيذ ٢٤ سوقاً في عدد ثلاث عشر محافظة.

شكل رقم (٥/٥٤)
عدد الوحدات المنفذة لتطوير المناطق العشوائية

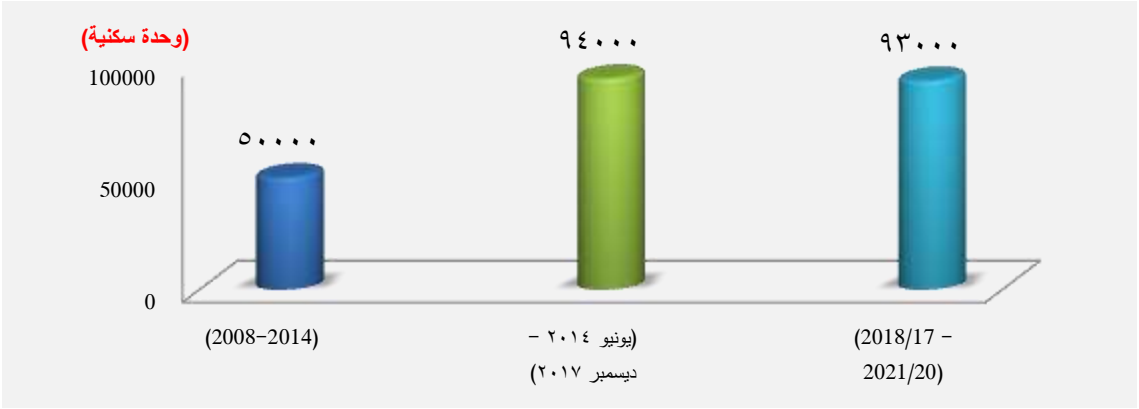

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ثالثاً: برنامج تطوير مياه الشرب

وضعت الحكومة خطة طموحة تستهدف تحسين خدمة مياه الشرب كماً وكيفاً. وفي هذا السياق، من المستهدف تنفيذ ٢٧٠ مشروعاً لمياه الشرب والصرف الصحي يَستفيدُ منها نحو ١٥،٥ مليون نسمة، وتعمل على رفعِ نسبةِ تغطيةِ شبكات مياه الشرب في القرى من ٩٦٪ إلى ٩٨٪.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه المشروعات:

- **شبكات ومحطات مياه الشرب:** زيادة طاقة محطة تحلية حلايب من ١٥٠٠م^3/يومياً إلى ٤٥٠٠م^3، وتدعيم شبكات مياه حلايب وشلاتين وأبورماد، ونهو تنفيذ عدد ٤٧ مشروعاً لمياه الشرب بإجمالى طاقة ١٤٠٠,٩ ألف م^3/يوم، وتنفيذ شبكات بطول ١٢,٩٣ كم، ونهو محطتين مياه شرب و ٧٠٠ كم شبكات بأقطار مختلفة.
- **إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب:** تنفيذ رفع كفاءة شبكات بطول ٢٧١,٦ كم على مستوى المحافظات، واستكمال أعمال الإحلال والتجديد للمحطات والروافع ببعض المدن (العاشر من رمضان، أكتوبر، القاهرة الجديدة، دمياط، بني سويف، بدر، أسيوط، الشروق، الصالحية، النوبارية، طيبة).

رابعاً: برنامج تطوير الصرف الصحي

تستهدف الحكومة الوصول بنسبة تغطية الصرف الصحي إلى ١٠٠٪ في المدن ونسبة ٥٠٪ في القرى.

وفي هذا السياق، من المستهدف تنفيذ ما يلي:

- **صرف صحي المدن:** تنفيذ عدد ٦١ مشروع صرف صحى بإجمالى طاقة ١٢٨١ ألف م^{٣}/يوم.
- **صرف صحي القرى:** نهو عدد ١٤٤ مشروعاً بطاقة ٩٦ ألف م^{٣}/يوم، وشبكات بطول ١٨٠٣,٥ كم. وبذلك، يكون قد تم الانتهاء من عدد ١٤٢٢ قرية بنسبة ٣٠٪ من إجمالي قرى الجمهورية.
- **إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي:** رفع كفاءة شبكات بطول ٨٢٦,٢ كم على مستوى المحافظات.
- **شبكات ومحطات الصرف الصحي:** نهو ثلاث محطات، و ٤٠٠ كم شبكات أقطار مختلفة.
- **إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي:** استكمال أعمال الإحلال والتجديد للمحطات والروافع ببعض المدن (العاشر من رمضان، أكتوبر، القاهرة الجديدة، دمياط، بني سويف، بدر، أسيوط، الشروق، الصالحية، النوبارية، طيبة).

خامساً: برنامج مدن الجيل الرابع

تستهدف الحكومة إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية الجاري تنفيذها، وبالفعل تم البدء في تنفيذ سبع مدن عمرانية متكاملة جديدة تشمل العاصمة الإدارية، ومدينة شرق بورسعيد، ومدينة العلمين الجديدة، وتوشكي الجديدة، ومدينة ناصر (غرب أسيوط)، ومدينة غرب قنا، ومدينة المنصورة الجديدة. وتستهدف الخطة تنفيذ ما يلي:

- **العاصمة الإدارية الجديدة:** تنفيذ خطوط ناقلة للمياه العكرة بطول ٧٠ كم، والمرحلة الأولى من محطة تنقية مياه الشرب بطاقة ٧٥٠ ألف م^{٣}/يوم، وتنفيذ شبكات للمياه وشبكات للري وشبكات للغاز، والبدء في إنشاء مدينة الفنون والثقافة.
- **شرق بورسعيد:** البدء فى تنفيذ شبكات المرافق للمنطقة السياحية الغربية، ووحدات فيلات وشاليهات.

- **العلمين الجديدة:** استكمال تنفيذ المرافق (طرق، مياه، صرف، صرف مطر، ري، كهرباء، اتصالات، أعمال مدنية)، والبدء فى تنفيذ محطة معالجة بطاقة ٩٠ ألف م٣/يوم، وتنفيذ عدد من الكباري على البحيرات والبواغيز، وتنفيذ أبراج شاطئية.
- **المنصورة الجديدة:** تنفيذ أعمال الترفيق للمرحلة الأولى للمدينة، ومحطة تحلية بطاقة ٥٠ ألف م٣/يوم، وتنفيذ فيلات، والبدء في تغطية وتحويل مصرف قلبشو المار بالمدينة.
- **غرب قنا:** البدء في تنفيذ محطة تنقية مياه للشرب بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم، ومباني خدمية (مدرسة تعليم أساسي، وحضانة، ووحدة صحية، وسوق تجاري).
- **غرب أسيوط (مدينة ناصر):** البدء في تنفيذ محطة تنقية مياه للشرب بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم، ومباني خدمية (مدرسة تعليم أساسي، وحضانة، ووحدة صحية، وسوق تجاري).

سادساً: برنامج الطرق والكباري

تستهدف الخطة تنفيذ العديد من المشروعات الحيوية في مجال الطرق، ومنها ما يلي:

- **الطرق القومية:** نهو محور ٣٠ يونيو، ومحور الفرافرة / ديروط، ونهو أعمال البوابات والختاميات لمحور بني مزر / الباويطي، واستكمال تنفيذ تحويلات المرافق ونزع الملكية للمرحلة الثانية من محور روض الفرج.
- **الطرق والمحاور الرئيسية:** البدء في المرحلة الرابعة من طرق دهب، وتسليم مشروع كوبري قناه الاتصال، ونهو المرحلة الأولى من رافد أبو الروس/ مطوبس/ فوه واستكمال أعمال المرحلة الثانية طرق وأعمال صناعية بعدد ١٠ كباري، ونهو المرحلة الأولى من الطريق بطول ١٦كم من ربط طريق السادات بطريق القاهرة الاسكندرية الزراعي، ونهو طريق الجارة / بئر النص بالكامل بطول ١١٠ كم.
- **الطرق الداخلية:** استكمال ونهو طرق بمطروح بطول ١٥٠كم والبدء في طرق بطول ٢٠٠ كم، ونهو رصف ٤٣ كم طرق واستكمال رصف ٣٠كم بمرسى علم وشلاتين وحلايب بالبحر الأحمر، ونهو إنشاء ورصف طرق بطول ٢٨ كم بشمال سيناء، ونهو رصف مسافة ١٥كم طرق داخلية والبدء فى أعمال رصف ١٠ كم طرق بالواحات بالوادي الجديد.

سابعاً: برنامج التنمية العمرانية والخدمات

مشروعات الكهرباء:

استكمال توصيل وتدعيم شبكات الكهرباء لمدن وقرى شمال وجنوب سيناء ومحافظات القناة، واستكمال أعمال شبكات الكهرباء، وتوريد عدد ١٠ وحدة توليد قدرات مختلفة بالوادي الجديد.

مشروعات التنمية المتكاملة:

تطوير أعمال تضم شبكات ري، وزراعة وتشجير، وطرق، صرف وتغذية، وأحواض سمكية، محولات كهرباء ولوحات تحكم انارة.

ثامناً: برنامج الأبحاث والمخططات العمرانية

التخطيط العمراني:

- تحديث المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢، واستكمال إعداد الخرائط المعلوماتية لمنظومتي مياه الشرب والصرف الصحي لمراكز محافظة الإسكندرية ومراكز محافظة كفر الشيخ، وإقليم الدلتا وإقليم القاهرة الكبرى، إعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظات البحيرة، المنوفية، بورسعيد، البحر الأحمر والإسماعلية.
- استكمال والانتهاء من المخططات الاستراتيجية العامة للمدن حتى المرحلة السادسة، والمخططات الاستراتيجية العامة للمدن الصغيرة ذات الطبيعة الخاصة بعدد (٨) مدن.
- استكمال تأسيس وحدات للمراصد المحلية في ثلاثة مدن بمحافظة كفر الشيخ، وتحديث المخططات الاستراتيجية العامة لقرى المرحلة العاجلة (١٦٣ قرية).
- إعداد الأحوزة العمرانية لباقي العزب والكفور والنجوع ذات الفئة الحجمية أقل من ٥٠ نسمة التابعة لمحافظات وجه بحرى.
- إعداد الخريطة العمرانية لمحافظتي الشرقية والمنيا.

البحوث والدراسات:

استكمال مشروع تطوير وإعادة استخدام مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمرج بالمشاركة المجتمعية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وخطط التطوير في استغلال الأصول غير المستغلة والمملوكة للدولة، منها:

- أرض المعارض بمدينة نصر كمرحلة أولي خلافاً لعِّدة مواقع أخرى.
- إعداد مخطط التنمية الشاملة لمحور ديروط الفرافرة وامتداده لساحل البحر الأحمر والوادي الجديد.

التشييد والبناء:

- تدريب العمالة على الأعمال الحرفية في مجال التشييد والبناء والمعدات الثقيلة نحو ١٤ ألف عامل.
- إحلال وتجديد مراكز التدريب الموجودة بمحافظات الجمهورية بعدد خمسة مراكز (جسر السويس، ١٥مايو، منوف، بني سويف، ومطروح).

تاسعاً: برنامج المحافظة على المناطق الأثرية

استراحات وقصور رئاسية:

١. استكمال اعمال الإحلال والتجديد والترميم والصيانة بجميع قصور واستراحات الرئاسة بالقاهرة والاسكندرية وشرم الشيخ (اعمال اعتيادية – كهروميكانيكية – مصاعد – شبكات مياه وصرف).

٢. رفع كفاءة وتجهيز مراكز الاتصالات الخاصة بمواقع (الكيلو ٥٢– موقع الكيلو ٦٨ – موقع الريست– المعمورة – موقع كوم الدكة – موقع برج العرب – موقع الضبعة).

تطوير المتاحف الفاطمية والاسلامية:

ترميم السور الشرقي حتى شارع الجعفري (نسبة التنفيذ ٤٠٪)، وكالة قاينباى (نسبة التنفيذ ٥٥٪)، مسجد السيدة رقية (نسبة التنفيذ ٣٠٪)، تطوير الجهة الجنوبية وتوظيف واستغلال الجهة الشمالية (نسبة التنفيذ ٨٪).

القسم السادس

التنمية المكانية

١/٦ أهمية الأبعاد المكانية

إن تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين مختلف أقاليم ومحافظات الجمهورية هو هدف محوري تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مفهوم التنمية المستدامة والرؤية طويلة المدى: رؤية مصر ٢٠٣٠. فتحسين مستوى معيشة المواطنين وإحساس المواطن العادي بنجاح النمو الاقتصادي المتسارع هو رهن بتحقيق تنمية إقليمية متوازنة تراعي الفجوات التنموية، واحتياجات المواطن أينما كان، مع اعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرماناً والأقل دخلاً من خلال حِزَم سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية متكاملة تستهدف النهوض باقتصاديّات تلك المناطق وتنمية قدرتها الاستيعابية من جموع الشباب والداخلين الجُدُد لسوق العمل.

والواقع أن البعد المكاني يُمثل أحد المحددات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يُعد هذا البعد الوسيلة التي يجري من خلالها تقوية العلاقة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فالعدالة المكانية في الدخل، والصحة، والتعليم، واستخدام الموارد الطبيعية تنعكس بشكل إيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة، وتعزز التماسك المجتمعي وبالتالي تعمل على تحقيق النمو الاحتوائي المستدام. ومن ثمّ؛ يمثل البعد المكاني عاملاً مشتركاً بين الأبعاد الثلاثة الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (١/٦)].

شكل رقم (١/٦)

علاقة البعد المكاني بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

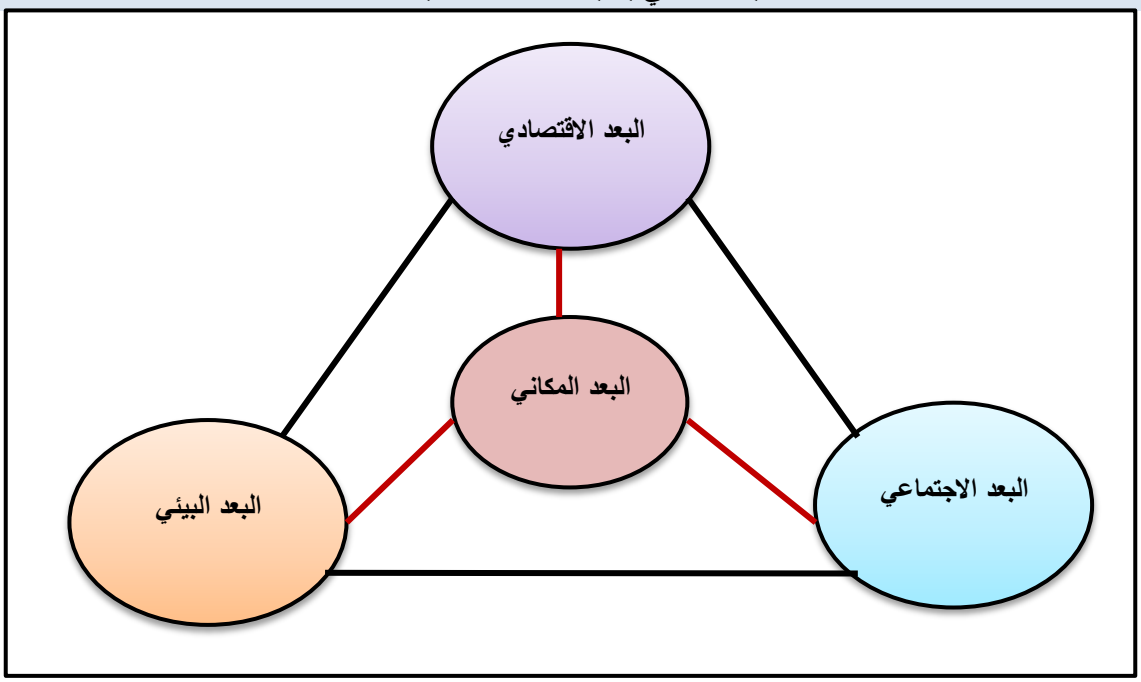

ويُعد البعد المكاني أحد المرتكزات الأساسية لخطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٩/١٨، والذي يمثل توجّه الحكومة المصرية في إحداث تنمية حقيقية على مستوى الأقاليم السبعة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة للعمل على تقارب مستوى المعيشة، وخفض معدلات البطالة، ورفع معدلات النمو مع الأخذ في الاعتبار الخصائص والأولويات المختلفة لكل إقليم.

ويأتي ذلك توافقاً مع فلسفة الدستور المصري التي تُعزّز مبدأ العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل لعوائد التنمية، كما يأتي ذلك متسقاً مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وما تطمح إليه، من خلال البعد الاقتصادي، في تحقيق نمو احتوائي مستدام عن طريق تحقيق نمو متوازن إقليمياً، يعمل على تخفيض معدلات الفقر. ولذلك؛ تهدف خطة الحكومة من خلال البعد المكاني إلى تحقيق الاستحقاقات الدستورية ذات الصلة والمتمثلة في المادة (٢٧) الخاصة بتأكيد على "تحقيق النمو المتوازن جغرافياً وبيئياً". ولن يتم ذلك إلا بتحقيق التنمية المتوازنة من خلال مراعاة التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. فتتمثل أهمية النمو الاقتصادي في تحقيقه للأهداف الاجتماعية المختلفة؛ فهو شرط أساسي لتحسين سبل المعيشة وتحقيق الرفاه. وفي الوقت ذاته؛ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في غياب بنية اجتماعية متماسكة تقوم على التعليم الجيد والمهارات المتميزة؛ ومن هنا يأتي الترابط بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

وكذلك تدعم الخطة توجه الحكومة نحو التحول إلى اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية تحقيقاً للاستحقاقات الدستورية المنصوص عليها في المواد ١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ المتعلقة باللامركزية، وذلك من خلال الحرص على التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية عن طريق توزيع الاستثمارات الحكومية وفقاً لمعادلة تمويلية جديدة تأخذ في اعتبارها الفجوات التنموية المختلفة ومبنية على معدلات متعلقة بالفقر، والبطالة، والتعليم، وعدد السكان.

وحرصاً على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأقاليم المختلفة؛ تولي الحكومة في خطتها للعام المالي ٢٠١٩/١٨ عناية كبيرة بإقليم الصعيد باعتباره الإقليم الأكثر احتياجاً للتنمية، كما توجّه الحكومة اهتماماً بتعظيم مشاركة القطاع الخاص من خلال مسئوليته المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية.

ولقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون التخطيط العام للدولة، والذي يُعد أحد أدوات تنفيذ الاستحقاقات الدستورية؛ حيث يضع في طياته مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تعكس تلك الاستحقاقات والمتمثلة في التنمية المتوازنة واللامركزية. فيُمكّن القانون الوحدات المحلية في إعداد

خططها التنموية على المستويات المختلفة، ويعطيها الحرية والمرونة اللازمتين لتنفيذ هذه الخطط، ويشجعها على تعبئة مزيدٍ من الموارد وتوجيهها للمشروعات الاستثمارية التنموية، كما حدد القانون المنهاجية التخطيطية المفصلة لإعداد الخطط على المستوى القومي والإقليمي والمحلي مع تحديد الأدوار التي تقوم بها كافة الأطراف ذات العلاقة بشكل واضح ومنضبط. فضلاً عن ذلك؛ يقوم مجلس النواب بمناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية، الذي يُعد أحد الأدوات الهامة لرسم صورة أوضح للعلاقات بين المستويات المختلفة للحكومة لتُمثّل الأساس في التحوّل نحو اللامركزية.

وتولي الحكومة في خطتها اهتماماً خاصاً لعملية التنمية المكانية من خلال المشروعات القومية الكبرى التي تقوم بها في أقاليم الجمهورية المختلفة للتخفيف من حِدّة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على توزيع السكان بشكل متوازن والحد من تمركزهم في العاصمة والمراكز الحضرية الكبرى، وزيادة الإنتاج، وفرص العمل وجذب الاستثمارات في المناطق المختلفة للعمل على تقليل الفوارق التنموية بين الأقاليم وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي على رأسها مشروع محور قناة السويس، والمثلث الذهبي، ومحور المحمودية، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل إقليم من الأقاليم السبعة خصائصه الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف في سماتها عن بقية الأقاليم. ولذلك، فإن توجيه الاستثمارات يختلف باختلاف طبيعة الإقليم وسماته.

٢/٦ الأهداف العامة

تستهدف جهود التنمية المكانية ما يلي:

- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد، والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية.
- إعطاء أولوية متقدمة لتنمية شبه جزيرة سيناء والصعيد، وإعداد برنامج متكامل للتوجّه التنموي نحو هاتين المنطقتين.
- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية، ولتضييق الفجوة الدخلية بينهما.
- إعطاء دفعة قوية للمناطق الواعدة لحل مشكلة التكدّس السكاني، وتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب، وتقليل التفاوتات بين محافظات الجمهورية.

- تشجيع ضخ استثمارات جديدة في أنشطة متميّزة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى.
- زيادة فرص للتصدير للمشروعات الصغيرة بالمناطق الجديدة.
- دعم اللامركزية الإدارية والمالية، وتفعيل المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط للتنمية، في إطار تفعيل قانون التخطيط العام وقانون الإدارة المحلية الجاري استصدارهما.

٣/٦ التنمية الاقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يضم كلّ منها عدداً من المحافظات مابين إثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، على النحو التالي:

الإقليم	المحافظات التابعة
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء / الشرقية.
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر

تتفاوت هذه الأقاليم من حيث الظروف المُناخية والتضاريس والمقومات الطبيعية والثروات التعدينية والمائية والزراعية والامكانات التصنيعية، ومن حيث المساحات والأعداد السكانية [جدول رقم (١/٦)]، والخصائص الديموجرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية، فهناك فروق جوهرية في الفجوات التنموية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب، وكذلك بين محافظات الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل، والمحافظات الحدودية (الشرقية والغربية والجنوبية).

جدول رقم (١/٦)
التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات

المحافظات	عدد السكان (نسمة)	التوزيع النسبي للسكان (٪)	المساحة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة (٪)	المساحة المأهولة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة المأهولة (٪)
القاهرة	٩,٥٣٩,٦٧٣	١٠,٠٦	٣٠٨٥	٠,٣	١٩٠,٤	٠,٣
الإسكندرية	٥,١٦٣,٧٥٠	٥,٤٥	٢٣٠٠	٠,٢	١٦٧٥,٥	٢,٧
بورسعيد	٧٤٩,٣٧١	٠,٧٩	١٣٤٥	٠,١	١٣٢٠,٧	٢,١
السويس	٧٢٨,١٨٠	٠,٧٧	٩٠٠٣	٠,٩	٩٠٠٢	١٤,٣
دمياط	١,٤٩٦,٧٦٥	١,٥٨	٩١١	٠,١	٦٦٨,٥	١,١
الدقهلية	٦,٤٩٢,٣٨١	٦,٨٥	٣٥٣٩	٠,٤	٣٥٣٨	٥,٦
الشرقية	٧,١٦٣,٨٢٤	٧,٥٦	٤٩١١	٠,٥	٤٧٦٤,٣	٧,٥
القليوبية	٥,٦٢٧,٤٢٠	٥,٩٤	١١٢٥	٠,١	١٠٧٢,٧	١,٧
كفر الشيخ	٣,٣٦٢,١٨٥	٣,٥٥	٣٤٦٧	٠,٣	٣٤٦٦,٧	٥,٥
الغربية	٤,٩٩٩,٦٣٣	٥,٢٧	١٩٤٣	٠,٢	١٩٤٢,٣	٣,١
المنوفية	٤,٣٠١,٦٠١	٤,٥٤	٢٤٩٩	٠,٢	٢٤٣٥	٣,٩
البحيرة	٦,١٧١,٦١٣	٦,٥١	٩٨٢٦	١	٧٠٩٣,٨	١١,٢
الإسماعيلية	١,٣٠٣,٩٩٣	١,٣٨	٥٠٦٧	٠,٥	٥٠٦٦	٨
الجيزة	٨,٦٣٢,٠٢١	٩,١١	١٣١٨٤	١,٣	١١٩١	١,٩
بنى سويف	٣,١٥٤,١٠٠	٣,٣٣	١٠٩٥٤	١,١	١٣٦٩,٤	٢,٢
الفيوم	٣,٥٩٦,٩٥٤	٣,٧٩	٦٠٦٨	٠,٦	١٨٥٦	٢,٩
المنيا	٥,٤٩٧,٠٩٥	٥,٨	٣٢٢٧٩	٣,٢	٢٤١١,٦	٣,٨
أسيوط	٤,٣٨٣,٢٨٩	٤,٦٢	٢٥٩٢٦	٢,٦	١٥٧٤	٢,٥
سوهاج	٤,٩٦٧,٤٠٩	٥,٢٤	١١٠٢٢	١,١	١٥٩٤	٢,٥
قنا	٣,١٦٤,٢٨١	٣,٣٤	١٠٧٩٨	١,١	١٧٤٠,٦	٢,٨
أسوان	١,٤٧٣,٩٧٥	١,٥٥	٦٢٧٢٦	٦,٢	١٠٤	٠,٢
الأقصر	١,٢٥٠,٢٠٩	١,٣٢	٢٤١٠	٠,٢	٢٢٦,٧	٠,٤
البحر الأحمر	٣٥٩,٨٨٨	٠,٣٨	١١٩٠٩٩	١١,٨	٧١	٠,١
الوادى الجديد	٢٤١,٢٤٧	٠,٢٥	٤٤٠٠٩٨	٤٣,٦	١٠٨٢,٢	١,٧
مطروح	٤٢٥,٦٢٤	٠,٤٥	١٦٦٥٦٣	١٦,٥	٣٩٢١	٦,٢
شمال سيناء	٤٥٠,٣٢٨	٠,٤٨	٢٨٩٩٢	٢,٩	٢١٠٠,٨	٣,٣
جنوب سيناء	١٠٢,٠١٨	٠,١١	٣١٢٧٢	٣,١	١٦٧٩	٢,٧
إجمالي الجمهورية	**٩٤,٧٩٨,٨٢٧**	**١٠٠**	**١٠١٠٤١٢**	**١٠٠**	**٦٣١٥٧**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وكذلك شبه جزيرة سيناء بمساحة إجمالية (٦٠ ألف كم٢) تُعادل ٦٪ من إجمالي مساحة مصر، وتُعاني من فراغ سكاني (نصف مليون نسمة)، كما يشمل الإقليم محافظات القناة، وهي ذات طبيعة خاصة لارتباطها بالمجرى الملاحي (قناة السويس)، ثم محافظة الشرقية، وهي محافظة كثيفة السكان تأتي في المرتبة الثانية بعد محافظة القاهرة (٧,٢ مليون نسمة)، وذات قاعدة زراعية في الأساس، وإن كان بها بعض الامتدادات الصحراوية.

أما محافظات إقليم جنوب مصر، فتضم محافظة البحر الأحمر، وهي محافظة شريطية تمتد علي طول البحر الأحمر بمسافة ألف كيلو متر، ويضم ظهيرها محافظات الصعيد من المنيا وحتي أسوان والحدود المصرية / السودانية.

المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي

إن استعراض الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي لا يقل أهمية عن استعراضها على المستوى المحلي، وذلك لبيان الفجوات والتباينات بين الأقاليم الاقتصادية لإتاحة الفرصة للحكومة لتوجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتحقيق تنمية في المناطق والأقاليم الأكثر احتياجاً. ويوضّح الجدول رقم (٢/٦) كل من معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة الفقر، والسكان، على مستوى الأقاليم.

جدول رقم (٢/٦)
مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية

الإقليم	نسبة الأمية (جملة) (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٦)	معدل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠١٦)	نسبة الفقر (٪) (٢٠١٥)*	نسبة السكان ٢٠١٧ (٪)
القاهرة الكبرى	١٦,٥	١٣,٧	١٩,٧	٢٤,٨
الإسكندرية	٢٠,١	١٢,١	١٧,٧	١٢,٥
الدلتا	١٧,٧	١٠,٦	١٧	٢١,٧
قناة السويس	١٣,٣	١٥,٤	١٥,٥	١٠,٨
شمال الصعيد	٢٩,٢	٩,٩	٤٥,٢	١٢,٩
وسط الصعيد	١٧,٨	١٠,٥	٦٦	٥,٢
جنوب الصعيد	٢٠,١	١٥,٥٤	٥٣,٤	١٢,١
المتوسط العام/ الإجمالي	**١٩,٢**	**١٢,٥**	**٣٣,٥**	١٠٠

(*) لا تتضمن نسبة الفقر النسب الخاصة بالمحافظات الحدودية المتمثلة في شمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادي الجديد، والبحر الأحمر.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وكما هو موضّح بالجدول، فقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٢٩,٢٪ يليه إقليم جنوب الصعيد (٢٠,١٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم الدلتا (١٣,٣٪). أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم جنوب الصعيد (١٥,٥٪)، يليه إقليم قناة السويس بنسبة ١٥,٤٪. بينما بلغت أدنى معدلات (٩,٩٪) في إقليم شمال الصعيد. وبلغت معدلات الفقر أعلى معدلاتها في إقليم وسط الصعيد لتصل إلى ٦٦٪، يليه جنوب الصعيد (٥٣,٤٪) ثم إقليم شمال الصعيد (٤٥,٢٪). أما نسبة السكان؛ فحظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة سكان وصلت إلى ٢٤,٨٪، يليه كل من إقليم الدلتا ثم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ و١٢,٩٪ على التوالي، بينما تقطن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد بنسبة ٥,٢٪.

وتوضّح المؤشرات الإقليمية التفاوتات بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ولذا، تعمل الحكومة في خطتها للعام المالي ٢٠١٩/١٨ على سد الفجوات بين الأقاليم المختلفة، وذلك عن طريق توجيه عناية خاصة لأقاليم الصعيد التي تحظى بأعلى معدلات للفقر والبطالة والأمية، وذلك من خلال المعادلة التمويلية في توجيه الاستثمارات التي تعتمد على مؤشرات البطالة، والأمية، والفقر، والسكان.

وإزاء التفاوتات سالفة الذكر، فإنه يُعاد النظر حالياً في التقسيم الراهن للمحافظات والأقاليم بهدف إيجاد تقسيم جديد يحقق الاتساق والتناغم المطلوب بين الأقاليم، ويراعي التوزيع المتكافئ – قدر الإمكان – بين الأقاليم، وبين المحافظات الواقعة في كلٍ منها، مثل إعطاء منفذ بحري لمحافظات الصعيد لتطل علي البحر الأحمر بما يسمح بانسياب حركة التجارة والنقل والتنويع للنشاطات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، تتبنّى الدولة خططاً تنموية تستهدف إحداث طفرة في أقاليم ومناطق بعينها لم تنل فيما مضى القدر المناسب من الاهتمام، رغم ما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيات تنموية. ونذكر– على وجه الخصوص – شبه جزيرة سيناء ومحافظات الصعيد. وفيما يلي إشارة مختصرة للمستهدفات الإنمائية التي تتبناها خطة التنمية متوسطة المدى في شبه جزيرة سيناء وصعيد مصر.

١/٣/٦ المشروعات الإنمائية بشبه جزيرة سيناء

نظراً للأهمية القصوى التي تحتلها شبة جزيرة سيناء، فقد خصص لها استثمارات تبلغ ٢٧٥ مليار جنيه حتي عام ٢٠٢٢، منها ١٧٥ مليار جنيه يتم توفير مصادر تمويلها من الدول العربية من خلال المؤسسات والصناديق العربية.

وتتمثل أهم المشروعات الإنمائية بشبه جزيرة سيناء في الآتي:

١. المزارع السمكية علي مساحة (١٥٥٩٠) فداناً بالمشروع القومي لقناة السويس.

٢. إنشاء البحيرة الطبيعية بمنطقة القناة بمساحة (١٠) آلاف متر مربع.

٣. المنطقة الصناعية ببورسعيد (٢٦٣ مليون متر مربع)، منها (٢٠) مليون م^{٢} قيد التنفيذ.

٤. إنشاء عشر طرق بإجمالي (١٣٣٩) كم، بتكلفة (٢٦,٦) مليار جنيه [تم الانتهاء من طريقين بأطوال (٤٠) كم] .

٥. إنشاء (٨١) ألف وحدة سكنية، و(٢٤٢١) بيتاً بدوياً، بتكلفة (٢٤,٣) مليار جنيه [تم الانتهاء من تنفيذ (٨٠٧٢) وحدة].

٦. إقامة (١٢٠٠) وحدة سكنية بالمساعيد بالعريش، و(٦) آلاف وحدة بجنوب سيناء.

٧. إنشاء (٣٢) ألف وحدة سكنية بمدينة الإسماعيلية الجديدة [تم نهو المرحلة الأولى بإنشاء (١٢) ألف وحدة بمنشآتها الخدمية، وجارى تنفيذ نحو (٥٠٠٠) وحدة إسكان اجتماعي، (٤٨٨٩) إسكان متميّز].

٨. إنشاء (١٠) آلاف وحدة سكنية، و(٤٠٠) بيت بدوي بمدينة رفح الجديدة.

٩. إنشاء (٢٦) تجمّعاً تنموياً بمحافظتي شمال وجنوب سيناء، منها (١٨) تجمّعاً سكنياً وزراعياً، (٨) تجّمعات لقرى الصيادين بالبردويل.

١٠. تنفيذ (١٥) مستشفى ووحدة صحية بتكلفة (١,٢) مليار جنيه [تم الانتهاء من تنفيذ تسعة مستشفيات].

١١. تنفيذ وتطوير (٥٣) مدرسة وجامعة ومعهداً وإدارة تعليمية، بتكلفة مالية (٥,٥) مليار جنيه [تم تنفيذ (٤٥) مشروعاً منها]، وجارى تنفيذ المدارس المصرية اليابانية بالطور والإسماعيلية الجديدة.

١٢. البدء في تنفيذ مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز في طور سيناء بواقع ست كليات بمدينة الطور، وثلاث كليات بمدينة رأس سدر، وكليتين بمدينة شرم الشيخ.

١٣. تنفيذ خمسة مشروعات في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي بتكلفة (٢٦,١) مليار جنيه [تم نهو روافع شبكات الري لمساحة (١٣٦٨٠) فداناً ببئر العبد، ونهو محطة معالجة مياه وصرف بحر البقر، ومياه مصرف المحسمة].

١٤. تنفيذ (٥٤) مشروعاً إمداد مياه بتكلفة (٣١) مليار جنيه [تم نهو (٢٣) مشروعاً، منها محطة تحلية مياه البحر بسهل القاع بمدينة الطور بطاقة (٣٠) ألف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية مياه البحر بطابا بطاقة (١٥٠٠) م^{٣}/يوم، ومحطة رأس غارب بطاقة (١٥٠٠) م^{٣}/يوم، (٢٧) بئراً بمدينتي رفح والشيخ زويد، وجارى تنفيذ محطة ترشيح وتنقية المياه بالإسماعيلية الجديدة بطاقة (١٤٠) ألف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية مياه البحر بالعريش بطاقة (١٠) آلاف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية المياه بشرق بورسعيد بطاقة (١٥٠) ألف م^{٢}/يوم قابلة للتوسّع إلي (٢٥٠) ألف م^{٣}/يوم وتعزيز شبكة مياه الشرب بالعريش.

١٥. تطوير ورفع كفاءة مطار العريش ومطار شرم الشيخ.

١٦. إنشاء مرسى للصيادين برمانه.

١٧. إنشاء وتطوير سبعة طرق بأطوال (٤٣٦) كم، وتطوير المنطقة الصناعية وسط سيناء لصناعات الرخام والزجاج.

١٨. استكمال تنفيذ مشروع استصلاح (٤٠٠) ألف فدان بشمال سيناء، وطرح الأراضي علي الشباب وصغار المزارعين وشركات الاستثمار:

- سهل الطينة وجنوب القنطرة (١٢٥) ألف فدان.
- رابعة وبئر العبد (١٥٦,٥) ألف فدان.
- السر والقوارير (٨٥,٠) ألف فدان.
- المزار والميدان (٣٣,٥) ألف فدان.

١٩. تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكامل بمدينة بئر العبد.

٢٠. استكمال رفع شبكات الكهرباء على الطرق بمدن الطور وأبو رديس ونويبع ودهب وطابا ورفح.

٢١. توسعة وتطوير وإنارة ٨٢٠ كم من الطرق بشمال سيناء [عدد (٨) طريق]، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مطار "المليز" المدني (نسبة التنفيذ إلى الان (٨٩٪).

٢٢. تنفيذ ثلاث مجموعات من الأنفاق (غرب بورسعيد، شمال الإسماعيلية، شمال السويس).

٢٣. تنفيذ (٢٨) مشروعاً في مجال الرياضة والثقافة والتربية بتكلفة (٦) مليار جنيه. [تم الانتهاء من (٧) مشروعات، منها نادي الفيروز بالإسماعيلية الجديدة، والمدينة الشبابية الأولى بشرم الشيخ، والصالة الرياضية المغطاة بالعريش].

٢٤. إنشاء واستكمال تجمّعات عمرانية جديدة:

- مدينة شرق بورسعيد الجديدة (١,١٥ مليون نسمة).
- مدينة الإسماعيلية الجديدة (٢٥٠ ألف نسمة).
- مدينة رفح الجديدة (١٥٠ ألف نسمة).
- مدينة بئر العبد الجديدة (١٥٠ ألف نسمة).
- بالإضافة إلى إنشاء مدينة جديدة بمنطقة رأس الكنيسة في قطاع الطور/ رأس محمد) على مساحة ٢٢٥٠٠ فدان.

٢٥. استكمال تنفيذ ثمانية مشروعات طرق بجنوب سيناء بتكلفة ٥٤٠ مليون جنيه (دهب – الطور – أبو زنيمة – رديس – شرم الشيخ).

٢٦. تطوير المنطقة العشوائية بالرويسات بشرم الشيخ (ترفيق ٦٠٠ قطع أراضي، وإنشاء ٣١ عمارة).

٢٧. استكمال تنفيذ مشروع معالجة مخاطر انهيار هضبة أم السيد بنبق بشرم الشيخ بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.

٢٨. إنشاء واستكمال وتطوير مناطق صناعية، تشمل:

- المنطقة الواقعة على طريق بغداد – الحسنة بوسط سيناء، بمساحة ١٠ آلاف فدان، مخصصة للأنشطة الصناعية.
- المنطقة الصناعية الحرفية بالمساعيد (٣٦٨ فداناً) للورش (رخام، ميكانيكا، حدادة، سمكرة، نجارة، طوب وبلاط، ملابس جاهزة، صناعة غذائية خفيفة).
- المنطقة الصناعية ببئر العبد على مساحة ٢٣٨ فداناً للمشروعات المعدنية والغذائية والكيماوية والخشبية ومواد البناء.
- المنطقة الصناعية بوسط سيناء على مساحة ٣٨٧,٨ فداناً.

- تطوير المنطقة الصناعية، أبو زنيمة بجنوب سيناء (صناعات تعدينية ومواد بناء، وكهربائية، وصناعة سجاد ومشغولات يدوية).
- استكمال تجهيزات وتطوير المشروعات الصغيرة بجنوب سيناء (راس سدر – نبق – عيون موسى – دهب).

وكما سبقت الاشارة، تساهم صناديق التمويل العربية – بجانب بعض المؤسسات الدولية والإقليمية – في توفير المساندة المالية لمشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء، نذكر منها: على سبيل المثال، مساهمة الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار والصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ ٣٤٠ مليون دولار لإنشاء التجمّعات البدوية بشمال سيناء، وكذا مساهمة هذا الأخير بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإقامة ست محطات تحلية مياه البحر، وتوصيل خطوط الكهرباء والمحوّلات إلى ٢٦ تجمعاً بدوياً، وكذا تخصيص نحو ٨٦,١ مليون دينار كويتي كمساهمة في مشروع النفق بشرم الشيخ، و١٧,٥ مليون دينار كويتي كمساهمة في مشروعات الطرق.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية الموجّهة لشبه جزيرة سيناء بخطة عام ٢٠١٩/١٨

وجّهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٢٩٨٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨ لتنمية محافظتي شمال وجنوب سيناء تُشكل نسبة ٣٪ من جملة الاستثمارات الحكومية الموزعة، وموّلت الخزانة العامة نسبة ٨٦٪ منها وبقيمة بلغت ٢٥٥٣ مليون جنيه محققةً ارتفاعاً بنسبة ٣٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (٢/٦)].

شكل رقم (٢/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة الموجّهة لشمال وجنوب سيناء

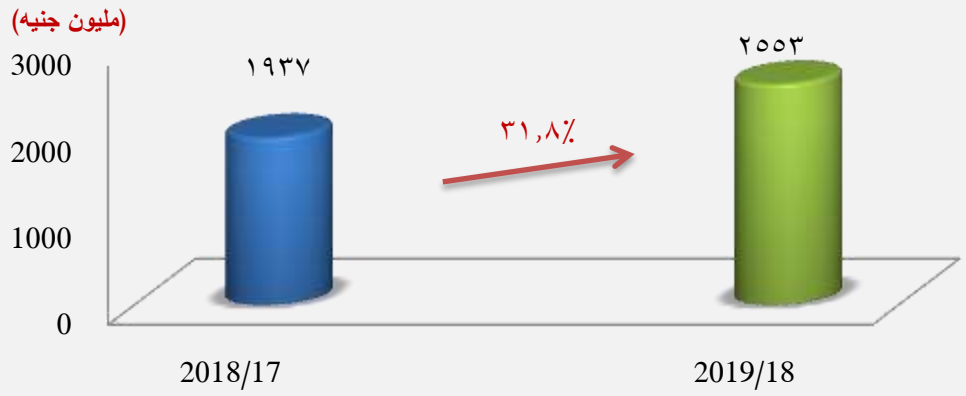

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية التي وجهتها الخطة لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ١٦١٩ مليون جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نسبة ٩٥٪ (١٥٣١ مليون جنيه). وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في المحافظة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٣/٦)]:

- مشروعات المياه: إحلال وتجديد محطة تحلية وسط سيناء، وشبكة مياه العريش، ومحطة تحلية مياه العريش (٣)، وبدء تنفيذ مشروع لإمداد مدينة رفح الجديدة بالمياه، ومحطة تحلية الشيخ زويد (طاقة ٥ آلاف م^{٣}/يوم).
- مشروعات التعليم: استكمال إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، والبدء في إنشاء مبنى للإسكان الطلابي بجامعة العريش.
- الزراعة والري: إنشاء واستكمال أعمال الحراسة والتشغيل التجريبي لشبكة الري العامة للمأخذ من (١ إلى ٢٥) زمام ١٤٢ ألف فدان، واستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرات تخزين وتعلية سدود (وادي الأزارق، الجرافي)، واستكمال تطوير محطة طلمبات صرف تل الحير وتأهيل مصرف جلبانة وإنشاء شبكة صرف مُغطى بجنوب القنطرة ومبنى معدات مركز الطواريء.
- النقل والتخزين: إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى شمال سيناء، ورصف طرق بالعريش وبئر العبد، وإزدواج طريق العريش/ بدر بطول ٢٠ كم، ورصف طرق بمناطق الحسنة ونخل.
- الأنشطة العقارية: بدء إنشاء مدينة رفح الجديدة، ونهو إنشاء ٩٣٦ وحدة إسكان إجتماعي، واستكمال إنشاء منازل بدوية وخدماتها برمانة والحسنة ونخل وبئر العبد.

شكل رقم (٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

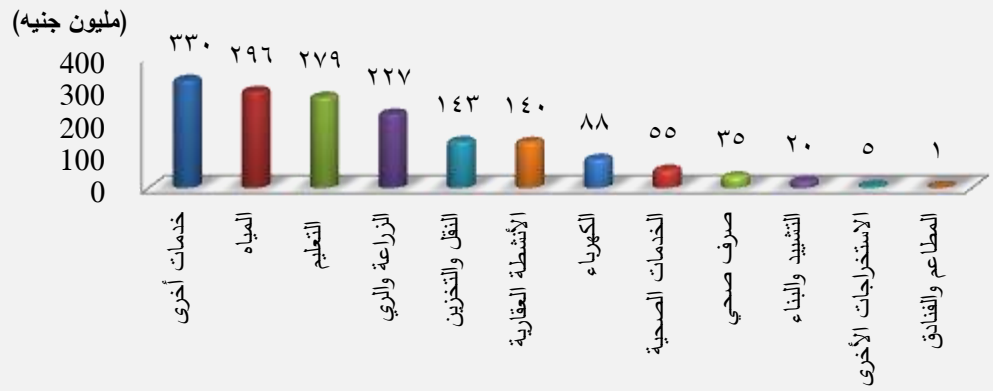

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية التي وجّهتها الخطة لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ١٣٦٣ مليون جنيه تمول الخزانة العامة منها نسبة ٧٥٪ (١٠٢٢ مليون جنيه). وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في المحافظة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٤/٦)]:

- مشروعات النقل: استكمال إنشاء ورصف طريق الجدى بطول ٨٠ كم، وتطوير ورفع كفاءة الطريق من كمين سعال / سانت كاترين (٧٥ كم /اتجاهين)، ورصف طرق مركز ومدينة شرم الشيخ، وطريق النفق / طابا، ورفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نويبع (٧٥كم / اتجاهين).
- مشروعات المياه: بدء إنشاء محطة تحلية بمدينة رأس سدر (طاقة ١٠ آلاف م^{٣}/ يوم)، ومحطة تحلية مدينة الطور (طاقة ١٠ آلاف م^{٣}/ يوم)، وأربعة خزانات تكديس برأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس والطور، ومحطة تحلية نبق (طاقة ٦ آلاف م^{٣}/ يوم)، ومحطة تحلية شرم الشيخ (طاقة ٦٠ ألف م^{٣}/ يوم)، ومحطة تحلية أبو رديس وسانت كاترين (طاقة ٣٠ ألف م^{٣}/ يوم).
- مشروعات الزراعة والري: استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول، وتربية وإنتاج تقاوى بنجر السكر تحت الظروف المصرية.
- التعليم: استكمال إنشاء جامعة الملك سلمان، وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، وإعادة تأهيل المدارس القائمة (التعليم العام).
- الأنشطة العقارية: استكمال إنشاء وحدات الإسكان الاجتماعي (١٢٠٠ وحدة سكنية)، ومنازل بدوية بشرم الشيخ ونويبع وتوابعهما.

شكل رقم (٤/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

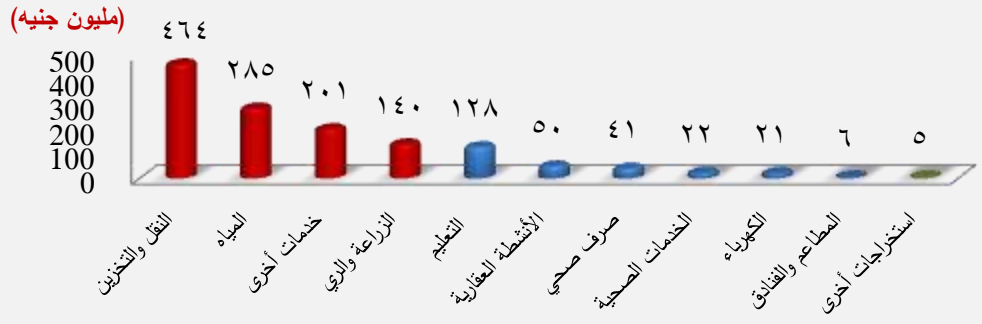

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٢/٣/٦ أقاليم الصعيد

تولي الحكومة خلال الفترة الحالية أهميةً كبيرةً لتنمية مُحافظات الصعيد لإحداث تنمية حقيقية ملموسة وسريعة يشعر بها المواطنون، وتنعكس على تحسين جودة حياتهم وتوفر لهم فرص العيش اللائق والكريم. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة بدء تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بمحافظتي قنا وسوهاج في إطار المشروعات المقرر تمويلها من البنك الدولي، وتتضمن الخطة المُستهدف تنفيذها في **محافظة سوهاج** خلال العام الأول عدد من المشروعات في ثمانية قطاعات فرعية بتكلفة إجمالية قدرها ١,١٢ مليار جنيه، تشمل ما يلي:

- مشروعات الصرف الصحي (١٤ مشروعاً) بتكلفة قدرها ٤٦٥ مليون جنيه يستفيد منها ثلاثة مراكز و١٢ قرية بالمحافظة.
- مشروعات تطوير المناطق الصناعية والدعم الفني للتجمّعات الصناعية (١٠ مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ٣٤٨ مليون جنيه، ويستفيد منها أربعة مراكز بالمحافظة.
- مشروعات الطرق ذات الأولوية الملحة (ستة مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١١١ مليون جنيه ويستفيد منها ستة مراكز بالمحافظة.
- مشروعات دعم الاحتياجات المحلية (ثلاثة مشاريع) بقيمة قدرها ٧٩ مليون جنيه.
- مشروعات تغطية الترع (أربعة مشاريع) في المناطق الحيوية بقيمة قدرها ٥٩,٢ مليون جنيه ويستفيد منها ٣ مراكز بالمحافظة.
- مشروعات تنمية المناطق الأثرية (ثلاثة مشاريع) بقيمة قدرها ٣١ مليون جنيه.
- مشروعات توصيل مياه الشرب (مشروعان) للمناطق المحرومة خُصّص لها قيمة قدرها نحو ٢٢ مليون جنيه.
- مشروعات الخدمات الطبية والبيطرية (مشروعان) بتكلفة قدرها ٥,٣ مليون جنيه.
- مشروعات التطوير المؤسسي وبناء القدرات بقيمة قدرها ١٦ مليون جنيه.

وكذلك تتضّمن الخطة المستهدف تنفيذها **بمحافظة سوهاج** خلال العام الأول عدداً من المشروعات تتجمع في خمسة قطاعات فرعية بتكلفة إجمالية قدرها ٩٣٠ مليون جنيه، على النحو التالي:

- مشروعات الصرف الصحي (٥ مشاريع) على أعلى قيمة بتكلفة قدرها ٦٣٣ مليون جنيه يستفيد منها ٥ مراكز و١٢ قرية بالمحافظة.
- مشروعات توصيل مياه الشرب للمناطق المحرومة (ثمانية مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١٤٤ مليون جنيه، ويستفيد منها ستة مراكز وتسع قرى بالمحافظة.

- مشروعات الدعم الفني للمحافظة (سبعة مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٧ مليون جنيه.
- مشروعات تطوير المناطق الصناعية والدعم الفني للتجمعات الصناعية (ثمانية مشاريع) بقيمة قدرها ٩٩ مليون جنيه.
- مشروعات تطوير البنية التكنولوجية (ثلاثة مشاريع) بالمحافظة بقيمة قدرها ١٨ مليون جنيه.
- مشروعات التطوير المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٦ مليون جنيه.

وفي ذات السياق، تستهدف الخطة بدء تنفيذ **مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية**، والذي يقوم على رؤية مفادها تنمية إقليم متكامل بصعيد مصر على مساحة ٩ آلاف كم^{٢}، اعتماداً على مبدأ الاقتصاد الأخضر، بحيث يولد المواطن وينشأ ويعيش متمتعاً بالعيش الكريم والعمل في بيئة صحية مستدامة خلال مراحل تنمية المشروع وما بعدها، على أن تكون منظومة التنمية المطروحة نموذجاً يمكن تكراره لتنمية أقاليم أخرى في مصر [اطار رقم (١/٦)].

إطار رقم (١/٦)
الملامح الأساسية لمشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية

- **القطاعات الرئيسية للتنمية**: التعدين والصناعات التعدينية، الزراعة والصناعات الزراعية، السياحة.
- **الاستثمارات المستهدفة**: ١٨,٥ مليار دولار.
- **عدد فرص العمل المباشرة**: ٣٦٥ ألف فرصة عمل (منها ٩٣ ألف في المرحلة الأولى).
- **الطاقة الاستيعابية للسكان**: ٢,١ مليون نسمة (٢٠٤٥).
- **المحافظات المستفيدة**: يتمركز غالبية سكان المنطقة بمحافظة قنا.
- **الإطار المؤسسي**: تم إنشاء هيئة تنمية المثلث الذهبي طبقاً لقانون ٢٠٠٢/٨٣ وتعديلاته ٢٠١٥/٢٧.
- **مستهدفات المشروع في المرحلة الأولى (١-٥ سنوات):**

- المنطقة الصناعية/ اللوجستية الجديدة (سفاجا): إنشاء مجمع للفوسفات، و٦ مصانع جرانيت، وربط المنطقة بخط السكة الحديد.
- التجمع السياحي (قنا): إنشاء فندقين ثلاثة نجوم جديدة، وترميم مبنيين وتحويلهما لفنادق، وترميم مزارات سياحية بمدن قنا وقفط وقوص.
- التجمع الزراعي الجديد (قنا): استصلاح ١٦ ألف فدان زراعي (مزارع كبيرة وصغيرة)، ومنطقة لصناعات القيمة المضافة الزراعية، ومنطقة مدنية مجهزة بجميع الخدمات لاستيعاب العاملين.
- عاصمة المثلث الذهبي: إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والداخلية، وإنشاء المقر الرئيسي لهيئة تنمية المثلث الذهبي، ونهو ٣٠٪ من إنشاءات المدينة.

وكذلك يتضّمن المشروع إقامة شبكة الطرق اللازمة والموانئ البحرية اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي، ومن أهمها:

- استكمال ازدواج طريق قنا/سفاجا، ومدة تنفيذه المتوقعة حوالي ٣ سنوات.
- ازدواج طريق ساحل البحر الأحمر في المسافة من القصير حتى مرسى علم.
- تطوير ميناء سفاجا البحري بأرصفة متعدّدة (حاويات، بضائع عامة، وغيرها) بطول ٥ كيلو متر على طول الساحل، وبطاقة إجمالية ٤٠ مليون طن بعد اكتمال كل مراحل المشروع.
- إنشاء ميناء أبو طرطور بمحطة صب جاف ومحطة صب سائل ورصيف متعدّد الأغراض بطول ٣٠٠ متر بإجمالي تكلفة ١٣٥ مليون دولار.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية الموجّهة للصعيد بخطة عام ٢٠١٩/١٨

وجّهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٢٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ لتنمية محافظات الصعيد وبارتفاع بلغ حوالي ٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، ومولت الخزانة العامة نسبة ٧٢,٣٪ من هذه الاستثمارات بقيمة بلغت حوالي ١٨,٥ مليار جنيه تُشكل نسبة ٣١٪ من جملة استثمارات الخزانة العامة الموزعة [شكل رقم (٥/٦)].

شكل رقم (٥/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد

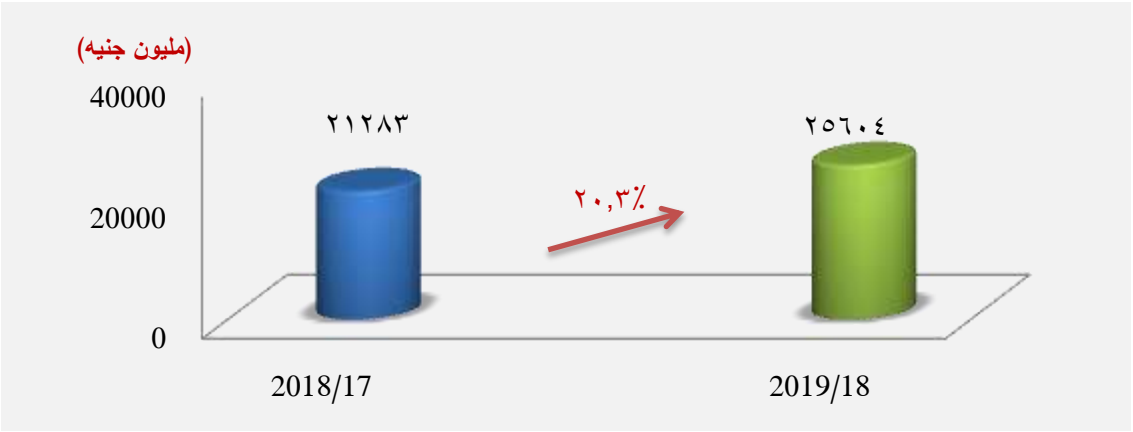

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وجهت الخطة لإقليم جنوب الصعيد (أسوان، سوهاج، قنا، البحر الأحمر، الأقصر) النسبة الأكبر (٥١٪) من الاستثمارات الحكومية الموجهة لمحافظات الصعيد عام ٢٠١٩/١٨ وبقيمة بلغت ١٣ مليار جنيه، يليه إقليم شمال الصعيد (بني سويف، المنيا، الفيوم) بنسبة ٢٦٪، في حين شكلت

الاستثمارات الحكومية الممولة لإقليم وسط الصعيد (أسيوط، الوادي الجديد) النسبة المتبقية (٢٣٪) [شكل رقم (٦/٦)].

شكل رقم (٦/٦)
الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠١٩/١٨

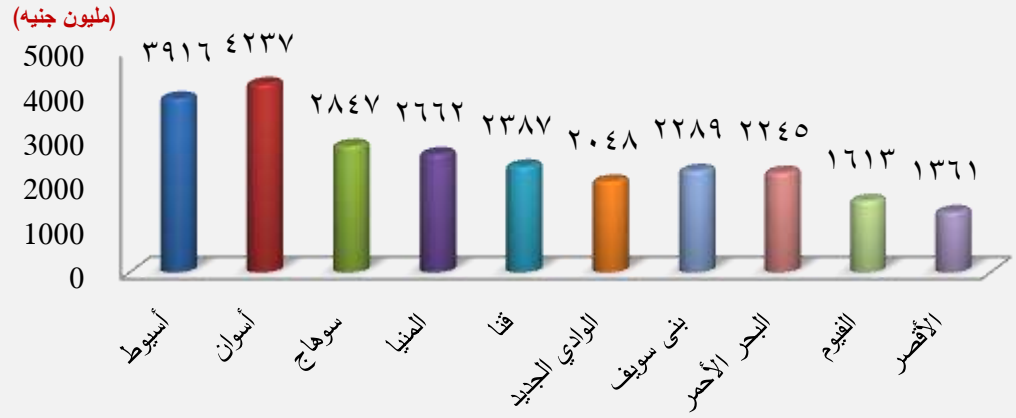

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠١٩/١٨

استحوذت محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجهة لإقليم جنوب الصعيد (٣٢٪) وبقيمة بلغت ٤،٢٤ مليار جنيه وبارتفاع قدره ٧١٪ مُقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، يليها محافظة سوهاج بنسبة ٢٢٪ وبارتفاع قدره ٤،٤٪، وفي المركز الثالث تأتي محافظة قنا بنسبة ١٨٪ وبارتفاع قدره ٧٪. وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨:

(١): مُحافظة أسوان [شكل رقم (٧/٦)]:

- **مشروعات الصرف الصحي:** إحلال وتجديد محطة معالجة بلانة، وإحلال وتجديد محطة معالجة الحاجر (مدينة إدفو)، وبدء تنفيذ مشروعات صرف صحي بنبان بحرى وقبلي، والرقبة، وأبو الريش قبلي، والعتمور قبلى.
- **مشروعات التعليم:** إنشاء وتجديد وإحلال وتجديد مدارس تعليم أساسي، واستكمال مرافق جامعة أسوان، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفنى القائمة.
- **النقل والتخزين:** استكمال كوبري كلابشة وكوبري دراو على النيل.

شكل رقم (٧/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان

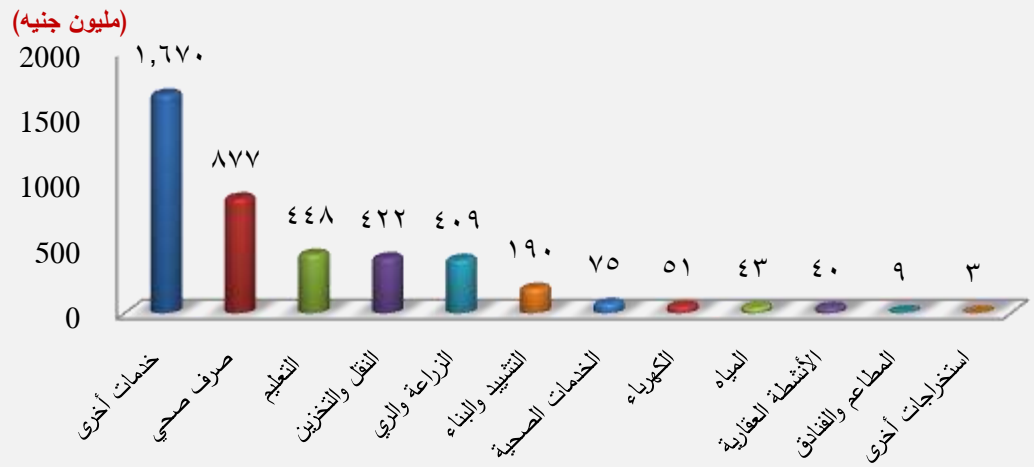

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢): مُحافظة سوهاج [شكل رقم (٨/٦)]:

- **مشروعات التعليم:** إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وإعادة تأهيل المدارس القائمة، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفنى القائمة.
- **الخدمات الصحية:** اسكمال مُستشفيات سوهاج التعليمي، والمنشأة المركزي، وطما المركزي، وساقلتة المركزي بسوهاج، وجهينة المركزي، وسوهاج العام الجديدة.

شكل رقم (٨/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٣): مُحافظة قنا [شكل رقم (٩/٦)]:

- **مشروعات التعليم:** إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وإعادة تأهيل المدارس القائمة، واستكمال مرافق جامعة قنا، وكلية العلاج الطبيعي وكلية طب الأسنان بجامعة جنوب الوادي.
- **الخدمات الصحية:** استكمال إنشاء المستشفى الجامعي بجامعة جنوب الوادي، ومستشفى نجع حمادي المركزي، ومستشفى قفط المركزي.

شكل رقم (٩/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٤): مُحافظة البحر الأحمر [شكل رقم (١٠/٦)]:

- **مشروعات النقل:** استكمال ازدواج طريق سفاجا / القصير / مرسى علم٢١٣ كم، ورصف طرق بالغردقة وسفاجا وحلايب ومرسى علم.
- **مشروعات المياه:** استكمال محطة تحلية الغردقة (طاقة ٥٥ ألف م^{٣}/ يوم)، وبدء إنشاء محطة تحلية الزعفرانة (طاقة ٤٠ ألف م^{٣} / يوم)، ومحطة تحلية رأس غارب (طاقة ١٥ ألف م^{٣} / يوم)، ومحطة تحلية مياه البحر بسفاجا (طاقة ٦ / ١٠ آلاف م^{٣} / يوم).

شكل رقم (١٠/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر

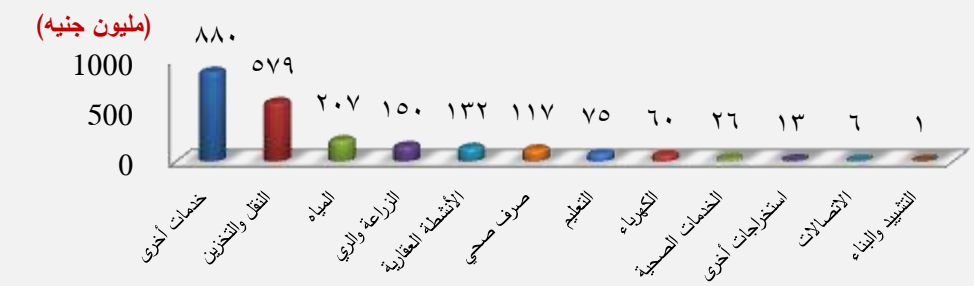

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٥): مُحافظة الأقصر [شكل رقم (١١/٦)]:

- **مشروعات التعليم:** إحلال وتجديد وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة.
- **الخدمات الصحية:** استكمال مستشفى إسنا المركزي الجديد، ومستشفى العديسات المركزي، ومستشفى البياضية، ومستشفى الأقصر الدولي.

شكل رقم (١١/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر

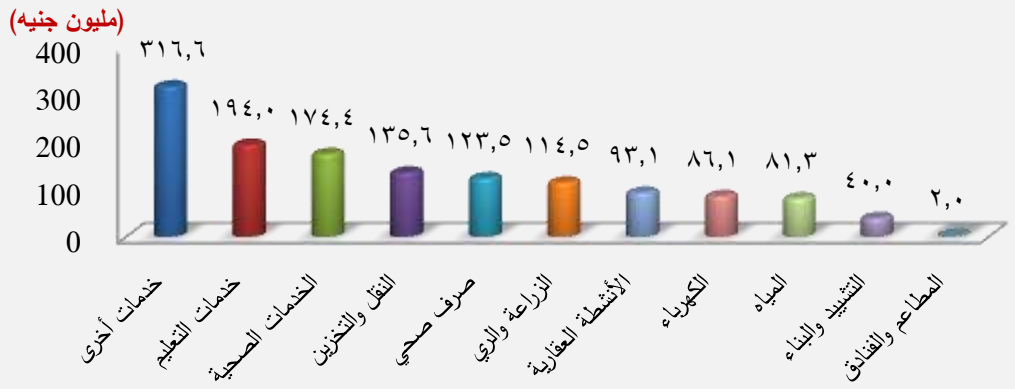

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم شمال الصعيد

استحوذت محافظة المنيا على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجهة لإقليم شمال الصعيد (٤١٪) وبقيمة بلغت ٢,٦٦ مليار جنيه، تليها محافظة بني سويف بنسبة ٣٥٪ وبزيادة قدرها ٢٥٪، وفي المركز الثالث تأتي محافظة الفيوم بنسبة ٢٥٪ وبارتفاع قدره ٦٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨:

(١): مُحافظة المنيا [شكل رقم (١٢/٦)]:

- **الأنشطة العقارية:** استكمال مشروع الإسكان الاجتماعي (١٩٨٦ وحدة سكنية).
- **الخدمات الصحية:** استكمال تطوير المستشفيات الجامعية بجامعة المنيا، وإحلال وتجديد مدارس تعليم أساسي.

شكل رقم (١٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا

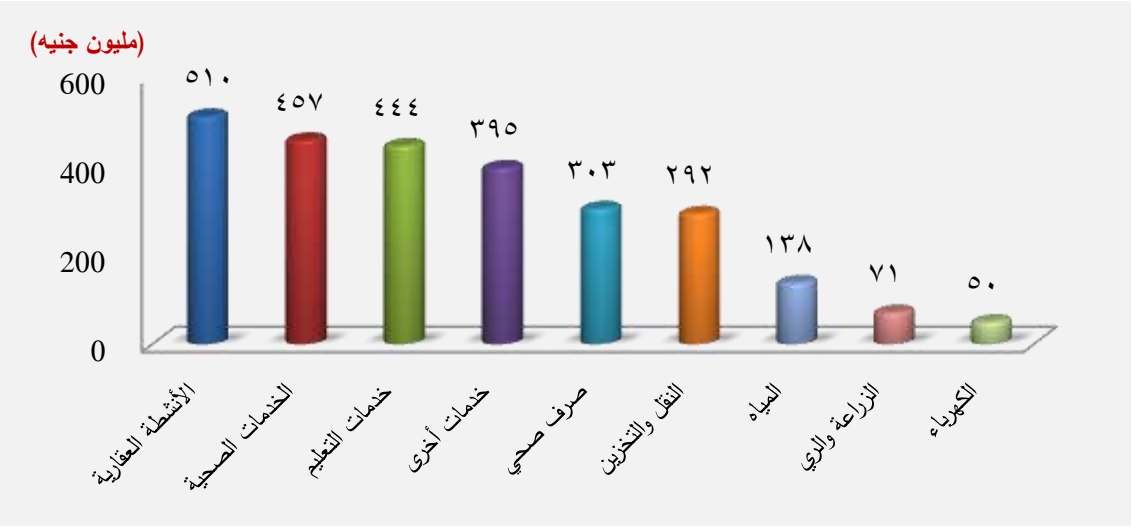

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(٢): مُحافظة بني سويف [شكل رقم (١٣/٦)]:

- **خدمات التعليم:** إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة، واستكمال مباني إدارة جامعة بني سويف.
- **خدمات أخرى:** بدء تطوير مناطق وأسواق عشوائية بمحافظة بني سويف.

شكل رقم (١٣/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف

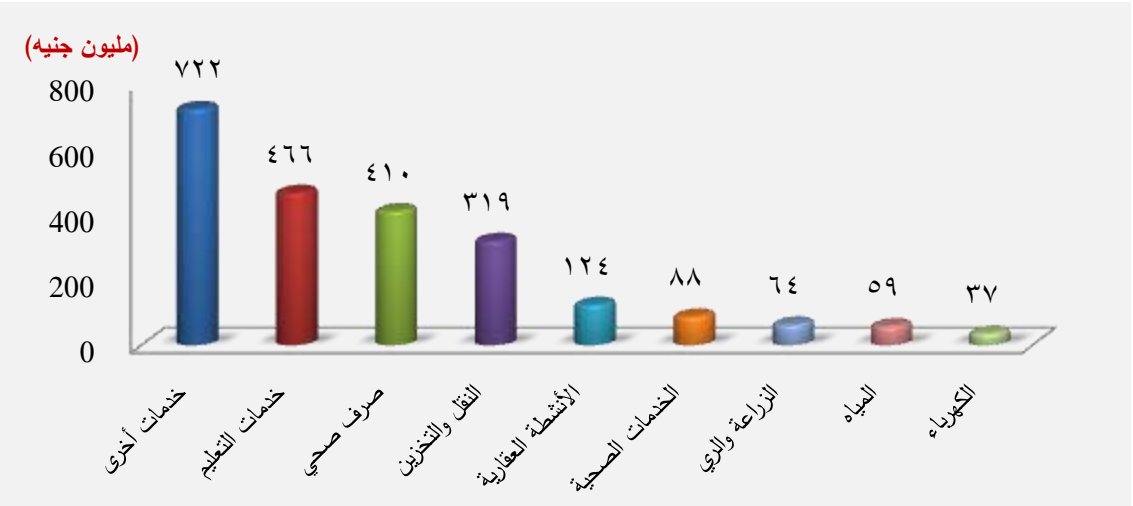

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(٣): مُحافظة الفيوم [شكل رقم (١٤/٦)]:

- **خدمات التعليم:** إحلال وتجديد وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة، استكمال كلية الزراعة بجامعة الفيوم.
- **النقل:** استكمال وصلة جنوب الفيوم / طريق الواحات ١٢٥ كم، وأعمال رصف طرق مركز ومدينة الفيوم، ورصف طرق مركز ومدينة يوسف الصديق.
- **خدمات أخرى:** تطوير مناطق وأسواق عشوائية بمحافظة الفيوم.

شكل رقم (١٤/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم

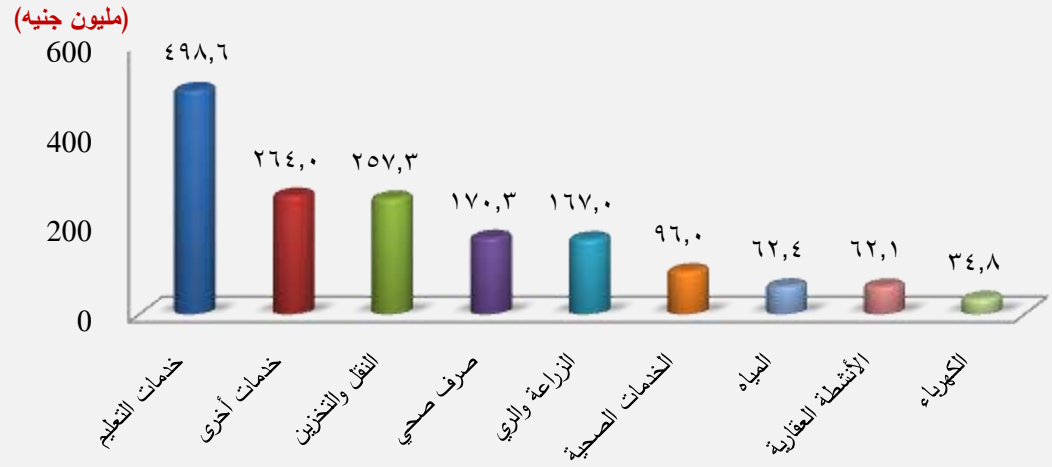

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثالثاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

استحوذت محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجهة لإقليم وسط الصعيد (٦٦٪) وبقيمة بلغت ٣,٩ مليار جنيه وبارتفاع قدره ٤٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، يليها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٤٪ وبارتفاع قدره ٤,٤٪. وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨:

(١): مُحافظة أسيوط [شكل رقم (١٥/٦)]:

- **صرف صحي:** بدء إنشاء محطة معالجة صرف صحي بقرى عرب المدابغ (طاقة ٦٠ ألف م^{٣}/ يوم)، وإحلال وتجديد محطة معالجة أسيوط القديمة (عرب المدابغ ١)، وإحلال وتجديد محطة معالجة أسيوط القديمة (عرب المدابغ ٢).

- **خدمات أخرى**: تطوير مناطق وأسواق عشوائية بمحافظة أسيوط، واستكمال خدمات تطوير الأمن والأطفاء والمرور بالمحافظة.

شكل رقم (١٥/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط

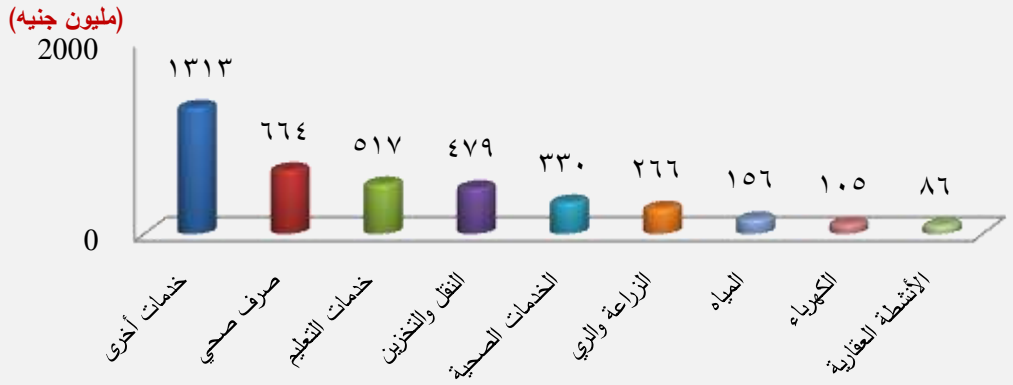

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢): مُحافظة الوادي الجديد [شكل رقم (١٦/٦)]:

- **التشييد والبناء**: إنشاء ورصف محور يربط الفرافرة / ديروط / أسيوط بطول ٢٨٥ كم، وإنشاء ورصف محور يربط تنيده بالداخلة / منفلوط بأسيوط بطول ٢٤٠ كم.
- **النقل**: استكمال طريق يربط أسيوط / القاهرة / عبر هضبة أسيوط، وإنشاء طريق يربط مدينه بني مزار بالمنيا بمدينه الباويطي بالواحات البحرية.

شكل رقم (١٦/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد

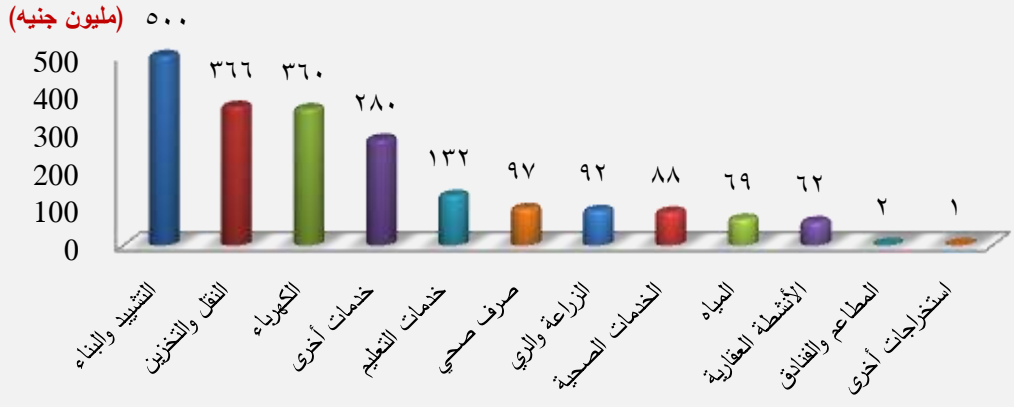

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٤/٦ التنمية المحلية

المحاور الرئيسية لخطة التنمية المحلية ٢٠١٩/١٨

المحور الأول: تشجيع الاستثمار ومواجهة البطالة والحد من الفقر:

تشجيع الاستثمار

- تفعيل وتنشيط دور المحافظات والمحليات على المستويات المختلفة في نشر ثقافة العمل الحرّ وتحسين مناخ الاستثمار من خلال لوائح مبسّطة، وخرائط استثمارية واضحة، وأسعار أراضي مستقرة ومعلنة، وإجراءات سريعة للتراخيص.
- التوسّع في مُجمّعات خدمة المستثمرين، وتنمية مهارات العاملين بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات من خلال برامج تدريبية متخصّصة.
- استمرار تنمية المناطق الصناعية واستكمال أعمال الترفيق بالبنية الأساسية والخدمات.

تشغيل الشباب وتنمية المشروعات الصغيرة

- التوسّع في تكرار تجربة تشغيل الشباب في كل محافظة بإتاحة فرص عمل منتجة ولائقة.
- تفعيل دور مشروع الإقراض الميسر بتمويل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجمعيات الأهلية، ومن خلال صناديق التنمية المحلية وتخصيص خطوط ائتمانية مميّزة في هذه الصناديق للقروض الحرفية والمشروعات متناهية الصغر.
- توسيع قاعدة أنشطة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتي تشرف عليها المحليات، وتفعيل أدائها وذلك لتقوم بدورها المأمول في مساندة المشروعات الصغيرة من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات، فضلاً عن التدريب والدعم الفني وتدقيق جودة المواصفات، وتدعيم دور الاتحاد التعاوني الإنتاجي كمظلة شعبية لهذه التعاونيات الإنتاجية.
- زيادة رعاية المحافظات للمشروعات الصغيرة من خلال توفير مواقع متخصّصة لإقامتها وتيسير إصدار وتجديد تراخيصها وتبسيط إجراءات التعامل معها، فضلاً عن زيادة المُخصّص للقروض الميسّرة لتمويلها، سواء من الموارد الذاتية أو صناديقها.
- استمرار التوسّع في مشروع مراكز معلومات التنمية المحلية بالمحافظات لما يهيئه من مجالات عديدة للتشغيل.

المحور الثاني: تطوير إدارة المجتمعات المحلية

رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي

- تيسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها وميكنتها (الحكومة الإلكترونية محلياً) تحقيقاً للشفافية والمصداقية مع الجماهير وتوفير الخدمات للمواطنين في سهولة ويسر.
- تطوير الإدارة العليا وإعداد قيادات المستقبل من خلال التدريب المستمر أثناء الخدمة للقيادات العاملة، وكذلك إفراز القيادات الواعدة من خلال برامج التأهيل والإعداد قبل الترشيح لشغل مواقعها القيادية.
- زيادة فرص الاستفادة من المعلومات في دعم القرار المحلي، وتفعيل أدوار مراكز معلومات بالمحافظات ودعم اتخاذ القرار بالمحليات، والتحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات المحلية.
- مواصلة إصدار تقارير التنمية البشرية للمحافظات في إطار منظومة تنموية شاملة تُترجم إلى خطة إنمائية متكاملة للمحافظة المعنية تدعيماً لنظام اللامركزية المحلية.
- تشجيع مبادرات المحافظات في تبنّي نماذج متميّزة في العمل والإنجاز التنموي (منها – على سبيل المثال – مبادرات التخصّص الإنتاجي المتميّز في القرى والأحياء والمدن، ومبادرة إصحاح البيئة، ومبادرة محو الأمية، ومبادرة تنظيم الأسرة وغيرها).
- تعزيز التجميع المنسّق بين مختلف الخطط القطاعية والنوعية المنفّذة في المحليات في شكل خطة موحدة للتنمية متعدّدة مصادر التمويل على مستوى كلٍ من الوحدة القروية والحي والمدينة والمركز والمحافظة وفقاً للأولويات الجماهيرية ورؤية مستقبلية واضحة في إطار قانون التخطيط العام، ووضع أهداف قابلة للقياس الكمي لتقدير أثر هذه الخطط على تحسين نوعية حياة المواطنين.

تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية

- تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى كل قرية وحي ومدينة ومركز بالمحافظات تشارك فيها المجالس الشعبية إلى جانب القيادات التنفيذية.
- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام بجانب من التكلفة الاستثمارية للمشروعات المنفّذة وفق الأولويات والاحتياجات الجماهيرية.
- تشجيع منظّمات المجتمع المدني للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالمحليات (كالنظافة وغيرها) تحت إشراف الجهات الرسمية.

- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية، وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية.

المحور الثالث: الحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي

- استكمال اعتماد الأحوزة العمرانية للقري المصرية وإعداد المخططات العمرانية العامة في المحافظات.
- استمرار جهود إزالة التعدّيات على الأراضي الزراعية ومنع ظهور حالات جديدة وحل مشاكل البناء على أراضي المتخلّلات التي لا يوجد لها مصادر ري بعد تخطيطها.
- استكمال جهود تغطية المصارف والقنوات المائية والتي تمر داخل الكتل السكنية والتوسّع في المساحات الخضراء وإنشاء الحدائق والتشجير والارتقاء بمناطق المقابر ونقلها إلى خارج الكتل السكنية.
- نقل الأنشطة الملوّثة للبيئة خارج الكتلة السكنية والحد من تلوث الهواء، وخاصة من خلال المركبات والحرق المكشوف بجميع أنواعه.
- الحفاظ على نهر النيل من التلوّث بأساليب متعدّدة تتفق مع ظروف كل مجرى مائي و الالتزام بقانون البيئة ومنع إلقاء الملوّثات في المجاري المائية، وتوقيع العقوبة علي المخالفين.
- الاستغلال الأمثل لمصادر الثروة المعدنية وتنظيم العمل بالمحاجر.

المحور الرابع: إدماج النوع في التنمية والتخطيط:

من أهم الأهداف الرئيسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة هو النهوض بالمرأة المصرية وتضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء في كافة المجالات، وذلك عن طريق الاستمرار في إدراج مكوّن المرأة في الخطط التنموية وإعطائها مكانة هامة للارتقاء بأوضاعها الاجتماعية وتشجيع مشاركتها الإيجابية في عملية التنمية.

ومن شأن إدماج المرأة في التنمية تحقيق فاعلية واستدامة التنمية، وتحسين خصائص رأس المال البشري، والقضاء على فجوات النوع والتي تبرز في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل والمشاركة السياسية.

وفي إطار جهود التنمية المحلية لتمكين المرأة، يتم تدقيق أوضاع المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، بهدف تفعيل مشاركتها الإيجابية في دفع عجلة

التنمية، كما يتم التركيز على المشروعات المدرّة للدخل للمرأة وعلى البرامج التدريبية والتأهيلية لها من منطلق الارتقاء بمستواها الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن التوسّع في شبكات الضمان الاجتماعي، وبصفة خاصة للمرأة المعيلة.

برامج التنمية المحلية "الصورة الكلية"

كما هو موضح بالجدول رقم (٣/٦):

- تبلغ المصروفات الإجمالية لبرامج التنمية المحلية نحو (٣٣,٣) مليار جنيه، تحظى دواوين عموم المحافظات بالشطر الأعظم بنسبة ٧٦٪.
- تقدر الاستثمارات بنحو (١١,٢) مليار جنيه من جملة مصروفات البرامج، بنسبة تربو علي الثلث، في حين تصل الأهمية النسبية لمخصصات الأجور، نسبة تناهز ٣٧٪.
- يأتي إنفاق الباب الثاني الخاص بمصروفات التشغيل والصيانة في المركز الثالث، حيث يصل إلي نحو (٦,٧) مليار جنيه، بنسبة ٢٠٪ من إجمالي المصروفات [شكل رقم (١٧/٦) ورقم (١٨/٦)].
- يعكس هيكل المصروفات ارتفاع نصيب دواوين عموم المحافظات كما سبق الذكر، وتليه الهيئات الاقتصادية بحصّة تصل إلى ١٦٪ [جدول رقم (٤/٦) وشكل رقم (١٩/٦)].

جدول رقم (٣/٦)

الملامح الأساسية لبرامج التنمية المحلية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (٪)
ديوان عام وزارة التنمية المحلية	١١٦٦,٦٤٥	٣,٥	٩٤٨	٥٣,٤١٢	٤٧٤٢٥	٤٣,٣
إجمالي دواوين عموم محافظات	٢٥٣٩٩,٥٧٩	٧٦,٣	٩٨٤٠,٦٣٩	٩٥٤٠,٩١٥	٥٣٣١٣	٥٣,٣
إجمالي هيئات النظافة	١٣٢٤,٩٢	٤,٠	٦٧,٠٠	٧٢٤,٩٨	٥٣٥	٠,٥
جملة هيئات النقل العام	٥٣٩٧,٦٣	١٦,٢	٣٠٠,٠٠	١٨٩٧,٠٠	٣٢٥٣	٣,٠
الإجمالي	٣٣٢٨٨,٧٧	١٠٠	١١١٥٥,٦٤	١٢٢١٦,٣٠	١٠٤٥٢٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١٧/٦)

هيكل مخصصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨

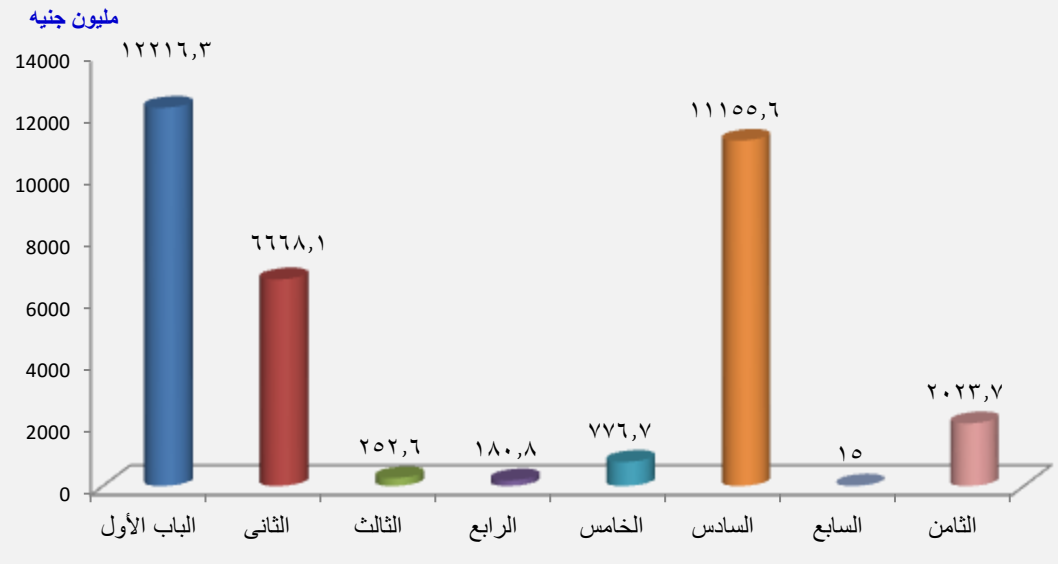

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١٨/٦)

الاهمية النسبية لمخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨

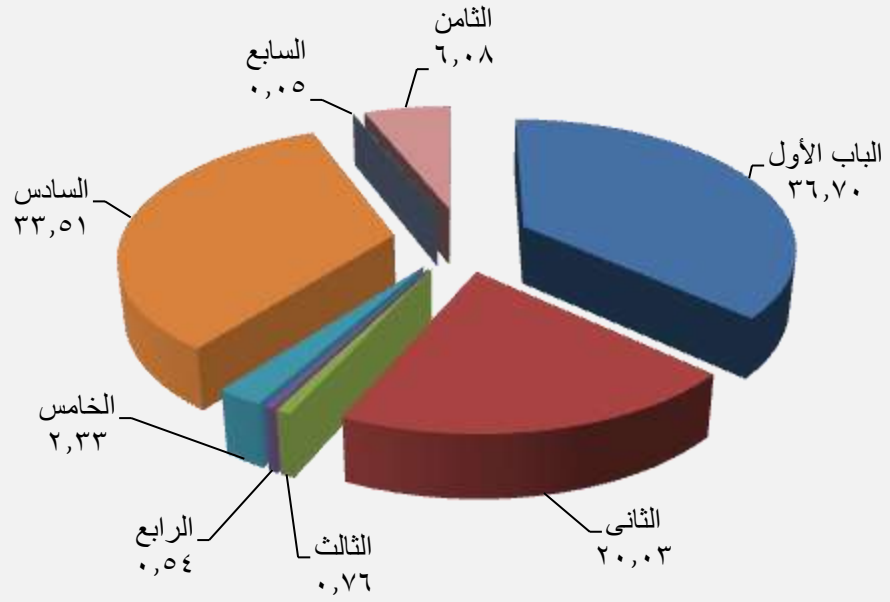

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تستحوذ مصروفات الباب الأول (الأجور) والباب السادس (الاستثمارات) على نحو ٧٠٪ من إجمالى مصروفات برامج التنمية.

جدول رقم (٤/٦)

مخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨

البيان	مليار جنيه	(٪)
إجمالى دواوين عموم المحافظات	٢٥,٤	٧٦,٣٪
ديوان عام وزارة التنمية المحلية	١,٢	٣,٦٪
الهيئات الخدمية	١,٣	٣,٩٪
الهيئات الاقتصادية	٥,٤	١٦,٢٪
الإجمالى	٣٣,٣	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١٩/٦)

هيكل مخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية حسب جهات الإسناد

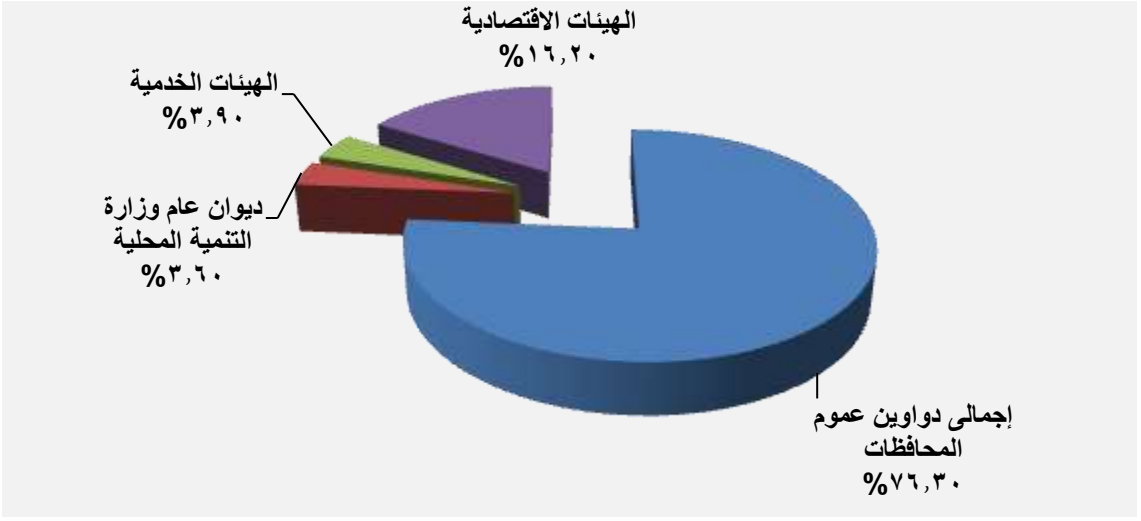

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وعلى مستوى مخصصات دواوين عموم المحافظات، فيعكس توزيعها على المحافظات والموضّح بالشكل رقم (٢٠/٦) ارتفاع أنصبة المحافظات التي تتسم بارتفاع تعدادها السكاني، وعلى رأسها القاهرة والبحيرة والشرقية والدقهلية والإسكندرية قياساً بالمحافظات الأخرى.

شكل رقم (٢٠/٦)

توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية من جملة المصروفات حسب المحافظات، ٢٠١٩/١٨

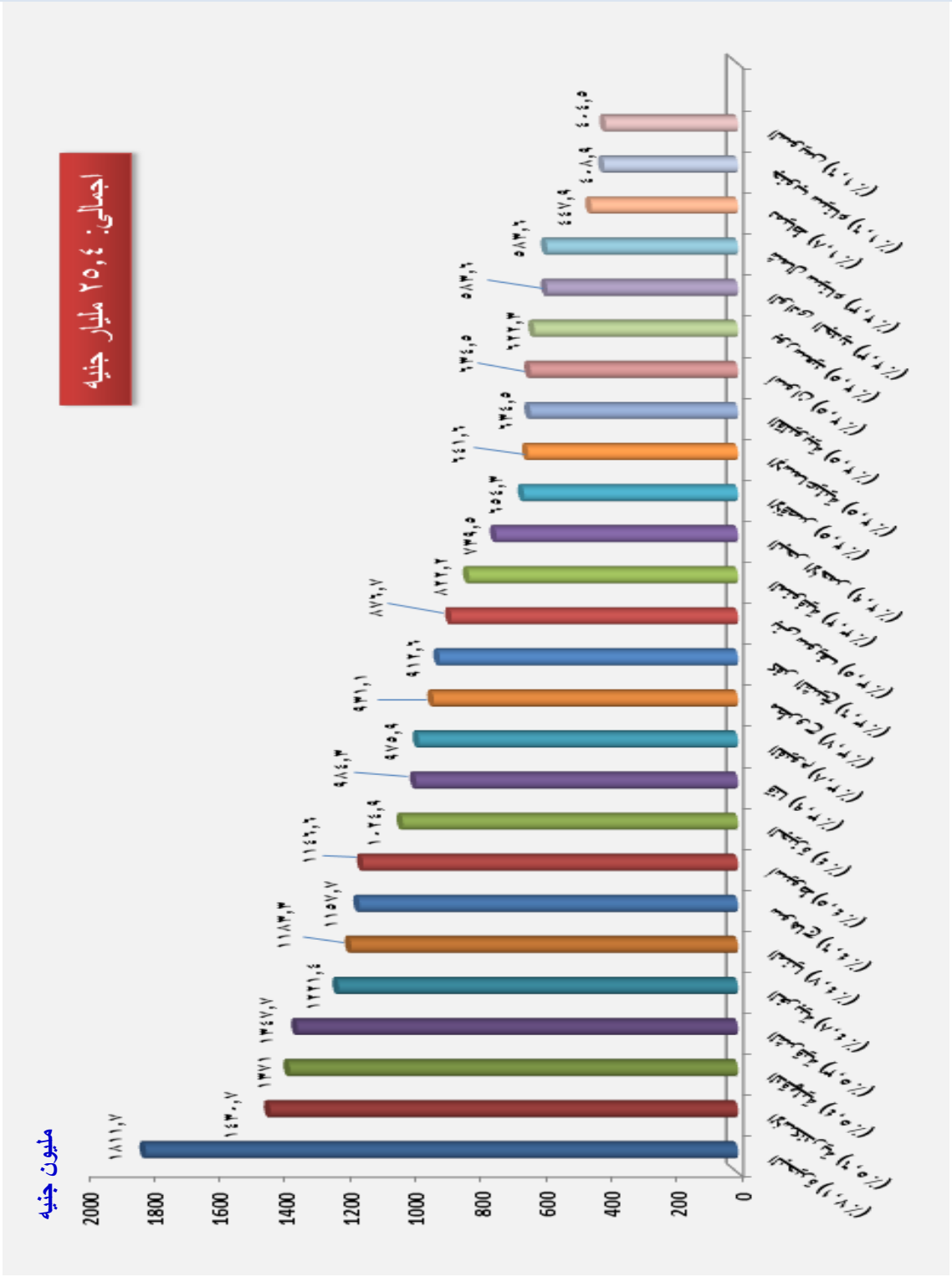

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

البيان	المحافظات
٧٪ فأكثر	القاهرة والبحيرة
أكثر من ٦٪ – ٧٪	--
أكثر من ٥٪ – ٦٪	الشرقية، الدقهلية والإسكندرية
أكثر من ٤٪ – ٥٪	أسيوط، سوهاج، المنيا والغربية
أكثر من ٣٪ – ٤٪	المنوفية، بنى سويف، كفر الشيخ، مطروح، الفيوم، قنا والجيزة
أكثر من ٢٪ – ٣٪	الوادي الجديد، شمال سيناء، بورسعيد، القليوبية، أسوان، الإسماعيلية، الأقصر والبحر الأحمر
٢٪ فأقل	السويس، جنوب سيناء ودمياط

أما الاستثمارات الحكومية، فقد تم توزيعها بين المحافظات أخذاً في الاعتبار الفجوات التنموية، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٥/٦).

جدول رقم (٥/٦)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية (التنمية المحلية)

البيان	جملة الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	التوزيع النسبي (٪)	البيان	جملة الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	التوزيع النسبي (٪)
مطروح	٧٧٧	٧,٢	بنى سويف	٣٢١	٣
القاهرة	٦٨٥	٦,٣	الغربية	٣١٢	٢,٩
الإسكندرية	٦٠٢	٥,٥	كفر الشيخ	٢٨٩	٢,٧
البحيرة	٥٩٩	٥,٥	الدقهلية	٢٨٠	٢,٦
أسيوط	٥٨٣	٥,٤	أسوان	٢٤٥	٢,٣
الجيزة	٥٢٠	٤,٨	الوادي الجديد	٢٠٧	١,٩
سوهاج	٤٨٧	٤,٥	شمال سيناء	٢٠٦	١,٩
الشرقية	٤٥٨	٤,٢	جنوب سيناء	٢١٠	١,٩
قنا	٤٢٨	٣,٩	المنوفية	١٩٠	١,٨
البحر الاحمر	٤٢٠	٣,٩	الإسماعيلية	١٦٤	١,٥
الفيوم	٤٠٩	٣,٨	دمياط	١٥٢	١,٤
الأقصر	٣٧١	٣,٤	بورسعيد	١٤٥	١,٣
القليوبية	٣٦٤	٣,٣	السويس	١٣٠	١,٢
المنيا	٣٥٤	٣,٣	استثمارات غير موزعة	٩٤٨	٨,٧
الإجمالي	١٠٨٥٦	١٠٠			

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

البرامج التنموية المستهدفة لديوان عام وزارة التنمية المحلية ٢٠١٩/١٨

أولاً: برنامج تطوير وتنمية القرى المصرية (٤٧٤٠ قرية في ٢٦ محافظة)

القطاع / النشاط	الهدف	الأعمال المستهدفة	أعداد المستفيدين
مياه الشرب	رفع كفاءة منظومة المياه لتغطية المناطق المحرومة والمستجدة وزيادة نصيب الفرد من المياه النقية.	مد شبكات مياه بطول (٢٠ كم).	(٢٠) قرية، و(١٠٠) ألف نسمة.
		إنشاء (٥) خزانات علوية.	(٢٥) قرية، و(٧٥) ألف نسمة.
		إنشاء عدد (٢) محطة مياه.	(١٠) قرى، و(٥٠) ألف نسمة
الصرف الصحي	توصيل الخدمة للمناطق المحرومة والمستجدة.	تنفيذ (١٠٠) ألف وصلة صرف صحي للمنازل.	مليون نسمة.
		إنشاء (٢) محطة معالجة صرف صحي.	(١٢٥) ألف نسمة.
		تنفيذ (٤) محطات رفع.	(٥٠) ألف نسمة.
		تنفيذ (٤٥ كم) شبكات انحدار.	(١٢٥) ألف نسمة.
الكهرباء والإنارة	تدعيم منظومة الكهرباء لتغطية المناطق المحرومة والمستجدة ورفع القدرات.	تركيب (٤٠٠) عمود إنارة.	(١٠٠) ألف نسمة.
		(٣ كم) أطوال شبكات.	(٧٥) ألف نسمة.
		تركيب (١٠) محولات.	(١٠٠) ألف نسمة.
رصف طرق وكباري	رفع كفاءة الطرق لسرعة نقل المواطنين والحاصلات الزراعية والبضائع.	رصف طرق بطول (٣٤ كم).	(٣٠) ألف نسمة.
		إنشاء (٢) كوبري سيارات ومشاه.	(٦٠) ألف نسمة.
خدمات مكاتب بريد	تطوير الخدمة البريدية.	تطوير (٥) مكاتب بريد.	(١٠٠) ألف نسمة.
خدمات تعليمية	تطوير ورفع كفاءة خدمات التعليم	تطوير (١٥) مدرسة تعليم أساسي.	(١٠٠) ألف نسمة.
خدمات حكومية	تيسير الخدمات علي المواطنين.	تنفيذ (٢٥) مجمعاً للخدمات.	(١٢٥) ألف نسمة.
مراكز شباب	رفع كفاءة المراكز لتنمية مهارات الشباب.	تنفيذ (٢) مركز شباب.	(٥٠) ألف نسمة.
وحدات بيطرية	الحفاظ هلي الثروة الحيوانية.	إنشاء (١) وحدة بيطرية.	(٢٥) ألف مستفيد.
وحدات صحية	الحفاظ علي الصحة العامة.	إنشاء وحدتين صحيتين في قريتين.	(٥٠) ألف نسمة.

ثانياً: برنامج تدعيم خطط التنمية في المحافظات (استكمال مشروعات البنية الأساسية وترسيخ العدالة الاجتماعية)

المشروع		الهدف	الأعمال المستهدفة	عدد المستفيدين (بالألف)
رصف طرق وكباري	دعم مشروعات الطرق.	رفع كفاءة منظومة الطرق	رصف طرق (٥٠ كم)	(٢٥٠)
	كباري السيارات والمشاة.		إنشاء (٢) كوبري	(٥٠)
	إنارة الطرق.		تركيب (١٥٠) ألف عمود	(١٠٠)
تحسين بيئي	توريد معدات نظافة	الحفاظ على الصحة العامة	توريد (٨٠) مُعدة	(١٥٠)
	تنفيذ محطات مناولة وسيطة		تنفيذ (٢) محطة	(٢٠٠)
	إنشاء وتطوير مجازر آلية ونصف آلية		إنشاء (١) مجزر آلي	(١٠٠)
	استكمال مشروعات عاجلة		(٥٠) مشروعاً	(١٢٥٠)
	تطويرات ومراكز تكنولوجية		(١٠٠) مركز	(٢,٥)
	غلق المعابر غير القانونية		تنفيذ (٣٠٠) معبر	(١٢٥٠)
	كباري مشاة		تنفيذ (٢٥) كوبري	(١٢٥٠)
	كباري سيارات		(١٠) كباري	(٥٠٠)
	أمن وإطفاء		توفير (١٠) سيارات إطفاء	(٢٥٠)
	عبارات نهرية		توريد (٢) عبارة	(٢٠)
	إعداد مخططات تفصيلية للمدن		(١٥) مدينة	(١٥٠٠)
	إعداد مخططات تفصيلية لبعض المناطق		(٢٣) منطقة	(٣٥٠)
	إعداد مخططات تفصيلية للقرى		(٤٠٠) قرية	(١٠) مليون
	تنفيذ مناطق لوجيستية		(٣٢) منطقة.	(١٦) مليون
	توفير مُعدات لمواجهة السيول		(٣٠) مُعدة.	(٤٥٠)
	تدبير مساكن للأسر الأولي بالرعاية		(١٠٠٠) مسكن	(١٠)
مشروع تنمية وتطوير شبه جزيرة سيناء اقتصادياً (القرض السعودي لتنمية سيناء)	رفع كفاءة منظومة الطرق	ربط التجمعات البدوية بالمدن	(١٠٠ كم)	(١٠٠)

المشروعات المستهدفة على مستوى المحافظات بخطة عام ٢٠١٩/١٨

أولاً: مشروعات رصف الطرق:

الهدف العام: رصف الطرق لربط الأحياء ببعضها لبعض وإنشاء محاور جديدة لتنمية منظومة الطرق، وتيسير انتقالات الأفراد والتبادل التجاري والحفاظ على سلامة المواطنين والممتلكات، وتحقيق وفر في الوقود.

المحافظة	أطوال الطرق (كم)	عدد المستفيدين (بالألف)	عدد المدن	عدد القرى
القاهرة	١٢٧	١٥٠٠	١	–
الجيزة	١٦٧,٢	٦٩٠٠	٤٨	١٦١
القليوبية	٥٠	٢٠٠٠	٩	٢٣
الإسكندرية	٤٥	١٥٠٠	١	١٠
البحيرة	٢٧٠	٢٢٠٠	١٥	١٣٢
مطروح	١٤٠	٢٥٠	٨	٥٢
المنوفية	٤٥	١٨٠٠	٩	٤١
الغربية	٧٣	٣٥٠٠	٨	٦٠
كفر الشيخ	٥٠	٣٤٠٠	١٥	١٠٠
دمياط	٤٦	٩٩٠	١٠	٤١
الدقهلية	١٦٥	٢٠٠٠	١٤	١١٣
بورسعيد	٢٤	١٤٠	١	–
الإسماعيلية	٥٠	٦٠	٦	٣٥
شمال سيناء	٣٧	٣٠٠	٤	٨٠
جنوب سيناء	٢٠	٦٥	٩	–
السويس	٢٨,٥	٧٢٨	١	٢
الشرقية	١٠٥	٦٠٠٠	١٧	٧٢
بنى سويف	١٥٧	١٢١٨	٥	٢٩
الفيوم	١٥٠	١٠٠٠	٦	٦٠
المنيا	٨٧	٨٠٠	٤	٤٠
أسيوط	٧٠	١٤٠٠	٥	٤٦
الوادي الجديد	٧٧,٨	٨٠٠	٤	٤٠
سوهاج	٥٦	٥٠٩	١١	٥٢
قنا	١٣٠	٥٠٠	٩	٤١
أسوان	٨٦	٨٠٠	٤	٤٠
البحر الأحمر	٣٦٢,٥	٢٥٥	٧	٦
الأقصر	٤٥	٨٠٠	٥	٥٥
الإجمالي	**٢٦٦٤**	**٤٢٢١٦**	**٢٣٦**	**١٣٣١**

رصف طرق بأطوال ٢٦٦٤ كم لخدمة نحو ٤٢,٢ مليون نسمة.

ثانياً: إنشاء كباري سيارات ومشاه وأنفاق.

الهدف العام: تيسير الانتقالات وانسيابية المرور وتوفير السلامة للمواطنين.

المحافظة	العدد			أعداد المستفيدين (بالألف)	مدينة	قرية
	كباري سيارات	كباري مشاه	أنفاق			
القاهرة	١٣	–	–	٣٠٠٠	١	–
الجيزة	–	١	–	٥٠	–	–
القليوبية	–	٧	٧	١٢١٢	٥	٣
الإسكندرية	٥	٦	١	٤٤٨٤	١	–
البحيرة	٢	–	–	٢١٠٠	١٥	١٣٢
مطروح	–	–	–	–	–	–
المنوفية	–	–	–	–	–	–
الغربية	١١	–	–	٥٦٠	٣	٣٥
كفر الشيخ	٤	–	–	٣٤٠٠	١٣	١٠٠
دمياط	–	–	–	–	–	–
الدقهلية	٣	–	–	٢٠٠٠	١٤	١١٣
بورسعيد	–	–	–	–	–	–
الإسماعيلية	–	–	–	–	–	–
شمال سيناء	–	–	–	–	–	–
جنوب سيناء	–	–	–	–	–	–
السويس	–	–	–	–	–	–
الشرقية	٢	–	٥	٤٠٠٠	٤	٨
بنى سويف	٢	–	–	١٢١٨	٥	٢٩
الفيوم	١٢	–	–	٢٧٠	٣	٣٥
المنيا	–	–	–	–	٠	–
أسيوط	١٠	ترميم مرسى	١	٣٣٠	٤	٤
الوادي الجديد	–		–	–	–	–
سوهاج	٦	تطوير ٣ عبارات وشراء عبارة وإنشاء مرسى	١	٣٠٠	٣	٥
قنا	٣	7	–	٣٢١٠	٤	٧
أسوان	–	–	–	–	–	–
البحر الأحمر	–	–	–	–	–	–
الأقصر	٦	–	–	٤٠٠	٣	٣٥
الإجمالي	٧٩	**٢١ كوبري**	١٥	٢٦٥٣٤	٧٨	٥٠٦

إنشاء (٧٩) كوبرى سيارات، و(٢١) كوبري مشاه، (١٥) نفقاً، لخدمة نحو ٢٦،٥ مليون نسمة.

ثالثاً: مشروعات الكهرباء والإنارة.

الهدف العام: توفير التيار الكهربائي لكافة المناطق وزيادة القدرة الكهربائية لتلبية احتياجات المشروعات المتوسطة والصغيرة.

المحافظة	كابلات إنارة	محولات و معدات إنارة	أعمدة إنارة شبكات هوائية		لمبات	كشاف	عدد المستفيدين		قرية
	(كم)	(عدد)	(جديد)	(كم)	(عدد)	(عدد)	(بالألف)	مدينة	
القاهرة	٢٢٧,٥ محول	٣٩٣٧٠	٦٥٦٥	–	–	–	٣٠٠٠	١	–
الجيزة	٥٠	–	٣٣٥٠	٩	٢١٢٨٠	٣٠٠٠	٦٩٠٠	٤٨	١٦١
القليوبية	–	–	٧٠٠	–	٢٢٠٠٠	٧٥٠٠	٦٣٦٦	٩	٥١
الإسكندرية	–	–	١٩٦٠٠	٢٤	–	٤٠٤٠٠	٧٥٠	١	–
البحيرة	–	٢	١٢٠٠	–	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٥	١٢٠
مطروح	٢	٣٠	٢١٨	–	–	–	١٥٠	٤	٤٠
المنوفية	–	٤	٤٥٠	–	–	–	٢٥٠٠	٩	٥٦
الغربية	–	٨	٢٨٤٣	–	١٠١٠٥	–	١٣١٣	٨	٣٨
كفر الشيخ	٣٠	٠	٥٠٠	–	–	٥٠٠	٣٤٠٠	١٣	١٠٠
دمياط	–	٠	٢٧٠	–	٤٠٤٠	–	١٠٠٠	–	٤٨
الدقهلية	–	٣	٤٢٠	–	–	–	٧٥٠	٦	٤٩
بورسعيد	٤٨	–	٩٧٩	–	–	٦٢	١٤٠	١	–
الإسماعيلية	٦	٨	٦٠٠	–	٢٠٠٠	–	٨٠	٦	٣٥
شمال سيناء	–	١٦	٨٨٠	١١٢	–	٣٠٠	٢٠٠	٣	٥٠
جنوب سيناء	٦٢	مولد٢	٥٠٠	–	–	–	٧٥	–	–
السويس	١٠٣	محول ٢ + سلم١	–	–	–	٢٢٤٠	٧٢٨	١	٢
الشرقية	–	محول ٢	١٥٠٠	٧	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٦	٥٠
بنى سويف	١٩	محول ٢٩+ سلم كهربائى٣	٩٠٠	–	–	–	١٠٩٠	٦	٣٣
الفيوم	٣٥	محول ٣٥	٣٥٠	–	–	–	٤٠٠	٦	٦٠
المنيا	١٠	محولات ١٠	٧٠	–	–	–	٤٠٠	٤	٤٠
أسيوط	٨	محول ٧٥ + سلم ٥	٨٨٠	–	–	–	٤٠٠	٤	٤٠
الوادى الجديد	–	محولات ٥ + طاقة شمسية٣	–	–	٣٠٠٠	–	١٨٠	٥	١٢
سوهاج	–	محول ٢٤	٨٢٥	–	٦١١٥٠	–	٨٦٠	١١	٥٢
قنا	–	محول ٣٧	١١١٧	٧٥	–	–	٣٢٢٠	–	–
أسوان	١٠	محول ٢٠	٣١٥٧	–	–	–	٤٠٠	٨	٤٠
البحر الأحمر	٣٧٠	محول ٢٦	٤٩٦٠	–	–	٦١٢٢	٢٥٥	٧	٦
الأقصر	١	٤٠	٤٠٠	–	–	–	٢٥٠	–	–
الإجمالي	٩٨١,٥	٣٩٧٤٦ محول	٥٣٢٣٤	٢٢٧	١٥١٥٧٥	٧٨١٢٤	٤٣٨٠٧	١٩٢	١٠٨٣

تركيب كابلات إنارة بأطوال ٩٨١،٥ كم، ونحو ٤٠ ألف محوّل، وتركيب نحو ٥٣،٢ ألف عمود إنارة، وثلاث محطات طاقة شمسية لخدمة نحو ٤٣،٨ مليون نسمة.

رابعاً: مشروعات التحسين البيئي.

الهدف العام: الحفاظ على الصحة العامة وسلامة المواطنين

- **القاهرة**

تطوير مجزر نصف آلي (١٥ مليون)، تطوير مجزر البساتين، إنشاء أسوار حدائق وتطوير وتجميل الميادين.

- **الجيزة**

تغطية ترع ومصارف (١,٢ كم)، توريد (٢٧) سيارات مكبس وقلاب وكسح و ١٢ لودر وجريدر، ١٠٠ صندوق قمامة.

- **القليوبية**

تطوير (٢) مجزر، تغطية ترع ومصارف (٤١٠ م)، توريد (٢٧) سيارة كسح، (٤) لودر، (٢) محطة وسيطة.

- **الإسكندرية**

شراء محرقة، إنشاء خلية مخلفات خطرة، تطوير (٢) مجزر، تطوير محور المحمودية، وتطوير المرصد البيئي.

- **البحيرة**

تغطية ترع ومصارف (١,١٥ كم)، وشراء (٤٠) مُعدة نظافة.

- **مطروح**

إنشاء شبكات مياه (٨٤ كم)، وشبكات صرف (٢٤ كم)، ومعدات نظافة.

- **المنوفية**

تغطية مجرى بطول (١ كم)، وعمل (٢) حديقة، وتطوير (٦) ميادين، وتوريد (٢٠) صندوق قمامة.

- **الغربية**

تغطية ترع (١كم)، وتوريد (١٦) مُعدة سيارات ولوادر.

- **كفر الشيخ**

تغطية (٢٠٠ كم) من الترع، (١٥ كم) من المصارف، وتوريد (٥٣) مُعدة حاوية.

- **دمياط**

تغطية ترع (٤٠٠ م)، توريد (٥) سيارات حمولة (٢٠ طن)، و(٢٠) سيارة (٦ م^{٣})، و (١٣) لودر.

- **الدقهلية**

توريد (٩) سيارات جمع قمامة، (٣) لوادر، إنشاء (٤) مراسي، تطوير حدائق عامة (٩٠٠ متر).

- **بورسعيد**

إنشاء مجزر آلي، تجميل وتشجير (١٩,٥ كم)، وتوريد (٦) معدات نظافة.

- **الإسماعيلية**

تغطية ترع ومصارف (١٠ كم)، توفير (١٥٠) وحدة نظافة، وتطوير (٢٥) حديقة.

- **شمال سيناء**

إنشاء (١٠) بّيارات لتصريف الأمطار، وتوريد (٥) سيارات وجرار ولودر.

- **جنوب سيناء**

عمل أرصفة وبردورات (٢٠ كم)، تجميل الميادين العامة، توريد (٢) سيارة جمع قمامة وسيارة كنس شوارع.

- **السويس**

تطوير حدائق السويس، توريد (١٥) مُعدة نظافة.

- **الشرقية**

تغطية ترع ومصارف (٢,٣ كم)، حوائط مساندة (١,١ كم)، (٢) مكبس قمامة، توريد (٢) سيارة قلاب، (١٢) لودر و(٢) سيارة فنطاس مياه.

- **بني سويف**

عمل تغطيات (١,٨ كم)، عمل (٢٦) بيارة مياه جوفية، (٣٢) سيارة نظافة، (٢) لودر.

- **الفيوم**

تكاسي وتغطيات (١,٥ كم)، تطوير مجزر، توريد (١٠٠) حاوية قمامة، (٦) لوادر.

- **المنيا**

تغطيات (٢١٣ م) وشراء (١٩) مُعدة.

- **أسيوط**

تطوير (٢) مجزر نصف آلي، (٩) مجزر آلي، توريد (٤٠) مُعدة نظافة، (١٠) حاويات قمامة.

- **الوادي الجديد**

تطوير (٣) ميادين، توريد (١٦) قلاب، (٥) لوادر، (٣) سيارات نظافة و(٤) سيارات كسح.

- **سوهاج**

تغطيات (٢,٨ كم)، وتجميل (٦) مدن، وشراء (٢٣) قلاب نظافة.

- **قنا**

تجميل (٣) كورنيش، تطوير مرسى سياحي (٥) مدن، تطوير (٣) مجازر، إنشاء مجزر بقِفط، توريد (٢٥) مُعدة نظافة.

- **أسوان**

تغطية (٣) ترع، توريد (٣٧٦) حاوية قمامة، (٢١) سيارة قمامة ولودر.

- **البحر الأحمر**

إنشاء أسواق خضراوات، وتطوير (٢) كورنيش وممشى سياحي، توريد (١٠) مُعدة نظافة.

- **الأقصر**

تغطيات (٣) ترع، توريد (٣٦) حاوية، (٢١) سيارة قمامة ولودر.

الملاحق الإحصائية

□

ملاحق القسم الأول

ملحق رقم	بيـــــــــــــان
(م/١)	**معدل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي**
(م/٢)	**معدل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لتقديرات البنك الدولي**
(م/٣)	**تقديرات معدلات البطالة على مستوى المناطق الجغرافية وتقسيماتها الفرعية**
(م/٤)	**توقعات العمالة الضعيفة/الهشّة ومستويات الفقر بحسب المناطق الجغرافية للفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)**
(م/٥)	**تطوّر معدلات المشاركة في القوى العاملة بحسب النوع والمناطق (١٩٩٧-٢٠١٧)**
(م/٦)	**التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشرة بحسب مجموعات الدول (٢٠١٤-٢٠١٧)**
(م/٧)	**تطوّر الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والمعادن الأساسية والنفيسة**
(م/٨)	**تطوّر المستويات السعرية للزيت الخام والغاز الطبيعي**

ملحق رقم (م/١)

معدل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي

بيـــــــــــان	٢٠١٦ (فعلي)	٢٠١٧ (تقديري)	٢٠١٨ (متوقع)	٢٠١٩ (متوقع)
العالم	٣,٢	٣,٧	٣,٩	٣,٩
الدول المتقدّمة	١,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٢
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٣	٢,٧	٢,٥
منطقة اليورو	١,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٠
– ألمانيا	١,٩	٢,٥	٢,٣	٢,٠
– فرنسا	١,٢	١,٨	١,٩	١,٩
– إيطاليا	٠,٩	١,٦	١,٤	١,١
– أسبانيا	٣,٣	٣,١	٢,٤	٢,١
اليابان	٠,٩	١,٨	١,٢	٠,٩
المملكة المتحدة	١,٩	١,٧	١,٥	١,٥
كندا	١,٤	٣,٠	٢,٣	٢,٠
دول متقدّمة أخرى	٢,٣	٢,٧	٢,٦	٢,٦
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٤	٤,٧	٤,٩	٥,٠
دول الكومنولث المستقلة	٠,٤	٢,٢	٢,٢	٢,١
– روسيا	٠,٢–	١,٨	١,٧	١,٥
– دول أخرى	١,٩	٣,١	٣,٤	٣,٥
الدول الآسيوية النامية	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٦,٦
– الصين	٦,٧	٦,٨	٦,٦	٦,٤
– الهند	٧,١	٦,٧	٧,٤	٧,٨
– مجموعة الآسيان	٤,٩	٥,٣	٥,٣	٥,٣
الدول الأوروبية الناشئة والنامية	٣,٢	٥,٢	٤,٠	٣,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠,٧–	١,٣	١,٩	٢,٦
– البرازيل	٣,٥–	١,١	١,٩	٢,١
– المكسيك	٢,٩	٢,٠	٢,٣	٣,٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	٤,٩	٢,٥	٣,٦	٣,٥
– المملكة العربية السعودية	١,٧	٠,٧–	١,٦	٢,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٥
– نيجيريا	١,٦–	٠,٨	٢,١	١,٩
– جنوب أفريقيا	٠,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٩

المصدر: *World Economic Outlook Projections, WEO Update, January 2018*.

ملحق رقم (م/٢)

معدل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لتقديرات البنك الدولي

بيـــــان	٢٠١٥ (فعلي)	٢٠١٦ (فعلي)	٢٠١٧ (تقديري)	٢٠١٨ (متوقع)	٢٠١٩ (متوقع)	٢٠٢٠ (متوقع)
العالم	**٢,٨**	**٢,٤**	**٣,٠**	**٣,١**	**٣,٠**	**٢,٩**
الدول المتقدّمة	٢,٢	١,٦	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٧
الولايات المتحدة	٢,٩	١,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٢,٠
منطقة اليورو	٢,١	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٧	١,٥
اليابان	١,٤	٠,٩	١,٧	١,٣	٠,٨	٠,٥
الاقتصادات الناشئة والنامية	٣,٦	٣,٧	٤,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٧
– الدول المصدرة	٠,٤	٠,٨	١,٨	٢,٧	٣,١	٣,١
– دول أخرى	٦,١	٥,٩	٦,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٧
– دول اخرى ما عدا الصين	٥,٢	٤,٩	٥,١	٤,٨	٥,١	٥,١
شرق آسيا ودول الباسيفيك	٦,٥	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٦,١	٦,٠
– الصين	٦,٩	٦,٧	٦,٨	٦,٤	٦,٣	٦,٢
– إندونيسيا	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣
– تايلاند	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٤
أوروبا ووسط آسيا	١,٠	١,٧	٣,٨	٢,٩	٣,٠	٣,٠
– روسيا	٢,٨–	٠,٢–	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨
– تركيا	٦,١	٣,٢	٦,٧	٣,٥	٤,٠	٤,٠
– بولندا	٣,٨	٢,٩	٤,٥	٤,٠	٣,٥	٣,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٠,٦–	١,٥–	٠,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٧
– البرازيل	٣,٥–	٣,٥–	١,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٥
– المكسيك	٣,٣	٢,٩	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٦
– الأرجنتين	٢,٦	٢,٢–	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٨	٥,٠	١,٨	٣,٠	٣,٢	٣,٢
– المملكة العربية السعودية	٤,١	١,٧	٠,٣	١,٢	٢,١	٢,٢
– إيران	١,٣–	١٣,٤	٣,٦	٤,٠	٤,٣	٤,٣
– مصر	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٤,٥	٥,٣	٥,٨
جنوب آسيا	٧,١	٧,٥	٦,٥	٦,٩	٧,٢	٧,٢
– الهند	٨,٠	٧,١	٦,٧	٧,٣	٧,٥	٧,٥
– باكستان	٤,١	٤,٥	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٦,٠
– بنجلاديش	٦,٦	٧,١	٧,٢	٦,٤	٦,٧	٦,٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٣,١	١,٣	٢,٤	٣,٢	٣,٥	٣,٦
– جنوب أفريقيا	١,٣	٠,٣	٠,٨	١,١	١,٧	١,٧
– نيجيريا	٢,٧	١,٦–	١,٠	٢,٥	٢,٨	٢,٨
– أنجولا	٣,٠	٠,٠	١,٢	١,٦	١,٥	١,٥
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي						
– دول ذات الدخل المرتفع	٢,٣	١,٧	٢,٢	٢,٢	١,٩	١,٨
– الدول النامية	٣,٦	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٩
– دول ذات الدخل المنخفض	٤,٧	٤,٥	٥,١	٥,٤	٥,٥	٥,٧
– دول البريكس (*)	٤,٠	٤,٤	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٥,٤

(*) البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب أفريقيا.

المصدر: *WB, Global Economic Prospects, 2018.*

جدول رقم (م/٣)

تقديرات معدلات البطالة على مستوى المناطق الجغرافية وتقسيماتها الفرعية

(%)

بيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	بيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
أفريقيا	**٧,٩**	**٧,٩**	**٧,٠**	**آسيا ومنطقة الباسيفيك**	**٤,٢**	**٤,٢**	**٤,٢**
– شمال أفريقيا	١١,٧	١١,٥	١١,٤	**شرق آسيا**	**٤,٥**	**٤,٥**	**٤,٦**
– أفريقيا جنوب الصحراء	٧,٢	٧,٢	٧,٣	– الصين	٤,٧	٤,٧	٤,٨
– جنوب أفريقيا	٢٧,٧	٢٨,٥	٢٩,٢	– اليابان	٢,٨	٢,٦	٢,٦
أمريكا الشمالية	**٤,٧**	**٤,٥**	**٤,٦**	– كوريا	٣,٨	٣,٧	٣,٧
– كندا	٦,٤	٦,٣	٦,٣	**جنوب وشرق آسيا والباسيفيك**	**٣,٤**	**٣,٤**	**٣,٥**
– الولايات المتحدة	٤,٤	٤,٣	٤,٤	– أستراليا	٥,٧	٥,٦	٥,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	**٨,٢**	**٧,٩**	**٧,٧**	– إندونيسيا	٤,٣	٤,٤	٤,٦
– البرازيل	١٢,٩	١١,٩	١١,٢	**جنوب آسيا**	**٤,١**	**٤,١**	**٤,١**
– المكسيك	٣,٥	٣,٦	٣,٧	– الهند	٣,٥	٣,٥	٣,٥
المنطقة العربية	**٨,٥**	**٨,٣**	**٨,٤**	**شمال وجنوب وغرب أوروبا**	**٨,٥**	**٨,٠**	**٧,٨**
– دول الخليج العربي	٤,٩	٤,٩	٤,٩	– فرنسا	٩,٧	٩,٥	٩,٤
– المملكة العربية السعودية	٥,٧	٥,٦	٥,٥	– ألمانيا	٣,٧	٣,٦	٣,٥
– الدول العربية الأخرى	١٢,١	١١,٧	١١,٩	– إيطاليا	١١,٣	١١,٠	١٠,٩
شرق أوروبا	**٥,٥**	**٥,٣**	**٥,١**	– المملكة المتحدة	٤,٣	٤,٢	٤,٣
– روسيا	٥,٢	٥,٠	٤,٩	**وسط وغرب آسيا**	**٨,٦**	**٨,٦**	**٨,٦**
				– تركيا	١١,٣	١١,١	١١,٢

المصدر: *ILO, Trends 2018*.

جدول رقم (م/٤)

توقعات العمالة الضعيفة/الهشّة ومستويات الفقر بحسب المناطق الجغرافية للفترة (٢٠١٧-٢٠١٩)

البلد أو المنطقة	معدل العمالة الضعيفة/الهشّة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩) (%)			أعداد العمالة الضعيفة/الهشّة (٢٠١٧-٢٠١٩) (مليون)		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
العالم	**٤٢,٥**	**٤٢,٦**	**٤٢,٧**	**١٣٩١,٣**	**١٤٠٩,٠**	**١٤٢٦,٤**
الدول المتقدمة	١٠,٠	٩,٩	٩,٩	٥٦,٧	٥٦,٥	٥٦,٣
الدول الناشئة	٤٦,٢	٤٦,٢	٤٦,٣	١١٢٢,٨	١١٣٤,٠	١١٤٤,٨
الدول النامية	٧٦,٥	٧٦,٤	٧٦,٤	٢١١,٨	٢١٨,٥	٢٢٥,٣
الدول العربية	**١٧,٨**	**١٧,٨**	**١٧,٨**	**٩,١**	**٩,٣**	**٩,٥**
مجلس التعاون الخليجي	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الدول غير الخليجية	٣٤,٤	٣٤,٣	٣٤,٣	٨,٤	٨,٦	٨,٨
	معدل العمالة في حالة الفقر المدقّع (٢٠٠٧ – ٢٠١٩) (%)			أعداد العمالة في حالة الفقر المدقّع (٢٠١٧-٢٠١٩) (مليون)		
إجمالي البلدان الناشئة والنامية	**١١,٢**	**١٠,٧**	**١٠,٢**	**٣٠٠,٩**	**٢٩٠,٨**	**٢٨١,٢**
الدول الناشئة	٧,٧	٧,٢	٦,٧	١٨٦,٨	١٧٦,٢	١٦٦,٤
الدول النامية	٤١,٢	٤٠,١	٣٨,٩	١١٤,١	١١٤,٦	١١٤,٩
الدول العربية	**٩,٢**	**٩,١**	**٨,٧**	**٤,٧**	**٤,٨**	**٤,٧**
الدول غير الخليجية	١٩,٢	١٩,٠	١٨,١	٤,٧	٤,٨	٤,٦
	معدل العمالة في حالة الفقر المعتدل (٢٠٠٧ – ٢٠١٩) (%)			أعداد العمالة في حالة الفقر المعتدل (٢٠١٧-٢٠١٩) (مليون)		
إجمالي البلدان الناشئة والنامية	**١٦,٠**	**١٥,٥**	**١٥,١**	**٤٣٠,٢**	**٤٢١,٨**	**٤١٤,٠**
الدول الناشئة	١٤,٧	١٤,١	١٣,٦	٣٥٧,٥	٣٤٦,٩	٣٣٦,٧
الدول النامية	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	٧٢,٧	٧٤,٩	٧٧,٣
الدول العربية	**١٣,٨**	**١٣,٨**	**١٣,٩**	**٧,٠**	**٧,٢**	**٧,٤**
مجلس التعاون الخليجي	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٦
الدول غير الخليجية	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٦,٥	٦,٤	٦,٦	٦,٨

المصدر: *ILO, World Employment Social Outlook, Trends 2018*.

ملحق رقم (م/٥)

تطوّر معدلات المشاركة في القوى العاملة بحسب النوع والمناطق (١٩٩٧-٢٠١٧)

(%)

المنطقة	المنطقة الفرعية	١٩٩٧			٢٠١٧			الفجوة النوعية (نقاط مئوية)	
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	١٩٩٧	٢٠١٧
أفريقيا	شمال أفريقيا	٥٢,٥	٢١,١	٣٧,٠	٤٦,٦	١٦,٦	٣١,٩	٣١,٤	٣٠,٠
	أفريقيا جنوب الصحراء	٥٧,٣	٥٠,٦	٥٣,٩	٥٦,٩	٥١,٦	٥٤,٣	٦,٧	٥,٣
الأمريكتين	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبيان	٦٩,٤	٤١,٧	٥٥,٦	٥٩,٣	٤٠,١	٤٩,٨	٢٧,٧	١٩,٢
	أمريكا الشمالية	٦٥,٠	٥٩,٩	٦٢,٥	٥٣,٤	٥١,٢	٥٢,٣	٥,١	٢,٢
المنطقة العربية		٥١,٠	١٣,٩	٣٣,١	٤٦,٢	١٣,٥	٣٠,٦	٣٧,١	٣٢,٧
آسيا ومنطقة الباسيفيك	شرق آسيا	٧٠,٠	٦٩,٤	٦٩,٧	٥٢,٦	٥٠,٠	٥١,٤	٠,٦	٢,٦
	جنوب شرق آسيا ومنطقة الباسيفيك	٦٣,٣	٤٩,٧	٥٦,٥	٥٨,٤	٤٣,٨	٥١,٣	١٣,٦	١٤,٦
	جنوب آسيا	٦٦,٢	٢٩,٠	٤٨,٢	٥٢,٩	٢٠,١	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٢,٨
أوروبا ووسط آسيا	شمال وجنوب ووسط أوروبا	٥١,٦	٤٣,٦	٤٧,٧	٤٦,٧	٤١,٩	٤٤,٤	٨,٠	٤,٨
	أوروبا الشرقية	٤٥,٥	٣٨,٧	٤٢,١	٤٠,٠	٣١,٠	٣٥,٦	٦,٨	٩,٠
	وسط وغرب آسيا	٥٨,٣	٣٦,٦	٤٧,٥	٥٣,٦	٣٢,٤	٤٣,٣	٢١,٧	٢١,٢
العالم		٦٣,٥	٤٦,٢	٥٥,٠	٥٣,٧	٣٧,١	٤٥,٧	١٧,٣	١٦,٦

المصدر: *ILO, Global Employment, Trends for Youth 2017*.

ملحق رقم (م/٦)

التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشرة بحسب مجموعات الدول (٢٠١٤-٢٠١٧)

(مليار دولار)

المجموعات الاقتصادية/المنطقة	حجم التدفقات (فعلي)			٢٠١٧ (تقديري)	تقديرات حديثة (يناير ٢٠١٨)(*)	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		٢٠١٦	٢٠١٧
العالم	١,٣٢٤	١٧٧٤	١٧٤٦	١٦٧٠ – ١٨٧٠	١٨١٤	١٥١٨
الاقتصادات المتقدّمة	٥٦٣	٩٨٤	١٠٣٢	٩٤٠-١٠٥٠	١١٠٩	٨١٠
– **الاتحاد الأوروبي**	٢٧٢	٥٦٦	٤٣٣	٥٦٠	٥٠٠	٣٧٠
– أمريكا الشمالية	٢٣١	٣٩٠	٤٢٥	٣٦٠	٤٩٤	٣٣٠
الاقتصادات النامية	٧٠٤	٧٥٢	٦٤٦	٦٦٠-٧٤٠	٦٣٨	٦٥٣
– أفريقيا	٧١	٦١	٥٩	٦٥	٥٠	٤٩
– الدول الآسيوية النامية	٤٦٠	٥٢٤	٤٤٣	٥١٥	٤٤٨	٤٥٩
– أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١٧٠	١٦٥	١٤٢	١٣٠	١٣٩	١٤٣
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	٥٧	٣٨	٦٨	٧٥-٨٥	٦٧	٥٥
متوسط معدل النمو السنوي (%)						
العالم	٨-	٣٤	٢-	(٤-) – (٧)		(١٦-)
الاقتصادات المتقدّمة	١٨-	٧٥	٥	(٩-) – (٢)		(٢٧-)
– الاتحاد الأوروبي	٢٠-	١٠٨	٦-	٥		(٢٦-)
– أمريكا الشمالية	١٥-	٦٩	٩	١٤-		(٣٣-)
الاقتصادات النامية	٤	٧	١٤-	٢-١٥		٢
– أفريقيا	٤-	١٤-	٣-	١٠		(١-)
– الدول الآسيوية النامية	٩	١٤	١٥-	١٦		٢
– أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٣-	٣-	١٤-	٩-		٣
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	٣٣-	٣٤-	٧٩	١٠-٢٥		(١٧-)

المصدر: *UNCTAD, World Investment Report, 2017*.

(*) UNCTAD, Investment Trends Monitor, Jan. 2018.

ملحق رقم (م/٧)

تطوّر الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والمعادن الأساسية والنفيسة

البيان	فعلي					توقعات				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الزراعة: مشروبات										
الكاكاو (دولار/كيلو جرام)	٣,١٤	٢,٨٩	٢,٠٣	٢,١٧	٢,١٩	٢,٢١	٢,٢٩	٢,٣٢	٢,٣٤	٢,٤٧
القهوة العربي (دولار/كيلو جرام)	٣,٥٣	٣,٦١	٣,٣٢	٣,٤٥	٣,٣٨	٣,٣٢	٣,١٦	٣,١١	٣,٠٦	٢,٨
شاي (دولار/كيلو جرام)	٢,٧١	٢,٦٤	٣,١	٣,١٨	٣,١١	٣,٠٤	٢,٨٦	٢,٨	٢,٧٥	٢,٤٧
مأكولات – دهون وزيوت										
زيت جوز الهند (دولار/طن متري)	١,١١٠	١,٤٧٥	١,٦٠٣	١,٦٣٨	١,٥٨٨	١,٥٤٠	١,٤١٣	١,٣٧٤	١,٣٣٦	١,١٥٥
زيت النخيل (دولار/طن متري)	٦٢٣	٧٠٠	٧١٥	٧٥٣	٧٥١	٧٤٩	٧٤٧	٧٤٧	٧٤٧	٧٤٢
زيت فول الصويا (دولار/طن متري)	٧٥٧	٨٠٩	٨٤٦	٨٨٥	٨٧٨	٨٧٢	٨٥٨	٨٥٤	٨٤٩	٨٢٥
فول الصويا (دولار/طن متري)	٣٩٠	٤٠٦	٤٠١	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٦	٤٢٨	٤٣٠	٤٣٧
بقوليات										
شعير (دولار/طن متري)	١٢١,٣	١٠٣,٩	٩٧,٦	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥٥	١٥٦	١٥٨	١٦٥
الذرة (دولار/طن متري)	١٦٩,٨	١٥٩,٢	١٥٤,٥	١٦٣	١٦٤	١٦٤	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٣
أرز تايلاندي(دولار/طن متري)	٣٨٦	٣٩٦,٢	٣٩٨,٩	٤١٤	٤٠٩	٤٠٤	٣٩١	٣٨٧	٣٨٣	٣٦٣
قمح أمريكي(دولار/طن متري)	٢٠٤,٤	١٦٦,٦	١٧٤,٢	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٨
مأكولات أخرى										
موز أمريكي (دولار/كيلو جرام)	٠,٩	٠,٩١	٠,٩	١,١	١,٠٨	١,٠٦	١,٠١	١	٠,٩٨	٠,٩١
برتقال (دولار/كيلو جرام)	٠,٦٨	٠,٨٩	٠,٨١	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٢
لحم بقري (دولار/كيلو جرام)	٤,٤٢	٣,٩٣	٤,٢٢	٤,٣١	٤,٢٢	٤,١٣	٣,٨٩	٣,٨١	٣,٧٤	٣,٣٨
لحم دجاج (دولار/كيلو جرام)	١,٩٩	١,٨٥	٢,١٢	٢,٥٥	٢,٤٩	٢,٤٢	٢,٢٥	٢,٢	٢,١٥	١,٩
سكر (دولار/كيلو جرام)	٠,٣	٠,٤	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣١
مواد خام										
جذوع خشبية كمروني (دولار/متر مكعب)	٣٨٨,٦	٣٨٧,٤	٣٩٥,٢	٤١٠	٤٠٦	٤٠٢	٣٩٣	٣٩٠	٣٨٧	٣٧١
أخشاب منشورة ماليزي (دولار/متر مكعب)	٨٣٣,٣	٧٣٨,٩	٧٠٢,١	٧٤٠	٧٤٥	٧٥١	٧٧٣	٧٨٠	٧٨٨	٨٢٥
قطن (دولار/كيلو جرام)	١,٥٥	١,٦٤	١,٨٤	١,٩٣	١,٩١	١,٩	١,٨٨	١,٨٧	١,٨٦	١,٨١
تبغ (دولار/طن متري)	٥,٠٢٨	٥,١٢٦	٥,١٢٠	٤,٩٥٩	٤,٨٣١	٤,٧٠٩	٤,٣٨٧	٤,٢٨٦	٤,١٨٧	٣,٧١٢
أسمدة										
ثنائي فوسفات الألومنيوم (دولار/طن متري)	٤٥٨,٩	٣٤٥,٣	٣٥٤,٣	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٦	٣٦١	٣٦٣	٣٦٤	٣٧١
يوريا (دولار/طن متري)	٢٧٢,٩	١٩٩,٣	٢١٩,٨	٢٢١	٢٢٣	٢٢٤	٢٣١	٢٣٤	٢٣٦	٢٤٧
المعادن										
الألومنيوم (دولار/طن متري)	١,٦٦٥	١,٦٠٤	١,٩٦٨	٢,٠٢٤	٢,٠٠٢	١,٩٨١	١,٩٣٠	١,٩١٥	١,٨٩٩	١,٨١٥
المعادن الثمينة										
ذهب (دولار/ أونصة)	١,١٦١	١,٢٤٩	١,٢٥٨	١,١٧٣	١,٢٣٥	١,١٩٩	١,١٠٣	١,٠٧٤	١,٠٤٥	٩٠٧
فضة (دولار/ أونصة)	١٥,٧	١٧,١	١٧,١	١٧,٤	١٧	١٦,٦	١٥,٥	١٥,١	١٤,٨	١٣,٢

المصدر: *WB, Global Economic Prospects, June 2017; Jan. 2018.*

ملحق رقم (م/٨)

تطوّر المستويات السعرية للزيت الخام والغاز الطبيعي

البيان	فعلي					توقعات					
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الزيت الخام (دولار/برميل)	٦٥,٩	٤٢,٨	٥٢,٨	٥٧,٦	٥٩,٥	٥٩,٣	٥٩,١	٥٩	٥٨,٨	٥٨,٧	٥٨,٦	٥٧,٧
الغاز الطبيعي، أمريكي (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)	٢,٦١	٢,٤٩	٢,٩٦	٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٤,١
الغاز الطبيعي، أوروبي (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)	٧,٢٦	٤,٥٦	٥,٦٥	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٦	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٦
الغاز الطبيعي المسال، ياباني (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)	١٠,٢٢	٦,٨٩	٨,٠٥	٨,٤	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٢
الفحم، أسترالي (دولار/طن متري)	٥٧,٥	٦٥,٩	٨٨,٤	٧٢	٦٠,٥	٥٤,٣	٥٣,٨	٥٣,٣	٥٢,٩	٥٢,٤	٥١,٩	٤٩,٥

المصدر: *WB, Price Forecasts, Oct. 2017; Pink Sheet, Feb. 2018.*

ملاحق القسم الثالث

ملحق رقم	بيـــــــــــــــــان
(م/٩)	الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)
(م/١٠)	الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)
(م/١١)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)
(م/١٢)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
(م/١٣)	الإنتاج (بالأسعار الثابتة)
(م/١٤)	الإنتاج (بالأسعار الجارية)
(م/١٥)	قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة فى خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ موزّعة على القطاعات الاقتصادية

ملحق رقم (م/٩)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنوات						معدل نمو					الهيكل النسبى					
	١٦/ ٢٠١٧	١٧/ ٢٠١٨	١٨/ ٢٠١٩	١٩/ ٢٠٢٠	٢٠/ ٢٠٢١	٢١/ ٢٠٢٢	٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٨/١٧	٢٠١٨/١٧- ٢٠١٩/١٨	٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٢/٢١	١٦/ ٢٠١٨	١٧/ ٢٠١٨	١٨/ ٢٠١٩	١٩/ ٢٠٢٠	٢٠/ ٢٠٢١	٢١/ ٢٠٢٢
المـــــوارد																	
الناتج المحلى الاجمـالى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤٠٩,٥	٤٣١٧,٣	٥٠٣٤,٤	٥٨٥٨,٢	٦٨١٨,٩	٧٩٥٠,٩	٢٦,٦	١٦,٦	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٦	٩٨,٣	٩٧,٧	٩٥,٩	٩٥,٢	٩٤,٩	٩٤,٤
صافى الضرائب غير المباشرة	٦٠,٥	١٠٣,٥	٢١٦,٦	٢٩٦,٠	٣٦٩,٢	٤٧٣,٥											
الناتج المحلى الاجمـالى بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٤٤٢٠,٨	٥٢٥١,٠	٦١٥٤,٢	٧١٨٨,١	٨٤٢٤,٤	٢٧,٤	١٨,٨	١٧,٢	١٦,٨	١٧,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٩٨٨,٥	١٢٣٧,٦	١٢٥٢,٣	١٢٦٢,٢	١٢٨٩,٥	١٣١٦,٢	٢٥,٢	١,٢	٠,٨	٢,٢	٢,١	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٣,٨	٢٠,٥	١٧,٩	١٥,٦
مجموع الموارد	٤٤٥٨,٥	٥٦٥٨,٤	٦٥٠٣,٣	٧٤١٦,٤	٨٤٧٧,٦	٩٧٤٠,٦	٢٦,٩	١٤,٩	١٤,٠	١٤,٣	١٤,٩	١٢٨,٥	١٢٨,٠	١٢٣,٨	١٢٠,٥	١١٧,٩	١١٥,٦
الاستخدامـات																	
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٠١٢,٧	٣٧٠١,١	٤٢١٦,٧	٤٧٤١,١	٥٣١٨,٠	٥٩٦٧,٩	٢٢,٨	١٣,٩	١٢,٤	١٢,٢	١٢,٢	٨٦,٨	٨٣,٧	٨٠,٣	٧٧,٠	٧٤,٠	٧٠,٨
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٥٠,٢	٣٩٨,٣	٤٥٠,٥	٤٩٧,٨	٥٤٤,٣	٥٩١,١	١٣,٧	١٣,١	١٠,٥	٩,٣	٨,٦	١٠,١	٩,٠	٨,٦	٨,١	٧,٦	٧,٠
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٣٦٢,٩	٤٠٩٩,٤	٤٦٦٧,٢	٥٢٣٨,٩	٥٨٦٢,٣	٦٥٥٩,٠	٢١,٩	١٣,٩	١٢,٢	١١,٩	١١,٩	٩٦,٩	٩٢,٧	٨٨,٩	٨٥,١	٨١,٦	٧٧,٩
الاستثمـار	٥١٤,٣	٧٢٧,١	٩٤٢,٢	١٢٤٠,١	١٦٠٢,٩	٢٠٨٩,٢	٤١,٤	٢٩,٦	٣١,٦	٢٩,٣	٣٠,٣	١٤,٨	١٦,٤	١٧,٩	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٤,٨
التغير فى المخزون	١٥,٧	٢٠,٠															
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٧٤٧,١	٩٤٢,٢	١٢٤٠,١	١٦٠٢,٩	٢٠٨٩,٢	٤١,٠	٢٦,١	٣١,٦	٢٩,٣	٣٠,٣	١٥,٣	١٦,٩	١٧,٩	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٤,٨
الصادرات من السلع والخدمات	٥٦٥,٦	٨١١,٩	٨٩٣,٩	٩٣٧,٤	١٠١٢,٤	١٠٩٢,٤	٤٣,٥	١٠,١	٤,٩	٨,٠	٧,٩	١٦,٣	١٨,٤	١٧,٠	١٥,٢	١٤,١	١٣,٠
مجموع الاستخدامات	٤٤٥٨,٥	٥٦٥٨,٤	٦٥٠٣,٣	٧٤١٦,٤	٨٤٧٧,٦	٩٧٤٠,٦	٢٦,٩	١٤,٩	١٤,٠	١٤,٣	١٤,٩	١٢٨,٥	١٢٨,٠	١٢٣,٨	١٢٠,٥	١١٧,٩	١١٥,٦

ملحق رقم (م/١٠)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(بالمليون جنيه)

البيـــــان	السنوات						معدلات النمو					الهيكل النسبى					
	١٦/ ٢٠١٧	١٧/ ٢٠١٨	١٨/ ٢٠١٩	١٩/ ٢٠٢٠	٢٠/ ٢٠٢١	٢١/ ٢٠٢٢	٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٨/١٧	٢٠١٨/١٧- ٢٠١٩/١٨	٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٢/٢١	١٦/ ٢٠١٨	١٧/ ٢٠١٨	١٨/ ٢٠١٩	١٩/ ٢٠٢٠	٢٠/ ٢٠٢١	٢١/ ٢٠٢٢
<u>المـــــوارد</u>																	
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤٠٩,٥	٣٥٨٨,٤	٣٧٧٦,٩	٤٠١٣,٢	٤٢٨٣,٤	٤٦١٢,٤	٥,٢	٥,٣	٦,٣	٦,٧	٧,٧	٩٨,٣	٩٨,٢	٩٧,٧	٩٧,٥	٩٧,٠	٩٦,٧
صافى الضرائب غير المباشرة	٦٠,٥	٦٦,٠	٩٠,٠	١٠٥,٠	١٣١,٣	١٥٥,٥											
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٣٦٥٤,٤	٣٨٦٦,٩	٤١١٨,٢	٤٤١٤,٧	٤٧٦٧,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٥	٧,٢	٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٩٨٨,٥	١٠٣٤,٠	٩٣٣,٧	٨٥٨,٦	٨٠٥,٠	٧٦٢,١	٤,٦	٩,٧-	٨,٠-	٦,٢-	٥,٣-	٢٨,٥	٢٨,٣	٢٤,١	٢٠,٨	١٨,٢	١٦,٠
مجموع الموارد	٤٤٥٨,٥	٤٦٨٨,٤	٤٨٠٠,٦	٤٩٧٦,٨	٥٢١٩,٧	٥٥٣٠,٠	٥,٢	٢,٤	٣,٧	٤,٩	٥,٩	١٢٨,٥	١٢٨,٣	١٢٤,١	١٢٠,٨	١١٨,٢	١١٦,٠
<u>الاستخدامـات</u>																	
الاستهلاك النهائي الخاص	٣٠١٢,٧	٣٠٧٨,٧	٣١٤٨,٤	٣٢١٢,٦	٣٣٠٥,٩	٣٤١٦,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٩	٣,٣	٨٦,٨	٨٤,٢	٨١,٤	٧٨,٠	٧٤,٩	٧١,٦
الاستهلاك النهائي الحكومي	٣٥٠,٢	٣٥٦,٠	٣٦٢,٥	٣٦٩,٥	٣٧٧,٠	٣٨٥,٠	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	١٠,١	٩,٧	٩,٤	٩,٠	٨,٥	٨,١
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٣٦٢,٩	٣٤٣٤,٧	٣٥١٠,٩	٣٥٨٢,١	٣٦٨٢,٩	٣٨٠١,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٩٦,٩	٩٤,٠	٩٠,٨	٨٧,٠	٨٣,٤	٧٩,٧
الاستثمـار	٥١٤,٣	٦١١,٦	٦٩٧,٤	٨٣١,٩	٩٨٤,٥	١١٨٢,٤	١٨,٩	١٤,٠	١٩,٣	١٨,٣	٢٠,١	١٤,٨	١٦,٧	١٨,٠	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٤,٨
التغير في المخزون	١٥,٧	١٤,٠															
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٦٢٥,٦	٦٩٧,٤	٨٣١,٩	٩٨٤,٥	١١٨٢,٤	١٨,٠	١١,٥	١٩,٣	١٨,٣	٢٠,١	١٥,٣	١٧,١	١٨,٠	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٤,٨
الصادرات من السلع والخدمات	٥٦٥,٦	٦٢٨,١	٥٩٢,٣	٥٦٢,٨	٥٥٢,٣	٥٤٦,٦	١١,١	٥,٧-	٥,٠-	١,٩-	١,٠-	١٦,٣	١٧,٢	١٥,٣	١٣,٧	١٢,٥	١١,٥
مجموع الاستخدامات	٤٤٥٨,٥	٤٦٨٨,٤	٤٨٠٠,٦	٤٩٧٦,٨	٥٢١٩,٧	٥٥٣٠,٠	٥,٢	٢,٤	٣,٧	٤,٩	٥,٩	١٢٨,٥	١٢٨,٣	١٢٤,١	١٢٠,٨	١١٨,٢	١١٦,٠

ملحق رقم (م/١١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(بالمليون جنيه)

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	معدلات النمو (%)				
							٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٨/١٧	٢٠١٨/١٧ – ٢٠١٩/١٨	٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩	٢٠٢٠/١٩ - ٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٣٩٨,٥٣٩,٤٠	٤١٠,٧٠١,٧٠	٤٢٤,٠٣٩,٦٠	٤٣٨,٠٩٦,٣٠	٤٥٤,٤٧٣,٢٠	٤٧٣,٢٤٠,٩٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٧	٤,١
الاستخراجات:	٣٢٦,٩٤٠,٤٠	٣٥٧,٦١٠,٤٠	٣٨٨,١١٧,٢٠	٤٢٦,٩٣٠,٠٠	٤٤٦,٠٤٠,٣٠	٤٦٥,٨٦٩,٧٠	٩,٤	٨,٥	١٠,٠	٤,٥	٤,٤
أ) بترول	١٤٢,٩٦٥,٢٠	١٤١,٢٦٣,٧٠	١٤١,٩٧٨,١٠	١٤٣,٢٤٩,٧٠	١٤٥,٣٧٧,١٠	١٤٨,٣٨٦,٤٠	-١,٢	٠,٥	٠,٩	١,٥	٢,١
ب) الغاز	١٣٨,٧٥٥,٩٠	١٦٩,٧٦٧,١٠	١٩٧,٧٧٣,٨٠	٢٣٣,٣٨٠,٤٠	٢٤٧,٩٦٩,١٠	٢٦١,٨٥٣,٩٠	٢٢,٣	١٦,٥	١٨,٠	٦,٣	٥,٦
ج) إستخراجات أخرى	٤٥,٢١٩,٣٠	٤٦,٥٧٩,٦٠	٤٨,٣٦٥,٣٠	٥٠,٢٩٩,٩٠	٥٢,٦٩٤,١٠	٥٥,٦٢٩,٣٠	٣,٠	٣,٨	٤,٠	٤,٨	٥,٦
الصناعات التحويلية:	٥٧٠,٥٨٩,٧٠	٥٩٧,٦٢٩,٦٠	٦٣٥,٨٩٤,١٠	٦٨٣,٩٩١,٢٠	٧٤٤,٥٦١,٢٠	٨١٩,٩٧٩,٤٠	٤,٧	٦,٤	٧,٦	٨,٩	١٠,١
أ) تكرير البترول	١٣٤,٠٤٩,٩٠	١٣٩,٤٢٠,٧٠	١٤٨,٩١٢,٣٠	١٦٠,٤٥١,٩٠	١٧٣,١٢٩,٥٠	١٨٧,٢٨٣,٠٠	٤,٠	٦,٨	٧,٧	٧,٩	٨,٢
ب) تحويلية اخرى	٤٣٦,٥٣٩,٨٠	٤٥٨,٢٠٨,٩٠	٤٨٦,٩٨١,٨٠	٥٢٣,٥٣٩,٣٠	٥٧١,٤٣١,٧٠	٦٣٢,٦٩٦,٤٠	٥,٠	٦,٣	٧,٥	٩,١	١٠,٧
الكهرباء	٥٨,٣١٩,٩٠	٦٠,٦٨٦,٤٠	٦٤,٦٤٣,١٠	٦٩,٣٨٩,٦٠	٧٤,٢٢٩,٩٠	٧٩,٨٣٣,٤٠	٤,١	٦,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٥
المياة والصرف واعادة الدوران	٢٠,٢٠٤,٠٠	٢٠,٨٢٨,٢٠	٢١,٥٥٢,٥٠	٢٢,٦٩٩,٥٠	٢٣,٩٩١,٤٠	٢٥,٤٨٥,٢٠	٣,١	٣,٥	٥,٣	٥,٧	٦,٢
تشييد وبناء	١٩٥,٠٩٧,٥٠	٢١٢,٦٤٤,٢٠	٢٣٦,٥٤٥,٣٠	٢٦٥,٨٤٦,٣٠	٣٠٣,١٦٧,٤٠	٣٤٨,٥٣٥,٢٠	٩,٠	١١,٢	١٢,٤	١٤,٠	١٥,٠
النقل والتخزين	١٥٩,١٧٣,٣٠	١٦٤,٢٩٧,٦٠	١٧١,١٠٣,٢٠	١٧٩,٧٦١,٠٠	١٩١,٣٨٩,٣٠	٢٠٥,٧٨٤,٨٠	٣,٢	٤,١	٥,١	٦,٥	٧,٥
الاتصالات	٦٢,٢٩٤,٠٠	٦٨,٢٤٩,٢٠	٧٤,٩٦٣,٢٠	٨٣,٧٩٢,٦٠	٩٤,٥٧٦,٥٠	١٠٧,٣٩٧,٠٠	٩,٦	٩,٨	١١,٨	١٢,٩	١٣,٦
المعلومات	١٠,٣٨٧,٦٠	١٠,٧٣٣,٧٠	١١,١٢٧,٩٠	١١,٥٧٨,٧٠	١٢,١٣١,٨٠	١٢,٨٠٨,٣٠	٣,٣	٣,٧	٤,١	٤,٨	٥,٦
قناة السويس	٧٦,٧١٣,٦٠	٨٢,٨٥٠,٠٠	٨٣,٠٩١,٥٠	٨٧,٤٩٥,٣٠	٩٣,٣٠٨,٥٠	٩٨,١٠٨,٧٠	٨,٠	٠,٣	٥,٣	٦,٦	٥,١
تجارة الجملة والتجزئة	٤٧٣,٢٣٤,٨٠	٤٨٨,٣٦٩,٨٠	٥٠٨,٠٣٧,٤٠	٥٣٣,٦٦٧,٨٠	٥٦٤,٩٥٦,٠٠	٦٠٨,٤٦٣,٦٠	٣,٢	٤,٠	٥,٠	٥,٩	٧,٧
البنوك	١٣٣,٧٨١,٦٠	١٣٨,٤٥٠,٤٠	١٤٣,٥١٧,١٠	١٤٩,١١٣,٥٠	١٥٦,٠١٨,٠٠	١٦٤,٨٣٠,٦٠	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٤,٦	٥,٦
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٦,٦٣٥,١٠	٢٧,٥٥٢,٣٠	٢٨,٥٣٣,٢٠	٢٩,٦٠٧,٣٠	٣١,٠١٥,٥٠	٣٢,٧٦٠,٥٠	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٤,٨	٥,٦
المطاعم والفنادق	٦٤,٥٦٦,٦٠	٩١,٨٣٠,٠٠	١٠٢,١٨٠,٤٠	١١٤,٧١٥,٧٠	١٣٣,٠٠٨,٧٠	١٥٥,٧٤٢,٦٠	٤٢,٢	١١,٣	١٢,٣	١٥,٩	١٧,١
الانشطة العقاريه	٣٥٨,٤٩٦,٢٠	٣٦٩,٨٧٤,١٠	٣٨٢,٨٥٤,٦٠	٣٩٨,٧٢٩,٣٠	٤٢٠,٧٧٢,٧٠	٤٤٦,٨٢٣,٦٠	٣,٢	٣,٥	٤,١	٥,٥	٦,٢
ا-الملكية العقارية	٢٥٥,٣٥١,٦٠	٢٦٣,٦٥٤,٨٠	٢٧٣,٠١٧,٣٠	٢٨٤,٥٢١,٦٠	٣٠٠,٠٢١,٣٠	٣١٨,١٣٢,٧٠	٣,٣	٣,٦	٤,٢	٥,٤	٦,٠
ب - خدمات الاعمال	١٠٣,١٤٤,٦٠	١٠٦,٢١٩,٣٠	١٠٩,٨٣٧,٣٠	١١٤,٢٠٧,٧٠	١٢٠,٧٥١,٤٠	١٢٨,٦٩٠,٩٠	٣,٠	٣,٤	٤,٠	٥,٧	٦,٦
الحكومة العامة	٣٠١,٧٧١,٩٠	٣٠٧,٧٠٢,٠٠	٣١٥,٦٣٦,٣٠	٣٢٤,٦٥٦,٨٠	٣٣٥,٢٥٠,٨٠	٣٤٧,٨٧٨,٠٠	٢,٠	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٨
الخدمات الاجتماعيه	١٧٢,٧٥٨,١٠	١٧٨,٤٣٣,٨٠	١٨٥,٠٨٠,٢٠	١٩٣,١٢٣,٨٠	٢٠٤,٥٠٩,٠٠	٢١٨,٨٥٨,٥٠	٣,٣	٣,٧	٤,٣	٥,٩	٧,٠
أ- التعليم	٦٣,٩٠٧,٣٠	٦٦,١٣٢,٠٠	٦٨,٦٤٥,٠٠	٧١,٥٨٨,١٠	٧٦,٠٠١,٩٠	٨١,٣٤٩,٠٠	٣,٥	٣,٨	٤,٣	٦,٢	٧,٠
ب- الصحة	٧٨,٩٣٤,٤٠	٨١,٥٨٢,١٠	٨٤,٧٠٠,٦٠	٨٨,٣٣٤,١٠	٩٣,٣٣٣,٠٠	٩٩,٨٧١,٣٠	٣,٤	٣,٨	٤,٣	٥,٧	٧,٠
ج- الخدمات الاخرى	٢٩,٩١٦,٤٠	٣٠,٧١٩,٧٠	٣١,٧٣٤,٦٠	٣٣,٢٠١,٦٠	٣٥,١٧٤,١٠	٣٧,٦٣٨,٢٠	٢,٧	٣,٣	٤,٦	٥,٩	٧,٠
الاجمالى العـــــــــام	٣,٤٠٩,٥٠٣,٧٠	٣,٥٨٨,٤٤٣,٤٠	٣,٧٧٦,٩١٦,٩٠	٤,٠١٣,١٩٤,٧٠	٤,٢٨٣,٤٠٠,٠٠	٤,٦١٢,٤٠٠,٠٠	٥,٢	٥,٣	٦,٣	٦,٧	٧,٧

ملحق رقم (م/١٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(بالمليون جنيه)

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	معدلات النمو (%)				
							٢٠١٨/١٧ – ٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨ – ٢٠١٨/١٧	٢٠٢٠/١٩ – ٢٠١٩/١٨	٢٠٢١/٢٠ - ٢٠٢٠/١٩	٢٠٢٢/٢١ – ٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٣٩٨,٥٣٩,٤٠	٤٩٦,١٠٤,٥٠	٥٧١,٧٢٧,١٠	٦٤٩,٩٣٩,٧٠	٧٣٧,٤٤٢,١٠	٨٣٥,٦٤٣,٧٠	٢٤,٥	١٥,٢	١٣,٧	١٣,٥	١٣,٣
الاستخراجات:	٣٢٦,٩٤٠,٤٠	٤٥٧,٩٤٥,١٠	٥٤٩,٠٢٢,٨٠	٦٥٨,٨٥٩,٤٠	٧٥٠,٧٥٥,٥٠	٨٥٢,٠٧٠,٦٠	٤٠,١	١٩,٩	٢٠,٠	١٣,٩	١٣,٥
أ) بترول	١٤٢,٩٦٥,٢٠	١٩٢,٦٧٣,٤٠	٢١٧,٦٧٠,٤٠	٢٤١,٨٤٢,٦٠	٢٧٠,٢٠٩,٤٠	٣٠٠,٨٤٢,٠٠	٣٤,٨	١٣,٠	١١,١	١١,٧	١١,٣
ب) الغاز	١٣٨,٧٥٥,٩٠	٢٠٨,٨٨٣,٨٠	٢٦٥,٦١٦,٩٠	٣٤١,١١٧,٦٠	٣٩٤,٠٧٢,٢٠	٤٥٢,١٦٩,٣٠	٥٠,٥	٢٧,٢	٢٨,٤	١٥,٥	١٤,٧
ج) إستخراجات أخرى	٤٥,٢١٩,٣٠	٥٦,٣٨٧,٩٠	٦٥,٧٣٥,٥٠	٧٥,٨٩٩,٢٠	٨٦,٤٧٤,٠٠	٩٩,٠٥٩,٣٠	٢٤,٧	١٦,٦	١٥,٥	١٣,٩	١٤,٦
الصناعات التحويلية:	٥٧٠,٥٨٩,٧٠	٧٢٢,٠٥٤,٩٠	٨٥٥,٦٤٦,١٠	١,٠١١,٥٤٦,٦٠	١,١٩٩,٤٨٠,١٠	١,٤٢٩,٣٣٦,٥٠	٢٦,٥	١٨,٥	١٨,٢	١٨,٦	١٩,٢
أ) تكرير البترول	١٣٤,٠٤٩,٩٠	١٦٨,٢٣٠,٢٠	٢٠٠,٧١٦,٢٠	٢٣٧,٥٥٣,٥٠	٢٧٨,٢٩٩,١٠	٣٢٥,٢٢٩,٩٠	٢٥,٥	١٩,٣	١٨,٤	١٧,٢	١٦,٩
ب) تحويلية اخرى	٤٣٦,٥٣٩,٨٠	٥٥٣,٨٢٤,٧٠	٦٥٤,٩٢٩,٩٠	٧٧٣,٩٩٣,١٠	٩٢١,١٨١,٠٠	١,١٠٤,١٠٦,٦٠	٢٦,٩	١٨,٣	١٨,٢	١٩,٠	١٩,٩
الكهرباء	٥٨,٣١٩,٩٠	٧٥,٠٤٦,٢٠	٨٩,٤٨٤,٨٠	١٠٥,٨٤١,١٠	١٢٢,٩٥٢,٤٠	١٤٣,٠٣٤,٦٠	٢٨,٧	١٩,٢	١٨,٣	١٦,٢	١٦,٣
المياة والصرف واعادة الدوران	٢٠,٢٠٤,٠٠	٢٥,٠٣١,٦٠	٢٨,٨٢٦,٧٠	٣٣,٣٢٠,٩٠	٣٨,٤٠٥,٧٠	٤٤,٤٤٩,٨٠	٢٣,٩	١٥,٢	١٥,٦	١٥,٣	١٥,٧
تشييد وبناء	١٩٥,٠٩٧,٥٠	٢٥٥,٦٤١,٧٠	٣١٥,٦٤٤,٩٠	٣٨٨,٥٧٣,٩٠	٤٨٢,٧٢٢,٣٠	٥٩٩,١٠٨,٥٠	٣١,٠	٢٣,٥	٢٣,١	٢٤,٢	٢٤,١
النقل والتخزين	١٥٩,١٧٣,٣٠	١٩٩,١٣٦,٩٠	٢٣١,٣٧٧,٨٠	٢٦٧,٤٠٩,٤٠	٣١٤,٩٦١,٣٠	٣٦٨,٧٣٠,٣٠	٢٥,١	١٦,٢	١٥,٦	١٧,٨	١٧,١
الاتصالات	٦٢,٢٩٤,٠٠	٧٨,٩٧٦,٩٠	٩٤,١٣٦,٥٠	١١٣,١٠٧,٠٠	١٣٦,٣٢٥,٧٠	١٦٤,٤٥٩,٤٠	٢٦,٨	١٩,٢	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٠,٦
المعلومات	١٠,٣٨٧,٦٠	١٣,٠٠٠,٦٠	١٤,٨٣٠,٨٠	١٧,١١٨,٦٠	١٩,٤٨٤,١٠	٢٢,١٧٦,٦٠	٢٥,٢	١٤,١	١٥,٤	١٣,٨	١٣,٨
قناة السويس	٧٦,٧١٣,٦٠	٩٦,٣١١,٢٠	٩٩,٢٤٦,٥٠	١٠٩,٩٤٢,٠٠	١١٧,٤١٨,٧٠	١٢٣,٦٨٣,٧٠	٢٥,٥	٣,٠	١٠,٨	٦,٨	٥,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٤٧٣,٢٣٤,٨٠	٥٩١,٢٥٦,٢٠	٦٨٦,٧٨٨,١٠	٧٩٠,١٧١,٧٠	٩١٥,٥٠٦,٥٠	١,٠٧١,٠١٥,٤٠	٢٤,٩	١٦,٢	١٥,١	١٥,٩	١٧,٠
البنوك	١٣٣,٧٨١,٦٠	١٦٤,٦٢٩,٢٠	١٩٠,٢٤٥,١٠	٢١٦,٨١٩,٧٠	٢٤٨,٧٣٤,٨٠	٢٨٤,٧٣٩,٨٠	٢٣,١	١٥,٦	١٤,٠	١٤,٧	١٤,٥
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٦,٦٣٥,١٠	٣٢,٩٢٤,٧٠	٣٧,٩٧٠,٦٠	٤٢,٩٦٣,٢٠	٤٩,٩٧١,٧٠	٥٧,٣٨٣,٥٠	٢٣,٦	١٥,٣	١٣,١	١٦,٣	١٤,٨
المطاعم والفنادق	٦٤,٥٦٦,٦٠	١٠٥,٤٦٩,٩٠	١٣٠,٧٥٥,١٠	١٦١,٣٣٨,١٠	٢٠٥,٤٦٣,١٠	٢٦١,٠٠٤,٩٠	٦٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٤	٢٧,٣	٢٧,٠
الانشطة العقاريه	٣٥٨,٤٩٦,٢٠	٤٤٦,٨٢٧,٩٠	٥١٦,٨٦٤,٦٠	٥٩١,٦٠٤,١٠	٦٨٤,٩٧٢,٤٠	٧٩١,٥٤٣,٥٠	٢٤,٦	١٥,٧	١٤,٥	١٥,٨	١٥,٦
ا-الملكية العقارية	٢٥٥,٣٥١,٦٠	٣١٨,٧٠٢,٨٠	٣٦٩,٠٥٤,٤٠	٤٢٣,٠١٠,٨٠	٤٨٩,٦٨٣,٤٠	٥٦٦,٤٨٥,٩٠	٢٤,٨	١٥,٨	١٤,٦	١٥,٨	١٥,٧
ب - خدمات الاعمال	١٠٣,١٤٤,٦٠	١٢٨,١٢٥,١٠	١٤٧,٨١٠,٢٠	١٦٨,٥٩٣,٣٠	١٩٥,٢٨٩,٠٠	٢٢٥,٠٥٧,٧٠	٢٤,٢	١٥,٤	١٤,١	١٥,٨	١٥,٢
الحكومة العامة	٣٠١,٧٧١,٩٠	٣٤٢,٤٨٥,٧٠	٣٧٣,٦٦٥,٠٠	٤١٤,٩١٤,٠٠	٤٦٠,٦٢٩,٠٠	٥١٤,٢٦١,٨٠	١٣,٥	٩,١	١١,٠	١١,٠	١١,٦
الخدمات الاجتماعيه	١٧٢,٧٥٨,١٠	٢١٤,٤٥٦,٨٠	٢٤٨,١٦٧,٥٠	٢٨٤,٧٣٠,٥٠	٣٣٣,٦٧٤,٦٠	٣٨٨,٢٥٧,٣٠	٢٤,١	١٥,٧	١٤,٧	١٧,٢	١٦,٤
أ- التعليم	٦٣,٩٠٧,٣٠	٧٩,٤٦٤,٥٠	٩٢,٤١٩,٢٠	١٠٥,٧٧٠,٥٠	١٢٤,٠٢٩,٤٠	١٤٤,٥٥٣,٢٠	٢٤,٣	١٦,٣	١٤,٤	١٧,٣	١٦,٥
ب- الصحة	٧٨,٩٣٤,٤٠	٩٨,١٤٥,٩٠	١١٣,٠٦٥,٩٠	١٢٩,٣٦٤,٣٠	١٥٠,٥١٥,٦٠	١٧٤,٤٤٣,٨٠	٢٤,٣	١٥,٢	١٤,٤	١٦,٤	١٥,٩
ج- الخدمات الاخرى	٢٩,٩١٦,٤٠	٣٦,٨٤٦,٤٠	٤٢,٦٨٢,٤٠	٤٩,٥٩٥,٧٠	٥٩,١٢٩,٦٠	٦٩,٢٦٠,٣٠	٢٣,٢	١٥,٨	١٦,٢	١٩,٢	١٧,١
الاجمالى العـــــــــام	٣,٤٠٩,٥٠٣,٧٠	٤,٣١٧,٣٠٠,٠٠	٥,٠٣٤,٤٠٠,٠٠	٥,٨٥٨,٢٠٠,٠٠	٦,٨١٨,٩٠٠,٠٠	٧,٩٥٠,٩٠٠,٠٠	٢٦,٦	١٦,٦	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٦

ملحق رقم (م/١٣)

الإنتاج بالأسعار الثابتة

(بالمليون جنيه)

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	معدلات النمو (%)	
				٢٠١٨/١٧ ـ ٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨ ـ ٢٠١٨/١٧
الزراعة والغابات والصيد	٥٥٨,٣٩٧,٩٠	٥٧٥,٢١٨,٧٠	٥٩٢,٢٩٩,٥٠	٣,٠	٣,٠
الاستخراجات:	٣٦٧,١٩٩,٥٠	٤٠٠,٤٦٣,٦٠	٤٣٣,٥٢٥,٦٠	٩,١	٨,٣
أ) بترول	١٥١,٩٠٧,٧٠	١٥٠,٠٧٠,٥٠	١٥٠,٨٢٢,٢٠	-١,٢	٠,٥
ب) الغاز	١٥٠,٢٩٨,٩٠	١٨٣,٤٤٩,٣٠	٢١٣,٧٠١,٣٠	٢٢,١	١٦,٥
ج) إستخراجات أخرى	٦٤,٩٩٢,٩٠	٦٦,٩٤٣,٨٠	٦٩,٠٠٢,١٠	٣,٠	٣,١
الصناعات التحويلية:	١,٣٧٦,٨٤٤,٨٠	١,٤٤٠,٣٥٤,٥٠	١,٥٢٠,٤١٣,٩٠	٤,٦	٥,٦
أ) تكرير البترول	٣٨٥,٧٦٢,١٠	٤٠٠,٦٦٠,٩٠	٤٢٦,٤٦٩,٥٠	٣,٩	٦,٤
ب) تحويلية اخرى	٩٩١,٠٨٢,٧٠	١,٠٣٩,٦٩٣,٦٠	١,٠٩٣,٩٤٤,٤٠	٤,٩	٥,٢
الكهرباء	٩٨,١٣١,٨٠	١٠٢,١٢٧,٠٠	١٠٨,٧٩٧,٣٠	٤,١	٦,٥
المياة والصرف واعادة الدوران	٣٠,٣١٧,٨٠	٣١,٢٤٢,٢٠	٣٢,٣٠٦,٥٠	٣,٠	٣,٤
تشييد وبناء	٤٢٨,٤٠٢,٥٠	٤٦٦,٦٢٣,٤٠	٥١٢,٥٠٤,٦٠	٨,٩	٩,٨
النقل والتخزين	٢٢٥,١٧١,٩٠	٢٣٢,١٦٧,٣٠	٢٣٩,٩٩٦,٠٠	٣,١	٣,٤
الاتصالات	٩٧,٢٨٤,٣٠	١٠٦,٥٣٨,٣٠	١١٥,٩٣١,٩٠	٩,٥	٨,٨
المعلومات	١٥,٠٥٤,٥٠	١٥,٥٥٦,١٠	١٦,١٢٧,٤٠	٣,٣	٣,٧
قناة السويس	٧٧,٥٦٦,٦٠	٨٣,٧٧١,٥٠	٨٤,٠١٥,٧٠	٨,٠	٠,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٥٦٠,٥٦٦,٣٠	٥٧٧,٤٦٤,١٠	٥٩٦,٥٧٣,٠٠	٣,٠	٣,٣
البنوك	١٤٥,٤٤١,٨٠	١٥٠,٥٥٧,٤٠	١٥٥,٨٦٧,٣٠	٣,٥	٣,٥
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٩,١٥٣,٣٠	٣٠,١٣٦,١٠	٣١,٢١٧,٣٠	٣,٤	٣,٦
المطاعم والفنادق	٩١,٩٧٢,٠٠	١٣٠,٥٥٦,٤٠	١٤٣,١٤٥,٦٠	٤٢,٠	٩,٦
الانشطة العقاريه	٤٤١,٤٧٦,٩٠	٤٥٥,١٥٨,٩٠	٤٦٩,٠٥١,٢٠	٣,١	٣,١
ا-الملكية العقارية	٢٨٧,١٥١,٥٠	٢٩٦,٣٤٥,٨٠	٣٠٥,٣٢٨,٣٠	٣,٢	٣,٠
ب - خدمات الاعمال	١٥٤,٣٢٥,٤٠	١٥٨,٨١٣,٠٠	١٦٣,٧٢٢,٩٠	٢,٩	٣,١
الحكومة العامة	٣٦٠,٣٩٤,٦٠	٣٦٧,٦٢٤,٩٠	٣٧٥,٦٠٤,٣٠	٢,٠	٢,٢
الخدمات الاجتماعيه	٢٤٧,١٤٩,٥٠	٢٥٥,٠٩٤,٧٠	٢٦٣,٠٦٥,١٠	٣,٢	٣,١
أ- التعليم	٧٢,٠٥٩,١٠	٧٤,٥٥٦,٩٠	٧٧,٠٩٠,١٠	٣,٥	٣,٤
ب- الصحة	١١٧,٧١٤,٩٠	١٢١,٦٦٤,٠٠	١٢٥,٥١٥,٠٠	٣,٤	٣,٢
ج- الخدمات الاخرى	٥٧,٣٧٥,٥٠	٥٨,٨٧٣,٨٠	٦٠,٤٦٠,٠٠	٢,٦	٢,٧
الاجمالى العـــــــــام	٥,١٥٠,٥٢٦,٠٠	٥,٤٢٠,٦٥٥,٠٠	٥,٦٩٠,٤٤٢,٢٠	٥,٢	٥,٠

ملحق رقم (م/١٤)

الإنتاج بالأسعار الجارية

(بالمليون جنيه)

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	معدلات النمو (%)	
				٢٠١٨/١٧ ـ ٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨ ـ ٢٠١٨/١٧
الزراعة والغابات والصيد	٥٥٨٣٩٧,٩	٦٩٤٩٨٠,٦	٧٩٩٢٢٨,٦	٢٤,٥	١٥,٠
الاستخراجات:	٣٦٧١٩٩,٥	٥١١٦٦٤,٩	٦٠٤١٦٤,٦	٣٩,٣	١٨,١
أ) بترول	١٥١٩٠٧,٧	٢٠٤٧٨٣,٥	٢٢٩٩٩٧,٩	٣٤,٨	١٢,٣
ب) الغاز	١٥٠٢٩٨,٩	٢٢٥٩٧٥,١	٢٧٩٩٢٥,٢	٥٠,٤	٢٣,٩
ج) إستخراجات أخرى	٦٤٩٩٢,٩	٨٠٩٠٦,٣	٩٤٢٤١,٦	٢٤,٥	١٦,٥
الصناعات التحويلية:	١٣٧٦٨٤٤,٨	١٧٣٩١١٨	٢٠٥٢٥٥٤,٧	٢٦,٣	١٨,٠
أ) تكرير البترول	٣٨٥٧٦٢,١	٤٨٣٤٦٥,٣	٥٧٣٠٠٠,١	٢٥,٣	١٨,٥
ب) تحويلية اخرى	٩٩١٠٨٢,٧	١٢٥٥٦٥٢,٦	١٤٧٩٥٥٤,٦	٢٦,٧	١٧,٨
الكهرباء	٩٨١٣١,٨	١٢٦١٠٠,٥	١٥٠٠٣١	٢٨,٥	١٩,٠
المياة والصرف واعادة الدوران	٣٠٣١٧,٨	٣٧٤٦٦,٤	٤٣٠٢٤	٢٣,٦	١٤,٨
تشييد وبناء	٤٢٨٤٠٢,٥	٥٦٠٤٩٠,٥	٦٨٩٩٢٩,٥	٣٠,٨	٢٣,١
النقل والتخزين	٢٢٥١٧١,٩	٢٨١٢٤٩,٧	٣٢٦٦٣٩,٧	٢٤,٩	١٦,١
الاتصالات	٩٧٢٨٤,٣	١٢٢٩٤٩,١	١٤٦١٧٥,٥	٢٦,٤	١٨,٩
المعلومات	١٥٠٥٤,٥	١٨٨١١,٣	٢١٥٢١,٩	٢٥,٠	١٤,٤
قناة السويس	٧٧٥٦٦,٦	٩٧٣٢٧	١٠٠٢٤٨,٦	٢٥,٥	٣,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٥٦٠٥٦٦,٣	٦٩٩٣٨٣,٧	٨٠٨٨٧١,٣	٢٤,٨	١٥,٧
البنوك	١٤٥٤٤١,٨	١٧٨٧٣٥,٩	٢٠٦٣٧٩,٤	٢٢,٩	١٥,٥
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٩١٥٣,٣	٣٥٩٧٩,٢	٤١٤٨١,٢	٢٣,٤	١٥,٣
المطاعم والفنادق	٩١٩٧٢	١٥٠٠٥٩,٢	١٨٥٧٧٩,٦	٦٣,٢	٢٣,٨
الانشطة العقاريه	٤٤١٤٧٦,٩	٥٤٩٢٠٦,٢	٦٣٠٥٤٥,٣	٢٤,٤	١٤,٨
ا-الملكية العقارية	٢٨٧١٥١,٥	٣٥٧٨١٧,٨	٤١٠٦٣٣,٤	٢٤,٦	١٤,٨
ب - خدمات الاعمال	١٥٤٣٢٥,٤	١٩١٣٨٨,٤	٢١٩٩١١,٩	٢٤,٠	١٤,٩
الحكومة العامة	٣٦٠٣٩٤,٦	٤٠٨٢٩٦,٧	٤٤١٦٥٠,٨	١٣,٣	٨,٢
الخدمات الاجتماعيه	٢٤٧١٤٩,٥	٣٠٦١٣٥,٩	٣٥٣٥٩٧,٣	٢٣,٩	١٥,٥
أ- التعليم	٧٢٠٥٩,١	٨٩٤٥٦,٦	١٠٣٩٦١,٤	٢٤,١	١٦,٢
ب- الصحة	١١٧٧١٤,٩	١٤٦١٢٧,٧	١٦٨٠٥١	٢٤,١	١٥,٠
ج- الخدمات الاخرى	٥٧٣٧٥,٥	٧٠٥٥١,٥	٨١٥٨٤,٩	٢٣,٠	١٥,٦
الاجمالى العـــــــــام	٥١٥٠٥٢٦	٦٥١٧٩٥٤,٧	٧٦٠١٨٢٣	٢٦,٥	١٦,٦

ملحق رقم (م/١٥)

قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة فى خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ موزّعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الأقتصادية	الاستثمارات العامة								جملة الاستثمارات العامة	استثمارات القطاع الخاص والتعاونى	اجمالى الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومى (الموازنه العامة للدوله / الباب السادس)				الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة						
	الجهاز الادارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)	قطاع الاعمال العام (قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)	قابضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	جملة			قيمة	%
الزراعة والرى والصيد	٤٠٨٥,١	٠,٦	١٥٣٤,١	٥٦١٩,٨	٥٦٣,٢	١,٠			١,٠	٦١٨٤,٠	٢٨٠٠٠,٠	٣٤١٨٤,٠	٣,٦
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	١٤٦,٢	٣٠٥٣,٥	٠,٠	٤٩٢٦,٩	٧٩٨٠,٤	٨١٦١,٦	١٣٧٤٦٤,٦	١٤٥٦٢٦,٢	١٥,٥
أ. البترول الخام				٠,٠	١٠١,٢	٣٠٢٣,٥		٨٩,٠	٣١١٢,٥	٣٢١٣,٧	٩٥٣٥,٦	١٢٧٤٩,٣	١,٤
ب. الغاز الطبيعى				٠,٠	٤٥,٠			٤٨٣٧,٩	٤٨٣٧,٩	٤٨٨٢,٩	١٢٧٩٢٩,٠	١٣٢٨١١,٩	١٤,١
ج. استخراجات اخرى			٣٥,٠	٣٥,٠		٣٠,٠			٣٠,٠	٦٥,٠		٦٥,٠	٠,٠
الصناعات التحويلية	٤٠٩٨,٦	٠,٠	٠,٤	٤٠٩٩,٠	٢٨,٠	٧٩٣٧,٨	٩٧٩٩,٣	٣٩١,٤	١٨١٢٨,٥	٢٢٢٥٥,٥	٥٧٠٠٠,٠	٧٩٢٥٥,٥	٨,٤
أ. تكريرالبترول				٠,٠		٥١٦٣,٥			٥١٦٣,٥	٥١٦٣,٥		٥١٦٣,٥	٠,٥
ب.تحويلية أخرى	٤٠٩٨,٦		٠,٤	٤٠٩٩,٠	٢٨,٠	٢٧٧٤,٣	٩٧٩٩,٣	٣٩١,٤	١٢٩٦٥,٠	١٧٠٩٢,٠	٥٧٠٠٠,٠	٧٤٠٩٢,٠	٧,٩
الكهرباء	٢٢٧٩,١	١٠٣٠,٣	٤,٢	٣٣١٣,٦	١٨٧٣٩,٥			٥٨٢١٠,٠	٥٨٢١٠,٠	٨٠٢٦٣,١	٥٢٨٠٠,٠	١٣٣٠٦٣,١	١٤,١
المياه	١٨٣٣,٧		٣٢١١,٩	٥٠٤٥,٦	٢٤٠٥,٩				٠,٠	٧٤٥١,٥		٧٤٥١,٥	٠,٨
الصرف الصحى	٣٦١٣,٨		٤٩٠٨,١	٨٥٢١,٩	٢٨٣٠,٥				٠,٠	١١٣٥٢,٤		١١٣٥٢,٤	١,٢
التشييد والبناء	٧٩٥,٣		٥٢٤,٥	١٣١٩,٨	١٠٥,٠	٥٣٠,٠	٣١٥٠,٠		٣٦٨٠,٠	٥١٠٤,٨	١٣٠٠٠,٠	١٨١٠٤,٨	١,٩
النقل والتخزين	١٨٣٥,٩	٣٨٠٨,٨	١٦٥٨٦,٨	٢٢٢٣١,٥	٨١٩٩,٨	١١٤٠,٩	١٤٠٠,٠	١٠٦٠٦,٥	١٣١٤٧,٤	٤٣٥٧٨,٧	٣٣٥٠٠,٠	٧٧٠٧٨,٧	٨,٢
الاتصالات	١٣٥٧,١		١٢٢,٥	١٤٧٩,٦	٢٩٥٨,٥				٠,٠	٤٤٣٨,١	٢٥٥٠٠,٠	٢٩٩٣٨,١	٣,٢
المعلومات	١٢٠٦,٥		٣٤,٠	١٢٤٠,٥	٤٢٦,٥				٠,٠	١٦٦٧,٠	٩٥٠٠,٠	١١١٦٧,٠	١,٢
قناة السويس				٠,٠	٧٧٨٦,٠				٠,٠	٧٧٨٦,٠		٧٧٨٦,٠	٠,٨
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	٢٤٤١,٥	٥٣٧,٩			٥٣٧,٩	٢٩٧٩,٤	٢٥٠٠٠,٠	٢٧٩٧٩,٤	٣,٠
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى	٢,١	٢,٢	٦٣,٠	٦٧,٣	٤,٠	١١٦٧,٠	٦٧٠,٠		١٨٣٧,٠	١٩٠٨,٣		١٩٠٨,٣	٠,٢
المطاعم والفنادق	٢٣,٨		٥,٠	٢٨,٨	٤١,٠		٨٤٠,٠		٨٤٠,٠	٩٠٩,٨	١٣٥٠٠,٠	١٤٤٠٩,٨	١,٥
الأنشطة العقارية	١٥٢٥١,٢		٣٠,٤	١٥٢٨١,٦	٩٢٤,٩				٠,٠	١٦٢٠٦,٥	٩٤٠٠٠,٠	١١٠٢٠٦,٥	١١,٧
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٣٢٩٥٧,٢	٦٩٠٥,١	٣٥٨٦٥,٣	٧٥٧٢٧,٦	١٠٧٣٦,٨	٩٧٤,٧	٠,٠	٩٠٦,٠	١٨٨٠,٧	٨٨٣٤٥,١	٣٩٥٣٥,٤	١٢٧٨٨٠,٥	١٣,٦
أ. خدمات التعليم	١٤٢٢٦,١	١٦٨٦,٧	١٢٣٠٠,٨	٢٨٢١٣,٦	٧٥٠,٢				٠,٠	٢٨٩٦٣,٨	١١٢٠٠,٠	٤٠١٦٣,٨	٤,٣
ب. الخدمات الصحية	٦٨٣٦,١		٤٠٠٤,٨	١٠٨٤٠,٩	٨٥٣,١			٩٠٦,٠	٩٠٦,٠	١٢٦٠٠,٠	٩٢٠٠,٠	٢١٨٠٠,٠	٢,٣
ج. خدمات اخرى	١١٨٩٥,٠	٥٢١٨,٤	١٩٥٥٩,٧	٣٦٦٧٣,١	٩١٣٣,٥	٩٧٤,٧			٩٧٤,٧	٤٦٧٨١,٣	١٩١٣٥,٤	٦٥٩١٦,٧	٧,٠
موازنات خاصة					٣٠٨,٢				٠,٠	٣٠٨,٢		٣٠٨,٢	٠,٠
احتياطيات عامة	٤٥٠٠,٠			٤٥٠٠,٠					٠,٠	٤٥٠٠,٠		٤٥٠٠,٠	٠,٥
استثمارات مركزية أخرى									٠,٠	١٠٠٠٠٠,٠		١٠٠٠٠٠,٠	١٠,٦
الإجمالى العام	٧٣٨٣٩,٤	١١٧٤٧,٠	٦٢٩٢٥,٢	١٤٨٥١١,٦	٥٨٦٤٥,٥	١٥٣٤٢,٨	١٥٨٥٩,٣	٧٥٠٤٠,٨	١٠٦٢٤٢,٩	٤١٣٤٠٠,٠	٥٢٨٨٠٠,٠	٩٤٢٢٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحق القسم الرابع

ملحق رقم	بيـــــــــــــــــان
(م/١٦)	المساحة والإنتاجية الفدانية والإنتاج المُستهدف للمحاصيل الزراعية على امتداد أعوام الخطة (١٨/ ٢٠١٩ –٢١/ ٢٠٢٢)

مُلحق رقم (م/١٦)

المساحة والإنتاجية الفدانية والإنتاج المُستهدف للمحاصيل الزراعية

على امتداد أعوام الخطة (١٨/ ٢٠١٩ –٢١/ ٢٠٢٢)

المحصول	٢٠١٩/١٨			٢٠٢٠/١٩			٢٠٢١/٢٠			٢٠٢٢/٢١		
	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)
الحبوب:												
القمح	٣٤٠٠	٢,٩	٩٨٦٠	٣٥٠٠	٢,٩٥	١٠٣٢٥	٣٦٠٠	٢,٩٥	١٠٦٢٠	٣٨٠٠	٣	١١٤٠٠
الذرة الشامية	٢٨٠٠	٣,٣٥	٩٣٨٠	٣٠٠٠	٣,٤	١٠٢٠٠	٣٢٠٠	٣,٤	١٠٨٨٠	٣٥٠٠	٣,٤٥	١٢٠٧٥
الأرز	٧٢٤	٤	٢٨٩٦	٧٢٤	٤,٢	٣٠٤٠,٨	٧٢٤	٤,٥	٣٢٥٨	٧٢٤	٤,٥	٣٢٥٨
المحاصيل البقولية:												
الفول البلدي	١٢٠	١,٧	٢٠٤	١٣٠	١,٧	٢٢١	١٣٥	١,٧٥	٢٣٦,٢٥	١٤٠	١,٨	٢٥٢
الأعلاف												
البرسيم المستديم	١٣٥٠	٣٢	٤٣٢٠٠	١٣٧٥	٣٢,٥	٤٤٦٨٧,٥	١٤٠٠	٣٢,٥	٤٥٥٠٠	١٥٠٠	٣٣	٤٩٥٠٠
البرسيم التحريش	٤٠٠	١٢	٤٨٠٠	٤٥٠	١٢	٥٤٠٠	٤٧٥	١٢,٣	٥٨٤٢,٥	٥٠٠	١٢,٤	٦٢٠٠
المحاصيل الزيتية:												
فول الصويا	٣٥	١,٥	٥٢,٥	٣٥	١,٥	٥٢,٥	٤٠	١,٥	٦٠	٥٠	١,٦	٨٠
عباد الشمس	١٧	١,٣	٢٢,١	١٨	١,٣	٢٣,٤	١٩	١,٤	٢٦,٦	٢٠	١,٥	٣٠
الفول السوداني	١٥٣	١,٤	٢١٤,٢	١٥٥	١,٥	٢٣٢,٥	١٦٠	١,٥	٢٤٠	١٦٥	١,٥	٢٤٧,٥

المحصول	٢٠١٩/١٨			٢٠٢٠/١٩			٢٠٢١/٢٠			٢٠٢٢/٢١		
	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن / فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)
محاصيل الألياف:												
القطن	٤٠٠	١,٣	٥٢٠	٤٥٠	١,٣٥	٦٠٧,٥	٤٧٥	١,٤	٦٦٥	٥٠٠	١,٥	٧٥٠
البصل الشتوي	١٩٥	١٥	٢٩٢٥	١٩٥	١٥	٢٩٢٥	٢٠٠	١٦	٣٢٠٠	٢٠٥	١٦	٣٢٨٠
الثوم	٤٥	٩	٤٠٥	٤٦	٩	٤١٤	٤٧	١٠	٤٧٠	٥٠	١١	٥٥٠
المحاصيل السكرية:												
قصب السكر	٣٥٣	٥١	١٨٠٠٣	٣٥٣	٥١	١٨٠٠٣	٣٥٣	٥٢	١٨٣٥٦	٣٥٣	٥٢	١٨٣٥٦
بنجر السكر	٦٠٠	٢٣	١٣٨٠٠	٦٠٠	٢٤	١٤٤٠٠	٦٠٠	٢٤,٥	١٤٧٠٠	٦٠٠	٢٥	١٥٠٠٠
الخضر:												
البطاطس	٤٢٠	١٢	٥٠٤٠	٤٥٠	١٣	٥٨٥٠	٤٧٠	١٤	٦٥٨٠	٤٨٠	١٥	٧٢٠٠
الطماطم	٥٠٠	١٥	٧٥٠٠	٥٢٠	١٨	٩٣٦٠	٥٤٠	٢٠	١٠٨٠٠	٥٥٠	٢٢	١٢١٠٠
الفاكهة:												
البرتقال	٣٣٥	١٢	٤٠٢٠	٣٤٠	١٣	٤٤٢٠	٣٤٠	١٣,٥	٤٥٩٠	٣٤٥	١٥	٥١٧٥
العنب	٢٠٠	١٠	٢٠٠٠	٢١٠	١١	٢٣١٠	٢٢٠	١١	٢٤٢٠	٢٣٠	١٢	٢٧٦٠
المانجو	٢٨٠	٤	١١٢٠	٢٨٠	٤,٢٥	١١٩٠	٢٨٠	٤,٢٥	١١٩٠	٢٨٠	٤,٥	١٢٦٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

المحتويات

بيـــــــان	رقم الصفحة
القسم الأول **التطوّرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري**	٣
١/١ التطوّرات الاقتصادية الدولية	٤
٢/١ الآفاق المستقبلية لنمو الاقتصاد المصري	٢٩
القسم الثاني **الإطار العام لخطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)**	٣٥
١/٢ المُعطيات الأساسية	٣٦
٢/٢ المرتكزات الرئيسية لخطة التنمية المستدامة	٣٧
٣/٢ الإطار المنهجي للخطة	٥٧
٤/٢ المفاهيم التنموية والأدوات التخطيطية	٥٨
٥/٢ التحديّات الراهنة	٦٨
٦/٢ الاستراتيجية العامة لخطة التنمية المستدامة	٦٩
٧/٢ المستهدفات الكلية لخطة التنمية	٧١
القسم الثالث **التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"**	٧٥
١/٣ الموارد والاستخدامات	٧٦
٢/٣ النمو الاقتصادي	٨٩
٣/٣ الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي	٩٦
القسم الرابع **التنمية القطاعية**	١٣٣
١/٤ قطاع الزراعة والري	١٣٤
٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية	١٦٩
٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة	١٩١
٤/٤ قطاع البترول	٢٠٢
٥/٤ قطاع النقل	٢١١
٦/٤ نشاط قناة السويس	٢٢٤
٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٢٩
٨/٤ قطاع السياحة	٢٤١

بيـــــــان	رقم الصفحة
القسم الخامس **التنمية البشرية والاجتماعية**	٢٥١
٥/١ تمهيد	٢٥٢
٥/٢ السكان وقوة العمل	٢٥٢
٥/٣ التشغيل والبطالة	٢٥٦
٥/٤ الرعاية الاجتماعية	٢٦٣
٥/٥ التموين والتجارة الداخلية	٢٦٩
٥/٦ الخدمات التعليمية	٢٧٥
٥/٧ الخدمات الصحية	٢٩٧
٥/٨ الخدمات الشبابية والرياضية	٣٠٦
٥/٩ تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية	٣١٣
٥/١٠ تطوير المنظومة البيئية	٣٢٢
٥/١١ التنمية العمرانية	٣٣٠
القسم السادس **التنمية المكانية**	٣٤٧
٦/١ أهمية الأبعاد المكانية	٣٤٨
٦/٢ الأهداف العامة	٣٥٠
٦/٣ التنمية الاقليمية	٣٥١
٦/٤ التنمية المحلية	٣٧١

محتوى الجداول

جدول رقم	البيـــــــــان	رقم الصفحة
(١/١)	توقعات نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقديرات منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	٨
(٢/١)	تقديرات معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩) بحسب مجموعات الدول	١٤
(٣/١)	مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	١٧
(٤/١)	تقديرات معدلات نمو التجارة العالمية بحسب المؤسسات الدولية	٢٣
(١/٢)	دليل الاقتصاد المعرفي والأدلة الفرعية لمصر	٥٠
(١/٣)	مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي	٧٩
(٢/٣)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلية والمُحتملة على مستوى مناطق العالم خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)	٨٠
(٣/٣)	تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبته إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي	٨٢
(٤/٣)	تطوّر الإنفاق الاستثماري على امتداد أعوام الخطة	٨٣
(٥/٣)	تطوّر معدلات ادخار القطاع العائلي والخاص والقطاع الحكومي في أعوام الخطة متوسطة المدى	٨٦
(٦/٣)	الإنتاج المحلي الإجمالي المُستهدف للعام الأول والعام الأخير من الخطة الرباعية بالمقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٩٦
(٧/٣)	معدلات النمو القطاعية المستهدفة للإنتاج في العام الأول والمتوسط العام لمعدلات النمو خلال الخطة الرباعية	٩٧
(٨/٣)	الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في العام الأول والعام الأخير من الخطة الرباعية	٩٨
(٩/٣)	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠١٩/١٨ و ٢٠٢٢/٢١	١٠١
(١٠/٣)	تقديرات الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٠٢
(١١/٣)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ولعامها الأول مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ بحسب المجموعات الرئيسية	١٠٤
(١٢/٣)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية بحسب النشاط الاقتصادي	١٠٥
(١٣/٣)	توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة للخطة الرباعية والعام الأول منها بحسب الجهات المعنيّة	١٠٧
(١٤/٣)	استثمارات الجهاز الحكومي بحسب النشاط الاقتصادي في العام الأول من الخطة	١٠٩
(١٥/٣)	الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية	١١٠

جدول رقم	البيـــــــــــان	رقم الصفحة
(١٦/٣)	الاستثمارات الحكومية المموّلة من الخزانة العامة على مستوى مجموعات النشاط	١١١
(١٧/٣)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المموّلة من الخزانة العامة في العام الأول من الخطة الرباعية مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧	١١١
(١٨/٣)	الاستثمارات المموّلة تمويلاً ذاتياً في خطة عام ٢٠١٩/١٨	١١٢
(١٩/٣)	توزيع القروض الأجنبية بحسب النشاط (خطة عام ٢٠١٩/١٨)	١١٣
(٢٠/٣)	المنح المحلية والأجنبية في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩	١١٣
(٢١/٣)	التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص والتعاوني في خطة عام ١٨/ ٢٠١٩	١١٩
(٢٢/٣)	المستهدفات المالية الأساسية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٢٦
(١/٤)	تطوّر المساحة الزراعية والمحصولية خلال الخطة متوسطة المدى مقارناً بالأعوام السابقة	١٤٤
(٢/٤)	متوسط الإنتاج السنوي لمحاصيل الزراعة التعاقدية المُستهدفة بالخطة	١٤٤
(٣/٤)	الحاصلات الزراعية ذات الأولوية الإنمائية خلال الخطة متوسطة المدى	١٤٥
(٤/٤)	تطوّر إنتاجية بعض الحاصلات الحقلية والبُستانية	١٤٥
(٥/٤)	استهلاك زيت عباد الشمس في مصر	١٤٧
(٦/٤)	استهلاك زيت النخيل في مصر	١٤٨
(٧/٤)	برنامج استنباط أصناف مُبكّرة النُضج لترشيد استخدامات المياه	١٥٠
(٨/٤)	التجمّعات الصناعية الزراعية المُستهدفة بخطة التنمية	١٥٤
(٩/٤)	تطوّر الإنتاج من اللحوم الحمراء والألبان	١٥٨
(١٠/٤)	الملامح الأساسية لبرامج التنمية الصناعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	١٧٧
(١١/٤)	التنمية الإقليمية الصناعية	١٨٢
(١٢/٤)	بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة	١٩٢
(١٣/٤)	خطة الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٥
(١٤/٤)	الملامح الأساسية لبرامج تنمية قطاع النقل المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢١٦
(١٥/٤)	الملامح الأساسية لشبكة مترو الأنفاق	٢١٨
(١٦/٤)	أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٣٠
(١٧/٤)	تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال فترتي المقارنة	٢٢٩
(١٨/٤)	الملامح الأساسية لبرامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٣٥
(١٩/٤)	مؤشرات أداء قطاع السياحة خلال الفترة (٢٠١١/١٠ – ٢٠١٤/١٣)	٢٤٢

جدول رقم	البيـــــــــان	رقم الصفحة
(١/٥)	تطوّر أعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين	٢٦٢
(٢/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الرعاية الاجتماعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٦٤
(٣/٥)	الملامح الأساسية لبرامج التموين والتجارة الداخلية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٧١
(٤/٥)	الملامح الأساسية لبرامج التعليم قبل الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٧٨
(٥/٥)	الملامح الأساسية لبرامج التعليم الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٨٦
(٦/٥)	الملامح الأساسية للجامعات المستهدف إنشائها	٢٨٨
(٧/٥)	الملامح الأساسية لبرامج البحث العلمي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٢٩٤
(٨/٥)	أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار	٢٩٥
(٩/٥)	أهم مؤشرات أداء برنامج إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا	٢٩٦
(١٠/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الصحية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣٠٠
(١١/٥)	مستشفيات الطب العلاجي المستهدف إفتتاحها عام ٢٠١٩/١٨	٣٠٠
(١٢/٥)	مراحل تنفيذ التغطية الصحية الشاملة	٣٠٢
(١٣/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الأنشطة الشبابية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣٠٩
(١٤/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الرياضية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣١٠
(١٥/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الرياضية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣١١
(١٦/٥)	الملامح الأساسية لبرامج الآثار والتراث المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣١٦
(١٧/٥)	مؤشرات الأداء الحالية لقطاع الآثار	٣١٧
(١٨/٥)	الملامح الأساسية لبرامج تحسين البيئة المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣٢٣
(١٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التدريب والإعلام والتفتيش البيئي	٣٢٨
(٢٠/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الحد من التلوّث الصناعي	٣٢٩
(٢١/٥)	أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٧/١٦	٣٣٤
(٢٢/٥)	أهم مؤشرات الاستثمارات في قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٧/١٦	٣٣٤
(٢٣/٥)	الملامح الأساسية لبرامج التنمية العمرانية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣٣٧
(٢٤/٥)	عدد قطع الأراضي المتوقع طرحها بمشروع الإسكان الاجتماعي	٣٣٨
(٢٥/٥)	عدد قطع الأراضي للفئات القادرة المتوقع طرحها	٣٣٩
(٢٦/٥)	عدد قطع الأراضي الأكثر تميزاً المتوقع طرحها	٣٣٩
(١/٦)	التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات	٣٥٢
(٢/٦)	مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية	٣٥٣
(٣/٦)	الملامح الأساسية لبرامج التنمية المحلية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣٧٤
(٤/٦)	مخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨	٣٧٦
(٥/٦)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية	٣٧٨

محتوى الأشكال

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(١/١)	تطوّر معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٢	٥
(٢/١)	تطوّر معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقديرات المؤسسات الدولية	٦
(٣/١)	تطوّر معدلات البطالة على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)	١٥
(٤/١)	تطوّر أعداد المتعطلين على مستوى العالم	١٦
(٥/١)	هيكل المتعطلين بحسب مجموعات الدول (متوسط الفترة)	١٨
(٦/١)	توزيع أعداد المتعطلين بحسب مجموعات الدول	١٨
(٧/١)	تطوّر معدلات نمو التجارة العالمية	٢٢
(٨/١)	تطوّر معدلات نمو التجارة الدولية بحسب المجموعات الرئيسية للدول	٢٣
(١/٢)	الإطار التنفيذي للرؤية التنموية	٣٨
(٢/٢)	أبعاد الرؤية التنمية	٣٨
(٣/٢)	المستهدفات الرئيسية للرؤية التنموية	٣٩
(٤/٢)	متطلبات الفاعلية للرؤية التنموية	٣٩
(٥/٢)	خطة التنمية المستدامة	٤٠
(٦/٢)	ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة	٤٧
(٧/٢)	التطوّر المرحلي صوب الاقتصاد المعرفي	٤٨
(٨/٢)	مركز مصر على خريطة الاقتصاد المعرفي	٤٩
(٩/٢)	بطاقة الأداء الأساسية	٤٩
(١٠/٢)	مرئيات المستقبل لانتقال مصر لاقتصاد المعرفة	٥٠
(١١/٢)	المقوّمات الأساسية للاقتصاد المعرفي	٥١
(١٢/٢)	التعليم والتعلّم والتدريب [عماد الاقتصاد المعرفي]	٥٢
(١٣/٢)	الترتيب التنافسي للاقتصاد المصري طبقاً لمؤشر التنافسية العالمي	٥٤
(١٤/٢)	مركز مصر وفقاً لدليل ممارسة الأعمال	٥٥
(١٥/٢)	العلاقات الترابطية بين الخطط الإنمائية متوسطة المدى والتنافسية الدولية والاقتصاد المعرفي وانعكاساتها على التنمية المستدامة	٥٦
(١٦/٢)	الإطار المنهجي للخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٥٧
(١٧/٢)	أهداف التنمية المستدامة	٥٩
(١٨/٢)	الركائز الأساسية للنمو الاحتوائي	٦٠
(١٩/٢)	مؤشرات الأداء الرئيسية على المستوى القومي	٦١
(٢٠/٢)	ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات الأداء الكلي للدول الناشئة	٦١

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(٢١/٢)	ترتيب مركز مصر وفقاً لدليل النمو الاحتوائي، ٢٠١٥	٦٢
(٢٢/٢)	تشابك وتكامل أبعاد التنمية المتوازنة	٦٣
(٢٣/٢)	التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالبيئة المحيطة	٦٤
(٢٤/٢)	عناصر التخطيط الاستراتيجي وعلاقته ببيئة الأعمال	٦٤
(٢٥/٢)	عناصر التحليل الرباعي	٦٦
(٢٦/٢)	العلاقات التفاعلية والتشابكية بين المفاهيم التنموية والأدوات التخطيطية	٦٨
(٢٧/٢)	التحديّات الهيكلية القائمة	٦٩
(١/٣)	تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة	٧٦
(٢/٣)	التطوّر السنوي لمعدلات نمو الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة	٧٧
(٣/٣)	تطوّر نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	٧٧
(٤/٣)	تطوّر هيكل الموارد القومية	٧٨
(٥/٣)	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٧٨
(٦/٣)	٨١	٨٠
(٧/٣)	هيكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي (بالأسعار الجارية)	٨٣
(٨/٣)	تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨٤
(٩/٣)	تطوّر درجة الاندماج الاقتصادي العالمي لمصر [(٪) التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي]	٨٥
(١٠/٣)	هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المكوّنات	٨٥
(١١/٣)	تطوّر معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد	٨٦
(١٢/٣)	معدل الاستثمار في مصر مقارنة ببعض دول العام (٢٠١٦)	٨٨
(١٣/٣)	تطوّر الناتج القومي الإجمالي والادخار القومي (بالأسعار الجارية)	٨٨
(١٤/٣)	معدلات الادخار القومي والمحلي	٨٩
(١٥/٣)	تطوّر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	٩٠
(١٦/٣)	مصادر النمو الاقتصادي	٩٢
(١٧/٣)	الأهمية النسبية لمصادر النمو الثلاثة في النمو الاقتصادي	٩٣
(١٨/٣)	المساهمة النسبية لعناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي	٩٣
(١٩/٣)	نسبة المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي المستهدف	٩٤
(٢٠/٣)	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٩٩

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(٢١/٣)	معدلات النمو القطاعية المستهدفة في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨)	٩٩
(٢٢/٣)	متوسط معدل النمو الحقيقي المركب للناتج المحلي بحسب القطاعات الاقتصادية خلال أعوام الخطة الرباعية (بالأسعار الثابتة)	١٠٠
(٢٣/٣)	تطوّر الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو	١٠٣
(٢٤/٣)	الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومي في الخطة الرباعية والعام الأول منها	١٠٨
(٢٥/٣)	التوزيع القطاعي لاستثمارات الإدارة المحلية في خطة عام ٢٠١٩/١٨	١٠٩
(٢٦/٣)	هيكل استثمارات الهيئات الخدمية في العام الأول من الخطة الرباعية	١١٠
(٢٧/٣)	توزيع الاعتمادات المالية لخطة عام ٢٠١٩/١٨ بحسب الهيئات الاقتصادية	١١٤
(٢٨/٣)	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في الخطة الرباعية وعامها الأول	١١٦
(٢٩/٣)	تطوّر عدد المناطق الاستثمارية المُستهدف إنشاؤها	١٢٢
(٣٠/٣)	تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	١٢٣
(٣١/٣)	حجم الأعمال المُستهدف للقطاع التعاوني حتي عام ٢٠٢٢	١٢٥
(٣٢/٣)	تطوّر العجز الكلي في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٢٥
(٣٣/٣)	تطوّر أسعار الفائدة	١٣٠
(٣٤/٣)	تطوّر أسعار الصرف	١٣٠
(٣٥/٣)	تطوّر الاحتياطيات من النقد الأجنبي	١٣١
(١/٤)	تطوّر معدلات نمو الناتج الزراعي قياساً بالناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج – بالأسعار الجارية)	١٣٤
(٢/٤)	أهداف استراتيجية تنمية الموارد المائية طويلة المدي	١٣٨
(٣/٤)	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة	١٤١
(٤/٤)	تطوّر الصادرات الزراعية خلال أعوام الخطة مقارنةً بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧	١٥٢
(٥/٤)	تطوّر عدد مزارع تربية الماشية المُرخصة	١٦٠
(٦/٤)	تطوّر الإنتاج السمكي خلال الخطة	١٦١
(٧/٤)	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة	١٦٦
(٨/٤)	تطوّر مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي	١٦٧
(٩/٤)	تطوّر معدل النمو الصناعي المُستهدف (بدون تكرير البترول)	١٧٥
(١٠/٤)	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير البترول)	١٧٥

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(١١/٤)	تطوّر عدد العاملين بالقطاع الصناعي	١٧٦
(١٢/٤)	تطوّر الصادرات الصناعية خلال أعوام الخطة مقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧	١٧٦
(١٣/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الصناعية	١٧٨
(١٤/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لتحسين تنافسية الصناعة	١٨٣
(١٥/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر	١٨٥
(١٦/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الخدمات غير المالية للمشروعات	١٨٦
(١٧/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التدريب بغرض التشغيل	١٨٧
(١٨/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تعزيز تنافسية الصادرات	١٨٨
(١٩/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لتطوير مدارس ومراكز التدريب المهني	١٨٩
(٢٠/٤)	هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة	١٩٣
(٢١/٤)	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع النقل والتخزين	٢١٤
(٢٢/٤)	تطوّر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع النقل والتخزين	٢١٥
(٢٣/٤)	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠١٩/١٨	٢١٥
(٢٤/٤)	الاستثمارات المُستهدفة لقطاع النقل الجوي في خطة عام ٢٠١٩/١٨ بالمقارنة بعام ٢٠١٨/١٧	٢٢٢
(٢٥/٤)	تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٦/١٥ – ٢٠١٩/١٨)	٢٢٤
(٢٦/٤)	تطّور الناتج المحلي الحقيقي لقناة السويس	٢٢٥
(٢٧/٤)	تنامي مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي	٢٢٩
(٢٨/٤)	تطوّر نسب الانتشار لخدمات المحمول والتليفون الثابت والإنترنت خلال عام ٢٠١٧/١٦	٢٣١
(٢٩/٤)	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٣٣
(٣٠/٤)	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٣٤
(٣١/٤)	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٩/١٨	٢٣٤
(٣٢/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التحول إلى المجتمع الرقمي	٢٣٧
(٣٣/٤)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	٢٣٩
(٣٤/٤)	تطوّر الصادرات بنظام التعهيد	٢٣٩
(٣٥/٤)	تطوّر الاستثمارات المستهدفة في المناطق التكنولوجية	٢٤٠

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(٣٦/٤)	استثمارات خطة عام ٢٠١٩/١٨ لقطاع المطاعم والفنادق (السياحة)	٢٤٦
(١/٥)	تطوّر النمو السكاني خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١٧	٢٥٣
(٢/٥)	تقديرات السكان في ظل مُرادفات مختلفة للنمو السنوي	٢٥٣
(٣/٥)	تقديرات السكان و قوة العمل	٢٥٥
(٤/٥)	تطوّر قيمة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٥٨
(٥/٥)	تطوّر عدد فرص العمل التي وفرتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٢٥٩
(٦/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الحماية الاجتماعية	٢٦٥
(٧/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الاجتماعية	٢٦٦
(٨/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج رعاية وتأهيل فاقدي الرعاية	٢٦٧
(٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٦٨
(١٠/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الشراكات مع المجتمع المدني وشركاء التنمية	٢٦٨
(١١/٥)	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٠
(١٢/٥)	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٠
(١٣/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج ضمان الأمن الغذائي	٢٧٢
(١٤/٥)	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التعليم	٢٧٦
(١٥/٥)	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات التعليم عام ٢٠١٩/١٨	٢٧٧
(١٦/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال	٢٧٩
(١٧/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي	٢٨٠
(١٨/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام والفني	٢٨١
(١٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة	٢٨٣
(٢٠/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم للفائقين والموهوبين	٢٨٣
(٢١/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية وتطوير التعليم المُجتمعي	٢٨٤
(٢٢/٥)	تطوّر عدد كليات الجامعات الحكومية	٢٨٧
(٢٣/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين جودة التعليم العالي	٢٨٩
(٢٤/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	٢٩٠
(٢٥/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تعزيز دور المستشفيات الجامعية	٢٩١
(٢٦/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير التعليم العالي التقني والتطبيقي	٢٩٢
(٢٧/٥)	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الصحة	٢٩٨
(٢٨/٥)	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات الصحة عام ٢٠١٩/١٨	٢٩٩
(٢٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الرعاية العلاجية	٣٠١

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(٣٠/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية	٣٠٣
(٣١/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج النهوض بصحة المواطنين	٣٠٣
(٣٢/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التمريض	٣٠٥
(٣٣/٥)	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة للخدمات الشبابية والرياضية	٣٠٦
(٣٤/٥)	مصفوفة توزيع المصروفات الكلية الموجهة للخدمات الشبابية عام ٢٠١٩/١٨	٣٠٧
(٣٥/٥)	الاستثمارات الموجّهة لبرامج الخدمات الشبابية عام ٢٠١٩/١٨	٣٠٨
(٣٦/٥)	تطوّر الاستثمارات الحكومية المّوجهة للخدمات الثقافية	٣١٥
(٣٧/٥)	الاستثمارات المخصّصة لأهم المشروعات الثقافية المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨	٣١٥
(٣٨/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المتحف المصري الكبير	٣١٨
(٣٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الترميم والتنقيب وصيانة الآثار	٣١٩
(٤٠/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير المتاحف الأثرية	٣١٩
(٤١/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير المتحف القومي للحضارة المصرية	٣٢٠
(٤٢/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير آثار أسوان والنوبة	٣٢٠
(٤٣/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج دعم وتنمية الموارد	٣٢١
(٤٤/٥)	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي	٣٢٤
(٤٥/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الصلبة	٣٢٤
(٤٦/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الزراعية	٣٢٥
(٤٧/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج المخلّفات الخطرة والصناعية	٣٢٦
(٤٨/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين نوعية الهواء	٣٢٧
(٤٩/٥)	مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين نوعية المياه	٣٢٨
(٥٠/٥)	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع التشييد والبناء	٣٣٥
(٥١/٥)	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع التنمية العمرانية	٣٣٥
(٥٢/٥)	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التنمية العمرانية عام ٢٠١٩/١٨	٣٣٦
(٥٣/٥)	عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة والمستهدفة	٣٣٨
(٥٤/٥)	عدد الوحدات المنفذة لتطوير المناطق العشوائية	٣٤١
(١/٦)	علاقة البعد المكاني بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	٣٤٨
(٢/٦)	تطوّر الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة الموجّهة لشمال وجنوب سيناء	٣٥٨
(٣/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء	٣٥٩

شكل رقم	البيان	رقم الصفحة
(٤/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	٣٦٠
(٥/٦)	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد	٣٦٣
(٦/٦)	الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠١٩/١٨	٣٦٤
(٧/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان	٣٦٥
(٨/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج	٣٦٥
(٩/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا	٣٦٦
(١٠/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر	٣٦٦
(١١/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر	٣٦٧
(١٢/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا	٣٦٨
(١٣/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف	٣٦٨
(١٤/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم	٣٦٩
(١٥/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط	٣٧٠
(١٦/٦)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد	٣٧٠
(١٧/٦)	هيكل مخصصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨	٣٧٥
(١٨/٦)	الاهمية النسبية لمخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية في موازنة ٢٠١٩/١٨	٣٧٥
(١٩/٦)	هيكل مخصّصات مصروفات برامج التنمية المحلية حسب جهات الإسناد	٣٧٦
(٢٠/٦)	توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية من جملة المصروفات حسب المحافظات، ٢٠١٩/١٨	٣٧٧

محتوى الإطارات

إطار رقم	البيان	رقم الصفحة
(١/٣)	حوافز قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧	١٢٠
(١/٤)	المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان	١٤٢
(٢/٤)	مبدأ الاستفادة الشاملة من المورد النباتي (نموذج النخيل)	١٥٦
(٣/٤)	مبدأ الاستفادة الكاملة من المورد النباتي (شجرة الهوهوبا)	١٥٧
(٤/٤)	المشروع القومي لإحياء البتلو	١٥٩
(٥/٤)	المشروع القومي للاستزراع السمكي	١٦٢
(٦/٤)	التجمّعات الصناعية المتكاملة (التجمعات العنقودية)	١٧٩
(٧/٤)	بعض نماذج التجمّعات الصناعية المتخصّصة والمتكاملة	١٨٠
(١/٦)	الملامح الأساسية لمشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية	٣٦٢